

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الزكاة

حدثنا زياد بن عبد الرحمن عن أبي سليمان عن محمد بن الحسن قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: ليس في أربع من الإبل السائمة صدقة، فإذا كانت خمسا ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشرا ففيها هـ شاتان إلى أربع عشرة، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين، فإذا كانت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة

(١) زياد بن عبد الرحمن لم أجده في كتب الرجال والتراجم والأسانيد، اللهم! إلا ان يكون مصحفا أو مقلوبا، أو سقط منه بعض الكلمات - والله اعلم.

(٢) وفيه «الأربع» .

(٣) كذا في آثار الإمام أبي يوسف؛ وفيه «خمسة عشرة» وفيه ز، ع والكافي «خمسة عشر» .

(٤) وفيه «كان» .

(٥) وفي الآثار «ابنة» .

ففيها حقة إلى ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ،  
 فإذا زادت واحدة ففيها ابتا لبون إلى تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها  
 حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة  
 أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً فليس في الزيادة شيء ، فإذا كانت خمسا  
 وعشرين<sup>١</sup> ومائة ففي الخمس شاة . وفي العشرين ومائة<sup>٢</sup> حقتان إلى تسع  
 وعشرين ومائة ، فإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها حقتان<sup>٣</sup> وشاتان إلى  
 أربع وثلاثين ومائة ، فإذا كانت خمسا وثلاثين ومائة ففيها حقتان<sup>٤</sup>  
 وثلاث شياه إلى تسع وثلاثين ومائة ، فإذا كانت أربعين ومائة ففيها  
 حقتان وأربع شياه إلى أربع وأربعين ومائة ، فإذا كانت خمسا وأربعين  
 ومائة ففيها حقتان وابنة مخاض إلى تسع وأربعين ومائة ، فإذا كانت  
 مائة وخمسين ففيها ثلاث حقا<sup>٥</sup> .

(١-١) سقط من هـ .

(٢) وفي هـ « عشرون » .

(٣) وفي هـ ، م « والمائة » .

(٤-٤) من قوله « وشاتان » إلى « حقتان » ساقط من هـ .

(٥) « بنت المخاض » التي تم لها سنة و طعنت في الثانية ، سميت به لمعنى في امها  
 فانها صارت مخاضاً - اى حاملاً؛ قال الله تعالى « فاجاءها المخاض الى جذع النخلة » .

و « بنت اللبون » التي لها سنتان و طعنت في الثالثة ، سميت به لمعنى بها في امها  
 فانها لبون بولادة اخرى . و « الحقة » التي لها ثلاث سنين و طعنت في الرابعة ،  
 سميت به لمعنى فيها و هو انه حتى لها ان تتركب ويحمل عليها . و « الجذعة » التي  
 لها اربع سنين و طعنت في الخامسة ، سميت به لمعنى في اسنانها معروف عند

ارباب الإبل - هـ . كذا في البسوط ج ٢ ص ١٥٠ .

أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك<sup>١</sup> ، فاذا زادت على الخمسين ومائة<sup>٢</sup> شيئاً فاستقبل الفريضة كما استقبلتها<sup>٣</sup> حين زادت على المائة وعشرين<sup>٤</sup> ، فاذا زادت أربعاً فليس في الأربع شيء حتى تبلغ خمسا ففيها شاة<sup>٥</sup> و ثلاث حقاق إلى تسع<sup>٥</sup> ، فاذا كانت عشراً ففيها شاتان و ثلاث حقاق إلى أربع عشرة<sup>٥</sup> ، فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه و ثلاث حقاق إلى تسع عشرة<sup>٥</sup> ، فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه مع ثلاث حقاق إلى أربع وعشرين<sup>٥</sup> ، فاذا بلغت خمسا و عشرين ففيها بنت مخاض مع ثلاث<sup>٥</sup> حقاق إلى أن تبلغ الزيادة خمسا و ثلاثين<sup>٥</sup> ، فاذا كانت ستا و ثلاثين ففيها ابنة لبون مع ثلاث حقاق إلى<sup>٦</sup> خمس و أربعين<sup>٥</sup> ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة<sup>١٠</sup> مع ثلاث<sup>٥</sup> حقاق إلى أن تبلغ الخمسين . فاذا زادت الإبل على المائتين

(١) كذلك رواه الإمام أبو يوسف في آثاره الى قوله « عشرين ومائة » وفي آخره : ثم تستأنف الفريضة فاذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة . ورواه الإمام محمد في آثاره عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود . وأخرج البخاري كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الصدقات وفيه زكاة الإبل و المواشي كلها . و أخرجه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه وغيرهم .

(٢) لفظ « ومائة » ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « استقبلها » تصحيف .

(٤) وفي م ، هـ « العشرين » .

(٥) وفي هـ ، م « الثلاث » .

(٦) وفي هـ « وإلى » تحريف .

شيئا فاستقبل الفريضة كما استقبلتها حين زادت على الخمسين ومائة .  
 X قلت : أرأيت الإبل إذا وجبت فيها صدقة فلم يوجد ذلك  
 الواجب عليها فوجدت ثنتين<sup>٢</sup> أفضل منه أو دونه ؟ قال : تأخذ<sup>٣</sup> قيمة  
 الذي وجب عليها ، وإن شئت أخذت أيضا منها ورددت عليهم<sup>٤</sup>  
 ما يفضل قيمته دراهم . وإن شئت أخذت دونها وأخذت الفضل دراهم .  
 قلت : أرأيت الفصلان والبقر<sup>٥</sup> العجاجيل والغنم الحملان كلها  
 هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه لا يؤخذ<sup>٦</sup> في صدقة  
 الغنم إلا الثني فصاعدا ، ولا يؤخذ<sup>٧</sup> في صدقة الإبل والبقر إلا ما وصفت  
 لك من السن أو قيمته . وليس هذا مثل ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد ،

(١) وفي « سنن » تصحيف .

(٢) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٣) كذا في ع ، ز ، م ؛ إلا أن لفظ ز ، م غير منقوط ؛ وفي « شيء » ؛ وفي  
 المختصر : وإذا وجبت الفريضة ولم يوجد ذلك الواجب فيها ووجد أفضل منها  
 أو دونها أخذ المصدق قيمة الواجب فيها إن شاء وإن شاء أخذ ما وجده ورد<sup>٤</sup>  
 فضل القيمة دراهم إن كان أفضل ، وإن كان دونه أخذ فضل القيمة ؛ وروى  
 عن أبي يوسف رحمة الله عليه في الأمالي قال : إذا وجبت ابنة مخاض فلم يوجد  
 أخذ ابن لبون الذكر - هـ . قال السرخسي : وهو قول الشافعي ؛ وذكر ادلة  
 الجانبيين ، راجع مبسوطه ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) وفي هـ « يأخذ » وفي ز « تأخذ » .

(٥-٥) وفي هـ « زدت عليه » .

(٦) وفي هـ ، م « البقرة » .

(٧) وفي هـ « لا يوجد » .



وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن تؤخذ<sup>١</sup> من الحملان الصدقة قدر الواجب منها، لا يؤخذ منها مسنة إلا أن تكون<sup>٢</sup> فيها مسنة فتأخذها<sup>٣</sup>. ولا تؤخذ الحملان؛ وكذلك العجاجيل والفصلان.

قلت: رأيت الإبل تكون بين الرجلين وهي خمس هل عليهما فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: فإن كان تسعا؟ قال: ليس فيها شيء. قلت: هـ. فإن كان عشرا؟ قال: عليهما الصدقة، على كل واحد منهما شاة إلى أن تبلغ تسع عشرة<sup>٤</sup>، فإذا زادت واحدة فعلى كل واحد منهما شاتان إلى أن تبلغ تسعا وعشرين، فإذا بلغت ثلاثين فعلى كل واحد منهما ثلاث شياه إلى أن تبلغ تسعا وثلاثين، فإذا بلغت أربعين فعلى كل واحد منهما أربع شياه إلى أن تبلغ تسعا وأربعين، فإذا بلغت خمسين فعلى كل واحد منها بنت مخاض إلى أن تبلغ سبعين، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منها بنت لبون إلى أن تبلغ تسعين، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منها<sup>٥</sup> حقة إلى أن تبلغ مائة وعشرين، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منها<sup>٦</sup> جذعة إلى أن تبلغ مائة وخمسين، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منها<sup>٧</sup> بنتا لبون إلى أن تبلغ مائة وثمانين، فإذا زادت اثنتين ١٥

(١) وفي هـ، ز « يؤخذ » .

(٢) وفي هـ، ز « يكون » .

(٣) وفي ز « فتأخذها » وفي م « فياخذها » .

(٤) وفي هـ « الصدقة » .

(٥) في الأصول « تسع عشر » والصواب « تسعة عشر » أو « تسع عشرة » .

(٦-٦) من قوله « بنت لبون » إلى « منها » ساقط من م .

(٧-٧) من قوله « جذعة » إلى « منها » ساقط من م .

فعلی كل واحد منها حقتان إلى أن تبلغ مائتين و أربعين؛ ثم تسقبل الفريضة .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل و عليه دين يحيط بقيمتها هل عليه صدقة؟ قال: لا . قلت: فإذا جاء المصدق فأخبره أن عليه ديناً و حلف له أ يقبل منه ذلك و يكف عنه؟ قال: نعم<sup>٢</sup> .

قلت: فإن قال للمصدق « إنما أصبت هذه الإبل منذ أشهر و لم يتركها؛ عندى حول » و حلف له على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم .

(١) و في م « يستقبل » .

(٢) و في ه « أن يقبل » تصحيف .

(٣) و في شرح المختصر: (فإن حضر المصدق فقال: لم يحل الحول على السائمة او قال: على دين يحيط بقيمتها، او قال: ليست هذه السائمة لي، و حلف صدق على جميع ذلك) لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فإنها عبادة خالصة لله تعالى، و كل أمين مقبول القول في العبادات التي تجب لحق الله تعالى، فإذا اذكر و جوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب على الساعي تصديقه و لكن تحلفه على ذلك، الا في رواية عن أبي يوسف قال: لا يمين عليه لأن في العبادات لا يتوجه اليمين، كما لو قال « صمت » أو « صليت » يصدق في ذلك من غير يمين؛ و في ظاهر الرواية قال: القول قول الأمين مع اليمين؛ و في سائر العبادات انما لا يتوجه اليمين لأنه ليس هناك من يكذبه و هنا الساعي مكذب له فيما يخبر به فلهذا يحلف على ذلك - اهـ ج ٢ ص ١٦١ .

(٤) كذا في الأصل، و في م « تركها » و في ه « تركها » لم يظهر لي مفهوم الكلمة، اظن انها مصحفة، لعل العصواب « و لم يحل عليهما » .

(٥) كذا في ه، ز، م؛ و في الأصل « تقبل » .

قلت: أرأيت إن قال للمصدق<sup>١</sup> «ليست هذه الإبل لي» وحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن قال للمصدق<sup>٢</sup> «قد أدبت زكاة هذه الإبل إلى مصدق غيرك» وجاء<sup>٣</sup> ببراءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أيقبل منه ذلك ويكف عنه؟ قال: نعم. ٥٠

قلت: أرأيت إن لم يكن عليهم<sup>٤</sup> مصدق غيره في تلك السنة وقال «قد أعطيت زكاتها المساكين<sup>٥</sup>» أيقبل ذلك منه ويكف عنه؟ قال: لا.

(١) وفي م «المصدق».

(٢) كذا في الأصول الثلاثة، وفي م «المصدق».

(٣) وفي ز، م «جاءه».

(٤) قال السرخسي في شرح المختصر الكافي: (وإن كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله أتي بالبراءة أو لم يأت بها) هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير. وفي كتاب الزكاة يقول «وجاء بالبراءة» وفيه إشارة إلى أن المجيء بالبراءة شرط لتصديقه، وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وجهه أنه أخبر بنحوه ولصدقه علامة فإن العادة إن المصدق إذا أخذ الصدقة دفع البراءة فإن وافقه تلك العلامة قبل خبره والافلا، كالمرأة التي أخبرت بالولادة فإن شهدت القابلة بها قبلت والافلا؛ ووجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خط والخط يشبه الخط، وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه، وقد تفضل البراءة منه بعد الأخذ فلا يمكن أن تجعل حكما، فبقي المعتبر قوله مع

يمينه - ٥٥ ج ٢ ص ١٦١.

(٥) لفظ «عليهم» ساقط من ه.

(٦) وفي المختصر: قد دفعتها إلى المساكين.

قلت: فلم صدقته فيما ذكرت لك سوى هذا ولم تصدقه في هذا؟ قال: لأن صدقة الإبل إنما تدفع إلى السعاة الذين عليهم، فلو قبل السعاة من الناس قولهم هذا «قد أعطيتها المساكين»، لم تؤخذ صدقة من أحد.  
قلت: أ رأيت اليتيم الذي لم يحتلم والمجنون المغلوب أو العبد المأذون له في التجارة وعليه دين هل يكون على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت له إبل؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الصلاة لا تجب على الصغير ولا على المعتوه المجنون فكذلك لم تجب عليهما الزكاة<sup>٢</sup>، وأما العبد

(١) لأن هذا حق مالى يستوفيه الإمام بولاية شرعية فلا يملك من عليه اسقاط حقه في الاستيفاء، كمن عليه الجزية إذا صرف بنفسه الى المقاتلة. قلت: وتفصيل هذا التقرير في المبسوط ج ٢ ص ١٦٢ من وجهين فراجع ان شئت تفصيل الدليل.  
(٢) وفي «و» .

(٣) قال السرخسى في ج ٢ ص ١٦٣ من مبسوطه: ثم المجنون الأصل لا يتعقد الحول على ماله حتى يفيق، فان كان جنونه طارئا فقد ذكر هشام في نوادره ان على قول أبي يوسف العبرة لأكثر الحول. فان كان مقيما في أكثر الحول تجب الزكاة والافلا، وجعل هذا نظير الجزية فان الذمي اذا مرض في بعض السنة فان كان صحيحا في أكثر السنة تلزمه الجزية، وان كان مريضا في أكثر السنة لم تلزمه الجزية؛ وقال محمد: ان كان مقيما في جزء من السنة في اوله او آخره قل او أكثر تلزمه الزكاة، وهكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف، وجعل هذا نظير الصوم، فالسنة للزكاة كالشهر للصوم، والإفاقة في جزء من الشهر كالإفاقة في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر، فهذا كذلك؛ وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان المجنون اذا افاق يتعقد الحول على ماله، ولكن المراد بهذا المجنون المجنون الأصل، فقد ذكر بعده في كتاب الحسن: اذا اعترض =

المأذون له في التجارة الذي عليه دين فلا يملك شيئاً . قلت : وكذلك المكاتب ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت العبد المأذون له في التجارة إذا لم يكن عليه دين ؟ قال : هذا يصير إبله لمولاه و يكون عليه فيها الزكاة .

قلت : أرأيت الرجل يكون له الإبل التي تجب في مثلها الزكاة ه إذا كان قبل تمام الحول ؟ يوم ورث إبلًا أو اشتراها أو وهبت له وهي سائمة أيزكيها مع إبله ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان له إبل لا يجب في مثلها الزكاة وورث غنماً أو اشتراها أو وهبت له أو كانت له غنم فأصاب إبلًا على ما وصفت لك

= جنونه ان كان مفيقاً في جزء من آخر السنة تلزمه الزكاة ، وان تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ؛ ففي هذه الرواية اعتبر الإفاقة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون - اه .

(١) وفي شرح المختصر : ( ولا زكاة على المكاتب في كسبه ) لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى « وفي الرقاب » ولأنه ليس بغني بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق المنان للملك موجود فيه ، وبدون الملك لا تثبت صفة الغنى ، والمال النامي سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك بدون هذه الواسطة لا يكون سبباً ، كشرائه القريب اعتاق بواسطة الملك ، وبدونه لا يكون اعتاقاً وهو ما اذا اشتراه لغيره - اه ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) كذا في ه ، م ؛ وفي الأصل غير منقوط ؛ وفي ز « تكون » .

(٣-٢) كذا في الأصل ؛ وفي ه ، ز ، م « قبل الحول » .

(٤) وفي ز ، م « و » مكان « أو » وليس بشيء .

(٥) وفي م « لا تجب » .

أيزكيها معها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا مخالف للال الذي عنده ، فعلى هذا إذا حال عليها الحول من يوم استفادها الزكاة .  
قلت: أ رأيت الرجل إذا حال الحول على إبله التي كانت عنده ثم أصاب بعد ذلك إبلا أيزكيها مكانه؟ قال: لا ، ولكن 'إذا وجبت الزكاة' ه ثانية على إبله الأولى زكى التي أفاد معها .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل بالكوفة أو بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدائن يعلفها أو يعمل عليها أو يعلفها ويشرب ألبانها ولا يعمل عليها يعلفها في بيته إناثا كانت أو ذكورا يعمل عليها ويعلفها وكيف إن كان هذا كله في غير مصر وكانت في البرية أو في السواد ١٠ فكان يعمل عليها ويعلفها ويستقى عليها؟ قال: ليس في شيء مما وصفت صدقة .

(١-١) وفي ه ، ز « إذا وجبت عليه الزكاة » .

(٢) وفي ه « الذي » .

(٣) وفي ه ، ز « تكون » .

(٤) وفي ز « ابل » .

(٥) وفي ه ، م « يعمل » .

(٦) لقوله صلى الله عليه وسلم: « في خمس من الإبل السائمة شاة » ، والصفة متى قرنت بالاسم العلم تنزل منزلة العلم ، لإيجاب الحكم ، والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد ، لأنها في حادثة واحدة وحك واحد ؛ وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الحوامل والحوامل صدقة . وفي الحديث المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الجبهة ولا في النخلة ولا في =

محمد قال حدثنا أبو حنيفة عن الهيثم عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي طالب أنه قال: ليس في الإبل العوامل والحوامل صدقة<sup>١</sup>.

= الكسعة صدقة (قلت: رواه الطبراني في الكبير عن عبد الرحمن بن سمرة بلفظ «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا صدقة في الكسعة والجبهة والنخعة» راجع مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٩)؛ وفسر عبد الوارث بن سعيد «الجبهة» بالخليل و«النخعة» بالإبل العوامل، وقال الكسائي: النخعة بضم النون؛ وفسرها بالبقرة العوامل؛ وقال أبو عمرو وغلاد ثعلب: هو من النخ وهو السوق الشديد، وذلك إنما يكون في العوامل؛ ثم مال الزكاة ما يطلب النماء من عينه لا من منافعه، ألا ترى لى دار السكنى وعبد الخدمة لا زكاة فيها! والعوامل يطلب النماء من منافعها، وكذلك ان كان يسكنها للعلف في مصر (أو غير مصر) فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها، وجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عند كثرة المؤنة لأن خفة المؤنة تأثيرا في إيجاب حق الله تعالى، قال صلى الله عليه وسلم: ما سقتك السائمة ففيه العشر وما سقى بغرب أو ذالية ففيه نصف العشر، (وان كان يسيمها في بعض السنة ويلفها في بعض السنة فالعبرة لأكثر السنة) لأن أصحاب السوائم لا يجحدون بدا من ان يلفوا سوائهم في زمان البرد والثلج فجعلنا الأقل تابعا للأكثر، وقال الشافعي: ان علفها بقدر ما يتبين فيه مؤنة علفه أكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٦٥ بتغيير يسير.

(١) قلت: سقط هذا الحديث من نسخة كتاب الآثار للإمام محمد. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٨٧ عن أبي حنيفة عن الهيثم عن حماد بن عيسى عن علي رضي الله عنه انه قال: ليس في الإبل الحوامل والعوامل صدقة - اه. وأخرجه الحافظ طلحة ابن محمد في مسند الإمام له عن محمد بن محمد بن بشر بن موسى عن أبي عبد الرحمن =

قلت: رأيت الرجل يكون له الإبل السائمة ذكور كلها هل فيها

= المقرئ عن أبي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس في العوامل والحوامل صدقة - ٥١ ، راجع ج ١ ص ٤٦٠ من جامع المسانيد . وهذا مرسل لم يسمع ابن سيرين عليا ، ورواه أبو داود عن زهير ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي - قال زهير: واحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم - انه قال: هاتوا ربع العشور من كل اربعين درهما درهم؛ وذكر الحديث وفيه: وليس على العوامل شيء - مختصر . ورواه الدارقطني مجزوما ليس فيه « قال زهير: واحسبه - الخ » ، قال ابن قطان في كتابه: هذا سند صحيح . وكل من فيه ثقة معروف ، ولا اعنى رواية الحارث وانما اعنى رواية عاصم - انتهى كلامه ؛ وهذا منه توثيق لعاصم . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق - به مرفوعا . ووقفه عبد الرزاق في مصنفه فقال: اخبرنا الثوري ومعمرو عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: ليس في العوامل البقر صدقة . واخرج الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه عن سوار بن مصعب عن ليث عن مجاهد وطلوس عن ابن عباس مرفوعا: ليس في البقر العوامل صدقة . ورواه ابن عدي في الكامل واعله بسوار - راجع ج ٢ ص ٣٦٠ من نصب الراية . وروى الدارقطني في سننه عن بن جريج عن زياد بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الثيرة صدقة؛ قال الحافظ في الدراية استناده حسن . واخرجه عبد الرزاق: اخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفا؛ قال الحافظ: وهو اصح - راجع نصب الراية وتعليقه .

(١) كذا في الأصل؛ وفيه « تكون » وفي الباقية اللفظ غير منقوط .



صدقة؟ قال: نعم .

قلت: رأيت الرجل يكون له الإبل فإذا خاف أن تجب عليه الصدقة باعها قبل ذلك يوم بغنم أو بقر أو دراهم يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه صدقة حتى يحول عليها الحول وهي عنده .

قلت: فإن باع الإبل بإبل قبل أن تجب عليه فيها صدقة يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه صدقة حتى يحول الحول على ما بقى في يده ، وهذا الباب الأول سواء .

قلت: فإن باعها ولا ينوي الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه

(١) وفي شرح المختصر: (و الصدقة واجبة في ذكوان السوائم وانها) لأن النصوص جاءت باسم الإبل والبقر والغنم وذلك يتناول الذكور والاناث، ثم طلب النماء من العين متحقق في كل نوع، اما من الأولاد اذا كن اناثا بان يستعار لها حبل، او من السمن اذا كانوا ذكورا فانها مأكولة للحم - اه

ج ٢ ص ١٦٦ .

(٢) وفي «تكون» .

(٣) وفي هـ، م «يجب» في الحرفين .

(٤-٤) كذا في الأصول، وفي م «على ما في يده» ويؤيده الحرف الآتي .

(٥) قال السرخسي: ولم يبين في الكتاب انه هل يكره له هذا الصنيع؟ فعلى قول ابي يوسف لا يكره، وعلى قول محمد يكره؛ وهو نظير اختلافهم في الاحتيال لإبطال الشفعة وإسقاط الاستبراء، محمد رحمه الله يقول: الزكاة عبادة محضة و الفرار من العبادة ليس من اخلاق المؤمنين - الخ ص ١٦٦ . قلت: وفي الهداية قبل مسائل متفرقة من كتاب الشفعة: ولا تكرر الحيلة في إسقاط الشفعة عند ابي يوسف (قلت: وفي الدر المختار قيده في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه، واستحسنه محشي الأشباه) وتكره عند محمد، لأن الشفعة =

صدقة حتى يحول الحول على ما في يديه .

قلت : رأيت الرجل يكون له إبل ثم يصيب الدرهم قبل أن يحول الحول على إبله يوم ثم زكى الإبل ثم يبيعها بالدرهم فتجب الزكاة في الدرهم التي أصاب قبل أن يبيع الإبل أيزكى معها ثمن الإبل ولم يحل عليه منذ يوم باع الإبل ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد باع الإبل ، فان زكى تلك السنة أثمانها فقد زكى مالا واحدا

= انما وجبت لدفع الضرر، ولو ابحنا الحيلة ما دفعناه ؛ ولأبي يوسف انه منع عن اثبات الحق فلا يعد ضررا ؛ وعلى هذا الخلاف في اسقاط الزكاة ، قال العيني في البناية : قيل الفتوى على قول ابي يوسف في الشفعة، وعلى قول محمد في الزكاة - اه ج ٤ ص ٢٦ . وفي اللباب شرح مختصر القدوري بهامش الجوهرة ج ١ ص ٣٦٥ : وقد صرح به قاضي خان فقال : و المشايخ في حيلة الاستبراء و الزكاة اخذوا بقول محمد وفي الشفعة بقول ابي يوسف - اه . وفي الجوهرة : و كرهها محمد ، و الفتوى على قول محمد ، و كذا هذا الاختلاف في الحيلة لإسقاط الحج ، و اجمعوا على انه اذا ترك آية السجدة و تعدى الى غيرها لكيلا تجب عليه السجدة انه يكره ؛ كذا في الحج: ١ - اه .

- (١) كذا في ه ، م ؛ وفي ز « تكون » ولم ينقط في ع .
- (٢) كذا في الأصول ، وفي المختصر : فزكاها ثم باعها بدرهم فحال الحول على الدرهم .
- (٣) كذا في الأصول ، اي لم يحل عليه الحول ، و لعل لفظ « الحول » سقط من الأصول بسهو الناسخ ؛ وفي ه « تحل » و ليس بشيء .
- (٤) وفي ه « سنة » تصحيف ، و الصواب « منذ » كما في بقية الأصول .
- (٥) لفظ « الإبل » ساقط من الأصل .
- (٦) وفي ه « زكاة » تصحيف .

في سنة واحدة مرتين . وقال أبو حنيفة : لو أدى عشر طعامه ثم باعه بدرهم خلال الحول على ماله وجبت عليه الزكاة ، وزكى بمن الطعام معه لأنه لو مكث الطعام عنده عشر سنين لم يزكه ، ولو مكث الإبل عنده زكاه ، فلذلك اختلفا . وقال أبو يوسف ' زكى أن يزكى ' ثمن الإبل مع ماله كما يزكى ' ثمن الطعام لأنه قد صار دراهم كله و صار مالا واحدا . وهذا قول محمد <sup>٢</sup> .

(١) قالوا : الضم لعله المجانسة وهي موجودة في ثمن الإبل السائمة ، و اداء الصدقة عن اصله لا يمنع ضم الثمن الى ما عنده ، كمن ادى صدقة الفطر عن عبد الخدمة ثم باعه بدرهم ، و ادى عشر الطعام عن الخارج من ارضه ثم باعه بدرهم ، او جعل السائمة علوفة بعد اداء الزكاة عنها ثم باعها بدرهم - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر محتجا عنها .

(٢) كذا في ٥ ، ز ، م ؛ و في ع « تزكى » في الحرفين .

(٣) قال السرخسي : و ابو حنيفة استدل بقوله صلى الله عليه وسلم : لاننا في الصدقة - غير ممدود ؛ و ايجاب الزكاة في ثمن السائمة في هذا الحول بعد ما ادى الزكاة عن اصلها يؤدى الى الثنا في الصدقة ، و لأن وجوب الزكاة باعتبار المالية و انما يبقى بالثمن المالية التي كانت له بملك الأصل الا ان يتجدد له ملك المالية ، و انما يتجدد له بالبيع ملك العين والعين بدون صفة المالية لا زكاة فيها ؛ ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الغنى ، و لم يستفد ذلك بالبيع لأنه كان غنيا بأصل هذا المال حقيقة و شرعا ، بخلاف المستفاد بهبة او وراثة فقد استفاد به زيادة الغنى ، و بخلاف اداء صدقة الفطر عن عبد الخدمة فالمالية غير معتبرة فيه حتى تجب على الحر والعبد المستغرق بالدين و ان كانت مالية مستحقة ، بخلاف الزكاة ، و لا معتبر للحول فيه حتى لو ملك عبدا لينة الفطر ادى عنه صدقة الفطر ، و العقر كذلك لا معتبر بالحول فيه ، و وجوبه ليس باعتبار المالية بل هو مؤنة الأرض النامية ، ثم هو =

قلت: أرأيت رجلا يقتل أبوه فيقضى على قاتله بالدية مائة من الإبل، أو كاتب عبده على مائة من الإبل ثم يأخذ الإبل التي من دية أبيه، أو الإبل التي أخذ من مكاتبه عبده وقد حال عليه الحول قبل أن يأخذها أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها لم تكن سائمة. قلت: فإذا مكث عنده حولا منذ يوم قبضها وهي سائمة أيزكيها؟ قال: نعم. قلت: فإن لم تكن سائمة و كان يعمل عليها ويعلقها؟ قال: عليه فيها زكاة<sup>١</sup>.

قلت: أرأيت المرأة تزوج على عشرة من الإبل بغير أعيانها فلا تقبضها<sup>٢</sup> إلا بعد حول أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست بسائمة. قلت: فإن كانت تزوجت<sup>٣</sup> عليها بأعيانها وهي سائمة ثم قبضتها

لم يكن غنيا بما عنده من الطعام، حتى إذا بقي في ملكه أحوالا لا شيء فيه، فالبيع أفاده الغنى شرعا؛ وكذلك السائمة إذا جعلها علوفة فقد خرج من أن يكون غنيا بها شرعا، فالبيع استفاد صفة الغنى فهو والمستفاد باهبة سواء، بخلاف ما نحن فيه على ما بينا - اهـ ما قاله في ج ٢ س ١٦٧ من مبسوطه.

(١-١) وفي «لم يأخذ».

(٢-٢) من قواه «قلت...» ساقط من م.

(٣) وفي «فلا يقبضها» وفي البقية «فلا يقبضها» والصواب «فلا تقبضها»

او «فلا تقبضها».

(٤) كذا في ز؛ وفي «يزكيها» تصحيف، وفي البقية غير منقوط.

(٥) وفي «تزوجها».

بعد حول ' أتزكيها'؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كانت إبلا أو بقراً أو غنماً؟ قال: نعم. رجع أبو حنيفة عن هذا وقال بعد ذلك: لا زكاة عليها. و أبو يوسف و محمد يأخذان بالقول الأول؟

(١-١) كذا في ز. م؛ وفي الأصل «بعد حول» وفي «بغير حول».

(٢) وفي الأصول الثلاثة «تزكيها» تصحيف، والصواب «تزيها» كما في الهندية.

(٣) وفي «لو» مكان «إن».

(٤) وفي المختصر و شرحه: (و كذلك لو تزوج امرأة على ابل بغير اعيانها) لم يكن عليها فيها زكاة حتى يحول الحول بعد القبض، لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائمة؛ (فان كان زوجها على ابل سائمة بأعيانها و حال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة يقول اولاً: اذا قبضت منها نصاباً كاملاً فعليها الزكاة - لما مضى، ثم رجع و قال: لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض؛ و قال أبو يوسف و محمد: اذا قبضت منها شيئاً يلزمها اداء الزكاة بقدر المقبوض - لما مضى - سواء كان نصاباً او دونه) وجه قول أبي حنيفة انها ملكت المالية ابتداء بعقد النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض، كالدبية على العاقلة، بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت ابتداء بالمبيع بل يتحول من اصل كان مبالاً الى بدله، وهذا لأن وجوب الزكاة في السائمة باعتبار معنى النماء، و قبل القبض الحكم متردد بين ان يسلم لها بالقبض او ينتصف بالطلاق قبل الدخول، بخلاف ما بعد القبض، ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد المجهول صداقاً ثم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر، بخلاف ما بعد القبض؛ فصار الحاصل ان بالعقد يحصل اصل الملك، وتمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض؛ و سيرورته نصاب الزكاة ينبنى على تمام المقصود لا على حصول اصل الملك، بخلاف التصرف فانه نفوذه ينبنى على ثبوت اصل الملك؛ وقد روى عن أبي يوسف في المبيع قبل القبض =

قلت: أرأيت الرجل تكون له الإبل السائمة فأراد أن يستعملها ويعلفها فلم يفعل ذلك حتى حال عليها الحول؟ قال: عليه الزكاة .  
قلت: كذلك إن أراد أن يبيعها فلم يفعل ذلك حتى حال عليها الحول؟ قال: نعم، عليه الزكاة .

قلت: أرأيت الرجل يكون له عشر من الإبل لا يزيكها سنتين<sup>١</sup> ما عليه؟ قال: عليه<sup>٢</sup> في السنة الأولى شاتان وفي السنة الثانية شاة<sup>٣</sup>.  
قلت: لم؟ قال: لأنها قد نقصت من العشر .

= انه لا يكون نصاب الزكاة لأن الملك فيه غير قام حتى لا يملك التصرف فيه -  
اه باختصار ج ٢ ص ١٦٨ .

(١) كذا في الأصل وكذا في ز؛ وفي هـ ، م « عليها » .

(٢) كذا في هـ ؛ وفي الأصل « لسنين » وفي ز ، م « سنين » .

(٣) لفظ « عليه » - اقط من هـ .

(٤) لم يبين في الكتاب انه هل يأثم بما صنع ، فكان ابو الحسن الكرخي يقول: هو آثم بتأخير الأداء بعد الوجوب ، وهكذا ذكره في المنتهى ؛ وروى عن محمد انه قال: من أخر أداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته ؛ و فرق محمد على مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الأداء اضرار بهم ولايسعه ذلك ، بخلاف الحج ؛ وكان ابو عبد الله الثعالبي يقول: يسعه التأخير في الزكاة لأن الأمر به مطلق عن الوقت؛ وهكذا رواه هشام عن ابي يوسف ؛ و فرق على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال: أداء الحج يختص بوقت وفي التأخير عنه تفويت لأنه لا يدري هل يبقى الى السنة الثانية ام لا ، وليس في تأخير الزكاة تفويت فكل وقت صالح لأدائها؛ ثم في السنة الأولى وجب عليه شاتان فانقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٦٩ .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له خمس و عشرون من الإبل فلم يزكها ستين ما عليه؟ قال: عليه في السنة الأولى بنت مخاض، و عليه في السنة الثانية أربع من الغنم. قلت: لم؟ قال: لأنها نقصت من الخمس و العشرين.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له أربع و عشرون فصيلا و ناقة ثنية هل عليه فيها صدقة؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل السائمة اشتراها للتجارة أ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة؟ قال: عليه زكاة التجارة، يقومها ثم يزكي قيمة كل مائتي درهم خمسة دراهم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل و شريكه فيها صبي و هي ١٠

(١) كذافي ه و هو الصواب؛ و في ع، ز، م « سنين ».

(٢) و في ه، م « عشرين » تصحيف.

(٣) لأن الصغار تبع للسنة تعد معها، كما قال صلى الله عليه وسلم « و تعد صفارها و كبارها » و هذا لأن ما هو الواجب موجود في ماله، فإذا اوجبنا لم يخرج الواجب من ان يكون جزءا من النصاب، بخلاف ما إذا كان الكل صفارا، فإن كان له خمس و سبعون فصيلا و ناقة مسنة فعلى قول ابى حنيفة و محمد لا يجب الا تلك الواحدة لأن الواجب باعتبارها، و عند ابى يوسف يجب تلك الواحدة مع فصيل لأنه يوجب في الصفار منها، و قد بينا هذا - اه - قاله السرخسي في ج ٢ ص ١٧٠ من مبسوطه.

(٤) كذافي الأصل؛ و في ه، ز « تكون ».

(٥) همز الاستفهام ساقط من الأصل.

(٦) كذافي ه، م؛ و في الأصل و كذافي ز « و يقومها ».

(٧) و في ه، م « تكون ».

خمسون من الإبل؟ قال: على الرجل في حصته بنت مخاض؛ وليس على الصبي شيء. قلت: وكذلك لو كان شريكه فيها مجنونًا أو معتوهاً أو رجلاً عليه دين أو مكاتبًا؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل فيغلب عليها العدو أو يغصبها إياه رجل فيمسكها سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب أو يصيبها المسلمون فيردونها عليه أيزكيها لما مضى من ذلك وقد أخذها بأعيانها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: أما ما كان في يد العدو فلم يكن له لأن العدو لو أسلبوا عليها كانت لهم. ولو باعوها لم يأخذوها إلا بالثمن و كان يبعه جائزاً؛ وأما الغاصب فإنه لم يقدر عليها أن يأخذها من الغاصب؛ وليس الغصب بمنزلة الدين الذي يقر له به فيأخذه به إذا شاء فيزكي لما مضى.

(١) قال السرخسي؛ لأن حالة الاختلاط معتبرة بحالة الانفراد - ص ١٧١ .

(٢) وفي ز « تكون » .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي « يصيبونها » .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر) من مال التجارة (إذا وصلت يده اليه بعد الحول) فليس عليه الزكاة - لما مضى، لأن معنى المالية في النمو والانتفاع، وذلك منعدم، فكان مستهلكاً معنى وإن كان قائماً بصورة، (وكذلك الدين المحجود) وأطلق الجواب فيه في الكتاب، و روى هشام عن محمد قال: ان كان معلوماً للقاضي فعليه الزكاة، لما مضى لتمكنه من الأخذ بعلم القاضي؛ وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت له بينة او لم تكن له بينة، اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل، وفي المحاباة بين يديه في الخصومة ذل فكان له ان لا يدل نفسه؛ وكثير =



قلت: أ رأيت الرجل يكون له خمس من الإبل فإذا كان قبل الحول بشهر هلكت منها واحدة ثم يحول الحول عليها بعد هلاك الواحدة هل عليه صدقة؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول عليها الحول أو تتج بعضهن واحدة قبل أن يحول عليها الحول فخال عليها الحول ه و عدتها كاملة فهل عليه الزكاة؟ قال: نعم، الزكاة فيها، لأن الحول حال عليها وهي خمسة كما كانت، وعدتها تامة .

قلت: أ رأيت إن مكثت عنده يوماً ثم هلك منها واحدة فكثت أحد عشر شهراً أو عشرة أشهر إلا يوماً ناقصة ثم أصاب واحدة فخال الحول عليها وهي تامة أ يزكيتها؟ قال: نعم . قلت: ليم وإنما ملك ما يجب ١٠

= من أصحابنا قالوا: إذا كانت له عليه بينه تلزمه الزكاة - لما مضى، لأن التقصير جاء منه، و روى ابن سماعة عن أبي يوسف وعهد أن المديون إذا كان يقرمه سرا ويحسد في العلانية فليس عليه الزكاة - لما مضى، إذا أخذه بمنزلة الجاحد سرا و علانية - اه ص ١٧١ . قلت: مسألة الضاة و ما سقط في البحر قد سقطت من الأصول .

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من ه .

(٢) وفي ز « تكون » .

(٣) وفي ز « كانت » .

(٤) وفي م « تحول » .

(٥) وفي المغرب: التاج اسم لجمع وضع الغنم والبهائم كلها - عن الليث وغيره،

ثم سمي به المنتوج - اه ج ٢ ص ١٩٧ .

(٦-٦) قوله « فخال عليها الحول » ساقط من ه .

فيه الزكاة أياما من السنة وما بين ذلك لم يكن يملك ما يجب فيه الزكاة ؟ قال : إذا ملك ذلك في أول الحول وآخره لم أنظر إلى ما نقص فيما بين ذلك .

قلت : أرأيت الرجل يكون في إبله العمياء أو العجفاء أو العرجاء هل يحسب ذلك عليه<sup>٢</sup> في العد<sup>١</sup> ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الرجل تجب في إبله الصدقة فيبيعها والمصدق ينظر ثم يقول : ليس عندي شيء ، هل للمصدق أن يأخذ صدقتها من المشتري وهي في يديه بأعيانها ؟ قال : هو بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها ، وإن شاء أخذ مما في يدي المشتري .

(١) وفي المختصر وشرحه : ( وإذا كان النصاب كاملا في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وإن انتقص فيما بين ذلك وقتا طويلا ما لم ينقطع أصله من يده ، ومال السائمة والتجارة فيه سواء ) غندنا ، وقال زفر : لا تلزمه الزكاة إلا إن يكون النصاب من أول الحول إلى آخره كاملا - الخ ص ١٧٢ .

(٢) وفي هـ « و » .

(٣) فظ « عليه » ساقط من ز .

(٤) كذا في أكثر النسخ ، وفي الأصل « العدد » .

(٥) والأصل فيه حديث عمر رضي الله عنه ، فإن الناس شكوا إليه من السعاة فقالوا : انهم يعدون علينا السخال ولا يأخذونها ؟ فقال عمر للساعي : عد عليهم السخلة وإن جاء بها الراعي يحملها على كتفه ، ألسنا تركنا لكم الربى والأكياة والماخض وفحل النعم وذلك عدل بين خيار المال ورذاله ؟ فيقول عمر اخذنا وقتنا : لا تؤخذ الربى - الخ : راجع شرح المختصر ج ٢ ص ١٧٣ .

(٦) - بل علمناؤها بحديث حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

قلت : أرأيت إن كان المشتري قد ذهب و تفرقا ثم جاء المصدق  
بعدا يأخذ مما في يدي المشتري؟ قال : ما أستحسن ذلك .

= دفع إليه ديناراً و امره ان يشتري به اضعفة فاشترى شاة بالدينار ثم باعها  
بدينارين فاشترى شاة اخرى بدينار و جاء بالشاة و الدينار الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بارك الله لك في صفقتك !  
فقد جوز بيع الأضعفة بعد ما وجب حق الله تعالى فيها . فصار هذا اصلاً لنا ان تعلق  
حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه - الخ ، راجع ج ٣ ص ١٧٣ من  
مبسوط السرخسي .

(١) وفي م « أياخذها » .

(٢) كذا في م ، وفي بقية الأصول « يد » .

(٣) من قوله « قلت أرأيت إن كان المشتري ... » ساقط من هـ .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : ( و اذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس ان  
يأخذ الصدقة من البائع و لا سبيل له على عين السائمة ) لأنها مملوكة للمشتري و لا زكاة  
عليه ، و لكن البائع صار متلقا محل حق الفقراء فيضمونه ، ( و لكن استحسن  
فقال : ان حضر المصدق قبل ان يتفرقا عن المجلس فله الخيار ان شاء اخذ  
الصدقة من العين و رجع المشتري على البائع بمحضته من الثمن ، و ان شاء اخذ  
من البائع ، و ان حضر بعد التفرق اخذ الصدقة من البائع ، و لا سبيل له على  
العين ) و هذا لأن العناء اختلفوا في زوال الملك قبل التفرق ، و ظاهر قوله  
صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا « يدل على عدم زوال ملك البائع ،  
و الساعي مجتهد فان شاء اعتبر ظاهر الحديث و اخذ الصدقة من العين ، و ان شاء  
اعتمد القياس الظاهر ان عقد البيع يوجب زوال الملك بنفسه و اخذ الصدقة  
من البائع ؛ و ذكر ابن سماعة عن محمد ان العبرة بنقل المشاة ، فان حضر بعد  
ما نقلها المشتري لم يأخذ شيئاً ، و ان حضر قبل ان ينقلها يخير ، لأنها انما تصير  
داخلة في ضمان المشتري حقيقة بالنقل ، حتى اذا هلك قبل النقل ثم استحققت =



قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل فيعجل زكاتها أو يعطى منها زكاة سنين و يعجل ذلك هل يسعه فيما بينه و بين الله تعالى؟ قال: نعم، يسعه هذا كله.

قلت: أ رأيت الرجل تكون له الإبل و الجواميس و البقر و الغنم و الخيل قد اشتراها للتجارة أ يزكيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة و هي سائمة في البرية ترعى و قد اشتراها للتجارة؟ قال: يزكيها زكاة التجارة. قلت: فان كانت أربعين شاة و هي لا تساوي مائتي درهم و ليس له مال غيرها، أو خمس من الإبل و ليس له مال غيرها و هي لا تساوي مائتي درهم، أو ثلاثين من البقر و ليس له مال غيرها؟ قال: ليس عليه فيها زكاة لأنها للتجارة.

١٠

= يصير ضامنا، انما مراده بهذا الحبس بعد طلب الساعي، والوجه فيه انه ما فوت بهذا الحبس على احد ملكا و لا يدا فلا يصير ضامنا وله رأى في اختيار محل الأداء ان شاء من السائمة و ان شاء من غيرها، فانما حبس السائمة ليؤدى من محل آخر فلا يصير ضامنا - ٥١ راجع ١٧٥ من المبسوط.

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) لأن سبب الوجوب قد تقرر و هو المال، والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز، كالمسافر اذا صام في رمضان و الرجل اذا صلى في اول الوقت جاز لوجود سبب الوجوب و ان كان الوجوب متأخرا؛ او لأن تأخر الوجوب لتحقق الناء فاذا تحقق استند الى اول السنة فكان التعجيل صحيحا؛ و لهذا قلنا: ان تعجيل الزكاة قبل كمال النصاب لا يجوز؛ لأن سبب الوجوب لا يتحقق الا بعد كمال النصاب، و بعد كمال النصاب يجوز لسنتين عندنا، و قال الشافعي: لا يجوز الا لسنة واحدة؛ فان التعجيل عنده على آخر الحول لا على اوله - ٥١ راجع مبسوط السرخسي ج ٢ ص ١٧٧ تجد حجة المسألة بتامها.

قلت : فان كانت ثلاثين من الغنم أو عشرين من البقر أو أربع من الإبل وليس من هذا شيء إلا يساوي مائتي درهم وهو للتجارة فقال عليها الحول وهي كذلك؟ قال : يزكيها .

قلت : أرايت الرجل يشتري الإبل<sup>٢</sup> للتجارة ثم يبدو له فيجعلها سائمة فيحول عليها الحول منذ يوم اشتراها وليس له مال غيرها وإنما له منذ جعلها سائمة ستة أشهر؟ قال : عليه زكاة السائمة إذا مضت تمام سنة منذ يوم جعلها سائمة . قلت : فان كان إنما فرّبها من الزكاة فاذا حال الحول منذ يوم جعلها سائمة زكاهها زكاة السائمة؟ قال : نعم .

(١) وفي المختصر وشرحه ( و ينظر في السائمة الى كمال النصاب فتجب الزكاة فيه وإن كانت قيمتها ناقصة عن مائتي درهم و ينظر الى قيمتها ان اراد بها التجارة فان كانت اقل من مائتي درهم لم تجب الزكاة و ان كان العدد كاملا لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائمة كمال العدد دون القيمة ولأن النماء في السائمة مطلوب من عينها؛ وفي مال التجارة إنما يطلب النماء من ماليتها فاعتبرنا النصاب في الموضعين من حيث يطلب النماء؛ (فاذا كانت قيمتها أقل من مائتي درهم لم تجب فيها ركة التجارة) لنقصان النصاب ( و لازكاة السائمة و ان كان العدد كاملا) لأن النصاب فيها غير معتبر من حيث العدد؛ فان قيل : اذا لم تجب فيها زكاة التجارة صار وجود نية التجارة كعدمها فتجب زكاة السائمة ! قلنا : نية التجارة معتبرة في اخراجها من ان تكون سائمة معنى على ما بيننا؛ و الصورة بدون المعنى لا تكفي لإيجاب الزكاة - ٥١ ، راجع ج ٢ ص ١٧٨ من شرح الكافي .

(٢) من قوله « و ليس له مال غيرها . . . » ص ٢٥ س ٨ الى هنا ساقط من ٥ .

(٣) وقال السرخسي في مبسوطه : ( و اذا اشتري الإبل للتجارة فلها مضت =

قلت: أ رأيت نصارى بنى تغلب هل يؤخذ من أحد منهم من إبله صدقة؟ قال: نعم. قلت: وكيف يؤخذ منهم؟ قال: من كانت طائفة من الحول بداله فجعلها سائمة فرارا من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من حين جعلها سائمة) لأنه نوى ترك التجارة فيها وهو تارك لها في ذلك الوقت حقيقة فاقترنت النية بالفعل، وزكاة السائمة ليست من جنس زكاة التجارة فلا يمكن بناء احدهما على الآخر فقلنا باستثناف الحول من حين جعلها سائمة - ج ٢ ص ١٧٨ .

(١) قال السرخسي في ج ٢ ص ١٧٨ من شرح المختصر: وبنو تغلب قوم من النصارى من العرب، كانوا يقرب الروم، فلما اراد عمر رضى الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا: نحن من العرب نألف من اداء الجزية، فان وظفت علينا الجزية لحقنا بأعدائك من الروم، وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعه علينا فعلانا ذلك؟ فشاور عمر رضى الله عنه الصحابة في ذلك و كان الذى يسعى بينه وبينهم كردوس التغلبي فقال: يا امير المؤمنين! صالحهم فانك ان تناجزهم لم تطقهم؛ فصالحهم عمر رضى الله عنه على ان يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين، ولم يتعرض لهذا الصلح بعد عثمان رضى الله عنه فلزم اول الأمة وآخرها. فان قيل: أ ليس ان عليا رضى الله عنه اراد ان ينقض صلحهم حين رأهم قتلوا وذلوا؟ قلنا: قد شاور الصحابة رضى الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على انه ليس لأحد ان ينقض هذا الصلح؛ و ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر ان صلحهم في الابتداء كان ضنطة، ولكن تأيد بالإجماع وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان ملكا ينطق على اسان عمر » وقال « اينما دار عمر فالحق يدور معه »؛ اذا عرفنا هذا فنقول: لا يؤخذ من المسلم مما دون النصاب شيء، فكذلك منهم، و يؤخذ من النصاب من المسلم ما قدر الشرع في كل مال فيؤخذ منهم ضعف ذلك لأن الصلح وقع على هذا - اهـ .

(٢) كذا في هـ، م؛ وفي ز « تؤخذ » ولم يشكل في الأصل .

له منهم أربع من الإبل فليس عليه شيء ، فإذا كانت خمسا فعليه شاتان ،  
يضاعف عليهم الصدقة . قلت : أفتأخذ من أغنامهم وبقرهم و جواميسهم  
أيضا كذلك ؟ قال : نعم ؛ بلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضاعف  
عليهم الصدقة . قلت : فكيف يضاعف عليهم الصدقة ؟ قال :

(١) وفي ز « تضاعف » .

(٢) وفي ز « أفتؤخذ » وفي م « أفتأخذ » .

(٣) اسند الخبر هذا الإمام ابو يوسف في آثاره ص ٩١ : ثنا يوسف عن ابيه  
عن ابي حنيفة عن الهيثم عن حدثه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه اضاعف  
الصدقة على نصارى بنى تغلب عوضا من الخراج ؛ واخرجه في كتاب الخراج  
ايضا مثله سنداً ومتناص ٦٩ ، الا ان « عن الهيثم » سقط منه ، قال : وحدثنا  
اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر قال سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال :  
اول من بعث عمر بن الخطاب على العشور الى هاهنا انا ، قال : فأمرني ان لا اقتس  
احدا ، وما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما درهما من المسلمين  
وأخذت من اهل الذمة من عشرين واحدا ، وعن لا ذمة له العشر ؛ قال : وأمرني  
ان اغلظ على نصارى بنى تغلب قال : انهم قوم من العرب وليسوا من اهل  
الكتاب فلعلمهم يسلمون ؛ قال : وكان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب ان  
لا ينصروا اولادهم - ٥٨ . و ذكر في اول الفصل : حدثني بعض المشايخ عن السفاح  
عن داود بن كردوس عن عبادة بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب رضى الله  
عنه : يا امير المؤمنين ! ان بنى تغلب من قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو  
فان ظاهروا عليك العدو شتدت مؤنتهم فان رأيت ان تعطيهن شيئا فافعل ؛  
قال : فصالحهم عمر ان لا يغمسوا احدا من اولادهم في النصرانية ، و يضاعف  
عليهم الصدقة ؛ قال : وكان عبادة يقول : قد فعلوا فلا عهد عليهم ؛ وعلى ان  
يسقط الجزية عن رؤسهم - ٥٨ ص ٦٨ . وفي ج ٢ ص ٣٦٢ من نصب الراية : =



أخرج البيهقي عن عبادة بن نعمان التغلبي في حديث طويل أن عمر رضي الله عنه لما صالحهم - يعني نصارى بني تغلب - على تضعيف الصدقة قالوا: نحن عرب لا نؤدى ما تؤدى العجم ولكن خدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض - يعنون الصدقة؛ فقال عمر: لا، هذه فرض المسلمين؛ قالوا: فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية، ففعل، فراضى هو وهم على أن تضعف عليهم الصدقة؛ وفي بعض طرقه «سموها ما شئتم»؛ وروى أيضا من حديث داود بن كردوس قال: صالح عمر رضي الله عنه بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة ولا يمينوا فيها أحدا إن يسلم ولا إن يعمسوا أولادهم؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه - فذكره وزاد: وإن لا ينصروا صغيرا؛ ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال: حدثنا أبو معاوية عن الشيباني به وزاد فيه: من كل عشرين درهما درهم؛ ثم قال: حدثنا سعيد بن سليمان عن هشيم ثنا مغيرة عن السفاح بن المشي الشيباني عن زرعة بن النعمان - أو النعمان بن زرعة - أنه سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكلمه في نصارى بني تغلب قال: وكان عمر رضي الله عنه قد هم أن يأخذ منهم الجزية ففرقوا في البلاد فقال النعمان بن زرعة لعمر: يا أمير المؤمنين! إن بني تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية وليست لهم أموال إنما هم أصحاب حروث ومواشي ولهم نكابة في العدد فلا تكن عدوك بهم؛ قال: فصالحهم عمر رضي الله عنه على أن تضعف عليهم واشترط عليهم أن لا ينصروا أولادهم - انتهى؛ ورواه أبو أحمد حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال: حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن المغيرة به أن عمر رضي الله عنه أراد أن يأخذ من نصارى بني تغلب الجزية ففرقوا في البلاد - إلى آخره. وروى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب أهل الكتاب: أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال سمعت إبراهيم النخعي يحدث عن زياد بن حدير - وكان زياد يومئذ حيا - أن عمر رضي الله عنه بعثه مصداقا فأمره أن يأخذ من =

تنظر<sup>١</sup> إلى إبل أحدهم فاذا كان مما تجب فيها الزكاة إذا كانت لمسلم فيؤخذ<sup>٢</sup> منها الزكاة مضاعفة . قلت : وكذلك الغنم والبقر والجواميس ؟ قال : نعم .

قلت : فلو كان لأحدهم من الإبل ما لا تجب فيه الزكاة لو كانت مسلم فليس عليه شيء ؟ قال : نعم ، لا شيء فيه . قلت : وكذلك البقر والغنم والجواميس ؟ قال : نعم .

قلت : فمن لم يكن له منهم مال أتأخذ<sup>٣</sup> منهم شيئاً ؟ قال : لا . قلت : فمن كان منهم صغيراً أو كبيراً له إبل وعليه دين كثير يحيط بماله أتأخذ<sup>٤</sup> منه شيئاً ؟ قال : لا تأخذ منه شيئاً .

قلت : والإبل تكون للمرأة منهم عليها من الصدقة مثل ما على الرجل ؟ قال : نعم<sup>٥</sup> .

= نصارى بنى تغلب العشر ومن نصارى العرب نصف العشر - انتهى . وفي الطبقات لابن سعد: زياد بن حدير يروي عن عمر وعلي وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم - ٥١ .

(١) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ز « ينظر » وفي م « ننظر » .

(٢) وفي ز « فتؤخذ » .

(٣) كذا في ز ؛ وفي ع ، م « يأخذ » وفي هـ « أتأخذ » .

(٤) وفي هـ ، م « يأخذ » .

(٥) وفي ز ، م « منهم » .

(٦) وفي المختصر وشرحه : (ويؤخذ من نسايتهم مثل ما يؤخذ من رجالهم، وروى)

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انها لا تؤخذ من نسايتهم لأنها بدل عن الجزية ولا جزية على النساء، وجه ظاهر الرواية ان هذا مال الصلح والنساء فيه =

قلت : و العبد يعتقدونه و يكون له الإبل تضاعف عليه الصدقة ؟  
 قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن بنى تغلب صالحهم عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه على هذا فواليتهم لا يكونون أعظم عندي حرمة من موالى  
 المسلم ، فالمسلم يعتقد عبده النصرانى يأخذ منه الخراج . فليس ترك  
 موالى بنى تغلب أن يوضع على رؤسهم الخراج و على أرضهم و أهمل  
 أموالهم فلا يؤخذ منها شيء تكون بمنزلة أموال أهل الذمة .

قلت : أ رأيت ما أخذ من أموال بنى تغلب أ تقسمها في فقرائهم ؟  
 قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنها ليست بصدقة ، إنما هي بمنزلة الخراج ،  
 فهي للسلبين ترفع إلى بيت مالهم .

قلت : أ رأيت المسلم يمر على العاشر بابل و هي ثمن مال كثير .

= كالرجال ، قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ : خذ من كل حالم ديناراً او عدله  
 معافية ؛ و هو نظير الدية على العاقلة لا شيء منها على النساء - ص ١٧٩ .  
 (١) و في ز « تكون » .

(٢) و في ه « يضاعف » .

(٣) كذا في ز « تأخذ » و في د ، م « يأخذ » .

(٤) و في م « وليس » .

(٥) كذا في ع ، ز ؛ و في ه « يترك » و في م « يترك » غير منقوط .

(٦) و في ع ، ز « نوضع » و ليس بشيء .

(٧) و في ه « أهل » تصحيف ، و الصواب « أهمل » كما هو في بقية النسخ .

(٨) و في ه « أ تقسمها » .

فيقول « ليس شيء من هذا للتجارة »، ويحلف على ذلك 'أقبل منه ويكف' عنه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: فالحربي؟ قال: 'أما الحربي فانه إذا مرّ بشيء مما ذكرت قوم وأخذ منه العشر.

قلت: رأيت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين من أهل العدل فأخذوا زكاة الإبل ثم ظهر عليهم الإمام وأهل العدل أ يحسبون<sup>٢</sup> لهم تلك الصدقة؟ قال: نعم<sup>٣</sup>. قلت: ولم؟ قال: لأنهم

(١-١) وفي ز «أقبل منه ونكف».

(٢-٢) وفي م «أما الحربي إذا مر».

(٣) وفي ز «أتحسبون».

(٤) لكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالأداء ثانية، لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال، ولا يصرفونها إلى مصارف الصدقة، فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى، فأما أخذوا منه شيئاً ظلماً، فأما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والحراج والجزية فلم يتعرض له عهد في الكتاب، وكثير من أئمة بلخ يفتون بالأداء ثانية فيما بينه وبين الله تعالى كما في حق أهل النبي، لعلمنا أنهم لا يصرفون المأخوذ مصارف الصدقة؛ وكان أبو بكر الأعمش يقول في الصدقات: يفتون بالإعادة، فأما في الحراج فلا، لأن الحق في الحراج للقائلة وهم القائلة حتى إذا ظهر عدو ذبوا عن دار الإسلام، فأما الصدقات فللقراء والمساكين، وهم لا يصرفون إلى هذه المصارف، والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال إذا نواوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم، فلو ردوا ما عليهم لم يبق في =

لم يمنعوهم منهم .

قلت : وكيف ينبغي أن يُصنع ' بصدقة الإبل ؟ قال : ينبغي أن يقسم ' صدقة كل بلاد في فقرائهم ، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها ' .

قلت : أ رأيت النصراني من بني تغلب يمر على العاشر ومعه هـ الغنم للتجارة فيقول « عليّ دين يحيط بقيمتها ، ويحلف على ذلك ' أ يكف عنه و يصدقه ؟ قال : نعم يصدقه و يكف عنه ' .

قلت : أ رأيت المصدق إذا جاء إلى الرجل يأخذ من صدقة

= ايديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة : يجوز اخذ الصدقة لعل ابن عيسى بن يونس بن ماهان والى خراسان ، وكان اميرا ببلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فأتوه بصيام ثلاثة ايام فجعل يبكي ويقول لحشمه : انهم يقولون لي : ما عليك من التبعات فوق مالك من المال وكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئا ؛ وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الحيات اذا نوى عند الدفع ان يكون ذلك من عشرة و زكاته جاز على الطريق الذي قلنا - ٥١ ، راجع ج ٢ ص ١٨٠ من شرح المختصر .

(١) وفي ز « نصنع » .

(٢) وفي هـ ، ز « تقسم » .

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ادناك فأدناك » ؛ ولما سأله رجل قتال : ان لي جارين ايها ابر ؟ فقال : « الى اقربها منك بابا » ؛ وان اخرجها الى غيرهم جاز وهو مكروه - الخ ؛ راجع شرح المختصر ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤-٤) وفي هـ « أنكف عنه و نصدقه ؟ قال : نعم نصدقه ونكف عنه » وفي

بقية الأصول « يكف » و « يصدقه » والضمير للعاشر .

غنمه فقال « على دين يحيط بقيمتها، هل عليه شيء؟ قال: لا، إذا حلف على ذلك صدقة .

قلت: أ رأيت الصبي من بني تغلب له إبل أو اغنم أو بقرا وهو نصراني هل عليه صدقة مضاعفة؟ قال: لا . قلت: ولم؟ قال: لأنه صغير وإنما يضاعف على الكبير .

قلت: أ رأيت الرجل يكون في عسكر الخوارج ولا يؤدي زكاة إبله أو بقره أو غنمه سنة أو سنتين ثم يتوب أهل البغي وهو مقيم معهم هل يؤخذ هو وأصحابه بزكاة ما مضى من السنين؟ قال: لا . قلت: ولم؟ قال: لأنهم لم تكن أحكامنا تجري عليهم في عسكرهم . قلت: فهل عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤديوا زكاة ما مضى؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت الرجل يبعثونه رسولا من أهل البغي إلى أهل العدل فيمر على العاشر بالمال يأخذ منه الصدقة؟ قال: نعم . قلت:

(١-١) وفي ز « بقر أو غنم » .

(٢) وفي المختصر وشرحه: ( ولا يؤخذ من صبيانهم شيء ) لأنه لا تؤخذ

الصدقة من سوائم الصبيان من المسلمين فكذلك منهم - ٥١، راجع ص ١٧٩ .

(٣) كذا في ٥، ز، م؛ وفي الأصل « سنتين » .

(٤) وفي م « لم يكن » وفي بقية النسخ « لم تكن » .

(٥) كذا في ٥، وفي البقية « لا » .

(٦) لأن الحق قد لزمه بتقرر سببه فلا يسقط عنه إلا بالأداء، وصارت الأموال

الظاهرة في حقه حين لم يثبت للإمام حق الأخذ منها، كالأموال الباطنة - ٥١ من

شرح المختصر ج ٢ ص ١٨١ .

و كذلك لو مر بالإبل؟ قال: نعم<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت القوم يسلبون في أرض الحرب فيمكثون سنين  
و قد علموا أن الزكاة تجرى عليهم كما تجرى عليهم الصلاة فصدقوا  
بذلك و عرفوه في أموالهم و إبلهم و بقرهم و غنمهم<sup>٢</sup> فلم يؤدوها سنين  
ثم خرجوا إلى دار الإسلام بابلهم و بقرهم و غنمهم و أموالهم هل يؤخذوا<sup>٣</sup> ه  
الماضي من السنين بشيء من ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن  
الحكم لم يكن يجرى عليهم<sup>٤</sup>. قلت: فعليهم أن يؤدوها فيما بينهم و بين  
الله تعالى؟ قال: نعم<sup>٥</sup>.

(١) لأن أهل النبي مسلمون، كما قال الله تعالى « و ان طائفتان من المؤمنين  
انتتوا... » الى قوله «... فان بنت احداهما على الأخرى...»؛ و قال على  
رضي الله عنه: اخواننا بغوا علينا؛ و انما يأخذ من سائر المسلمين ما لزمهم من  
الزكاة من المال الممرور به عليه، فكذلك أهل النبي - اه ما قاله السرخسي في  
شرح المختصر ص ١٨١.

(٢) وفي ه، م «أغنامهم».

(٣) كذا، و الصواب «يؤخذون».

(٤) قال السرخسي في شرحه: لأنه لم يكن تحت حماية الإمام في ذلك الوقت -

اه ص ١٨١.

(٥) و اذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه ادائها، الا على قول زفر؛

و القياس ما قاله لأنه بقبول الإسلام صار قابلاً لأحكامه، و جهله عذر في دفع

الئاتم لاني اسقاط الواجب بعد تقرر سببه، و لكننا استحسنا و قلنا: توجه

خطاب الشرع يتوقف على البلوغ اليه؛ ألا ترى ان أهل قباء كانوا يصلون الى =

قلت: أ رأيت رجلا له إبل فأتاه المصدق وأخذ صدقة إبله فقال للمصدق: قد أدبت صدقة هذه الإبل إلى مصدق غيرك، وجاءه براءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة فقبل منه وكف عنه وأتى على ذلك سنين ثم اطلع المصدق على ذلك أنه باطل فأخبره الرجل بذلك هل يأخذ المصدق منه صدقة تلك السنين؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: فإن لم يعلم المصدق بذلك أيودبها هو إلى المساكين؟ قال: نعم.

### باب صدقة الغنم

قال محمد: قال أبو حنيفة: ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة، فإذا كانت أربعين شاة سائمة ففيها شاة؛ بلغنا ذلك عن رسول الله

= بيت المقدس بعد تحول القبلة إلى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم يبلغهم، وهذا لأن التكليف بحسب الوسع ولاوسع في حق العمل به قبل البلوغ إليه فصار كأن الخطاب غير نازل في حقه، وهذا لأن الخطاب غير شائع في دار الحرب لأن أحكام الإسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول إليه - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٨٢ .

(١) وفي م «إبل» .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي ه «طلع» .

(٣) لأن السبب المثبت لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة، كسائر حقوق العباد، والتأخير ليس بمسقط حق الأخذ بعد ثبوته، فلهذا أخذه بالصدقة - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٨٢ .



صلى الله عليه وسلم ' إلى عشرين ومائة ، فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فاذا زادت على ثلاثمائة شاة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة ، فاذا بلغت الزيادة مائة كان فيها شاة مع الثلاث ، لأن الغنم إذا كثرت كان في كل مائة شاة شاة .

قلت: أ رأيت الغنم أ يحسب<sup>١</sup> عليهم في العدد الصغيرة؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الغنم ما لا يؤخذ في الصدقة منها؟ قال: لا تؤخذ

الرثي ولا الأكيلة ولا الماخض ولا غل الغنم .

قال محمد: حدثنا بذلك أبو حنيفة عن عمر بن الخطاب<sup>٢</sup> .

(١) وصل هذا البلاغ الإمام أبو يوسف في ص ٢؛ من كتاب الخراج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا في الصدقة فقرنه بسيفه - أو قال: بوصيته - فلم يخرج منه حتى قبض صلى الله عليه وسلم ، فعمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر ، قال : فكان فيه « في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة ، فاذا زادت فشاتان إلى مائتين فاذا زادت فثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فاذا زادت ففي كل مائة شاة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة - الخ » وفيه ذكر الإبل والبقر؛ واخرج كتب النبي صلى الله عليه وسلم أئمة الدين أئمة الحديث مفصلة - راجع ج ٢ ص ٣٣٥ من نصب الراية .

(٢) وفي ز « أ تحسب » .

(٣) استندة الإمام محمد في كتاب الآثار: اخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عطاء بن السائب عن الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث سعيدا أو سعدا بن مالك مضدقا فأتى عمر يستأذنه في جهاد قال: أولست في جهاد؟ قال: ومن =

قلت : وما الربى ؟ قال : التي تربي ولدها . قلت : وما الأكيلة ؟

= ابن والناس يزعمون انى اطلبهم ؟ قال : ومم ذلك ؟ قال : يقولون : تحسب علينا السخلة في العدد ؟ قال : احسبها ولوجاء بها الراعى على كفه ، أو لست تدع لهم الماخض والربى والأكيلة وتيس الغنم ؟ قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ والماخض التي في بطنها ولدها ، والربى التي تربي ولدها ، والأكيلة التي تسمن للأكل ، وانما ينبى للصدق ان يأخذ من اوسط الغنم يدع المرتفع والردال و يأخذ من الأوساط البين فصاعدا - اه ص ٥٧ . واخرجه الإمام ابو يوسف ايضا في آثاره ص ٨٦ : حدثنا يوسف عن ابيه عن عطاء بن عجلان عن الحسن ان عمر رضى الله عنه بعث سفيان بن مالك ساعيا الى البصرة فمكث حينما ثم استأذنه في الجهاد ، فقال : أولست في الجهاد ؟ قال : ومن اين والناس يقولون : هو يظلمنا ؟ قال : فيما ذا قالوا ؟ قال : يقولون : تعد علينا السخلة ولا تأخذها منا ! قال : فاعدها عليهم . وان جاء بها الراعى يحملها على كتفه ، أو لست تدع لهم الربى والأكيلة والماخض و لخل الغنم . واخرجه في كتاب الخراج ايضا - راجع ص ٤٧ منه . واخرجه طلحة بن محمد من طريق ابى يوسف عنه عن عطاء بن عجلان البصرى عن الحسن عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بعث سفيان ساعيا - اه ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٢ .

(١) قال السرخسى في شرح قوله « الأكيلة » : قال يونس : هي « الأكولة » ، وأما « الأكيلة » فهي التي تكثر تناول العلف ، لكن في عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للأكل « الأكيلة » ؛ ومقصود محمد تعليم العوام فاختر ما كان معروف في لغتهم ليكون أقرب إلى افهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر ، لان يشكل عليه هذه اللفظة - اه ، راجع ج ٢ ص ١٧٣ من شرح المختصر للسرخسى . وفي المغرب ج ١ ص ١٨ : والأكولة هي التي تسمن للأكل ، هذا هو الصحيح ، وعن ابن شميل أن أكولة الحى قد تكون أكيلة ، وهذا إن صح عذر لما روى =

قال: التي تسمن للأكل . قلت: فما الماخض؟ قال: التي في بطنها ولد .  
 قلت: فهل يؤخذ في الصدقة الجذعة من الغنم؟ قال: لا . قلت:  
 ولم؟ قال: لا يؤخذ في الصدقة إلا التي فصاعداً، ولا يؤخذ  
 = عن محمد رحمه الله أنه استعمل «الأكيلة» في معنى السمينه، على أنها قد جاءت في  
 حديث عمر رضي الله عنه من رسالة أبي يوسف رحمه الله إلى هارون الرشيد غير  
 مرة قال: الربى التي يكون معها ولدها، والأكيلة التي يسمنها صاحب الغنم  
 ليأكلها - اه . قلت: و«الأكيلة» في قول أمير المؤمنين عمر و الإمام محمد  
 راويه وليس هو قوله حتى يعتذر منه . واخرج الحديث أبو عبيد في ص ٣٨٩  
 من كتاب الأموال ثم قال أبو عبيد: هكذا في الحديث «الأكيلة»؛ قال  
 ابو عبيد: وفي العربية «الأكولة»، والأكولة هي التي تعزل للأكل، وإنما  
 «الأكيلة» أكيلة السبع - اه . قلت: وروى الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه  
 و الإمام أبو يوسف أيضاً في خراجه .

(١) الجذع من البهائم قبل الثني، إلا أنه من الإبل في السنة الخامسة، و من  
 البقر والشاة في السنة الثانية، و من الخيل في الرابعة، و بالجمع جذعان  
 و جذاع؛ و عن الأزهري: الجذع من المعز لسنة، و من الضأن ثمانية أشهر؛  
 و عن ابن الأعرابي: الإجداع وقت وليس بسن فالعناق تجذع لسنة، و ربما  
 أجدعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع اجذاعها فهي جذعة، و من الضأن  
 إذا كان بين شابين أجدع لسته أشهر إلى سبعة، و إذا كان بين الهرمين أجدع  
 ثمانية إلى عشرة - اه، راجع ج ١ ص ٧٨ من المغرب .

(٢) وفي «قلت قال» زيادة لفظ «قلت» من سهو الناسخ و لم يذكر في  
 بقية الأصول .

(٣) كذا في الأصل . و كذا في ز؛ وفي «لا تؤخذ» .

هرمة ولا ذات عوار .

(٤) الثنى من الإبل الذى أنثى أى التى نثيته ، وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل فى السادسة ، ومن الظلف ما استكمل الثانية ودخل فى الثالثة ، ومن الحافر ما استكمل الثالثة ودخل فى الرابعة ، وهو فى كلها بعد الجذع وقبل الرابعى ؛ والجمع ثنيان وثناء - كذا فى المغرب ج ١ ص ٦٩ .

(٥) كذا فى الأصل وكذا فى ز ؛ وفى ه « لا يؤخذ » .

(١) فى المغرب : العوار - بالفتح والتخفيف - العيب ، والضم لغة - اه ج ٢ ص ٦٢ . قلت : أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه فى بحث « ما يجوز فى الصدقة ولا يأخذ المصدق » : حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فقرنه بسيفه - أو قال : بوصيته - فلم يخرج به إلى عمله حتى قبض ، فعمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر : « لا يؤخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات عوار » ؛ وروى عن أبى الأحوص عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على قال : لا يأخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات عوار ؛ وعن عبد السلام بن حرب عن خصيف عن أبى عبيدة عن عبد الله قال : ليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا جداء ؛ وعن عبد السلام عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال : ليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا جداء إلا ان يشاء المصدق ؛ وعن وكيع عن موسى بن عبيدة قال سمعت سليمان بن يسار قال : لا يجوز فى الصدقة ذات عوار ؛ وعن كثير بن هشام عن جعفر بن ميمون قال : لا يؤخذ فى الصدقة العجفاء ولا العوراء ولا الجرباء ولا العرجاء التى لا تتبع الغنم - اه ص ١٧ . وأخرج فى بحث « السخلة تحسب على صاحب الغنم » : عن ابن عينة عن بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه : ان عمر استعمل أباه على الطائف ومجاهدا وكان يصدق قاعد عليهم بالغذاء فقال له الناس : إن كنت معتدا بالغذاء نخذ منه ! فأمسك عنهم حتى لقي عمر فأخبره بالذى قالوا =

قلت : أ رأيت الغنم الحملان كلها هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت :  
لم ؟ قال : لأنه لا يؤخذ في صدقة الغنم إلا الثني فصاعدا ؛ وكذلك

= فقال : اعتد عليهم بالغذاء و ان جاء بها الراعي يحملها على يده ، و أخبرهم انك  
تدع لهم الشاة الماخض و الأكيبة و لجل الغنم ، و خذ العناق الجذعة و الثنية ،  
فذلك عدل بين خيار المال و الغذاء ؛ و عن أبي أسامة عن النهاس بن قهم قال :  
حدثنا الحسن بن قهم ( و قال ابن حجر : مسلم ) قال : بعث رسول الله صلى الله عليه  
و سلم سفيان بن عبد الله على الصدقة فقال : خذ ما بين الغذية و الهرمة - يعني  
بالغذية السخلة ، اه ص ١٦ - ١٧ .

(١) و في المختصر و شرحه للسرخسي : ( و لا تؤخذ الجذعة من الغنم في الصدقة  
و إنما يؤخذ الثني فصاعدا ) و الجذعة التي تم لها حول واحد و طعنت في الثانية ،  
و الثني الذي تم له سنتان و طعن في الثالثة ؛ و روى الحسن بن أبي حنيفة  
رحمه الله أنه لا يؤخذ من المعز إلا الثني فأما من الضأن فتؤخذ الجذعة ، و هو  
قول أبي يوسف و محمد ، و هو الذي ذكره الطحاوي في مختصره ، قال : و لا يؤخذ  
في زكاة الغنم إلا ما يجزى في الضحايا ؛ و جه تلك الرواية قوله صلى الله عليه  
و سلم « إنما حقنا في الجذعة و الثني » و لأن الجذعة من الضأن تجزى في الضحايا  
و هي ادعى للشروط من الأخذ في الزكاة ، بخلاف التضحية بها يدل على أخذها  
في الزكاة بطريق الأولى ؛ و جه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفا  
عليه و مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا يؤخذ في الزكاة إلا الثني  
فصاعدا ، ثم ما دون الثني قاصر في نفسه ؛ ألا ترى انه لا يجوز أخذه من المعز ،  
و لا يؤخذ في الزكاة إلا البالغ كما لا يؤخذ من المعز ما دون الثني ، و كذلك في  
الضأن ، و هو القياس في الأصحية أيضا . و لكن ترك لنص خاص ورد فيه  
و ذلك إذا كان ممينا لو اختلط بالثنيات لا يمكن تمييزه قبل التأمل ، و مثل هذا  
يقارب الثني فيما هو المقصود بآراقة الدم ، و هنا ما دون الثني لا يقارب الثني  
فما هو المقصود بآراقة الدم من كل وجه ، فإن منفعة النسل لا تحصل به - انتهى =

بلغنا عن عامر الشعبي<sup>١</sup> في الحملان<sup>٢</sup>؛ ولا يؤخذ في صدقة الإبل والبقر

= راجع ج ٢ ص ١٨٢ منه .

(١) لم اجد من اسنده .

(٢) قال الإمام ابو بكر احمد الرازى الجصاص في شرح قول الإمام الطحاوى في مختصره تحت قوله « ولا زكاة في الحملان و الفصلان و العجاجيل في قول أبي حنيفة و عهد ، وقال أبو يوسف فيها واحدة منها » : و قال زفر : فيها مسنة ؛ قال أحمد : و المسألة في الحملان ان يكون له أربعون شاة في أول الحول فتوالدت و استفاد أربعين حملا قبل الحول بشهر او نحوه ثم ماتت المسان و بقيت الحملان ، لا تصح مسالة الحملان إلا على هذا لأنها لو بقيت في ملكه حولا كانت مسان فيها مسنة عند الجميع إذا حال عليها حول بعد ما صارت مسان ، و الحجية فيه لأبي حنيفة رضى الله عنه ما حدثنا أبو الحسن الكرنى رحمه الله قال حدثنا إبراهيم ابن موسى قال حدثنا يعقوب الدورق و عهد بن هشام قالا حدثنا هشيم قال أخبرنا هلال بن خباب عن ميسرة أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : أانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت به فحاست إليه فسمعته يقول : في عهدى ان لا آخذ من راضع لبن ؛ يدل هذا الحديث على معنيين : أحدهما نفي الحق عن الصغار ، و الآخر أنها لا تؤخذ في الصدقة ، فانتفى به قول القائلين بأخذ واحدة منها و قول من قال بأخذ مسنة ؟ و أيضا قوله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس من الإبل و لا فيما دون أربعين من الغنم شيء » و الفصلان و الحملان لا يتناولها اسم الإبل و الغنم بل هى دونها ، فانتفى وجوب الحق فيها بظاهر الخبر و أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم في خبر أنس رضى الله عنه « في أربعين شاة شاة و في خمس من الإبل شاة فمن سألها على وجهها فليعطها و من سئل فوقها فلا يعطه » فنفى وجوب الصدقة على الوجه المذكور في الخبر ، و من آخذ حملا فقد سألها على غير وجهها ، و من آخذ شاة مسنة من الحملان فقد سأل فوقها ، =

إلا ما وصفت لك من السن أو قيمته ، و ليس هذا مثل ذلك .  
 قلت : أ رأيت الرجلين يكون بينهما أربعون شاة هل فيها صدقة ؟  
 قال : لا . قلت : فان كان بينهما تسع و سبعون شاة هل فيها صدقة ؟  
 قال : لا . قلت : فثمانون ؟ قال : نعم ، على كل واحد منها شاة إلى أن  
 تبلغ أغنامها مائتين و أربعين شاة ، فاذا زادت شاتين ، فعلى كل ٥

= فيقضى قول النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه ، لأن اسم الإبل والغنم  
 لا يتناول الفصلان والحملان منفردة عن اللسان ، و ايضا لا سبيل إلى إثبات  
 النصاب إلا من طريق التوقيف او الاتفاق فلا جائز اثبات الحملان و الفصلان  
 نصابا مع عدم ذلك و وجود الخلاف - الخ ، راجعه فان فيه تفصيلا .  
 قلت : اما الحديث الذي رواه عن الكرخي رواه ابوداود عن مسدد عن ابي عوانة  
 عن هلال بن خباب عن ميسرة ابي صالح عن سويد بن غفلة قال : سرت - او قال :  
 اخبرني من سار - مع مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فاذا في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان « لا تأخذ من راضع لبن ولا تجمع بين مفترق ولا تفرق بين  
 مجتمع » و كان انما يأتي المياه حين ترد الغنم فيقول : ادوا صدقات اموالكم ،  
 قال : فعمد رجل منهم الى فاقة كوماه ، قال : قلت : يا ابا صالح ! ما الكوماه ؟  
 قال : عظيمة السنام ، قال : فأبى أن يقبلها ، قال : انى احب ان تأخذ خير ابنى ،  
 قال : فأبى ان يقبلها ، قال : فخطم له اخرى دونها فأبى ان يقبلها ثم خطم له اخرى  
 دونها فقبلها وقال : انى : آخذها واخاف ان يجد على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول : عمدت الى رجل فتخيرت عليه ابله ؛ قال ابوداود : رواه هشيم عن  
 هلال بن خباب نحوه الا انه قال : « لا يفرق » - راجع السنن ج ١ ص ٢٢٩ ،  
 فاحصر الكرخي الحديث .

(١) اى فان زادت الغنم على شاتين ، منصوب بزعم الخافض ، او هو مفعول ،  
 و مثل هذه التراكيب ترد في هذا الكتاب كثيرا - فانهم .

واحد منهما شاتان إلى أن تبلغ أغنامها أربعمئة شاة ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منهما ثلاث شياه إلى أن تبلغ أغنامها ستمائة ، فما زاد على الستائة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ الغنم ثمانمئة ، فإذا بلغت الغنم فعلى كل واحد منهما أربع شياه .

قلت : فإذا زادت ؟ قال : ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ألفا .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم وعليه دين يحيط بقيمتها هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فإذا جاءه المصدق فأخبره أن عليه ديناً وحلف له أن يقبل ذلك منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : فإن قال إنما أصبت هذه الغنم منذ قريب ولم يتم لها عندي ١٠ حول منذ أصبتها ، وحلف له على ذلك أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن قال للمصدق قد أدت زكاة هذه الغنم إلى مصدق غيرك ، وجاءه براءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن قال للمصدق قد أعطيت زكاتها للساكنين ، ١٥ أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : لا . قلت : فلم صدقة فيما سوى هذا

(١) كذافي ع ، ز ، وفي ه ، م « فان » .

(٢) وفي ز « زادت » .

(٣) كذافي الأصل ؛ وفي ه « تكون » .

(٤) كذافي أكثر الأصول ؛ وفي ه « حاجة » .

(٥-٥) وفي ه « منه ذلك » .



فما ذكرت لك ولم تصدقه في هذا؟ قال: لأن صدقة الغنم إنما تدفع إلى السعاة الذين عليهم، فلو قبل السعاة من الناس قولهم «قد أعطيناها» المساكين، لم تؤخذ صدقة أبداً.

قلت: أ رأيت اليتيم الذي لم يحتلم والمجنون المغلوب والعبد المأذون له في التجارة وعليه دين هل يكون على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت له غنم؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الصلاة لا تجب على الصغير ولا على المعتوه ولا على المجنون، فكذلك لا تجب الزكاة عليهم، فأما العبد الذي عليه دين والمكاتب فهما لا يملكان شيئاً.

قلت: فالعبد الذي لا دين عليه؟ قال: هذا يصير ماله لمولاه.

و تكون فيه الزكاة . ١٠

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الغنم التي تجب في مثلها الزكاة إذا كان قبل الحول يوم وورث إبلاً أو اشتراها أو وهبت له وهي سائمة أيزكيها مع غنمه؟ قال: نعم.

قلت: فإن كان له غنم لا تجب في مثلها الزكاة وورث إبلاً أو اشتراها أو وهبت له، أو كانت له إبل فأصاب غنماً على ما وصفت لك ١٥

(١-١) وفي ز «تدفع السعاة» .

(٢) كذا في ز؛ وفي بقية النسخ «أعطينا» بحذف ضمير المفعول .

(٣) وفي ه «لهم» وفي البقية «له» .

(٤) لفظ «هذا» ساقط من ه .

(٥) كذا في الأصول؛ وفي ه، ز «تكون» .

أيزكيها معها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا مخالف للمال الذي عنده؛ وعلى هذا إذا حال عليه الحول من يوم قبضها أو ملكها الزكاة إذا كان يجب<sup>١</sup> في مثله الزكاة .

قلت: أ رأيت الرجل يكون<sup>٢</sup> له الغنم بالكوفة أو بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدائن يعلفها و يشرب ألبانها أو يعلفها في بيته و يصيب من ألبانها فكيف إن كان هذا كله في غير مصر<sup>٣</sup> أو كان<sup>٤</sup> هذا كله في البرية أو في السواد و كان يعلفها؟ قال: ليس عليه<sup>٥</sup> في شيء مما وصفت صدقة . قلت: أ رأيت الرجل يكون<sup>٦</sup> له الغنم السائمة ذكور كلها هل فيها صدقة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون<sup>٢</sup> له الغنم فاذا خاف أن يجب فيها صدقة باعها قبل ذلك يوم بابل أو بقر أو بدرام يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول و هي عنده . قلت: فان باع ذلك بغنم قبل أن تجب عليه صدقة يوم يريد بذلك الفرار من الصدقة<sup>٦</sup>؟ قال: ليس عليه شيء، وهذا و الباب الأول سواء .

(١) وفي ز، م « ولم » .

(٢) كذا في ز؛ وفي « تجب » وفي ع، م « يجب » غير منقوط .

(٣) كذا في الأصل؛ وفي ز، ه « تكون » .

(٤-٤) كذا في الأصل و كذا في ز؛ وفي ه، م « أو بأن كان » .

(٥) كذا في ز، و لفظ « عليه » ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي ه « الزكاة » مكان « الصدقة » .

قلت: أرأيت المرأة تزوج على غم تجب في مثلها الزكاة فلا تقبضها إلا بعد حول أتزكيها؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنها ليست بسائمة.

قلت: أرأيت المرأة تزوج على غم بعينها وهي سائمة تجب في مثلها الزكاة فلا تقبضها إلا بعد حول أتزكيها؟ قال: نعم. وقال أبو حنيفة بعد ذلك: لا تزكيها.

قلت: فان دفعها إلى امرأته وحال<sup>٢</sup> عليها الحول<sup>٣</sup> ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: تزكى المرأة نصف ذلك كله. قلت: ولم؟ قال: لأنه في ملكها ووجبت<sup>٤</sup> عليها فيه الزكاة.

قلت: وكذلك لو تزوجها على بقر أو إبل<sup>٥</sup> سائمة ثم دفعها إليها.

(١) كذا في الأصل وكذا في ز؛ وفي «يجب».

(٢) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي «تقبضها» تصحيف.

(٣-٣) وفي ز، م «الحول عليها».

(٤) وفي «وجب».

(٥) وفي «فيها».

(٦) ذكر السرخسي المسألة بتامها في شرح المختصر وقال في آخرها: وقد بينا هذا في زكاة الإبل، وأوضحه في الكتاب بما: (لو كانت الصدقات عبداً للخدمة فمر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس على واحد منها صدقة الفطر، ولو كان عند الزوج حين مر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس على واحد منها صدقة الفطر عنه) قيل: هذا قول أبي حنيفة، أما عندهما فينبغي أن تجب عليها صدقة الفطر وما قبل القبض كما بعده في حكم الزكاة، والأصح أنه قولهم جميعاً، وهما فرقا وقالوا: صدقة الفطر تعتمد الولاية التامة لا مجرد =

و حال الحول عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: نعم .  
 قلت: و كذلك لو تزوجها على عبد و دفعه إليها فجاء يوم الفطر  
 و هو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها الزكاة؟ قال: نعم .  
 قلت: فان كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس عليها  
 زكاة الفطر و لا عليه؟ قال: نعم .

قلت: و كذلك لو كانت 'الإبل و الغنم' و البقر عند الزوج و هي سائمة  
 و تزوجها عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم دفع إليها نصفها فانها  
 تركيها و قد حال عليها الحول؟ قال: إن كان في مثل ما أخذت يجب  
 فيها<sup>٢</sup> الزكاة زكاتها و إلا فلا زكاة عليها، و أما الزوج فلا زكاة عليه . و هذا  
 قول أبي حنيفة الأول، و قال أبو حنيفة بعد ذلك: لا زكاة عليها فيما قبضت .  
 قلت: فأتري في رجل له مائتا درهم و عليه مثلها [دين - ٤]  
 و له أربعون شاة سائمة أو خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر هل عليه  
 زكاة؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن عنده دراهم و فاء<sup>٥</sup> بدينه . قلت:  
 فان كان عليه مائتا درهم و عشرة دراهم؟ قال: ليس عليه زكاة في شيء من

== الملك و ذلك لا يحصل بدون اليد، بخلاف الزكاة فانها وظيفة الملك و ملكها في  
 الصداق قبل القبض تام بدليل انها تصرف (فيه) كيف شاءت - اهـ ج ٢ ص ١٨٤ .

(١ - ١) كذا في الأصل؛ و في ٥، ز، م «الغنم و الإبل» .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة؛ و في ٥ «فانما» .

(٣) و في م «فيه» .

(٤) لفظ «دين» ساقط من الأصول، و زيد من المختصر الكافي .

(٥) كذا في الأصول، و لعل الصواب «بها و فاء» فسقط لفظ «بها» .

ذلك . قلت : ولم ؟ قال : لأن عليه فضل دين وليس عنده به وفاء من الدراهم .  
 قلت : أ رأيت رجلا له أربعون شاة سائمة<sup>١</sup> . ومائتا درهم دين  
 هل عليه زكاة ؟ قال : نعم عليه زكاة الغنم ، و تبطل عنه زكاة الدراهم .  
 قلت : فان لم يأت المصدق و كان ذلك إليه و الغنم تساوى ماتى درهم  
 يزكى أيها شاء و يترك الأخرى و ترى ذلك يحزيه ؟ قال : نعم<sup>٢</sup> .  
 قلت : و كذلك لو كانت<sup>٣</sup> له<sup>٤</sup> خمس من الإبل مكان الدراهم و هى تساوى  
 ماتى درهم يزكى أيها شاء ؟ قال : نعم . قلت : فاذا جاء المصدق فأخبره  
 بما عليه من الدين و بماله<sup>٥</sup> ؟ قال : يصدق المصدق الإبل .

قلت : أ رأيت الرجل يكون<sup>٦</sup> عنده عشرون و مائة شاة سائمة يأتى  
 عليها سنتان لا يزكياها ؟ قال : عليه زكاة سنتين ، فى كل سنة شاة .  
 قلت : أ رأيت إن كانت إحدى و عشرين و مائة شاة فلم يزكها  
 سنتين ؟ قال : عليه فى السنة الأولى شاتان ، و عليه فى السنة الثانية شاة .  
 قلت : فان كانت أربعين شاة ؟ قال : عليه فى السنة الأولى شاة ،

(١) من قوله « او خمس من الإبل او ثلاثون ... » ص ٤٨ س ١٢ الى هنا ساقط  
 من هـ .

(٢) لأن فى حق صاحب المال هما سواء ، وإنما الاختلاف فى حق المصدق فان له  
 ولاية اخذ الزكاة من السائمة دون الدراهم ؛ فلهذا صرف الدين الى الدراهم و اخذ  
 الزكاة من السائمة - هـ ما قاله السرخسى فى ج ٢ ص ١٨٤ من شرح المختصر .

(٣) و فى هـ « كان » .

(٤) لفظ « له » زيد من م .

(٥) و فى هـ « و ماله » .

(٦) و فى زه « تكون » .

و ليس عليه في السنة الأخرى شيء ، لأنها قد نقصت .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم السائمة اشتراها للتجارة  
أ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة ؟ قال : عليه زكاة التجارة ، يقومها  
ثم يزكي قيمة كل مائتي درهم خمسة دراهم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم وشريكه فيها صبي هل عليه  
فيها صدقة ؟ قال : نعم عليه الزكاة في حصته ، وليس على الصبي شيء .  
قلت : وكذلك إن كان شريكه فيها معتوها أو رجلا عليه دين أو مكاتبه ؟  
قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان بينهما إبل أو بقرة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل تكون له الغنم فيغلب عليها العدو أو ينصبها  
١٠ إياه رجل فتمكث عنده سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب  
أو يصبها المسلمون فيردونها عليه أ يزكيها لما مضى وقد أخذها بأعيانها ؟  
قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن ما كان في أيدي العدو لم يكن له  
لأن العدو لو أسلم عليها كانت له ، ولو باعها لم يأخذها إلا بالثمن و كان  
يعهم جائزا ، وأما الغاصب فإنه لم يكن يقدر عليه ، وليس هذا  
١٥ بمنزلة الدين الذي يقر له به فيزكيه لما مضى بعدما يأخذه .

(١) وفي هـ ، ز « تكون » .

(٢) لفظ « فيها » ساقط من الأصل ؛ وهو في هـ ، م ، ز .

(٣) وفي الأصل « فتغلب » وفي البقية « فيغلب » .

(٤) لفظ « عنده » ساقط من أكثر النسخ ، وزيد من ز .

(٥) وفي ع « سنتين » .

(٦) لفظ « يكن » ساقط من هـ .

قلت : أرأيت الرجل يكون<sup>١</sup> له الغنم وهي أربعون شاة فإذا كان قبل الحول هلكت منها واحدة فخال الحول بعد هلاك الواحدة هل عليه صدقة ؟ قال : لا . قلت : أرأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول الحول عليها أو ولد بعضهن واحدة قبل أن يحول<sup>٢</sup> الحول فخال الحول عليها وعدتها كاملة أيزكيها ؟ قال : نعم . قلت : ولم وإنما<sup>٣</sup> ملك ما تجب فيه الزكاة أياما من السنة وما بين ذلك لم يكن يملك ما تجب فيه الزكاة ؟ قال : أما ما ملك في أول الحول أو آخره لم ينظر إلى ما نقص من ذلك .

قلت : أرأيت الرجل يكون<sup>٤</sup> في غنمه العمياء أو العرجاء أو العجفاء أتحسب<sup>٥</sup> عليه في العدد ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت قولك « لا تفرق<sup>٦</sup> بين مجتمع ، ما هو ؟ قال : يكون<sup>٧</sup> للرجل مائة وعشرون<sup>٨</sup> شاة ففيها شاة واحدة ، فإن فرقها المصدق فحلمها أربعين أربعين ففيها ثلاث شياه .

قلت : أرأيت قولك « لا تجمع<sup>٩</sup> بين متفرق ، ما هو ؟ قال :

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي م « يتحول » .

(٣) وفي ه ، م « فأنما » .

(٤) وفي ه « تكون » .

(٥) وكان في الأصل « أيجب » والصواب « أيجب » كما هو في ه ، ز ، م .

(٦) وفي ه « لا يفرق » وفي م بلا نقط .

(٧) وفي ه ، م « عشرين » تصحيف .

(٨) وفي ه « لا يجمع » .

(٩) لفظ « ما هو » ساقط من ه ، وهو موجود في بقية الأصول .

الرجلان ' يكون بينهما أربعون ' شاة فان جمعها كانت فيها شاة ، ولو فرقها  
عشرين عشرين لم يكن فيها شيء .<sup>٢</sup> قلت : فلو كانا شريكين متفاوضين  
لم يجمع ؛ بين أغنامهما ؟ قال : نعم لا يجمع ؛ بينهما .

قلت : أ رأيت الرجل تجب في غنمه الصدقة فيبيعها صاحبها  
و المصدق ينظر إليه ثم يقول « ليس عندي شيء » هل يأخذ صدقتها

(١) وفي م « الرجلين » .

(٢) وفي ه ، م « أربعين » تصحيف .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : قد بينا ان المراد به الجمع والتفريق في  
الملك لاني المكان ، وقد تقدم بيان هذا ، وبيننا تفسير قوله وما كانت بين  
الخليطين فانها يتراجعان بينهما بالسوية ، وزيده وضوحا فنقول : المراد اذا  
كان بين رجلين احدي وستون من الإبل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس  
وعشرون فان المصدق يأخذ منها بنت لبون وبنت مخاض ثم يرجع كل واحد  
منهما على صاحبه بنصف ما اخذ من ماله بزكاة صاحبه ، وحمله على هذا اولي ،  
فان « التراجع » على وزن التفاعل فينبغي ان يثبت من الجانبين في وقت واحد  
وذلك فيما قلنا - هـ ج ٢ ص ١٨٥ . قلت : اخرج الإمام ابو يوسف في آثاره  
ص ٨٧ عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الصدقة : لا يفرق بين  
مجتمع ولا يجمع بين متفرق ؛ ورواه ابوداود عن ابن عمر مرفوعا ، وروى عن  
انس وسعد بن ابي وقاص ايضا .

(٤) وفي م « نجمع » بصيغة المتكلم .

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ١٨٥ : ( والشريك المتفاوض  
والعنان وغير ذلك كاهم سواء في حكم الصدقة ) لأن وجوبها باعتبار حقيقة  
الملك ، وغنى المالك به ، ولا ملك للشريك في نصيب شريكه متفاوضا كان او غيره .  
(٦) وكان في الأصل « المتصدق » .



من المشتري وهي في يديه بأعيانها؟ قال: هو بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها، وإن شاء أخذ مما في يد المشتري. قلت: فإن كان المشتري قد ذهب وتفرقا وجاء المصدق بعد يأخذ مما في يد المشتري؟ قال: ما أستحسن ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل في غنمه الصدقة ثم ينفق<sup>٢</sup> كلها بعد الحول<sup>٥</sup> هل عليه فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: ولم وقد حال عليها الحول ووجبت فيها الصدقة؟ قال: لأنها هلكت وموتت. قلت: وكذلك إن استهلكها رجل فذهب بها؟ قال: نعم.

قلت: فإن نفق بعضها وبقي بعضها وهي أربعون من الغنم فكان الذي هلك منها عشرين وبقي عشرون؟ قال: فعليه الصدقة<sup>٢</sup> في هذه<sup>١٠</sup> العشرين، عليه فيها نصف شاة، وليس عليه؛ فيما مات وهلك شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يستهلكها هو. قلت: أ رأيت إن كان حبسها<sup>٥</sup> بعد ما وجب فيها الزكاة حتى ماتت أما تراه ضامنا لها لما ماتت؟

(١-١) من قوله «قلت فإن كان...» السؤال ساقط من ع، ز، موجود في بقية الأصول.

(٢) وفي ز «تنفق».

(٣) وفي ز «صدقة».

(٤) لفظ «عليه» زيد من ز، م؛ ولم يذكر في الأصل ولا في ه.

(٥) أي: منعها من العلف والماء ولم يتركها حتى ترعى فماتت جوعا وعطشا.

(٦) كذا في م، وفي البقية «مات».

منها بحبسه إياها؟ قال : لا .

قلت : أرأيت الرجل يكون له أربعون من الغنم فيعجل زكاتها قبل الحول أو يعطى منها زكاة سنين و يعجل ذلك هل يسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال : نعم ، يسعه <sup>١</sup> هذا كله <sup>٢</sup> ؛ بلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>٣</sup> .

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي مختصر الطحاوى : ( ويجوز تقديم الزكاة بعد وجود النصاب قبل الحول ) قال الإمام ابو بكر الرازى فى شرحه : وذلك لما روى حجية عن على رضى الله عنه ان العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل ان تحمل فرخص له فى ذلك ، وفى خبر آخر انه استسلف منه صدقة عامين ، وفى حديث ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى شأن العباس حين منع الصدقة فقال : هى على ومثلها معها - يعنى لسنة مقبلة ؛ ويدل عليه قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » ولم يخصها بوقت ، وايضا لما وجد السبب وهو النصاب وجب ان يجوز الأداء ، وقد اجاز مالك بن انس تعجيل الكفارة قبل الحنث لأن عنده ان اليمين سبب لها ، والصدقة اولى بالجواز لوجود النصاب ، وعندنا ان اليمين ليست سببا للكفارة فلذلك لم يجزه - ١١ ج ١ ق ١٧٥ .

(٣) مسألة تعجيل الزكاة ذكرت قبل ذلك ايضا .

(٤) استنده مؤلف الكتاب فى باب صدقة البقرة فذكر الحديث بطوله ، واستنده ابن ابى شيبه ص ٢٤ : ثنا حفص بن غياث عن حجاج عن الحكم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فأتى العباس يستسلفه فقال له العباس : انى اسلفت صدقة مالى سنتين ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم =

= قال : صدق عمي - ٥١ مرسل . و اخرجه ابو داود في باب تعجيل الزكاة من سننه ج ١ ص ٢٣٦ : حدثنا سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن الحجاج بن دينار عن الحكم عن حجة عن علي : ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل الصدقة قبل ان تحمل ، فرخص له في ذلك ؛ قال ابو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث هشيم اصح - ٥١ . و اخرجه الترمذى في جامعه ص ١٢٢ : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن نا سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة بن عدي عن علي : ان العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل ان تحمل ، فرخص له في ذلك ؛ حدثنا القاسم بن دينار الكوفي نا اسحاق بن منصور عن اسرائيل عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن حجل عن حجر العدوى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : انا قد اخذنا زكاة العباس عام الأول ؛ وفي الباب عن ابن عباس : لا اعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث اسرائيل عن الحجاج بن دينار الا من هذا الوجه ، وحديث اسماعيل بن زكريا عن الحجاج عندي اصح من حديث اسرائيل عن الحجاج بن دينار ، وقد روى هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسل ، وقد اختلف اهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها فرأى طائفة من اهل العلم ان لا يجعلها ، وبه يقول سفيان الثوري قال : احب الى ان لا يجعلها ، وقال اكثر اهل العلم : ان يجعلها عن محلها اجزت ، وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق - ٥١ . و اخرجه البيهقي في سننه وجمع طرق الحديث مفصلا وبين علله و تأييد الخبر المرفوع بأقوال الأئمة التابعين التي رواها ابن ابي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ٢٤ ، فروى عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم او عن حماد ( عن ابراهيم ) قال : لا بأس ان تعجل زكاة مالك و تحتسب لها فيما يستقبل ؛ وروى عن عطاء قال : لا بأس ان يجعلها ، وعن سعيد بن جبير قال : لا بأس بتعجيل الزكاة ، وعن الحسن قال : لا بأس =

قلت : أرأيت الرجل يكون<sup>١</sup> له الغنم اشتراها للتجارة أزيكها زكاة السائمة أو زكاة التجارة وهي سائمة في البرية ترعى وقد اشتراها للتجارة؟ قال : يزيكها زكاة التجارة . قلت : فان كانت أربعين شاة ولا تساوى مائتي درهم وليس له مال غيرها؟ قال : ليس عليه فيها زكاة ، لأنها للتجارة .

قلت : فان كانت ثلاثين<sup>٢</sup> من الغنم أو عشرين من البقر أو أربعة من الإبل وليس شيء من هذه إلا يساوى<sup>٣</sup> مائتي درهم وهي للتجارة فخال عليها الحول وهي كذلك؟ قال : يزيكها زكاة التجارة .

قلت : أرأيت الرجل يشتري الغنم للتجارة فيبدوا له فيجعلها سائمة فيحول عليها الحول وليس له<sup>٤</sup> مال غيرها وإنما جعلها منذ ستة أشهر<sup>٥</sup> عليه زكاة التجارة إذا مضى ستة منذ يوم اشتراها؟ قال : لا . قلت :

= بتعجيل الزكاة إذا أخرجها جميعا ، وعن حفص بن سليمان : سألت الحسن عن رجل أخرج زكاة ثلاث سنين يجزيه ؟ قال : يجزيه ، وعن الضحاك : لا بأس أن تعجلها قبل محلها ، وعن الحكم نحوه ، وعن الزهري أنه كان لا يرى بأسا أن يعجل الرجل زكاته قبل الحل ، وخالفهم ابن سيرين فقال : ما ادري ما هذا في تعجيل الزكاة قبل الحل بشهر أو شهرين - هـ .

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي « مائتين » مكان « ثلاثين » تصحيف .

(٣) وفي « تساوى » .

(٤) كذا في م ؛ وفي بقية الأصول « عليه » .

(٥) لفظ « له » ساقط من هـ .

فان كان إنما قرّ بها من الزكاة ؟ قال : فاذا حال عليها الحول منذ يوم جعلها مائة زكاهها زكاة السائمة ، ولا يزكيتها للتجارة .

قلت : أ رأيت نصارى بنى تغلب هل يؤخذ من أحد منهم من غنمهم

شيء ؟ قال : نعم . قلت : وكيف يؤخذ منهم ؟ قال : تضاعف عليهم

الصدقة إذا كانت مما تجب فيها الزكاة لو كانت لمسلم فيؤخذ منه فيها .

الزكاة مضاعفة . قلت : وكذلك الإبل والبقر والجواميس ؟ قال : نعم .

قلت : فاذا كان لأحد منهم من الغنم ما لا تجب فيه الزكاة لو كانت

لمسلم فليس فيه شيء ؟ قال : نعم ، ليس فيه شيء . قلت : فمن لم يكن

منهم له مال أتأخذ منه شيئاً ؟ قال : لا . قلت : فمن كان منهم له

غنم وعليه دين يحبط بماله أتأخذ منه شيئاً ؟ قال : لا آخذ منه .

قلت : فالغنم تكون للراة منهم عليها ما على الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : فالعبد يكون لهم فيعتقونه يكون له الغنم يضاعف عليها الصدقة ؟

(١) وفي ز « تؤخذ » .

(٢) وفي ه ، م « يضاعف » .

(٣) لفظ « فيها » ساقط من ز .

(٤) وفي ز ، م « فتؤخذ » .

(٥) وفي م ، ز « منها » .

(٦) كذا في ه ؛ وفي البقية « ولو » وليس بشيء .

(٧) وفي ه « أأخذ » وفي م « يأخذ » .

(٨) كذا في ه ، ز « تكون » وفي البقية « يكون » .

قال : لا قلت : لم ؟ قال : لأن بنى تغلب صالحهم عمر بن الخطاب<sup>١</sup> فصالحهم على هذا فوالهم لا يكونون<sup>٢</sup> أعظم حرمة<sup>٣</sup> عندي من موالى المسلمين فان المسلم يعتق عبده النصراني فأخذ<sup>٤</sup> منه الخراج فليس تترك<sup>٥</sup> موالى بنى تغلب أن يوضع<sup>٦</sup> على رؤسهم الخراج وعلى أرضهم<sup>٧</sup> وأهل أموالهم فلا يؤخذ منها<sup>٨</sup> شيء بمنزلة موالى أهل الذمة .

قلت : أ رأيت الرجل المسلم يمر على العاشر بغنم وهي مال كثير فيقول<sup>٩</sup> : ليس شيء من هذا للتجارة ، ويحلف على ذلك أيقبل منه ذلك ويكف عنه؟ قال : نعم . قلت : وكذلك الذمي [ والتغلي ]<sup>١٠</sup> ؟ قال : نعم .

قلت : وكذلك الحربى؟ قال : لا . أما الحربى فاذا مر بشيء مما ذكرت قوم وأخذ منه العشر<sup>١١</sup> .

- (١) وقد مرّ تخريج الحديث قبل ذلك ص ٢٨ - ٢٩ وراجع ص ٢٧ ايضاً .
- (٢) كذافي الأصل ؛ وفي هـ « لا يكون » وفي ز « لا يكونوا » وفي م « لا تكون » .
- (٣) وفي هـ « جرمة » بالجيم تصحيف فاحش .
- (٤) كذافي الأصول الثلاثة ؛ وفي هـ « يأخذ » .
- (٥) كذافي الأصل وكذافي ز ؛ وفي هـ « يترك » .
- (٦) وفي ز « نوضع » وليس بشيء .
- (٧) في م « أرضهم » .
- (٨) كذافي م وهو الصواب ؛ وفي الأصل « منهم » وفي ز ، هـ « منها » .
- (٩) وفي م « فيقول له » .
- (١٠) ما بين المربعين زيادة من المختصر النكافى .
- (١١) وفي المختصر وشرحه للسرخسى : ( واما الحربى فلا يصدق في ذلك =

قلت: أ رأيت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين فأخذوا زكاة أغنامهم ثم ظهر عليهم الإمام بعد ذلك وأهل العدل أ يحسبون لهم تلك الصدقة؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنهم لم يمنعوهم.

قلت: وكيف ينبغي للإمام أن يصنع بصدقة الغنم؟ قال: ينبغي للإمام أن يقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها.

قلت: أ رأيت النصراني من نبي تغلب يمر على العاشر ومعه غنم للتجارة فيقول «عليّ دين يحيط بقيمتها، ويحلف على ذلك أ يكف عنه ويقبل منه ذلك و يصدق؟ قال: نعم، يكف عنه.

قلت: أ رأيت إذا جاء المصدق يأخذ صدقة غنمه فقال: «عليّ دين يحيط بقيمتها، وحلف على ذلك؟ قال: لا يأخذ منه شيئاً.

= و يؤخذ منه العشر) لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة وهم لا يصدقون في هذا من يمر به منا عليهم، فكذلك نحن لانصيتهم، ولأن الحربى في دارنا لا يدخل الا على قصد التجارة لأنه ليس من اهل دارنا، فامعه يكون للتجارة فلهذا أخذ منه - ج ٢ ص ١٨٥.

(١) وفي «أ تحسبون».

(٢) وفي «ولا يخرجها» تصحيف.

(٣) كذا في ٥، ز؛ وفي ع «أ تكف» وهو في م غير منقوط.

(٤) وفي م «يحلف».

(٥) وفي «لا تأخذ».

قلت : أ رأيت الصبي النصراني من بني تغلب هل يؤخذ<sup>١</sup> من غنمه الصدقة مضاعفة؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأنه صغير ، وإنما يضاعف على الكبير من بني تغلب .

قلت : أ رأيت الرجل يموت وقد وجبت في غنمه وإبله وبقره و جواميسه الصدقة فيجىء المصدق وهي في أيدي الورثة فيأخذ صدقتها منهم؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأنها قد خرجت من ملك الذي كانت له وصارت لغيره .

(١) وفي ز « يؤخذ » .

(٢) كذا في ز ؛ وفي ه ، ع « مضاعف » وفي م « مضاعفا » .

(٣-٢) قوله « قال لا » ساقط من الأصل ، موجود في بقية الأصول .

(٤) إلا أن يكون الميت أوصى بذلك حينئذ يأخذ من ثلث ماله - اه ما قاله

المرخمي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٨٥ .

(٥) لفظ « قد » ساقط من ه ، م .

(٦) يعني ان المال صار ملك الوارث ولم يجب على الوارث شيء ليؤخذ ملكه به ، وهذا لأن حقوق الله مع حقوق العباد إذا اجتمعا في محل تقدم حقوق العباد على حقوق الله تعالى ، ثم الواجب عليه فعل الإيتاء ، وفعل الإيتاء لا يمكن اقامته بالمال ليقوم المال فيه مقام الذمة بعد موته ، والوارث لا يمكن ان يجعل نائبا في اداء الزكاة لأن الواجب ما هو عبادة ، ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية وفعل ممن يجب عليه حقيقة أو حكما ، وخلافة الوارث المورث تكون جبرا من غير اختيار من المورث ، وبه لا تتأدى العبادة ، واستيفاء الواجب لا يجوز إلا من الوجه الذي وجب ، فإذا لم يمكن استيفاؤه من ذلك الوجه لا يستوفى ، إلا أن يكون أوصى حينئذ يكون بمنزلة الوصية بسائر التبرعات تنفذ من ثلثه - =



## باب صدقة البقر

قال محمد: حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: ليس فيما دون ثلاثين بقرة صدقة، فإذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تبيع أو تبيعة إلى تسع وثلاثين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة<sup>١</sup>: بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك<sup>٢</sup>، فما زاد على الأربعين فإن الزيادة<sup>٣</sup> هـ

= الخ. شرح المختصر للسرخسي ج ٢ ص ١٨٦.

(١) وفي هـ « زكاة » مكان « صدقة » .

(٢) ورواه في كتاب الآثار في باب زكاة البقر: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: ليس في أقل من ثلاثين من البقر شيء، فإذا كانت ثلاثين من البقر ففيها تبيع أو تبيعة إلى أربعين، فإذا كانت أربعين ففيها مسنة، ثم ما زاد في حساب ذلك؛ قال محمد: وبهذا كله كان يأخذ أبو حنيفة، وأما في قولنا فليس في الزيادة على الأربعين شيء حتى تبلغ البقر ستين كان فيها تبيعان أو تبيعتان، والتبيع: الجذع الحولي، والمسنة: الثنية فصاعدا - هـ. وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ٨٦: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة، فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة جذع أو جذعة، فما زاد فلا شيء حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة، فما زاد في حساب ذلك - هـ. وأخرجه الإمام الحسن بن زياد في آثاره وابن خسر من طريقه. راجع ج ١ ص ٤٦٠ من جامع المسانيد.

(٣) استنده مؤلف الكتاب في باب صدقة البقر من موطئه ص ١٧٤: أخبر مالك أخبرنا حميد بن قيس عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ ابن جبل إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا ومن كل أربعين مسنة، فأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال: لم اسمع فيه من =

بحساب ذلك في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد : أما نحن فترى  
أن لا يؤخذ بما زاد على الأربعين شيء حتى تبلغ البقر ستين ، فإذا  
كانت ستين ففيها تبيعان إلى تسع وستين ، فإذا كانت سبعين  
ففيها مسنة و تبيع إلى أن تبلغ تسعا و سبعين ، فإذا بلغت ثمانين ففيها  
مستان إلى أن تبلغ تسعا و ثمانين ، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة  
أتعة إلى أن تبلغ تسعا و تسعين . فإذا بلغت مائة ففيها مسنة و تبيعان .

= رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا حتى أرجع إليه ، فتوفي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، ليس في أقل من ثلاثين  
من البقر زكاة . فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبعة - و التبيع : الجذع الحولى -  
إلى أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه -  
اه . و أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٣٤ من خراجه : حدثنا الأعمش عن  
إبراهيم عن مسروق قال : لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا إلى اليمن  
أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبعة و من كل أربعين مسنة -  
اه . و الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ؛ و قال الترمذى : حديث حسن ،  
و أخرجه ابن حبان في صحيحه و الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط  
الشيخين ، و أخرجه ابن أبي شيبه عن مسروق مرسل ، و رواه عبد الرزاق بإسناد  
متصل صحيح ثابت - راجع نصب الرأية ج ٢ ص ٣٤٦ . (٤) و في ٥ « فالزيادة » .  
(١) و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين  
ففيها مسنة و ربع مسنة أو ثلث تبيع ، و روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أنه  
ليس في الزيادة شيء حتى تكون ستين ففيها تبيعان ، و هو قول أبي يوسف  
و محمد و الشافعي رحمهم الله تعالى - راجع مبسوط السرخسي ج ٢ ص ١٨٧ .  
(٢) و في م « بلغ » .

قلت: أرأيت الجواميس هي بمنزلة البقر صدقتها و صدقة البقر سواء؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إذا وجب فيها شيء فلم يوجد الشيء الذي وجب عليها فيها يؤخذ أفضل منه أو دونه؟ قال: يأخذ قيمة ذلك الشيء الذي وجب عليه، وإن شئت أخذت أفضل منها ورددت عليه قيمة الفضل<sup>٢</sup> دراهم، وإن شئت أخذت دونها وأخذت بالفضل قيمته دراهم.

قلت: أرأيت البقر العجاجيل كلها و الخملان و الفصلان هل فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يؤخذ في صدقة البقر و الإبل و الغنم إلا ما وصفت لك من السن<sup>٥</sup> أو قيمته، و ليس هذا مثل ذلك، ولا يؤخذ في صدقة الغنم إلا التي فصاعدا. قلت: أرأيت لرجلين بينهما ١٠ تسع و خمسون من البقر أو جواميس هل فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: فإن كانت تسعين؟ قال: على كل واحد منهما تبع أو تبعه إلى أن تبلغ تسعا و سبعين، فإذا كانت ثمانين فعلى كل واحد منهما مسنة، فما زاد فحساب ذلك؛ و هذا قول أبي حنيفة، و أما في قول أبي يوسف و محمد فليس في (١) وفي هـ « فيوجد ».

(٢) كذا في الأصل؛ وفي هـ، ز، م « تأخذ ».

(٣-٣) كذا في ع، ز؛ وفي هـ، م « عليه الفضل ».

(٤) وفي هـ « يوجد » و ليس بصواب.

(٥) وفي هـ « السن ».

(٦) وفي هـ « كان ».

(٧) وفي ز « فاذا ».

الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الخيل السائمة الذكورة كلها هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فان كانت إناثا وذكورة يطلب نسلها ؟ قال : ففي كل فرس دينار ، وإن شئت قومتها<sup>١</sup> دراهم فجعلت في كل مائتي درهم خمسة دراهم ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يرى في الخيل صدقة لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : عفوت لأمتي عن صدقة الخيل والرقيق<sup>٢</sup> ؛ إلا أن في الرقيق صدقة الفطر ،

(١) وفي ز ، « تكون » .

(٢) وفي م « قومها » .

(٣) أسنده الإمام محمد في كتاب الآثار ص ٥٥ : أخبرنا خثيم بن عراك بن مالك قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس على المرء المسلم في فرسه ولا في عبده صدقة ، وأخرجه في موطنه ص ١٧٣ : أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ؛ قال محمد : وبهذا تأخذ ، ليس في الخيل في صدقة ، سائمة كانت أو غير سائمة ، وأما في قول أبي حنيفة : فإذا كانت سائمة يطلب نسلها ففيها الزكاة إن شئت في كل فرس دينار ، وإن شئت فالقيمة ، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وهو قول إبراهيم النخعي - اهـ . وأخرج الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ص ٤٤ : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق - اهـ . قلت : وحديث عراك بن مالك عن أبي هريرة وحديث علي أيضا معروف ومخرج في الصحاح - راجع ج ٢ ص ٣٥٦ من نصب الراية .

و هو قول محمد .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (فأما الخيل السائمة اذا اختلط ذكورها وإناثها ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ان شاء صاحبها ادى عن كل فرس ديناراً ، وان شاء قومها و ادى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وعند أبي يوسف و محمد) و الشافعي رحمه الله (لا شيء فيها) ، فان كانت اناثا كلها فعن أبي حنيفة فيه روايتان ذكرهما الطحاوي ، ( وان كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء ) الا في رواية عن أبي حنيفة ذكرها في كتاب الآثار ، وجه قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ؛ وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : عفوت لأمتي عن صدقة الخيل و الرقيق الا ان في الرقيق صدقة الفطر ؛ و لأنه لا يثبت للامام حق الأخذ بالاتفاق ، ولا يجب من عينها شيء ، و معنى زكاة السائمة على ان الواجب جزء من العين و للامام فيه حق الأخذ بدليل سائر الحيوانات ، و احتج ابو حنيفة بحديث أبي الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم و ليس في المرابطة شيء ، و ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنه و امره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس سائمة ديناراً او عشرة دراهم ؛ و وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشاور الصحابة رضى الله عنهم فروى ابو هريرة : ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة . فقال مروان لزيد بن ثابت : ما تقول يا ابا سعيد؟ فقال ابو هريرة : بحبا من مروان احدهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو يقول : ماذا تقول يا ابا سعيد! قال زيد : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم و انما اراد فرس الغازي ، فأما ما حبست لطلب نسلها ففيها الصدقة ، فقال : كم؟ فقال : في كل فرس ديناراً او عشرة دراهم ؛ و المعنى فيه انه حيوان سائم في اغلب البلدان فوجب فيه زكاة السائمة كالإبل و البقر و الغنم ، الا ان الآثار فيها لم تشتهر =

قلت: أ رأيت الحمر والبغال السائمة هل فيها صدقة؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر يجب في مثلها الصدقة

= لعزة الخيل ذلك الوقت وما كانت معدة للجهاد، وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله للإمام ولاية الأخذ لأن الخيل مطمع كل طامع فانه سلاح، والظاهر أنهم إذا علموا به لا يتركونه لصاحبه، وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود الفقير لا تحصل به لأن عينه غير ما كول اللحم عنده، وأما الإناث قال في إحدى الروايتين التي ذكره الطحاوي: انه لا شيء فيها، لأن معنى النماء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالإناث المفردات، وفي الأخرى قال: يمكن ان يستعار لها فحل فيحصل النماء من حيث النسل، وأما في الذكور المفردين لا شيء فيها في ظاهر الرواية لأن معنى النسل لا يحصل بها، وزيادة السن لا ترد القيمة في الخيل بخلاف سائر الحيوانات؛ ومعنى السمن غير معتبر لأن عينه غير ما كول عنده فلهذا قال لانعدام النماء: لا شيء عليه فيها؛ وفي رواية الآثار جعل هذا قياس سائر أنواع السائمة، فان سبب السوم تخف المؤنة على صاحبها وبه يصير مال الزكاة، فكذلك في الخيل - ج ٢ ص ١٨٩ .

(١) وفي المختصر وشرحه: ( وليس في الحمير والبغال السائمة صدقة ) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال والحمير لم ينزل على فيها الا هذه الآية الجامعة: « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره \* » ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره \* »؛ ولأنها لا تسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها، والنادر لا تعتبر، إنما يعتبر الحكم العام الغالب، فلهذا لا تجب فيها زكاة السائمة؛ والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب - راجع ج ٢ ص ١٨٩ منه .

(٢) وفي ز « تكون » .

(٣) وفي ز « تجب » .

و عليه دين يحيط بقيمتها هل عليه فيها صدقة؟ قال : لا . قلت : فإذا جاء المصدق فأخبره أن عليه ديناً وحلف على ذلك له<sup>١</sup> أ يقبل منه ويكف عنه؟ قال : نعم . قلت : فإن قال « إنما أصبت هذه البقر منذ شهر ولم يتم لها عندي حول » وحلف على ذلك هل يقبل منه ويكف عنه؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قال للمصدق « قد أدبت زكاة هذه البقر إلى مصدق ه غيرك » وجاءه براءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أ يقبل منه ويكف عنه؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قال « قد أعطيت زكاتها المساكين<sup>٢</sup> » أ يقبل منه ويكف عنه؟ قال : لا . قلت : لم صدقته<sup>٣</sup> في ما سوى<sup>٤</sup> هذا مما ذكرت لك ولم تصدقه في هذا؟ قال : لأن الصدقة إنما تدفع إلى السعاة عليهم فان قبل السعاة من الناس ١٠ قولهم هذا « أعطيناها المساكين » لم يؤخذ صدقة أبدا .

قلت : أ رأيت اليتيم الذي لم يحتلم والمجنون المغلوب والعبد المأذون له في التجارة عليه دين هل على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت بقر يجب في مثلها صدقة؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأن الصغير والمعتود لا يجب

(١) لفظ « له » ساقط من ه ، م .

(٢) كذا في م ، وفي ه « للمساكين » ، وفي ز « للمسلمين » وكان في الأصل « للمسلمين » .

(٣-٤) وفي ه « في سوى » .

(٤) وفي ز « يجب » .

عليهما الصلاة فكذلك لا يجب عليهما الزكاة، وأما العبد المأذون له في  
انتجارة الذي عليه دين والمكاتب فهما لا يملكان شيئاً .

قلت: أ رأيت العبد المأذون له إذا لم يكن عليه دين؟ قال: هذا  
ماله لمولاه ويكون عليه فيه الزكاة .

٥. قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر التي تجب في مثلها الزكاة  
فاذا كان قبيل الحول ييوم ورث بقراً أو اشتراها أو وهبت له وهي  
سائمة أيزكيها مع بقرة؟ قال: نعم .

قلت: فان كان له بقر لا يجب في مثلها الزكاة أو تجب وورث  
إبلاً وغنماً أو اشتراها له أو وهبت أو أصاب على ما وصفت لك أيزكيها  
١٠ معها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا مخالف للمال الذي عنده،  
وعلى هذا إذا حال عليها الحول من يوم قبضها الزكاة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا حال الحول على بقره التي كانت عنده

(١) لفظ «الذي» ساقط من هـ .

(٢) وفي ز «تكون» .

(٣) وفي ز «يجب» .

(٤) كذا في النسخ، وفي ز «تجب» .

(٥) لفظ «لال» ساقط من هـ .

(٦) كذا في ز، م؛ وفي هـ، ع «بقرة» .



ثم أصاب بقره بعد ذلك ' أتزكيتها مكانه ؟ قال : لا ، ولكن إذا وجبت الزكاة ثانية على بقره ' الأولى زكى بقره ' التي أفاد معها .

قلت : أرأيت الرجل يكون ' عنده البقر السائمة ذكورة كلها هل فيها صدقة ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الرجل يكون ' له البقر التي تجب في مثلها الزكاة ه فاذا خاف أن يجب ' عليها صدقة باعها قبل ذلك يوم بابل أو غنم أو دراهم يريد بذلك الفرار من الصدقة ؟ قال : ليس عليه شيء حتى يحول الحول عليها وهي عنده .

قلت : أرأيت إن باع بقر قبل أن تجب عليه الصدقة يوم يريد بذلك الفرار من الصدقة ؟ قال : ليس عليه فيها شيء ، وهذا والباب ١٠ الأول سواء .

قلت : أرأيت المرأة تزوج على أربعين من البقر بغير أعيانها فلا تقبضها إلا بعد حول أتزكيتها ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنها ليست بسائمة . قلت : فان كانت تزوجت عليها بأعيانها وهي سائمة ثم قبضتها بعد حول أتزكيتها ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كانت إبلا أو غنم ؟ ١٥ قال : نعم : رجوع أبو حنيفة بعد ذلك وقال : لا زكاة عليها .

(١-١) وفي هـ « بعد ذلك بقره » .

(٢) كذا في ز، م ؛ وفي هـ ، ع « بقره » .

(٣) وفي هـ ، ز « تكون » .

(٤) وفي ز، م « تجب » .

قلت : أرأيت المرأة تزوج على مائة من البقر بعينها فيحول عليها الحول وهي في يد الزوج ثم يطلقها ' قبل أن يدخل ' بها على من زكاة هذه البقر؟ قال : يدفع النصف إلى المرأة و عليها فيها الزكاة في قوله الأول ، و أما في قوله الآخر فلا زكاة عليها ؛ وليس على الزوج زكاة في النصف الآخر . قلت : لم ؟ قال : لأن المرأة قد حال عليها الحول وهي تملك الذي أخذت ووجب ' عليها ' فيه الزكاة ، و الزوج إنما وجب له نصف ذلك بعد ما طلقها فلا تجب ؛ عليه فيها الزكاة لأنه لم يحل عليها الحول ° منذ ملكها . قلت : كذلك لو كانت بغير أعيانها؟ قال : نعم . قلت : فان كان دفعها إلى امرأته و حال الحول عليها ثم طلقها ١٠ قبل أن يدخل بها؟ قال : على المرأة زكاة نصفها . قلت : لم ؟ قال : لأنها كانت في ملكها ووجب عليها فيها الزكاة . قلت : و كذلك لو تزوجها على إبل أو غنم سائمة ثم دفعها إليها و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال : نعم ، عليها زكاة نصف ذلك . قلت : أرأيت لو تزوجها على عبد و دفعه إليها فجاء يوم الفطر و هو

(١ - ١) وفي م « قبل الدخول » .

(٢) وفي م « وجبت » .

(٣) وفي ز « عليه » ولا يصح .

(٤) وفي ز « يجب » .

(٥) لفظ « الحول » ساقط من م .

(٦) لفظ « عليها » ساقط من م .

عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: عليها زكاة الفطر .  
قلت: فان كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال:  
ليس على الرجل ولا على المرأة زكاة الفطر . قلت: وكذلك إن كانت  
الغنم والإبل والبقر عند الزوج وهي سائمة فتزوجها عليها ثم طلقها قبل  
أن يدخل بها ثم دفع إليها نصقتها وقد حال عليها الحول؟ قال: نعم .  
لا زكاة عليها في قوله الآخر، وأما في قوله الأول فان كانت أخذت  
مثل ما يجب فيه الزكاة زكاتها، وأما الزوج فلا زكاة عليه .  
قلت: أ رأيت الرجل تكون له البقر السائمة فأراد أن يستعملها  
و يعلفها ولم يفعل ذلك حتى حال عليها الحول؟ قال: عليه الزكاة .  
قلت: أ رأيت الرجل يكون له أربعون بقرة فمكث سنين لا يزيكها؟  
قال: عليه في السنة الأولى مسنة، و عليه في السنة الثانية تبع أو تبعه .  
قلت: لم؟ قال: لأنها قد نقصت من الأربعين .  
قلت: أ رأيت الرجل تكون له ثلاثون بقرة فمكث سنين

(١) وفي م « وإن » .

(٢) وفي هـ ، ز « يجب » .

(٣) وفي ع ، هـ « زكاهها » وليس بشيء .

(٤) وفي ز « تكون » .

(٥) قوله « أو تبعه » ساقط من هـ .

(٦) وفي ز « يكون » .

لا يزكها؟ قال: عليه في السنة الأولى تبيع أو تبعه، و ليس عليه في الثانية شيء، لأنها قد نقصت من الثلاثين .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له تسع وعشرون عجلا و بقرة مسنة أو جاموس هل عليه صدقة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر السائمة أو الجواميس اشتراها للتجارة أ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة؟ قال: عليه زكاة التجارة يقومها ثم يزكى قيمة كل مائة درهم خمسة دراهم .

قلت: أ رأيت الرجل تكون له البقر يجب<sup>١</sup> في مثلها الصدقة و شريكه فيها صبي و هي ثمانون بقرة؟ قال: على الرجل في حصته مسنة، و ليس على الصبي في حصته شيء . قلت: و كذلك إن كان شريكه فيها معتموها أو رجلا عليه دين؟ قال: نعم . قلت: و كذلك إن كان شريكه فيها مكاتباً؟ قال: نعم . قلت: و كذلك إن كان بينهما إبل أو غنم؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر فيغلبه العدو أو يغصبه إياها رجل فتمكث عنده سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب أو يصيبها

(١) كذا في م، و قوله « يكون » ساقط من بقية الأصول .

(٢) وفي ه، ز « تكون » .

(٣) وفي ز « يجب » .

(٤) وفي ه، م « كانت » .

(٥) قوله « نعم » سقط من ه .

(٦) لفظ « عنده » زيد من ز .

المسلمون فيردونها عليه أيزكيها لما مضى من السنين و قد أخذها بأعيانها؟  
قال : لا . قلت : لم ؟ قال : 'أما ما كان' في يد العدو فلم يكن له لأن  
العدو لو أسلموا عليها كانت لهم ، و لو باعوها جاز بيعهم<sup>٣</sup> و لم يأخذها هذا<sup>٢</sup>  
إلا بالثمن ، و أما الغاصب فإنه لم يقدر عليه ؛ و ليس هذا بمنزله الذي يقر له  
به فيزكيه لما مضى بعد ما أخذه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له ثلاثون بقرة فإذا كان بشهر هلكت  
منها واحدة ثم يحول عليها بعد الواحدة الحول هل عليها صدقة فيما  
بقي ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول عليها أو تتجت  
بعضهن واحدة قبل أن يحول الحول<sup>١</sup> فحال الحول عليها<sup>١</sup> و هي تامة كما  
كانت أيزكيها ؟ قال : نعم . قلت : و إنما ملك ما يجب<sup>٢</sup> فيه الزكاة أياما من  
السنه و ما بين ذلك لم يكن يملك ما تجب<sup>١</sup> فيه الزكاة ؟ قال : إذا ملك

(١-١) وفي م «أما كان» .

(٢) وفي ز «يدي» .

(٣-٣) وفي ه «و لم يأخذوها» .

(٤) لفظ «كان» سقط من ه .

(٥) وفي ه «يحوله» .

(٦-٦) وفي م «فحال عليها الحول» .

(٧) وفي ز «تجب» .

(٨) وفي ه «يجب» .

ذلك في أول الحول و آخره لم أنظر إلى ما نقص فيما بين ذلك .  
قلت : أ رأيت الرجل يكون في بقره<sup>١</sup> العمياء أو العجفاء أو العرجاء  
أ يحسب ذلك في العدد؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قولك « لا يجمع<sup>٢</sup> بين متفرق ، كيف هو؟ قال :  
هو الرجلان يكون بينهما أربعون بقرة فان جمعها المصدق كان عليه مسته ،  
وإن فرقها لم يكن عليها شيء . قلت : أ رأيت قولك « لا يفرق<sup>٣</sup> بين  
مجتمع ،؟ قال : الرجل يكون<sup>٤</sup> له أربعون بقرة ففيها مسته ، فان فرقها  
لم يكن فيها شيء . قلت : فان كانا متفاوضين لم يجمع بينهما؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يجب<sup>٥</sup> في بقره<sup>٦</sup> الصدقة فيبيعها والمصدق  
١٠ ينظر إليها<sup>٧</sup> تباع ثم يقول « ليس عندى شيء » ، أ يكون للمصدق أن يأخذ  
صدقتها من المشتري و هي في يديه بأعيانها؟ قال : هو بالخيار إن شاء أخذ  
البائع حتى يؤدى صدقتها ، و إن شاء أخذ بما في يدي المشتري . قلت :

(١) و في م « أو » و ليس بشيء .

(٢) و في هـ « بقرة » تصحيف .

(٣) و في م « لا يجمع » و لا يصح .

(٤) و في م « لا نفرق » و لا يصح .

(٥) و في ز « تكون » .

(٦) و في ز « تجب » .

(٧) و في هـ « بقرة » تصحيف .

(٨) و في ز « لها » مكان « إليها » .

فان كان المشتري قد ذهب و تفرقا ثم جاء المصدق بعد آله أن يأخذ مما في يد المشتري؟ قال: ما أستحسن ذلك<sup>١</sup>، ولكن يضمن البائع زكاتها. قلت: أ رأيت الرجل يجب في بقرة<sup>٢</sup> صدقة ثم تموت كلها بعد الحول هل عليه فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: و كذلك لو استهلكها رجل فذهب بها؟ قال: نعم.

قلت: فان موت<sup>٣</sup> بعضها و بق بعض و هي أربعون من البقر و كان الذى هلك منها عشرين و بق عشرون؟ قال: عليه الصدقة في هذه العشرين نصف قيمة مسنة، و ليس عليه فيما مات و هلك شيء. قلت: و لم؟ قال: لأنه لم يستهلكها هو.

قلت: فان كان حبسها هو بعد ما وجب فيها الزكاة حتى موت<sup>٤</sup> ١٠ و هلكت أما تراه ضامنا لما مات منها و هلك<sup>٥</sup> بالحساب؟ قال: لا. قلت: أ رأيت الرجل يكون<sup>٦</sup> له أربعون بقرة فيعجل زكاتها قبل الحول فيعطى منها زكاة سنين هل يسعه ذلك فيما بينه و بين الله تعالى؟ قال: نعم، يسعه هذا كله؛ و قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم

(١) و في م «لا» مكان «ما».

(٢) كذا في ه، م؛ و سقط لفظ «ذلك» من ع، ز.

(٣) و في ه «بقرة» تصحيف.

(٤) كذا في م، و في بقية النسخ «موت».

(٥) و في م «هلكت».

(٦) و في ز «تكون».

أنه تعجل<sup>١</sup> من العباس بن عبد المطلب زكاة سنين:

محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن<sup>٢</sup>

موسى بن طلحة قال: أتى<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب بمال قسمه بين المسلمين فبق

منه بقية فشاور القوم فيه فقال بعضهم: قد أعطيت كل ذي حق حقه

فأمسك هذه الباقية<sup>٤</sup> لنا إن كانت، قال: وعلی فی القوم ساكت،

قال: فقال عمر: ما تقول يا أبا الحسن؟ قال: فقال علي: قد قال القوم:

قال<sup>٥</sup>: فقال عمر: لتقولن! قال: فقال له علي: لم تجعل يقينك شكا

وتجعل عليك جهلا؟ قال<sup>٦</sup>: فقال له عمر: لتخرجن بما قلت؛ قال: فقال

له علي: أما تذكر حين<sup>٧</sup> بعثك رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيا

فأتيت العباس فلم يعطك وكان بينك وبينه كلام فوجد عليك رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاستعنت بي عليه فصلينا معه الظهر فدخل ثم صلينا

معه العصر فدخل ثم استأذنا عليه فأذن لنا فاعتذرت إليه فغذرك ثم

قال: أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه! إنا كنا احتجنا إلى مال فتسلفنا

(١) وفي ع «يعجل» تصحيف.

(٢) وفي ه «بن» مكان «عن» تصحيف.

(٣) كذا في ه، وفي البقية «أوتى».

(٤) وفي ز «البقية».

(٥) لفظ «قال» ساقط من الأصل، موجود في البقية.

(٦) لفظ «قال» في ه، ولم يذكر في البقية.

(٧) قوله «حين» كذا في م، وفي البقية «حيث» ١٠



من العباس صدقة سنتين<sup>١</sup> قلنا: قد صلينا معك الظهر والعصر، فقال: مال أتانى فقسمته فبقيت منه فضلة فمكثت<sup>٢</sup> في ذلك حتى وجدت لها موضعا! فقال عمر: وبذلك وأناى لم احاربك<sup>٣</sup> بها؛ فقسم ذلك المال فأصاب طلحة ثمانمائة درهم.

قلت: رأيت الرجل يكون له البقر والجواميس أو الخيل<sup>٥</sup> قد اشتراها للتجارة وهي سائمة ترعى في البرية أيزكيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة؟ قال: بل يزكيها زكاة التجارة.

قلت: فان كانت له عشرون بقرة أو عشرون<sup>٥</sup> من الخيل وليس شئ من هذا إلا ساوى ماتى درهم وهي للتجارة فخال عليها الحول وهي كذلك؟ قال: يزكيها زكاة التجارة.

١٠

قلت: رأيت الرجل يشتري البقرة للتجارة ثم يبدو له فيجعلها سائمة ثم يحول عليه الحول وليس له مال غيرها وإنما له منذ جعلها سائمة ستة أشهر؟ قال: عليه زكاة السائمة إذا مضت سنة منذ جعلها سائمة.

قلت: فان كان إنما فرّبها من الزكاة فاذا حال عليها الحول منذ يوم<sup>٦</sup> جعلها سائمة زكاها؟ قال: نعم.

١٥

(١) كذاني ه، وفي ع، ز، م «سنتين» تصحيف.

(٢) كذاني الأصل و كذاني ه، وفي ز «فمكثت» وفي م «فمكثت».

(٣) كذاني م، وفي ع «وأناى لم احاربك» وفي ه «وأناى لم احاربك» هكذا شكله في النسخ، الحروف غير منقوطة، ولم انهم مراده.

(٤) وفي ز «تكون».

(٥) وفي الأصول «عشرين».

(٦) وزيد لفظ «يوم» من م.

قلت: أ رأيت نصارى بنى تغلب هل يؤخذ من أحد منهم من بقره<sup>١</sup> شيء؟ قال: نعم. قلت: و من جواميسهم؟ قال: نعم. قلت: وكيف تؤخذ<sup>٢</sup> منهم صدقاتهم؟ قال: يضاعف<sup>٣</sup> عليهم الصدقة، ينظر<sup>٤</sup> إلى بقر أحدهم و جواميسه فإذا كانت مما يجب فيه الصدقة لو كانت لمسلم فتؤخذ<sup>٥</sup> منها الصدقة مضاعفة. قلت: و كذلك الإبل و الغنم؟ قال: نعم. قلت: فالخيل تكون سائمة للرجل منهم يأخذ<sup>٦</sup> منها الصدقة كما يأخذ<sup>٦</sup> من المسلم إذا وجب فيها الصدقة مضاعفة؟ قال: نعم. قلت: فإن كان لأحدهم بقر مما لا تجب فيه الزكاة لو كانت لمسلم أفليس عليه فيها شيء؟ قال: نعم لا شيء فيه. قلت: فمن لم يكن<sup>٧</sup> منهم<sup>٨</sup> مال يأخذ<sup>٨</sup> منه شيئاً؟ قال: لا. قلت: فمن كان منهم له بقر و عليه دين كثير يحيط بماله يأخذ<sup>٩</sup> منه شيئاً؟ قال: لا يأخذ<sup>٩</sup> منه شيئاً. قلت: فالبقر تكون<sup>٩</sup> للمرأة منهم أ عليها مثل ما على الرجل منهم؟

(١) وفي « بقرة » تصحيف .

(٢) وفي م « يؤخذ » .

(٣) كذا في الأصل؛ وفي ه، ز، م « تضاعف » .

(٤) وفي ز « تنظر » .

(٥) وفي ه « فيؤخذ » .

(٦) كذا في م؛ وفي ع، ز « تأخذ » وفي ه « تأخذ » .

(٧-٧) وفي ه « منهم له » .

(٨) كذا في الأصل و كذا في م؛ وفي ه « تأخذ » وفي ز « تأخذ » .

(٩) كذا في ه، م؛ وفي ع، ز « يكون » .

قال: نعم . قلت : و العبد<sup>١</sup> يعتقدونه منهم فيكون<sup>٢</sup> له البقر أو الجواميس  
يضاعف عليها الصدقة ؟ قال : لا . قلت : و لم ؟ قال : لأن عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه صالحهم على هذا<sup>٣</sup> فواليهم لا يكونون أعظم حرمة عندي  
من موالى المسلمين ، فان المسلم يعتقد عبده النصراني و أخذ منه الخراج ؛  
أو ليس ترك موالى بنى تغلب حتى يوضع<sup>٤</sup> على رؤسهم الخراج و على  
أرضيهم و أهل أموالهم فلا نأخذ منهم<sup>٥</sup> شيئاً بمنزلة موالى أهل الذمة .  
قلت : أ رأيت الرجل المسلم يمر على العاشر بالبقر و الجواميس  
و هي ثمن مال كثير فيقول « ليس شيء من هذا للتجارة » و يحلف على  
ذلك أ يقبل منه و يكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك الإبل  
و النعم و الطعام ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك الذمي ؟ قال : نعم . ١٠  
قلت : فالحربي ؟ قال : لا ، أما الحربي إذا مر بشيء مما ذكرت قوم  
فأخذ منه العشر .

قلت : أ رأيت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين  
فأخذوا زكاة بقرهم ثم ظهر عليهم الإمام و أهل العدل أ يحسبون لهم  
تلك الصدقة ؟ قال : نعم . قلت : و لم ؟ قال : لأنهم لم يمنعوا من ١٥

(١) وفي « فالعبد » .

(٢) وفي « فتكون » .

(٣) مر تخريج الحديث قبل ذلك ص ٢٨-٢٩ .

(٤) كذا في م ؛ وفي ه ، ز « نوضع » تصحيف .

(٥) وفي « منها » مكان « منهم » .

الخوارج . قلت : فكيف ينبغي أن يصنع بصدقة البقر؟ قال : ينبغي أن تقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم ، ولا تخرج<sup>١</sup> من تلك البلاد إلى غيرها . قلت : أرأيت رجلا يموت وقد وجبت عليه الزكاة في بقره وجواميسه فيجيء المصدق وهي في أيدي الورثة أ يأخذ صدقتها منهم؟ قال : لا . قلت : ولم؟ قال : لأنها قد خرجت من ملك الذي كانت له فصارت لغيره .

قلت : أرأيت النصراني من بني تغلب يمر على العاشر ومع البقر للتجارة فيقول «عليّ دين يحيط بقيمتها» ويحلف على ذلك<sup>٢</sup> أ يكف عنه ويصدقه<sup>٣</sup>؟ قال : نعم يصدق ويكف عنه . قلت : أرأيت إن جاء المصدق يأخذ صدقة بقره أو جواميسه فقال «عليّ دين يحيط بقيمتها» هل عليه فيها شيء؟ قال : لا يأخذ صدقتها منه .

قلت : أرأيت الصبي من بني تغلب له الإبل والبقر والغنم وهو نصراني هل عليه الصدقة مضاعفة؟ قال : لا . قلت : ولم؟ قال : لأنه صغير وإنما يضاعف على الكبير من بني تغلب .

(١) كذا في ز، وفي م، «م يخرج» .

(٢-٣) وفي م «أنكف عنه وصدقه» .

(٣) وفي ز، م «إذا» .

(٤) كذا في ع، م؛ وفي م «أأخذ» .

## باب زكاة المال

قلت : أرأيت الرجل التاجر يكون له المال تجب<sup>١</sup> في مثله الزكاة فإذا كان قبل الحول يوم أو بشهر استفاد مالا آخر فحال<sup>٢</sup> الحول عليها<sup>٣</sup> جميعا أيزكيها<sup>٤</sup> جميعا؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان المال الذي استفاد ميراثا ورثه أو هبة وهبت له<sup>٥</sup> أو صدقة تصدق بها عليه أو ربحا ربحه أو وصية أوصى بها له أيزكيها معه؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت التاجر بصيه في ماله الآفات ثم يحول عليه الحول وقد زادها له في سعر غلاء أو غير ذلك فارتفع في يديه فيزكيه فهل<sup>٦</sup> يحط عنه من الزكاة شيء لما أصابته<sup>٧</sup> من الآفات؟ قال : يقوم ماله كله<sup>٨</sup> يوم حال عليه الحول فيزكيه بقيمته يومئذ ، لا ينظر إلى ما كان من نقصان فيه من قبل تلك الآفات ولا من زيادة .

قلت : أرأيت التاجر يكون له المال ويكون عليه المال كيف يصنع إذا حال عليه الحول؟ قال : يقوم كل مال للتجارة<sup>٩</sup> وكل<sup>١٠</sup> مال عليه<sup>١١</sup>

(١) وفي « يجب » .

(٢-٣) وفي « عليها الحول » .

(٤) وفي « يزكيها » .

(٥) وفي « هل » .

(٦) وفي « أصابه » .

(٧) وفي « للتجارة » .

(٨-٩) وفي « ما عليه » .

فإن كان المملان سواء أو كان الذي عليه من الدين أكثر فليس عليه زكاة، وإن كان ماله أكثر مما عليه من الدين بمائتي درهم فصاعداً أو بعشرين مثقالاً من ذهب فصاعداً زكى، هذا الفضل الذي فضل عما عليه من الدين .

قلت : فإذا كان له ألف درهم دين لا يقدر عليها وما في يديه فهو كفاف بما عليه؟ قال : ليس عليه في الفضل زكاة حتى يأخذ تلك الألف<sup>١</sup> .  
قلت : فإذا أخذها بعد سنتين<sup>٢</sup>؟ قال : يزكيها للسنة الأولى خمساً وعشرين درهماً، فهذه زكاة الألف، ويزكى<sup>٣</sup> السنة الثانية ألفاً غير خمسة وعشرين .  
قلت : فإن توالى عليه سنون زكى لأول سنة ألفاً كاملاً ثم ينقص<sup>٤</sup> في كل سنة تلك الزكاة التي زكى أبداً كذلك حتى<sup>٥</sup> تنقص<sup>٦</sup> من مائتي درهم؟ قال : نعم، وليس في أقل من مائتي درهم زكاة ولا صدقة، فإذا بلغت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وما زاد على المائتين فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ<sup>٧</sup> أربعين درهماً، فإذا بلغت

(١) وفي « و » .

(٢) لفظ « الألف » ساقط من هـ .

(٣) كذا في الأصول، ولعل الأقرب إلى الصواب « سنتين » .

(٤) وفي « تركي » .

(٥) وفي « تنقص » .

(٦) لفظ « حتى » ساقط من هـ .

(٧) وفي ع « ينقص » .

(٨) وفي ع « يبلغ » .

ماتى درهم وأربعين درهماً ففي المائتين خمسة دراهم وفي الأربعين درهم؛ كذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>١</sup>، وبه كان يأخذ أبو حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ما زاد على المائتين شيء فبحساب

(١) وفي ع، م « المائتي » بحذف النون؛ والصواب ما في ه، ز « المائتين ». .  
 (٢) اسند البلاغ هذا ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ٧ : حدثنا عبد الرحيم ابن سليمان عن عاصم عن الحسن قال : كتب عمر الى أبي موسى « فما زاد على المائتين ففي أربعين درهم » وروى عن ابن علية عن يونس عن الحسن قال : ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يكون أربعين ، وروى عن ابن عدى عن سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة عن مكحول قال : ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهماً، وروى عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عطاء قال : حتى يبلغ أربعين درهماً نيفا على المائتين فهي حينئذ ستة دراهم ثم لا شيء حتى تبلغ ثمانين ومائتي درهم فهي سبعة دراهم ثم كذلك - اهـ . قال الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٢٦٧ في احكام عبد الحق : وروى أبو أويس عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره على اليمن وفيه « الفضة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، وفي كل أربعين درهماً درهم ، وليس فيما دون أربعين صدقة » - انتهى ، ( قال ) وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال : حدثنا يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس قال : ولانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه الصدقات فأمرنى ان آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار، وما زاد فبلغ أربعة دنانير ففيه درهم ، وأن آخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، فما زاد فبلغ أربعين درهماً ففيه درهم - انتهى ص ٣٦٨ .

ذلك . كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه .  
قلت : رأيت الرجل التاجر يكون<sup>٢</sup> في يديه الرقيق قد اشتراه  
بدنانير أو بدراهم وفي يديه المتاع قد اشتراه بغير ما اشترى به الرقيق  
كيف يزكيه عند رأس الحول أيقوم ذلك كله دراهم أو دنانير ثم  
يزكيه ؟ قال : أتى ذلك ما فعل أجزى عنه .

قلت : رأيت الرجل يكون له مثاقيل ذهب أربعة أو خمسة تساوى  
مائة درهم<sup>٣</sup> وله مائة درهم أخرى ثم يحول عليه الحول أيزكيها جميعا ؟  
قال : نعم ، يزكيها جميعا ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف :  
أما أنا فليست أرى عليه فى شيء من هذا زكاة حتى تبلغ الدراهم مائة

(١) وفى م « وكذلك » .

(٢) اسنده ابن أبي شيبة فى مصنفه ص ٧ : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق  
عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس فى اقل من مائتى درهم شيء . فما زاد  
فبالحساب ، ورواه عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة  
عن علي نحوه ، قال عبد الرزاق : فبحساب ذلك يقول فيه بعضهم : اذا زادت على  
المائتين فكانت زيادتها اربعين درهما ففيها درهم ، ويقول آخرون : فما زاد يعنى  
اذا كانت عشرة ففيها ربع درهم - ٥١ ، راجع نصب الراية ج ٢ ص ٣٦٧ . قلت :  
و رواه أبو داود وغيره عن علي مرفوعا ، راجع سنن أبي داود ص ٢٢٨ باب  
زكاة السائمة ؛ وروى ابن أبي شيبة و عبد الرزاق و أبو عبيد فى الأموال عن  
ابن عمر أيضا موقوفا عليه - راجع المصنف ص ٧ و نصب الراية ج ٢ ص ٣٦٦ .

(٣) لفظ « يكون » ساقط من ٥ .

(٤) وفى ز « تكون » .



درهم و الذهب عشرة مثاقيل ، و هو قول محمد .

(١) وفي شرح المختصر ج ٢ ص ١٩٣ : ثم اختلفوا في كيفية الضم فقال أبو حنيفة : يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة ، وقال أبو يوسف ومحمد : باعتبار الأجزاء ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، ذكره في نوادر هشام ، و بيان ذلك أنه إذا كان له مائة درهم و خمسة مثاقيل ذهب تساوي مائة درهم أو خمسون درهماً و عشرة مثاقيل ذهب تساوي مائة و خمسين درهماً فعند أبي حنيفة يضم أحدهما إلى الآخر و تجب الزكاة ، و عندهما يضم باعتبار الأجزاء و قد ملك نصف نصاب أحدهما و ربع نصاب الآخر فلا يجب فيها شيء ، ثم عند أبي حنيفة يعتبر في التقويم منفعة الفقراء كما هو أصله ، حتى روى عنه أنه إذا كان للرجل مائة و خمسة و تسعون درهماً و دينار يساوي خمسة دراهم أنه تجب الزكاة ، و ذلك بأن يقوم الذهب بالفضة ، و جه قولها إن التقويم في النقود ساقط الاعتبار كما في حقوق العباد ، فإن سائر الأشياء تقوم بها ، ألا ترى أن من ملك إبريق فضة وزنه مائة و خمسون و قيمته مائتا درهم لا يجب فيه الزكاة ! و لو كانت للتقويم عبرة في باب الزكاة من الذهب و الفضة لوجبت الزكاة ههنا ، و أبو حنيفة يقول : هما عينان و جب ضم أحدهما إلى آخر لإيجاب الزكاة فكان الضم باعتبار القيمة كعروض التجارة ، و هذا لأن كمال النصاب لا يكون إلا عند اتحاد الجنس و ذلك لا يكون إلا باعتبار صفة المالية دون العين ، فإن الأموال اجناس باعتبار اعيانها جنس واحد باعتبار صفة المالية فيها ، و هذا بخلاف الإبريق فإنه ما و جب ضمه إلى شيء آخر حتى تعتبر فيه القيمة ، و هذا لأن القيمة في الذهب و الفضة إنما تظهر شرعاً عند مقابلة أحدهما بالآخر فإن الجودة و الصنعة لا قيمة لها إذا قوبلت بجنسها ، لقوله صلى الله عليه وسلم « جيدها و رديتها سواء » فأما عند مقابلة أحدهما بالآخر فيظهر للجودة قيمة ؛ ألا ترى أنه متى وقعت الحاجة إلى تقويم الذهب و الفضة في حقوق العباد يقوم بخلاف جنسه ! =

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مائتا درهم فيمكث<sup>١</sup> أشهراً ثم ينفق منها مائة درهم أو يهلك<sup>٢</sup> مائة درهم فإذا كان قبل الحول يوم أصاب مائة درهم فخال عليها<sup>٣</sup> الحول وهي مائتا درهم؟ قال: يزكيها . قلت: ولم؟ قال: لأن هذا مثل رجل اشترى جارية للتجارة بمائتي درهم قبل الحول و ذلك قيمتها ثم إنها أعورت فصارت قيمتها مائة درهم أو غلا الرقيق فصارت قيمتها عوراء مائتي درهم أو ولدت ولداً يساوي مائة<sup>٤</sup> درهم أو زادت في جسمها حتى صارت تساوي مائتي درهم فخال عليها الحول وهي تساوي مائتي<sup>٥</sup> درهم فعليه أن يزكيها .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مائة درهم فإذا كان قبل الحول ١٠ أصاب مائة درهم أخرى أو ألفاً عليه أن يزكي؟ قال: لا، حتى يحول عليه الحول من يوم كانت مائتي درهم فصاعداً، وليس في أقل من

= فكذا في حقوق الله تعالى؛ وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة المعتبر فيها الوزن دون العدد، لأن في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على ما لا يعلم إلا بالوزن من الدوايق والحبات - اه ص ١٩٤ .

(١) وفي «تمكث» .

(٢) وفي ز «تهلك» .

(٣) وفي «عليه» .

(٤) لفظ «لأن» ساقط من « .

(٥) وفي ع «و» .

(٦) وفي «مائتي» .

(٧) وفي ع «مائة» .

عشرين مثقالا ذهبا صدقة ، فاذا كانت عشرين مثقالا ذهبا و حال عليها الحول ففيها نصف مثقال ذهب ؛ بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فما زاد على العشرين مثقالا ذهبا فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ الزيادة أربعة<sup>٢</sup> مثاقيل ، فاذا بلغت أربعة<sup>٣</sup> مثاقيل ففيها عشر مثقال مع نصف المثقال الذي في العشرين ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد : ما زاد على العشرين مثقالا و على المائتين من الفضة فبحساب ذلك ، و ما كان من الدنانير و الدراهم و الفضة تبرأ مكسورا أو حليا مصوغا أو حلية سيف<sup>٤</sup> أو شيئا مصوغا<sup>٥</sup> من ذلك في إناه أو منطقة أو دراهم مضروبة أو دنانير ففي هذا<sup>٥</sup> كله الزكاة إذا كان الذهب يبلغ عشرين<sup>٦</sup> مثقالا و الفضة تبلغ مائتي درهم و حال عليه الحول منذ ١٠ يوم ملكه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له عشرة<sup>٧</sup> مثاقيل تبر و ذهب أو دنانير مضروبة و مائة درهم أو وزنها تبر فضة هل عليه فيها زكاة ؟ قال : نعم .

(١) يأتي سند الحديث و متنه بعد فانتظره ، و الحديث هذا معروف مخرج في كتب القوم .

(٢) و في ز ، م « أربع » .

(٣) لفظ « سيف » ساقط من الأصول ، و زيد من المختصر الكافي .

(٤) كذا في م ؛ و في ع ، ز « مصنوعا » و في هـ « مصبوغا » .

(٥) لفظ « هذا » ساقط من هـ .

(٦) كذا في هـ و هو الصواب ، و في البقية « عشرون » تصحيف .

(٧) كذا في هـ و هو الصواب ، و في بقية الأصول « عشر » .

قلت<sup>١</sup>: وكذلك إن كان له خمسة عشر مثقالا ذهب<sup>٢</sup> و خمسون درهما  
أو<sup>٣</sup> كان له مائة و خمسون درهما و خمسة مثاقيل ذهبا<sup>٤</sup>؟ قال: نعم .  
قلت: فهل في شيء من هذا زكاة إذا لم يمكك عند صاحبه حولا<sup>٥</sup> .  
فاذا مكك عند صاحبه حولا وجب عليه فيه الزكاة<sup>٥</sup>، و لا زكاة في المال  
حتى يحول عليه الحول و هو عند صاحبه من يوم أصابه .

٥ محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن محمد عن أبي إسحاق  
عن الحارث عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه قال: « لا زكاة في المال حتى يبلغ مائتي درهم، فاذا بلغ مائتي درهم  
و حال عليه الحول ففيه خمسة دراهم، و ليس في الذهب زكاة حتى يبلغ  
١٠ عشرين مثقالا، فاذا بلغ عشرين مثقالا و حال عليه الحول ففيه نصف  
دينار، و بهذا يأخذ أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد .

- قلت: أ رأيت الرجل يقرض الرجل مائتي درهم و ليس له مال  
غيرها فيحول عليه الحول ثم يقبض منه بعد الحول عشرين درهما منها  
هل عليه في هذه العشرين<sup>٦</sup> زكاة؟ قال: لا .

١٥ قلت: فإن أفقها و قبض منها عشرين أخرى هل عليه فيها

(١) لفظ « قلت » ساقط من ه و لا بد منه .

(٢) قوله « ذهب » كذا في الأصول و كذا في المختصر، و الصواب « ذهبا » .

(٣) كذا في ه، و في البقية « و » و ليس بشيء .

(٤) كذا في الأصول، فاذا زيد « قال لا قلت » بعد قوله « حولا » يصح  
مضمون المسألة - و الله أعلم .

(٥) سقط بعد قوله « الزكاة » « قال نعم » .

(٦) لفظ « العشرين » ساقط من ه .

زكاة؟ قال: نعم عليه في العشرين الأولى و في هذه العشرين الأخرى درهم.  
قلت: ولم؟ قال: لأنه قد قبض منها أربعين درهما .

قلت: فان قبض منها عشرين أخرى هل عليه فيها شيء؟ قال:  
لا، ليس في شيء يقبض منها بعد هذه الأربعين شيء حتى يتم أربعين  
أخرى؛ وهو قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه ٥  
في كل شيء يقبضه درهما فما فوقه أن يزكيه، وهو قول محمد .

قلت: أرأيت الرجل يرث مائتي درهم وهي دين على رجل  
ولا مال له غيرها فيحول عليها الحول ثم يقبض منها أربعين درهما هل  
عليه فيها زكاة؟ قال: لا، حتى يقبضها كلها . قلت: ولم؟ قال: لأنه  
لم يقع في يده المائتا درهم .

قلت: أرأيت الرجل يواجر عبده بمائتي درهم ولا مال له غيرها  
فيمكث حولا ثم يأخذ منها أربعين درهما هل عليه فيها زكاة؟ قال:  
لا . قلت: ولم؟ قال: حتى يأخذ المائتين كلها إذا لم يكن له مال غيرها .  
قلت: أرأيت الرجل يستهلك الدابة أو العبد أو المتاع فيقتضى عليه  
بقيته وقد كان لغير التجارة وهي مائتا درهم وليس لصاحبها مال ١٥

(١-١) من قوله « زكاة قال نعم ... » ساقط من هـ .

(٢) كذا في هـ؛ وفي ع، م « هذه » .

(٣) وكان في الأصول « المائتي » والصواب « المائتا » .

(٤) وفي هـ « فتمكث » .

(٥) وفي هـ « تأخذ » وليس بشيء .

غيرها فيحول عليها الحول ثم يأخذ منها أربعين درهما أيزكيها؟ قال : لا . قلت : ولم؟ قال : حتى ' يأخذها كلها' .

قلت : أ رأيت الرجل إن باع شيئاً ما ذكرت لك وقد كان أصله للتجارة فباعه بمائتي درهم وليس له مال غيرها ثم أخذ منها أربعين درهما وقد حال عليها الحول أيزكيها؟ قال : نعم . قلت : من أين اقتربا؟ قال : لأن هذا كان في يديه للتجارة ، فان رجع إليه منها أربعون درهما زكاهما ، والأشياء التي ذكرت لغير التجارة ومنها ما لم يكن في يده قط ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأرى ذلك كله سواء إذا أخذ من ذلك شيئاً درهما أو أكثر زكاه ، ١٠ وهو قول محمد .

قلت : أ رأيت رجلاً كانت له ألف درهم فلما حال عليها الحول اشترى بها متاعاً للتجارة فهلك المتاع؟ قال : لا زكاة عليه . قلت : فان كان اشترى بها خادماً للخدمة وغنم سائمة فهلكت؟ قال : يزكى الألف كلها . قلت : ولم؟ قال : لأنه قد صرفها في غير ما ١٥ كانت فيه .

قلت : أ رأيت المرأة تزوج على ألف درهم فيحول عليها الحول

(١) وفي « أتركيبها » تصحيف .

(٢-٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي ع « يأخذ كلها » .

(٣) وفي م « زكاه » .

(٤) وفي « زكاة » تصحيف .

ثم تأخذ<sup>١</sup> منها أربعين درهما أتركها<sup>٢</sup>؟ قال: لا تركها<sup>٣</sup> حتى تقبض<sup>٤</sup> مائتين ويحول الحول عليها وهي عندها، في قول أبي حنيفة الآخر، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فانها تركها .

قلت: أرايت الرجل يكاتب عبده على ألف درهم أو يعتق نصف عبده فيسعى في نصف قيمته وهي ألف درهم ليس له مال غيرها يأخذ<sup>٥</sup> منها مائتي درهم بعد حول أتركها<sup>٦</sup>؟ قال: لا حتى تمكث<sup>٧</sup> المائتان عنده حولا . قلت: ولم؟ قال: لأنه مال مكاتبه، أو دين عبده<sup>٨</sup> ليس بدين كما يكون على غيره ولا مال له غيره<sup>٩</sup> ولا مال في يديه<sup>١٠</sup>.

قلت: وكذلك عبد بينه وبين رجل فأعتق شريكه نصفه فقوم

العبد فسعى<sup>١١</sup> له؟ قال: نعم<sup>١٢</sup>.

١٠

(١) كذا في ز، وفي البقية « يأخذ » تصحيف .

(٢) كذا في ز، وفي بقية الأصول « يتركها » وليس بشيء .

(٣) كذا في ز، هـ؛ وفي ع، م « يتركها » تصحيف .

(٤) وفي ع « يقبض » وليس بشيء .

(٥) كذا في هـ، وفي ع « يمكث » .

(٦-٦) كذا في هـ؛ وفي ع، ز، م « وعنده » إلا أن في م « عنده » مكان « عبده » .

(٧-٧) وفي ع « ولا في يديه » .

(٨) كذا في ع، ز؛ وفي م « سعى » وفي هـ « فينبي » تصحيف .

(٩) أي: لا يجب عليه الزكاة، قيل هو قول أبي حنيفة، فإن المستسعى عنده

مكاتب، فأما عندهما فالمستسعى حر عليه دين فيجب فيه الزكاة عندها قبل القبض،

وقيل هو قولهم جميعا؛ وعذرهما أن سبب وجوب هذا الدين لم يكن من =

- قلت: فان كان شريكه موسرا فضمنه القاضى نصف القيمة فأخذ منها مائتى درهم بعد حول أيزكيها؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا دين ليس على عبده منه شيء.
- قلت: فان أخذ منها أربعين درهما أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يكن فى يده للتجارة، ولأنه لم يكن أصل الورق عنده.
- قلت: أ رأيت الرجل التاجر له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخدام ولا يطلب بهما التجارة وداره تساوى عشرة آلاف أو أكثر أيزكى ما عنده؟ قال: لا. قلت: ولم وعنده وفاة لدينه وفضل؟ قال: لأن الدار والخدام ليسا للتجارة. قلت<sup>٢</sup>: أ رأيت إن تصدق عليه فى هذه الحال ألم يكن موضعاً للصدقة؟ قال: بلى. قلت: فكيف يجب الزكاة على رجل و الصدقة له حلال؟ قلت: ولم؟ قلت: إن الصدقة له حلال<sup>٣</sup>. قال: لأنه معدم، ولأنه ليس فى يديه فضل.
- = العبد فكان صلة فى حقه فلا يتم الملك فيه إلا بالقبض، كالدنية على العاقلة،
- ٥١- راجع ج ٢ ص ١٩٦ من شرح المختصر للسرخسى.
- (١) وفى هـ «لا» والصواب ما فى بقية الأصول فرقا بين الشريك الموسر والمعسر.
- (٢) وفى هـ، م «الف» محمول على الرسم القديم لأن الألف كان يحدف فى وسط الكلمة فى القديم.
- (٣) كذا فى م، و لفظ «قلت» ساقط من بقية الأصول.
- (٤) وفى م «لو» مكان «إن».
- (٥) قوله «قلت ولم قلت إن الصدقة له حلال» لم يذكر فى هـ، م.
- وفى هـ «ولكنه».



قلت: أ رأيت رجلا له مسكن و خادم يساويان عشرة آلاف درهم و عليه دين خمسة آلاف و له ألف درهم أ يحل له أن يقبض الصدقة؟ قال: نعم . . . ٢ .

(١) وفي ٥، م « الف » رسم « آلف » كما مر .

(٢) وفي ٥ « تحل » .

(٣) وفي ج ٢ ص ١٩٧ من المختصر و شرحه للسرخسي: ( رجل له الف درهم و عليه الف درهم وله دار و خادم لغير التجارة بقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه ) لأن الدين مصروف الى المال الذي في يده ، لأنه فاضل عن حاجته معد للتقليب و التصرف به فكان الدين مصروفا اليه ؛ فأما الدار و الخادم فمشغول بحاجته فلا يصرف الدين اليه ، ( قال ) في الكتاب ( أ رأيت لو تصدق عليه انه يكون موزعا للصدقة لأنه معدم ) يريد به ان المال مشغول بالدين فهو كالمعدم ، و ملك الدار و الخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة لأنه لا يزيل حاجته بل يزيد فيها فالدار تسترم و العبد يستنق فلا بد له منها و هو في معنى ( ما نقل عن الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل و هو صاحب عشرة آلاف درهم قيل : و كيف يكون ذلك ؟ قال : يكون له الدار و الخادم و الكراع و السلاح و كانوا ينهون عن بيع ذلك ) فعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : ان الفقيه اذا ملك من الكتب ما يساوى مالا عظيما و لكنه محتاج اليها يحل له اخذ الصدقة ، الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوى مائتي درهم - انتهى . قلت : و روى ابن أبي شيبة في بحث « من له دار و خادم يعطى من الزكاة » ج ٢ ص ٤٠ : عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن قال : كان لا يرى بأسا ان يعطى منها من له الخادم و المسكن اذا كان محتاجا ، و روى عن شريك عن الأعمش عن ابراهيم قال : كانوا لا يمنعون الزكاة من له البيت و الخادم ، و روى عن جرير عن الأشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير قال : =

محمد عن أبي يوسف قال : حدثنا غالب بن عبيد الله<sup>١</sup> عن الحسن  
ابن أبي الحسن البصرى أنه قال : إن الصدقة كانت تحل للرجل وهو  
صاحب عشرة آلاف<sup>٢</sup> درهم<sup>٣</sup>، قيل : يا أبا سعيد! وكيف ذلك؟ قال:  
يكون له الدار والخادم والكراع والسلاح؛ وكانوا ينهون عن  
بيع ذلك<sup>٤</sup>.

محمد عن أبي يوسف قال : حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن  
إبراهيم أنه قال : إن الصدقة تحل للرجل إذا لم يكن له إلا دار وخادم<sup>٥</sup>،  
وكذلك لا تجب عليه الزكاة إذا كان بهذه المنزلة .

= يعطى من الزكاة من له الدار والخادم والفرس - اه . قلت : جدير هو  
ابن عبد الحميد ، والأشعث هو ابن اسحاق بن سعد الأشعري القمي ، وجعفر  
هو ابن المغيرة .

(١) وكان في الأصول « عبد الله » تصحيف ، والصواب « عبيد الله » مصفرا ،  
وهو العقيلي الجزري ، يعد في البصريين ، ذكره في لسان الميزان ، وذكره  
البخارى في ج ٤ في ١ ص ١٠١ من تاريخه الكبير ، ذكره ابن أبي حاتم أيضا .  
(٢) كذا في زه « آلاف » وكذلك في المختصر الكافي ، وفي « الف » وقد مر  
مثل ذلك قبل .

(٣) كذا في ز ، ولفظ « درهم » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ز « تكون » .

(٥) اخرج الحديث ابن أبي شيبة عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس بمعناه .

(٦) اخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن الأعمش عن إبراهيم بمعناه ، وقد  
ذكرناه قبل ذلك في التعليق .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له عشرة آلاف درهم وعليه مثلها وهو يتقلب فيها ثم لا يزكي ما عنده وهو ماله يشتري به ويبيع وهو يملكه، ولو أعتق عبدا قد اشتراه بذلك المال<sup>١</sup> جاز عتقه، ولو تزوج به امرأة جاز ذلك له؟ قال نعم هو جائز له<sup>٢</sup>، ولا زكاة عليه. قلت: ولم؟ قال: لأن عليه دينا مثله، ولأنه تحل<sup>٣</sup> له الصدقة أن يأخذها، ولا يجوز أن تحل له الصدقة وتجب عليه الزكاة، ولو كان تجب الزكاة على الذي عليه الدين لزكى المال الواحد<sup>٤</sup> في اليوم الواحد ثلاث مرات، وذلك أن العبد يشتري العبد بألف وقيمه ذلك نسبيته فتجب الزكاة في ماله<sup>٥</sup> فيزكيه مع ماله ثم يبيعه من آخر بنسبته فتجب الزكاة في ماله بعد ما اشتراه فيزكيه مع ماله<sup>٦</sup> ثم يبيعه بعد ما اشتراه فيزكيه مع ماله<sup>٧</sup> فيزكي عبدا واحدا ومالا واحدا في يوم واحد ثلاث مرات؟ يقبح هذا<sup>٨</sup> ويفحش إذا كان هكذا، وإنما الزكاة على صاحب الدين

(١) وفي هـ «الحال» تصحيف.

(٢) لفظ «له» ساقط من م.

(٣) وفي هـ، م «يحل».

(٤) وفي هـ «يجب».

(٥) وفي ع «الواحد» وهو من سهو الناسخ.

(٦-٦) من قوله «فيزكيه...» ساقط من هـ.

(٧-٧) من قوله «ثم يبيعه...» سقط من م.

(٨) وفي ز «أو» وليس بشيء.

الذى هو له ، وعليه أن يزكيه إذا خرج ؛ كذلك جاء الأثر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه :

وقال محمد أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي رضى الله عنه أنه قال فى الرجل يكون له الدين فيقبضه<sup>١</sup> : إنه يزكيه لما مضى<sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يكون له المال الكثير دينا متفرقا على الناس منهم الملى الذى يعلم أن ماله فى ثقة و أنه سيقبضه<sup>٣</sup> إياه و منهم المفلس ما القول فى ذلك ؟ قال : إذا خرج ماله أو شيء منه يبلغ أربعين درهما زكاه . قلت : فان زكاه و هو دين كله أيجزبه ذلك ؟ قال : نعم ؛ و قد أحسن هذا و أخذ بالفضل . قلت : فان زكى لستين ١٠ أيجزبه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : فان كان نظر إلى من كان مليئا فزكى

(١) و فى ع ، ه « وكذلك » .

(٢) و فى ه ، م « فقبضه » و كذلك فى آثار الإمام محمد .

(٣) أخرجه الإمام محمد فى آثاره و فى كتاب الحجج ج ١ ص ٥٧١ : أخبرنا أبو حنيفة حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : إذا كان ذلك دين فزكه لما مضى ؛ قال محمد : به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة . و أخرجه الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٨٨ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال فى الرجل يكون له الدين فيقبضه قال : يزكيه لما كان مضى - ه .

(٤) و فى م « سيقبضه » .

(٥) و الملى : الغنى المقتدر ، و قد ملأ ملاءة ، و هو أملا منه - على أفضل التفضيل ، و منه قول شريح : اختر أملاهم ؛ أى اقدرهم - اه المغرب ج ٢ ص ١٨٨ .

ما عليه ومن كان مفلسا وقف عليه حتى يخرج فيزكيه؟ قال: هذا حسن، كل شيء مجلّ زكاته من ذلك فانما هو فضل أخذ به، وكل شيء آخره حتى يخرج فيزكيه فهو يجزيه، وليس عليه إلا ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل التاجر يشتري الدار ليسكنها أو العبد والخادم ليخدمه أو يسلمه في الغلة أو الدابة ليركبها أو الطعام رزقا لأهله أو الثياب كسوة لأهله أو المتاع ليتجمل به في بيته أو الآنية يتجمل بها الرجل في بيته وقيمة كل واحد ما ذكرت لك ألف أو أكثر فخال عليه الحول أيزكيه مع ماله؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا مال ليس للتجارة شيء منه. قلت: فان اشترى ثؤلوا يتجمل به أهله أو جوهرًا يتجمل به أهله ولا يريد به التجارة وهو يساوى مالا عظيما.

١٠ فخال الحول على ماله أيزكيه مع ماله؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس للتجارة

قال محمد: حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: ليس في شيء من العروض والجوهر\* واللؤلؤ زكاة إلا ما كان للتجارة، فان

(١) لفظ «كان» سقط من هـ.

(٢) وفي هـ «مجلت».

(٣) وفي هـ «يسلمه».

(٤) وفي ز «و».

(٥) معرب: كوهر، فارسي، المراد منه الحجارة الثمينة كالياقوت والزمرد والفيروزج التي تخرج من المعادن.

كان للتجارة قوم فزكى من كل مائتي درهم خمسة دراهم .  
قلت : أ رأيت الرجل يشتري الفلوس للنفقة والآية من النحاس  
ليتجمل بها في بيته ويستعملها هل عليه في شيء من هذا زكاة ؟  
قال : لا .

٥ قلت : أ رأيت الرجل يشتري شيئا مما وصفت لك من هذا للتجارة  
و يبدو له فيجعله لشيء مما وصفت لك من التجمير و السكنى أو النفقة  
أو الخدمة أو الكسوة فيحول الحول على ماله أ يزكيه مع ماله ؟ قال : لا .  
قلت : و لم و قد كان أصله للتجارة ؟ قال : لأنه قد أخرجه من ذلك  
الصف لجعله لما ذكرت .

١٠ قلت : أ رأيت إن كان اشتراه لغير التجارة أو اشتراه لشيء مما  
وصفت لك من التجميل ثم بدا له بعد أشهر أن يجعله للتجارة فوجب  
الزكاة في ماله و قد جعله للتجارة أ يزكيه مع ماله ؟ قال : لا يزكيه مع

(١) و في ز « فيزكى » .

(٢) أخرجه الإمام محمد في آثاره مختصرا : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
قال : ليس في الجوهر و اللؤلؤ زكاة إذا لم يكن للتجارة ، قال محمد : و به فأخذ  
و هو قول أبي حنيفة . و أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٨٩ : حدثنا  
يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ليس في شيء من  
اللؤلؤ و الجوهر زكاة إذا كان يلبس ، و إذا كان للتجارة ففيه الزكاة ، فإن كان  
للتجارة قومه فزكاه عن كل مائتي درهم خمسة دراهم - اه .

(٣) و في ه ، م « ليتجمل » .

(٤) حرف « في » ساقط من ه .

ماله لأنه على ما جعله عليه فلا يكون للتجارة حتى يبيعه . قلت : وما باله إذا نوى به التجميل جعلته على ذلك [ وإذا نوى - ] السكنى أو الخدمة أو اللبوس أبطلت عنه الزكاة . . . لهذا الدين ، وإذا أراد أن يجعله بعد

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( وليس على التاجر زكاة مسكته وخدمه ومركبه وكسوة أهله وطعامهم وما يتجميل به من آنية أو أولاد و فرس و متاع لم ينو به التجارة ) لأن نصاب الزكاة المال النائي و معنى الناه في هذه الأشياء لا يكون بدون نية التجارة ، ( وكذلك الفلوس يشتريها للنفقة ) لأنها صفر و الصفر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طلب الناه منه و ذلك غير موجود فيما إذا اشتراه للنفقة ، و ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف ان الصباغ اذا اشترى العصف و الزعفران ليصنع بهما ثياب الناس فعليه فيها الزكاة لأن ما يأخذه عوض عن الصبغ القائم بالثوب ، ألا ترى ان عند فساد العقد يصار إلى التويم فكان هذا مال التجارة بخلاف القصار إذا اشترى الحرض و الصابون و القلى لأن ذلك آلة عمله فيصير مستهلكا ، و لا يبقى في الثوب عينه ، فما يأخذ من العوض يكون بدل عمله لا بدل الآلة ، و نحاس الدواب اذا اشترى الحلال و البراقع و المقاوذ فإن كان يبيعهما مع الدواب فعليه فيها الزكاة ، و ان كان يحفظ الدواب بها و لا يبيعهما فليس عليه فيها الزكاة اذا لم ينو التجارة عند شرائها ، ثم لا خلاف ان نية التجارة اذا اقترنت بالشراء او الإعارة صار المال للتجارة لأن النية اقترنت بعمل التجارة - اهـ ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) ما بين الربيعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) كذا في الأصول الأربعة التي بأيدينا ، و سقط بعض العبارة بعد قوله « الزكاة » و هو بعض جواب السؤال و لهذا لم يرتبط قوله « لهذا الدين » بقوله « الزكاة » .

(٤) حرف « ان » ساقط من ع ، ز ، موجود في ه ، م فريد و لا بد منه .

ذلك للتجارة لم تجب عليه الزكاة فيه بالنية لأنه حين اشتراه وجعله مما وصفت لك ولم يردده للتجارة فهو على ذلك أبدا حتى يبيعه ، وليست النية التي نواها للتجارة بشيء ، لأن أصله كان لغير التجارة .

قلت : وكذلك المتاع والرقيق والجوهر والآنية يرثها الرجل

أو توهب له ، وهي تساوى ما لا عظيما ؟ قال : نعم وإن كانت تساوى ما لا عظيما .

(١) وفي « يجب » وهو غير منقوط في م .

(٢) وفي « البتة » مكان « بالنية » وهو تصحيف .

(٣) لفظ « بشيء » ساقط من ه .

(٤-٤) وفي ز ، م « وهو يساوى » .

(٥-٥) كذا في ه ، وفي بقية الأصول « كان يساوى » .

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( ولو ورتث مالا فنوى به التجارة لا يكون

للتجارة ) لأن النية تجردت عن العمل فالميراث يدخل في ملكه من غير صنعه ،

( ولو قبل الهبة والوصية في مال بنية التجارة عند أبي يوسف يكون للتجارة

وعند محمد لا يكون للتجارة ، وكذلك في المهر وبدل الطلع والصلح عن

دم العمد ) محمد يقول : نية التجارة لا تعمل الا مقرونة بعمل التجارة

وهذه الأسباب ليست بتجارة ، وأبو يوسف يقول : التجارة عقد اكتساب

المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فيصح اقتران نية التجارة بفعله

كالشراء والإجارة ، ( وما كان عنده من المال للتجارة فنواه للهنة خرج من

ان يكون للتجارة ) لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها للحال فاقترنت النية

بالعمل - اه ج ٢ ص ١٩٨ .



قلت : وكذلك الخنطة والشعير أو شيء من الحبوب ؟ قال : نعم .  
 قلت : أ رأيت الرجل يشتري العيد للتجارة فيحول عليه الحول  
 وهو لا يسارى ماتى درهم وليس له مال غيره هل عليه فيه زكاة ؟  
 قال : لا . قلت : فهل عليه فيه صدقة الفطر ؟ قال : لا . قلت : لم ؟  
 قال : لأنه للتجارة فلا تجب فيه صدقة غيرها .

### باب العاشر

قلت : أ رأيت الرجل يمر على العاشر بالمال بدراهم أم دنائير أقل

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( وان كان عنده عميد للخدمة فنوى التجارة  
 لم تكن للتجارة ما لم يبيعهم ) لأن النية تجردت عن عمل التجارة ، وهو نظير المسافر  
 ينوى الإقامة فانه يصير مقبياً والمقيم ينوى السفر فلا يصير مسافراً ما لم يخرج الى  
 السفر - ٥١ ص ١٩٨ .

(٢) عنوان الباب ساقط من الأصول ، وزيد من المختصر وشرحه ، الا انه  
 في الشرح « باب العشر » . قلت : والعاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ  
 الصدقات من التجار وتأمين التجار بمقامه من اللصوص ، وقد روى ان  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد ان يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل  
 فقال : أ تستعملنى على المكس من عملك ؟ فقال : أ لا ترى ان اقادك ما قلديته  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي زوى من ذم العشار محمول على من يأخذ  
 مال الناس ظلماً كما هو في زماننا ، دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة -  
 الى ان قال : ثم المسلم حين اخرج مال التجارة الى المفاوز فقد احتاج الى حماية  
 الإمام فثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحماية ، كما في السوائم يأخذ الإمام  
 الزكاة لحاجته الى حمايته ، وكما ان المسلم يحتاج الى الحماية فتكذلك الذى بل أكثر  
 لأن طمع اللصوص في اموال اهل الذمة أكثر واين - ٥١ ما قاله السرخسي في  
 شرح المختصر الكافي ج ٢ ص ١٩٩ .

من مائتي درهم أو أقل من عشرين مثقالا ذهب فيقول وليس لي مال غيرهما، ويحلف على ذلك هل يقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم، يقبل منه ولا يأخذ منه شيئا. قلت: وكذلك إن مرّ بها ذمي؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن مرّ بها رجل من أهل الحرب؟ قال: نعم.

قلت: فإن كانت مائتي درهم فصاعدا أو عشرين مثقالا فصاعدا فرّ بها رجل مسلم على العاشر فقال: وإنما أصبت هذه منذ أشهر ولم يحل عليها الحول بعد، وحلف على ذلك أن يقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الذمي؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الحربي؟ قال: لا. أما الحربي فإذا مرّ على العاشر ومعه مائتا درهم أو عشرين مثقالا ذهب فانه يأخذ منها العشر.

(١ - ١) من قوله «من أهل الحرب...» ساطط من ٥.

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي ٥ «وإذا».

(٣) وفي ٥ «ذهبا».

(٤) قال السرخسي: وقال في الحربي في كتاب الزكاة هكذا، وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال: إلا إن يكونوا هم يأخذون من تجارنا من أقل من مائتي درهم فنحن نأخذ أيضا حينئذ، ووجهه أن يأخذ منهم بطريق المجازاة، ووجه كتاب الزكاة أن القابل عفو شرعا وعرفا. فإن كانوا يظلموننا في أخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم، ألا ترى أنهم لو كانوا يأخذون جميع الأموال من التجار لا يأخذ منهم مثل ذلك! لأن ذلك يرجع إلى عذر الأمان، وإذا كان المذموم به نصابا كاملا أخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي مثل ما يأخذون من تجارنا عشرين أو أقل أو أكثر - انتهى ما قاله في ج ٢ ص ٢٠٠.

قلت: أ رأيت الذي إذا مر بها و قد حال عليها الحول كم يأخذ منه؟ قال: نصف العشر. قلت: فالمسلم إذا مر بها كم يأخذ منه؟ قال: ربع العشر.

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يمر على العشر بالمتاع أو الطعام أو الرقيق أو الإبل أو البقر أو الغنم وهي ثمن مال كثير فيقول: ليس هـ شيء من هذا للتجارة. و يحلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: و كذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: و كذلك الحرابي؟ قال: لا، أما الحرابي فاذا مر بشيء مما ذكرت أخذ منه العشر.

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يمر بالمتاع يساري مالا عظيما فيقول: على من الدين كذا وكذا و هو يحيط بهذا المان الذي معي و هذا ١٥ المتاع و يحلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: و كذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: و كذلك الحرابي؟ قال: لا، أما الحرابي فانه إذا مر بشيء مما ذكرت فانه يعشره، و لا يقبل قوله ان عليه ديننا يحيط بما معه.

قلت: أ رأيت المكاتب يمر بالمال الكثير على العاشر أ يأخذ منه ١٥ عشوره؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يمر بالمال الكثير على العاشر فيقول: هذه بضاعة لفلان، أ يقبل قوله على ذلك و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت مال اليتيم يمر به وصيه على العاشر يتجرا فيه

(١) و فم و ويجر .

يقول « إنه ليتيم في حجرى ، ويحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بالمتاع فيخبره أنه مرى ' أو هروى ' ليكون أقل لقيمته فيتهمه العاشر و يظن أنه قوهى ' فان فتحه أضرب متاعه وكسره أيقبل قوله على ذلك ويحلفه و يأخذ منه الصدقة على ما يقول ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر فيريد أن يأخذ منه الصدقة فيقول « قد أخذها منى عاشر غيرك كذا » ويحلف على ذلك أيقبل منه قوله و يطلب منه البراءة من ذلك العاشر ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك الذى ؟ قال : نعم . قلت : ولا يأخذ من هؤلاء صدقة تلك السنة و كل عاشر يمر به و حلف له على ذلك و جاءه ' بالبراءة

(١) كذا فى المختصر ، وكان فى الأصول « بريق » وهو مصحف . وفى المغرب : الثياب المروية - بسكون الراء - منسوبة الى بلد بالعراق على شط الفرات - اه ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) وفى ج ٢ ص ٢٧١ من المغرب : ثوب هروى بالتحريك ، و مروى بالسكون ، منسوب الى هراة و مرو ، قرينتان معروفتان بخراسان ، و عن خواهر زاده : هما على شط الفرات ، و لم نسمع ذلك لغيره ، وفى الاشكال سوى هراة خراسان هراة اخرى بناوى اصطخر من بلاد فارس - اه .

(٣) فى الأصول الثلاثة « فوهى » بالفاء ، وفى « موهى » بالميم ، كله تصحيف ، و الصواب « قوهى » بالفاء . وفى المغرب : ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس - اه ج ٢ ص ١٣٨ .

(٤) وفى م « و جاء » .

أينبغي له أن يقبل قوله و يكف عنه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل النصراني من بني تغلب يمر على العاشر بالمال

للتجارة أو غنم أو إبل أو بقر أو غير ذلك أهو بمنزلة الذمي؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الحربى يمر على العاشر بمال فيأخذ منه العاشر العشر

ثم يعود الحربى فيدخل دار الحرب ثم يخرج في ذلك الشهر و معه ذلك المال أيعشره أيضا ثانية؟ قال: نعم .

قلت: أيعشره في السنة إذا كان هكذا مرتين أو ثلاثا أو أكثر

من ذلك؟ قال: نعم . قلت: و لم؟ قال: إذا دخل أرض الحرب سقط

ما كان أدى فدخل حيث لا تجرى عليه 'أحكام المسلمين' .

قلت: أ رأيت إن لم يدخل أرض الحرب و مر عليه الحربى الثانية ١٠

بعد ما عشره تلك السنة أيعشره الثانية؟ قال: لا . قلت: و لم؟ قال:

لأنه في دار الإسلام بعد و تجرى عليه أحكام المسلمين . قلت:

وكذلك إن مر على عاشر غيره فجاءه بالبراءة التى كتب بها العاشر

الأول؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل من أهل الحرب يمر على العاشر برقيق ١٥

أو متاع فيقول: ليس هذا للتجارة، أو يقول: على دين، أو يقول: إنما

(١) وفى « أفتعشره » .

(٢-٢) وفى « أحكام شرع المسلمين » .

(٣) وفى ز « يجرى » .

(٤) كذا فى ه، م؛ وفى ع، ز « حكم » .

(٥) سقط قوله « أو يقول » من ه .

أصبت هذا منذ أشهر؟ قال: لا يلتفت إلى قوله، و يأخذ منه العشر.  
قلت: أرأيت إن كان أهل الحرب يأخذون من تجار المسلمين  
الخمس؟ قال: إذن يؤخذ من تجارهم الخمس. قلت: فإن كان أهل  
الحرب يأخذون من تجار المسلمين ربع العشر؟ قال: إذن يؤخذ من  
الحربي ربع العشر. قلت: فإنما نأخذ ما يأخذ أصحابه من تجار المسلمين؟  
قال: نعم. قلت: فإن لم يكن يعلم كم يؤخذ من أصحاب المسلمين؟  
قال: إذن يؤخذ منه العشر؛ بلغنا نحو ذلك عن عمر بن الخطاب.

(١) وفي هـ « من أهل الحرب » بزيادة « من » وهو تحريف .

(٢) وفي م « يأخذ » .

(٣) لفظ « يعلم » ساقط من هـ .

(٤) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « يأخذ » .

(٥) وفي ز « أصحابه » و لعل الصواب « من تجار المسلمين » .

(٦) وصل المؤلف هذا البلاغ في كتابه الحجة والآثار: عهد قال أخبرنا  
أبو حنيفة قال حدثنا المهيم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال: كان عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه يبعث أنس بن مالك رضي الله عنه مصداقاً لأهل البصرة،  
قال: فأرادني أن اعمل له فقلت: لا حتى تكتب لي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
الذي كتب لك، فكتب لي أن آخذ من أموال المسلمين ربع العشر، ومن أموال  
أهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر،  
قال عهد: وبهذا كله نأخذ، فأما ما أخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع  
الزكاة للفقراء والمساكين ومن سمي الله في كتابه، وما أخذ من أهل الذمة  
ومن أهل الحرب وضع موضع الخراج في بيت المال للقاتلة؛ أخبرنا أبو حنيفة  
عن أبي حفصة المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
إلى عين التمر فأمره أن يأخذ من المصلين من أموالهم ربع العشر ومن أموال =

قلت: إن كان مع الحربى رقيق فقال «هم أولادى و أمهات أولادى، أيؤخذ عشرهم؟ قال: لا، ولكن يكف عنه إذا قال ذلك . قلت: رأيت الرجل النصرانى يمر ببضاعة فيقول «هذه بضاعة لرجل مسلم أو لنصرانى، ويحلف على ذلك أيقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم . قلت: رأيت العبد يمر بمال مولاه يتجر فيه أيؤخذ منه الصدقة؟ قال: لا . قلت: فان كان مولاه حاضرا أخذت منه؟ قال: نعم . قلت: فان كان العبد نصرانيا و مولاه مسلم أو كان العبد مسلما و مولاه

= اهل الذمة إذا اختلفوا للتجارة نصف العشر و من اهل الحرب العشر - اه  
الحجة ج ١ ص ٥٥٢ - ٥٥٥ . و اخرجها الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٠ ، و أخرج حديث أنس بن مالك في كتاب الخراج ص ٧٨ ايضا، و أخرج حديث أبى صفرة طلحة بن محمد من طريق المقرئ عنه، و أخرج ابن خسر و من طريق المقرئ و الحسن بن زياد عنه، و أخرج الحسن بن زياد في كذاب الآثار اه ، و أخرج حديث أبى صفرة ايضا الحافظ طلحة بن محمد من طريق أبى بشر الشامى عنه ، و ابن خسر و من طريق ابن زياد عنه، و اخرج ابو يوسف حديث زياد بن حدير بأسانيده في خراجه ، و اخرج الإمام محمد في كتاب الحجة ج ١ ص ٥٥٦ عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن الحسن البصرى قال: كتب ابو موسى رضى الله عنه إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه: ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض الحرب فيؤخذ منهم العشر؛ فكتب إليه: إذا دخل تجار اهل الحرب ارضك فخذ منهم العشر، و خذ من تجار اهل الذمة نصف العشر، و خذ من اموال المسلمين من كل مائتين خمسة، فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم - اه ص ٥٦٠ . و اخرج الإمام ابو يوسف في كتاب الخراج ص ٧٨ عن عاصم عن الحسن عن أبى موسى - نحوه .

(١) و في « تؤخذ » .

نصراني فانما تنظر إلى المولى فان كان مسلما شاهدا أخذ منه زكاة المسلمين، وإن كان نصرانيا شاهدا أخذ مثل ما يؤخذ من الذمي؟ قال: نعم. قلت: وإن كان المولى غائبا لم يؤخذ منه شيء؟ قال: نعم. قلت: رأيت الرجل يمر ومعه مال مضاربة أو يؤخذ منه الصدقة؟ قال: لا يؤخذ منه شيء. قلت: وكذلك الأجير يمر بمال أستاذه؟ قال: نعم. قلت: ويكون هذا مثل صاحب البضاعة؟ قال: نعم. قلت: أقتزكه ربع العشر إن كان مسلما، وإن كان نصرانيا فنصف العشر؟ قال: نعم إذا كان حاضرا.

(١) وفي « ينظر » .

(٢) وفي « أوزكته » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٢٠١ : (وإذا مر العبد بمال مولاه يتجر به لم تأخذ منه العشر إلا أن يكون المولى حاضرا) أما إذا كان المال بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكل ، كما لو كان بضاعة مع اجني ، أما إذا كان المال كسب العبد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه ، وإن لم يكن عليه دين فان كان المولى معه يأخذ منه الزكاة ، وإن لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول : لا يأخذ منه الزكاة ، ثم رجع وقال : لا يأخذ منه شيئا ، وفي الجامع الصغير يقول : يأخذ منه ربع العشر في قول أبي حنيفة ولا يأخذ منه في قولها ، وفي المضارب : إذا مر على العاشر بمال المضاربة كان أبو حنيفة يقول أولا : يأخذ منه الزكاة ، ثم رجع وقال : لا يأخذ منه شيئا ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، ولا اعلمه رجع في العبد أم لا ؟ وقياس قوله الثاني في المضارب يوجب ان لا يأخذ من العبد شيئا أيضا ، وجه قوله الأول ان المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح ، وإذا صار المال عروضا يملك التصرف على وجه لو نهى رب المال لا يعمل نهيته فكان =



قلت : أرأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بألف درهم أو بمئاته  
مئقال ذهب وقد حال عليها الحول فقال : لست أريد بها التجارة ، ؟  
قال : يأخذ منه الزكاة ولا يلتفت إلى قوله . قلت : و الذهب و الفضة  
تبرا كان أو مصوغا يأخذ منه الزكاة ؟ قال : نعم . قلت : و لا يشبه  
هذا المتاع و العروض ؟ قال : لا .

قلت : أرأيت الرجل يمر على العاشر ويحىء معه براءة بغير اسمه  
فيقول « هذه براءة لى من عاشر كذا و كذا مر بها رجل كان هذا  
المال معه مضاربة ، أترى له أن يقبل ذلك منه و يكف عنه ؟ قال : نعم .  
قلت : فان قال له « احلف ، فأبى أن يحلف و ادعى هذا ؟ قال : إذن  
تؤخذ منه الزكاة و لا يلتفت إلى ادعائه إذا لم يحلف .

قلت : أرأيت الرجل إذا مر على عسكر الخوارج و لهم عاشر

= حضور المضارب كحضور المالك ، وجه قوله الآخر ان المضارب امين فى المال  
كالستبضع و الأجير ، و انما فوض اليه التجارة فى المال لا اداء الزكاة و الزكاة  
تستدعى نية من عليه فان قوله الثانى فى العبد انه لا يأخذ منه ايضا فلا حاجة  
إلى الفرق ، و ان لم يرجع فى العبد فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه حتى  
إذا لحقته العهدة لا يرجع به على المولى فكان فى اداء ما يجب فى كسبه كمالك ،  
بخلاف المضارب فإنه نائب فى التصرف يرجع بما يلحقه من العهدة على رب المال  
فلا يكون له ولاية اداء الزكاة - ٥١ .

(١) و فى ٥ « يؤخذ » .

(٢) و فى ٥ ، ز « أو تأخذ » .

(٣) و فى م « هذا » مكان « اذن » .

فمنشأ أيحسب له<sup>١</sup> من زكاته؟ قال: لا .

قلت: فإن مر على عاشر المسلمين وأهل العدل فأناه<sup>٢</sup> بالبراءة التي  
اكتبها من عاشر الخوارج<sup>٣</sup> أيحسبها له<sup>٤</sup>؟ قال: لا . قلت: فإن حلف  
عليها؟ قال: وإن حلف عليها . قلت: لم؟ قال: لأن هذا لا يجزى  
٥ عنه من زكاة ماله .

قلت: أ رأيت<sup>٥</sup> الرجل يشتري النسمة من زكاة ماله فيعتقها أيجزيه  
ذلك؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يبيع عن الرجل من زكاة ماله أو يكفنه أو يبنى  
مسجدا من زكاة ماله هل يجزيه ذلك؟ قال: لا؛

١٠ محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمار<sup>٦</sup> عن الحكم عن  
إبراهيم أنه قال: لا يعطى من زكاة في حج ولا غيره، ولا يقضى منه  
دين الميت، ولا يعتق منه رقبة تامة، ولا يعطى في رقبة، ولا في كفن  
ميت، ولا في بناء مسجد، ولا يعطى منها يهودي ولا نصراني ولا مجوسي،  
ولا بأس بأن يعين حاجا منقطعا مقيما وغازيا منقطعا به، ولا بأس بأن

(١) وفي «أتحسب» .

(٢) لفظ «له» ساقط من ع، ز، م .

(٣) وفي «ع، ز، م» فأتى .

(٤-٤) كذا في ع، ز «أيحسبها له» وفي «أتحسبها» .

(٥) لفظ «أ رأيت» ساقط من ز .

(٦) في الأصول «عبادة» تصحيف، والصواب «عمار» .

يعين مكاتبا؛ وبهذا يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بهذا الحديث .  
قلت : رأيت رجلا قضى دين رجل حي مغرم<sup>١</sup> من زكاته بأمره  
أيجزیه ذلك من زكاة ماله ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت الرجل تجب عليه الزكاة<sup>٢</sup> الدراهم في زكاة ماله  
فيعطى قيمتها حنطة أو تمرا أو شعيرا أو شيئا مما يكال أو يوزن أو ثيابا  
أو غير ذلك أيجزیه ذلك من زكاة ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت الرجل يعطى المكاتب من زكاته أيجزیه ؟ قال : نعم .  
قلت : فان عجز المكاتب ؟ قال : يجزیه ما كان أعطاه من زكاة ماله .

قلت : رأيت الرجل يدخل أرض الحرب فيؤخذ منه العشر ثم  
يخرج فيمر على عشر المسلمين أتحسب<sup>٣</sup> له ذلك ؟ قال : لا .

قلت : رأيت قوما من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين  
فأخذوا زكاة أموالهم<sup>٤</sup> وإبلهم<sup>٥</sup> وغنمهم وقرهم ثم ظهر عليهم الإمام  
وأهل العدل أيجسون<sup>٦</sup> لهم تلك الصدقة ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال :  
لأنهم لم يمنعوا منهم . قلت : وكذلك إن أخذوا صدقات إبلهم وقرهم

(١) كذا في الأصول ، والظاهر ان قوله « بهذا الحديث » لا يناسب المقام -  
والله اعلم .

(٢) وفي « مقدم » وهو تصحيف « مغرم » .

(٣) كذا في الأصول .

(٤) وفي ز « أيجسب » .

(٥-٥) كذا في الأصل ، وفي بقية النسخ « وزكاة ابلهم » .

(٦) وفي « أيجسون » وهو في م غير منقوط .

و غنمهم؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: فهل يجزى ما أخذ الخوارج منه من الصدقة فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: لا.

قلت: أرأيت الإمام كيف ينبغي له أن يصنع بصدقاتهم؟ قال: يقسم<sup>٢</sup> صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها.

قلت: أرأيت الرجل يكون له الدين فيتصدق<sup>٣</sup> به على الذي هو عليه وينوى أن يكون من زكاة ماله هل يجزى ذلك؟ قال: لا. قلت: فعليه أن يزكى ذلك الدين مع ماله؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يقبضه. قلت: أرأيت إن قبضه ثم تصدق به عليه هل يجزى ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة فيريح فيه المضارب<sup>٤</sup> على من يكون زكاة المال، وزكاة الربح؟ قال: على رب المال زكاة المال وحصته من الربح، وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصل إليه إن كان يجب في مثله الزكاة، وإن كان لا يجب في مثله<sup>٥</sup>.

(١) كذا في الأصول، وقوله «وكذلك إن اخذوا - النخ» السؤال والجواب مكررا لا يجدى نفعا، فلعل النسخ سهوا فكرره، أو سقط بعض العبارة من الأصول وهذا عطف عليه - والله اعلم.

(٢) وفي «تقسم».

(٣) وفي «تصدق».

(٤-٤) وفي «على من زكاة المال» وفي «على من تكون زكاة المال».

(٥) وفي «مثل» تصحيف، أو هو «مثل ذلك» سقط لفظ «ذلك» بسهو النسخ - والله تعالى اعلم.

الزكاة وليس له مال غيره فليس عليه فيه شيء . قلت : فان كان له مال غير ذلك ؟ قال : يضمه إلى ماله فيزكيه معه .

قلت : أرأيت الرجل يكون له المال فاذا حال عليه الحول هلك بعضه بعد ما وجب عليه فيه الزكاة أعليه أن يزكيه كله أو يزكي ما بقي عنده من المال ؟ قال : ليس عليه أن يزكي ما هلك ، وعليه أن يزكي ما في يده ولا يزكي ما هلك منه . قلت : وكذلك إن سرق بعضه أو غصبه منه إنسان فذهب به ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت المرأة من أهل الحرب تمر على العاشر بمال للتجارة أيعشرها ؟ قال : نعم .

قلت : وكذلك الصبي من أهل الحرب يمر مع عمه و معه مال للتجارة و يقيم البينة أنه مال هذا الصبي ؟ قال : نعم يؤخذ منه الزكاة . قلت : فان كان أهل الحرب لا يأخذون من الصبيان إذا دخلوا إليهم من المسلمين ؟ قال : إذن لا يؤخذ من الصبي الحربى شيء .

قلت : أرأيت المكاتب من أهل الحرب يمر على العاشر بمال له و يعرف أنه مكاتب أيعشره ؟ قال : نعم . قلت : فان كان أهل الحرب لا يعشرون مكاتب المسلم إذا دخل عليهم ؟ قال : إذن لا يؤخذ من مكاتب الحربى شيء .

(١-١) من قوله « بمال للتجارة ... » ساقط من م .

(٢) وفي ز « تؤخذ » .

(٣) لفظ « إذن » ساقط من م .

قلت: أ رأيت المرأة من أهل الذمة تمر على العاشر بالمال؟  
قال<sup>١</sup>: يأخذ منها نصف العشر.

قلت: أ رأيت المرأة المسلمة تمر على العاشر بالمال؟ قال: يؤخذ<sup>٢</sup>  
منها ربع العشر كما يؤخذ من الرجل المسلم ربع العشر، وهي في الزكاة  
ه بمنزلة الرجل.

قلت: أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بالerman و البطيخ  
و القناه و الخيار و السفرجل و العنب و التين قد اشتراه للتجارة و هو  
يساوى مائتي درهم أبعثه؟ قال: لا. قلت: ولم و هو للتجارة؟ قال:  
لأنه لا يبقى. قلت: و كذلك الذي إذا مر بشيء آمن ذلك على العاشر؟  
١٠ قال: نعم. قلت: و كذلك الحربي إذا مر بشيء بما ذكرت لك لم يؤخذ  
منه شيء؟ قال: نعم: و هو قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف: أما  
أنا فأرى أن يؤخذ من ذلك كله، و هو قول محمد.

قلت: أ رأيت النصراني أو الرجل من أهل الذمة يمر على العاشر  
بختازير أو بجمر قد اشتراه للتجارة و هي تساوى مائتي درهم أو أكثر  
١٥ أبعثها العاشر؟ قال: أما الخنازير فلا يبعثها، و أما الخمر فيأخذ  
نصف عشر قيمتها؛ محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمار

(١) وفي « و قال » تحريف.

(٢) وفي « يؤخذ ».

(٣-٣) من قوله « من ذلك على العاشر... » ساقط من م.

(٤) وفي م « وأما ».

عن الحكم عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخمر يمر بها الذمي على العاشر:  
ياخذ نصف عشر قيمتها .

قلت: فإذا مر الرجل من أهل الحرب بالخمر والخنزير للتجارة  
لم يعشر الخنازير وأخذ عشر<sup>٢</sup> قيمة الخمر منه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يمر بها وهي له أيعشرها له؟ ه  
قال: لا .

قلت: أ رأيت رجلا كانت عنده مائتا درهم؛ فكث أشهرها

ووهبها لرجل ودفعها إليه ثم رجع فيها الواهب بعد ذلك يوم فحال

عليها الحول<sup>٥</sup> من يوم ملكها هل عليه فيها زكاة؟ قال: لا حتى يحول عليها

الحول من يوم رجع فيها . قلت: ولم لا يزكيها إذا حال عليها الحول ١٠

(١) قلت: ورواه في خراجه ص ٧٩ قال: وحدثنا أبو حنيفة عن حماد عن

إبراهيم أنه قال: إذا مر أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذ من قيمتها نصف العشر،

ولا يقبل قول الذمي في قيمتها حتى يؤتى برجلين من أهل الذمة يقومانها عليه

فياخذ نصف العشر من الثمن - ه . وأخرجه في آثاره ص ٩١ أيضا مختصرا .

(٢) وفي ز، م « وإذا » .

(٣) لفظ «عشر» ساقط من م ولا بد منه، وفي ع «نصف عشر» وليس بصواب .

(٤-٤) وفي ه «عنده مائتي درهم» وفي ز «له مائتا درهم» وفي م «عنده

على مائتي درهم» تحريف .

(٥-٥) وفي م «الحول عليها» .

(٦) وفي ز «الزكاة» .

من يوم ملكها؟ قال: لأنها قد خرجت من ملكه .  
قلت: أ رأيت إن ردها عليه الموهوب له قبل أن يحول الحول  
عليها ثم حال الحول عليها عنده أ هو بهذه المنزلة؟ قال: نعم .  
قلت: أ رأيت إن مكثت<sup>١</sup> عند الموهوب له سنة فلم يزكها حتى رجع  
فيها الواهب وقبضها على من زكاتها؟ قال: ليس على واحد منهما زكاة<sup>٢</sup> .  
قلت: و لم؟ قال: لأن الزكاة كانت وجبت على الموهوب له في الدراهم<sup>٣</sup>،  
فلمأ أخذها منه الواهب لم يكن<sup>٤</sup> عليه فيها زكاة لأن الواهب أخذها؛  
ولا يكون على الواهب فيها شيء لأنها لم تكن له بمال حين رجع فيها .  
قلت: أ رأيت الرجل يخرج<sup>٥</sup> أرضه حنطة كثيرة وهي من أرض  
العشر فيبيعها<sup>٦</sup> قبل أن يؤدي عشرها فيجىء صاحب العشر والطعام

(١) وفي م « مكث » .

(٢) ويستوى ان كان رجوع الواهب بقضاء او بغير قضاء عندنا ، وقال زفر:  
ان كان رجوعه بقضاء فكذلك ، وان كان رجوعه بغير قضاء القاضى فعلى  
الموهوب له زكاة تلك السنة ، وقال سفيان الثوري: ليس للواهب ان يرجع في  
مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب يمنع  
الواهب من الرجوع ، كما لو جعله الموهوب له مرهونا - اه ما قاله السرخسي

في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) وفي ز ، م « الدرهم » .

(٤) وفي ه « لم تكن » .

(٥) وفي م « تخرج » .

(٦) وفي ه « فيبيعها » .



عند المشتري وليس عند البائع منه شيء هل للصدق أن يأخذ من المشتري عشر الطعام؟ قال: نعم، إن شاء أخذ منه . قلت: ويرجع المشتري على البائع بعشر الثمن؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الرجل يبيع أرضا وفيها زرع قد أدرك وهي من أرض العشر على من عشرها على المشتري أو على البائع؟ قال: عشره الزرع على البائع .

قلت: أرايت إن باعها و الزرع بقل على من عشر الزرع إذا حصد؟ قال: على المشتري .

قلت: أرايت إن باع الزرع وهو قصيل<sup>١</sup> فقصله<sup>٢</sup> المشتري أ يكون على البائع العشر في الثمن؟ قال: نعم .

قلت: أرايت<sup>٣</sup> إن باع الزرع وهو بقل بعد ثم أذن البائع للمشتري أن يتركه في أرضه فتركه حتى استحصد على من العشر؟ قال: على المشتري . قلت: ولم؟ قال: لأنه هو الذي حصده .

قلت: وكذلك كل شيء من الثمار أو غيره مما فيه العشر يبيعه

(١) وفي المغرب القصل قطع الشيء، ومنه القصيل، وهو الشعير يجز أخضر

لعلف الدواب، والفقهاء يسمون الزرع قبل ادراكه قصيلا، وهو مجاز - اهـ

ج ٢ ص ١٢٥ .

(٢) قصله: قطعه - من باب ضرب - فهو قاصل، فذلك قصيل .

(٣) لفظ «أرايت» ساقط من هـ .

(٤) وفي م «فتركه» .

صاحبه قبل أن يبلغ في أول ما اطلع ثم تركه المشتري حتى يبلغ باذن البائع أ يكون؟ زكاته على المشتري؟ قال: نعم . قلت: رأيت الرجل يشتري الأرض من أرض العشر للتجارة ليزرعها عليها زكاتها للتجارة أو عشر الأرض؟ قال: ليس عليه زكاتها للتجارة<sup>١</sup>، وإنما عليه عشر الأرض . قلت: ولم؟ قال: لأنه حين اشترى أرضا يجب فيها العشر سقطت عنه الزكاة . قلت: وكذلك إن اشترى أرضا من أرض الخراج؟ قال: نعم، ولا يكون<sup>٢</sup> عليه الزكاة، ولا يجتمع<sup>٣</sup> عليه خراج وزكاة، ولا خراج وعشر، ولا زكاة وعشر .

قلت: رأيت الرجل يشتري الدور للتجارة فحلت فيها الزكاة كيف يصنع؟ قال: يقومها فيزكي قيمتها<sup>٤</sup> .  
قلت: رأيت الرجل يموت وله أرض من أرض العشر وقد أدرك زرعها فوجب فيها العشر أو يؤخذ منها العشر؟ قال: نعم<sup>٥</sup> .

(١) وفي م « يزكيه » تصحيف .

(٢) وفي م ، م « تكون » بناء التانيث .

(٣) وفي م ، م « عليه » .

(٤) لفظ « للتجارة » سقط من م .

(٥) وفي ز « تكون » بناء التانيث .

(٦) وفي ز « يجمع » .

(٧) لأنه ما تعلق برقة الدار حتى آخره تعالى ، وهي وسائر العروض

سواء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٨) وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة انه لا يؤخذ منها العشر، لأنها صارت =

قلت : ولم ؟ قال : لأنها قد صارت لغيره كما كانت له .  
 قلت : أرأيت الرجل يكون له أرض من أرض العشر فيها رطبة<sup>١</sup>  
 وهي تقطع في<sup>٢</sup> كل أربعين ليلة مرة أو يؤخذ العشر منها كلها قطعت ؟  
 قال : نعم<sup>٣</sup> .

قلت : أرأيت الرجل يشتري الأرض من أرض العشر فيزرعها  
 بطيخا<sup>٤</sup> و يقلعه<sup>٥</sup> أو يؤخذ منه العشر ؟ قال : نعم . قلت : فان زرع فيها  
 بطيخا أو خيارا أو قثاء أو شبه ذلك ؟ قال : يؤخذ منها العشر أيضا .  
 وقال أبو يوسف و محمد : لا عشر في بطيخ و لا خيار و لا قثاء و لا بقل  
 و لا رطبة و لا نحو ذلك مما ليس له ثمرة باقية .

= لغير من وجب عليه فهو بمنزلة صدقة السائمة ، وجه ظاهر الرواية ان العين  
 هي المقصودة هنا دون الفعل ، والعين باقية بعد موته فيبقى مشغولا بحق الفقراء ،  
 بخلاف الزكاة فان الواجب هناك فعل الإيتاء والعمل لا يمكن ابقاؤه مستحقا  
 ببقاء المال فلهذا سقط بالموت - اه ما قاله السرخسي ج ٢ ص ٢٠٨ .

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) و الرطبة بالفتح الأسفست الرطب ، و الجمع رطاب - اه المغرب ج ١  
 ص ٢١٠ .

(٣) وفي ه « من » مكان « في » .

(٤) و هذا بناء على قول أبي حنيفة في ايجاب العشر في الرطب ، فأما عندهما  
 فلا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية - شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٨ .  
 (٥-ه) وفي م « أو يقطعه سنة » .

(٦) لفظ « بطيخا او » زائد لا حاجة الى ذكره لأنه ذكر قبل .

قلت: أرأيت العنب يبيعه صاحب الأرض عبا وربما باعه عصيرا وربما باعه بأكثر من قيمته وربما باعه بأقل من ذلك؟ قال: يؤخذ من الثمن عشرة إن باعه عصيرا أو باعه عبا بأقل من قيمته كان أو أكثر إذا لم يكن شيئا 'حابي فيه فاحشا' حتى يعرف ذلك' .

٥ قلت: أرأيت الرجل يكون له المال فإذا حال عليه الحول هلك نصفه بعد ما وجب فيه الزكاة أعليه أن يزكى<sup>٢</sup> كله أو يزكى ما بقي؟ قال: بل يزكى ما بقي، وليس عليه أن يزكى ما هلك . قلت: وكذلك إن سُرق منه بعضه أو غصبه منه إنسان فذهب به؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت الرجل يكون له على الرجل دين فيكافره<sup>٤</sup> فيمكث ١٠ سنة يكافره<sup>٥</sup> به<sup>٦</sup> وليست له عليه بينة ثم يقضيه<sup>٧</sup> إياه بعد ذلك هل عليه (١-١) وفيه « جاء ما فيه » وفي م « جانا فيه » وفي ع ، ز « حابا فيه » بالألف والصواب « حابي » بالألف المنقلبة من ي . وفي المختصر « إذا لم يكن حابي فيه محاباة فاحشة » وهو الصواب .

(٢) وهذا قول أبي حنيفة فإنه يوجب العشر في القليل والكثير وفيما بقي أو لا يبقى ، أما عندهما فلا يجب العشر في ما دون خمسة أوسق مما بقي - كذا في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) وفي ز « يزكيه » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي شرح المختصر « ان يدافعه » وهو الواضح .

(٥) وفي م « فيكافره » و كذا في نسخة المختصر التي عندنا ، وفي نسخة منه

«دافعه» و الصواب «يكافره» كما هو في عامة الأصول. وفي ج ٢ ص ١٥٥ =

زكاة ما مضى؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد كان يجحده،  
وليس هذا بمنزلة الدين الذي يقر له به.

قلت: رأيت المرأة تزوج الرجل على أنى درهم بعينها فيحول  
الحول عليها وهي في يد الزوج ثم يطلقها قبل أن يدخل بها على من  
زكاة هذه الألفين؟ قال: يدفع النصف إلى المرأة وعليها<sup>٥</sup> فيه الزكاة،  
وليس على الزوج زكاة في النصف الآخر. قلت: ولم؟ قال: لأن  
المرأة قد حال عليها الحول وهي تملك الذي أخذت ووجبت<sup>٢</sup> عليها

= من المغرب: وكافرنى حتى: جحده، ومنه قول عامر: إذا أقر عند القاضي  
ثم كافر؛ وأما قول مجد: رجل له على آخر دين فكافره به سنين فكأنه ضمنه  
معنى الماطلة فعدها تعديته - ٥١. وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (رجل له  
على رجل دين فدافعه سنين وليس له عليه بينة ثم أعطاه فليس عليه زكاة  
ما مضى، وكذلك الوديعة) ومعنى قوله «دافعه» أى انكره فانه قال في  
بعض نسخ [كتاب] الزكاة «فكافره به سنين» وهو عبارة عن الجحود،  
وقد بينا ان المجحود ضمير ولا زكاة في الضمار، وفي قوله «وليس له عليه  
بينة» دليل على انه إذا كان لصاحب الحق بينة فلم يقمها سنين انه تلزمه الزكاة  
لما مضى لأن التفريط من قبله جاء، وقد بينا هذا في اختلاف الروايات - ٥١  
ج ٢ ص ٢٠٩. (٦) لفظ «به» ساقط من (٧) وفي «ثم يغصبه»  
تصحيف فاحش.

(١-١) كذا في الأصول، ولعل الصواب «هذين الأتئين».

(٢) الواو من «وعليها» ساقط من ع، وهو من سهو الناسخ.

(٣) وفي ز «وجب».

فيه الزكاة ، و الزوج إنما وجب له نصف ذلك حين يطلقها فلا يجب عليه فيه زكاة ، لأنه لم يجز عليه الحول منذ يوم ملكه<sup>٢</sup> ، وهذا قول أبي حنيفة الأول ، وقال أبو حنيفة بعد ذلك : ليس على واحد منهما زكاة .

قلت : وكذلك إن كانت بغير أعيانها؟ قال : نعم . قلت : فإن دفعها إلى امرأته و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال : تزكى المرأة المال كله . قلت : ولم؟ قال : لأنه كان في ملكها و حلت<sup>٣</sup> عليها فيه الزكاة .

قلت : وكذلك لو تزوجها على إبل أو غنم أو بقر سائمة ثم دفعها إليها و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال : لا ، أما هذا فليس عليها إلا زكاة ما بقي .

قلت : ولو تزوجها على عبد و دفعه إليها فجاء يوم الفطر و هو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ فليها زكاة الفطر؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها

(١) وفي ز « تجب » .

(٢) وفي ه « هلكت » تصحيف .

(٣) وفي م « حل » .

(٤) كذا في الأصول .

(٥) سقط لفظ « بها » من ه .

فليس عليه زكاة الفطر ولا عليها؟ قال: نعم .

قلت: وكذلك إن كانت الإبل والغنم والبقر عند الزوج والإبل سائمة فتزوجها عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم دفع إليها نصفها أتركها؟ وقد حال عليها الحول؟ قال: فان كان في مثل ما أخذت تجب فيه الزكاة زكاتها، وإلا فلا زكاة عليها، وأما الزوج فلا زكاة عليه . وقال أبو حنيفة بعد ذلك: لا زكاة على واحد منهما .

قلت: أرايت الرجل يكون له مائتا درهم وعليه مثلها وله أربعون شاة سائمة أو خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر هل عليه فيها زكاة؟ قال: نعم، لأن عنده دراهم وفاء بدينه . قلت: فان كان عليه دين مائتا درهم وعشرة دراهم؟ قال: ليس عليه زكاة في شيء من ذلك، لأن عليه فضل دين ليس به عنده وفاء من الدراهم .

قلت: أرايت الرجل تكون له أربعون شاة سائمة ومائتا درهم وعليه مائتا درهم دين هل عليه زكاة؟ قال: نعم، يزكى الغنم

(١-١) وفي « فليس عليها زكاة الفطر ولا عليه » .

(٢) كذا في « تركيبها » وهو الصواب، وفي البقية « يزكياها » .

(٣) كذا في الأصل، وفي البقية « ان » .

(٤-٤) وفي « يجب فيها » .

(٥) وفي ع « زكاها » .

(٦-٦) وفي ز « ثلاثون بقرة هل عليه فيها زكاة » .

(٧) وفي « يكون » وفي م اللفظ غير منقوط .

و تبطل ' زكاة الدرهم .

قلت: فان لم يأته المصدق و كان ذلك إليه و الغنم تساوى ماتى  
درهم يزكى أيهما شاء و يترك الآخر و يجزيه ذلك؟ قال: نعم . قلت:  
و كذلك لو كانت خمس من الإبل مكان الدراهم<sup>١</sup> و هى تساوى ماتى  
٥ درهم زكى أيهما شاء؟ قال: نعم<sup>٢</sup>.

قلت: فاذا جاء المصدق فأخبره بما عليه من الدين و بماله؟ قال:

يزكى المصدق الإبل .

قلت: أ رأيت الرجل يكون فى عسكر الخوارج فلا يؤدى<sup>٣</sup> زكاة  
ماله سنة أو سنتين ثم يتوب أهل البغى و هو معهم هل يؤخذ<sup>٤</sup> بزكاة  
١٠ لما مضى أو أحد<sup>٥</sup> من أصحابه؟ قال: لا . قلت: و لم؟ قال: لأنه لم تكن  
أحكامنا تجرى عليهم فيه . قلت: فهل عليهم فيما بينهم و بين الله تعالى  
أن يؤدوا الزكاة لما مضى؟ قال: نعم .

(١) و فى هـ « يبطل » .

(٢) و فى م « الدرهم » .

(٣) هذه المسألة بسؤالها مع جوابها سقطت من هـ ، ز .

(٤) و فى هـ « فان » .

(٥) لفظ « يؤدى » سقط من هـ .

(٦-٦) كذا فى الأصل ، و فى هـ « زكاة لما » و فى م « زكاة ماله لما » و فى ز  
« بزكاة ماله لما » .

(٧) و فى هـ ، م « أخذ » .



قلت: أ رأيت الرجل من أهل البغي يبعثونه رسولا إلى أهل العدل فيمر على العاشر بالمال يأخذ منه الزكاة؟ قال: نعم. قلت: كما يأخذ من المسلم؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت القوم يسلمون في أرض الحرب فيمكثون بها سنين وقد علموا أن الزكاة عليهم وصدقوا بذلك وعرفوا كيف هي فلم يؤدوها سنين ثم خرجوا إلى دار الإسلام بأموالهم وإبلهم وغنمهم وبقرة هل يؤخذ منهم لما مضى شيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الحكم لم يكن يجرى عليهم. ولكن عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤدوه.

قلت: أ رأيت رجلا من المسلمين مر على عاشر بمال فكتمه إياه حتى اختلف عليه كذلك سنين يتجر به لا يؤدي زكاته ولا يعلم به العاشر ثم إن العاشر اطلع عليه وأخبره الرجل أنه اختلف به عليه منذ سنين يتجر به أيؤخذ منه لما مضى تلك السنين؟ قال: نعم. قلت: وكذلك صاحب الإبل والبقرة والغنم إذا أتاه المصدق وكانت قصته على ما وصفت لك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك صاحب الأرض لها عشر؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الحكم يجرى على هؤلاء.

قلت: أ رأيت شريكين متفاوضين لهما مال فلما حال عليه الحول أدى كل واحد منهما زكاة المال بغير أمر صاحبه؟ قال: يضمن كل

(١) كذافي ع، ز؛ وفي « تأخذ » وفي « تأخذ ».

(٢) وفي « يؤدوا ».

واحد منهما ما أدى عن صاحبه لصاحبه . قلت: لم؟ قال: لأنه لم يأمره بذلك . قلت: فان كان كل واحد منهما قد أمر صاحبه إذا حال عليه الحول أن يؤدي ذلك فأديا جميعا معا؟ قال: يضمن كل واحد منهما حصة صاحبه بما أدى . قلت: فان أدى أحدهما قبل صاحبه؟ قال: ٥ يضمن الآخر ما أدى عن صاحبه، ولا يضمن الأول ما أدى . قلت: ويجزى عنهما صدقة<sup>١</sup> الأول؟ قال: نعم . قلت: فهل يجزى عنهما في المسألة الأولى؟ قال: يجزى كل واحد منهما ما أدى عن نفسه، ويضمن ما أدى عن صاحبه لصاحبه . قلت: ولمَ ضمنت الآخر ما أدى وقد أدى بأمر صاحبه<sup>٢</sup> ولم يعلم أنه<sup>٢</sup> قد أدى الصدقة؟ قال: لأنه أمره أن يؤدي الزكاة، وإنما أدى غير الزكاة؛ هذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: وأما أنا فلا أرى عليه ضمانا؛ وهو قول محمد<sup>٥</sup> .

قلت: أرايت رجلا أودع رجلا مالا فجحدته سنين ثم رده

(١) لفظ « عليه » زيد من ز، وسقط من البقية .

(٢) وفي « صدقته » وفي م « صدقتها » .

(٣-٣) وفي « ولم يعلم أحد أنه » .

(٤) لفظ « قال » ساقط من « . »

(٥) وفي ج ٢ ص ٢٠٩ من المختصر و شرحه للسرخسي بعد ما ذكر اول المسألة: (فان اديا معا ضمن كل واحد منهما لصاحبه حصته بما ادى في قول ابي حنيفة، ولم يضمن عندهما، وان اديا على التعاقب فلا ضمان على المؤدى اولاً منها لصاحبه، ويضمن المؤدى آخرها لصاحبه حصته بما ادى في قول ابي حنيفة) سواء علم بأدائه او لم يعلم (وعندهما ان علم بأدائه صاحبه يضمن وإلا فلا) هكذا اشار اليه في كتاب =

عليه هل عليه زكاة ما مضى؟ قال: ليس عليه زكاة فيما مضى<sup>١</sup>.  
قلت: أ رأيت رجلا دفن مالا في أرض له أو في بعض بيوته  
غفني عليه موضعه حتى مضى لذلك<sup>٢</sup> سنين ثم وجده<sup>٣</sup> بعد هل عليه  
زكاة ما مضى؟ قال: ليس عليه فيما دفن في الأرض غفني عليه زكاة،  
ولكن عليه زكاة فيما دفن في بيوته. قلت: فما الفرق بين ما في أرضه<sup>٤</sup>  
وما في بيوته؟ قال: لأن ما في الأرض لا يشبه ما في بيوته<sup>٥</sup>، لأن  
ما<sup>٥</sup> في بيته كأنه صندوقه فاذا علم أنه قد دفنه فهو في يده.

= الزكاة وفي الزيادات يقول: لا ضمان عليه سواء علم بأداء شريكه أو لم يعلم،  
وهو الصحيح عندهما، وكذلك الخلاف في الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد  
إداء الموكل بنفسه، وكذلك الخلاف في الوكيل يعتق العبد عن الظهار إذا اعتقه،  
بعد ما كفر الموكل بنفسه أو بعد ما عمى العبد عند أبي حنيفة لا ينفذ عتقه،  
وعندهما ينفذ سواء علم بتكفير الموكل أو لم يعلم - على ما ذكره في الزيادات ثم  
ذكر حجج الفريقين مفصلة راجعه ان شئت ان تعلم زيادة التفصيل.

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك لو اودعه عند انسان ثم نسيه  
ان كان المودع من معارفه فعليه الزكاة لما مضى ان تذكره، وان كان ممن  
لا يعرفه فلا زكاة عليه فيما مضى) لما بينا من تيسر الوصول إليه و تعذره، والله  
سبحانه و تعالى أعلم بالصواب - اه ج ٢ ص ٢١٠.

(٢) كذا في م، وفي البقية « كذلك ».

(٣) وفي ه « وجد ».

(٤-٤) من قوله « قلت ... » ساقط من ه.

(٥) كذا في ه، م، ز « ما »؛ وفي الأصل « بما ».

(٦) وفي م « كان » وليس بصواب.

قلت : رأيت رجلا سقط منه مال في مفازة ثم وجده بعد سنين أو وقع في طريق من طرق المسلمين ثم أصابه بعد سنين هل عليه في شيء من ذلك زكاة لما مضى من السنين؟ قال : لا ، ليس عليه زكاة لما مضى .

### باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص<sup>١</sup>

#### و النحاس و الحديد و الجواهر و غير ذلك<sup>٢</sup>

قلت : رأيت معدن الذهب و الفضة و النحاس و الرصاص و الحديد إذا عمل فيه المسلم و الذمي و العبد و المكاتب و المدير و أم الولد و المرأة فأصابوا ركازا؟ قال : يؤخذ منهم خمس ما أصابوا ، ولهم أربعة أخماس<sup>٣</sup> .

١٠ قال محمد : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : العجاء جبار و القليب جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس<sup>٤</sup> .

(١) لفظ « لا » ساقط من ه .

(٢) قوله « و الرصاص » ساقط من ه ، م .

(٣) كذا في ه ، و في البقية « وغيره » و في المختصر و شرحه « باب المعدن وغيره » .

(٤) لفظ « أخماس » ساقط من ه .

(٥) هكذا رواه الإمام محمد في ص ١٠٠ من آثاره في الديات و زاد فيه « و الرجل جبار » قبل قوله « و المعدن جبار » قال محمد : و بهذا تأخذ و هو قول أبي حنيفة ؛ و الجبار الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت برجلها و هي تسير ففتلت رجلا أو جرحته فذلك هدر و لا يجب على عاقلة و لا غيرها ، و العجاء =

محمد قال : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : في المعدن الخمس .

قلت : فان كان المعدن في أرض العشر و أرض الجبل أهو سواء ؟  
قال : نعم هو سواء .

قلت : أ رأيت الرجل يعمل في المكان من المعدن يوما فيجيء آخر ه من الغد فيعمل في ذلك المكان فيصيب منه المال فيقول الأول : أنا أحق به ، لمن يكون ذلك المال ؟ قال : يخمس و ما بقي بعد الخمس فهو للذي عمل فيه بعد ذلك أخيرا .

قلت : أ رأيت اللؤلؤ يستخرج من البحر أو العنبر ما فيه ؟ قال :

ليس فيه شيء . قلت : ولم ؟ قال : لأنه بمنزلة السمك . قلت : وما ١٠ بال السمك لا يكون فيه شيء ؟ قال : لأنه صيد و هو بمنزلة الماء ، و لأن

= الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلًا فتقتله فذلك هدر ، و المعدن و القليب الرجل يستاجر الرجل يحفر له بئرا أو معدنا فيسقط عنه فيموت فذلك هدر لا شيء على المستاجر و لا على عاقلته - ه . و أخرج في ج ١ ص ٤٣٧ من كتاب الحجية أيضا نحوه . و رواه الإمام أبو يوسف في ص ٨٨ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجاء جبار و القليب جبار و المعدن جبار و في الركاك الخمس - ه ، و أخرجه الحافظ أبو بكر الكلاعي عن محمد الوهي عنه راجع جامع المسانيد ج ٢ ص ١٨٣ . (١) و أخرجه الحسن بن زياد في آثاره عنه عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الركاك الخمس - ه ؛ راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦١ . (٢) و في ه « لم » .

الأثر لم يأت في السمك؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف بعد ذلك: أرى في العنبر الخمس .

قلت: أ رأيت الياقوت و الزمرد و الفيروزج يوجد في المعدن أو في الجبال هل في شيء منه خمس أو عشر؟ قال: لا، ليس فيه خمس ٥ ولا عشر. قلت: ولم؟ قال: لأنه حجارة. قلت: ولو كان في شيء

(١) ثم وجوب الخمس فيما يوجد في الركاز لمعنى لا يوجد ذلك المعنى في الوجود في البحر، وهو انه كان في يد أهل الحرب وقع في يد المسلمين بأجاف الخيل والركاب، وما في البحر ليس في يد أحد قط لأن قهر الماء يمنع قهر غيره، ولهذا قال مشايخنا: لو وجد الذهب والفضة في قعر البحر لم يجب فيها شيء؛ ثم الناس تكلموا في اللؤلؤ ف قيل: ان مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا، فعلى هذا أصله من الماء وليس في الماء شيء؛ وقيل: ان الصدف حيوان تخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء، وهو نظير ظبي المسك يوجد في البر فانه لا شيء فيه، وكذلك العنبر فقيل: انه نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر، وقيل: انه شجرة تنكسر فيصيبها الموج فيلقبها على الساحل وليس في الأشجار شيء، وقيل انه حتى دابة في البحر وليس في اخثاء الدواب شيء - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) سقط حرف « لا » من ٥ .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: ( وليس في الياقوت و الزمرد و الفيروزج يوجد في المعدن أو الجبل شيء ) لأنه جامد لا يذوب بالذوب ولا ينطبع بالطبع كالتراب وليس في التراب شيء فكذلك ما يكون في معناه لا يكون به شيء، ولأنه حجر وليس في الحجر صدقة وان كان بعض الحجر =

من هذا لكان في الكحل و الزرنخ و المغرة و النورة و الحصى  
و هذا كله حجارة و ليس في الحجارة شيء .

قلت : أ رأيت الزبيق إذا أصيب في معدنه هل فيه شيء ؟ قال :

نعم ، عليه الخمس ؛ و هو قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف :  
ما أرى فيه شيئاً .

قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركا من الذهب أو الفضة أو الجوهر

= أضوا من بعض - اه ج ٢ ص ٢١٣ .

(١) الزرنخ حجر له الوان كثيرة .

(٢) المغرة : الطين الأحمر ، يصبغ به .

(٣) الحصى صغار الحجارة ، الواحدة حصاة ، و الجمع حصيات و حصى و حصى .

(٤) العجمي ، دخيل ، شيء سيال ابيض يخرج من المعدن كالفضة و الذهب .

(٥) ( أما الزبيق إذا أصيب في معدنه ففيه الخمس في قول أبي حنيفة و محمد ،

و قال أبو يوسف : لا شيء فيه ) و حكى عن أبي يوسف ان أبا حنيفة كان يقول :

لا شيء فيه ، و كنت أقول : فيه الخمس ، فلم أزل به انظره و أقول : إنه

كالرصاص ، حتى قال : فيه الخمس ، ثم رأيت ان لا شيء فيه ؛ فصار الحاصل ان

عند أبي حنيفة في قوله الآخر و هو قول أبي يوسف الأول و هو قول محمد :

فيه الخمس ، و عند أبي يوسف في قوله الآخر و هو قول أبي حنيفة الأول :

لا شيء فيه ؛ قال : لأنه لا ينبع من عينه و لا ينطبع بنفسه فهو كالقير و النفط ؛ وجه

قول من أوجب الخمس انه يستخرج بالعلاج من عينه و ينطبع مع غيره فكان

كالفضة فانها لا ينطبع ما لم يخاطها شيء ثم يجب فيها الخمس ، فهذا مثله - اه ج ٢

ص ٢١٣ من شرح المختصر للسرخسي .

ما يعرف أنه قديم فيحفره' فيخرجه من أرض الفلاة؟ قال: فيه الخمس، وما بقى فهو له لأنه جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: في الركاز الخمس؛<sup>١</sup> والركاز هو الكنز.

قلت: فإن كان الذي استخرجه مكاتباً<sup>٢</sup> أو ذمياً أو عبداً أو امرأة<sup>٣</sup>

٥ أو صيباً؟ قال: هو كذلك أيضاً يؤخذ منه الخمس، وما بقى فهو له.

قلت: أرأيت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً

أنه ركاز؟ قال: هو للذي يملك رقبة الدار وفيه الخمس. قلت: أرأيت

إن كان الذي وجده قد استأجر الدار من صاحبها أو استعارها؟ قال:

وإن كان فهو لصاحب الدار.

١٠ قلت: فإن كان<sup>٤</sup> اشتراها منه رجل فوجد فيها ركازاً فأقرا جميعاً

أنه ركاز؟ قال: هو لرب الدار الأول منها. قلت: فإن كان الذي

باعها إنما اشتراها من رجل آخر؟ قال: فالركاز للذي كان له الأصل

(١) كذا في أكثر النسخ، وفي هـ « فيحض » تصحيف.

(٢) أسنده الإمام محمد في آثاره ص ١٠٠ والإمام أبو يوسف في ص ٨٨ من

آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال: في العجاء جبار و القليب جبار و المعدن جبار وفي

الركاز الخمس. وأخرج الحسن بن زياد في آثاره بالسند المذكور أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال: وفي الركاز الخمس - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٢.

(٣-٣) قوله « والركاز هو الكنز » ساقط من هـ.

(٤-٤) قوله « أو ذمياً أو عبداً أو امرأة » ساقط من هـ.

(٥) لفظ « كان » ساقط من هـ.



يخمس، وما بقي فهو له . قلت: وكذلك الركاز يوجد في أرض رجل؟  
قال: نعم؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وهو قياس الأثر عن علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه<sup>١</sup>، وقال أبو يوسف: أما أنا فأراه للذي أخذه  
أستحسن ذلك .

قلت: أرأيت الرجل يدخل أرض الحرب بأمان فيجد ركازا في هـ  
دار رجل منهم؟ قال: يرده عليه . قلت: فإن وجدته في الصحراء؟  
قال: فهو له وليس فيه خمس . قلت: ولم لا تجعل<sup>٢</sup> فيما وجد في أرض  
الحرب من الركاز خمسا كما جعلته في دار الإسلام؟ قال: لأن أرض  
الحرب لم يوجف عليها المسلمون<sup>٣</sup> ولم يفتحوها، وأرض الإسلام قد  
أوجف عليها المسلمون<sup>٢</sup> وفتحوها، فمن ههنا اختلفا .

١٠

قلت: أرأيت الرجل المسلم أو الذمي يكون في داره المعدن أو في

(١) أسنده الإمام في كتابه « كتاب الحجّة على أهل المدينة » باب ما يخرج من  
المعادن والذهب والورق ج ١ ص ٤٤٤: أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن  
عبد الله بن بشر عن جبلة بن حممة شيخ منهم قال: خرجت في يوم مطير إلى  
دير جرير فرفعت منه ثلثة، قال: فإذا أنا بجمرة فيها أربعة آلاف مثقال فأتيت بها  
على بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت له: أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء  
الأعاجم؟ فقال: أربعة انماسها لك والخمس الباقي اقسه في فقراء اهلك - هـ .  
ورواه الطحاوي في معاني الآثار والبيهقي في سننه، وهو في ج ٢ ص ٣٨ من  
الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة، وذكره البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة  
جبلة بن حممة ج ١ ق ٢ ص ٢١٨، وذكره الحافظ في تلخيص الحبير ص ١٨٥ .  
(٢) وفي هـ « يجعل » .

(٣) من قوله « ولم يفتحوها ... » ساقط من م .

أرضه؟ قال: هو له و ليس فيه خمس؛ وهذا قول أبي حنيفة، و في قول أبي يوسف و محمد فيه الخمس .

قلت: أ رأيت الرجل من أهل الحرب يدخل دار الإسلام بأمان فيصيب كنزا أو شيئا من المعدن؟ قال: يؤخذ منه كله . قلت: و لم؟  
 ٥ قال: لأنهم ليس لهم مما في أرضنا شيء . قلت: فان عمل في المعدن باذن الإمام؟ قال: يخمس ما أصاب، و ما بقي فهو له .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له النحل في أرضه عسالة فيصيب من عسلها غلة عظيمة ما فيه؟ قال: إن كان في أرض الخراج فليس فيه شيء، و إن كان في أرض العشر ففيه العشر؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم نحو ذلك .  
 ١٠

(١) لفظ «قول» سقط من ه، موجود في بقية الأصول، و في المختصر « و قال أبو يوسف و محمد » .

(٢) لفظ « أ رأيت » ساقط من ه .

(٣) و في ز « فيها » .

(٤) و في الأصل « فان » مكان « قال » تصحيف .

(٥) يحيى . سند هذا البلاغ بعد ذلك في باب العشر في الخلايا ص ١٥٣، فرواه عن

أبي يوسف عن عبد الله بن محرز عن الزهري، و روى الإمام أبو يوسف في

كتاب الخراج ص ٤: حدثنا بعض اشياخنا عن عمرو بن شعيب قال: كتب

أمير الطائف إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان أصحاب النحل لا يؤدون إلينا

ما كان يؤدون إلى النبي صلى الله عليه و سلم و يسألون مع ذلك ان نحصى لهم

أوديتهم فكتب إلى برأيك في ذلك؛ فكتب إليه عمر: ان ادوا إليك ما كانوا

= يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاحم لهم أوديتهم ، وإن لم يؤدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحم لهم ؛ قال : وكانوا يؤدون إلى النبي عليه الصلاة والسلام من كل عشر قرب قربة ؛ قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمر كتب في الخلايا : من كل عشر قرب قربة ، قال : وحدثني الأحوص بن حكيم عن أبيه قال : في كل عشرة ارطال رطل ، وحدثني عبد الله بن المحرز عن الزهري يرفعه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في العسل العشر - ٥١ . قلت : وأسنده ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن أبي سياره قال قلت : يا رسول الله ! إن لي نخلا ؟ قال : اذمنه العشر ؛ قلت : يا رسول الله ! إجمها لي ، فجمها لي ؛ وروى عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب [ عن أبيه عن جده ] أن أمير الطائف كتب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن أهل العسل منعونا ما كانوا يعطون من كان قبلنا ، قال : فكتب إليه : إن أعطوك ما كانوا يعطون رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وإلا فلا تحم لهم ؛ قال : وزعم عمرو بن شعيب أنهم كانوا يعطون من كل عشر قرب قربة - ٥١ ؛ ثم روى عن عطاء الخراساني عن عمرو وروى عن ابن أبي ذئب عن الزهري : في العسل عشر - ٥١ ج ٢ ص ٢٠ . ورواه العقيلي في كتاب الضعفاء من طريق عبد الرزاق : أخبرنا عبد الله بن محرز ( كذا ، والصواب : محرز ) عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : في العسل العشر - انتهى . قال : ولم أجده في مصنف عبد الرزاق بهذا اللفظ ، وبهذا اللفظ رواه البيهقي من طريق عبد الرزاق ، والحديث معلول بعبد الله بن محرز - الخ ؛ راجع نصب الراية ج ٢ ص ٣٩٠ . قال الزيلعي : ومعنى الحديث روى من حديث ابن عمرو ومن حديث سعد بن أبي ذباب ومن حديث أبي سياره المتعقبات ؛ أما حديث ابن عمرو فأخرجه أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن أبي شعيب الخرائفي أنا موسى بن عيينة عن عمرو بن الخارث المصري عن عمرو بن شعيب عن أبيه =

عن جده قال : جاء هلال احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له وسأله ان يحمي واديا يقال له سلبة فحمي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي ، فلما ولي عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب سفیان ابن وهب الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك ، فكتب عمر : ان ادى اليك ما كان يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نخله فاحم له سلبة وإلا فأنما هو ذباب غيث يأكله من شاء - انتهى ؛ وكذلك رواه النسائي سواء ، ورواه ابن ماجه : حدثنا محمد بن يحيى عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو : ان النبي عليه الصلاة والسلام اخذ من العسل العشر - انتهى ؛ واما حديث سعد بن ابى ذباب فرواه ابن ابى شيبه في مصنفه : حدثنا صفوان بن عيسى ثنا الحارث ابن عبد الرحمن بن ابى ذباب الدومى قال : اتيت النبي عليه الصلاة والسلام فأسلمت وقلت : يا رسول الله ! اجعل لقومى ما اسلموا عليه ، ففعل ، واستعملنى عليهم واستعملنى ابو بكر بعد النبي عليه الصلاة والسلام واستعملنى عمر بعد ابى بكر ، فلما قدم على قومه قال : يا قوم ! ادوا زكاة العسل فانه لاخير في مال لا يؤدى زكاته ، قالوا : كم ترى ؟ قلت : العشر ، فأخذت منهم العشر فأتيت به عمر رضى الله عنه فباعه وجعله في صدقات المسلمين - انتهى ؛ ومن طريق ابن ابى شيبه رواه الطبراني في معجمه ، ورواه الشافعي : اخبرنا انس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن ابيه عن سعد بن ابى ذباب - فذكره ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي وقال : هكذا رواه الشافعي و تابعه محمد بن عباد عن انس بن عياض به ، ورواه الصلت بن محمد عن انس بن عياض فقال : عن الحارث بن ابى ذباب عن منير بن عبد الله عن ابيه عن سعد ، وكذلك رواه صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن به - انتهى ؛ قال البخارى : وعبد الله والد منير عن سعد بن ابى ذباب لم يصح حديثه ، وقال على بن المديني : منير هذا لا نعرفه الا في هذا الحديث ، وسئل ابو حاتم عن عبد الله والد منير عن =

== سعد بن أبي ذباب يصح حديثه؟ قال: نعم؛ قال الشافعي: وفي هذا ما يدل على أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رآه فتطوع له به أهله - انتهى؛ واما حديث أبي سيارة فأخرجه ابن ماجه في سننه عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتعمي قال قلت: يا رسول الله! إن لي نحلا؟ قال: اد العشور، قلت: يا رسول الله! أحما لي، فخبأها لي - انتهى؛ ورواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه وقال: هذا اصح ما روى في وجوب العشر فيه وهو منقطع، قال الترمذي: سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال: حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس في زكاة العسل شيء يصح - انتهى؛ وهذا الذي نقله عن الترمذي ذكره في علة الكبرى، وقال عبد الغني في الكمال: ابو سيارة المتعمي القيسي، قيل: اسمه عميرة بن الأعم، روى عن النبي عليه الصلاة والسلام حديثا في زكاة العسل وليس له سواه - انتهى؛ ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه الطبراني في معجمه، ورواه احمد و ابو داود الطيالسي و ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم بنحوه - انتهى ما ذكره الزيلعي في ج ٢ ص ٣٩٠، ٣٩١ من نصب الراية .

قلت: وروى البيهقي في سننه الأحاديث في هذا الباب وجمع طرقها . قال العلامة المارديني: ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان هلالا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له - الحديث، قلت: حسنه ابن عبد البر في الاستذكار، وذكر عن اسماعيل بن اسحاق: حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء ابن اخي جويرية ثنا جويرية عن مالك عن الزهري: ان صدقة العسل العشر؛ ومن اوجب الزكاة في العسل الأوزاعي و ابو حنيفة و اصحابه و ربعة و ابن شهاب و يحيى بن سعيد، وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: بلغني ان في العسل العشر، قال ابن وهب: واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد و ربعة بذلك، وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بأن في =

قلت: أرأيت الرجل يكون في أرضه العين يخرج منها القير والنفط  
والملاح وأرضه أرض خراج ما عليه؟ قال: عليه خراج أرضه، وليس  
عليه في هذا شيء. قلت: فإن كان هذا في أرض عشر؟ قال: فلس  
عليه أيضا فيها شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنها ليست من الثمار.  
قلت: أرأيت الرجل يجد الركام في الصحراء أو يعمل في المعدن فيصيب  
فيه المال وعليه دين نحو ما أصاب هل يخمس ما أصاب من الركام  
والمعدن؟ قال: نعم. قلت: ولا تعد هذا مانعا مثل الزكاة؟  
قال: لا، إنما هو مغنم.

= العسل العشر، وهو قول ابن وهب - اه ما قاله علاء الدين المارديني  
ج ٤ ص ١٢٨ من سنن البيهقي. قال ابن الأثير في ترجمة أبي سيارة المتى من  
اسد الغابة ج ٥ ص ٢٢٤ بعد ما ذكر حديث أبي سيارة بسنده المار: قال أبو عمر:  
هو حديث مرسل لا يصح أن يحتج به إلا من قال بالمراسيل، لأن سليمان  
يقولون لم يدرك احدا من الصحابة. قلت: المرسل حجة عند الأحناف فهو  
صحيح عندهم.

(١) وفي «العشر».

(٢) لفظ «ايضا» ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ «ولا يعد».

(٤) لفظ «مانعا» سقط من هـ، م.

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٢١٦: (ولا يسقط فيه الخمس

عن الركام والمعدن وإن كلى واجده معسرا أو فقيرا) لقوله صلى الله عليه وسلم:

وفي الركام الخمس؛ ولأنه ليس يجب على الواجد، ولكن الخمس صار حقا =

قلت

قلت: رأيت الرجل يتقبل المكان من المعدن من <sup>١</sup> السلطان  
 فيستأجر فيه أجراً فيخرجون منه أموالاً لمن تكون تلك الأموال؟ قال:  
 للمستأجر الذي استأجرهم، ويخمس كله، وما بقي فهو له. قلت: فإن  
 جاء قوم بغير أمره لم يستأجرهم فعملوا <sup>٢</sup> في ذلك المكان فأصابوا مالا؟  
 قال: يخمس ما أصابوا <sup>٣</sup>، وأما ما بقي <sup>٤</sup> فهو لهم، وليس للذي تقبل <sup>٥</sup> من  
 ذلك شيء.

قلت: رأيت الرجل يكون <sup>٥</sup> له الأرض <sup>٦</sup> من أرض العشر <sup>٧</sup> فینبت  
 فيها الطرفاء والقصب الفارسي <sup>٨</sup> أو غيره هل فيه عشر؟ قال: لا، ليس  
 = لمصارف الخمس حين وقع هذا في يد المسلمين من يد أهل الحرب فلا يختلف  
 باختلاف حال من يظهره - ٥١ .

(١) وفي « إلى » مكان « من » .

(٢) وفي « يعملوا » تصحيف .

(٣-٤) وفي « واما بقى » .

(٤) وفي « ع ، ز » يقبل » وفي م اللفظ غير منقوط ، والصواب « تقبل »  
 بصيغة المضى .

(٥) وفي « تكون » .

(٦-٧) وفي « من العشر » .

(٧) وفي القاموس: الطرفاء شجرة، وهي أربعة اصناف، منها الأثل؛ الواحدة  
 طرفاءة. وفي اللسان: وقال أبو حنيفة: الطرفاء من العضاء وهدبه مثل هدب  
 الأثل وليس له خشب، وإنما يخرج عصيا سمحة في الشتاء - اهـ ج ٩ ص ٢٢٠؛  
 والقصب كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا، والقصب الفارسي منه =

فيه عشر، إنما هو حطب . قلت : وكذلك الحشيش و الشجر الذى ليس له ثمر مثل السمرا و شبهه ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت الرياحين و البقول كلها و الرطاب القليل من ذلك و الكثير هل فيه العشر ؟ قال : نعم ، كل شئ من ذلك تسقيه السماء<sup>١</sup> أو سقى<sup>٢</sup> سيحا فقيه العشر ، و كل شئ يسقى بغرب أو دالية أو سانية فقيه نصف العشر ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من ذلك<sup>٤</sup> .

= صلب غليظ يعمل منه الزامير و يسقف به البيوت ، و منه ما تتخذ منه الأقاليم - كذا فى ج ٢ ص ١٠٩ من المصباح المنير .

(١) و فى هـ « الثمر » تصحيف .

(٢) و فى ع « الماء » تصحيف .

(٣) و فى هـ « نسقى » تصحيف .

(٤) أخرجه ابن خسر و بسنده عن أبي مطيع عن أبي حنيفة عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : فى كل شئ أخرجت الأرض العشر او نصف العشر ؛ قال أبو حنيفة - و لم يذكر صاعكم - راجع ج ١ ص ٤٦٤ من جامع المسانيد . و أخرجه أبو يوسف فى ص ٣١ من الخراج : حدثنا أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : فيما سقت السماء أو سقى سيحا العشر ، و فيما سقى بالغرب أو السوانى أو النضوح نصف العشر ؛ و رواه عن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و ما سقى بالرشاء نصف العشر ؛ قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي =



قلت : رأيت الوسمة فيها عشر إذا كانت في أرض العشر ؟

== عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء او سقى مبيحا فيه العشر ، وما سقى بدالية او سانية او غرب فنصف العشر ؛ و روى نحوه عن علي رضي الله عنه موقوفا عليه و مرفوعا ؛ و اخرجه البخارى عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون او كان عثريا العشر ، و فيما سقى بالنضح نصف العشر ؛ و رواه ابو داود : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون او كان بعلا العشر ، و فيما سقى بالسوانى او النضح نصف العشر ؛ و رواه الطحاوى ايضا ، و روى مسلم و الطحاوى عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت الأنهار و النعيم العشر ، و فيما سقى بالسانية نصف العشر ؛ و اخرج ابن ماجه و الطحاوى عن ابى بكر ابن عياش عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى ان آخذ مما سقت السماء و ما سقى بعلا العشر ، و ما سقى بالدوالى نصف العشر ؛ و فى سند الطحاوى هنا سقوط و تصحيف ؛ و اخرج ابن ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون العشر ، و فيما سقى بالنضح نصف العشر - راجع ج ١ ص ٥٥٥ من تعليق كتاب الحجة للعلامة المفتى . قلت : قوله « سقى سيجا » يعنى ماء الأنهار و الأودية - كذا فى المغرب ؛ و الغرب - بفتح الغين : الدلو العظيم من مسك ثور - كذا فى المغرب ؛ و الدالية : الدولاب ؛ و فى المغرب : الدولاب - بالفتح : المنجنون التى تديرها الدابة ، و السانية البعير يسنى عليه - أى يستقى من البئر ، و يقال للغرب مع ادواته سانية ايضا - كذا فى ج ١ ص ٢٦٧ من المغرب .

(١) و فى المغرب : و الوسمة بكسر السين و سكونه شجرة ورقها خضاب ، و قيل : هى الخطر ، و قيل : هى العظم يجفف و يطحن ثم يخلط بالحناء فيقنأ لونه =

قال: نعم . قلت: وكذلك الزعفران و الورد و الوردس<sup>١</sup>؟ قال: نعم .  
قلت: وكذلك قصب السكر؟ قال: نعم . قلت: لم وإنما هو قصب؟  
قال: لأنه ثمر و ليس بحطب .

قلت: و الحنطة و الشعير و الزبيب و الذرة و السمسم و الأرز  
٥ و جميع الحبوب ففيه العشر؟ [قال: نعم] و هذا قول أبي حنيفة، و قال  
أبو يوسف و محمد: لا يكون في شيء من هذا عشر حتى يبلغ<sup>٢</sup> خمسة أوسق -  
و الوسق ستون صاعا - مما يكون له ثمرة باقية، و أما الخضر فلا عشر فيها .  
قلت: أرأيت الرجل يكون عليه الدين يحيط بقيمة أرضه هل  
عليه عشر؟ قال: نعم . قلت: فإذا قال «على دين» و حلف على ذلك  
١٠ أ يقبل منه قوله و يكف عنه؟ قال: لا يقبل قوله، و عليه العشر و إن  
كان عليه دين .

قلت: أرأيت المكاتب هل في أرضه العشر؟ قال: نعم . قلت:  
و كذلك الصبي و المجنون المغلوب؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن  
العشر بمنزلة الخراج في هذه المنزلة .

= و إلا كان اصفر - ٥١ . قلت: بل كان يضرب إلى الخضرة . قلت: ولعل  
الوسمة و الكتم شيء واحد .

(١) و في القانون: الوردس شيء احمر قاني يشبه سحيق الزعفران، و هو مجلوب  
من اليمن، و يقال: انه ينحت من اشجاره - كذا في ج ٢ ص ٢٤٦ من المغرب .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا به منه .

(٣) في ٥ «تبلغ» .

(٤) و في م «فأما» .

قلت: أ رأيت رجلا له أرض يؤدي خراجها هل عليه فيها عشر؟

قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يستأجر الأرض من أرض العشر فيزرعها

على من عشرها؟ قال: على رب الأرض، وليس على المستأجر شيء .

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن

إبراهيم نحو من هذا .

قلت: فلو آجرها بمائة<sup>١</sup> درهم وأخرجت الأرض أربعين كرا

كان عليه أربعة أكرار؟ قال: نعم . قلت: فان منحها إياه منحة على

من عشرها؟ قال: على الذى زرعتها . قلت: ولم؟ قال: لأن صاحبها

لم يأخذها أجرا .

١٠

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يشتري من الكافر أرضا من أرض

الخراج أ يكون عليه العشر؟ قال: لا، ولكن عليه الخراج .

قلت: أ رأيت الكافر اشترى من المسلم أرضا من أرض العشر

أ يكون عليه فيه<sup>٢</sup> العشر أو الخراج؟ قال: يكون عليه الخراج . قلت: فان

أخذها مسلم بالشفعة؟ قال: هو جائز، وعلى المسلم العشر .

١٥

(١) كذا فى م، وزاد فى هـ «وذلك» وفى ع، ز «او ذلك» وليس بشيء،

والصواب ما فى م، ولعل لفظ «ذلك» كان فى بعض نسخ الكتاب على هذا

على الهامش فأدخله الناسخ فى أصل الكتاب ظانا أنه من تروك الأصل .

(٢) وفى هـ «بماتى» .

(٣) كذا فى هـ، م؛ ولفظ «فيه» لم يذكر فى ع، ز .

قلت: فإذا باع المسلم أرضاً من أرض العشر من كافر وهو بالخيار أو الكافر بالخيار فيها أو يبيعها<sup>١</sup> يباع فاسداً فيردها الكافر عليه ما عليه<sup>٢</sup> في هذا كله؟ قال: عليه العشر. قلت: فلم جعلت على الكافر الخراج إذا اشتراها؟ قال: لأنه لا يكون على الكافر عشر، إنما هي بمنزلة دار كانت لكافر فليس عليه فيها شيء، فإذا جعلها<sup>٣</sup> بستاناً كان عليه فيها الخراج. قلت: والعشر لا يجب على أرض يؤدي صاحبها الخراج ولا على رجل يؤدي في أرضه أجراً؟ قال: نعم. وهذا قول أبي حنيفة.

قلت: رأيت رجلاً نصرانياً من بني تغلب له<sup>٤</sup> أرض من أرض العشر اشتراها من رجل مسلم ما عليه فيها؟ قال: يضاعف عليه فيها العشر، فإن كانت سيجاً أو تسقى<sup>٥</sup> من السماء فعليه فيها الخمس، وإن كانت تشرب بغرب أو دالية أو سانية فعليه فيها العشر. قلت: وضاعفت عليه كما ضاعفت في أموالهم؟ قال: نعم.

قلت: رأيت إن<sup>٦</sup> باعها من مسلم أو أسلم عليها؟ قال: عليها العشر مضاعفاً..

(١) وفي « بيعها ».

(٢) قوله « ما عليه » ساقط من «.

(٣) كذا في «؛ وفي ع، م « جعلتها » وفي ز « جعلته » تصحيف.

(٤) لفظ « له » ساقط من «.

(٥) كذا في «، وفي بقية الأصول « يسقى ».

قلت: أرأيت العبد النصراني يعتقد النصراني من بني تغلب فيشتري

أرضاً من أرض العشر؟ قال: عليه فيها الخراج، ولا ينزل منزلة مولاه.

قلت: لم؟ قال: لأن مولاه لا يكون في هذا أعظم حرمة من مولى المسلم

إذا أعتقه وهو نصراني، ولو أن رجلاً أعتق عبداً له نصرانياً كان

على عبده الخراج، وإن اشترى أرضاً من أرض العشر كان عليه الخراج،<sup>٥</sup>

وإن كان له إبل أو غنم أو بقر فليس عليه فيها شيء؛ وكذلك العبد

النصراني إذا أعتقه النصراني من بني تغلب.

قلت: أرأيت ما كان في أرض العشر من قصب الذريرة<sup>٢</sup> هل

عليه فيها عشر؟ قال: نعم. قلت: لم وإنما هو قصب؟ قال: لأنه

١٠

منزلة الرمان.

قلت: أرأيت أرض العشر ما هي وأين تكون؟ قال: أما في

أبدي العرب بالبادية وأرض الحجاز من أرض العرب بالبرية فهي من

أرض العشر، وما كان من أرض السواد مما لا يبلغه الماء فاستحياه

رجل واستخرجه بأمر السلطان فهي من أرض العشر، وما كان من

١٥

ذلك يبلغه الماء فهو أرض الخراج.

(١) وفي ٥ « قيمة » لعله تصحيف « فيه » .

(٢) لفظ « عبداً » سقط من ٥ .

(٣) وهو نبت كالقش، له عقد، محشو بشيء أبيض مر .

(٤) لفظ « أرض » ساقط من ٥ .

قلت: أ رأيت قوما من أهل الحرب أسلوا في دارهم أ يكون أرضهم من أرض العشر؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنهم أسلوا عليها ولم يفتح المسلمون بلادهم فيكون فينا فأرضهم من أرض العشر.

قلت: فكل أرض تكون في اليمن والحجاز وتهامة والبرية أ تجعلها أرض عشر؟ قال: نعم.

قلت: <sup>٢</sup> وأيما أرض تجعلها من أرض العشر إذا جاء العاشر يأخذ عشر الأرض فقال صاحبها قد أديته، وحلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: لا، ولكن يأخذ منه العشر. قلت: لم؟ قال: لأن هذا مما يأخذ السلطان وهو بمنزلة الصدقة - صدقة الإبل والبقر والغنم.

قلت: أ رأيت رجلا أعطى عشر أرضه وزكاته وزكاة إبله وبقره و غنمه صنفا واحدا من المساكين و الفقراء أ يسعه ذلك فيما بينه و بين الله تعالى؟ قال: نعم؛

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن المنهال عن شقيق عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أتى بصدقة فبعث بها إلى أهل بيت واحد.

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) وفي ه « فتكون » .

(٣-٣) وفي ه « وإنما نجعلها » .

(٤) وأخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ص ٤٦: حدثنا الحسن بن عمارة عن حكيم بن جبير عن أبي وائل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أتى بصدقة فأعطاها كلها أهل بيت واحد. فالصواب عن « حكيم بن جبير » و « المنهال » =

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما مثله<sup>١</sup>.

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما مثله<sup>٢</sup>.

قلت: أرأيت إن وضع ذلك في الفقراء<sup>٣</sup> ولم يأت به السلطان<sup>٤</sup> أيسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت<sup>٥</sup> إن عجل زكاة ماله لستين أيسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: نعم، ولا يجزيه إن أعطى عشر أرضه لستين<sup>٦</sup> مستقبله، وإن كان نخل وشجر، كما لا يجزيه زكاة ماله قبل أن يكتسب.

قلت: أرأيت إن لم يخرج من أرضه شيء، وقد أعطى زكاتها<sup>٧</sup> أو إن أعطى زكاتها<sup>٨</sup> عن صنف وزرع غير الذى أعطى زكاته؟

= من سهو الناسخ، وهو في السند الآتى فاشتبه عليه.

(١) قال الإمام أبو يوسف في خراجه: وحدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال: لا بأس ان تعطى الصدقة في صنف واحد - هـ.

(٢) قال الإمام أبو يوسف: وحدثنا الحسن بن عمارة عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة رضى الله عنه انه قال: لا بأس بأن تعطى الصدقة في صنف واحد - هـ.

(٣) وفي ز «أو» وليس بشيء.

(٤) لفظ «أرأيت» ساقط من هـ.

(٥) كذا في هـ، م؛ وفي ع، ز «سنتين».

(٦-٧) قوله «أو إن أعطى زكاتها» ساقط من هـ.

قال: لا يجزيه، وإن كان زرع الأرض فلا بأس أن يجعل عشره قبل أن يدرك<sup>١</sup> أو بعد أن يخرج<sup>٢</sup> لسنته<sup>٣</sup> تلك، ولا يجزي أن يجعل لسنين لأنه لا يدري هل يزرع ذلك من قابل أم لا؟ فأما<sup>٤</sup> إذا أعطاهما<sup>٥</sup> وقد زرع فإنه يجزيه لزرعه ذلك، ولا يجزيه للنخل والشجر إلا أن يكون قد خرج الثمر وإن لم يبلغ.

قلت: أيعطى منها ذوى قرابة له وهم فقراء؟ قال: نعم. قلت: فإن أعطى منها أخاه أو أخته أو ذوى رحم<sup>٦</sup> محرم من رضاع أو نسب أجزاء ذلك؟ قال: نعم، ما خلا<sup>٧</sup> الولد والوالد<sup>٨</sup> والام فإنه لا يعطيهم من زكاة ماله ولا من عشر أرضه.

قلت: أ رأيت إن أعطى زكاة ماله أمه أو أباه أو ولده أو ولد ولده أو امرأته هل يجزيه ذلك من زكاة ماله ومن عشر أرضه؟ قال: لا.

قلت: فإن أعطى منها جدته من قبل أمه<sup>٩</sup> أو من قبل أبيه<sup>١٠</sup> أو ابنته أو ابنة ابنته أو ابن ابنته أو عبده أو مدبره أو أم ولده؟ قال: لا يعطى أحدا<sup>١١</sup> من هؤلاء من زكاة ماله. قلت: فإن أعطاهم؟

(١-١) وفي هـ «بعد وأن يخرج» لا يصح.

(٢) وفي هـ «لسته».

(٣-٣) وفي م «إذا ما أعطاهما».

(٤) وفي هـ، م «ذارحم».

(٥-٥) وفي م «الوالد والولد».

(٦-٦) قوله «أو من قبل أبيه» ساقط من م.

(٧) لفظ «أحدا» ساقط من هـ.



قال: لا يجزئ من زكاته ولا من عشر أرضه . قلت: فهل يجزئ من أعطى سوى هؤلاء من ذوى الرحم المحرم إذا كانوا محتاجين؟ قال: نعم؛ بلغنا عن إبراهيم أنه قال: لا يعطى من الزكاة يهوديا ولا نصرانيا ولا مجوسيا<sup>٢</sup>، ولا يعطى الرجل امرأته، ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها لأنه يجبر على أن يتفق عليها؛ وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بأن تعطى المرأة زوجها من زكاتها لأنها لا تجبر على أن تتفق عليه؛ قال: وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>٣</sup>.

(١) كذا في ٥، م؛ ولفظ «لا» ساقط من بقية الأصول .

(٢) مر سند الحديث في ص ١١٠ وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن إبراهيم ابن مهاجر قال: سألت إبراهيم عن الصدقة على غير أهل الإسلام فقال: أما الزكاة فلا، وأما إن شاء رجل أن يتصدق فلا بأس؛ وعن وكيع عن سفيان عن إبراهيم ابن مهاجر عن إبراهيم قال: لا تعطهم من الزكاة، و اعطهم من التطوع؛ وعن أبي معاوية عن مسعر عن عبد الملك بن إياس عن إبراهيم قال: لا تعط المشركين شيئا من الزكاة - اهـ ج ٢ ص ٤٠ .

(٣) قال الزيلعي: أخرجه الجماعة إلا أبا داود عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر النساء! تصدقن ولو من حليكن؛ قالت فرجعت إلى عبد الله فقلت: إنك رجل خفيف ذات اليد وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بالصدقة فأته فأسأله فإن كان ذلك يجزئ عني وإلا صرفتها إلى غيركم، قالت: فقال لى عبد الله: بل اتبى أنت، قالت: فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتها حاجتى، =

قلت: ' فان أعطى منها غنيا وهو لا يعلم؟ قال: يجزيه؛ وهو قول  
أبي حنيفة ومحمد إذا سأله فأعطاه، وقال أبو يوسف: لا يجزيه إذا علم  
بعد ذلك .

قلت: فان أعطى أحدا من جميع هؤلاء الذين ذكرت لك وهو  
لا يعرفه وإنما سأله فأعطاه؟ قال: يجزيه في ذلك كله، إلا في عبده  
أو أمته أو مدره أو مكاتبه أو أم ولده فان هؤلاء ماله فلا يجزيه .  
قلت: ولم لا يجزيه إن أعطى أحدا من هؤلاء<sup>٢</sup> وهو لا يعلم؟ قال:  
لأن هؤلاء كلهم ماله فلذلك لا يجزى .

قلت: أ رأيت الرجل يعطى الرجل من الزكاة وله دار أو مسكن  
١٠ وخادم هل يجزيه في قول أبي حنيفة ومحمد ذلك؟ قال: نعم، بلغنا

== قالت: وكان رسول الله قد التقى عليه المهابة، قالت: نخرج علينا بلال رضي الله  
عنه قلنا له: أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتين بالباب تسألانك أتجزي  
الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما؟ ولا تخبره من نحن، قالت:  
فدخل بلال فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من هما؟ قال: امرأة من الأنصار  
وزينب، قال: أي الزينب؟ قال: امرأة عبد الله، فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: لهما اجران: اجر القرابة و اجر الصدقة - انتهى، راجع نصب الراية

ج ٢ ص ٤٠٢ فان فيه التفصيل .

(١) لفظ « قلت » سقط من هـ .

(٢) وفي هـ « و » مكان « او » .

(٣-٢) لفظ « وهو لا » ساقط من هـ .

(٤) وفي هـ « فكذلك » تصحيف .

عن إبراهيم أنه قال : يعطى من الزكاة من له دار و خادم . قلت : وهل يعطى الرجل من زكاته رجلا واحدا ماتى درهم وليس له عيال؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فإن أعطاه ماتى درهم وهو محتاج أيجزبه ذلك من زكاته؟ قال : نعم يجزبه ، وأكره له أن يبلغ به مائتين إذا لم يكن له عيال أو لم يكن عليه دين .

قلت : أرأيت الرجل يسأله الرجل الغنى وهو لا يعلم ما هو فيعطيه من الزكاة أو يسأله الرجل من أهل الحرب فيعطيه وهو لا يعلم ثم علم به بعد ذلك هل يجزبه ذلك؟ قال : نعم فى قول أبى حنيفة وهو قول محمد .

قلت : أرأيت الرجل من أهل الكوفة له مال يتجر فيه فتحل ١٠ فيه الزكاة أيعطيا بالكوفة؟ أو يبلد غيرها؟ قال : بل يعطيا بالكوفة وأكره له أن يعطيا بغير الكوفة . قلت : وكذلك كل رجل من أهل بلاد حلت عليه الزكاة فى بلد يعطيا أهل بلاده؟ قال : نعم . قلت : فإن أعطاهما غيرها متعمدا لذلك خرج بها حتى أعطاهما أو بعث بها؟ قال : يجزبه وأكره له ذلك .

قلت : أرأيت الرجل يكون له المال غائبا عنه فيحتاج أيجل له

(١) مر تخريج هذا الحديث قبل ذلك ص ٩٤ .

(٢) وفى ٥ « ماتى درهم » .

(٣) وفى م « فعلم » .

(٤-٤) من قوله « أو يبلد ... » ساقط من ٥ .

أن يقبل الصدقة؟ قال: نعم. قلت: ولا يجب عليه في ماله ذلك الغائب الصدقة؟ قال: لا، حتى يرجع إليه.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له على الرجل الدين فيتصدق به عليه<sup>٢</sup> ويحسب ذلك من زكاته<sup>٢</sup> أ يجزيه ذلك من زكاته؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يقبضه منه بعد. قلت: فان تصدق به على آخر وأمره أن يقبضه منه فقبضه أ يجزيه ذلك من زكاته ويحسب له؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يتصدق على الرجل بدراهم من زكاة ماله ولم يأمره ثم علم بعد ذلك فرضى به؟ قال: لا يجزيه من زكاته. ١٠ قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يأمره بذلك. قلت: فان أمره بذلك فتصدق به بعد ما أمره أ يجزيه من زكاته؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له عند الرجل طعام فيحول عليه الحول وهو للتجارة وليس له مال غيره وهو يساوي مائتي درهم فكث بعد ذلك أشهراً فأخذه صاحبه وهو يساوي مائة درهم وهو ١٥ مائتا قفيز حنطة؟ قال: يعطى منه خمسة أقفزة زكاته. قلت: فان كان

(١) وفي « تجب » وهو غير منقوط في م.

(٢) وفي « وعليه ».

(٣-٣) من قوله « أ يجزيه ... » ساقط من ه.

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من ه.

(٥) وفي « منها ».

إنما يساوي خمسة أفضة اليوم درهمين ونصفاً؟ قال: وإن كان، لأنه ربع عشرة.

قلت: رأيت الرجل إن أكل الطعام ولم يركه ثم جاءك يستفتيك وإنما قيمته يوم أخذه وأكله مائة درهم ما ذا عليه؟ قال: عليه خمسة دراهم. قلت: ولم؟ قال: لأنه حال عليه الحول وهو يساوي مائتي درهم؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه درهمين ونصفاً؛ وهذا قول محمد.

قلت: رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بالطعام فيقول: هذا الطعام من زرعى، ويحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم.

١٠

### باب العشر في الخلايا

محمد عن أبي يوسف عن عبد الله بن محرز<sup>١</sup> عن الزهري قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في النحل العشر<sup>٢</sup>. قال: وبلغنا عن عمر بن الخطاب أن أقواما كانت لهم خلايا في الجاهلية فطلبوها إلى أميرهم في زمن عمر فقال: احمه لنا، فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر ١٥ ابن الخطاب رضى الله عنه أن: احمه لهم وخذ منهم العشر.

(١-١) كذا في ٥، وفي بقية الأصول «درهمان ونصف».

(٢) كذا في الأصول وكذا في نصب الراية، والصواب «محزر» براءين.

(٣) مر تحقيق هذا الحديث والذي بعده وتخرجهما قبل ذلك ص ١٣٤.

(٤-٤) وقوله «عمر فكتب إليه» ساقط من ٥.

قلت: وما الخلايا؟ قال: النحل .

قلت: أ رأيت إن كان لرجل نحل في أرض من أرض العرب

ما يكون فيه العشر هل يكون فيما استخراج من عسلها العشر؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن كان العسل قليلا أو كثيرا أ يجب فيه العشر

ه فيما كان من ذلك؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة، وقال محمد: ليس

فيما دون خمسة أوسق من العسل عشر .

قلت: أ رأيت النحل إذا كان في أرض رجل مسلم والأرض

أرض خراج هل يكون فيه عشر؟ قال: لا . قلت: وكذلك إن كان

في أرض ذمي؟ قال: نعم .

(١) وفي ه « إذا » مكان « إن » .

(٢-٢) كذا في ه، م؛ وفي ع، ز « قليل أو كثير » وليس بشيء .

(٣) وفي ه « يجب » بدون همز الاستفهام .

(٤) وفي المختصر: والعشر واجب في قليل العسل وكثيره عند أبي حنيفة إذا

كان في أرض العشر، وقال أبو يوسف: ليس فيما دون قيمته خمسة أوسق من

العسل عشر؛ وقال أبو يوسف في الأمالي: والهاروني إذا بلغ عشرة أرتال

ففيه العشر؛ وقال محمد في نوادر هشام: إذا بلغ العسل خمسة أفران والفرق ستة

وثلاثون رطلا بالعراق ففيه العشر وإن كان لم يتخذ ذلك؛ وأما الزعفران

فلا عشر فيه في قول أبي يوسف حتى يخرج ماسه (كذا) قيمة خمسة أوساق

من ادنى ما يكون من قيمة الوسق؛ وقال محمد: ليس فيه شيء حتى يكون خمسة

امناء، وكذلك تصب السكر - اه في ٤١ .

(٥) وفي ه « فيها » .

قلت : أ رأيت . إن كان في أرض رجل من بنى تغلب كم يؤخذ من ذلك ؟ قال : عشرين .

قلت : أ رأيت إن كان ذلك في أرض لمكاتب قد اشتراها وهي من أرض العشر هل يكون في ذلك عشر ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك إن كانت أرض صبي أو معتوه مغلوب ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت<sup>١</sup> إن كان هذا في أرض رجل من المسلمين وهي من أرض العشر وعليه دين كثير<sup>٢</sup> هل يؤخذ منه العشر من ذلك ؟ قال : نعم . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا ليس بمنزلة الزكاة ؛ ألا ترى أن الرجل إذا كانت له أرض من أرض العشر وعليه دين كثير<sup>٣</sup> كان عليه العشر فيما أخرجت الأرض ، فكذلك<sup>٤</sup> هذا<sup>٥</sup> .

قلت : أ رأيت<sup>٥</sup> إن كان ذلك العسل في أرض من أرض العشر فكان يكون ذلك في السنة مرتين أو ثلاثا هل يؤخذ<sup>٦</sup> عشر ذلك كله ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت<sup>٥</sup> النحل إذ كانت<sup>٧</sup> في الجبال أو في أرض ليست

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢-٣) من قوله « هل يؤخذ منه العشر... » ساقط من م .

(٣) وفي م « وكذا » مكان « فكذلك » .

(٤) لفظ « هذا » ساقط من هـ .

(٥) وفي هـ ، م « أ رأيت » .

(٦) وفي م « يؤخذ عليه » .

(٧) وفي هـ ، ز « كان » ؛ وفي م « إذا كانت » .

لاحد أرض فلاة فأصاب رجل من المسلمين شيئا من عسلها هل يكون فيه عشر؟ قال: نعم .

قلت: رأيت رجلا في أرضه نحل و الأرض من أرض العشر و صاحب الأرض لا يعلم بجاء رجل فأصاب ذلك ما القول في ذلك .  
 كاه؟ قال: ذلك كله لصاحب الأرض و فيه العشر، و لا يكون للذى أصابه منه شيء . قلت: و لم؟ قال: لأنه في أرضه، فما كان فيها من شيء فهو لصاحبها. قلت: و إن كان صاحبها لم يتخذ ذلك؟ قال: و إن لم يتخذ ذلك؟ .

قلت: رأيت رجلا دخل أرض الحرب بأمان فأصاب شيئا من ذلك في جبالها فأخرجه إلى دار الإسلام هل يجب عليه في ذلك عشر؟  
 قال: لا . قلت: و لم؟ قال: لأنه أصابه في أرض الحرب .

قلت: رأيت جيشا من المسلمين دخلوا أرض الحرب فأصاب رجل منهم شيئا من ذلك هل يحل له أكله؟ قال: نعم . قلت: رأيت إن أخرج شيئا منه<sup>٢</sup> من المغنم هل يقسم كما يقسم سائر المغنم؟  
 ١٥ قال: نعم .

(١) وفي « منها » .

(٢-٢) قوله « لم يتخذ ذلك » لم يذكر في « م، م، ز » .

(٣-٣) وفي « منه شيئا » .



باب عشر الأرض<sup>١</sup>

قال: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: العشر فيما سقت

السهاء أو سقى سيحا، ونصف العشر فيما سقى بسوانى<sup>٢</sup>.

قلت: أرايت ما سقى بدالية أو نحوها أهو بمنزلة السانية؟ قال:

نعم، وفيه نصف العشر؛ وكل أرض من أرض العشر سقته السهائ<sup>٥</sup>  
أو سقى سيحا ففيه العشر، وكل شيء سقى من ذلك بدالية أو سانية  
أو نحوها ففيه نصف العشر؛

محمد بن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إن في كل شيء أخرجت

الأرض العشر ونصف العشر<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصول، وفي المختصر «عشر الأرضين» وكذا في شرحه.

(٢) مر اسناد هذا الأثر قبل هذا ص ١٤٠.

(٣) وأخرجه في آثاره أيضا مفصلا بما هنا: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن  
إبراهيم قال: في كل شيء أخرجت الأرض مما سقت السهائ أو سقى سيحا العشر،

ومما سقى بغرب أو دالية ففيه نصف العشر؛ قال محمد: وبهذا كان يأخذ  
أبو حنيفة، وأما في قولنا فليس في الخضر صدقة، والخضر البقول والرتاب

ومالم يكن له ثمرة باقية نحو البطيخ والقنا والخيار، ومما كان من الحنطة  
والشعير والتمر والزبيب وأشياء ذلك فليس فيه صدقة حتى يبلغ خمسة أو ساق،

والوسق ستون صاعا، والصاع الففيز الحجابى وربع الهاشمى وهو ثمانية  
ارطال - اه ص ٥٥. وأخرجه في كتاب الحجاة أيضا قال: ذكر أبو حنيفة

عن حماد عن إبراهيم انه جعل العشر ونصف العشر فيما أخرجت الأرض من  
قليل أو كثير - اه ج ١ ص ٤٩٨. وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٩٠ =

قلت: أرأيت الأرض التي يجب فيها العشر ما هي؟ قال: كل أرض من أرض العرب ما لم يوجف المسلمون عليها، وكل أرض من أرض الجبال مما استخرجه الرجل بما لا يبلغه الماء من الأنهار العظام من نحو الفرات ونحوها من الأنهار<sup>١</sup>، فأما ما استخرج من ذلك بما لا يبلغه الماء ففيها العشر، وأما ما سوى ذلك من أرض الجبل والسواد مما أوجف المسلمون عليها ففيها الخراج .

قلت: أرأيت أرضاً من أرض العشر خرج منها طعام كثير فباعه قبل أن يؤدي عشره فجاء صاحب العشر والطعام عند المشتري هل للمصدق أن يأخذ من المشتري عشر الطعام وهو قائم بعينه وهو في يده؟ قال: نعم، إن شاء . قلت: فهل يرجع المشتري على البائع بعشر الثمن؟ قال: نعم . قلت: وإن شاء المصدق أخذ من البائع وترك المشتري؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلاً باع أرضاً من أرض العشر وفيها زرع قد أدرك على من عشرها وقد باع الزرع مع الأرض أعلى المشتري أو على البائع؟ قال: عشر الزرع على البائع . قلت: لم؟ قال: لأن البائع باعه بعد ما وجب فيها العشر .

= من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: في كل ما أخرجه الأرض من قليل أو كثير زكاة، وفيما سقت السماء أو سقى سيحها العشر، وفيما سقى بنهر أو دالية نصف العشر - هـ .

(١) لفظ «الأرض» ساقط من هـ .

(٢) وفي م «الأنهار العظام» .

قلت: أرأيت إن باعها و الزرع بقل على من العشر عشر الزرع إذا ما حصد؟ قال: على المشتري . قلت: ولم؟ قال: لأنه باعه قبل أن يبلغ .

قلت: أرأيت إن باع الزرع و هو قصيل فقصله المشتري أيكون على البائع العشر في الثمن؟ قال: نعم . قلت: ولم؟ قال: لأن البائع قد أخذ له ثمنا و قصله قبل أن يبلغ .

قلت: أرأيت إن باع الزرع و هو بقل ثم أذن البائع للمشتري أن يترك ذلك في أرضه فتركه حتى استحصد فحصده على من العشر؟ قال: على المشتري، لأنه هو الذي حصد . قلت: وكذلك كل شيء من الثمار وغيرها فيما فيه العشر باعه صاحبه قبل أن يبلغ في أول ما يطلع ثم تركه المشتري حتى يبلغ باذن البائع ثم يكون عشر ذلك على المشتري؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلا اشترى أرضا من أرض العشر للتجارة فزرعها أعله الزكاة للتجارة أو عشر الأرض؟ قال: ليس عليه زكاة للتجارة، وإنما عليه عشر ما أخرجت الأرض . قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا اشترى أرضا من أرض العشر سقطت عنه الزكاة، ولا تجتمع الزكاة والعشر في أرض واحدة . قلت: وكذلك لو اشترى أرضا من أرض الخراج للتجارة؟ قال: نعم، يكون عليه الخراج، ولا يكون عليه الزكاة فيها، ولا يجتمع خراج و زكاة و لا زكاة و عشر في أرض واحدة .

(١) لفظ « أرأيت » ساقط من .

(٢) لأن الحديث ورد بذلك، رواه امامنا الأعظم عن حماد عن ابراهيم عن =

قلت: رأيت الرجل يموت وله أرض من أرض العشر وقد أدركت غلتها ووجب فيها العشر أيؤخذ منها العشر؟ قال: نعم. قلت: ولم صاحبها قد مات وصارت لغيره؟ قال: وإن.

قلت: رأيت الرجل تكون له الأرض من أرض العشر وفيها رطبة وهي تقطع كل أربعين ليلة أيؤخذ منها العشر كلها قطعت؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة. قلت: ولم؟ قال: لأن العشر في كل ما خرج منها - هذا قول أبي حنيفة.

قلت: رأيت الرجل له أرض من أرض العشر فيزرعها ويحصد زرعها قبل أن تمضي ستة أشهر أيؤخذ منه العشر؟ قال: نعم. قلت: ١٠ فان زرع فيها<sup>٢</sup> بقلا أو بطيخا أو خيارا أو قثاء أو حبوبا أو نحو ذلك أو قرعا هل يجب في شيء من هذا العشر؟ قال: نعم، يؤخذ

= علقة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجتمع على مسلم عشر وخراج في أرض - أخرج الحارثي وطلحة والأشعري وابن خسر والقاضي أبو بكر من طريق يحيى بن عنبسة عنه، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٣، وقد ورد الحديث من طريق آخر أيضا عن ابن عباس وغيره.

(١) وفي «وإن قلت» لفظ «قلت» من سهو الناسخ.

(٢) وفي «يمضي».

(٣-٢) وفي «زرعها».

(٤) لفظ «يجب» ساقط من «.

العشر<sup>١</sup> من هذا كله<sup>٢</sup> وهذا كله قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ليس في الخضر التي ليست لها ثمرة باقية عشر، نحو الرطبة والبقول كلها والبطيخ والقثاء وما أشبه ذلك .

قلت: أ رأيت العنب يبيعه عبنا وربما باعه بأكثر من قيمته وربما باعه بأقل من قيمته<sup>٣</sup> والأرض من أرض العشر هل يؤخذ منه عشر<sup>٥</sup> الثمن إن باعه عصيرا أو عبنا بأقل من قيمته أو أكثر إذا لم يكن شيئا حابي فيه و عرف ذلك؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له النحل فيصيب من غلته<sup>٤</sup> غلة عظيمة ما يجب فيه؟ قال: إن كانت أرض خراج فليس فيه شيء، وإن كان ذلك في أرض العشر ففيه العشر . قلت: ولم لا يكون فيه إذا كان في<sup>١٠</sup> أرض الخراج؟ قال: لأنه بلغنا عن عمر أنه لم يضع في النحل<sup>٥</sup> شيئا<sup>٦</sup> نحل السواد قال: لا تأخذوا من النحل شيئا<sup>٧</sup> ولا من الشجر<sup>٧</sup> . قلت: فكيف تقول في الأرض؟ قال: يمسح<sup>٨</sup> أرضا يضاء فيوضع عليها

(١) وفي هـ « من هذا العشر » .

(٢) لفظ « كله » ساقط من م .

(٣) كذا في ز ، وقوله « من قيمته » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي هـ « غسله » .

(٥) كذا في هـ ، م ؛ وفي ع ، ز « النخل » بالخاء ، تصحيف .

(٦-٦) من قوله « نحل السواد . . . » ساقط من هـ .

(٧) لم اجد من وصل هذا الحديث .

(٨) وفي هـ « تمسح » .

الخراج ، كما يوضع على المزارع قفيز و درهم على كل جريب .  
 قلت : أرأيت الرجل الذي يكون له الأرض وفيها عين  
 يخرج منها القير والنفط والملح وأرضه من أرض الخراج ما عليه ؟  
 قال : عليه خراج أرضه ، وليس عليه في هذا شيء .

٥ قلت : أرأيت لو كان هذا في أرض عشر هل فيه شيء ؟ قال :  
 لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا ليس بثمر .

قلت : أرأيت الرجل يكون له أرض من أرض العشر فينبت فيها  
 الطرفاء أو القصب الفارسي أو غيره هل فيه شيء ؟ قال : لا . قلت :  
 ولم ؟ قال : لأن هذا حطب . قلت : وكذلك الحشيش والشجر الذي  
 ليس له ثمرة مثل السمر وشبهه ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الرياحين كلها والبقول والرتاب القليل من ذلك  
 والكثير فيه العشر ونصف العشر ؟ قال : نعم ، في قول أبي حنيفة .

قلت : أرأيت الوسمة هل فيها عشر إذا كانت في أرض العشر ؟  
 قال : نعم ، في قول أبي حنيفة . قلت : وكذلك الزعفران والورد ؟

١٥ قال : نعم . قلت : وكذلك قصب السكر ؟ قال : نعم . قلت : ولم وهو  
 قصب ؟ قال : لأنه بمنزلة الثمرة ، وهذا كله قول أبي حنيفة ، وقال

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) لفظ « هذا » ساقط من ع ، ز .

(٣-٣) وفي ه « هذا ثمر » .

(٤) وفي ه ، م « قنبت » .

(٥) لفظ « قلت » ساقط من الأصول ولا بد منه .

أبو يوسف و محمد: ليس في شيء من هذا زكاة، إلا فيما كان له ثمرة باقية، وحتى يكون الثمر الباقي خمسة أوسق فصاعداً، والوسق ستون صاعاً، فأما الزعفران ونحوه مما يوزن فإنه إذا خرج منه ما يساوي خمسة أوسق أدنى ما يكون من قيمته الأوسق ففيه العشر؛ وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: القصب الذي يكون منه السكر إذا كان في أرض العشر فهو بمنزلة الزعفران؛ وقال محمد: ليس في الزعفران حتى يكون خمسة أمناء.

قلت: رأيت الحنطة والحلبة والشعير والتين والزيتون والزبيب والذرة والسمسم والأرز وجميع الحبوب عليه العشر إذا كان في أرض العشر؟ قال: نعم.

قلت: رأيت الرجل يكون عليه الدين يحيط بقيمة أرضه هل عليه عشر فيما خرج من أرضه؟ قال: نعم.

قلت: رأيت المكاتب إذا كانت له أرض العشر هل يجب عليه فيها العشر؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الصبي والمرأة والمجنون والمعتوه

الذي لا يفتق؟ قال: نعم، كل هذا سواء وفي أرضهم العشر.

قلت: رأيت إن كانت أرض في يدي عبد مأذون له في التجارة وقد اشتراها هل يؤخذ منه عشر ما خرج منها؟ قال: نعم.

(١) كذا في الأصول؛ أي: ليس في الزعفران شيء حتى يكون....

(٢) كذا في عامة الأصول؛ وفي «امنان».

(٣) وفي «فعله».

قلت: أرأيت الرجل له أرض يؤدي فيها الخراج هل عليه فيها شيء؟  
قال: لا، ولا يجتمع العشر والخراج جميعا في أرض.

قلت: أرأيت الرجل يستأجر أرضا من أرض العشر فيزرعها على  
من عشر ما يخرج منها؟ قال: على رب الأرض، وليس على المستأجر  
شيء. قلت: أرأيت إن كان أجرها بخمسين درهما وأخرجت الأرض  
ماتى كرا كان عليه عشر ذلك كله؟ قال: نعم، وهذا قول أبي حنيفة،  
وقال أبو يوسف ومحمد: العشر على ما أخرجت الأرض، وليس على  
المؤاجر شيء. قلت: أرأيت إن كان منحها إياه منحة أو أطعمها إياه  
طعمة على من عسرها؟ قال: على الذى زرعتها، وليس على رب الأرض  
شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يأخذ لها أجرا.

قلت: أرأيت المسلم يشتري من الذى أرضا من أرض الخراج  
أيجب عليه فيها العشر؟ قال: لا، وعليه الخراج؛ وبلغنا ذلك عن  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

قلت: أرأيت ذميا اشترى أرضا من أرض العشر أيجب عليه  
فيها العشر؟ قال: لا، ولكن عليه الخراج فى قول أبي حنيفة. قلت:  
ولم؟ قال: لأنه لا يكون على الكافر عشر.

(١) وفي م « يجمع » .

(٢) سقط لفظ « كر » من هـ .

(٣) وفي م « ولكن عليه » .

(٤) لا أعلم من وصله .



قلت: رأيت إن جاء رجل مسلم بعد ذلك فأخذها بالشفعة ما عليه فيها؟ قال: عليه العشر. قلت: ولم وقد جعلت عليه الخراج؟ قال: لأن المسلم قد أخذها بحق قد كان وجب له فيها قبل ذلك؛ وقال أبو يوسف: إذا اشترى الذي أرضا من أرض العشر جعلت عليه العشر مضاعفا كما أجعل عليه في ماله؛ وقال محمد بن الحسن: يكون على الكافر عشر واحد على حاله لا يزداد عليه.

(١) لفظ « وقد » سقط من هـ .

(٢) وفي المختصر: مسلم اشترى من كافر أرض خراج فهي خراجية، وإن اشترى كافر من مسلم أرض عشر فأخذها منه مسلم بالشفعة أو كان في البيع خيار أو فساد فرجعت إلى المسلم فهي عشرية كما كانت، فإن بقيت في ملك الكافر حولت خراجية في قول أبي حنيفة، بمنزلة دار كانت له فجعلها بستانا، وفي قول أبي يوسف مضاعف عليه العشر ويوضع موضع الخراج، وفي قول محمد عليه عشر واحد كما كان يوضع موضع الصدقة، بينه في كتاب السير - الخ . وفي شرحه للسرخسي: وقال مالك: يجبر على بيعها من المسلمين، وعلى أحد قول الشافعي لا يجوز البيع أصلا، وفي القول الآخر وهو قول ابن أبي ليلى يؤخذ منه العشر والخراج جميعا؛ وكان شريك بن عبد الله يقول: لا شيء فيه؛ وجعل هذا قياس السوائم إذا اشترها الكافر من مسلم (إلى أن قال) وأما محمد فقال: ما صار وظيفة للأرض لا يتبدل بتبدل المالك، كالخراج في الأراضي الخراجية؛ ثم العشر الذي يؤخذ منه عند محمد يوضع موضع الصدقات، كما ذكره في السير، لأن حق الفقراء تعلق بها فهو كمتعلق حق المقاتلة بالأراضي الخراجية؛ وروى ابن سماعة عن محمد أن هذا العشر يوضع في بيت مال الخراج لأنه إنما يصرف إلى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق العبادة، وما مال الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج، كمال يأخذه المباشر من أهل الزمة؛ وإنما قال أبو يوسف =

قلت: أرأيت المسلم إذا باع أرضا من أرض العشر من ذمی و هو فيها بالخيار أو الذمی بالخيار أو باعها يباعا فاسدا فيردها الذمی عليه ما على البائع فيها؟ قال: العشر .

قلت: أرأيت ذميا جعل دارا له بستانا أيجب عليه فيها شيء؟  
٥ قال: نعم، عليه فيها الخراج، وليس في هذا العشر .

قلت: أرأيت نصرانيا من بنی تغلب له أرض من أرض العشر اشتراها من المسلم ما عليه فيها؟ قال: عليه فيها عشرين، فإذا كانت تشرب سيجا أو يسقيها الساء فعليه فيها الخمس، وإن كانت تشرب بغرب أو دالية أو سانية فعليه فيها العشر . قلت: و تضاعفها عليهم كما تضاعف في أموالهم؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن عمر بن الخطاب رضی الله عنه ضاعف عليهم في أموالهم<sup>٢</sup> . قلت: أرأيت إن باعها بعد ذلك من مسلم

= « يؤخذ منه عشرين » لأن ما كا ماخوذا من المسلم إذا وجب أخذه من الكافر يضعف عليه كصدقة بنی تغلب و ما يمر به الذمی على العباشر، اما أبو حنيفة فقال: الأراضى النامية لا تخلو عن وظيفة في دارنا، و الوظيفة إما الخراج أو العشر، و لا يمكن إيجاب العشر عليه لأنها صدقة، و الكافر ليس من أهل الصدقة فتعين الخراج في الأراضى الخراجية، لأن استبقاها بعد الوجوب كاستبقاء الأجرة باعتبار التمكن من الانتفاع، و مال المسلم يصلح لذلك - ١٥ ما قاله

السرخسی ج ٣ ص ٦ .

(١) و في ٥ « تسقيها » .

(٢) و في ٥ « يضاعف » .

(٣) مر تخريج هذا الحديث ص ٢٧ - ٢٨ .

أو أسلم هو ما عليه؟ قال: عشرين؛ وهذا كله قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه 'عشرا واحدا' لأنني أضاعف عليهم ما داموا ذمة، فإذا أسلموا أسقطت ذلك عنهم، وكان عليه ما على المسلمين؛ وهو قول محمد.

قلت: رأيت العبد النصراني أعتقه رجل من نصارى بني تغلب ه فيشتري أرضا من أرض العشر ما عليه فيها؟ قال: عليه فيها الخراج،

(١-١) كذا في ز وهو الصواب، وفي بقية الأصول «عشر واحد» بالرفع.  
(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن اشترى تغلبي أرض عشر من مسلم ضوعف عليه العشر) للصلح الذي بيننا وبينهم، وذكر ابن سبابة عن محمد أن تضعيف العشر عليهم في الأراضي التي كانت لهم في الأصل، فأما من اشترى منهم أرضا عشرية من مسلم فعليه عشر واحد بناء على أصله إن ما صار وظيفة للأرض يقرر ولا يتغير بتغير المالك، (فإن أسلم عليها أو باعها من مسلم فعليه العشر مضاعفا في قول أبي حنيفة ومحمد، وفي قول أبي يوسف عشر واحد) قلت: وهذا في رواية أبي حفص الكبير وذكر في نوادر أبي سليمان المسألة بعد هذا، وذكر قول محمد كقول أبي يوسف، وتأويله ما بينا أن عند محمد في الأراضي التي كانت لهم في الأصل سواء أسلموا عليها أو باعوها من مسلم يجب العشر مضاعفا لأنها صارت وظيفة لهذه الأرض، أما أبو يوسف فقال: تضعيف العشر باعتبار كفر المالك وقد زال ذلك بإسلامه أو بيعه من المسلم، فهو نظير السوائم إذا أسلم عليها التغلبي أو باعها من المسلم لا يجب فيها إلا صدقة واحدة، وأبو حنيفة قال: التضعيف على بني تغلب في العشر بمنزلة الخراج حتى يوضع موضع الخراج، وبعد ما صارت خراجية لا تبدل بإسلام المالك ولا يبيعها من المسلم فهذا كذلك، بخلاف السوائم فإنه لا وظيفة فيها باعتبار الأصل، حتى إذا كانت لغير التغلبي من الكفار لا يجب فيها شيء، فعرفنا أن التضعيف فيها كان باعتبار المالك فيسقط بتبدل المالك أو بتبدل حاله بالإسلام - ٥١ ج ٣ ص ٥٧.

ولا ينزل<sup>١</sup> فيها بمنزلة مولاه . قلت : ولم ؟ قال : لا يكون<sup>٢</sup> أعظم حرمة من مولى<sup>٣</sup> المسلم لو أعتق<sup>٤</sup> عبدا نصرانيا ، ولو أن مسلما فعل ذلك بعبد له نصراني كان عليه الخراج وكان في أرضه الخراج ، وإن كان له<sup>٥</sup> إبل أو غنم أو بقر<sup>٥</sup> لم يكن عليه فيها شيء ، فكذلك عبد التغلبي إذا أعتقه . قلت : رأيت ما كان في<sup>٦</sup> أرض العشر من قصب الذريرة<sup>٧</sup> هل فيه عشر؟ قال : نعم ، في قول أبي حنيفة . قلت : ولم ؟ قال : لأنه بمنزلة الرياحين<sup>٨</sup> .

قلت : رأيت أرض العشر ما هي وأين تكون؟ قال : ما كان في يدي العرب بالحجاز أو البرية<sup>٩</sup> من أرض العرب<sup>١٠</sup> فهو من أرض

(١) وفي هـ « يترك » تصحيف .

(٢) وفي هـ « يكون » سقط منه لفظ « لا » ، وهو سهو الناسخ .

(٣) وفي ز « مولى » .

(٤) وفي م « لو أعتق المسلم » .

(٥-٥) وفي هـ « إبل أو بقر أو غنم » .

(٦) كذا في هـ ، م ؛ وفي ع ، ز « من » تصحيف .

(٧) قدم قبل ذلك ذكره ، وهو من الأدوية ، راجع كتب الطب : قانون

ابن سينا و تذكرة داود الأنطاكي وغيرها ، تسمى بلسان أهل الهند « جراته » بالجيم الفارسي .

(٨) بل من الأدوية المهمة النافعة عند الأطباء أيضا ، يدخرونه مع بقية أدويتهم ، يجلبونه من مقامات بعيدة لعلاج المرضى .

(٩) وفي هـ « بالبرية » .

(١٠) وحدها من العذيب إلى مكة ومن عدن أبين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة ، =

العشر، وما كان من أرض السواد والجلب ما لا يبلغه الماء فجاء رجل فأحياه فاستخرجه فهو من أرض العشر، وما كان من ذلك مما يبلغه الماء فهو من أرض الخراج؛ وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من أحيا أرضا مواتا فهي له. قلت: ويكون له رقبته؟ قال: نعم،

= وكان ينبغي في القياس ان تكون أرض مكة أرض خراج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وقهرا ولكنه لم يوظف عليها الخراج، فكما لا رق على العرب لا خراج على أرضهم - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٧ .

(١) وفي ٥ « أو » .

(٢) أسنده الإمام محمد في موطنه: أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق؛ أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، قال محمد: وبهذا نأخذ، من أحيا أرضا ميتة باذن الإمام او بغير اذنه فهي له، فأما ابو حنيفة فقال: لا يكون له إلا ان يجعلها له الإمام؛ قال: وينبغي للإمام إذا أحياها ان يجعلها له، وان لم يفعل لم تكن له - ٥٥ ص ٣٥٦ باب احياء الأرض باذن الإمام او بغير اذنه. وخرجه الإمام ابو يوسف في فصل موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرها من كتاب الخراج له: حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق؛ قال: وحدثنا ججاج بن ارطاة عن عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا مواتا فهي له؛ وحدثني محمد بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن ابيه عن رسول الله =

إن أقطعها إياه الإمام في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف و محمد :  
إذا أحيها فهي له أقطعها إياها الإمام أو لم يقطعها .

قلت : رأيت قوما من أهل الحرب أسلوا على دارهم أتكون  
أرضهم من أرض العشر؟ قال : نعم . قلت : ولم؟ قال : لأنهم أسلوا  
عليها فصارت في ذلك بمنزلة أرض العرب ، وإنما يجب الخراج مما  
أوجف عليه المسلمون واقتحوه .

قلت : وكل أرض من أرض الحجاز واليمن وتهمامة وما كان

= صلى الله عليه وسلم انه قال : من احيا ارضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم  
حق ؛ قال : وحدثني ليث عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد ، فمن احيا ارضا ميتة فهي له ،  
وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ قال : وحدثني محمد بن إسحاق عن الزهري  
عن سالم بن عبد الله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال على المنبر : من احيا  
ارضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ وذلك ان رجلا  
كانوا يمتجرون من الأرض ما لا يعملون ؛ وحدثني الحسن بن عمار عن  
الزهري عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : من احيا  
ارضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ قال : وحدثني  
سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب قال : من احاط  
حائطاً على ارض فهي له - ٥١ ص ٣٦ . قلت : الحديث هذا معروف مخرج في  
الصحاح وغيرها عن عدة من الصحابة ممندا مرفوعا بالأسانيد الصحاح ومرسلا  
وموقوفا - راجع نصب الراية ج ٤ كتاب احياء الموات .

(١-١) وفي م « ما اوجف عليه المسلمون » ولفظ « عليه » ساقط من الأصل  
وفيه « مما اوجف المسلمون » .

في البرية في أرض العرب تجعلها أرض العشر لأن أهلها أسلموا عليها؟  
قال: نعم .

قلت: رأيت المصدق إذا جاء يأخذ عشر الأرض فقال صاحبها  
« قد أديته ، و حلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه ؟ قال : لا ،  
ولكنه يأخذ منه العشر . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا إنما يأخذه  
السلطان . قلت : فإن أعطاه دون السلطان أ يسعه ذلك فيما بينه و بين الله  
تعالى ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت إن عجل عشر ما يخرج من أرضه لستين أ يجزيه  
ذلك فيما بينه و بين الله تعالى ؟ قال : لا .

(١) وفي « يجعلها » .

(٢) وفي المختصر و شرحه ج ٣ ص ١١ ( ولا يجوز تعجيل عشر ما لم يزرع  
و عشر ثمر لم يخرج ، اما تعجيل عشر الثمار قبل ظهور الطلع فلا يجوز في قول  
ابى حنيفة و مجد ، و يجوز في قول ابى يوسف ، ذكره في الإملاء ، قال : لأنه  
لم يبق بينه و بين الوجوب إلا مجرد مضي الزمان فهو كتعجيل الزكاة بعد كمال  
النصاب ) و أبو حنيفة و مجد قال : السبب الموجب لم يوجد لأن الموجود ملك  
رقاب النخيل و هو ليس بسبب للعشر حتى لو قطعها لم يازمه شيء ، و تعجيل  
الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز كتعجيل الزكاة قبل تمام النصاب ،  
اما تعجيل العشر قبل الزراعة فلا يجوز بالاتفاق لأن الأرض ليست بسبب  
لوجوب العشر ، و قد بقي بينه و بين الوجوب عمل سوى مضي الزمان و هو  
الزراعة ، و بعد نبات الزرع يجوز التمتع بالإنفاق ، و اما بعد الزرع قبل  
ان ينبت فيجوز في قول ابى يوسف لأنه لم يبق بينه و بين وجوب العشر  
إلا مضي الزمان ، و لا يجوز عند ابى حنيفة و مجد لأن السبب لم يوجد لأن =

قلت: أرأيت الرجل يعطي عشر أرضه وزكاة إبله أو بقرة أو غنمه لصنف واحد من الفقراء أو المساكين أيجزيه ذلك؟ قال: نعم؛ وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن عباس و حذيفة ابن اليمان رضی الله عنهم أنهم قالوا: يجزيه<sup>١</sup>.

قلت: أرأيت الرجل<sup>٢</sup> إذا كانت له أرض من أرض العشر فأعطى عشر ما خرج من أرضه أباه أو أمه أو ابنه أيجزيه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: لا. قلت: فإن أعطاه أخاه أو أخته أو ذارحم محرم غير ولد أو والد أو جد أو جدة أو ولد و ولد ولد هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم، وهو في ذلك بمنزلة الزكاة<sup>٣</sup>.

= الحب في الأرض كهو في الحب ليس بسبب لوجوب العشر - ٥٨ .

(١) وفي ٥، م « و » والصواب « أو » كما هو في الأصل وكما هو في ز .

(٢) ومر الآثار الثلاثة قبل مستندة، ومرتخيمها ايضاً ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٣) لفظ « الرجل » ساقط من ٥ .

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من ٥ .

(٥) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (ولا يعطى زكاته و عشره ولده و ولد

ولده و ابويه و اجداده و يعطى من سواهم من القرابة) و كل من ينسب

الى المؤدى بالولادة او ينسب اليه بالولادة، و لا يجوز صرف الزكاة اليه لأن

تمام الإيتاء بانقطاع منفعة المؤدى عما ادى، و المنافع بين الآباء و الأبناء متصلة،

قال الله تعالى « آباؤكم و اباؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله»

فلم يتم الإيتاء بالصرف اليهم، فأما من سواهم من القرابة فيتم الإيتاء بالصرف اليه

وهو افضل لما فيه من صلة الرحم؛ قال (ولا يعطى مدبره و عبده و ام ولده) =



= لأنهم مما ليكسبهم له ، ( و ) كذلك لا يعطى ( مكاتبه ) لأن كسب المكاتب  
 دائر بينه وبين المولى فلم يتم الإيتاء بالصرف اليه ، وهذا بخلاف ما لو دفع الى  
 مكاتب غنى لأن هناك الإيتاء تم باقطاع منفعة المؤدى عما ادى ولم يثبت فيه للغنى  
 ملك ولا يد للحال ، ( و ) كذلك لا يصرف الى ( زوجته ) لأن الإيتاء لا يتم  
 قال الزوجة من وجه لزوجها ، قال الله تعالى « ووجدك عائلاً فأغنى » قيل : بما  
 خديجة ؛ وعند الشافعى يجوز بناء على ان شهادة الزوج لزوجته جائزة ، ( فأما  
 المرأة فلا تعطى زوجها في قول ابى حنيفة ، وفي قول ابى يوسف ومحمد تعطيه ؛  
 ثم احتج لهم قال ( وكذلك لو اعطى غنيا او ولدا صغيرا لغنى مع علمه بحاله  
 لا يجوز ) لأن مصرف الصدقات الفقراء بالنص ، فان صرف الى زوجة غنى  
 وهى فقيرة او الى بنت بالغة لغنى وهى فقيرة جاز في قول ابى حنيفة ومحمد ، لأنه  
 صرفها الى الفقيرة واستحقاقها النفقة على الغنى لا يخرجها من ان تكون مصرفا ،  
 كأخت فقيرة لغنى فرض عليه نفقتها ، و ابو يوسف قال : لا يجوز لأنها مكفية  
 المؤنة باستحقاقها النفقة على الغنى بالاتفاق ، فهو نظير ولد صغير لغنى ، ( وكذلك  
 لو صرفها الى هاشمى او مولى هاشمى وهو يعلم بحاله لا يجوز ) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد » ، وعن ابن عباس رضى الله  
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن ابى الأرقم على الصدقات  
 فاستبج ابا رافع بجاه معه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا ابا رافع ! ان الله تعالى  
 كره لبني هاشم غسالة الناس ، وان مولى القوم من انفسهم » ؛ وهذا في  
 الواجبات ، فأما في التطوعات والأوقاف فيجوز الصرف اليهم وذلك مروى  
 عن ابى يوسف ومحمد في النوادر ، لأن في الواجب المؤدى يطهر نفسه باستقاط  
 الفرض فيتدنس المؤدى بمنزلة الماء المستعمل ، وفي النقل يتبرع بما ليس عليه  
 فلا يتدنس به المؤدى كن تبرد بالماء ، ( فان اعطى غنيا وهو لا يعلم بحاله فانه يجزى )  
 ان وقع عنده انه فقير او سأله فأعطاه او كان جالسا مع الفقراء او كان عليه  
 زى الفقراء ثم تبين انه غنى جاز ( عند ابى حنيفة ومحمد ، ولم يجز عند ابى يوسف ) =

= وهو قول الشافعي لأن الخطأ ظهر انه بيقين لأن المصرف في الصدقات الفقراء دون الأغنياء فلا يجزيه ، كمن توضع بالماء ثم تبين انه نجس او قضي القاضي في حادثة باجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ؛ ولأبي حنيفة و محمد ان الواجب عليه الصرف إلى من هو فقير عنده و قد فعل فيجوز ، كما اذا صلى الإنسان الى جهة بالتحرى ثم ظهر الأمر بخلافه ، وهذا لأن الغنى والفقير لا يوقف عليها و قد لا يوقف الإنسان على غنى نفسه فضلا عن غيره ، والتكليف انما يثبت بحسب الواسع ، بخلاف النص فانه مما يوقف على حقيقته ، وكذلك يوقف على نجاسة الماء و طهارته ( وان تبين انه دفع الى ابيه او ابنه جاز ) في ظاهر الرواية عندهما ، و ذكر ابن شجاع رواية عن ابي حنيفة انه لا يجوز ؛ وجه تلك الرواية ان النسب مما يحكم به ، ويمكن معرفته حقيقة فيتبين الخطأ بيقين ، كما لو ظهر انه عبده او مكاتبه ؛ وجه ظاهر الرواية حديث معن بن يزيد رضى الله عنهما قال : دفع ابي صدقته الى رجل ليصرفها و يفرقها على المساكين فأعطاني فلما رآه ابي في يدي فقال : ما اياك اردت يا بني ؟ فقلت : ما انا بالذي ارده عليك ؛ فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا معن ! لك ما اخذت و يا يزيد لك ما نويت ؛ فقد جوز الصرف الى الوالد عند الاشتباه وكان المعنى فيه و هو ان الصرف الى الوالد قرينة بدليل التطوع فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الأكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكمال في حكم الجواز ؛ ( وكذلك اذا تبين ان المدفوع إليه هاشمي ) فهو على هاتين الروايتين ، ( وان تبين ان المدفوع اليه ذمي ) فهو على هاتين الروايتين ايضا لأن الكفر يحكم به و يوقف على حقيقته ، ( وان تبين ان المدفوع اليه حربي ) قال في الكتاب ( يجوز ) و تأويله انه اذا كان مستأمنا في دارنا فهو كالذمي ، و ابو يوسف ذكر في جامع البرامكة عن ابي حنيفة انه لا يجزيه لأن التصديق على الحربي ليس بقرينة اصلا فلا يمكن ان يقام مقام ما هو قرينة عند الاشتباه - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١١ من شرح المختصر .

كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر و لمن يجب

قلت: أرأيت رجلا أصاب ركازا هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يتصدق بجمسه على المساكين؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اطلع عليه الإمام و علم ذلك منه أن ينبغي للإمام أن يمضى له ما صنع؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كان صاحب الركاز محتاجا إلى جميع ذلك هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى ألا يرفعه إلى الإمام و لا يؤدي خمسه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن أصاب الرجل ركازا فأعطى الخمس منه أباه أو أمه أو جده أو جدته و هم محتاجون أيجزيه؟ قال: نعم. قلت: ١٠ ولم و هذا لا يجزي في الزكاة و لا في عشر الأرض؟ قال: ليس هذا بمنزلة الزكاة و لا عشر الأرض.

قلت: أرأيت ما جبي<sup>٢</sup> من الخراج إلى بيت المال لمن يجب من المسلمين؟ قال: يجب ذلك لجميع المسلمين فيعطى الإمام منه أعطيات المقاتلة و الذرية و النابتة إن نابت المسلمين. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا ١٥

(١) وفي المختصر و شرحه « باب » مكان « كتاب » .

(٢) وفي « ولم يجب و لمن يجب » و الصواب ما في بقية الأصول .

(٣) وفي « جني » تصحيف . قلت: جبي الخراج: جمعه - قاله في المغرب .

(٤) وفي « تجب » و الصواب « يجب » كما في « .

ما أوجف عليه المسلمون وهو لجميعهم .

قلت : ولا يوضع الخراج فيما يوضع فيه الزكاة من الفقراء  
والمساكين؟ قال : لا . قلت : ولم؟ قال : لأن الخراج ليس بمنزلة  
الزكاة ، وإنما يوضع الخراج فيمن ذكرت لك .

قلت : رأيت إن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت مال  
المسلمين من الزكاة شيء<sup>١</sup> ولا من الخمس ولا من العشر أعطى الإمام  
ذلك الفقراء والمساكين؟ قال : نعم .

قلت : رأيت ما كان في بيت المال من الزكاة ومن الخمس ما<sup>٢</sup>  
أوجف المسلمون عليه<sup>٣</sup> من العدو أو من أرض العشر فسئيل ذلك  
كله واحد للفقراء والمساكين؟ قال : نعم .

قلت : رأيت ما ذكرت مما يؤخذ من أهل الزمة وأهل الحرب  
إذا مروا بأموالهم على العاشر ما سئيل ذلك المال وفيما يوضع؟ قال :  
يوضع موضع الخراج .

(١) وفي المغرب : وجف البعير أو الفرس هذا وجيفا وأوجفه صاحبه إيجافا ،  
وقوله : وما أوجف المسلمون عليه - أي اعملوا خيلهم وركابهم في تحصيله ، اه  
ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) وفي ز « تضع » وفي ه « يوضع » .

(٣) لفظ « شيء » ساقط من الأصل وهو بسهو الناسخ .

(٤) وفي ه « وما » .

(٥) وفي ه « عليه المسلمون » .

قلت : رأيت ما أخذ من أهل البادية من إبلهم و بقرهم و غنمهم في أى شيء يوضع ؟ قال : يرد على فقرائهم على كل قوم ما أخذ من أغنيائهم من ذلك ؛ و قد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : يؤخذ من حراشى أموالهم فيوضع في فقرائهم . قلت : وكذلك جميع

(١) كذا في م ، و في بقية الأصول « اغنائهم » .

(٢) لم نظفر بقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه هذا « يؤخذ من حواشى أموالهم فيوضع في فقرائهم » و لا نعلم من أسنده ، و الحديث المرفوع في هذا معروف أخرجه الأئمة ، قال البخارى في صحيحه : حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا زكريا بن إسماعيل عن يحيى بن عبد الله بن الصيغى عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لمعاد بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتى قوما من أهل الكتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله فان هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم و ليلة فان هم طاعوا لك فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد على فقرائهم فان هم طاعوا لك فإياك و كرائم أموالهم و اتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه و بين الله حجاب - اه ص ٢٠٢ . و روى ابن أبى شيبه عن عبد الرحيم عن أشعث بن سوار عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم فينا ساعيا فأخذ الصدقة من اغنيائنا فقسماها في فقرائنا و كنت غلاما يتيما فأعطاني منها قلوفا ؛ و روى عن عبد الرحيم عن حجاج عن عمرو ابن مرة عن أبيه قال : سئل عمر عما يؤخذ من صدقات الأعراب كيف تصنع بها ؟ فقال عمر : و الله لأردن عليهم الصدقة حتى تروح على أحدهم مائة ناقة أو مائة بعير - اه ج ٢ ص ٥٤ .

الزكاة يضع الإمام زكاة كل قوم على فقرائهم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الفطرة سيلها سيل الزكاة؟ قال: نعم.

قلت: رأيت إن احتاج غيرهم من المسلمين فوضع الإمام زكاة غيرهم فيهم أيسعهم ذلك؟ قال: نعم. قلت: رأيت إن كان كلا الفريقين فيهم فقراء أيهم أحق أن يوضع فيه ذلك؟ قال: فقراء الذين أخذ ذلك منهم.

قلت: رأيت ما يؤخذ من بني تغلب بما ذكرت أنه يضاعف عليهم ما سيل ذلك الذي يؤخذ منهم؟ قال: سيئه سيل الحراج لأن عمر بن الخطاب بلغنا عنه أنه ضاعف عليهم في أموالهم مكان الحراج. قلت: رأيت قول الله تعالى في كتابه "واعلموا أنما غنمتم من

شيء فإن لله خمسة" ما بلغك في هذا؟ قال: هذا ما غنم المسلمون من العدو وفيما غنم العسكر من كل شيء كان خمسة لبيت المال، وما بقي قسم بين الذين أصابوه خاصة دون المسلمين فيكون للراجل منهم سهم ولل فارس سهمان؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ١٥ للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم.

قلت: رأيت قوله تعالى "فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى" ما تفسير ذلك؟ قال: بلغنا عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يقول: خمس الله؛

(١) وفي «أيضا انه» .

(٢) وقد مر الحديث قبل ذلك وتخريجه في ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣-٣) كذا في ٥ وكذا في المختصر وهو الصواب، وفي بقية الأصول «يقول كان خمس» .

(٤) وفي «٥» .

كتاب الأصل ( كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر والخراج ) ج - ٢

والرسول واحد، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضعه حيث يشاء في الفقراء والمساكين<sup>١</sup>، فصار ذلك على خمسة أسهم: فان لله خمسة وللرسول فهذا واحد، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل . قلت: أرايت من يجب له في بيت مال المسلمين حق من هو؟ قال: كل من غزا أخذ عطاءه من بيت المال فأعطاه ذريته من بيت المال، والموالي والعرب في هذا سواء، والأغنياء والفقراء في هذا سواء . قلت: أرايت من كان غنيا من المسلمين ثم لا يغزو وليس في الديوان ولا يلي المسلمين شيئا هل يعطيه الإمام من بيت المال شيئا؟ قال: لا .

قلت: أرايت المساكين والفقراء من المسلمين جميعهم<sup>٢</sup> عربهم ومواليهم<sup>٣</sup> وغير ذلك منهم أيجب له حق في بيت المال؟ قال: نعم، يجب لهم بما في بيت المال من الزكاة، ومن الخمس والعشر، وينبغي للإمام أن يتقى الله<sup>٤</sup> في المسلمين فلا يدع فقيرا إلا أعطاه حقه من ذلك . قلت:

(١) أسنده ابن جرير في تفسيره ج ١٠ ص ٣: حدثنا وكيع قال ثنا محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول » قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، كان النبي صلى الله عليه وسلم يحمل منه ويضع فيه ما شاء - اهـ - وفي ج ٣ ص ١٨٥ من الدر المنثور: وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عطاء في الآية قال: خمس الله والرسول واحد، ان كان النبي صلى الله عليه وسلم يحمل فيه (كذا) ويضع فيه ما شاء الله - اهـ .

(٢) وفي « جميعا » .

(٣) وفي « لله » تصحيف .

و يعطى الإمام الفقراء من ذلك ما يغنيهم<sup>١</sup> ؟ قال : نعم .  
قلت : أ رأيت الرجل إذا كان محتاجا وله عيال أ يعطيه الإمام ما يغنيه و عياله ؟ قال : نعم .  
قلت : أ رأيت قول الله في كتابه ” والعملين عليها“ ما يجب لهم في بيت المال ؟ قال : يفرض لهم الإمام رزقا بما يلي و يلون<sup>٢</sup> و يعطيهم من ذلك قدر ما يرى .  
قلت : أ رأيت قوله ” و المؤلفة قلوبهم “ هل يجب لهم في الزكاة شيء ؟ قال : لا ، و إنما كان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه و سلم حين كان يتألف الناس على الإسلام و يعطيهم من ذلك ، و أما اليوم فلا<sup>٣</sup> .

(١) وفي ٥ « يغنيهم » تصحيف .

(٢) وفي ٥ « يكون » تصحيف و الصواب « يلون » .

(٣) وفي ج ٣ ص ٩ من شرح المختصر للسرخسي : و اما المؤلفة قلوبهم فكانوا قوما من رؤساء العرب كأبي سفيان بن حرب و صفوان بن أمية و عيينة بن حصن و الأقرع بن حابس ، و كانت يعطيهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بفرض الله سهبا من الصدقة يؤلفهم به على الإسلام فقبل : كانوا قد أسلموا ، و قبل : كانوا وعدوا ان يسلموا ؛ فان قيل : كيف يجوز ان يقال بأنه يصرف اليهم و هم كفار ؟ قلنا : الجهاد واجب على الفقراء من المسلمين و الأغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزأ من مال الفقراء لدفع شرهم ، و ذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ، ثم سقط ذلك السهم بوفاة رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ هكذا قال الشعبي : انقضى الرشا بوفاة رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ و روى انهم في خلافة ابي بكر رضى الله عنه استبدلوا الخط لنصيبتهم فبذل لهم و جاؤا الى عمر فاستبدلوا خطه فأبى و مزق خط ابي بكر رضى الله عنه =



كتاب الأصل ( كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر والخراج ) ج - ٢

== وقال : هذا شيء كان يعطيكم رسول الله صلى الله عليه وسلم تأليفا لكم واما اليوم فقد اعز الله الدين ، فان تبتم على الإسلام و الا فبيننا وبينكم السيف ؛ فعادوا الى ابي بكر وقالوا له : انت الخليفة ام عمر ؟ بذلت لنا الخط ومزقه عمر ! فقال : هو ان شاء ؛ ولم يخالفه - اه . وفي ج ٣ ص ٢٥١ من الدر المنثور : واخرج عبد الرزاق وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن مردويه عن يحيى بن ابى كثير قال : « المؤلفات قلوبهم » من : هاشم : ابوسفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، ومن بنى امية : ابوسفيان بن حرب ، ومن بنى مخزوم : الحارث بن هشام وعبد الرحمن بن يربوع ، ومن بنى اسد : حكيم بن حزام ، ومن بنى عامر : سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى ، ومن بنى جمح : صفوان بن امية ، ومن بنى سهم : عدى بن قيس ، ومن ثقيف : العلاء بن حارثة او حارثة ، ومن بنى فزارة : عيينة بن حصن ، ومن بنى تميم : الأقرع بن حابس ، ومن بنى نصر : مالك بن عوف ، ومن بنى سليم : العباس بن مرداس ؛ اعطى النبي صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم مائة مائة مائة ، الا عبد الرحمن بن يربوع وحويطب ابن عبد العزى فانه اعطى كل واحد منهما خمسين ، ( ورواه ابن جرير في ج ١٠ ص ٩٨ من تفسيره عن عبد الأعلى : ثنا محمد بن ثور عن معمر عن يحيى بن ابى كثير ) واخرج ابن ابى حاتم و ابو الشيخ عن الضحاك قال : « المؤلفات قلوبهم » قوم من وجوه العرب يقدمون عليه فينفق عليهم منها ما داموا حتى يسلموا او يرجعوا ؛ واخرج ابن ابى شيبه وابن المنذر وابن ابى حاتم و ابو الشيخ عن ابن جبير قال : ليس اليوم مؤلفات قلوبهم ؛ واخرج البخارى في تاريخه و ابن المنذر وابن ابى حاتم و ابو الشيخ عن الشعبي قال : ليست اليوم مؤلفات قلوبهم ، انما كان رجال يتألفهم النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام ، فلما ان كان ابو بكر رضى الله عنه قطع الرشى في الإسلام - وفي رواية ابن جرير : فلما ولي ابو بكر انقطعت الرشى ؛ واخرج ابن ابى حاتم عن عبيدة السلماني قال : جاء عيينة بن حصن و الأقرع بن حابس الى ابى بكر فقالا : يا خليفة رسول الله صلى الله عليه ==

قلت : أرأيت الإمام ما الذى يجب له فى بيت المال ؟ قال :

يجب له من ذلك قدر ما يغنيه من العطاء ، و يفرض له عطاء من بيت المال ، فأما ما سوى ذلك فلا حق له فيه ؛ بلغنا عن أبى بكر رضى الله عنه أنه حين ' ولى انطلق بشيء يبيعه فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم :

= وسه ! إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها لعلمنا نحرثها و نزرعها و لعل الله ان ينفع بها ؛ فأقطعها إياها و كتب لها بذلك كتابا و أشهد لها ، فانطلقا إلى عمر ليشهداه على ما فيه فلما قرءا على عمر ما فى الكتاب تناوله من أيديهما ففعل فيه فحاه فتذمرا و قال له مقالة سيئة فقال عمر : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يتألفكم و الإسلام يومئذ قليل و إن الله قد اعز الإسلام فاذهبوا فاجهدوا جهدا كما لا أرى الله عليكما ان رعيتم - اه ص ٢٥٢ . و ذكره أبو بكر الرازى ايضا فى احكام القرآن . و اخرج ابن جرير : حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنا هشيم قال ثنا عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبى جيلة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه و اتاه عيينة بن حصن : « القى من ربكم فن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر » اى ليس اليوم مؤلفة - اه ج ١٠ ص ٩٩ . و فى ج ٣ ص ١٢٣ من احكام القرآن للإمام أبى بكر الرازى : و المؤلفة قلوبهم فانهم كانوا قوما يتألفون على الإسلام ما يعطون من الصدقات ، و كانوا يتألفون بجهات ثلاث : احداها الكفار لدفع معرفتهم و كف اذيتهم عن المسلمين و لاستعانتهم بهم على غيرهم من المشركين ، و اثنانية لاستمالة قلوبهم و قلوب غيرهم من الكفار إلى الدخول فى الإسلام و لتلا يمدعوا من أسلم من قومهم من الثبات على الإسلام و نحو ذلك من الأمور ، و الثالثة اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر لتلا يرجعوا إلى الكفر - الخ . و فيه تفصيل راجعه ان شاء الله .

(١) كذا فى م ، و فى بقية الأصول « حيث » .

كتاب الأصل ( كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر والخراج ) ج - ٢

أين يا خليفة رسول الله؟ فقال: ممي شيء أبيعته أستعين به في نفقتي؛  
فمنعوه و فرضوا له رزقا من بيت المال<sup>٢</sup>.

قلت: أرأيت الأمير إذا استعمل على الجيش فأصابوا غنائم  
ما يجب لأمرهم من ذلك؟ قال: هو كرجل من الجند.

قلت: أرأيت أهل الزمة هل يجب لهم في بيت المال شيء؟

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي «أريد بيعه».

(٢) أسنده ابن سعد في ج ٣ ص ١٨٤ من طبقاته الكبرى: أخبرنا مسلم بن إبراهيم  
قال أخبرنا هشام الدستوائي قال أخبرنا عطاء بن السائب قال: لما استخلف أبو بكر  
أصبح غاديا إلى السوق وعلى رقبته اثواب يتجر بها فلقبه عمر بن الخطاب  
و أبو عبيدة بن الجراح فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق،  
قالا: تصنع ما ذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين اطعم عيالي؟ قالاه:  
انطلق حتى تفرض لك شيئا؛ فانطلق معها ففرضوا له كل يوم شطر شاة وما كسوه  
في الرأس و البطن؛ و روى عن عمار بن مسلم عن سليمان بن المغيرة  
عن حميد بن هلال قال: لما ولي أبو بكر قال أصحاب رسول الله: افرضوا خليفة  
رسول الله ما بغنيه. قالوا: نعم، برداه إذا اخلقها و وضعها و أخذ مثلها و ظهره  
إذا سافر و نفقته على أهله كما كان ينفق قبل أن يستخلف، قال أبو بكر: رضيت؛  
أخبرنا عارم بن الفضل قال: أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال  
أن أبا بكر لما استخلف راح إلى السوق يحمل أبرادا له و قال: لا تعرفوني من  
عيالي؛ قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن  
عمرو بن ميمون عن أبيه قال: لما استخلف أبو بكر جعلوا له الفين فقال: زيدوني  
فإن لي عيالا و قد شغلتموني عن التجارة، قال: فزادوه خمسمائة أو كانت الفين  
و خمسمائة فزادوه خمسمائة - ٥١ ص ١٨٥.

قال: لا .

قلت: أ رأيت ما أخذ منهم مما يمرون به على العاشر ومن بنى تغلب هل يرد على فقرائهم؟ قال: لا، ولا يكون لأهل الذمة في بيت المال شيء . قلت: وإن كانوا فقراء؟ قال: لا . قلت: فإن كان أهل الذمة من بنى تغلب أو من غيرهم ليس لهم حرقه ولا مال ولا يقدرّون على شيء فلا يجب لهم شيء ولا عليهم شيء؟ قال: نعم، وإنما يوضع الخراج على رؤس من أهل الذمة بقدرهم: على المحترف اثنا عشر درهما، وعلى الرجل الحسن الحال منهم الوسط أربعة وعشرون درهما، وعلى الغنى منهم المكثّر ثمانية وأربعون، لا يزداد عليهم على ذلك شيء؛ بلغنا ١٠ فيه غير حديث .

(١) وفي شرح المختصر: ومن الناس من قال: إذا كان محتاجا عاجزا عن الكسب يعطى قدر حاجته، لما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى شيخا من أهل الذمة يسأل فقال: يا انصفناه أخذنا منه في حال قوته ولم نرد عليه عند ضعفه! وفرض له من بيت المال؛ ولكن الحديث شاذ فلم يأخذ به علماءنا، ورأوا أن من الترغيب له في الإسلام أن لا يعطى من مال المسلمين شيئا ما لم يسلم - اهـ ج ٣ ص ١٩ .

(٢) كذا في الأصول، ولعل بعض العبارة سقطت ههنا من الأصول، والصواب في الجواب «نعم» أو «وإن كانوا فقراء» والله اعلم .  
(٣) كذا في ه، م؛ وفي ع، ز «له» مكان «لهم» تصحيف .  
(٤) كذا في ز، وفي البقية «ولا شيء عليهم» .

(٥) روى ابن أبي شيبة في مصنفه في الإمارة: حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني =

كامل كتاب الزكاة ، و الحمد لله رب العالمين و صلاته ( و سلامه )

على سيدنا محمد و آله و صحبه .

و يتلوه : كتاب الصوم

== عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفى قال : وضع عمر بن الخطاب فى الجزية على رؤس الرجال على الثغرى ثمانية و أربعين درهما و على المتوسط أربعة و عشرين درهما و على الفقير اثنى عشر درهما - اهـ ، ذكره الزيلعى فى ج ٣ ص ٤٤٧ من نصب الراية . و هكذا رواه ابن سعد فى ترجمة عمر عن عارم بن الفضل : ثنا حماد ابن سلمة عن سعيد الجريرى عن ابى نضرة عن عمر فى طبقاته فى حديث طويل - قاله الزيلعى . و قال الإمام ابو يوسف فى ص ٧٢ من خراجه : و حدثنى كامل بن العلاء عن حبيب بن ابى ثابت ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بعث عثمان بن حنيف على مساحة ارض السواد ففرض على كل جريب ارض عامر او عامر درهما و قفيزا ، و ختم على علوج السواد ثمتم خمسمائة الف علج على الطبقات ثمانية و اربعين و اربعة و عشرين و اثنى عشر - الحديث .

\*\*\*

## كتاب الصوم

أبو الحسن محمد بن الحسن قال: قرأت نسخة هذا الكتاب على أبي بكر محمد بن عثمان فقلت له: حدثك أبو جعفر محمد بن سعدان؟ قال: أخبرنا<sup>٢</sup> أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني<sup>٣</sup> قال أخبرنا محمد بن الحسن - إلى آخر هذا الكتاب؛ ثم قلت: له أروى هذا عنك؟ قال: نعم؛

و عارضت به أبا سليمان موسى بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو الموصلي عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول

(١) وفي م قيل لفظ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواحد العدل». .  
(٢) الصوم في اللغة هو الإمساك، ومنه: صام النهار - إذا وقفت الشمس ساعة الزوال، وفي الشريعة عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الكف عن قضاء الشهوتين: شهوة البطن وشهوة الفرج، من شخص مخصوص وهو أن يكون مسلماً طاهراً من الحيض والنفاس، في وقت مخصوص وهو ما بعد طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس، بصفة مخصوصة وهو أن يكون على قصد التقرب، فالاسم شرعي فيه معنى اللغة - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٤٤ باختصار .

(٣-٢) وفي الأصل «أبو سليمان الجوزجاني»، وفي البقية «أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني» .

(٤) لعل الصواب «المكي» صحف فصار «الموصلي» وهو: طلحة بن عمرو الحضرمي المكي، من هذه الطبقة، يروي عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير، وعنه وكيع وغيره، من رجال التهذيب .

الرجل<sup>١</sup>: «جاء رمضان» و«ذهب رمضان»، ولكن ليقول «جاء شهر رمضان»  
و«ذهب شهر رمضان»، قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسماء<sup>٢</sup>  
تعالى<sup>٣</sup>. قلت: رأيت رجلا تسحر وهو لا يعلم بطلوع الفجر وقد طلع

(١) لفظ «الرجل» ساقط من هـ.

(٢) لفظ «جاء» ساقط من هـ.

(٣) وفي ز، م «أسماء الله».

(٤) قلت: أخرج البيهقي في ج ٤ ص ٢٠١ من سننه بسنده من طريق علي  
ابن سعيد ثنا محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقولوا «رمضان» فان رمضان اسم من  
أسماء الله ولكن قولوا «شهر رمضان». وهكذا رواه الحارث بن عبد الله  
الغازي عن أبي معشر، وأبو معشر هو نجیح السندی ضعفه يحيى بن معين،  
وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه -  
والله أعلم؛ وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب بن جابر وهو أشبهه،  
ثم روى بسنده عن محمد بن بكار بن ريان: ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال:  
لا تقولوا «رمضان» فان رمضان اسم من أسماء الله عز وجل ولكن قولوا  
«شهر رمضان»؛ وروى ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما  
ضعيف، وقد احتج محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح في جواز ذلك بالحديث  
ثم روى بسنده: إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة - الحديث، و: من صام  
رمضان، وقال: لا تقدموا رمضان - ٥ ص ٢٠٢. قال السرخسي في شرح  
المختصر: وذكر (عن طلحة بن عمرو عن مجاهد انه كان يكره ان يقول الرجل  
«جاء رمضان» و«ذهب رمضان» ولكن ليقول «جاء شهر رمضان» و«ذهب  
شهر رمضان» قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسماء الله تعالى) =

الفجر ثم علم بعد ذلك أنه كان أكل و الفجر طالع و ذلك في رمضان؟  
قال: يتم 'صوم يومه' ذلك، و عليه قضاؤه، و لا كفارة عليه . قلت:  
فلم ألقيت عنه الكفارة؟ قال: " لأنه أكل و هو لا يعلم  
بطلوع الفجر .

قلت: فان أفطر و هو يرى أن الشمس قد غابت ثم تبين له بعد  
ذلك أنها لم تغب؟ قال: عليه أن يمكث حتى تغيب الشمس ثم يفطر،

= فكأنه ذهب في هذا إلى ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال: لا تقولوا « جاء رمضان » و « ذهب رمضان » فان « رمضان »  
اسم من أسماء الله تعالى؛ و في رواية: و لكن عظموه كما عظمه الله تعالى؛  
واختار بعض مشايخنا قول مجاهد في هذا فقال: و الصحيح من المذهب انه  
يكره ذلك لأن عمدا لم يبين مذهب نفسه و لا روى خبرا، بخلاف قول مجاهد،  
و قالوا في بيان المعنى انه مشتق من الإرماض و هو الإحراق، و المحرق للذنوب  
المذهب لها هو الله تعالى، و الذى عليه عامة مشايخنا انه لا بأس بذلك، قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: عمرة في رمضان تعدل حجة، و قال: من صام  
رمضان و قامه إيمانا و احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و قال:  
ان لله تعالى تسعة و تسعين اسما من احصاها دخل الجنة؛ و ليس فيها ذكر  
رمضان، و لإثبات الاسم لا يكون بالأحاد وإنما يكون بالتواتر و المشاهير،  
و لو كان من أسماء الله تعالى فهو اسم مشترك كـ « الحكيم » و « العالم » و لا بأس  
بأن يقال « جاء الحكيم و العالم »، و المراد به غير الله تعالى - اهـ ج ٣ ص ٥٥ .

(١-١) و في ز « صومه » .

(٢) و في ه « عليه » تصحيف .

(٣) لفظ « قال » ساقط من ه .



و عليه قضاء ذلك اليوم، و لا كفارة عليه لأنه ظن أن الشمس قد غابت؛  
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب  
بنحو ذلك .

قلت : أ رأيت رجلا أجنب في شهر رمضان ليلا فترك الغسل  
حتى طلع الفجر؟ قال : يتم صومه ذلك، و ليس عليه شيء . قال : هـ  
و بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كان يصبح جنباً من غير  
احتلام ثم يصوم يومه ذلك و ذلك في شهر رمضان . قلت : فان

(١) أخرجه في كتاب الآثار ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
قال : افطر عمر بن الخطاب و أصحابه في يوم غيم ظنوا أن الشمس قد غابت،  
قال : فطلعت الشمس فقال عمر رضى الله عنه : ما تعرضنا لحلف تم هذا اليوم  
ثم نقضى يوماً مكانه؛ قال محمد : و به نأخذ، إماما رجل افطر في سفر في شهر  
رمضان او حائض افطرت ثم طهرت في بعض النهار أو قدم المسافر في بعض  
النهار إلى مصره أتم ما بقي من يومه فلم يأكل و لم يشرب و قضى يوماً  
مكانه؛ و هو قول أبي حنيفة رضى الله عنه . و أخرج الإمام أبو يوسف في  
ص ١٨٠ من آثاره نحوه .

(٢) أسنده الطائفي في مسنده : ثنا صالح بن منصور بن نصر الصغاني ثنا جدى  
ثنا ابو مقاتل حفص بن سلم عن أبي حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها  
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم  
صومه، ثنا محمد بن نصر بن سليمان الهروى ثنا أحمد بن مصعب ثنا الفضل بن موسى  
ثنا أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله  
عليه و سلم - فذكر مثله، اهق ٤-٢ . و أخرجه ابن خسر و عن الحسن بن زياد عنه عن  
حماد عن إبراهيم عن عائشة انه بلغها ان أبا هريرة كان يفتي في مسجد رسول الله =

= صلى الله عليه وسلم انه من أصبح جنباً فلا يصوم من ذلك اليوم ، فقالت :  
يرحم الله أبا هريرة انه لم يحفظ ! لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه يقطر من ماء غسله من الجنابة ثم يصبح صائماً ،  
فبلغ ذلك أبا هريرة فرجع عن قوله وقال : هي أعلم مني . وأخرجه الإمام الحسن  
ابن زياد أيضاً في آثاره - راجع ج ١ ص ٤٩٠ من جامع المسانيد . وأخرجه  
الشارقي من طريق نوح بن بيان عنه عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة  
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه  
يقطر من غسل جنابة من جماع ثم يظل صائماً - اهـ ، راجع جامع المسانيد ج ١  
ص ٤٩٠ . وقال في العقود : أخرجه ابن خسر - من طريق فرج بن بيان -  
راجع ج ١ ص ٨٦ . ولم أجده في المستدين ، أما في رواية الإمام « نوح بن  
بيان » تصحيف ، و « فرج بن بيان » صحیح لأنه محسوب في تلاميذ الإمام  
وان لم نجده في كتب الرجال . وحديث الباب أخرجه الإمام عده في ص ١٧٨  
من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر  
ابن عبد الرحمن يقول : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة  
فذكر ان أبا هريرة قال : من أصبح جنباً افطر ، فقال مروان : أقسمت عليك  
يا عبد الرحمن لتذهب إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فسألها عن ذلك ، قال :  
فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسألنا على عائشة ثم قال  
عبد الرحمن : يا أم المؤمنين ! كنا عند مروان بن الحكم فذكر ان أبا هريرة  
يقول : من أصبح جنباً افطر ذلك اليوم ، قالت : ليس كما قال أبو هريرة  
يا عبد الرحمن ! أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ قال :  
لا والله ! قالت : فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح جنباً  
من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على  
أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت كما قالت عائشة ، فخرجنا حتى جئنا مروان  
فذكر له عبد الرحمن ما قلنا فقال : أقسمت عليك يا أبا عبد تتركبن دابتي فانها =

= بالباب فلتذهبين إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه ذلك ، قال : فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة : لا علم لي بذلك إنما أخبرني به خبر . قال محمد : وبهذا نأخذ ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك ، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك ، قال الله عز وجل « احل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم و آتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تحتانون انفسكم فتأب عليكم و عفا عنكم فالتن باسروهن » يعني الجماع « وابتغوا ما كتب الله لكم » يعني الولد « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الأسود » يعني حتى يطلع الفجر ، فاذا كان الرجل قد رخص له ان يجامع و يبتنى الولد و يأكل و يشرب حتى يطلع الفجر فمتى يكون الغسل الا بعد طواع الفجر ؟ فهذا لا بأس به ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله و العامة - ٥١ . و أخرج الطارقي بسنده عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه و سلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يخرج إلى الفجر و رأسه يقطر من جماع غير احتلام و يصل صائماً - ٥١ ، راجع ج ١ ص ٤٨٠ من جامع المسانيد . و أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٨١ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : ان أبا هريرة رضى الله عنه كان يفتي ان من ادركه الفجر و هو جنب فقد افطر ، فيبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : رحم الله أبا هريرة لم يحفظ ! كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يخرج إلى الفجر و رأسه يقطر من ماء الجنابة ثم يصوم ، فيبلغ ذلك أبا هريرة رضى الله عنه فقال : هي أعلم مني ، فرجع عن قوله - ٥١ . قلت : و اثر أم المؤمنين عائشة الصديقة سقط من آثار الإمام محمد ، و كان لا بد ان يرويه فيه لأن أبا يوسف و الحسن بن زياد روياه في آثارهما فانه ان لا يرويه و يقول « باغنا » ! و لفظ بلاغه لفظ امامنا - و الله أعلم . قال العلامة الزبيدي في العقود : أبو حنيفة عن سليمان بن يسار =

احتلم نهارا في شهر رمضان؟ قال: فكذلك أيها.

قلت: أ رأيت رجلا ذرعه التيم وهو صائم؟ قال: لا يضره ذلك شيئا. قلت: فان كان هو الذي استقاء عمدا؟ قال: فعليه قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليه. قلت: 'و لم' وقد تقيا عمدا؟ قال: إنما

= عن أم سلمة رضى الله عنها: ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الفجر ورأسه يقطر من جماع غير احتلام، هكذا رواه الحسن بن زياد عنه، وأخرجه الستة بزيادة « و يتم صومه » وهذا لفظ ابن ماجه، و لفظ غيره « و يصوم » فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها الاستدلال في الباب، وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد؛ قلت: و لفظ « و يصلى صائما » في آخره موجود في رواية الحارثي عنه - كما مر فوق؛ فالسقوط من نسخة العلامة الزبيدي لا من الرواية؛ قال العلامة: أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من غير احتلام ثم يتم صومه - أخرجه الستة والطحاوي من طريق عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن ابيه عنها، و من طريق مالك وسفيان كليهما عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن أم سلمة؛ أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر - او قالت صلاة الفجر - ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جماع ثم يظل صائما؛ هكذا رواه ابن خسر و من طريق فرج ابن بيان عنه، وأخرجه الستة بمعناه، وأخرجه الطحاوي من طريق أبي اسحاق عن الأسود، و من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء، و من طريق عاصم عن أبي صالح، و من طريق جعفر بن أبي عبد الله عن ابن أبي مليكة اربعتهم عنها - اهـ ج ١ ص ٨٦ .

(١-١) وفي م « لم » .

الكفارة في الأكل و الشرب و الجماع ؛ أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي رضي الله عنه بذلك . قلت : رأيت رجلا احتجم و هو صائم ؟ قال : إن فعل ذلك لم يضره شيء . قلت : أفكره ؟ له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في ج ٢ ص ١٧٧ : ثنا حفص عن حجاج عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال : اذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء ، و اذا استقاء فعليه القضاء ؛ و روى عن عبد الرحيم عن اسماعيل عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : اذا تقيأ الصائم متعمدا انظر ، و اذا ذرعه القيء فلا شيء عليه . و قال : ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول : من ذرعه القيء و هو صائم فلا يفطر ، و من تقيأ فقد افطر ؛ و روى عن أبي بكر بن عياش عن عبد الله بن سعيد عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : اذا استقاء الصائم أعاد . و اخرج الإمام محمد في ص ١٨٢ من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول : من استقاء و هو صائم فعليه القضاء و من ذرعه القيء فليس عليه شيء ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - هـ . و قال في كتاب الآثار ص ٥٢ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في القيء : لا قضاء عليه الا ان يكون تعمد فتم صومه ثم يقضيه بعد ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة . و اخرج الإمام ابو يوسف في ص ١٧٩ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الصائم يدركه القيء : ليس عليه شيء ، يتم صومه ، و اذا استقاء عمدا صام يومه ذلك و قضى يوما مكانه - هـ . و اخرج ابن أبي شيبة : ثنا غندر عن شعبة عن مغيرة عن ابراهيم قال : اذا ذرعه القيء فلا اعادة عليه ، و ان تهوع فعليه الإعادة - هـ .

(٢) و في م « أفكره » .

فأحب إلي أن لا يفعل ؛

محمد عن أبي يوسف عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحجوم ؛ قال : فشكا إليه الناس الدم فرخص للصائم أن يحتجم .

محمد عن أبي حنيفة عن أبي السوار عن أبي حاضر عن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم بالقاحة .  
محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن أبي العطف عن الزهري

(١) ورواه امامنا الأعظم أيضا ؛ أخرجه الخافظ طلحة بن محمد وابن خسرو البلخي من طريق عمر و محمد ابني علي عن ابيهما عنه عن ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجامة فقال : اذا هاج الدم بأحدكم فليحجم فانه ربما تبيخ لصاحبه فيقتله - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٨ . ورواه من طرق أخر - راجع جامع المسانيد وآثار الإمام محمد والإمام ابي يوسف و مسانيد .

(٢) القاحة مقام بين مكة والمدينة . وأخرجه في ص ٦٢ من آثاره أيضا : أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا أبو السوار عن أبي حاضر عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، ولكن لا ينبغي لأحرم ان يخلق شعرا اذا احتجم ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه في مسنده أيضا . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١١٥ و ١٧٨ من آثاره . وأخرجه الحارثي و طلحة بن محمد وابن خسرو . قال الحارثي : الصواب ابو السوداء - راجع ج ١ ص ٤٨٣ من جامع المسانيد . وسقط قوله « عن ابن عباس » من نسخ كتاب الآثار للإمام محمد والصواب انبائه فزيد من بقية المسانيد و من آثار الإمام ابي يوسف ص ١١٥ و من =

أن سعد بن مالك و زيد بن ثابت كانا يحتجمان و هما صائمان .  
 قلت : أ رأيت المرأة تطهر من حيضها في بعض النهار؟ قال : فلتدع  
 الأكل و الشرب بقية يومها . و عليها قضاء ذلك اليوم و الأيام التي  
 كانت فيها حائضاً ، لأنه لا يحسن بها أن تأكل و تشرب و هي طاهرة  
 و الناس صيام . قلت : فان أكلت؟ قال : لا شيء عليها في ذلك . قلت : ه  
 و لم يكون عليها قضاء ذلك اليوم و لا يكون عليها كفارة؟ قال : لأنها  
 قد كانت<sup>١</sup> في أول النهار مفطرة ، الأكل و الشرب لها حلال .  
 قلت : أ رأيت الصائم هل يُقبَل أو يباشر؟ قال : نعم ، إذا كان  
 يأمن على نفسه على<sup>٢</sup> ما سوى ذلك؟

= كتاب الأصول .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره حدثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن ابي  
 العطوف عن الزهري عن سعد بن مالك و زيد بن ثابت رضى الله عنهما انهما كانا  
 يحتجمان و هما صائمان و يعزلان - ١٧٨ ص ١٧٨ . و أخرجه الحافظ طلحة بن محمد عن محمد  
 ابن مخلد بن العطار عن محمد بن الجارود عن ابن حبيب عن ابي حنيفة عن ابي العطوف  
 منهال بن الجراح انشأني عن الزهري عن سميد بن المسيب عن سعد بن ابي وقاص  
 و زيد بن ثابت انهما احتجما و هما صائمان - ١٨١ ، راجع ج ١ ص ٤٨١ من جامع  
 المسانيد . و أخرجه الإمام محمد في ص ١٨١ من موطئه : اخبرنا مالك حدثنا  
 الزهري ان سعدا و ابن عمر كانا يحتجمان و هما صائمان؟ قال محمد : لا بأس بالحجامة  
 للصائم ، وإنما كرهت من اجل الضعف ، فاذا امن ذلك فلا بأس ، و هو  
 قول ابي حنيفة .

(٢-٢) وفي الأصل « لأنها كانت » و في بقية الأصول « لأنها قد كانت » .

(٣) لفظ « على » ساقط من ه .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون  
عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقَبَّل وهو صائم؛  
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم .

قلت: أ رأيت رجلا أسره العدو فالتبست عليه الشهور فلم يدر

(١) أخرجه الإمام محمد في ص ٥٢ من آثاره ، ورواه الإمام ابو يوسف في  
ص ١٧٧ من آثاره مثله سنداً ومتناً، وأخرجه الحافظ ابن المظفر من طريق  
ابى يوسف وشعيب بن اصحاق ومحمد وداود بن الزبير - راجع جامع المسانيد  
ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) أخرجه الإمام محمد في آثاره : أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر  
الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصيب من وجهها وهو صائم؛ قال محمد : لا نرى بذلك بأساً اذا ملك الرجل  
نفسه عن غير ذلك - اى الإنزال ، وهو قول ابى حنيفة . ورواه الإمام  
ابو يوسف : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق  
عن عائشة رضى الله عنها : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من  
وجهها وهو صائم - ٥١ ص ١٧٧ من الآثار . وأخرجه الإمام محمد في مسنده  
ايضاً ، وأخرجه ابن خسرو من طريق الإمام محمد ، وأخرجه الحارثى من طريق  
الحمانى والإمام محمد والقاسم بن معن ، وأخرجه طلحة بن محمد من طريق  
الحسين بن الحسن بن عطية والحمانى وقال : رواه محمد بن الحسن والنضر بن محمد  
عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٣ . وأخرجه الطبرانى من طريق الإمام  
زفر ولفظه : كان يصيب من وجهها وهو صائم ، تريد القبلة ؛ قال الطبرانى :  
لم يروه عن الهيثم إلا ابو حنيفة - ٥١ .



أى شهر رمضان فتحرى شهرا فصامه فاذا هو شهر رمضان؟ قال: فصيامه تام جائز عنه، وهو بمنزلة من قد علم.

قلت: أ رأيت إن كان قد مضى شهر رمضان وهو لا يعلم بمضيه<sup>٢</sup> ولم يصمه فصام شهرا بعد شهر رمضان بنوى به شهر رمضان ثم علم بعد أن شهر رمضان قد كان مضى؟ قال: يجزى عنه صومه<sup>٣</sup> من شهر رمضان.

قلت: فان تحرى شهرا فصام قبل شهر رمضان وقبل أن يدخل وقبل أن يجب عليه صيامه؟ قال: لا يجزىه.

قلت: فان مضى شهر رمضان فكل شهر صامه بنوى به صيام شهر رمضان أجزاء<sup>٤</sup> عنه؟ قال: نعم.

قلت: فان صام شهر رمضان بنوى به تطوعا بصيامه وهو لا يعلم أنه شهر رمضان هل يجزى عنه من شهر رمضان؟ قال: نعم، لأنه صام شهر رمضان ولا يكون شهر رمضان تطوعا.

قلت: فلو لا أن رجلا أصبح صائما في أول يوم من شهر رمضان ولا بنوى أنه من شهر رمضان ولا يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان ونوى بصيامه تطوعا ثم علم بعد ذلك أن يومه ذلك كان من رمضان هل يجزى عنه؟ قال: نعم، وليس عليه قضاء ذلك اليوم.

(١-١) من قوله « قال فصيامه ... » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « لا معصيته » .

(٣-٣) وفي م « عن صومه » .

(٤) وفي م « اجزى » .

قلت : فان أصبح بنوى الإفطار في أول يوم من شهر رمضان  
 'و هو لا يعلم' أنه من شهر رمضان و هو يظن أنه من شعبان فاستبان  
 له قبل انتصاف النهار أنه من شهر رمضان فصامه هل يجزى عنه ؟ قال :  
 نعم إن لم يكن أكل أو شرب قبل أن يستبين له ، فان كان أكل  
 أو شرب<sup>٥</sup> فعليه قضاء ذلك اليوم ، و لا كفارة عليه ، وإنما سقطت عنه  
 الكفارة لأنه لم ينو أن يكون مفطرا في شهر رمضان ، وإنما نوى أن  
 يكون مفطرا في شعبان . قلت : فان علم أن ذلك اليوم من شهر رمضان  
 بعد انتصاف النهار ؟ قال : فليصم بقية يومه ذلك و عليه قضاء ذلك اليوم .  
 قلت : فان أصبح في أول يوم من شهر رمضان مفطرا و هو يرى أنه  
 ١٠ من شعبان فأكل و شرب ثم استبان له بعد ذلك أن يومه ذلك من  
 شهر رمضان أيدع الطعام بقية يومه ؟ قال : نعم ، و عليه قضاء ذلك اليوم .  
 قلت : أ رأيت إن كان مسافرا في شهر رمضان فطلع عليه الفجر  
 و هو ينوى أنه مفطر ثم دخل مصره من يومه ذلك بعد الزوال  
 و لم يأكل و لم يشرب هل يجزىه صيام يومه ذلك ؟ قال : لا ، لأنه أصبح  
 ١٥ مفطرا بنوى الإفطار . قلت : فان أكل أو شرب هل عليه كفارة ؟

(١-١) وفي ع « ولا يعلم » .

(٢) وفي ع « فبان » .

(٣) من قوله « قبل ان ... » ساقط من هـ .

(٤) كذا في الأصل ، و لفظ « عليه » ساقط من هـ ، وفي ز ، م « له »

مكان « عليه » .

قال: لا، لأنه مفطر، غير أني أستبجح له أن يأكل ويشرب في شهر رمضان والناس صيام وهو مقيم في مصره.

قلت: أرايت رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من شهر رمضان والناس مفطرون لا يعلمون أن ذلك اليوم من شهر رمضان هل يجزى عنه صوم ذلك اليوم من شهر رمضان؟ قال: نعم، وقد أساء حين تقدم جماعة الناس بالصيام.

قلت: أرايت رجلاً أبصر هلال شهر رمضان وحده ولم يبصره أحد غيره فرد عليه الإمام شهادته؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم ولا يفطر، ولا ينبغي له أن يفطر وقد أبصر الهلال. قلت: فان أفطر هل عليه الكفارة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا أفطر ١٠

(١) كذا في ز، وفي بقية الأصول «او».

(٢) من قوله « والناس مفطرون... » ساقط من م وهو سهو الناسخ.

(٣) ومراده في هذا يوم الشك، ومعنى الشك ان يستوى طرف العلم وطرف الجهل بالشيء، وانما يقع الشك من وجهين: إما ان غم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلاثون منه او الحادى والثلاثون، او غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان او من رمضان، ولا خلاف انه يكره الصوم فيه بنية الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » ولأنه حين نوى الفرض فقد اعتقد الفريضة فيما ليس بفرض وذلك كاعتقاد النفلية فيما هو فرض، ولكن مع هذا اذا تبين ان اليوم من رمضان فصومه تام لأن النهى ليس لعين الصوم فلا يؤثر فيه، فأما اذا صام فيه بنية النفل فلا بأس به عندنا، وهو الأفضل - ٥١ ما قاله السرخسى في شرح المختصر ج ٣ ص ٦٣ .

على شبهة لم يكن عليه كفارة . قلت : أفصوم والناس مفطرون ؟  
قال : نعم ، لأنه لا يسعه أن يصبح مفطرا وقد استيقن أن يومه ذلك  
من شهر رمضان .

قلت : أ رأيت : رجلا قبل امرأته وهو صائم فأنزل ؟ قال : عليه  
ه أن يتم صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، ولا كفارة عليه ، ولا يكون  
على المرأة قضاء ولا كفارة إلا أن يكون منها<sup>٢</sup> مثل ما كان من الرجل<sup>٣</sup> .  
قلت : و كذلك المرأة إذا رأت في منامها مثل ما يرى الرجل

من الحلم كان عليها مثل ما على الرجل من الغسل ؟ قال : نعم ؛

محمد قال : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أم سليم

١٠ سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها بالغسل<sup>٤</sup> .

محمد عن أبي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أنس بن مالك قال :

سألت أم سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها

مثل ما يرى الرجل ؟ فقال لها : إذ كان منها مثل ما يكون منه فلتغتسل<sup>٥</sup> .

(١) وفي ه « يفطرون » .

(٢) وفي ه ، م « صومه » .

(٣-٣) وفي ه « مثل ما على الرجل » .

(٤) رواه الإمام محمد في آثاره ج ١ ص ٩٨ : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد

عن إبراهيم : أن أم سليم بنت ملحان رضي الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم

تسأله عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا

رأت المرأة منكن ما يرى الرجل فلتغتسل ؛ قال محمد : وبه تأخذ ، وهو قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى - ه . و روى الإمام أبو يوسف في آثاره ص ١٤ نحوه .

(٥) هذا الحديث لم يذكره الإمام محمد في آثاره ولا الإمام أبو يوسف =

قلت : أ رأيت الرجل يأكل أو يشرب أو يجامع ناسيا لصومه في شهر رمضان؟ قال : عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه؛ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من ذلك في الأكل و الشرب خاصة<sup>١</sup>

قلت : فان تميمض رجل في شهر رمضان فسبقه الماء فدخل ه حلقه؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم إذا كان ذاكرا لصومه ، فان كان ناسيا لصومه فلا شيء عليه؛  
محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك<sup>٢</sup> .

= في آثاره ، فله سقط منها؛ ولم يذكره في جامع المسانيد أيضا .  
(١) استنده في ج ١ ص ٣٩٥ من كتاب الحجة : اخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اكل احدكم او شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان او غير رمضان فان الله اطعمه وسقاه فليمض في صومه؛ وهذا مرسل ، والحديث هذا معروف مسند متصل رواه الشيخان وغيرهما عن ابي هريرة - راجع نصب الراية ج ٣ ص ٤٤٥ .  
روى موقوفا على على و ابن عمر رضى الله عنهم ، و روى عن غيرهما ايضا .  
(٢) واخرجه في ص ٥٢ من آثاره : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الرجل يميمض و يستنشق و هو صائم فيسبقه الماء فيدخل حلقه قال : يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه؛ قال محمد : و به نأخذ ، ان كان ذاكرا لصومه ، فاذا كان ناسيا لصوم فلا قضاء عليه ، و هو قول ابي حنيفة . و رواه الإمام ابو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : اذا تميمض الصائم و دخل حلقه من ذلك الماء و هو ذاكر لصومه اتم صومه و عليه يوم مكانه ، و ان دخل الماء حلقه و هو =

- قلت: أ رأيت رجلا استعط<sup>١</sup> في شهر رمضان وهو صائم؟ قال:  
 عليه قضاء ذلك اليوم. قلت: فان اکتحل<sup>٢</sup> وهو صائم فوجد طعم  
 الكحل في حلقه؟ قال: ليس عليه قضاء ولا كفارة. قلت: من أين  
 اختلفا؟ قال: لأن السعوط يدخل رأسه والكحل لا يدخل رأسه  
 ٥ وإنما الذي يوجد منه ريحه مثل الغبار والدخان يدخل حلقه.  
 قلت: أ رأيت رجلا احتقن<sup>٣</sup> في شهر رمضان أصابه حصر؟  
 قال: عليه قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليه.  
 قلت: أ رأيت رجلا طلع له الفجر في شهر رمضان وهو في أهله  
 ثم بدا له أن يسافر هل له أن يفطر؟ قال: لا يفطر ذلك اليوم لأنه خرج  
 ١٠ من مصره مسافرا وقد طلع له الفجر.

= ناس لصومه اتم صومه وليس عليه قضاء - اه . و رواه ابن ابي شيبة في  
 ص ١٢١٣ من مصنفه في بحث « ما قالوا في الصائم يتوضأ فيدخل الماء حلقه »  
 عن وكيع عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الصائم يتوضأ فيدخل حلقه من  
 وضوئه قال: ان كان ذا كرا للصومه فعليه القضاء، وان كان ناسيا فلا شيء  
 عليه - اه .

(١) السعوط الدواء الذي يصب في الأنف، واسعطته اياه واستعط هو بنفسه،  
 ولا تقل: استعط مبنيًا للفعول - المغرب ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) وفي م « اکتحل » .

(٣) وحقن المريض دواؤه بالحقنة، وهي دواء يجعل في خريطة من ادم  
 يقال لها « الحقنة » فتوسع في الكلام، و احتقن بنفسه تداوى بها - من المغرب

ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) وفي ع « حصر »؛ والحصر: القبض يحقن الإنسان لإزالته .

قلت: أ رأيت رجلا أصبح صائما تطوعا ثم بداله فأفطر؟ قال: عليه يوم مكان يومه ذلك .

قلت: أ رأيت رجلا أغمى عليه في شهر رمضان يوما فلم يفق حتى الغد بعد الظهر؟ قال: أما اليوم الذي أغمى عليه فيه فصيامه تام، وأما اليوم الذي أفاق فيه فعليه قضاؤه . قلت: فان أغمى عليه ليلا في شهر رمضان فلم يفق حتى غابت الشمس من بعد الغد؟ قال: أما اليوم الأول فليس عليه قضاؤه، وأما اليوم الآخر فعليه قضاؤه . قلت: وكذلك الصلاة؟ قال: أما الصلاة فعليه أن يقضيها إذا أغمى عليه يوما وليلة . فان كان أكثر من يوم وليلة فلا قضاء عليه في الصلاة .

١٠

قلت: أ رأيت رجلا نظر إلى امرأة في شهر رمضان فأنزل؟ قال: صومه تام جائز، ولا قضاء عليه إلا أن يكون مس المرأة فأنزل . قلت: أ رأيت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا متعمدا لذلك؟ قال: عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ويقضى يوما مكانه، وعليه أن يعتق رقبة، فان لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا؛ وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) وفي م «الزوال» .

(٢) لفظ «صيام» ساقط من ه .

محمد عن أبي يوسف 'عن أبي حنيفة' عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك' .

(١-١) لفظ «عن أبي حنيفة» ساقط من الأصول الأربعة التي بأيدينا ويطبع منها الكتاب ، وإنما زدناه من كتاب الآثار للإمام أبي يوسف .

(٢) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٥ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن

أبي حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله

عليه وسلم فقال : انه قد افطر يوما من رمضان ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم

أ تقدر على تحرير رقبة ؟ قال : لا ، قال : أنتطيع ان تصوم شهرين متتابعين ؟

قال : لا ، قال : أ تقدر ان تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأعانه النبي

صلى الله عليه وسلم بمكثل فيه خمسة عشر صاعا من تمر فقال له : تصدق بها ، فقال :

ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني و من عيالي ! قال : فكل وأطعم عيالك -

٥١ . وبهذا السند أخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق حمزة أن رجلا أتاه فقال :

يا رسول الله ! انى جمعت أهل في رمضان ؟ قال : فهل تقدر على تحرير رقبة ؟ قال :

لا ، قال : فعلى ان تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فعلى ان تطعم ستين

مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأمر له بخمسة عشر صاعا من تمر ، قال : اذهب فتصدق

على ستين مسكينا ، فقال : يا رسول الله ! ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني

ولا من عيالي ، فقال : اذهب فكل وأطعم . قال : و رواه عنه أبو يوسف

وعبيد الله بن الزبير والحسن بن زياد واسد بن عمرو وإيوب بن هاني

وحماد وسعيد بن سويد . وأخرجه الحافظ ابن المظفر وابن خسرو من طريق

الحسن بن زياد عنه . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع

المسانيد ج ١ ص ٤٩٩ . وأخرجه الإمام محمد في ص ١٧٧ من موطئه مسند ؛

موصولا : أخبر مالك حدثنا الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

أن رجلا افطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر =



قلت: فكل صيام لم يذكره الله تعالى في كتابه متابعا فله أن يفرقه  
إذا أراد أن يقضيه؟ قال: نعم. قلت: وما كان في القرآن متابعا فليس  
له أن يفرق؟ إذا كان يقضيه؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن أكل وشرب في شهر رمضان متعمدا فعليه  
ما على من جامع من القضاء والكفارة؟ قال: نعم. قلت: وعلى المرأة  
مثل ذلك إذا هي طأعته؟ قال: نعم. قلت: فان كان عليها على نفسها

= يعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ، قال : لا اجد ،  
فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال : خذ هذا فتصدق به ،  
فقال : يا رسول الله ! ما اجد احدا احوج اليه مني ، قال : كله ؛ قال عجد : وبهذا  
ناخذ ، اذا افطر الرجل متعمدا في شهر رمضان باكل او شرب او جماع فعليه قضاء  
يوم مكانه وكفارة الظهر أن يعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ،  
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من حنطة او صاع  
من تمر او شعير - ٥١ . ورواه الإمام عجد في آثاره عن الإمام عن حماد عن  
ابراهيم في الرجل يصيب اهله وهو صائم في شهر رمضان قال : يتم صومه  
ويقضى ما افطر ويتقرب الى الله تعالى بما استطاع من خير ، ولو علم به الإمام  
لعززه ؛ قال عجد : وبه ناخذ ونرى مع ذلك ان عليه الكفارة عتق رقبة ، فان  
لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين  
نصف صاع من حنطة او صاع من تمر او شعير ؛ وهو قول ابى حنيفة -  
٥٢ ص ٥٣ .

(١) لفظ « قلت » ساقط من الأصول ، ولا بد منه .

(٢) وفي م « يفرقه » .

فعلها ' قضاء ذلك اليوم و لا كفارة عليها؟ قال: نعم . قلت: فان  
جامعها أياما في شهر رمضان فانما عليه كفارة واحدة ما لم يكفر تلك  
الكفارة؟ قال: نعم<sup>١</sup> . قلت: فان هو كفر تلك<sup>٢</sup> الكفارة ثم عاد؟  
قال: فعليه<sup>٣</sup> كفارة أخرى أيضا . قلت: و كذلك الأكل و الشرب  
هو بمنزلة الجماع في كل وجه من ذلك؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا ثم حاضت  
في ذلك اليوم؟ قال: فعليها قضاء ذلك اليوم، و لا كفارة عليها،  
و على زوجها قضاء ذلك اليوم و الكفارة . قلت: فلم وضعت عن  
المرأة الكفارة؟ قال: لأنها حاضت في ذلك اليوم .

قلت: أرأيت رجلا أصبح صائما في غير شهر رمضان يريد  
قضاء رمضان ثم أكل و شرب متعمدا؟ قال: قد أساء و عليه القضاء،  
و لا كفارة عليه .

قلت: أرأيت رجلا مسافرا أصبح ضائما في شهر رمضان  
ثم أفطر؟ قال: عليه القضاء، و لا كفارة عليه؛

محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك  
عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه خرج من المدينة إلى مكة في شهر

(١) وفي « عليه » و ليس بشيء .

(٢-٢) من قوله « قلت فان جامعها ... » ساقط من هـ .

(٣) وفي « ملك » تصحيف « تلك » .

(٤) وفي « عليه » .

(٥) لفظ « في » ساقط من هـ .

رمضان فشكا إليه الناس في بعض الطريق الجهد فأفطر حتى أتى مكة؛  
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان لليتين  
خلتا من شهر رمضان فصام حتى إذا أتى قديداً شكوا إليه الناس الجهد

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من كتاب الآثار . وأخرجه  
الحارثي وطاحه بن محمد و ابن المظفر والأشعري ومحمد بن عبد الباقي وابن خسرو في  
مسانيدهم، وأخرجه الحسن بن زياد في آثاره - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٤؛  
وأخرجه الحافظ أبو نعيم في مسنده من طريق شعيب وسابق وقال : رواه حمزة  
والحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم وأبو يوسف وأيوب بن هاني وحماد  
ابن أبي حنيفة وعبيد الله بن موسى ومحمد وأسد والحسن بن زياد وسعيد بن  
مسروق وإبراهيم التيمي وخلف بن نوفل - ٥١ . والحديث معروف مخرج  
في الصحاح عن جابر وأبي سعيد وابن عباس . وأخرج الإمام محمد ص ١٨٢ من  
موطئه : أخبرنا مالك حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس  
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام فتح مكة في رمضان  
فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأفطر الناس معه ، وكان فتح مكة في رمضان ؛  
قال : وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ؛ قال محمد : من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر ، والصوم أفضل لمن  
قوى عليه ، وإنما بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر حين سافر إلى مكة  
لأن الناس شكوا إليه الجهد من الصوم فأفطر لذلك ، وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي  
سأله عن الصوم في السفر فقال : إن شئت فصم وإن شئت فأفطر ؛ فهذا نأخذ ،  
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامية من قبلنا - ٥١ . ولم يخرج في آثاره ،  
وذكر قول حمزة بن عمرو الأسلمي في كتاب الحج ج ١ ص ٣٧٩ أيضاً  
كما ذكره في الموطأ .

(٢) « قديد » مصفراً موضع قرب مكة - قاله في معجم البلدان ج ٧ ص ٣٨٠ .

فأفطر بقديد ثم لم يزل مفطرا حتى أتى مكة<sup>١</sup> . فأى ذلك فعلت لحسن ،  
إن صمت فقد صام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن أفطرت<sup>٢</sup>  
فقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن سافرت في شهر رمضان<sup>٣</sup> .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه  
عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه قال : خرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة لليتين خلنا من رمضان فسار  
حتى انتهى إلى قديد ثم شكوا الناس إليه الجهد فأفطر بقديد ، ثم لم يزل مفطرا  
حتى أتى مكة - اه . ولم يخرج الإمام محمد في آثاره ، واطن ان هذا الحديث  
رواه الإمام محمد عن أبي يوسف فسقطت واسطته من الأصول . وأخرجه  
الحارثي من طريق أسد بن عمرو وحماد والحسين بن الحسن العوفي والصلت  
ابن الحجاج والقاسم بن معن ومحمد بن الحسن وشعيب بن إسحاق عنه ، وأخرجه  
طلحة بن محمد من طريق محمد وشعيب ومحمد بن المظفر من طريق مكى وشعيب  
وابن خسرو والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي من طريق مكى عنه - راجع  
ج ١ ص ٤٩١ من جامع المسانيد . وأخرجه الحافظ أبو نعيم أيضا في مسنده  
من طريق مكى بن ابراهيم وشعيب وخالد العبدى وقال : رواه حماد والقاسم  
والصلت ومحمد والحسين بن الحسن وقال : افطار النبي صلى الله عليه وسلم  
بالقديد لا خلاف فيه متفق عليه من رواية الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن  
عتبة عن ابن عباس ؛ وسعى قديدا ، ثم رواه عنه بسنده قال : واما حديث انس  
في فطر النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فستفيض ، رواه حميد وثابت ومرزوق  
المجلى وغيرهم عن انس ، ثم رواه عن حميد عنه بسنده .

(٢) وفي هـ « افطر » وليس بصواب .

(٣) كذا في الأصول ، واطن ان قوله « فقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم في  
رمضان » سقط ههنا بعد قوله « رمضان » والله اعلم .

قلت : أرأيت رجلا كان عليه صيام أيام من شهر رمضان فلم يقضها حتى دخل شهر رمضان آخر فصام تلك الأيام التي كانت عليه من شهر رمضان الماضي في هذا الشهر الآخر؟ قال : فضيامة ذلك جائز من رمضان هذا الداخل ، ولا يكون قضاء لذلك الماضي .

قلت : أرأيت رجلا تسحر في شهر رمضان فشك في الفجر هطلع أم لم يطلع؟ قال : أحب إلي إذا شك أن يدع الأكل والشرب . قلت : فإذا أكل وهو شك في الفجر؟ قال : صومه تام . قلت : فإذا مضى شهر رمضان و عليه منه صيام أيام فصامه في رمضان الآخر؟ قال : يجزيه من هذا الثاني ، ولا يجزيه من الأول .

(١) والتأخير مندوب إليه ، قال صلى الله عليه وسلم « ثلاث من أخلاق المرسلين : تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، والسواك » إلا أنه يؤخر على وجه لا يشك في الفجر الثاني ، فإن شك فيه فالمستحب أن يدع الأكل لقوله صلى الله عليه وسلم « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » والأكل يريبه ، (فإن أكل وهو شك فصومه تام) لأن الأصل بقاء الليل والتيقن لا يزال بالشك ، (فإن كان أكبر رأيه أنه تسحر و الفجر طالع فالمستحب له أن يقضى) احتياطاً للعبادة ولا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية لأنه غير متيقن بالسبب ، والأصل بقاء الليل ، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال : إن كان في موضع يستبين له الفجر فلا يلتفت إلى الشك ولكنه يأكل إلى أن يستيقن بطولوع الفجر ، وإن كان في موضع لا يستبين له الفجر أو كانت ليلة مقمرة فالأولى أن يحفظ ، وإن أكل لم يلزمه شيء إلا أنه إذا كان أكبر رأيه أنه أكل بعد طلوع الفجر فحينئذ يلزمه القضاء لأن أكبر الرأي بمنزلة التيقن فيما بيني على الاحتياط - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٧٧ .

قلت : أرأيت أهل مصر 'صاموا شهر رمضان' لغير رؤيته  
 و فيهم رجل لم يصم معهم حتى رأى الهلال من الغد فصام أهل ذلك  
 المصر ثلاثين يوما وصام الرجل تسعة وعشرين يوما ثم أفطروا جميعا لرؤيته ؟  
 قال : ليس على الرجل قضاء ذلك اليوم الذي صامه أهل مصره ، لأنهم لم يصوموا  
 لرؤية الهلال ، ولأنهم لا يعلمون أصابوا الصيام أم لا<sup>١</sup> ، وقد أخطوا حين  
 صاموا<sup>٢</sup> لغير رؤية الهلال<sup>٣</sup> إلا أن يكونوا رأوا هلال شعبان ثم عدّوا  
 ثلاثين يوما ثم صاموا شهر رمضان لغير رؤية<sup>٤</sup> ، فقد أصابوا وأحسنوا<sup>٥</sup> ،  
 وعلى من لم يصم معهم القضاء .

قلت : أرأيت رجلا أتى امرأته نهارا فيما دون الفرج فأنزل ؟  
 ١٠ قال : عليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه لأنه لم يخالطها وإنما الكفارة  
 بالمخالطة ليست بالماء ، ألا ترى أنه لو خالطها ثم لم ينزل كانت عليه  
 الكفارة والقضاء ، وأما المرأة فلا كفارة عليها ولا قضاء ولا غسل  
 إلا أن يكون خالطها ، فان خالطها فليها الكفارة إذا التقى الختانان  
 وغابت الحشفة فقد وجب الغسل عليهما<sup>٦</sup> جميعا والقضاء والكفارة  
 ١٥ أنزل أو لم ينزل ؟

(١-١) وفي م « صاموا رمضان » .

(٢) لفظ « أم لا » ساقط من الأصل ، موجود في بقية الأصول .

(٣-٣) وفي ع « لرؤية الهلال » تحريف .

(٤) وفي ه « أحسنوا » تحريف .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ه .

(٦) وفي ه « عليها » تصحيف .

محمد عن أبي حنيفة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل

على المرأة ترى في منابها مثل ما يرى الرجل .<sup>٥</sup>

قلت: أ رأيت رجلا أكل في شهر رمضان أو شرب أو جامع

ناسيا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب و جامع

متمعدا لذلك ما عليه؟ قال: عليه أن يقضى ذلك اليوم، ولا كفارة عليه .<sup>٥</sup>

قلت: وكذلك لو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه<sup>٦</sup> أو أفطر

قبل غروب الشمس وهو يرى أن الشمس قد غابت فأكل بعد ذلك أو شرب

متمعدا لذلك؟ قال: نعم، لا كفارة عليه لأن صيامه كان فاسدا،

ولأنه قد وجب عليه قضاء ذلك اليوم حين أكل قبل غروب الشمس

أو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه<sup>٦</sup> .<sup>١٠</sup>

قلت: وكذلك لو أنه أكره على طعام أو شراب في رمضان فأكل

وشرب ثم تعمد الأكل والشرب والجماع بعد ذلك؟ قال: نعم،

لا كفارة عليه، و عليه قضاء ذلك اليوم. قلت: لم وضعت عنه الكفارة؟

قال: لأن صومه قد كان فسد قبل أن يتعمد لشيء من ذلك . قلت:

وكذلك لو أن امرأة استكرهها رجل في شهر رمضان وهي صائمة<sup>١٥</sup>

ثم طارعت بعد ذلك أيضا لم يكن عليها<sup>٦</sup> كفارة لأن صومها قد كان

فسد حين استكرهها وعلى الرجل القضاء والكفارة؟ قال: نعم .

(١) مر الحديث قبيل ذلك بسنده ومثله .

(٢-٢) من قوله « أو أفطر قبل غروب الشمس . . . » إلى قوله « بطلوعه »

ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « عليه » تصحيف .

وقال أبو حنيفة: السعوط والحقنة في شهر رمضان يوجبان القضاء ولا كفارة عليه، وكذلك ما أقطر في أذنه وكذلك كل جائفة أو آمة داواها صاحبها بزيت أو سمن نخلص إلى الجوف والدماع في قوله، وإن داواها بدواء يابس فلا شيء عليه. وقال أبو يوسف: لا نرى عليه القضاء في الآمة والجائفة. وقال أبو حنيفة ومحمد: إن أقطر في إحليله فلا قضاء عليه. وقال أبو يوسف: عليه القضاء. ثم إن محمدا شك في ذلك ووقف فيه.

(١) وفي « دواها » والصواب « داواها » كما هو في البقية .

(٢) وفي « خلط » والصواب « خلص » كما هو في بقية الأصول .

(٣) وفي « از » .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٦٧: ( فأما السعوط والوجور يفطره ) لوصوله إلى أحد الجوفين: إما الدماغ أو الجوف، والفطر مما يدخل، ولا كفارة عليه لأن معنى الجنابة لا يتم به فإن انتضاء الشهوة لا يحصل به، إلا في رواية هشام عن أبي يوسف إن عليه الكفارة إذا لم يكن به عذر، ( والحقنة تفطر الصائم ) لوصول المفطر إلى باطنه، وهذا بخلاف الرضيع إذا احتقن بلبن امرأة لا يثبت به حرمة الرضاع، إلا في رواية شاذة عن محمد، لأن ثبوت حرمة الرضاع بما يحصل به إنبات اللحم وإنشاز العظم وذلك بما يحصل إلى أعلى البدن لا إلى الأسفل، فأما الفطر يحصل بوصول المفطر إلى باطنه لانعدام الإمساك به، ( والإقطار في الأذن كذلك يفسد ) لأنه يصل إلى الدماغ والدماغ أحد الجوفين، ( فأما الإقطار في الإحليل لا يفطره عند أبي حنيفة ومحمد، ويفطره عند أبي يوسف ) وحكى ابن سماعة عن محمد أنه توقف فيه، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا صب الدهن في إحليله فوصل إلى مثانته فسد صومه، وهذا الاختلاف قريب، فقد وقع عند أبي يوسف إن من المثانة =



قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه؟  
قال: عليه أن يصوم بقية ذلك الشهر، وليس عليه قضاء ما مضى من  
الشهر وهو كافر؛

محمد عن أبي يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه  
قال في الذي يسلم في النصف من رمضان: إنه يصوم بقية، ولا قضاء.

= إلى الجوف منفذا حتى لا تقدر المرأة على استمساك البول، والأمر على  
ما قالوا فإن أهل الطب يقولون: البول يخرج رشحاً، وما يخرج رشحاً لا يعود  
رشحاً، وبعضهم يقول: هناك منفذ على صورة حرف الخاء فيخرج منه البول  
ولا يتصور أن يعود فيه شيء مما يصب في الإحليل، (فأما الخائفة والآمة إذا  
داوما بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة ولم يفسد في قولها) والخائفة  
اسم لجراحة وصلت إلى الجوف والآمة اسم لجراحة وصلت إلى الدماغ؛  
فهما يعتبران الوصول إلى الباطن من مسلك هو خلقه في البدن لأن الفساد للصوم  
ما يتعدم به الإمساك للأمور به، وإنما يؤمر بالإمساك لأجل الصوم من مسلك  
هو خلقه دون الجراحة العارضة، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: الفساد للصوم  
وصول المقطر إلى باطنه فالعبارة للواصل لا للسلك وقد تحقق الوصول هنا؛ وفي  
ظاهر الرواية فرق بين الدواء الرطب واليابس، وأكثر مشايخنا أن العبارة  
بالوصول، حتى إذا علم أن الدواء اليابس وصل إلى جوفه فسد صومه، وإن علم  
أن الرطب لم يصل إلى جوفه لا يفسد صومه عنده، إلا أنه ذكر اليابس والرطب  
بناء على العادة فاليابس إنما يستعمل في الجراحة لاستمساك رأسها به فلا يتعدى إلى  
الباطن، والرطب يصل إلى الباطن عادة فهذا فرق بينهما، والدليل على أن  
العبارة لما قلنا أن اليابس يترطب برطوبة الجراحة - اه ص ٦٨.

(١) قوله « قال عليه » ساقط من ..

عليه فيما مضى . قال : وبلغنا عن إبراهيم النخعي مثله . فان أسلم غدوة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم فانه يسمّ صوم يومه ذلك ، ولا قضاء عليه .

قلت : أ رأيت المرأة تكون<sup>٢</sup> أيام حيضها ثلاثة أيام فتحيض ثلاثة أيام ثم تطهر فتمكث طاهرا ثلاثة أيام ثم ترى الدم في اليوم الرابع يومها ذلك كله والغد وقد صامت الايام الثلاثة التي طهرت فيها من شهر رمضان هل يجزى عنها؟ قال : لا ، لأنه قد كانت فيها حائضا . قد استبان لها ذلك حين رأت الدم في اليوم الرابع . قلت : فان تمادى بها<sup>٢</sup> الدم ما بينها وبين عشرة أيام فهي حائض؟ قال : نعم . قلت : فذلك الايام التي رأت<sup>٢</sup> الدم في الطهر فيها لا تصوم فيها ولا تصلى؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت لو كان حيضها ثلاثة أيام فخاضتها فطهرت يوما فوأت الدم من الغد فرأته يومها ومن الغد؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت ذلك اليوم الذي طهرت فيه من رمضان أتعيد صومها؟ قال : نعم ، لأنها حائض بعد ، ولا يكون الطهر يوما واحدا . قلت : فاذا طهرت ثلاثة أيام ثم رأت الدم في اليوم الرابع؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت في هذه الايام الثلاثة

(١) « لم اظفر بسنده » .

(٢) وفي « يكون » .

(٣) وفي « عليها » وفي م « لها » .

(٤) لفظ « فيه » ساقط من هـ .

- قضاء من رمضان أيجزها ذلك؟ قال: لا، لأنها حائض بعد . قلت :  
 فهذه بمنزلة الأولى التي لم تستكمل أيام حيضها؟ قال: نعم .  
 قلت: أرأيت المرأة يكون أيام حيضها ستة أيام فتحيض سبعة  
 أيام زيادة يوم على وقت أيام حيضها أترى ذلك حيضا؟ قال: نعم .  
 قلت: وكذلك لو رأت يومين أو ثلاثة؟ قال: نعم .  
 قلت: أرأيت أن تمادى بها الدم حتى تراه خمسة أيام بعد الستة؟  
 قال: ما زاد على أيام حيضها الستة فهي مستحاضة . قلت: لم؟ قال  
 لأنه إذا زادت على العشرة الأيام يوما أو أكثر من ذلك فهي فيه  
 مستحاضة عندنا . قلت: فكل شيء زاد على أيام حيضها ما لم يزيد على  
 العشرة فهي فيه حائض؟ قال: نعم . قلت: فإن كانت صامتة بعد  
 ما مضى أيام حيضها وهذه الأيام من شهر رمضان ثم جاوز الدم العشرة  
 أجزاء لأنها فيه مستحاضة؟ قال: نعم . قلت: فإن لم يجاوز الدم العشرة  
 الأيام لم يجزها؟ قال: نعم ، لأنها حائض فعليها أن تعيد الصيام .  
 قلت: أرأيت المرأة النفساء أول ما تلد ينقطع عنها الدم في تمام  
 ثلاثين يوما ثلاثة أيام ثم يعاودها الدم سبعة أيام أخرى<sup>١٦</sup> أتراها نفساء<sup>١٥</sup>

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي « الحيض » .

(٣) وفي « تزد » .

(٤-٤) كذا في ز، م؛ وفي ع « كان صامت » وفي « فإن صامت » .

(٥) وفي « أخرى » .

(٦) وفي « أترى أنها نفساء » .

بعد؟ قال : نعم . قلت : فان كانت صامت تلك الثلاثة الأيام من شهر رمضان أجزاها؟ قال : نعم . قلت : من أين أخذت في الحيض العشرة وفي النفاس الأربعين؟ قال : للأنثر الذي بلغنا عن عثمان بن أبي العاص الثقفي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : تقعد النساء ما بينها<sup>٥</sup> . وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا نحو<sup>٦</sup> من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : تقعد النساء ما بينها<sup>٦</sup> . وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا عن أنس بن مالك أنه قال : في الحيض ثلاثة أيام أو أربعة أيام

(١) قل السرخسي : وتام شرح هذه المسائل في كتاب الحيض - اهـ ج ٣ ص ٨١ من شرح المختصر . قلت : وقد مر كتاب الحيض في الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) كذا في ٥ ، وفي البقية « عمر » مكان « عثمان » تصحيف ، والصواب ما في ٥ .  
(٣) كذا في ٥ ، م ؛ وفي ع ، ز « بينها » .

(٤) رواه البيهقي في ج ١ ص ٣٤١ عن الحسن بن عثمان موقوفاً عليه . ورواه الحاكم في المستدرک من حديث بلال الأشعري : ثنا أبو شهاب عن هشام ابن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً . وروى ابن ماجه عن عبد الله ابن سعيد عن المحاربي عن سلام بن سليم الطويل عن حميد عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك - انتهى . وروى نحوه عن أم سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما - راجع ج ١ ص ٢٠٤ من نصب الرأية .

(٥) كذا في ز ، وفي البقية « نحواً » خطأ .

(٦-٦) كذا في ٥ ، وفي البقية « قال ثلاثة » .

أو خمسة أو ستة تفعد ما بينها<sup>١</sup> وبين العشرة<sup>٢</sup>.

قلت: أ رأيت رجلا كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار

أو قتل فرض فأفطر يوما؟ قال: يستقبل الصيام.

قلت: أ رأيت إن وافق صيامه ذلك يوم النحر أو أيام التشريق

و يوم الفطر فأفطر وهذه الأيام لا بد من أن يفطر فيها كيف يصنع؟

قال: يستقبل الصيام لأنه مفطر في هذه الأيام وهذه الأيام ليست بأيام

صوم. قلت: فكل صوم كان عليه من رمضان أو كفارة يمين أو جزاء

صيد أو نذر جعل الله عليه فصامه في هذه الأيام لم يجز عنه؟ قال: نعم،

لا يجزى ذلك عنه.

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين كانا عليه من ظهار أو قتل

فوافق أحدهما شهر رمضان فصام شهر رمضان ينوي به الشهرين

المتتابعين؟ وقال: أفضى شهر رمضان بعد الفطر؟ قال: لا يجزى

ذلك عنه. شهر رمضان الذي صامه هو شهر رمضان نفسه، ولا يجزى

(١) كذا في ٥٠ م؛ وفي ع، ز «بينها».

(٢) سند هذا البلاغ في ص ١٢٣ من الجزء الأول من الأصل - فراجعته ان

شئت؛ وراجع ج ١ ص ١٩١ من نصب الراية للزليعي لتخريج حديث: أقل

الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة.

(٣) سقط حرف «من» من ٥.

(٤-٤) وفي ٥ «أحدهما» مكان «الشهرين المتتابعين».

(٥) سقط لفظ «شهر» من ٥.

عنه من الشهرين المتتابعين ، ' و عليه أن يستقبل الشهرين المتتابعين ' .  
 قلت : أ رأيت من كان عليه صيام ' ثلاثة أيام من كفارة يمين  
 أتتابع بينهما ؟ قال : نعم ؛ بلغنا أنه في ' قراءة ابن مسعود " فصيام  
 ثلاثة أيام متتابعات " .<sup>١</sup>

قلت : أ رأيت الصوم في جزاء الصيد و في المتعة أمتابع أو متفرق ؟  
 قال : إن تابع أجزاءه ، و إن فرق أجزاءه . قلت : و كذلك قضاء  
 شهر رمضان ؟ قال : نعم . قلت : فكل شيء متتابع أفطر فيه يوماً فعليه  
 أن يستقبل الصيام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يصوم شهرين متتابعين من ظهار عليه فيجتمع

(١ - ١) من قوله « و عليه ان ... » ساقط من هـ .

(٢) و في م « صوم » .

(٣) لفظ « في » سقط من هـ .

(٤) اخرج ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ابن عون قال : سألت ابراهيم عن  
 صيام ثلاثة ايام في كفارة اليمين قال : في قرائتنا « فصيام ثلاثة ايام متتابعات » ؛  
 و اخرج عن وكيع عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العلامية قال : كان أبي يقرؤها  
 « فصيام ثلاثة ايام متتابعات » - ج ٢ ص ١٨٥ . و اخرج عبد الرزاق و ابن  
 أبي شيبة و عبد بن حميد و ابن جرير و ابن المنذر و ابن الأنباري و أبو الشيخ  
 و البيهقي من طرق عن ابن مسعود انه كان يقرؤها « فصيام ثلاثة ايام متتابعات »  
 قال سفيان : و نظرت في مصحف ربيع بن خثيم فرأيت « فمن لم يجد من ذلك  
 شيئاً فصيام ثلاثة ايام متتابعات » كذا في ج ١ ص ٣١٤ من الدر المنثور ؛  
 و روى نحوه عن أبي بن كعب .

امرأته التي ظاهر منها بالليل؟ قال: عليه أن يستقبل الصوم لأن الله تبارك وتعالى يقول "صيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا". قلت: أرايت إن جامعها نهارا ناسيا لصومه؟ قال: عليه أن يستقبل الصوم من أوله. قلت: لم ولم يفطر؟ قال: لأن الله تعالى يقول "من قبل ان يتاسا". وهذا لا يكون أهون من جماعه بالليل مفطرا، ولكن عليه أن يستقبل الصيام في هذين الوجهين جميعا لأنه قد جامع، وقد قال الله تعالى "من قبل ان يتاسا"؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يحجزه صومه ذلك ولا يستقبل، ولو جامع غيرها من نسائه بالنهار ناسيا أو بالليل ذاكرا أو ناسيا فليس عليه شيء.

قلت: فلو كان عليه صيام شهرين من قتل أو صيام من كفارة ١٠ عيين أو قضاء رمضان فجامع ليلا أو نهارا ناسيا لصومه لم يضره وأتم ما بقى من صومه؟ قال: نعم.

قلت: أرايت المرأة يجب عليها شهران متتابعان فتحيض فيها أتستقبل الصيام أم كيف تصنع؟ قال: إن كان الحيض يصيدها في كل شهر لا بد لها منه فعليها أن تقضى أيام حيضها، ولا تستقبل الصيام، ١٥

(١) وفي ز، م «الصيام».

(٢) من قوله: «قلت أرايت...» ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ، ز «فيها».

(٤) كذا في م، و لفظ «كان» ساقط من بقية الأصول.

(٥) وفي هـ «فعلية» تحريف.

و تصل ذلك بالشهرين ؟

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن الشعبي أنه قال في المرأة يكون عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض فيهما: إنها تصله بالشهرين ولا تستقبل ؟

٥ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: تستقبل ؟ قلت لأبي حنيفة: بم تأخذ؟ قال: آخذ ' بحديث الشعبي' .

قلت: أ رأيت لو كانت فرغت من الشهرين وقد كانت حاضت في كل شهر خمسة أيام أتصوم هذه العشرة الأيام و تصلها بالشهرين؟ قال: نعم . قلت: فإن أفطرت فيها ما بينها وبين الشهرين يوما من غير حيض أتستقبل الصيام؟ قال: نعم، لأنها إذا أفطرت من غير حيض فعليها أن تستقبل

(١) وفي « أخذت » .

(٢) اخرج الحديثين الإمام أبو يوسف في ص ١٧٦ من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المرأة يكون عليها صوم شهرين متتابعين فتحيض: إنها تستقبل الصوم؛ حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد و الهيثم عن عامر أنه قال في ذلك تبني على ذلك و تقضى أيام حيضها - اه . و لم اجدهما في آثار الإمام محمد فلعلمها سقطا منه . و اخرج ابن أبي شيبة عن جرير بن مغيرة عن إبراهيم قال: إذا صامت المرأة في كفارة اليمين في ثلاثة أيام لحاضت قبل ان تتم صومها فلتستقبل صوم ثلاثة أيام؛ و روى عنه في كفارة القتل قال: تقضى أيام حيضها اذا فرغت - اه ج ٢ ص ١٧٦ .



الصيام . قلت : وهى بمنزلة الرجل فى كل ما ذكرت لك إلا فى الحيض ؟  
قال : نعم .

قلت : أرايت الرجل يجب عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار  
فيمرض منها فيفطر لانه لا يستطيع أن يصوم لمرضه أيجزبه أن يطعم  
ستين مسكينا ؟ قال : نعم . قلت : فان كان إنما مرض ثلاثة أيام أو أربعة  
أيام لم يكمل الشهرين فى مرضه ؟ قال : نعم . يجزبه أن يطعم . قلت :  
ليم ؟ قال : إذا كان فى حال لا يستطيع فيه الصيام أجزاء الطعام .  
قلت : أرايت إذا صام من ظهار أو من قتل أو من صيام واجب  
عليه غير ذلك فأكل ناسيا هل يكون مفطرا ؟ قال : لا ، لانه لو فعل  
هذا فى شهر رمضان ناسيا لم يضره .

١٠

قلت : أرايت الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار  
فصام عن كفارة ظهاره فجامع امرأة له أخرى غير التى ظاهر منها ليلا  
أو نهارا ناسيا لصومه هل عليه شيء ؟ قال : لا ، وصومه تام .  
قلت : أرايت الرجل يظاهر من أربع نسوة له فيعتق أربع رقاب  
عن ظهاره منهن هل يجزبه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : فان لم يجد ما يعتق ١٥  
فصام ثمانية أشهر متتابعات ؟ قال : يجزبه من كل ظهاره . قلت : فان كان  
لا يستطيع الصوم فأطعم 'مائتين' أو أربعين مسكينا هل يجزبه إذا  
ما أطعم كل مسكين نصف صاع من حنطة ؟ قال : نعم ، يجزبه . قلت :  
ليم يجزبه وهذا لم يجعل لكل امرأة منهن شيئا معلوما ؟ قال : أستحسن

(١-١) وفى « ما بين ، تحريف .

ذلك و أدع القياس فيه .

قلت: أرأيت إن صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوماً ثم صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوماً حتى صام 'ثمانية أشهر كلما آتم' شهرين أفطر يوماً يريد بصوم كل شهرين كفارة عن امرأة منهن؟ قال: ذلك ه يجزيه . قلت: فإن أعتق رقبة عن إحداهن ولم ينوها بعينها هل له أن يجامع أيتها شاء ويجعل العتق عنها؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت إن صام شهرين متتابعين بنوى عن واحدة منهن بعينها ثم جامع<sup>٢</sup> أخرى غير التي صام عنها ليلاً هل يفسد عليه الصيام الذي صام عنها؟ قال: 'لا؛ لأنه' لم يجامع التي صام عنها، إنما ١٠ جامع غيرها .

قلت: فإن صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن لم يسمها بعينها ثم جامع ثلاثاً منهن بالليل أله أن يجعل تلك<sup>٥</sup> الشهرين عن التي لم يجامع؟ قال: نعم . قلت: فإن كان ذلك الجماع<sup>٦</sup> قبل مضي الشهرين؟ قال: وإن كان؛

(١-١) من قوله «شهرين متتابعين...» ساقط من م .

(٢) وفي الأصول «تم» والصواب «اتم» .

(٣) وفي م «يجامع» .

(٤-٤) وفي م «قال لأنه» سقط منها حرف «لا» ولا بد منه :

(٥) وفي م «تيك» .

(٦) كذا في م، م؛ وفي ع، ز «الجمع» .

قلت: فان صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن ثم مرض بعد شهرين فأطعم ستين مسكينا عن أخرى فلما فرغ من الطعام أيسر واشترى رقيقين فأعتقهما عن الباقتين ' أيجزبه ذلك؟ قال: نعم .

أخبرنا محمد عن أنى يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن سليمان الأحول عن طاوس قال: ظهر رجل من امرأته فأبصرها في القمر وعليها هـ خلخال فضة فأعجبته فوقع عليها قبل أن يكفر فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر<sup>١</sup> .

(١) وفي « الباين » وفي م « الباين » تصحيف .

(٢) أخرجه الحاكم في ج ٢ ص ٢٠٤ من المستدرک : حدثنا ابو الوليد الفقيه انبا الحسن بن سفيان ثنا عمار بن خالد و محمد بن معاوية قالا ثنا اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما : ان رجلا ظاهر من امرأته فرأى الخلخال في ضوء القمر فأعجبه فوقع عليها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : قال الله عز وجل « من قبل ان يتاسا » فقال : قد كان ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حتى تكفر - اهـ . وروى قبله من طريق حفص بن عمر العدنى ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال : يا رسول الله ! انى ظاعرت من امرأتى فوقعت عليها من قبل ان اكفر؟ قال : وما حملك على ذلك يرحمك الله؟ قال: رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال: فلا تقربها حتى تفعل ما أمر الله تعالى - اهـ . وتكلموا في الحكم بن أبان و اسمعيل ، قال الحاكم : ولم يحتج الشيخان بإسمعيل ولا بالحكم الا ان الحكم بن أبان صدوق ، وأخرج أصحاب السنن الأربعة حديثه أبان بن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس - قاله الزيلعي في نصب الرواية ، وقال : قال المنذرى في مختصره =

قلت: أرأيت الرجل يظهر من امرأته أنه أن يجامعها قبل أن يكفر؟ قال: لا، ليس له أن يجامعها حتى يكفر، وأكره للمرأة أن تدعه يقربها حتى يكفر. قلت: فان قربها قبل أن يكفر هل ترى عليه شيئاً فيما صنع؟ قال: لا، إلا أنه يستغفر الله تعالى، ولا يعود؛  
 ٥. وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر الذي واقع امرأته قبل أن يكفر أن يستغفر الله تعالى.

قلت: أرأيت الرجل إذا تسحر في صوم واجب عليه من رمضان أو غيره فشك وكان أكبر<sup>٢</sup> رأيه أنه تسحر والفجر طالع؟ قال: أحب إلى أن يقضى ذلك اليوم آخذاً له في ذلك بالثقة. قلت: فعليه أن يدع

= قال أبو بكر المعافري: ليس هذا الحديث صحيحاً يعول عليه، قال: وفيما قاله نظر فقد صححه الترمذى ورحاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض - انتهى راجع ج ٣ ص ٢٤٦ من نصب الراية. قلت: وروى البيهقي أيضاً حديث اسمعيل بن مسلم في ج ٧ ص ٣٨٦ من سننه مثل ما رواه الحاكم (١) لفظ « ترى » ساقط من هـ.

(٢) وهو حديث اسمعيل الذي مر<sup>٣</sup> فوق؛ قال الزيلعي: ولم اجد ذكر الاستغفار في شيء من طرق الحديث وهو في الموطأ قول مالك ولفظه: وقال مالك فيمن يظهر من امرأته ثم يمسيها قبل ان يكفر قال: يكف عنها حتى يستغفر الله ويكفر؛ قال: وذلك احسن ما سمعت - انتهى ج ٣ ص ٢٧٤. قلت: وقد علمت ان ذكر الاستغفار موجود في حديث اسمعيل هذا؛ ورواه الإمام ابو يوسف في ص ١٥١ من آثاره عن ابراهيم انه يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر - هـ.

(٣) وفي م « اكثر » .

السحر<sup>١</sup> وهو يعلم<sup>٢</sup> أن عليه ليلا<sup>٣</sup>؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا أصبح صائما ينوي بها قضاء رمضان ثم علم أنه ليس عليه شيء من شهر رمضان أنه أن يفطر؟ قال: نعم إن شاء، ولا يكون عليه قضاء ذلك اليوم . قلت: فان صامه أتراه أحسن من أن يفطر؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج وهو متمتع ثم يجحد من الهدى<sup>٢</sup> في اليوم الثالث أ يكون صومه منتقضا؟ قال: نعم؛ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك؛ وكذلك بلغنا عن حماد عن إبراهيم<sup>٥</sup>؛

قلت فإذا أفطر ذلك اليوم هل عليه قضاؤه؟ قال: لا . قلت: لم؟ ١٠

(١) وفي «التسحر» .

(٢-٢) وفي «أنه ليلا» .

(٣-٣) وفي «يجحد الهدى» .

(٤) رواه في ص ٦١ من آثاره: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يفوته صوم ثلاثة أيام في الحج قال: عليه الهدى لا بد منه وإن يبيع ثوبه؛ قال محمد: وبه يأخذ، وهو قول أبي حنيفة؛ وأخرج الإمام أبو يوسف في ص ١٠٢ من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الذي يصوم لمتمتع ثم يجحد هديا في اليوم الثالث أو يصوم في ظهاره أو في كفارة يمين ثم يجحد ما يعتق في آخر صومه: أنه لا يجزيه الصوم - اهـ .

(٥) لم أجدها هذا البلاغ، ولا أعلم أن الإمام أخرجه في أي كتاب له وهو يروى عن إبان بن صالح عن حماد فلعله رواه عنه عن حماد - والله أعلم .

قال: لأن صومه ذلك قد انتقض . قلت: وكذلك لو صام ثلاثة أيام من كفارة يمين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم وأيسر؟ قال: نعم . قلت: وكذلك كل صوم من ظهار أو قتل إذا وجد ما يعتق بطل صومه وإن أفطر لم يكن عليه قضاؤه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرأة تصبح صائمة تطوعاً ثم تظفر متعمدة لذلك ثم تحيض في آخر يومها ذلك؟ قال: عليها قضاء يومها ذلك . قلت: ولِمَ وقد حاضت؟ قال: لأنها بمنزلة امرأة امرأتك قالت «لله على أن أصوم هذا اليوم» ثم تحيض فيه فعليها قضاؤه .

قلت: أ رأيت الرجل يصبح مفطراً ثم يبدو له أن يصوم قبل أن ينتصف النهار ولم يطعم شيئاً أو يبدو له أن يصوم بعد زوال الشمس؟ قال: إذا كان قبل زوال الشمس وعزم على الصوم أجراه، وإذا صام بعد ما تزول الشمس لم يجزه، ولم يكن صائماً . قلت: فإن كان هذا الصيام قضاء من رمضان أو قضاء من صيام كان عليه؟ قال:

(١) وفي «هـ» «فان» .

(٢) وفي «و» «تصحيف» .

(٣) فان لم تظفر حتى حاضت فقد ذكر ابن سماعة عن محمد: ان عليها القضاء ايضاً، وهو الصحيح على ما اشار اليه الحاكم؛ وفي رواية ابن رستم عن محمد: لا قضاء عليها لأن الحيض صادم الصوم والمنافة لم تكن بفعلها فلا تكون جانية ملزمة للقضاء؛ وجه الرواية الأخرى ان شروعها قد صح فكان بمنزلة نذرها ولو نذرت ان تصوم هذا اليوم لحاضت فيه كان عليها القضاء كالتيتم اذا شرع في النفل ثم ابصر الماء فعليه القضاء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٤ .

(٤) من توله «قال اذا كان...» ساقط من «هـ» .

لا يجزئه لأنه أصبح مفطرا . قلت : فيجزئه أن يتطوع به ولا يجزئه من شيء كان عليه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت<sup>١</sup> : إن أصبح في شهر رمضان ينوي الإفطار غير أنه لم يأكل ولم يشرب ؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم<sup>٢</sup> . قلت : فان نوى الصوم قبل أن ينتصف النهار ؟ قال : يجزئه . قلت : لِمَ جعلت عليه<sup>٣</sup> قضاء ذلك اليوم ؟ قال : أ رأيت مريضا لا يستطيع الصيام أصبح ينوي الإفطار وكان على ذلك إلى الليل غير أنه لم يأكل ولم يشرب لأنه لم يشته الطعام ولا الشراب أ يكون هذا صائما ؟ قلت : لا . قال : فهذا وذاك سواء .

قلت : أ رأيت رجلا في أرض الحرب مرتبه شهر رمضان<sup>٤</sup> وهو لا يعلم به ولا ينوي<sup>٥</sup> صومه ونوى<sup>٦</sup> الفطر فيه غير أنه لا يجد طعاما ولا شرابا أ يجزئه هذا من صيام شهر رمضان ؟ قال : لا ، وهذا وذاك سواء . قلت : أ رأيت هذا الذي أصبح مفطرا إن ظن أن نيته قد أفسدت عليه صومه و ألقى بذلك فأكل قبل أن ينتصف النهار أو شرب أو جامع ؟

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢) وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده وهو صائم

و إن لم ينو - اه ما قاله في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٧ .

(٣) من قوله « وكان ... » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي م « وهو لا يعلم أنه لا ينوي » تصحيف .

(٥) وفي م « ويرى » تصحيف .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قلت: لِمَ أُلقيت عنه الكفارة؟ قال: للشبهة التي دخلت.

قلت: أ رأيت رجلاً جُنَّ قبل شهر رمضان فلم يزل مجنوناً حتى

(١) قال السرخسي: وهما فصلان أحدهما (إذا أصبح ناوياً للصوم ثم نوى الفطر لا يبطل به صومه) عندنا للأحاديث الذي روينا الفطر مما يدخل وبنيته ما وصل شيء إلى باطنه، ثم هذا حديث النفس، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يعملوا أو تكلموا»، وكما إن الخروج من سائر العبادات لا يكون بمجرد النية فكذلك من الصوم، وبالاتفاق اقتران النية بحالة الأداء ليس بشرط فإنه لو كان مغمى عليه في بعض اليوم يتأدى صومه ففي هذا الفصل إذا اُتِيَ بأن صومه لا يجوز فأفطر لم يكن عليه كفارة، لشبهة اختلاف العلماء لأن على العامي أن يأخذ بقول المفتي، (وإن كان أصبح غير ناوياً للصوم ثم أكل فعلى قول أبي حنيفة لا كفارة عليه سواء أكل قبل الزوال أو بعده، وعلى قول أبي يوسف ومحمد أن أكل قبل الزوال فعليه الكفارة، وإن أكل بعد الزوال فلا كفارة عليه) لأن قبل الزوال حكم الإمساك موقوف على أن يصير صائماً بنيته فصار بأكله جانياً مغفوتاً للصوم، فأما بعد الزوال إمساكه غير موقوف على أن يصير صوماً بالنية فلم يكن في أكله جانياً على الصوم، وأبو حنيفة يقول: الكفارة تستدعي كمال الجناية وذلك بهتك حرمة الصوم والشهر جميعاً، ولم يوجد منه هتك حرمة الصوم لأنه ما كان صائماً قبل أن ينوي فتجرد هتك حرمة الشهر عن حرمة الصوم وهو غير موجب للكفارة، كما لو تجرد هتك حرمة الصوم عن هتك حرمة الشهر بأن أفطر في قضاء رمضان؛ وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده لأن عنده هو صائم وإن لم ينو - انتهى من شرح المختصر ج ٢ ص ٨٧ ملتقطاً مع التصرف.



ذهب شهر رمضان كله ثم أفاق هل عليه قضاؤه؟ قال: لا، لأنه كان مجنوناً ولم يبق فيه. قلت: فإن أُغْمِيَ عليه فكان كذلك حتى ذهب شهر رمضان؟ قال: عليه قضاؤه. قلت: من أين اختلفا؟ قال: المعنى عليه ليس عندنا بمنزلة المجنون المغلوب، إنما المعنى عليه بمنزلة المريض فعليه قضاء شهر رمضان؛ قال<sup>٢</sup>: أ رأيت إن كان مريضاً ليس بمعنى ه عليه ألم يكن عليه قضاء رمضان إذا لم يصمه؟ قلت: بلى. قال: فهذا وذاك سواء<sup>٤</sup>.

قلت: أ رأيت المريض يمرض قبل دخول شهر رمضان فلا يزال مريضاً حتى ينسلخ شهر رمضان ثم يموت؟ قال: ليس عليه من قضاء

(١) لفظ « حتى » ساقط من ه .

(٢) وفي ه « اغمى » .

(٣) كذا في الأصل؛ وفي ه ، م « قلت » تصحيف .

(٤) ( المعنى عليه في جميع الشهر إذا أفاق بعد مضيه فعليه القضاء ) إلا على قول الحسن البصري فإنه يقول: سبب وجوب الأداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالإغماء، وجوب القضاء ينبت عليه؛ ولنا إن الإغماء مرض وهو عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه، وهذا لأن الإغماء يضعف القوى ولا يزال الحجا؛ ألا ترى أنه لا يصير مولياً عليه، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتلى بالإغماء في مرضه وكان معصوماً عما يزيل العقل، قال الله تعالى « ما أنت بنعمت ربك بكاهن ولا مجنون » ( فإذا كان مجنوناً في جميع الشهر فلا قضاء عليه ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفتق، وعن النائم حتى يستيقظ » ومن كان مرفوعاً عنه القلم لا يتوجه عليه الخطاب بأداء الصوم، والقضاء ينبت عليه؛ ثم المجنون يزيل عقله فلا يتحقق معه شهود الشهر وهو السبب الموجب للصوم =

شهر رمضان شيء لانه لم يصح ولم يبرأ حتى مات . قلت : فان صح شهرا فلم يقض شهر رمضان حتى مات ؟ قال : هذا عليه القضاء لانه مات و عليه قضاء شهر رمضان . قلت : فان صام عنه ابنه أيجزيه ذلك ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : للآثر الذي جاء عن عبد الله بن عمر و عن إبراهيم النخعي أنها قالا : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد .

== بخلاف الإغناء فانه يعجزه عن استعمال عقله ولا يزيه، فلذلك جعل شاهدا للشهر حكما و هو كإن السبيل تلزمه الزكاة لقيام ما كره و ان عجز من اثبات اليد عليه، بخلاف من هلك ماله - اه ما قاله السرخسي مع اختصار و تغير راجع ج ٣ ص ٨٧ .

(١) رواه عبد الرزاق في كتاب الوصايا : أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصلي احد عن أحد ولا يصوم من أحد عن احد . ولكن ان كنت فاعلا تصدقت عنه او اهديت - اه من نصب الراية ج ٢ ص ٦٣ ؟ (قال) وفي الإمام رواه أبو بكر بن الجهم في كتابه : أخبرنا أحمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه قال : لا يصوم من احد عن احد ولا يجن احد عن احد ، و لو كنت أنا لتصدقت و اعتقت و اهديت - انتهى . وهو في الموطأ بلاغ ، قال ابو مصعب : أخبرنا مالك انه بلغه ان عبدا لله بن عمر قال - فذكره ؟ قال مالك : ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين رضي الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا يصوم عن احد ولا يصلي عن احد ، وإنما يفعل كل احد لنفسه ، ولا يعمل احد عن احد - اه ما في ج ٢ ص ٦٣ من نصب الراية . وفي الباب عن ابن عباس و عائشة أخرج عنها الطحاوي في ج ٣ ص ١٤١ من مشكل الآثار بأسانيد في باب : مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الواجب فيمن مات و عليه صيام هل هو صيام او اطعام .

(٢) استنده الإمام محمد في آثاره : أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : =

قلت: فان أوصى أبوه حين مات 'أ أن يقضى' عنه كيف تأمر أن يصنع؟  
قال: يُطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من حنطة'. قلت: فكم الصاع؟  
قال: قفيز بالحجاجي<sup>١</sup> وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال<sup>٢</sup>.

قلت: أ رأيت إن صح بعد شهر رمضان عشرة أيام ثم مات

= لا يصلى احد عن احد ولا يصوم أحد عن احد؟ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٤١٨ من جامع المسانيد. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧٥: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه قال: لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد - هـ. وأخرجه في ص ٢٨ أيضا عدد ١٣٦ منه: يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال: لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد - هـ. (١-١) وفي هـ « أ يقضى » سقط عنه « أن ».

(٢) وإنما يجب عليهم الإطعام من ثلثه إذا أوصى ولا يلزمهم إذا لم يوص عندنا وعلى قول الشافعي يلزمهم ذلك من جميع مسأله أوصى او لم يوص وهو نظير الخلاف في دين الزكاة؛ ثم الإطعام عندنا بقدر نصف صاع لكل مسكين وعنده بقدر المد، وأصل الخلاف في طعام الكفارة ونحن نقيسه على صدقة الفطر بعلة انه اوجب كفاية للمسكين في يومه، وعلى هذا اذا مات وعليه صلوات يطعم عنه لكل صلاة نصف صاع من حنطة، وكان محمد بن مقاتل يقول اولاً: يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم، ثم رجع فقال: كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح - انتهى ما قاله السرخسي راجع ج ٣ ص ٨٩ من شرحه.

(٣) وفي هـ « بالحجاج » تصحيف.

(٤) في المختصر وشرحه للسرخسي (و الصاع قفيز بالحجاجي وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال في قول أبي حنيفة و محمد وهو قول أبي يوسف الأول =

ما عليه أترى عليه قضاء شهر رمضان؟ قال: لا، وإنما عليه قضاء العشرة الأيام التي صح فيها. قلت: فلما رخص للمسافر في ذلك سواء؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يبرأ حتى مات فليس عليه القضاء؟ قال: نعم ليس عليه في ذلك قضاء.

قلت: فالمسافر إذا أقام أياماً بعد شهر رمضان ثم مات فعليه

ثم رجع فقال: خمسة ارطال وثلث رطل (ومن اصحابنا من وفق فقال: ثمانية ارطال بالعراقي كل رطل عشرون استاراً فذلك مائة وستون استاراً وخمسة ارطال وثلث رطل بالحجازي كل رطل ثلاثون استاراً فذلك مائة وستون، وهذا ليس بقوى، فقد نص في كتاب العشر والحراج عن أبي يوسف انه خمسة ارطال وثلث بالعراقي، وهو قول الشافعي، وإنما رجح أبو يوسف حين حج مع الرشيد فدخل المدينة وسأهم عن صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه سبعون شيخاً منهم كل واحد منهم يحمل صاعاً تحت ثوبه فقال: ورثت هذا عن أبي عن آبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان كل ذلك خمسة ارطال وثلث رطل، ولنا حديث أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين ويفتسل بالصاع ثمانية ارطال؛ وتوارث أهل المدينة ليس بقوى، فقد قال مالك فقيهم: صاع أهل المدينة تحرى عبد الملك بن مروان على صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإذا آل الأمر إلى التحرى فتحرى عمر رضي الله عنه أولى بالصير إليه، والقفيز الحجازي صاع عمر رضي الله عنه حتى كان الحجاج يمين به على أهل العراق ويقول: ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه؟ قال إبراهيم النخعي: كان صاع عمر حجاجياً؛ ثم قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صاعان مختلفان، منها للنفقات، ومنها للصدقات، فما روي انه كان خمسة ارطال وثلث محمول على صاع النفقات - انتهى ما قاله، راجع ج ٣ ص ٩٠ من شرحه.

(١) وفي «قام» .

بقدر ما أقام؟ قال: نعم، وهو بمنزلة المريض في ذلك.  
 قلت: أ رأيت الرجل يدخل شهر رمضان وهو صحيح ثم يمن ثم يفيق قبل رمضان عام مقبل؟ قال: يصوم هذا رمضان الذي دخل فيه، ثم يقضى ما بقى عليه من الأول. قلت: أ رأيت الذي يمن في شهر رمضان فلا يفيق حتى يمضي هذا رمضان الذي جن فيه ورمضان هـ آخر؟ قال: عليه قضاء الأول. قلت: فمن أين اختلفا؟ قال: أستحسن إذا أوجبت عليه شيئاً منه أن يقضى كله، وهذا والثاني ليس عليه فيه شيء. قلت: فإن مكث عشرين سنة ثم أفاق في رمضان؟ قال: عليه أن يصوم ما بقى من هذا الشهر الذي أفاق فيه، وعليه قضاء ما مضى منه وقضاء الأول الذي كان مفيقاً فيه بلجن.

٢٠

قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان أو بعد ما يمضي منه أيام؟ قال: يصوم ما بقى منه، ولا قضاء عليه فيما مضى؛ محمد عن أبيه يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه قال في الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان: إنه يصوم بقيته، ولا قضاء عليه لما مضى منه؛ وكذلك بلغنا عن إبراهيم النخعي.  
 قلت: فإن أسلم غدوة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم؟

١٥

- (١) سقط لفظ « يفيق » من هـ .
- (٢) وفي م « اوجب » .
- (٣) قوله « وهذا » ساقط من ز .
- (٤-٤) وفي هـ « ما فات فيه » .
- (٥) مر الحديث و تخريجه قبل ذلك ص ٢٢٩ .
- (٦) مر الكلام على أثر إبراهيم ص ٢٣٠ .

- قال: يتم صوم ذلك اليوم، ولا قضاء عليه .
- قلت: أ رأيت إن أسلم في بعض النهار أتري له أن يأكل بقية يومه و يشرب؟ قال: لا . قلت: فان فعل فعليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: لا .
- قلت: أ رأيت الرجل يفطر في شهر رمضان متعمدا ثم يمرض
- ٥ في ذلك اليوم مرها لا يستطيع معه الصوم؟ قال: عليه قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليه . قلت: لم؟ قال: للمرض الذي أصابه .
- قلت: أ رأيت إن سافر و لم يمرض و لم يكن من نيته السفر؟ قال: عليه القضاء و الكفارة لأن السفر من فعله فلا تبطل به الكفارة .
- قلت: أ رأيت الرجل يصبح في شهر رمضان صائما ثم يسافر
- ١٠ و قد عزم على الصوم ثم يفطر في سفره ذلك هل عليه مع القضاء كفارة؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت لأنه إنما أفطر و هو مسافر .
- قلت: فان كان مسافرا و قد عزم على الإفطار فقدم قبل نصف النهار أو بعده فأكل أو شرب متعمدا لذلك هل عليه كفارة؟ قال: لا ،
- ١٥ ولكن عليه القضاء .
- قلت: فان عزم على الصوم فلما قدم استفتى فأفتى أن صومه لا يحزبه و أنه عاص فلما رأى ذلك أفطر؟ قال: عليه القضاء ، و لا كفارة عليه . قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت .
- قلت: فان كان صام في السفر أ يحزبه؟ قال: نعم، و هو أفضل
- ٢٠ من أن يفطر ، و إنما الإفطار رخصة .

(١) و في « اما » .

قلت : أرأيت رجلا أكل ناسيا في رمضان ثم أكل بعد ذلك متعمدا وظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه؟ قال : عليه القضاء ، وليست عليه الكفارة .

قلت : أفكره للرجل أن يقضى شهر رمضان في أيام العشر؟ قال : لا .

قلت : أرأيت الغلام يحتمل في النصف من شهر رمضان ثم يفطر ه بعد ذلك متعمدا؟ قال : عليه القضاء والكفارة فيما أفطر بعد احتلامه في غير اليوم الذي احتلم فيه . قلت : وكذلك الجارية إذا أفطرت بعد ما حاضت؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الصائم أتكراه له أن يقبل وهو صائم؟ قال : إن

كان يملك نفسه فلا بأس بذلك؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه ١٠ وسلم أنه كان يقبل وهو صائم؛ قال محمد : أخبرنا بذلك أبو حنيفة ٢ .

(١) لفظ « قد » ساقط من ز .

(٢) يريد به تسعة أيام من أول ذى الحجة ، وهو قول عمر رضي الله عنه ، وكان على رضي الله عنه يقول : لا يجوز ، لحديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قضاء رمضان في أيام العشر ، ونحن أخذنا بقول عمر رضي الله عنه لأن الصوم في هذه الأيام مندوب إليه ، وهو قياس صوم عاشوراء وصوم شعبان ، وقضاء رمضان في هذه الأوقات يجوز؛ وقال صلى الله عليه وسلم « انفضل الصيام بعد رمضان عشر ذى الحجة » وتأويل النهي في حق من يعتاد صوم هذه الأيام تطوعا انه لا ينبغي له ان يترك عاداته ، ويؤدى ما عليه من القضاء في هذه الأيام - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ج ٢ ص ٩٦ .

(٣) رواه عنه في آثاره بسنده ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم =

= أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من وجهها وهو صائم، قال محمد: لا ترى بذلك بأساً إن ملك الرجل نفسه عن غير ذلك - أى الإنزال؛ وهو قول أبي حنيفة. وأخرج في موطئه عن مالك: حدثنا زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجداً شديداً فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم فرجعت إليه فأخبرته بذلك فزاده ذلك شراً فقال: أنا لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة فقال: ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك؟ قالت: قد أخبرتها؛ فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال: انه لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: والله أنى لأتقاكم لله وأعلمكم بمحدوده! أخبرنا مالك أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة ابنة طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تدنو إلى أهلك تقبلها وتلاعبها؟ قال: أقبليها وأنا صائم، قالت: نعم؛ قال محمد: لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماع. فان خاف أن لا يملك نفسه فالكف أفضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة قبلنا - اهـ ص ١٨٠. وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٧ من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن =



قلت : أرأيت الرجل يتمضمض في شهر رمضان فيسبغه الماء  
'فيدخل حلقه' وهو ناس لصومه؟ قال: يمضي في صومه ذلك ولا يفطر،  
ولا قضاء عليه . قلت : فإن كان ذاكرا لصومه؟ قال : عليه القضاء ،  
ولا كفارة عليه؛ قال : أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
بذلك . قلت : فلم ألقيت عنه الكفارة؟ قال : لأنه لم يدخله<sup>٥</sup>

= أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم . وأخرج  
الحديث الأول الحارثي وابن المظفر وابن خسرو والإمام مجد في مسنده ،  
وأخرج الثاني الحارثي وطاححة بن مجد وابن المظفر وابن خسرو والإمام مجد  
في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩١ - ٤٩٣ ؛ وأخرجه الحافظ أبو نعيم  
في مسنده من طريق الإمام زفر والجماني والإمام مجد والقاسم بن زكريا ؛ وأخرجه  
الطبراني في معجمه الصغير من طريق الإمام زفر عنه بسنده المارثم قال : لم يروه  
عن الهيثم الا أبو حنيفة - ٥١ ص ٣٣ . قلت : حديث القبلة معروف مخرج في  
الصحاح والسنن .

- (١-١) كذا في ٥ ، وفي بقية الأصول «فيدخل الماء حلقه»  
(٢) أخرجه الإمام مجد في ص ٥٢ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
انه قال في الرجل يتمضمض ويستنشق وهو صائم فيسبغه الماء فيدخل حلقه قال :  
يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه ؛ قال مجد : وبه نأخذ ان كان ذاكرا للصومه ،  
فاذا كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه ، وهو قول أبي حنيفة - ٥١ . وأخرجه الإمام  
ابو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد  
عن ابراهيم انه قال : اذا تمضمض الصائم ودخل حلقه من ذلك الماء وهو ذاكر  
لصومه اتم صومه و عليه يوم مكانه ، وان دخل الماء حلقه وهو ناس لصومه اتم  
صومه وليس عليه قضاء - ٥١ .  
(٣) وفي ٥ «لم يدخل» .

جوفه على وجه الإفطار فلذلك أقيت عنه الكفارة .

قلت : أ رأيت الصائم يذوق الشيء بلسانه ولا يدخله حلقه ؟ قال :

لا يفطره ذلك ، و صومه تام . قلت : أفكره له أن يعرض نفسه لشيء

من هذا ؟ قال : نعم .

٥ . قلت : أ رأيت الصائم ينظر إلى امرأة حتى يبنى أ ترى عليه القضاء ؟

قال : لا ، لأنه لم يصنع شيئاً . قلت : فان لمس أو قبل حتى يبنى ؟ قال :

يتم صومه ذلك اليوم ، وعليه القضاء ، وليست عليه كفارة ، ولا يكون

على المرأة قضاء إلا أن يكون منهاً مثل ما كان من الرجل . قلت : فان

لمس حتى يبنى ؟ قال : لا قضاء عليه ولا كفارة لأن المني ليس بشيء .

١٠ . قلت : أ رأيت الصائم يحتجم ؟ قال : نعم ، لا يضره ذلك .

قلت : أفكره له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه فأحب إلى أن

لا يفعل ؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن

يحتجم الصائم ، ثم إنه رخص فيه بعد ذلك واحتجم وهو صائم محرم .

(١) وفي ٥ « يعوض » تصحيف .

(٢) ( ويكره له ان يعرض نفسه لشيء من هذا ) لأنه لا يأمن ان يدخل حلقه

بعد ما ادخله فله فيحوم حول الحمى ؛ قال صلى الله عليه وسلم : فمن رتع حول

الحمى يوشك ان يقع فيه - اه ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ٩٣ من شرح المختصر .

(٣) لفظ « الصائم » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ٥ « ولا يضره » .

(٥) وفي م « أفكره » .

(٦) مر الحديث في ابتداء كتاب الصوم ، ومر تخريججه في ص ١٩٣ فراجع .

قلت: أ رأيت الصائم يدخل الذباب جوفه أو الشيء من الطعام يكون بين أسنانه فيدخل جوفه هل يفطره ذلك وقد دخل جوفه وهو ذاكر لصومه وهو كاره؟ قال: لا يفطره ذلك وهو على صومه، لأنه ليس بطعام، ولأنه مغلوب.

(١) وهذا استحسان، وكان ينبغي في القياس أن يفسد صومه لأنه ليس فيه أكثر من أنه غير مغذو (و) أنه لا صنع له فيه فكان نظير التراب يهال في حلقه، وفي الاستحسان لا يضره هذا لأنه لا يستطيع الامتناع منه فإن الصائم لا يجد بدا من أن يفتح فيه فيتحدث مع الناس، وما لا يمكن التحرز عنه فهو عفو، ولأنه لما لا يتغذى به فلا يندم به معنى الإمساك، وهو نظير الدخان والغبار يدخل حلقه، قال أبو يوسف: وقد يدخل في هذا الاستحسان بصفة القياس فإنه لو كان الذباب في حلقه ثم طار لم يضره، ولو كان هذا مفسدا للصوم لكان بوضوئه إلى باطنه يفسد صومه وإن خرج بعد ذلك، وإن نزل في حلقه نلج أو مطر فقد اختلف مشايخنا فيه والصحيح أنه يفطره لأن هذا مما يستطيع الامتناع منه بأن يكون تحت السقف ولأن هذا ما يتغذى به - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ج ٣ ص ٩٣.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: قال (و) إن كان بين أسنانه شيء فدخل جوفه لم يفطر (لأن هذا لا يستطيع منه، فإن تسحر بالسويق فلا بد من أن يبقى بين أسنانه شيء فإذا أصبح يدخل في حلقه مع ريقه، ثم ما يبقى بين الأسنان تبع لريقه فكما أنه إذا ابتلع ريقه لم يضره فكذلك ما هو تبع، وهذا إذا كان صغيرا يبقى بين الأسنان عادة، وهو بخلاف ما إذا دخل ذلك القدر في فيه لأن ذلك مما يستطيع الامتناع منه، فإن كان بحيث لا يبقى بين الأسنان عادة =

قلت: أرأيت الرجل يجعل على نفسه أن يصوم شهرا أيسومه متتابعا أو متفرقا؟ قال: إن كان نوى شهرا بغير عينه فرق ذلك إن شاء.

قلت: أرأيت إن قال «لله على أن أصوم شعبان» فلم يفعل أترى عليه قضاءه؟ قال: نعم. قلت: فهل ترى عليه كفارة يمين؟ قال: إن كان أراد يمينا فعليه كفارة يمين مع القضاء، ويقضيه متفرقا إن شاء، وإن كان لم يرد يمينا فليس عليه كفارة.

قلت: أرأيت إن قال «لله على أن أصوم شعبان» فأفطر يوما يقضى شعبان كله لأنه لم يتابع بين صومه؟ قال: لا، ولكنه يقضى يوما مكان يومه، لأنه لا يستطيع أن يصوم شعبان بعد ما قد مضى. قلت: فعليه القضاء لذلك اليوم وكفارة يمين إن كان أراد يمينا؟ قال: نعم. قلت: فإن كان قال «لله على أن أصوم شهرا متتابعا» بغير عينه فأفطر يوما منه؟ قال: عليه أن يستقبل صوم الشهر من أوله إذا لم يكن

= يفسد صومه لأن هذا لا تكثر فيه البلوى والتحرز عنه ممكن، وقد روا ذلك بالحمصة فإن كان دونها لم يفسد به الصوم، وقد روي بالحمصة إذا ادخله في حلقه فسد صومه وعليه القضاء، ولا كفارة لأنه ليس فيه أكثر من أنه طعام متغير فهو كاللحم المتين؛ ولأبي يوسف أن هذا من جنس ما لا يتغذى به والطباع تعافه فهو نظير التراب؛ ثم للفقهاء حكم الباطن من وجه وحكم الظاهر من وجه، والكفارة تسقط بالاشبهة فهذا السقطنا عنه الكفارة - ج ٣ ص ٩٣.

(١) وفي «فان» .

(٢) سقط لفظ «قال» من هـ .

نوى شهرا بعينه ، لأنه جعل لله عليه صوم شهر متابعا ولم ينو شهرا بعينه ، فاذا أفطر يوما ولم يتابع استقبال الصوم ، وإن نوى شهرا بعينه فجعل لله عليه <sup>٢</sup> أن يصومه متابعا فأفطر فيه يوما صام يوما مكان يومه ، وعليه أن يكفر يمينه إن كان أراد اليمين أو نواها ، وإن لم يكن أراد اليمين فلا كفارة عليه وعليه أن يقضى ما أفطر .

قلت : أ رأيت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم سنة بعينها وهو يفطر يوم النحر و يوم الفطر و أيام التشريق فصام السنة إلا هذه الأيام لأنها ليست بأيام صوم ؟ قال : عليه قضاء هذه الأيام و كفارة يمين إن كان أراد اليمين ..

قلت : أ رأيت المرأة إذا جعلت لله عليها صوم تلك السنة <sup>٢</sup> وهي ١٠ من تحيض <sup>٢</sup> أتقضى مكان أيام حيضها التي حاضت فيها ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم كل خميس يأتي عليه فيفطر خميسا واحدا ؟ قال : عليه قضاؤه و كفارة يمين إن كان أراد يميناً . قلت : فان أفطر خميسا آخر هل عليه في هذه اليمين الأخرى حنث ؟ قال : لا ، لأنه قد حنث فيها مرة و كفر فيها يمينه فلا يحنث ١٥ فيها ثانية .

(١) وفي « فان » .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من ..

(٣-٣) وفي « وهي تحيض » .

(٤) وفي « حيث » تصحيف .

قلت: أ رأيت الرجل يجعل لله عليه إن قدم فلان أن يصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه أبداً يقدم فلان ليلاً؟ قال: ليس عليه شيء لأن فلانا لم يقدم نهاراً كما قال. قلت: فإن قدم فلان في يوم قد أكل فيه الرجل؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم فيما يستقبل كما جعل الله على نفسه، وأما اليوم الذي أكل فيه فليس عليه شيء لأنه أفطر قبل قدوم فلان. قلت: وكذلك لو قدم فلان بعد الظهر ولم يطعم الرجل شيئاً في ذلك اليوم وهو ينوي الإفطار؟ قال: نعم. قلت: فلو قدم فلان قبل أن ينتصف النهار ولم يأكل الرجل شيئاً وهو ينوي الإفطار؟ قال: أما هذا فيصوم هذا اليوم، ويصومه فيما يستقبل أبداً.

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يقول «لله على أن أصوم غداً» فيكون غداً الأضحى فلم يصمه أ يكون عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: نعم، وعليه كفارة يمين إن كان أراد يمينا. قلت: لِمَ أوجبت عليه قضاءه؟ قال: لأن هذا يوم جعله الله عليه.

قلت: أ رأيت الرجل يصبح صائماً يوم النحر متعمداً لذلك؟ قال: ليس عليه قضاؤه إن أفطره. وقال أبو يوسف: عليه القضاء؛ وهو مثل قوله «لله على». وقال أبو حنيفة: هو مختلف - وهذا في

(١) وفي «قضاء».

(٢) الواو ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد من الجامع الصغير - راجع ص ٢٩ منه.

(٣) كذا في الأصول، والصواب «قول أبي حنيفة» مبتدأ وقوله «هو مختلف» خبره.

الجامع الصغير و'الكتاب الذي يسمى ، الهاروني' . .

قلت : أرأيت المرأة تقول «لله على أن أصوم يوم حيسى ،

أجعل<sup>٢</sup> عليها مكانه يوما؟ قال : لا ، ولا يكون عليها شيء ،

وهذا مثل الرجل يصبح في يوم قد أكل فيه ثم قال «لله على أن

أصوم هذا اليوم ، فليس عليه قضاؤه ، وهذا مثل امرأة حائض ه

قالت «لله على أن أصوم هذا اليوم ، وهي حائض وليس عليها قضاؤه ،

وهذا ه وذاك سواء في القياس .

قلت : أرأيت الصائم يكتحل بالإثمد والذرور<sup>٦</sup> والصبر وغيره؟

(١) الواو ساقط من الأصول ، والصواب اثباته .

(٢) كذا في الأصول ، والصواب «الهارونيات» أي المسائل التي أملاها الإمام

محمد على تلميذه الهاروني فسميت «الهارونيات» . قلت : مسألة الجامع الصغير

والهارونيات ليست من كتاب الأصل وإنما زادها بعض الفقهاء من رواية

كتاب الأصل ولهذا لم يذكره في المختصر ، وكان ينبغي للسرخسي أن ينبه على

هذا ولم يفعل .

(٣) وفي ه «أيجعل» ولم ينقط اللفظ في م .

(٤-٥) وفي ه «يوما مكانه» .

(هـ-٥) من قوله «مثل امرأة . . .» ساقط من ه .

(٦) وفي ه «الذرود» تصحيف ، وفي جمع بحار الأنوار «وفيه : تكتحل

الحدة بالذرور ، هو بالفتح ما يذرف في العين من الدواء اليابس ، من : ذروت

عينه ، إذا داويتها به - ه ج ١ ص ٤٣٦ . قلت : وأخرج ابن أبي شيبة عن

عبد الرحيم بن سليمان عن أبي سفيان عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يذر

الصائم عينيه بالذرور؟ وروى عن يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن قال :

لا بأس بالذرور للصائم - ه١ ص ١١٨٨ (في الذرور للصائم) .

قال: نعم، لا يضره ذلك شيئا. قلت: فان وجد طعمه في حلقه؟  
قال: وإن وجد طعمه في حلقه، فانما طعمه مثل الدواء يذوقه فيدخل  
جوفه طعمه، ومثل الدهن يدهن به شاربته، ومثل الدخان ومثل الغبار  
يدخل طعمه في حلقه.

٥ ولو طعن الصائم برمح حتى يصل الرمح إلى جوفه لم يكن عليه القضاء  
ولا الكفارة.

وإذا أكره الصائم حتى صب الماء في حلقه و الشراب فعليه القضاء،  
ولا كفارة عليه.

وإذا كانت بالرجل جراحة جائفة فداواها بزيت أو بسمن فخلص  
١٠ ذلك إلى جوفه فعليه القضاء، ولا كفارة عليه.

ولو داواها بدواء يابس لم يكن عليه القضاء في قول أبي حنيفة،  
وقال أبو يوسف ومحمد: لا قضاء عليه ولا كفارة في الدواء الرطب  
واليابس جميعا.

فاذا صب في جوف النائم ماء أو شراب وهو صائم فعليه القضاء،  
١٥ ولا كفارة عليه، وكذلك المرأة بمنزلة الرجل في ذلك.

قلت: رأيت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو يبله بالماء وهو  
صائم؟ قال: لا بأس بذلك أن يستاك أول النهار أو آخره؛ قال:  
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يستاك وهو صائم.

(١-١) من قوله «وإذا كانت بالرجل...» مناقض من ٥.

(٢) استنده أبو دارد والترمذي عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عاصم بن ربيعة =



قلت: أرأيت المرأة الحامل والمرضع التي تخاف على الصبي أو الحامل تخاف على نفسها؟ قال: يفطران ويقضيان يوما مكان كل يوم، ولا كفارة عليهما. قلت: فالشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم؟ قال: يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك.

قلت: أرأيت الصائم يأكل الطين أو الجص أو دخل جوفه؟ حصة؟ قال: ليس عليه شيء، وصومه تام، ولا يفطره ذلك إذا كان ناسيا، وإن كان ذا كرا فعليه القضاء، ولا كفارة عليه لأنه ليس بطعام.

قلت: فالصائم يمضغ العلك؟ قال: أكره له ذلك، ولا يفطره.

قلت: فالمرأة تمضغ لصددها خبزا أو طعاما؟ قال: إن لم تجد من ذلك بدا فلا بأس به؛

١٠

= عن ابيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد ولا احصى، قال الترمذى: حديث حسن؛ ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى الموصلى والبخاري في مسانيدهم والطبراني في معجمه والدارقطنى في سننه - راجع ج ٢ ص ٤٥٩ من نصب الراية. قلت: ورواه ابن أبي شيبة. (١) وفي «و».

(٢) قلت: قال السرخسى: ومراده طين الأرض، فأما إذا أكل الطين الأرمنى تلزمه الكفارة - رواه ابن رستم عن محمد؛ لأن هذا مما يتداوى به فانه والغاريقون سواء، قال ابن رستم: قلت لمحمد: فان أكل من هذا الطين الذي يقلى ويؤكل؟ قال: لا أدري ما هذا، والصحيح انه تلزمه الكفارة لأنه يؤكل تفكها ويؤكل على سبيل التداوى فقد ينفع المرطوب - اه ما قاله في ج ٢ ص ١٠٠ من شرح المختصر.

(٣) لفظ «الملك» ساقط من ه.

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن

إبراهيم بذلك .

### باب صدقة الفطر

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمارة عن الزهري عن

عبد الله بن ثعلبة بن صغير العدوي قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم وقال : أدوا عن كل حرّ و عبد صغير أو كبير نصف صاع من

بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير .

محمد بن الحسن عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله

(١) قلت : رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ص ١١٨٨ عن ابن فضيل عن مغيرة

عن إبراهيم قال : لا بأس ان تمضغ المرأة لصبيها و هي صائمة ما لم يدخل حلقها ؛

و روى عن وكيع عن شريك عن سليمان عن عكرمة قال : لا بأس ان تمضغ المرأة

لصبيها و هي صائمة - اهـ ( في الصائمة تمضغ لصبيها ) . قلت : و في المختصر و شرحه

للسرخسي : ( و لا بأس بان تمضغ المرأة لصبيها طعاما اذا لم تجد منه بدا ) فأما

اذا كانت تجد في ذلك بدا يكره لها ذلك لأنها لا تأمن ان يدخل شيء منه حلقها

فكانت معرضة صومها للفساد و ذلك مكروه عند عدم الحاجة ، قال صلى الله عليه

وسلم : من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه ؛ و الله تعالى اعلم بالصواب -

اهـ ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) كذا في الأصول ، سقط قوله « عن ابنه » منها لأن الحديث يرويه ثعلبة

ابن صغير او أبي صغير يروى عنه ابنه عبد الله .

(٣) و الحديث هذا ذكر طرقة و اختلاف الفاظ متنه الزيلعي في ج ٢ ص ٤٠٦

من نصب الراية ، راجعه ان شئت ان تقف على تفصيل تخريجه و محرجه .

(٤) كذا في م ، و في بقية الأصول « ان » مكان « عن » .

صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمرهم أن يودوا صدقة الفطر قبل أن يخرجوا إلى المصلى وقال: أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم .

(١) قال الزبلي في ج ٢ ص ٣١٤ من نصب الراية: رواه الحاكم في علوم الحديث فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن الجهم السهمي ثنا نصر بن حماد ثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو عبد صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من قحح، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها قبل أن ينصرف إلى المصلى ويقول: أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم؛ وأخرجه الدارقطني عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال: أغنوهم في هذا اليوم؛ ورواه ابن عدي في الكامل وأعله بأبي معشر نجيح - الخ. قلت: وأخرج البخاري في باب الصدقة قبل العيد من صحيحه ص ٢٠٤: حدثنا آدم قال حدثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة - ٥١. وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن أبي خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وعن محمد بن رافع عن ابن أبي فديك عن الضحاك عن نافع عن ابن عمر نحوه - راجع ج ١ ص ٣١٨ منه. وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد أيضا - راجع نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٢. قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عيينة عن وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراج زكاة الفطر قبل الصلاة؛ حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرجها قبل الصلاة؛ وروى عن ابن نمير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وعن الحجاج عن نافع عن ابن عمر مثله؛ وعن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن

قلت: أ رأيت المملوك من يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: مولاہ . قلت: فهل يسهه أن لا يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له المملوكون أيؤدي عن كل إنسان منهم نصف صاع من حنطة؟ قال: نعم . قلت: وإن كانوا صغارا أو كبارا؟ قال: نعم .

قلت: فهل يؤدي الرجل عن أم ولده صدقة الفطر؟ قال: نعم . وكذلك المدير . قلت: فهل عليه أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فهل يؤدي المكاتب عن نفسه؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت عبدا قد أعتق نصفه وهو يسعى في نصف قيمته هل يجب على مولاہ أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فهل يجب على العبد أن يؤدي عن نفسه؟ قال: لا ، في قول أبي حنيفة وهو عنده بمنزلة المكاتب ، وقال أبو يوسف ومحمد: على العبد أن يؤدي عن نفسه ، وهو بمنزلة الحر ، إذا أعتق بعضه فقد عتق كله .

= عباس قال: من السنة ان تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ؛ وعن ابى الأحوص عن مغيرة عن أبى معشر عن ابراهيم انه كان يجب ان يخرج زكاة الفطر قبل ان يخرج الى الجبابة - ج ٢ ص ٣٨ .  
(١) وفي ٥ « يكونون » .

(٢-٢) من قوله « قلت وان كانوا... » السؤالان سابقان من ع .  
(٣) وفي ٥ ، م « قال » مكان « قلت » تصحيف والصواب ما في ع ، ز .  
(٤-٤) وفي ٥ « عبدا عتق » .

قلت: أفرأيت الرجل يكون له المملوكون يهود أو نصارى أو مجوس أو إماء هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: لم<sup>١</sup> وهم كفار؟ قال<sup>٢</sup>: لأن ذلك إنما يجب على المولى أن يؤدي عنهم وليس عليهم شيء؛

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن عبيدة عن إبراهيم أنه قال: إذا كان للرجل عبد نصراني أنه يؤدي عنه صدقة الفطر.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له العبد وهو مجنون مغلوب لا يفقه ولا يعقل أ يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم، وكذلك الأمة.

قلت: أ رأيت الرجل يدخل أرض الحرب فيشتري رقيقا من من رقيقهم فيخرجهم إلى دار الإسلام هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر ١٠ وهم كفار؟ قال: نعم. قلت: فأولادهم بمنزلتهم؟ قال: نعم<sup>٣</sup>.

قلت: فالرجل تكون له أم ولد نصرانية أو يهودية أو مدبرة

(١) وفي « المملوك » وفي م « المملوكين » .

(٢) وفي « ولم » .

(٣) لفظ « قال » ساقط من ع، ولا يد منه .

(٤) وفي « ان » .

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن اسمعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز قال سمعته يقول: يؤدي الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر؛ وقال: حدثنا ابن عياش عن عبيدة عن إبراهيم قال مثل قول عمر ابن عبد العزيز - اه ج ٢ ص ٣٨ .

(٦) وفي « عليهم » تصحيف .

(٧) من قوله « قلت فأولادهم ... » السؤال والجواب ساقط من م .

يهودية أو نصرانية هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم .  
 قلت: أ رأيت رجلا له أولاد كبار رجال هل يجب عليه فيهم  
 صدقة؟ قال: لا، ولكن يجب عليهم أن يؤدوا عن أنفسهم . قلت:  
 فان كان ولده محتاجا وهو في عياله هل يجب عليه أن يؤدي عنه؟  
 قال: لا<sup>١</sup> . قلت: فان كان ولده صغيرا هل يجب عليه أن يؤدي عنه؟  
 قال: نعم<sup>٢</sup> . قلت: أ رأيت<sup>٣</sup> إن كان لولده الصغير مال فأدى أبوه عنه  
 من ذلك المال أ يضمن له شيئا؟ قال: لا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف،  
 وقال محمد: لا يؤدي عنه من ماله شيئا، فان أدى فهو ضامن، وإنما عليه  
 أن يؤدي عنه من مال الأب .

١٠ قلت: أفكره<sup>٤</sup> أن يؤدي الرجل صدقة الفطر عن ولده من مال  
 ولده وهو صغير في عياله ولا يؤدي من ماله؟ قال: لا أكره له ذلك  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قلت: فان لم يكن للابن مال

(١) وفي المختصر وشرحه للشيخ حسي ج ٣ ص ١٠٥: ( وليس على الرجل ان  
 يؤدي عن اولاده الكبار ) وقال الشافعي: إن كانوا زمني معسرين فعليه  
 الأداء عنهم، وإن كانوا اصحاء معسرين في عياله فله فيه وجهان؛ واستدل  
 بقوله صلى الله عليه وسلم « ادوا عن تمونون » هو يمون ولده الزمن والعسر،  
 واصحابنا قالوا بأن السبب رأس يمونه بولايته عليه ليكون في معنى رأسه  
 ولا ولاية له على اولاده الزمني اذا كانوا كبارا، وبدون تقرر السبب  
 لا يثبت الوجوب - ٥١ .

(٢) من قوله « قلت فان... » ساقط من م .

(٣) لفظ « أ رأيت » ساقط من ٥ .

(٤) وفي م « أفكره » .

أ يؤدي الأب عنه من ماله؟ قال: نعم .

قلت: فهل يجب على الرجل أن يؤدي عن امرأته وأخيه وأخته أو عن ابنة ابنه أو ابن عمه أو ابن عمته أو عن خاله أو عن خالته أو عن ذى رحم محرم منه وهم صغار أو كبار في عياله؟ قال: لا . قلت: وكذلك

لا يؤدي عن أبويه وجده وجدته؟ قال: نعم .<sup>٥</sup>

قلت: أ رأيت الرجل يكون محتاجا تحل له الصدقة هل يجب عليه

صدقة الفطر وعلى عياله؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الولد الصغير ولولده مملوك أ يجب

على أبيه أن يؤدي عن ممالك ابنه؟ قال: لا . قلت: فيعطى عن ولده

ولا يعطى عن رقيق ولده؟ قال: نعم .<sup>١٠</sup>

قلت: أ رأيت<sup>٥</sup> إن كان لابنك مال أله أن يؤدي عنه وعن

(١) قال السرخسي: فإن أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز، وإن أدى عنها بغير أمرها لم يجز في القياس، كما لو أدى عن اجنبي، ويجوز استحسانا في رواية عن أبي يوسف لأن العادة أن الزوج هو الذي يؤدي فكان الأمر منها ثابتا باعتبار العادة فيكون كالثابت بالنص - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(٢) وفي م «أو» مكان «و» .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (و ليس على الرجل أن يؤدي عن أبويه ولا عن أحد من قرابته وإن كانوا في عياله) لأنه لا ولاية له عليهم ولأنه متبرع في الإنفاق عليهم فهو كمن تبرع بالإنفاق على الغير فلا يجب عليه الصدقة عنهم باعتباره -

اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(٤) وفي هـ «أبيه» تصحيف .

(٥) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ .

(٦) وفي هـ «لأبيه» تصحيف .

ولده وعن رقيق ولده من مال ابنه؟ قال: نعم، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. قلت: فإن كان له أخ صغير في عياله وله مال أوجب أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الوصي هل يجب عليه أن يؤدي عن اليتيم صدقة الفطر من مال اليتيم؟ قال: نعم.

قلت: فهل يعطى عن مملوكه صدقة الفطر؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يؤدي عنهم شيئاً.

قلت: أ رأيت رجلين بينهما عبيد وإمام هل يجب عليهما فيهم صدقة الفطر قال: لا، لأنه ليس لواحد منهما عبد تام فلا يجب على الرجل في نصف عبد صدقة الفطر.

قلت: أ رأيت صدقة الفطر دفعها قبل الصلاة أحب إليك أم بعدها؟ قال: أن يدفعها قبل الصلاة أحب إلى.

قلت: أ رأيت الرجل أيستحب له أن يأكل شيئاً قبل الخروج إلى المصلى يوم الفطر؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يجب عليه صدقة الفطر وهو من أهل

(١) وفي «أبيه» تصحيف.

(٢-٢) وفي ع «أوجب عنه أن يؤدي».

(٣) وفي م «لا يجب».

(٤) وفي «عنه» والصواب «عنهم» بالجمع أي عنه وعن ماليكه.

(٥) من قوله «قال...» ساقط من «.



خراسان وهو بالكوفة يبعث بها إلى خراسان هل يجزى عنه؟ قال: نعم، وقد أساء حيث بعث بها إلى إخراسان وهو مقيم بالكوفة وإنما ينبغي له أن يدفعها حيث يجب عليه. قلت: فان ضاعت حيث بعث بها ولم تصل إلى من بعث بها إليه هل يجزى ذلك؟ قال: لا، وعليه صدقة الفطر ثانية يؤديها حيث وجبت عليه<sup>٢</sup> لأنها بمنزلة الدين، وكل رقيق للتجارة فليس عليه صدقة الفطر، وإنما صدقة الفطر على ما كان لغير التجارة منهم وفيما كان للغة والخدمة.

قلت: أ رأيت الرجل يجب عليه صدقة في نفسه و عياله فيعطيها مسكينا واحدا أ يجزى ذلك؟ قال: نعم، لأن هذا بمنزلة الزكاة أعطى مثل قيمته من الزكاة مسكينا واحدا أجزاء ذلك<sup>١٠</sup>.

قلت: أ رأيت الرجل يكون عنده ولد ابنه<sup>٦</sup> وهو صغير في عياله وأبوهم حي أو ميت هل على جده أن يؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا<sup>٧</sup>.

(١) كذا في ه، وفي ع «يجب».

(٢-٢) كذا في ز؛ وفي ع «حيث يبعث» وفي ه، م «حين بعث».

(٣) سقط لفظ «عليه» من م.

(٤) وفي ز «أجزاء».

(٥) من قوله «قال نعم...» ساقط من ز.

(٦) وفي ه «ابنة» والصواب «ابنه» كما هو في بقية الأصول.

(٧) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (ولا يؤدي الجدة عن نوافله الصغار =

قلت: أ رأيت المرأة لها زوج وولد وزوجها محتاج وهي تعول زوجها وولدها حل عليها أن تعطى عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يموت بماليكه يوم الفطر أيؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: نعم، إذا انشق الفجر يوم الفطر فانه يؤدي عنهم ماتوا أو عاشوا سواء في القياس، وبه نأخذ .

= وان كانوا في عياله) وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الأداء عنهم بعد موت الأب؛ وهذه أربع مسائل يخالف الجدل فيها الأب في ظاهر الرواية ولا يخالف في رواية الحسن، أحدها: وجوب صدقة الفطر، والثاني: التبعية في الإسلام، والثالث: جر الولاء، والرابع: الوصية لقراءة فلان؛ وجه رواية الحسن ولاية الجدل عند عدم الأب ولاية متكاملة وهو يموتهم فيتقرر السبب في حقه؛ ووجه ظاهر الرواية ان ولاية الجدل منتقلة من الأب إليه فهو نظير ولاية الوصي، وهذا لأن السبب إنما يتقرر إذا كان رأسه في معنى رأس نفسه باعتبار الولاية وذلك لا يتقرر في حق الجدل لأن ثبوت ولايته بواسطة، ولايته في نفسه ثابتة بدون الوساطة - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(١) كذا في م «ماليكه» وهو الصواب، وفي البقية «مملوكه» .

(٢) (ومن مات من ماليكه وولده ليلة العيد فلا صدقة عليه عنهم، ومن مات بعد الصبح فالصدقة واجبة عنهم) ولا خلاف ان وجوب الصدقة يتعلق بالفطر من رمضان، وإنما الخلاف في وقت الفطر من رمضان، عندنا وقت الفطر عند طلوع الفجر من يوم الفطر، وعنده (أى الشافعي) وقت غروب الشمس من الليلة التي يهل بها هلال شوال (إلى أن قال) وحجتنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «انها كم عن صوم يومين: يوم تفطرون فيه عن صومكم، ويوم تأكلون فيه لحم نسككم» ولأن حقيقة الفطر عند =

قلت : أ رأيت الرجل يمر يوم الفطر و أولاده صغار ثم يموت بعضهم قبل أن يؤدي عنهم؟ قال : يؤدي عنه ' أبوه .

= غروب الشمس كما يكون في هذا اليوم كذلك فيما قبله ، و الفطر من رمضان إنما يتحقق بما يكون مخالفا لما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لأن فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر و هذا اليوم يسمى يوم الفطر فينبغي ان يكون الفطر من رمضان فيه ليتحقق هذا الاسم ، كيوم الجمعة تجب فيه الجمعة و تؤدي فيه ليتحقق هذا الاسم فيه ؛ اذا عرفنا هذا فنقول كل من اسلم من الكفار ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأن وقت الوجوب جاء و هو مسلم ، و كل من يولد ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأنه جاء وقت الوجوب و هو منفصل ، و من مات من اولاده و ماله ليله الفطر فليس عليه الصدقة عنه لأنه جاء وقت الوجوب و هو ميت ، و من مات بعد طلوع الفجر منهم فعليه الصدقة عنه لأن وقت الوجوب جاء و هو حي و صدقة الفطر بعد ما وجبت لا تسقط بموت المؤدى عنه ، بخلاف الزكاة فان الواجب هناك جزء من المال و بهلاكه يفوت محل الواجب ، و هنا الصدقة تجب في ذمة المؤدى فبموت المؤدى عنه لا يفوت محل الواجب فلهذا لا تسقط ، حتى روى عن أبي يوسف في الأمالي ان من قال لعبد « اذا جاء يوم الفطر فأنت حر » فعليه صدقة الفطر عنه لأنه إنما عتق بعد طلوع الفجر فلا تسقط به الصدقة الواجبة عنه ؛ و الدليل على ان وقت الوجوب عند طلوع الفجر حديث ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأداء الصدقة قبل الخروج الى المصلى ؛ و المقصود بهذا الأمر المسارعة الى الأداء لا التأخير عن وقت الوجوب - اه ما قاله السرخسي

في شرح المختصر ج ٣ ص ١٠٨ .

(١) وفي « عنهم » .

قلت: أ رأيت الرجل يموت عبده ليلة الفطر هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا، لأنه لم يصبح يوم الفطر حيا .

قلت: أ رأيت الرجل يشتري العبد وهو فيه بالخيار ثلاثة أيام أو البائع فيه بالخيار فيموت يوم الفطر وهو عنده ثم يردده أو يأخذه على من صدقة الفطر؟ وكيف إن كان اشتراه للتجارة؟ قال: إن أمضى البيع للمشتري فعلى المشتري صدقة الفطر وزكاة التجارة إن كان اشتراه للتجارة، وإن كان رده كان صدقته على البائع . قلت: وكذلك إن كان البائع بالخيار فأمضى البيع فهو على المشتري، وإن اختار نقض البيع فهو على البائع؟ قال: نعم .

١٠ قلت: من تحمل له الصدقة أ يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا؛ محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن إبراهيم أنه قال: إذا حلت الصدقة للرجل لم يجب عليه صدقة الفطر .

قلت: أ رأيت الإمام كيف يصنع بما يأخذ من صدقة المسلمين و صدقة الإبل والبقرة والغنم والمال وغيره مما أشبه ذلك؟ قال: يقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها .

١٥ قلت: أ رأيت الإمام ما أخذ من أموال بني تغلب و صدقاتهم

(١) سقط لفظ « فيه » من م .

(٢-٢) وفي « ان اشتراه » .

(٣) وفي « اشتراها » تصحيف .

(٤) لم اجد هذا الأثر فيما عندي من الكتب إلا في هذا الكتاب .

أ يقسمها في فقراتهم؟ قال: لا، لأنها ليست بصدقة وإنما هي بمنزلة الخراج فهي للسلبين تدفع إلى بيت مالهم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مكاتب فيمكث سنين مكاتباً

ثم يعجز هل على مولاه صدقة الفطر فيه لما مضى؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يشتري عبداً للتجارة فكاتبه فكث سنين ثم يعجز

بعد ذلك ثم حال عليه الحول بعد ما عجز أ يزكيه زكاة الفطر أم زكاة التجارة؟ قال: عليه زكاة الفطر لأنه قد خرج من حال التجارة حين كاتبه .

قلت: أ رأيت رجلاً له عبدان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

أبقا جميعاً فكثا سنة ثم وجدتهما هل عليه زكاتها فيما مضى؟ قال: لا، لأنهما كانا آبقين ولا يدري ما حالهما . قلت: وكذلك لو كانا مديرين

(١) كذا هو في الأصول التي بيدنا، ولعل الصواب « مكاتباً » منصوباً أو هو خبر مبتدأ مقدر، أي وهو مكاتب - والله أعلم .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١١٠: ( و إذا عجز المكاتب و قد كان قبل الكتابة للتجارة لم يعد الى مال التجارة ) لأن بعقد الكتابة صار فاسخاً لنية التجارة فيه فانه أخرجه من ان يكون محلاً لتصرفاته فلا يصير للتجارة بعد ذلك الا بفعل هو تجارة، ( و عليه زكاة الفطر عنه إذا مر يوم الفطر ) لأن المملوك في الأصل للخدمة حتى يجعله للتجارة، بخلاف ما إذا أذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه و قد كان اشتراه للتجارة لأنه ما صار فاسخاً لنية التجارة فيه فانه بالإذن لم يخرج من أن يكون محلاً لتصرفاته - ٥١ .

(٣) و الواو ساقط من ز .

أو أم ولد؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على العبد فيدفعه إليها فجاء يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها أ عليها زكاة الفطر؟ قال : نعم . قلت : فان كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها زكاة الفطر؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الرجل يعول ذوى قرابته من ذوى رحم محرم منه وليس فيهم ولد أ عليه أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال : لا ، أ لا ترى أنه لا يؤدي عن امرأته فكيف يؤدي عن هؤلاء؟

قلت : أ رأيت الرجل يشتري العبد للتجارة فيحول عليه الحول ١٠ وهو لا يساوى مائتى درهم وليس له مال غيره هل عليه زكاة؟ قال : لا . قلت : فهل عليه صدقة الفطر؟ قال : لا ، لأنه للتجارة فلا تجب فيه صدقة الفطر .

قلت : أ رأيت الرجل أن آخر صدقة الفطر حتى مضى يوم الفطر هل يجب عليه أن يؤديها بعد ذلك؟ قال : نعم . قلت : فان كان

(١) قوله « ثم طلقها » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « يقول » .

(٣) وفي هـ « ذى » .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من هـ ، موجود في البقية ، ولعل الصواب « عنهم » .

(٥) وفي ز « يجب » .

(٦-٦) وفي م « أن يؤدي به ذلك » .

شهرًا أو أكثر من ذلك؟ قال: وإن كان ستين<sup>٢</sup>.

قلت: أ رأيت صدقة الفطر هل يعطى منها اليهودى أو النصرانى أو المجوسى؟ قال: لا يعطيها إلا المسلمين. قلت: فان أعطى أهل الذمة هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلا أسلم بعد طلوع الفجر يوم الفطر أ يجب<sup>٣</sup> عليه ٥

(١) وفي المختصر وشرحه ج ٣ ص ١١٠: ( واذا لم يخرج الرجل صدقة الفطر فعليه اخراجها وان طالت المدة ) الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول: تسقط بمضى يوم الفطر لأنها قرابة اختصت بأحد يومى العيد فكانت قياس الأضحية تسقط بمضى أيام النحر، ولنا ان هذه صدقة مالية فلا تسقط بعد الوجوب الا بالأداء، كزكاة المال، ولا تقول ان الأضحية تسقط، بل ينتقل الواجب الى التصدق بالقيمة لأن اراقة الدم لا تكون قرابة الا فى وقت مخصوص أو مكان مخصوص، فأما التصدق بالمال قرابة فى كل وقت؛ ولم يذكر فى الكتاب جواز التعجيل فى صدقة الفطر الا فى بعض النسخ فانه قال: ( لو ادى قبل يوم الفطر بيوم او بيومين جاز ) والصحيح من المذهب عندنا ان تعجيله جائز لسنة ولستين لأن السبب متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كمال النصاب، وعلى قول الحسن بن زياد لا يجوز تعجيله اصلا، وكان خلف ابن ايوب يقول: يجوز تعجيله بعد دخول شهر رمضان لا قبله لأنه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع فى الصوم، وكان نوح بن أبى مريم يقول: يجوز تعجيله فى النصف الأخير من رمضان، ومنهم من قال فى العشر الأواخر منه - انتهى ص ١١١.

(٢) وهو فى م غير منقوط، يحتمل ان يكون « ستين ».

(٣) وفى ز « تجب ».

صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر؟ قال: نعم.

قلت: فان كان له خمسة دراهم ليس له غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فان كان له مائتا درهم وهي لا تغنيه ولا تغني عياله و عليه مائتا درهم دين أ يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: أ رأيت الرجل يكون له الخادم والدار ليس له مال غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل ليس له طعام حنطة ولا شعير ولكن له ذرة أو سسم أو نحو ذلك من الحبوب كم يؤدي من ذلك صدقة الفطر؟ قال: يؤدي من ذلك قيمة نصف صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو صاع من تمر.

قلت: أ رأيت المضارب يشتري عبدا للتجارة على من تكون

(١) وفي ز « يجب » .

(٢) وفي ز « الدار و الخادم » .

(٣) لأنه يحل له أخذ الصدقة، ولأنه محتاج فان الدار تسترم و الخادم يستنفق ولا بد له منها فهما يزيدان في حاجته ولا يغنيانه؛ وقد بينا ان الصدقة لا تجب الا على الغني لأن وجودها للاغناء كما قال « اغنوهم » ولا يخاطب بالاغناء من ليس يغني في نفسه - كذا قال السرخسي في شرح المختصر، راجع ج ٣ ص ١١١ منه. وزاد في م بعد ذلك « قلت: فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر؟ قال: لا » وليس بشيء لأن المسألة مرت قبيل ذلك و جوابه فيها « نعم » و اتفقت الأصول عليها.



صدقة الفطر؟ قال: ليس على رب المال ولا على المضارب شيء لأن هذا يجب فيه الزكاة زكاة التجارة .

قلت: أ رأيت رجلا وجبت عليه صدقة الفطر فلم يؤديها حتى مضى الفطر واحتاج هل يجب عليه صدقة الفطر في حال حاجته أو بعد ما يصيب مالا؟ قال: نعم، يجب عليه إذا أصاب مالا أن يؤدي . ٥  
قلت: أ رأيت رجلا ارتد عن الإسلام قبل الفطر ثم أسلم يوم الفطر هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد الآبق هل يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا .  
قلت: وكذلك العبد الغصب يغصبه الرجل؟ قال: نعم .  
قلت: وكذلك العبد المبيع يباع فاسداً قبل الفطر إذا قبضه ١٠ المشتري فأعتقه بعد الفطر فليس على البائع فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم .  
قلت: فعلى من تكون؟ قال: على المشتري .  
قلت: أ رأيت العبد يأسره العدو هل على مولاه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد إذا اشتراه مولاه للخدمة ثم أذن له في ١٥

(١) وفي « حياته » ولا يصح .

(٢) وفي ز « يجب » .

(٣) وفي ز « بعد » وليس بشيء .

(٤) وفي ز « يجب » .

(٥) سقط قوله « لا » من م .

(٦) وفي « فاسدة » .

التجارة و استدان فأغلق رقبته في الدين و لمولاه مال كثير هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: فهل على المولى في رقيق العبد صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: من أين افترق العبد و عييده؟ قال: عييده للتجارة 'و عليه دين' ولو لم يكن عليه دين لم يكن عليه فيهم صدقة الفطر' هـ و كان عليه صدقة التجارة .

قلت: أ رأيت عبدا للتجارة لا يساوى ماتى<sup>٢</sup> درهم و ليس لمولاه مال غيره هل يجب ' على مولاه زكاة التجارة؟ قال: لا. قلت: فهل عليه زكاة الفطر؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: من وجهين من قبيل التجارة و من قبل أنه لا يجب على مولاه صدقة .

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يبيع العبد يباعا فاسدا فلا يقبضه المشتري حتى يمضى الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر و قد كان لغير التجارة؟ قال: زكاة الفطر على البائع . قلت: فلو كان المشتري قد قبضه قبل الفطر ثم رده بعد الفطر و هو لغير التجارة؟ قال: يكون على البائع لأنه قد رده عليه . قلت: فلو أعتقه المشتري أو باعه؟ قال: زكاة الفطر على المشتري .

(١) وفي هـ « فاعتق » .

(٢-٢) من قوله « و عليه دين ... » بما قط من هـ .

(٣) وفي ع « مائة » تحريف .

(٤) كذا في م ، و قوله « يجب » لم يذكر في بقية الأصول .

(٥-٥) من قوله « قلت فهل عليه ... » لم يذكر السؤال و الجواب في هـ .

(٦-٦) وفي هـ « قد ورد » و في م « يكون قد رد » و الصواب ما في الأصلين .

قلت: «أرأيت الرجل المعتوه له رقيق وهو غني هل عليه في نفسه ورقيقه زكاة الفطر؟ قال: نعم، هو في ذلك بمنزلة اليتيم في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا شيء عليه في نفسه ولا في رقيقه.

قلت: «أرأيت الرجل الكافر له عبد مسلم هل يجب على عبده زكاة الفطر أو على مولاه؟ قال: لا، لأن مولاه كافر لا صلاة عليه ولا زكاة، وإنما النظر إلى المولى في هذا.

قلت: «المكاتب له رقيق هل عليه فيهم زكاة الفطر؟ قال: لا».

(١) سقط لفظ «في» من هـ.

(٢) وفي هـ، م «انظر».

(٣) آخر في المختصر وشرحه مسألة المأذون له في التجارة قال: (وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فتعلقت رقبته بالدين ومولاه موسر فعليه صدقة الفطر) لأنه يموته بولايته عليه وبسبب الدين تستحق ماليته، ومالية من يؤدي عنه صدقة الفطر غير معتبرة للوجوب، كما في ولده وأم ولده، وبسبب الإذن في التجارة لم يخرج من أن يكون للخدمة لأن تشغله بنوع من خدمته، وهذا بخلاف ما إذا كان الدين المستغرق على المولى فإنه لا يلزمه صدقة الفطر لأن الدين عليه ينفي غناه ولا صدقة إلا على غني، قال (فإن اشترى العبد المأذون له عبيدا فليس على المولى عنهم صدقة الفطر) لأنه إنما اشتراهم للتجارة، وفي الأمالي عن أبي يوسف: إن كان اشتراهم للخدمة، فإن أذن له المولى في ذلك فإن لم يكن على المأذون دين فعلى المولى صدقة الفطر عنهم لأنه مالك لرقابهم، وإن كان على العبد دين مستغرق لكسبه ورقيقه فعلى قول أبي حنيفة لا تجب على المولى =

قلت: فالعبد الوديعه أو العارية أو الإجارة؟ قال: على ربّ العبد .

قلت: أ رأيت العبد الموصى بخدمته لرجل و برقبته ' لآخر على '

من زكاة الفطر فيه؟ قال: على صاحب الرقبة .<sup>٢</sup>

قلت: العبد' الذى يجنى الجناية عمدا أو خطأ فيها قصاص أو ليس

= صدقة الفطر عنهم بناء على اصابه انه لا يملك رقابهم ، وعلى قول أبى يوسف

و محمد يجب على المولى صدقة الفطر عنهم بناء على اصلهما ان دين العبد لا يمنع ملك

المولى فى كسبه كما لا يمنع ملكه فى رقبته - انتهى ج ٣ ص ١١٢ .

(١) وفى م « رقبته » .

(٢) وفى ه « هل » وهو تصحيف « على » .

(٣) وفى المختصر و شرحه للسرخسى ج ٣ ص ١١٢ : ( و زكاة الفطر فى العبد

الموصى بخدمته على مالك الرقبة وارثا كان أو موصى له ) لأنه تقرر السبب فى

حقه ، فأما الموصى له بالخدمة فحقه فى المنفعة لافى الرقبة ؛ ( و كذلك العبد

المستعار والمؤاجر ) تجب الصدقة عنه على المالك دون المستعير والمستأجر ،

( و كذلك عبد الوديعه تجب الصدقة عنه على المودع ) فان يد المودع كيداه ،

( و كذلك ان كان فى عنقه جناية عمدا او خطأ ) لأن ملكه و ولايته لا يزول

بهذا السبب ، ( و كذلك العبد المرهون تجب الصدقة عنه على الراهن إذا كان

عنده و فاء بالدين و فضل مائتى درهم ) لأن الرهن لا يزال ملك الرقبة

ولا يوجب فيها حقا للرتن ، إنما حق المرتن فى المالية و ذلك غير معتبر لإيجاب

الصدقة ؛ وفى الإملاء عن أبى يوسف : ليس على الراهن ان يؤدى الصدقة عنه

حتى يفكه ، فاذا فكه اعطاها لما مضى ، و ان هلك قبل ان يفكه فلا صدقة عنه

على الراهن ؛ و جعله كالبيع بشرط الخيار - انتهى .

(٤) وفى ز « فالعبد » .

فيها قصاص على من زكاة الفطر؟ قال: على رب العبد .  
 قلت: أ رأيت رجلا رهن رجلا عبدا أو أمة من يؤدي عنه  
 زكاة الفطر؟ قال: على الراهن إذا كان عنده وفاء بذلك الدين و فضل  
 مائتي درهم، فان لم يكن عنده ذلك فليس عليه صدقة الفطر .  
 قلت: وكم زكاة الفطر؟ قال: نصف صاع من حنطة عن كل حر ه  
 أو عبد صغير أو كبير .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: ( فان اعطى قيمة الحنطة جاز ) عندنا لأن  
 المتبر حصول الغنى و ذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة ، و عند الشافعي  
 لا يجوز ؛ و اصل الخلاف في الزكاة ، و كان أبو بكر الأعمش يقول : اداء الحنطة  
 افضل من اداء القيمة لأنه اقرب الى امتثال الأمر و ابعده عن اختلاف العلماء  
 فكان الاحتياط فيه ؛ و كان الفقيه أبو جعفر يقول : اداء القيمة افضل لأنه اقرب  
 الى منفعة الفقير فانه يشتري به للحال ما يحتاج اليه ، و التنزيص على الحنطة و الشعير  
 كان لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة تكون بها ، فأما في ديارنا البياعات  
 تجري بالنقود و هي اعز الأموال فالأداء منها افضل - انتهى ج ٣ ص ١٠٧ .  
 و قال في ص ١١٢ منه : بقي الكلام في القدر الواجب من الصدقة ( و ذلك  
 نصف صاع في قول علمائنا ) و على قول الشافعي صاع ، و استدلل بحديث ابن عمر  
 رضی الله عنهما فانه ذكر فيه صاعا من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير ، و التقدير  
 بنصف صاع شيء احدته معاوية برأيه - على ما قاله أبو سعيد الخدري رضی الله عنه :  
 كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام حتى قدم معاوية من الشام فقال : لا ارى  
 الا مدين من سمراء الشام يعدل صاعا من طعامكم هذا ؛ و أكثر ما في الباب ان  
 الآثار قد اختلفت و الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب ، و الاحتياط في  
 اتمام الصاع ، و قاسه بالشعير و التمر لعله انه احد انواع التي تتأدى به صدقة =

= الفطر؛ ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير - كما روينا في اول الباب،  
 وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم « وعن كل اثنين صاعا من بر » فالذى  
 روى الصاع كأنه سمع آخر الحديث لا اوله وهو قوله « وعن كل اثنين »  
 والتقدير من البر ينصف صاع مذهب أبي بكر وعمر وعلي وجماعة من الصحابة  
 رضى الله عنهم اجمعين حتى قال أبو الحسن الكرخي : انه لم ينقل عن احد منهم انه  
 لا يجوز أداء نصف صاع من بر، وبهذا يندفع دعواه انه رأى معاوية، وتقيسه  
 على كفارة الأذى لعله انها وظيفة المسكين ليوم، وفي كفارة الأذى نص فان  
 كعب بن عجرة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما الصدقة؟ فقال :  
 ثلاثة أصع على ستة مساكين؛ وليس البر نظير التمر والشعير فان التمر  
 والشعير يشتمل على ما ليس بما كؤل وهو النوى والنخالة وعلى ما هو ما كؤل،  
 فأما البر ما كؤل كله فان الفقير يمكنه أكل دقيق الحنطة بنخالته بخلاف الشعير،  
 وقد بينا تفسير الصاع فيما تقدم، وإنما يعتبر ( نصف صاع من بر وزنا ) هكذا  
 رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وقال ابن رستم عن محمد : كيلا، حتى قال :  
 قلت له : لو وزن الرجل منوين من الحنطة واعطاها الفقير هل تجوز من صدقته؟  
 فقال : لا، فقد تكون الحنطة ثقيلة الوزن وقد تكون خفيفة فانما يعتبر نصف  
 الصاع كيلا، وجه قوله ان الآثار جاءت بالتقدير بالصاع وهو اسم للكيل، ووجه  
 الرواية الأخرى ان العلماء حين اختلفوا في مقدار الصاع انه ثمانية ارطال او خمسة  
 ارطال وثلاث، فقد اتفقوا على التقدير بما يعدل بالوزن، فانما يقع عليه كيل الرطل  
 فهو وزنه؛ قال ( ودقيق الحنطة كالحنطة ودقيق الشعير كعينه ) عندنا،  
 وعند الشافعي لا يجوز الأداء من الدقيق بناء على اصله ان في الصدقات يعتبر  
 عين المنصوص عليه، ولنا حديث أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال : ادوا قبل خروجكم زكاة فطركم فان على كل مسلم مدين من قمح  
 او دقيقه، ولأن المقصود سد خلة المحتاج واغناؤه عن السؤال، كما قال صاحب  
 الشرع، وحصول هذا بأداء الدقيق اظهر لأنه اعجل لوصول منفعتة اليه، وعلى =

= هذا روى عن أبي يوسف قال : اداءه الدقيق افضل من اداء الحنطة ، و اداءه الدرهم افضل من اداءه الدقيق لأنه اعجل لمنفعته ، ( وأما من الزبيب يتقدر الواجب بنصف صاع عند أبي حنيفة ) ذكره في الجامع الصغير ( وعلى قول أبي يوسف ومحمد يتقدر بصاع ، وهو رواية أسيد بن عمرو والحسن عن أبي حنيفة ) ووجهه ان الزبيب نظير التمر فانها يتقاربان في المقصود ، و القيمة كما يتقدر من التمر بصاع فكذلك من الزبيب ، وقد روى في بعض الآثار « اوصاعا من زبيب » ووجه قول أبي حنيفة ان الزبيب نظير البر فانه ما كول فكذا يتقدر من البر بنصف صاع لهذا المعنى فكذلك من الزبيب ، والآثر فيه شاذ وبمثله لا يثبت التقدير فيما تعم به البلوى ، ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته لأنه لو كان صحيحا لاشتهر لعلمهم به ، ( و ان أراد الأداء من سائر الحبوب اعطى باعتبار القيمة ) وقد بينا جواز اداء القيمة عندنا ، وهذا لأنه ليس في سائر الحبوب نص على التقدير فالتقدير بالرأى لا يكون ، ( وكذا من الأقط يؤدي باعتبار القيمة ) عندنا ، وقال مالك : يتقدر من الأقط بصاع ، وقال الشافعي في كتابه : لا أحب له الأداء من الأقط ، و ان أدى فلم يبين لي وجوب الإعادة عليه ؛ وفي هذا الحديث روى « اوصاعا من أقط » وبه أخذ مالك وقال : الأقط كان قوتا لأهل البادية في ذلك الوقت كما أن الشعير والتمر كانا قوتا في أهل البلاد ، وأصحابنا قالوا : الحديث شاذ لم ينقل في الآثار المشهورة وبمثله لا يجوز اثبات التقدير فيما تعم به البلوى فيبقى الاعتبار بالقيمة فان كانت قيمته قيمة نصف صاع من بر او صاع من شعير جاز وإلا فلا ؛ والحاصل ان فيما هو منصوص لا تعتبر القيمة حتى لو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر لا يجوز لأن في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدير المنصوص في المؤدى وذلك لا يجوز ، فأما ما ليس بمنصوص عليه فانه ملحق بالمنصوص باعتبار القيمة اذ ليس فيه ابطال التقدير المنصوص ، ( وسويق الحنطة كدقيقها ) لأن التقدير منه نصف صاع لما بينا في الدقيق ، والله تعالى أعلم بالصواب - انتهى ص ١١٤ .

قلت: أ رأيت الرجل يكون بينه وبين رجل رقيق لغير التجارة  
أ يؤدي عنهم صدقة الفطر هو وصاحبه؟ قال: لا في قول أبي حنيفة،  
وقال محمد: على كل واحد منهما صدقة الفطر، وهذا بمنزلة الغنم السائمة  
تكون بين الرجلين، لأنا نرى قسمة الرقيق جائزة<sup>١</sup> ويقسم الرقيق إذا  
كانوا<sup>٢</sup> بين رجلين<sup>٣</sup>.

كتاب أبي بكر إلى هذا الموضع - والله أعلم<sup>٤</sup>.

### باب الاعتكاف<sup>٥</sup>

أبو الحسن محمد بن الحسن<sup>٦</sup> قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان  
قال حدثنا محمد بن سعدان عن الجوزجاني قال أخبرنا محمد عن أبي يوسف  
١٠ عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن عائشة  
رضي الله عنهم أنها قالت: لا اعتكاف إلا بصوم<sup>٧</sup>.

(١) وكان في الأصول «جائر»، والصواب «جائزة».

(٢) وفي ز «كان» والصواب «كانوا» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي م، ز «الرجلين».

(٤) قوله «كتاب أبي بكر...» ساقط من ه، وهو في الأصول «أبو بكر»  
و أبو بكر هو محمد بن عثمان راوى كتاب الصوم عن أبي جعفر محمد بن سعدان عن  
أبي سليمان الجوزجاني عن الإمام محمد مؤلف الكتاب.

(٥) الاعتكاف استعمال من عكف إذا دام من باب طلب، وعكفه حبسه،  
(منه) «والهدى معكوثا»، وسمى به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد  
مع شرائطه - اه ج ٢ ص ٥٤ من المغرب.

(٦) كذا في ز وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الحسين».

(٧) رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن =



أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال: مر عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان على قوم معتكفين في مسجد فقال عبد الله: هل يكون اعتكاف إلا في المسجد الحرام؟ قال حذيفة: نعم، كل مسجد له إمام ومؤذن فانه يعتكف فيه<sup>٢</sup>.

= ابن عباس قال: لا اعتكاف الا بصوم؛ وروى عن وكيع عن سفيان عن حبيب عن عطاء عن عائشة بمثله - ٥١ ج ١ ص ١٢٣١ بحث (من قال لا اعتكاف الا بصوم) وروى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: من اعتكف فعليه الصوم؛ أخبرنا الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت: من اعتكف فعليه الصوم؛ وأخرج البيهقي عن أسيد بن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر انها قالا: المعتكف يصوم - انتهى؛ وفي موطأ مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى عبد الله بن عمر قالا: لا اعتكاف الا بصيام - ٥١ راجع ج ٢ ص ٤٨٨ من نصب الراية. وروى ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصوم عليه واجب؛ وروى عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لا اعتكاف الا بصوم؛ وروى عن ابى الأحوص عن مغيرة عن ابراهيم قال: لم يكن يرى الاعتكاف الا بصوم؛ وروى عن وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عامر قال: لا اعتكاف الا بصوم - ٥١ ص ١٢٣١.

(١) وفي ز «معتكفون» تصحيف.

(٢) من قوله «معتكفين في مسجد...» ساقط من ع.

(٣) قال الإمام أبو بكر الرازي الجصاص في شرح مختصر الطحاوي: وروى جوير عن الضحاك عن التزال بن سبرة ان ابن مسعود رضى الله عنه قال: =

== لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام؛ فقال حذيفة رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام ومؤذن فانه يعتكف فيه - انتهى ق ٢١٧-٢ . قال الجصاص : وقد روى أبو وائل ان حذيفة قال لعبدالله بن مسعود : ان قوما عكفوا بين دارك و دار أبي موسى و أنت لا تغير و قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام و مسجدي هذا و المسجد الأقصى » - ٥١ . و روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن واصل بن الأحذب عن إبراهيم قال جاء حذيفة إلى عبد الله فقال : ألا اعجبك من قوم عكفوا بين دارك و دار الأشعري - يعني مسجدا ؟ قال عبد الله : و لعلمهم أصابوا و اخطأت ؛ فقال حذيفة : أما علمت ان لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ! و ما أبالي أعتكف فيه أو في سوقكم هذه - ٥١ ص ١٢٣٥ . و أخرج البيهقي من طريق محمود بن آدم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع ابن أبي راشد قال قال حذيفة لعبد الله يعني ابن مسعود رضى الله عنه : ( ألا ترى قوما ) عكفوا بين دارك و دار أبي موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام - أو قال : إلا في المساجد الثلاثة » ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت و حفظوا - أو : اخطأت و أصابوا - الشك مني ، انتهى ج ٤ ص ٣١٦ . قلت : و سقط من النسخة المطبوعة بعض الألفاظ قبل قوله « عكفوا » . و في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية : أخرجه البيهقي عن ابن مسعود قال : مررت على أناس عكفوا بين دارك و دار أبي موسى و قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت و حفظوا - انتهى ؛ ( قال المعلق : انقلب المتن هنا أو هناك ) و روى ابن أبي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما : أخبرني جابر عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : لا اعتكاف إلا في مسجد =

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن مقسم عن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - أنه قال: ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه .  
 وبلغنا عن حذيفة أنه قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة .<sup>١</sup>

= جماعة - انتهى ما في نصب الراية . وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن وائل قال قال حذيفة لعبد الله بن مسعود: قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى ألا تنهاهم؟ فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وخطأت وحفظوا ونسيت، فقال حذيفة: لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة: مسجد المدينة ومسجد مكة ومسجد إيليا - اه، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، وفي رواية: فقال حذيفة: أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة؛ وإسناده مرسل - اه كذا في ج ٣ ص ١٧٣ من مجمع الزوائد؛ ثم ذكر عن إبراهيم قال: جاء حذيفة إلى عبد الله فقال: ألا اعجب من ناس عكوف بين دارك ودار الأشعري؟ فقال عبد الله: فلعلهم أصابوا وخطأت، فقال حذيفة: ما أبالي فيه اعتكف أم في بيوتكم هذه، وإنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة: مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصى؛ وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة في مسجد الكوفة الأكبر - رواه الطبراني في الكبير؛ (قال الهيثمي) وإبراهيم لم يدرك حذيفة - اه كذا في مجمع الزوائد . قلت: مراسيل إبراهيم صحيحة خصوصا عند الأحناف والمراك فان المرسل حجة عندهم .

(١) ورواه ابن أبي شيبة في بحث (من قال لا اعتكاف إلا بصوم) ج ١ ص ١٢٣، من مصنفه عن ابن علية عن ليث عن الحكم عن علي وعبد الله قالا: المعتكف، ليس عليه صوم إلا أن يشرط ذلك على نفسه - اه .

(٢) قد مر تخريج حديث حذيفة عن الطبراني فوق . وروى الدارقطني في =

= ص ٢٤٧ من سننه من طريق اصحاب الأزرق عن جوير عن الضحاک عن  
 حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له مؤذن  
 و امام فلا اعتكاف فيه يصلح ، ( قال ) الضحاک لم يسمع من حذيفة - ٥٥ .  
 قلت : ضحاک بن مزاحم من رجال الأربعة ، ثقة ، فلا بأس بمراسيله لأن مراسيل  
 الثقة حجة عندنا . قلت : وفي المختصر وشرحه للرخسى ج ٣ ص ١١٠ :  
 واختلفت الروايات عن ابن مسعود وحذيفة بن اليان رضى الله عنهم ، فروى  
 ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين دارك و دار ابي موسى  
 و أنت لا تمنعهم ! فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت أو أصابوا و اخطأت ،  
 كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؟ و روى ان ابن مسعود مرّ بقوم معتكفين فقال  
 لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام ( و مسجد الأقصى و مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ؟ فقال حذيفة رضى الله عنه : سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؟ و في  
 الكتاب ذكر ( عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ) هذا بيان حكم  
 الجواز ، فاما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد ،  
 و روى محمد بن أبي حنيفة انه كان يكره الجوار بمكة و يقول : انها ليست بدار  
 بكرة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر منها الى المدينة ، و قول أبي يوسف  
 و محمد : لا بأس بذلك و هو أفضل ، و عليه عمل الناس ؛ ثم الاعتكاف غير واجب  
 بايجاب الشرع ابتداء الا ان يوجه العبد بنذره فيلزمه لحديث عمر رضى الله عنه  
 انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى نذرت ان اعتكف يوما في  
 الجاهلية - او قال : ليلة ، او قال : يومين ؟ فقال : اوف بنذرك ؛ و من شرط  
 الاعتكاف الواجب الصوم عندنا ، و قال الشافعى : ليس بشرط ؛ و مذهبا  
 مروى عن ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم قالا : لا اعتكاف الا بصوم ،  
 و مذهبه مروى عن ابن مسعود ، و عن علي فيه روايتان ، احدى الروايتين مثل  
 قولنا و الثانى ما روى عنه قال : ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب ذلك =

وليس ينبغي للعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة 'ما خلا الجمعة'  
والعائظ والبول، فأما عيادة المريض وشهادة الجنائز فليس ينبغي له  
أن يخرج لذلك، وكذلك ما سوى ذلك من الحوائج، فإن خرج الجمعة  
أو غائط أو بول فدخل بيتا أو مر فيه فلا بأس بذلك، ولا يفسد  
ذلك اعتكافه، وليس ينبغي له أن يمكث في منزله بعد فراغه من  
الوضوء، وليس ينبغي له أن يمكث بعد الجمعة، وينبغي له أن يأتي  
الجمعة حين تزول الشمس فيصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً أو ستاً.  
وما كان من أكل أو شراب فإنه يكون في معتكفه. وإذا مرض المعتكف  
فخرج من المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل  
الاعتكاف إن كان اعتكافاً واجباً، وهذا قول أبي يوسف، وقال ١٠

على نفسه (ثم ذكر احتجاج كلا المذهبين إلى أن قال) فأما التطوع من  
الاعتكاف في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يكون إلا بصوم ولا يكون أقل من  
يوم، بفعل الصوم للاعتكاف كالطهارة للصلاة، وفي ظاهر الرواية: يجوز  
التنفل بالاعتكاف كالطهارة للصلاة، وفي ظاهر الرواية: يجوز التنفل بالاعتكاف  
من غير صوم فإنه قال في الكتاب: (إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف  
بما أقام تارك له إذا خرج) وهذا لأن معنى النفل على المساهلة والمساهة،  
حتى تجوز صلاة النفل كما هذا مع القدرة على القيام وراكباً مع القدرة على  
المزول، والواجب لا يجوز تركه - انتهى ص ١١٧ .

(١) كذا في م وهو الصواب، وفي بقية النسخ « ما خلا إلى الجمعة » .

(٢) لفظ « ذلك » ساقط من .

(٣) لفظ « ينبغي » ساقط من .

(٤) من قوله « وليس ينبغي له أن يمكث ... » ساقط من ز .

أبو حنيفة: إذا خرج ساعة من المسجد من غير عذر استقبل الاعتكاف، وكذلك إذا خرج من المسجد لغير حاجة يوماً أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل اعتكافه في قول أبي يوسف. وكذلك لو أفطر يوماً كان عليه أن يستقبل اعتكافه. وكذلك لو واقع امرأته كان عليه أن يستقبل اعتكافه.

ولا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها، ولا تعتكف في مسجد جماعة.

(١-١) سقط من قوله « في قول أبي يوسف ... » من هـ .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ١١٩: ( ولا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها ) وقال الشافعي: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، الرجال والنساء فيه سواء لأن مسجد البيت ليس له حكم المسجد بدليل جواز بيعه والنوم فيه للجنب والحائض، وهذا لأن المقصود تعظيم البقعة فيختص ببقعة معظمة شرعاً، وذلك لا يوجد في مساجد البيوت؛ ولنا إن موضع اداء الاعتكاف في حقها الموضع الذي تكون صلاتها فيه افضل كما في حق الرجال، و صلاتها في مسجد بيتها افضل فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن افضل صلاة المرأة فقال: في اشد مكان من بيتها ظلمة؛ وفي الحديث: ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الاعتكاف أمر بقبة فضربت في المسجد فلما دخل المسجد رأى قباباً مضروبة فقال: لمن هذه؟ فقيل: لعائشة وحفصة؛ فغضب وقال: البر يردن بهن - وفي رواية: يردن بهذا؛ وأمر بقبته فنقضت، فلم يعتكف في ذلك العشر؛ فاذا كره لمن الاعتكاف في المسجد مع انهن كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت فلأن يمنعن في زماننا أولى؛ وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ذلك واعتكافها في بيتها افضل، وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة يدخله كل أحد وهي طول النهار لا تقدر =

و إذا جعل الرجل على نفسه لله أن يعتكف شهرا أو ثلاثين يوما  
 ولم ينو شهرا بعينه فان ذلك سواء ، وهو متتابع عليه في ذلك الليل  
 والنهار ، ويفتح ذلك متى شاء .  
 وإذا قال الرجل « لله على أن أعتكف شهرا بالنهار ، فله أن  
 يعتكف بالنهار دون الليل ، وهو بمنزلة قوله « لله على أن لا أكلم ه  
 فلانا شهرا بالنهار » ، فهو كما قال .

و إذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف ثلاثين يوما ولم يقل  
 متابعا فهو متتابع ، وإذا افتتح الرجل ذلك واعتكف فعليه الليل والنهار ،  
 فان ترك شيئا من ذلك أفسد عليه اعتكافه وكان عليه أن يستقبل ،  
 وليس هذا كالصوم ؛ ألا ترى أنه لو جعل لله على نفسه أن يصوم ثلاثين ١٠  
 يوما ولم ينو متابعا كان له أن يفرق إن شاء ، ألا ترى أنه يفطر بالليل !

= ان تكون مستترة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فاللنع هذا ، وهو ليس  
 لمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ؛ ( وإذا اعتكفت في  
 مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل ) لا تخرج منها  
 إلا حاجة الإنسان ، فإذا حاضت خرجت ، ولا يلزمها به الاستقبال إذا كان  
 اعتكافها شهرا أو أكثر ولكنها تصل قضاء أيام الحيض حين طهرها ؛ وقد بينا  
 هذا في الصوم المتتابع في حقها ؛ ومسجد بيتها الموضع الذي تصلى فيه الصلوات  
 الخمس من بيتها - ه .

(١) لفظ « بالنهار » ساقط من م .

(٢) قوله « لله » ساقط من م .

(٣) وفي ه « عليه » .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف شهرا بعينه قد سماه فذهب ذلك الشهر قبل أن يفعل فعليه أن يعتكف شهرا سواه ، وعليه كفارة يمين إن كان أراد يمينا ، فإن لم يكن أرادا يمينا فليس عليه كفارة .  
وإذا جعل الرجل لله على نفسه أن يعتكف شعبان فاعتكفه ٥ إلا يوما واحدا فعليه أن يقضى يوما مكانه .

وإذا جعلت المرأة لله عليها أن تعتكف شهرا لمخاضت فيه فعليها أن تقضى أيام حيضها ، وتصل بالشهر لأن أيام حيضها كأنها ليل ، فإن لم تصل الأيام التي تقضى بالشهر أفسدت على نفسها اعتكافها ، وكان عليها أن تستقبل الاعتكاف ؛ وليس الحيض كغيره لأن الحيض عذر ١٠ يصيها في كل شهر ، فإذا لم تصل الاعتكاف بالأيام التي تقضى أمرتها فأعادت ، هو بمنزلة الشهرين المتتابعين .

وإذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه شيئا فهو معتكف ؛ فإن خرج من المسجد ققطع<sup>٢</sup> الاعتكاف فليس عليه شيء من قبل أنه لم يوجب على نفسه شيئا ، وهو معتكف ما أقام في المسجد ١٥ تارك<sup>٣</sup> لذلك حتى يخرج منه .

وإذا اعتكف الرجل وهو في المسجد ثم انهدم فهذا عذر ،

(١) سقط لفظ « أراد » من ٥ .

(٢) وفي ٥ « فإذا » .

(٣) وفي م « ويقطع » .

(٤) وفي ٥ « بارك » تصحيف .



ولا بأس بأن يخرج إلى مسجد آخر .

ولا بأس بأن يشتري المعتكف ويبيع في المسجد ، وأن يتحدث بما بدا له من الحديث بعد أن لا يكون بمأثم .

وليس في الاعتكاف صمت لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصمت .

وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان مكرها أو غير سلطان فإن دخل مسجدا غير ذلك المسجد مكانه استحسنت أن

(١) وهذا إذا لم يحضر السلعة إلى المسجد ، فأما احضار السلعة إلى المسجد للبيع والشراء في المسجد مكروه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « جنبوا مساجدكم - إلى قوله : وبيعكم وشراءكم » ولأن بقعة المسجد تحررت عن حقوق العباد وصارت خالصة لله تعالى فيكره شغلها بالبيع والتجارة ، بخلاف ما إذا لم يحضر السلعة فقد انعدم هناك شغل البقعة - كذا قاله المرخسي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح المختصر .

(٢) أسنده الطارثي في مسنده عن الفضل بن موسى السيناني عن أبي حنيفة عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الصمت و صوم الوصال - راجع ج ١ ص ٤٧٢ من جامع المسانيد . وأخرج الحافظ طلحة بن محمد في مسند الإمام له من طريق عبد العزيز بن خالد بن زياد عن أبي حنيفة عن منذر بن عبد الله وجوير بن سعيد الكوفي عن الضحاك بن مزاحم عن الزال بن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا وصال في صوم ولا صمت يوم إلى الليل - اه ص ٤٧٣ . وأخرج الطارثي في مسنده من طريق مكى بن ابراهيم ومصعب بن المقدم ويوسف بن خالد السمتي وأبي عبد الرحمن المقرئ وعبيد الله بن موسى والحسن بن زياد ومحمد بن بشر وأبي يوسف =

يكون على اعتكافه وأدع القياس في ذلك ، وإن أخذ في عمل غير ذلك أو حبسه حابس عن المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض اعتكافه وكان عليه أن يستقبل اعتكافه .

وإن خرج المعتكف لغائط أو بول من المسجد فطلق غريماً له .  
 ٥ فلزمه يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض اعتكافه إذا كان واجباً .  
 ولو حبسه ساعة أو نحو ذلك لم ينتقض اعتكافه ، أستحسن ذلك وأدع القياس فيه . وأما في قول أبي حنيفة فإن اعتكافه فاسد .

وقال أبو يوسف : قال أبو حنيفة : إذا خرج من المسجد ساعة أو أكثر لغير غائط ولا بول ولا جمعة فقد أفسد اعتكافه<sup>٣</sup> وعليه  
 ١٠ أن يستقبل الاعتكاف . وكذلك إذا جامع امرأته فقد أفسد اعتكافه<sup>٤</sup> .

= واسد بن عمرو و أبي مقاتل و الجارود و ابى سعد الصغاني و ابن ابى الجهم و حمزة الزيات و ابراهيم بن الأحوص و زياد بن حسن بن فرات عن ابيه و مجد ابن الحسن عن ابى حنيفة عن عدى بن ثابت عن ابى جازم عن ابى الشعثاء عن ابى هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال و صوم الصمت . و اخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق سعيد بن الصلت و غيره .  
 و اخرجه الحافظ ابن المظفر من طريق عباد بن صهيب و الحسن بن زياد و سابق البربرى و قال : نقص الحسن من اسناده اياً حازم ؛ و اخرجه ابن خسرو بقاء ابن المظفر و من طريق مكى ؛ و اخرجه القاضى ابو بكر من طريق سعيد بن الصلت و مكى بن ابراهيم عن الإمام بسنده المذكور - راجع ج ١ ص ٧٦ . من جامع المسانيد .

(١) وفي « حابسه » .

(٢) لفظ « لغير » ساقط من ز .

(٣-٤) من قوله « وعليه أن ... » سقط من ه .

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا خرج أكثر من نصف يوم أفسد اعتكافه، وإذا خرج أقل من ذلك لم يفسد اعتكافه.

والاعتكاف الواجب أن يقول الرجل: «الله علىّ اعتكاف كذا وكذا»، أو يجعل عليه ذلك إن كلم فلانا فكلمه، أو إن قدم فلان فقدم، أو إن برئ فلان من مرض كذا وكذا فبرئ فلان من ذلك المرض. ٥  
والاعتكاف الذي ليس بواجب الذي يعتكفه وهو ينوي شيئا ولا يتكلم به.

وإذا جعل الرجل لله عليه<sup>٢</sup> أن يعتكف يوما اعتكف ذلك اليوم متى شاء؛ وإذا أراد أن يفعل دخل المسجد قبل طلوع الفجر فإذا غربت الشمس فقد قضى اعتكافه، وإذا أدخل بعد ما<sup>١</sup> طلع الفجر فلا يجزيه ١٠ من اعتكافه لأن هذا أقل من يوم، وليس عليه أن يعتكف من الليل شيئا. ولو جعل لله عليه أن يعتكف يومين فإنه ينبغي له أن يدخل قبل غروب الشمس فيعتكف ليلة يومه و الليلة المستقبلة والغد إلى أن تغيب الشمس. وكذلك لو جعل لله على نفسه أن يعتكف أياما كثيرة أو قليلة دخل المسجد قبل غروب الشمس ثم اعتكف ليلته<sup>٣</sup> ويومه ذلك وما استقبل ١٥ من الأيام والليالي حتى يستكمل العدد، يدخل الليل في الاعتكاف ولا يدخل في الصوم لأنه معتكف بالليل ولا يصومه.

(١) وفي م «قدم فلان» .

(٢) لفظ «عليه» ساقط من هـ .

(٣-٣) وفي ز «دخل الرجل بعد ما»؛ وسقط لفظ «بعد» من م .

(٤) وفي م «ليلة» .

وإذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف شهر بعينه فإنه ينبغي له أن يدخل المسجد قبل أن تغيب الشمس فتغيب الشمس وهو في المسجد فيستقبل الشهر بأيامه ولياليه لأن الليلة من الشهر وليست من اليوم .  
 وإذا جامع الرجل امرأته وهو في اعتكاف واجب فقد أساء .  
 وقد أسفد اعتكافه وعليه أن يستقبل اعتكافه . وكذلك المرأة إذا جامعها زوجها ، ولو كانت مباشرة دون الجماع أنزل فيها فأوجب عليه فيه الغسل كان ذلك بمنزلة الجماع . وكذلك المرأة يكون منها ما يكون من الرجل من الدفق ، وإن لم يكن أنزل ولا أنزلت فقد أساء جميعاً في ذلك ولا يفسد ذلك عليها اعتكافها في قول أبي يوسف ، وأما في قول أبي حنيفة فإن كانا خرجا من المسجد فقد فسد اعتكافها .

وإذا أوجب الرجل على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل أن يقضيه فلا يقضيه أحد عن أحد<sup>٢</sup> لأنه لا يكون اعتكافاً إلا بصوم ولا يصوم أحد عن أحد<sup>٢</sup> وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عمرو عن إبراهيم النخعي أنها<sup>١</sup> قالت<sup>١</sup> ذلك ، ولكنه يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من

(١) وفي « فتاوى » تصحيح ، والصواب « فتغيب » كما في بقية الأصول .

(٢) سقط قوله « من الرجل » من ز .

(٣-٣) من قوله « لأنه لا يكون ... » ساقط من م .

(٤) بلاغ ابن عمرو وإبراهيم النخعي « لا يصوم أحد عن أحد » قد مر تقريبه في ابتداء كتاب الصوم ص ٢٣٠ .

(٥) وفي « قال » تصحيح .

حظنة لكل مسكين .

وإذا مرض الرجل حين قال هذه المقالة فلم يزل مريضاً حتى مات فلا شيء عليه، ولا يكون عليهم أن يقضوا عنه شيئاً من قبل أنه لم يصح .

ولو جعل رجل عليه أن يعتكف ليلة أو يوماً قد أكل فيه فليس عليه شيء .

وإذا قالت المرأة لله عليّ أن أعتكف أيام حيض<sup>٢</sup>، فلا اعتكاف عليها .

وكذلك لو قال الرجل لله عليّ أن أعتكف اليوم الذي يقدم

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( و إذا اوجب على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل ان يقضيه أطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حظنة ) وهذا اذا اوصى لأن الاعتكاف فرع عن الصوم وقد بينا في الصوم حكم الفدية فكذلك في الاعتكاف ، فان قيل : الفدية عن الصوم غير معقول ولا هو ثابت بطريق القياس فكيف قسم الاعتكاف عليه ؟ والمعجب ان في الصلاة قلم مثل هذا ولا يدخل للقياس فيه ! قلنا : لما في الاعتكاف بجواب عن هذا السؤال سهل لأن صحة النذر بالاعتكاف باعتبار الصوم فان ما لا اصل له في الفرائض لا يصح التزامه بالنذر فكان التنصيص على الفدية في الصوم تنصيماً عليه في الاعتكاف ، واما في الصلاة فلم يطلق الجواب في شيء من الكتب على الفدية مكان الصلاة ، ولكن قال في موضع من الزيادات : يجزيه ذلك ان شاء الله تعالى ؛ فبتقييده بالاستثناء بيان انه لا يثبت الجواب فيه اذ لا يدخل للقياس فيه - اهـ ج ٣ ص ١٢٤ .

(٢) وفي هـ « ان » تصحيف .

(٣) وفي هـ « حيض » .

فيه فلان أبدا، فقدم فلان ليلا فلا اعتكاف عليه . وإن قدم نهارا في يوم قد أكل فيه الحالف فليس عليه أن يعتكف في ذلك اليوم ، وعليه أن يعتكف في كل يوم يأتي عليه مثل ذلك اليوم . ولو قدم فلان في يوم بعد الظهر كان مثل ذلك أيضا .

٥ وإذا جعل الرجل لله<sup>١</sup> على نفسه أن يعتكف شهرا قد سماه<sup>٢</sup> فاذا ذلك<sup>٣</sup> الشهر الذي قد سماه وعناه قد مضى ولا يعلم حين حلف بمضيه فلا شيء عليه ولا اعتكاف عليه ، وهو بمنزلة قوله « لله على أن أعتكف أمس » .

١٠ ولو أن معتكفا في اعتكاف واجب أحرم بالحج أو بالعمرة أو بهما جميعا لزمه<sup>٤</sup> الإحرام مع الاعتكاف ، ويقسم في اعتكافه حتى يفرغ ، فان خاف أن يفوته الحج خرج فقضى حجته أو عمرته التي جعل لله على نفسه . وكان عليه أن يستقبل الاعتكاف .

ولو اعتكف الرجل في المسجد الحرام في اعتكاف واجب فذلك أفضل من اعتكافه في غيره ، وكذلك مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل من الاعتكاف فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وكل ما عظم من المساجد وأكثر أهله فهو أفضل ؛ ومسجد الجامع أفضل مما سواه

(١) لفظ « عليه » ساقط من ه .

(٢) قوله « لله » زيد من ز .

(٣-٣) وفي م « فاذا كان ذلك » .

(٤) كذا في م ، وفي البقية « لزم » .

من المساجد بعد المسجد الحرام و مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم  
إلا ما كان مثله من مساجد الجماعة ما خلا هذين المسجدين .

و إذا جعل الرجل لله على نفسه الاعتكاف ثم رجع عن الإسلام  
ثم أسلم فليس عليه اعتكاف ، هدم الشرك الاعتكاف .

و إذا جعل العبد على نفسه الاعتكاف أو الأمة فلهواه أن يمنعه ذلك ،  
فإذا أعتقا كان عليهما أن يقضيا الاعتكاف الذي كانا أوجبا على أنفسهما .  
وكذلك المرأة إذا جعلت على نفسها الاعتكاف فلزوجها أن يمنعها .  
و أما أم الولد و المدبرة فهما بمنزلة العبد في ذلك . فأما المكاتب فإذا  
جعل على نفسه اعتكافا معلوما كان عليه أن يعتكفه لأن المولى لا يستطيع  
أن يحول بينه و بين ذلك . و كذلك العبد الذي قد أعتق<sup>٢</sup> بعضه و هو  
يسعى في نصف قيمته .

و إذا أكل المعتكف ناسيا بالنهار فصومه تام و يمضى على اعتكافه .

(١) وفي هـ « للاعتكاف » .

(٢) فإن كان باذن المولى و الزوج فليس للزوج منع زوجته من الإتمام ،  
و للمولى منع عبده و ان كان لا يستحب له ذلك لأن الزوج بالإذن ملكها  
منافعها و هي من أهل الملك ، و المولى بالإذن ما ملك العبد منافعه لأنه ليس من  
أهل الملك و لكن له وعد فالوفاء له ، و خلف الوعد مذموم فلا يستحب له منعه ،  
فإن فعل لم يكن عليه شيء غير انه قد اساء و أثم ، و هو قياس الإحرام فإن المرأة  
إذا أحرمت باذن زوجها لم يكن للزوج ان يحللها ، و العبد إذا أحرم باذن مولاه  
كان للمولى ان يحلله و ان كره له ذلك - كذا قال السرخسي في ج ٣ ص ١٢٥  
من شرح المختصر .

(٣-٢) وفي هـ « الذي أعتق » .

وإذا جامع بالنهار ناسيا<sup>١</sup> قد أفسد اعتكافه ، ولا يشبه الجماع في هذا الموضوع الأكل والشرب لأن الجماع يحرم عليه بالليل كما يحرم عليه بالنهار ولم يحرم من قبل الصوم وصار الجماع بمنزلة الخروج من المسجد ، ألا ترى أنه لو خرج ناسيا كان خروجه كخروجه متعمدا ٥ فكذلك الجماع ، وأما الصوم في غير الاعتكاف إذا جامع فيه ناسيا فان الجماع لا يفسد الصوم كما يفسد الاعتكاف .

وإذ جعل الرجل على نفسه اعتكاف أيام معلومة إن كلم فلانا أو<sup>٢</sup> إذا دخل دار فلان<sup>٣</sup> أو فعل كذا وكذا ففعل ذلك<sup>٤</sup> فعليه أن يعتكف ، وليس عليه كفارة دون الاعتكاف .

١٠ وإذا قال في يمينه « إن شاء الله » ووصلها بكلامه فليس عليه شيء .

وإذا قال « إن كنت دخلت دار فلان فعلى اعتكاف شهر ، وقد كان دخلها وهو لا يعلم يومئذ فعليه الاعتكاف الذي أوجبه على نفسه .

وإذا أغمى على المعتكف أياما أو أصابه لم في اعتكاف واجب عليه

فعليه إذا برئ وصح أن يستقبل الاعتكاف ، ولو تطاول به اللثم

١٥ وصار معتوها<sup>٥</sup> لا يفيق فمكث ذلك سنين كان هذا والفرائض التي

(١) وفي م « فاذا » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي بقية الأصول « ناسيا بالنهار » .

(٣) وفي ز « و » .

(٤-٤) وفي ه « دخل فلان » .

(٥-٥) قوله « ففعل ذلك » ساقط من ه .

(٦-٦) وفي ه « فلا شيء عليه » .

(٧) واللم بفتحيتين جنون خفيف - من المغرب ج ٢ ص ١٧٢ . والمعنوه : =



افترض الله تعالى عليه سواء في القياس ، لا يقضى ولا يكون عليه شيء ، ولكننا ندع القياس ونوجب عليه القضاء لأنه إذا أحرم بالحج ثم أصابه ذلك ثم أفاق أوجبت عليه القضاء .

وإذا جعل الأعمى أو المقعد على نفسه الاعتكاف لزمه كما يلزم الصحيح .

وإذا جعل المريض على نفسه الاعتكاف وهو مريض لا يطبق ذلك ثم مات قبل أن يبرأ فلا شيء عليه .

وإذا جعل الصحيح على نفسه اعتكاف شهر فمرت عليه عشرة أيام ثم مات فإنه ينبغي لورثته أن يقضوا عنه شهرا ، يطعم لذلك ثلاثين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من حنطة ، فإن أبوا أن يفعلوا ذلك ١٠ لم يجبروا على شيء منه .

ولا بأس بأن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدا لها من الثياب ، ويأكلان ما بدا لها من الطعام ، ويتطيبان ما بدا لها من الطيب ، ويدهنان بما شاء من الدهن ٣ ، وليس في ذلك كالمحرم .

= الناقص العقل ، وقيل : المدحوش من غير جنون - كذا في ج ٢ ص ٢٩ من المغرب .

(١) قال السرخسي : وهذا لأنه بالعتة لم يخرج من أن يكون أهلا للعبادة فإنه أهل لثوابها فبقيت ذمته صالحة للوجوب فيها فيما تقرر سببه - انتهى ما قاله في ج ٣ ص ١٢٦ من شرح المختصر .

(٢) وفي ٥٥ و ٥٥ .

(٣) فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك كله في اعتكافه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .

و لا بأس بأن يعتكف العبد إذا أذن له مولاه أو الأمة،  
 أو أم الولد<sup>١</sup> و المدبرة و المدبر . وكذلك المرأة إذا أذن لها زوجها  
 و ليس له أن يمنعها . وللولى أن يمنع رقيقه الاعتكاف و لا مأثم عليه  
 في ذلك إلا أن يكون قد أذن لهم، فان كان قد أذن لهم فاني أكره له  
 ٥ أن يمنعهم بعد ما ٣ قد كان أذن ٣ لهم، فان منعهم بعد الإذن فليس عليه  
 شيء غير أنه قد أساء و أثم حين منعهم بعد الإذن .

و لا بأس بأن ينام المعتكف في المسجد . و لا يفسد الاعتكاف كلام  
 و لا سباب و لا جدال غير أنه لا ينبغي له أن يتعمد لشيء<sup>٥</sup> من ذلك  
 فيه مأثم .

١٠ و لو نظر المعتكف إلى امرأته و أنزل لم يفسد ذلك عليه اعتكافه  
 و وجب عليه الغسل .

و إذا أخرج المعتكف سلطاناً في حد عليه أو له يوماً أو أكثر  
 من نصف يوم أفسد عليه اعتكافه .

(١) و في « فلا » .

(٢-٢) و في « والأمة و أم الولد » .

(٣-٣) و في م « قد كان قد أذن » .

(٤) فان حرمة هذه الأشياء ليس لأجل الاعتكاف ؛ ألا ترى أنه كان محرماً قبل  
 الاعتكاف و لا يفوت به ركن الاعتكاف وهو اللبث و لا شرطه وهو الصوم ،  
 و كذلك ان سكر ليلاً ما بينا ان حرمة السكر ليست لأجل الاعتكاف فلا يكون  
 مؤثراً فيه - اه ما في شرح المختصر ص ١٢٦ .

(٥) و في ز « الشيء » .

ولو سكر المعتكف ليلا لم يفسد عليه اعتكافه . ولو كان رجل معتكف في مسجد وهو مؤذن فصعد إلى المنارة لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ، ولو كان باب المنارة خارجا من المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه .

٣ ولو نسي المعتكف فخرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك فدخل المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه<sup>٢</sup> في قول أبي حنيفة ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس للمعتكف أن يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أزواجه وأهله فيغسله<sup>٣</sup> ، وإن غسله في المسجد في إناه فلا بأس به<sup>٤</sup> ؛

(١) المنذنة بكسر الميم موضع الأذان أو المنارة ، وكان ينبغي أن يكون «المنذنة» لأنه ظرف وهو بفتح الميم .

(٢) من أصحابنا من يقول : هذا قوطها ، فأما عند أبي حنيفة رضى الله عنه فينبى ان يفسد اعتكافه للخروج من المسجد من غير ضرورة ، والأصح انه قوطهم جميعا ، واستحسن أبو حنيفة هذا لأنه من جملة حاجته فان مسجده انما كان معتكفا لإقامة الصلاة فيه بالجماعة وذلك انما يتأتى بالأذان وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلا بل هو ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة فلهذا لا يفسد اعتكافه - ٥١ من شرح المختصر ص ١٢٦ .

(٣-٢) من قوله « ولو نسي ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ز « فيغسله » ؛ وفي « فيغسله » يرجع ضمير المفرد إلى « بعض » .

(٥) لأنه باخراج رأسه لا يصير خارجا من المسجد ، فان من حلف لا يخرج من هذه الدار فأخرج رأسه منها لم يحنث (و ان غسل رأسه في المسجد في إناه فلا بأس بذلك ) إذ ليس فيه تلويث المسجد - ٥١ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ١٢٦ .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم كانت تغسل رأس النبي صلى الله عليه وسلم  
وهي حائض وهو معتكف يخرج رأسه من المسجد فتغسله .  
أخبرنا محمد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله

(١) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « زوجة » .

(٢) وأخرجه الإمام محمد في آثاره أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فتغسله  
عائشة رضي الله عنها وهي حائض ، قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى به بأسا ،  
وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - راجع ج ١ ص ٤ من كتاب الآثار .  
وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٢٦ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن  
عائشة رضي الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إليها رأسه وهو  
معتكف في المسجد فتغسله وهي حائض - اهـ . وأخرجه الحسن بن زياد في  
كتاب الآثار عنه ، وأخرجه ابن خسر ومن طريقه وطريق المقرئ عنه ،  
والحافظ طلحة بن محمد من طريق مصعب بن المقدم عنه - راجع ج ١ ص ٢٦٣  
- ٤٧٤ من جامع المسانيد . وأخرجه الإمام محمد في موطئه ص ٨١ : أخبرنا مالك  
أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت ارجل رأس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض ؛ قال محمد : لا بأس بذلك ، وهو  
قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - اهـ . وأخرج في ص ١٨٨ من موطئه عن  
مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بن عبد الرحمن عن عائشة انها  
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدين إلى رأسه فأرجله  
- الحديث . قلت : الحديث هذا معروف في كتب الصحاح صحيح البخارى وغيره ؛  
وروى ابن ابى شيبة عن يزيد بن هارون ثنا سفيان بن قيس عن الزهري عن =

عليه وسلم: كان إذا أراد أن يعتكف أصبح في المكان الذي يريد أن يعتكف فيه .

قال<sup>١</sup>: وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقبة أو خيمة فضربت له حيث أراد أن يعتكف فإذا قباب وخيام مضروبة فقال: ما هذا؟ قالوا: لعائشة و لحفصة<sup>٢</sup> ولزينب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: آبر يردن<sup>٣</sup> بهن؟ ثم أمر بخيمته فنقضت، فلم يعتكف تلك العشر<sup>٤</sup>، فلما دخل شوال اعتكف مكانها عشرا<sup>٥</sup>.

= عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان معتكفا لم يدخل البيت الا الحاجة، قالت: ففعلت رأسه وان بيني وبينه لعتبة الباب - ١٢٣٩ بحث ( في المعتكف يغسل رأسه ) .

(١) قال السرخسي في شرح الحديث هذا: ففي هذا دليل على ان من أراد اعتكاف يوم أو نذر ذلك ينبغي ان يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، وقد بينا هذا - ١٥ ج ٣ ص ١٢٧ . روى ابن أبي شيبة في ص ١٢٣٣ من مصنفه عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال: إذا أراد الرجل أن يعتكف فلتغرب له الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها وهو في المسجد - ١٥ .

(٢) لفظ « قال » لم يذكر في ز .

(٣) وفي ٥ « حفصة » .

(٤) في ٥ « تردون » تصحيف؛ وفي ع ، ز « تردن » واللفظ غير منقوط في

م ، والصواب « يردن » . ولفظ البخاري « اردن بهذا » .

(٥) وفي م « الشهر » مكان « العشر » .

(٦) أسنده البخاري: حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن ثنا عبد الله أنا الأوزاعي ثفي يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

= عليه وسلم ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها فقعلت فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها ، قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بنائه فبصر بالأبنية فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آبر اردن بهذا ؟ ما أنا بمعتكف ؛ فرجع فلما افطر اعتكف عشرا من شوال - ٥١ ص ٢٧٤ .

وروى عن محمد بن سلام عن محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة نحوه ص ٢٧٣ ، وفيه : ما حملهن على هذا البر ؟ أتزعوا فلا أراها ؛ فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال . واخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن يحيى بن سعيد ولفظه : فقال : آبر يردن ؟ فأمر ببنائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ؛ ورواه من طريق طريق سفيان وعمر بن الخطاب والأوزاعي وابن اسحاق عن يحيى بن سعيد بمعنى حديث أبي معاوية - راجع ج ١ ص ٣٧١ منه . واخرجه أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة و يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ؛ قالت : وانه اراد مرة ان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر ببنائه فضرِب فلما رأيت ذلك أمرت ببنائي فضرِب ، قالت : وأمر غيري من ازواج النبي صلى الله عليه و عليهن ببنائه فضرِب ، فلما صلى الفجر نظر إلى الأبنية فقال : ما هذه ؟ آبر تردن ؟ قالت : فأمر ببنائه فقوض ، وأمر ازواجه بأبنيتهم فقوضت ؛ ثم أخرج الاعتكاف إلى العشر الأول يعني من شوال - ٥١ ص ٣٤١ . واخرج نحوه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يعلى بن عبيد عن يحيى بسنده - راجع ص ١٢٨ من سننه . واخرجه الإمام مالك في موطنه ص ١٠١ عن ابن شهاب عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي اراد ان يعتكف فيه وجد اخية خباء =

قال ' بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه اعتكف في العشر الوسطى من رمضان، فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبريل عليه السلام فقال له: إن ما تطلب<sup>١</sup> وراهك؛ قال: نخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة العشرين ثم قال: إني أراي أجمد<sup>٢</sup> في ماء و طين، فمن كان اعتكف معنا فليعد إلى معتكفه؛ فقال أبو سعيد الخدرى: °فهاجت السماء عشيته؛ ° وكان عريش المسجد من جريد فوكف، فقال أبو سعيد الخدرى: °

= عائشة و خباء حفصة و خباء زينب، فلما رآها سأل عنها فقيل له: هذا خبياء عائشة و حفصة و زينب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: آلبر تقولون بهن؟ ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال - ٥٠. رواه هكذا مرسلًا. و أخرجه البيهقي من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد نحو ما أخرجه البخارى - راجع ج ٤ ص ٢٢٢. قال السرخسى في ج ٣ ص ١٢٧ من شرح المختصر: ذكر مجد في الأصل حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه: ان النبى صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاتاه جبريل عليه السلام فقال: ان ما تطلب وراهك؛ فقال عليه السلام: من كان - الحديث .

(١) سقط لفظ « قال » من ٥ .

(٢) كذا في الأصول، و الصواب « العشر الأوسط » كما نقله السرخسى او « العشرة الوسطى » اللهم الا ان يكون العشر جها معنى فيكون الوسطى صفة معنى والله أعلم .

(٣) وفي ٥ « نطلب » تصحيف .

(٤) سقط لفظ « اجمد » من ٥؛ و في ز، م « انى أرى ان اجمد » .

(٥-٥) من قوله « فهاجت السماء... » ساقط من ٥ .

قوالذي بعثه بالحق لقد صلى بنا المغرب ليلة إحدى وعشرين فوكف !  
فقال أبو سعيد : وإني لأنظر إلى جبهته وأرنبه أنفه في الماء والطين .  
قال محمد : حدثنا بهذا الحديث أبو يوسف عن محمد بن عمرو عن  
أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « الفجر » كما هو في روايات الحديث  
التي يأتي تخريجها .

(٢) وفي « هذا » .

(٣) واخرجه الإمام محمد في موطنه أيضا عن مالك قال : أخبرنا مالك أخبرنا  
يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط  
من شهر رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين وهى الليلة  
التي يخرج فيها من اعتكائه قال « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ،  
وقد رأيت هذه الليلة ثم انسيها ، وقد رأيتني من صبيحتها اسجد في ماء وطين ،  
فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر » قال أبو سعيد : فطرت  
الساه من تلك الليلة وكان المسجد سقفه عريشا فوكف المسجد ، قال أبو سعيد :  
فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف علينا وعلى جبهته وانفه  
اثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين - اه ص ١٨٨ وأخرج البخارى  
هذا الحديث بأسانيده عن أبي سلمة عن أبي سعيد ، منها سند محمد بن عمرو الذى  
رواه أبو يوسف عنه في الأصل ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن بشر انا سفيان  
عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد  
ح قال قال سفيان : وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد - قال  
(سفيان) واظن ان ابن ليث ثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : اعتكفنا =



= مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط فلما كانت صبيحة عشرين نقلنا متاعنا فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « من كان اعتكف فليرجع الى معتكفه فاني رأيت هذه الليلة و رأيتني اسجد في ماء و طين » فلما رجع الى معتكفه و هاجت السماء فطرتنا فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم وكان المسجد عريشا فلقد رأيت على انفه و ارنبته اثر الماء و الطين - ٥١ ص ١٧٣ ، و رواه بطريق مالك : حدثنا اسمعيل ثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى و عشرين و هي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر » فطرت السماء تلك الليلة و كان المسجد على عريش فوكف المسجد فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته اثر الماء و الطين من صبح احدى و عشرين ٥١ ص ٢٧١ ، و رواه عن عبد الله بن منير سمع هارون بن اسمعيل ثنا على بن المبارك ثني يحيى بن ابي كثير قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال سألت ابا سعيد الخدري قلت : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر ؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم العشر الأوسط من رمضان ، قال : فخرجنا صبيحة عشرين ، قال : فخطبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم صبيحة عشرين فقال « انى رأيت ليلة القدر و انى نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر فاني رأيت انى اسجد في ماء و طين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه و سلم - فليرجع » فرجع الناس الى المسجد و ما نرى في السماء قرعة ، قال : بغاهات سبحانة فطرت و اقيمت الصلاة فسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم في الطين و الماء حتى رأيت الطين في ارنبته و جبهته - ٥١ ص ٢٧٢ . و أخرجه مسلم أيضا بطريقه . قلت : قال السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ١٢٧ : و ذكر محمد في الأصل حديث =

== أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في  
العشر الأوسط من رمضان فاتاه جبرئيل عليه السلام فقال : ان ما تطلب  
وراءك ، فقال عليه السلام : من كان معتكفا معنا فليعد الى معتكفه و انى ارانى  
أسجد فى ماء و طين ؛ فقال أبو سعيد : فطرتا و كان عريش المسجد من جريد  
فوكف ، فو الذى بعثه بالحق ! لقد صلى بنا المغرب ليلة الحادى والعشرين  
و انى ارى جبهته و ارنبة انفه فى الماء و الطين ؛ و انما اورد هذا الحديث لبيان  
ليلة القدر ؛ و فيه اختلاف بين الصحابة و العلماء بعدهم ، فأما ابو سعيد رضى الله  
عنه كان مذهبه ان ليلة القدر الحادى و العشرون - لهذا الحديث ، ولم يأخذ  
به علماءنا ، لما صح فى الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من فاته ثلاث  
ليال فقد فاته خير كثير ليلة التاسع عشر و الحادى و العشرين و آخرها ليلة ،  
فقيل : سوى ليلة القدر يا رسول الله ؟ فقال « سوى ليلة القدر ؛ و ليس فى  
حديث ابى سعيد كبير حجة فانه لم يقل ارانى اسجد فى ماء و طين فى ليلة  
القدر ، و كان على بن ابى طالب رضى الله عنه يقول : انها ليلة الخامس  
و العشرين ، فانه صح فى الحديث ان نزول القرآن كان لأربع و عشرين مضين  
من رمضان و قال الله تعالى « انا انزلناه فى ليلة القدر \* » و الهاء كناية عن  
القرآن باتفاق المفسرين ، فاذا جمعت بين الآية و الحديث تبين انها ليلة الخامس  
و العشرين ، و اكثر الصحابة على انها ليلة السابع و العشرين ، فقد ذكر عاصم  
عن زر بن حبيش قال قلت لأبى بن كعب : يا ابا المنذر ! اخبرنى عن ليلة القدر  
فان ابن مسعود كان يقول : من يقيم الحول يدركها ! فقال : يرحم الله ابا عبد الرحمن  
قد كان يعلم انها ليلة السابع و العشرين ، و لكنه اراد حث الناس على الجهد فى جميع  
الحول ، قلت : بم عرفت ذلك ؟ قال : بالعلامة التى اخبرنا بها رسول الله صلى الله  
عاليه وسلم فاعتبرناها فوجدناها ، قلت : و ما تلك العلامة ؟ قال : تطلع الشمس من  
صبيحتها كأنها طست لا شعاع لها ؟ و كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : انها  
ليلة السابع و العشرين ، فقيل له : و من اين تقول ذلك ؟ قال : لأن سورة =

وإذا قال الرجل « الله على أن أعتكف شهرا بالنهار دون الليل »  
 فله أن يعتكف بالنهار دون الليل إن شاء . وإذا قال « شهرا » ونوى  
 النهار دون الليل فعليه النهار والليل في ذلك ، وليست نيته ههنا بشيء ،  
 وهو بمنزلة رجل قال « الله على أن لا أكلم فلانا شهرا » ينوى النهار  
 دون الليل فعليه الليل والنهار .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف يوم النحر<sup>٢</sup> ويوم الفطر  
 وأيام التشريق فعليه أن يفطر ويعتكف أياما مكانها ، ويكفر يمينه إذا

== القدر ثلاثون كلمة وقوله « هي » الكلمة السابعة والعشرون وفيها  
 إشارة إلى ليلة القدر؛ وذكر الفقيه أبو جعفر أن المذهب عند أبي حنيفة رضي الله  
 عنه أنها تكون في شهر رمضان ولكنها تتقدم وتأخر ، وعلى قول أبي يوسف  
 ومحمد تكون في شهر رمضان لا تتقدم ولا تتأخر ؛ وفائدة الاختلاف أن من  
 قال لعبده « أنت حر ليلة القدر » فإن قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق  
 إذا انسلخ الشهر ، وإن قال ذلك بعد مضي ليلة من الشهر لم يعتق حتى ينسلخ  
 شهر رمضان من العام القابل في قول أبي حنيفة ، بلحواز أنها كانت في الشهر  
 الماضي في الليلة الأولى وفي الشهر الآتي في الليلة الأخيرة ، وعلى قول أبي يوسف  
 ومحمد إذا مضت ليلة من الشهر في العام القابل بقاء مثل الوقت الذي حلف  
 فيه عتق لأن عندهما لا تتقدم ولا تتأخر بل هي في ليلة من الشهر في كل وقت ،  
 فإذا جاء مثل ذلك الوقت فقد تيقنا بمجيء الوقت المضاف إليه العتق بعد يمينه  
 فلماذا عتق ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - ٥١ ص ١٢٨ .

(١) وفي « النهار والليل » .

(٢) لفظ « لله » ساقط من « .

(٣-٣) وفي « يعتكف لله يوم النحر » .

مضت تلك الأيام إن كان أراد بذلك يمينا . ولو اعتكف يوم النحر  
و يوم الفطر و أيام التشريق كما جعل الله على نفسه وصام أجزاء ذلك  
وقد أساء، لأنه لا ينبغي له أن يكون صائما في تلك الأيام و تلك الأيام ليست  
بأيام صوم، ألا ترى أنه نهى عن صوم هذه الخمسة الأيام لأن صومها صوم<sup>٢</sup>.

بسم الله الرحمن الرحيم

## باب في الصيام و الاعتكاف من الجامع الكبير

و إذا قال الرجل : « الله على أن أعتكف شهرا ، ولم ينو شهرا

(١) سقط لفظ « على » من ه .

(٢) كذا في الأصول ، وزاد في م « الحمد لله وحده و صلى الله على سيدنا محمد  
و آله و صحبه و سلم حسبنا الله و نعم الوكيل » .

(٣) كذا في الأصل ، و التسمية ساقطة من ه ، وزاد في م بعدها « و صلى الله على  
سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم » .

(٤) هذا الباب الحقه بعض الفقهاء من رواة الكتاب بالأصل لتكثير فروع

باب الاعتكاف في مقامها و لتأييد مسائل الأصل ، لأن مسائل الجامع متفرعة

من الأصل ؛ قال العتابي في شرح الجامع : بناء على أن الصوم شرط صحة

الاعتكاف لأن ركن الاعتكاف اللبث في المسجد و الصوم محله فالإتزام بالاعتكاف

يكون الإتزام للصوم فيصح الإتزام اللبث في المسجد تبعا للإتزام الصوم الذي له

مثل في الزام الله تعالى ، و ان اليوم المفرد لا يتناول ليلته ، و الأيام تتناول

ليالها ، و العبادة المالية في النذر المضاف يجوز تعجيلها كالزكاة ، و في العبادة

البدنية خلاف ، و في المعلق بالشرط لا يجوز التعجيل بكل حال - انتهى ص ١٣ .

(ه) و في الجامع الكبير المطبوع « رجل قال » .

كتاب الأصل ( باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير ) ج - ٢

'بعينه فله أن يعتكف أي شهر شاء' ولكن لا بد له<sup>٢</sup> من أن يتابع<sup>٢</sup> بين اعتكافه ولا يفرق .

فان قال « نويت أن أعتكف بالنهار دون الليل ، لم تكن نيته تلك شيئاً » لأن الشهر يدخل فيه الليل والنهار ، والاعتكاف يجب بالليل والنهار فلذلك كان عليه الشهر متتابعاً .

وإن<sup>٥</sup> قال « لله على أن أصوم شهراً ، ولم ينو شهراً بعينه ولا متتابعاً ولا نية له ، فان شاء ففرق بين صومه وإن شاء وصل ، لأن الصوم يكون بالنهار دون الليل فلذلك كان له أن يفرق إن شاء .

وإذا<sup>٥</sup> قال « لله على اعتكاف شهر ، فعليه اعتكاف<sup>٦</sup> بصومه لا بد منه ، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم ، والليل لا يكون<sup>١٠</sup> فيه صوم .

وإذا<sup>٥</sup> قال « لله على أن أعتكف يوماً ، وجب عليه أن يعتكف يوماً بصوم فيه ، يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقيم فيه صائماً إلى أن تغيب الشمس ، ولا يخرج منه إلا لغائط أو بول أو جمعة .

وإذا<sup>٥</sup> قال « لله على أن أعتكف ليلتين ، فعليه أن يعتكف ليلتين<sup>٧</sup> »

(١-١) وعبارة الجامع المطبوع « بعينه اعتكف أي شهر شاء وتابع » .

(٢) كذا في ز ، ولفظ « له » ساقط من بقية النسخ .

(٣-٣) وفي هـ « من يتابع » .

(٤) وفي الجامع « لم تنفع نيته » .

(٥) وفي المطبوع « ولو » .

(٦-٦) وفي المطبوع « اعتكف » مكان « فعليه اعتكاف » .

(٧-٧) من قوله « فعليه أن ... » ساقط من م ، ولفظ « ليلتين » ساقط من هـ ؛ =

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

يوميهما، يدخل المسجد قبل أن تغيب الشمس فيقيم فيه تلك الليلة ويصبح صائما، ويقوم فيه الليلة الأخرى ويصبح صائما معتكفا إلى الليل .  
ولا يشبه قوله «الله على» اعتكاف ليلة، قوله «الله على اعتكاف ليلتين»، لأن الليلتين يكرنان بيوميها، والليلة لا تكون بيوميها؛  
ه ألاترى أنه لو قال «الله على أن أعتكف ثلاثين ليلة، دخل في ذلك الليل والنهار وكان بمنزلة قوله «الله على أن أعتكف شهرا» .  
ولو قال «الله على أن أعتكف يومين»، كان عليه اعتكاف يومين بليلتيهما فينبغي له إذا أراد ذلك أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث فيه ليلته ويومه والليلة الأخرى ويومها .  
١٠ وإذا قال «الله على أن أعتكف ثلاثين ليلة»، وقال «نويت الليل دون النهار»، فليس عليه شيء لأن الصيام لا يكون إلا بالليل، ولا يكون اعتكاف إلا بصوم .

= وفي المطبوع «اعتكفها بيوميها» .

(١-١) وفي المطبوع «غروب الشمس» .

(٢) لفظ «فيه» ساقط من ه .

(٣) لفظ «على» ساقط من ه .

(٤-٤) وفي ه «ان يكون بيوميها» مكان قوله «لأن... الخ» .

(٥) كذا في الأصل، وفي ه «بيوميها» وفي ز «بيومها» والصواب «بيوميها» .

(٦) وفي ه «بليلتيهما» .

(٧) وفي م «ليلته» .

(٨-٨) وفي ع «ليلتين» مكان «ثلاثين ليلة» تصحيف .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

وإن قال «الله على أن أعتكف ثلاثين يوما»، وقال «نويت النهار دون الليل»، فهو كما قال، وإن شاء فرق اعتكافه، وإن شاء جمع، لأن هذا بمنزلة الصوم.

وإذا قال «الله على أن أعتكف شهر رمضان»، فعليه أن يعتكف بالليل<sup>١</sup> والنهار، فإن صامه ولم يعتكفه كان عليه قضاء اعتكافه فيعتكف<sup>٥</sup> شهرا مكانه متتابعاً<sup>٢</sup> ويصوم فيه، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم فلما لم يعتكف<sup>٣</sup> في شهر رمضان وجب عليه قضاء الاعتكاف، فلما وجب عليه ذلك<sup>٤</sup> وجب عليه مع ذلك الصوم، فإن كان لم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من قابل فصامه واعتكفه قضاء<sup>٥</sup> من اعتكاف الشهر الأول لم يحزه ذلك الشهر وعليه أن يعتكف شهرا يصوم فيه مكان الشهر الأول،<sup>١٠</sup> لأن الشهر الأول حين مضى وجب عليه قضاء اعتكافه بصوم فلا يحزه من ذلك صوم وجب عليه من غير ذلك؛ ولو أنه أفطر شهر رمضان الأول من عذر وجب عليه قضاؤه باعتكاف متتابع، فإن قضاؤه باعتكاف متتابع<sup>٦</sup> أجزاء ذلك لأن الشهر وجب عليه<sup>٧</sup> صومه واعتكافه ففرض

(١) وفي «الليل».

(٢) وفي «متتابعاً مكانه».

(٣) وفي «فلما لم يصم» تحريف.

(٤) وفي ز «ذلك الصوم» وليس بشيء.

(٥) وفي ز «قضى» تصحيف.

(٦) وفي ز، م «متتابعاً».

(٧) سقط لفظ «عليه» من م.

كتاب الاصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج- ٢

ذلك؛ ألا ترى أن رجلا لو قال «الله على أن أعتكف رجباً»،  
وجب عليه صومه واعتكافه فإن أفطره كله ثم قضاها باعتكاف أجزاء،  
فإن «اعتكف مكانه» شهر رمضان لم يجزه من الاعتكاف الذي  
وجب عليه.

ولو قال «الله على أن أعتكف رجباً»، فاعتكف مكانه شهر<sup>٢</sup>  
ربيع وذلك قبل أن يدخل شهر<sup>٢</sup> رجب أجزاء؛ إن كان صامه مع  
اعتكافه لأنه شيء أوجبه على نفسه لله، فإذا عجل قبل وقته أجزاء.  
ألا ترى أن رجلا لو قال «الله على صوم يوم الخميس»، فصام يوم الأربعاء  
قضاء من يوم الخميس أجزاء ذلك، وهو قول أبي يوسف، وقال محمد:  
١٠ أما في قولي فاست أرى ذلك يجزيه حتى يصومه بعد دخوله؛ ألا ترى  
رجلا لو صام شهر رمضان قبل أن يدخل لم يجزه فكذلك هذا.

وقال أبو يوسف: لو أن رجلا قال «الله على أن أتصدق بدينار  
غداً»، فتصدق به اليوم أجزاء ذلك فكذلك الصوم الذي أوجبه على  
نفسه يجزيه إذا عجله. قال محمد: وأما أنا فأرى الصدقة يجزيه تعجيلها  
١٥ ولا أرى تعجيل الصوم يجزيه، وإنما أفتى ما أوجب على نفسه من

(١) سقط لفظ «رجب» من هـ، م.

(٢-٣) وفي هـ «اعتكف وراه» تصحيف.

(٣) كذا في م، ولفظ «شهر» ساقط من بقية الأصول.

(٤) وفي الجامع المطبوع «فاعتكف شهراً قبل رجب أجزاء في قول يعقوب».

(٥) وفي هـ «نرى».



كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

ذلك بما أوجب الله تعالى عليه ، فكما أن الزكاة يجزئها تعجيلها قبل وقتها فكذلك إذا أوجب على نفسه صدقة فجعّلها قبل وقتها أجزاء ، وأما الصوم فلا يجزئها تعجيله كما لا يجزئها تعجيل ما أوجب الله عليه من الصوم .

وقال أبو يوسف : إذا قال « الله على أن أصلي ركعتين غدا » ه  
فصلاهما اليوم أجزاء ؛ وقال محمد : وأما أنا فلا أرى ذلك يجزئها ، أقيسه  
بما افترض الله عليه من الصلاة .

وقال أبو يوسف : ولو أن رجلا قال « إذا جاء فلان فله على  
أن أصوم يوما ، فجعّل صيام ذلك اليوم قبل أن يقدم فلان ثم قدم  
فلان بعد فعله أن يصوم يوما ، ولا يجزئها صيام ذلك اليوم ، ولا يشبهه ١٠  
هذا الوجه الأول لأن الأول أوجب على نفسه بغير يمين ، وهذا إنما  
أوجب على نفسه إذا قدم فلان وإنما يجب عليه بعد قدمه فلا يجزئها  
تعجيله . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أصلي ركعتين ،  
فجعّل صلاتها قبل قدم فلان ثم قدم فلان فعليه قضاؤها ولا يجزئها  
الأوليان . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أتصدق ١٥  
بدرهم ، فجعّل صدقة الدرهم ثم قدم فلان إن ذلك لا يجزئها وعليه أن  
يتصدق بدرهم آخر .

(١) وفي « وجب » تصحيف .

(٢) وفي « ما » .

(٣) وفي « افترض » .

وإذا قال «الله على صوم شهر متتابع» ولا ينوي شهرا بعينه فعليه أن يصوم شهرا متتابعا، فإن أفطر منه يوما استقبل الشهر من أوله .  
فإن كان قال «الله على أن أصوم شهرا متتابعا» يعني رجباً بعينه أو شهرا من الشهور بعينه فعليه صوم ذلك الشهر . وإن أفطر يوما قضى ذلك اليوم وحده وليس عليه أن يستقبل صوم شهر، ولكن إذا أراد بقوله «الله على» يمينا كفر يمينا مع قضاء ذلك اليوم .

(١) كذا في الأصول وكذا في الجامع المطبوع، وفي شرح العتابي «رجبا» وعله الصواب لأنه مصروف على الصحيح - راجع القاموس .  
(٢-٢) وفي «وإن أراد» .

(٣) قال العتابي في شرح الجامع الكبير ص ١٥ : (ولو قال «الله على صوم شهر متتابعا» يصوم أي شهر شاء متتابعا، فإن أفطر يوما يلزمه الاستقبال، فإن نوى شهرا بعينه أو قال «الله على أن أصوم رجبا» فأفطر يوما قضى ذلك اليوم ولا يستقبل) لأنه يقع كله قضاء في غير وقته فكان الأول أولى بالجواز، (وإن نوى النذر واليمين أو نوى اليمين ولم ينو شيئا آخر كان نذرا ويمينا عند أبي حنيفة ومجد رحهما الله) حتى يلزمه القضاء بالنذر والكفارة باليمين في الوجهين (وقال أبو يوسف رحمه الله في الأول: يكون نذرا خاصة حتى يلزمه القضاء ولا يلزمه الكفارة، وفي الثاني: يكون يمينا خاصة حتى تلزمه الكفارة دون القضاء)؛ لأبي يوسف أن النذر يستعمل لليمين مجازا لقوله عليه السلام «النذر يمين» والمناسبة بينهما في معنى وجوب الفعل المذكور لكن في النذر لعينه وفي اليمين يجب لغيره فكان الوجوب ثابتا من وجه، فإذا نوى المجاز لم تبق الحقيقة مرادا؛ ولهما أن معنى النذر حقيقة وجوب المنذوره، =  
وإذا

وإذا قال «الله على صوم يوم، فأصبح من الغد لا ينوي صوما» فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصومه من قضاء ذلك اليوم الذي أوجبه على نفسه فإن ذلك لا يحزبه من قضاء ذلك اليوم حتى يعزم عليه من الليل، ولكن أحب إلي أن يتم صومه فيجمله تطوعا ولا يفطر، وإن أفطر فلا قضاء عليه .

وإذا قال «الله على صوم غد، فأصبح من الغد لا ينوي ما» ثم نوى صومه من قضاء ما عليه قبل الزوال أجزاء ذلك لأنه أوجب هذا اليوم بعينه عليه؛ ألا ترى أن رجلا لو أصبح في يوم من شهر رمضان لا ينوي صومه<sup>٣</sup> ثم نوى صومه<sup>٣</sup> قبل الزوال أجزاء ذلك ولو أفطر يوما من شهر رمضان فوجب عليه قضاؤه فأصبح في يوم لا ينوي<sup>١٠</sup> صومه ثم نوى صومه؛ قضاء من الذي وجب عليه لم يحزه ذلك! فكذلك هذا.

= وفيه معنى اليمين أيضا وهو تحريم ترك الصوم في الوقت المذكور، والحقيقة مقصودة لا تحتاج إلى النية، ومعنى اليمين فيه تبع فيحتاج إلى النية، فإذا نوى اعتبر كلاهما فيكون هذا من باب الجمع بين الحقيقتين لا من باب الجمع بين الحقيقة والحجاز، وفي نذر الصوم في شهر بعينه تجوز نيته من النهار كصوم رمضان، وفي غير عينه لا يجوز إلا بنيته من الليل كالقضاء - ٥١ .

(١-١) كذا في الأصل، وفي البقية «وهو لا ينوي صومه» .

(٢) وفي ٥ «عن» .

(٣-٣) سقط قوله «ثم نوى صومه» من ٥ .

(٤) كذا في الأصل، وفي البقية «ان يصومه» .

كتاب الأصل ( باب في الصيام و الاعتكاف من الجامع الكبير ) ج - ٢

و إذا قال « الله على أن أصوم غدا ، ثم أصبح ينوي أن يصومه تطوعا و لا يصومه بما أوجبه على نفسه فصومه ذلك بما أوجبه على نفسه و لا يكون تطوعا .

ولو أن رجلا قال « الله على أن أصوم رجب بعينه ، ثم إنه ظاهر من امراته فصام شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزاء من الظهر ، و عليه أن يقضى رجب كما أوجب على نفسه ؛ و إن أراد يمينا لم يكن عليه كفارة يمين لأنه صام رجب كما حلف .

ولو أن رجلا وجب عليه صوم شهرين متتابعين من ظهر فصام شهرين متتابعين أحدهما رمضان لم يجزه ذلك ، و كان صومه من رمضان خاصة ، و عليه أن يستقبل صوم شهرين متتابعين ؛ و لا يشبه شهر رمضان في هذا الوجه ما أوجب على نفسه لأن الرجل إذا أوجب على نفسه أن يصوم فكان الإيجاب من قبله ٣ كان ذلك و الصوم ٣ الذي وجب بالظهر سواء ، و لم يكن أحدهما أوجب من صاحبه فمن أيهما صام ذلك الشهر أجزاء فأما شهر رمضان فإنه لا يكون أبدا إلا من شهر رمضان .

١٥ ألا ترى لو أن رجلا صامه تطوعا كان من شهر رمضان

(١-١) من قواه « من ظهر ... » ساقط من م .

(٢) وفي « أوجبه » .

(٣-٣) وفي « كان ذلك و الإيجاب و الصوم » .

كتاب الأصل مسألة شهادة الواحد على رؤية رمضان من التحرى ج - ٢

وما أوجه<sup>١</sup> على نفسه بما<sup>٢</sup> لم يجب عليه إلا بإيجابه على نفسه فكذلك<sup>٣</sup> بمنزلة الشهرين المتتابعين اللذين وجبا بالظهار .

ألا ترى أن رجلا لو قال «لله على صوم الأبد» كان ذلك واجبا عليه ، فان ظاهر من امراته ولم يحد ما يعتق أجزاءه أن يصوم شهرين متتابعين .  
ألا ترى لو أن رجلا وجب عليه قضاء أيام من شهر رمضان ه فقضاها في شهر أوجه على نفسه أجزاء ذلك و كان عليه أن يقضى مكان تلك الأيام من ذلك الشهر ! فكذلك هذا . أو لا ترى أن شهر رمضان لا يشبه ما أوجه على نفسه من هذا لانه لو صام ذلك في شهر رمضان لم يجزه .

### ١٠ مسألة من كتاب التحرى

محمد بن الحسن قال حدثنا حازم بن إبراهيم<sup>١</sup> البجلي عن سماك بن

(١) وفي ز « اوجب » .

(٢) وفي ه « بما » .

(٣) وفي ه ، م « فذلك » .

(٤) وفي ه « الا » .

(٥) كتاب التحرى للؤلؤ الذى يأتى بعد جزء من كتاب الأصل له اخذ بعض الرواة مسألة منه تتعلق بكتاب الصوم وادرجها ههنا تكثيرا لفروع الصوم فى مقامه .

(٦) كذا فى ه ، وفى ع ، ز « حازم عن إبراهيم » وفى م « من إبراهيم » تصحيف

« بن » ذكره فى ج ٢ ص ١٦١ من لسان الميزان ، قال : حازم بن إبراهيم البجلي =

حرب عن عكرمة مولى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة أعرابي وحده على رؤية هلال شهر رمضان، قدم المدينة فأخبرهم أنه رآه فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوموا بشهادته .

= مصرى عن سماك بن حرب، ذكره ابن عدى فساق له احاديث ولم يذكر لأحد فيه قولاً ولا مطعناً ثم قال: ارجو انه لا بأس به - انتهى. وذكر ابن أبي حاتم انه روى عنه هاد بن زيد وسلم بن قتيبة ولم يذكر فيه جرحاً؛ وذكره البخارى وذكره ابن حبان فى الثقات؛ وذكره الطوسى وعلى بن الحكم؛ كان ثقة كثير العبادة - ٥١. قلت: ذكره البخارى فى تاريخه الكبير وقال: سمع سماكا سمع منه سلم بن قتيبة ومسلم وبكر بن بكار، وقال نصر بن على: هو كوفى روى عنه ابى - اهـ ج ٢ ق ١ ص ١٠١. قلت: فما الداعى الى ذكره فى الضعفاء! انا لله وانا اليه راجعون .

(١) قلت: روى الحديث هذا بسند الإمام الدارقطنى فى ص ٢٢٧ من سننه من طريق ابى قتيبة: ثنا حازم بن ابراهيم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: تمارى الناس فى علال رمضان فقال بعضهم: اليوم، وقال بعضهم: غدا، بلغنا اعرابى الى النبى صلى الله عليه وسلم وزعم أنه قد رآه فقال النبى صلى الله عليه وسلم: أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى فى الناس: صوموا، ثم قال: صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم انظروا ولا تصوموا قبله يوماً؛ (قال) تابعه الوليد بن أبى ثور وزائدة والثورى من رواية الفضل بن موسى عنه وقيل: عن أبى عاصم، وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة وابن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق عن الثورى: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ثنا عباد بن يعقوب ثنا الوليد بن أبى ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء رجل الى -

= النبي صلى الله عليه وسلم فقال: رأيت الهلال! فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن هذا رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال! ناد في الناس فليصوموا غدا؛ حدثنا عمر بن الحسين بن سورين ثنا شعيب بن أيوب ثنا أبو أسامة وحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء اعرابي إلى رسول الله قال: إني رأيت الهلال! فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال! ناد في الناس ان يصوموا غدا - المعنى متقارب؛ حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا محمد بن علي بن محرز ثنا أبو أسامة عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه؛ حدثنا محمد بن هارون أبو حامد ثنا أبو عمار الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى ثنا سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: ان اعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اني رأيت الهلال! فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله؟ قال: نعم، فنأدى ان يصوموا؛ حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا الحسن بن علي العمري ثنا محمد بن بكر العيشي ثنا أبو عاصم عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء اعرابي ليلة هلال رمضان فقال: يا رسول الله اني قد رأيت الهلال! فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله وأن هذا رسول الله؟ قال: نعم، فنأدى في الناس ان يصوموا - ٥١ ص ٢٢٨. ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسرائيل عن سماك عن عكرمة: ان اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال، فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله؟ قال: نعم، قال فأصر الناس ان يصوموا، وروى عن حسين ابن علي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! اني رأيت الهلال الليلة! قال: أتشهد أن لا إله إلا الله وأن هذا عبده ورسوله؟ قال: نعم، قال: يا بلال! ناد في الناس يصوموا غدا - ٥١ ص ١٢١. بحث «من كان يجيز شهادة شاهد على رؤية الهلال». قال الزيلعي في ج ٣ ص ٣٤٣ من نصب الراية: أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن زائدة بن قدامة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء اعرابي إلى =

= رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: انى رأيت الهلال! قال: أشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال أذن فى الناس فليصوموا - انتهى . ورواه ابن خزيمة و ابن حبان فى صحيحيهما و الحاكم فى المستدرک و قال: على شرط مسلم فإنه احتج بسماك و البخارى احتج بعكرمة - انتهى . قال الزيلعى: و حديث حازم بن ابراهيم عند الطبرانى فى معجمه ، و رواه عن سماك ايضا حماد بن سلمة؛ فأخرجه البيهقى فى سننه عن عثمان بن سعيد الدارمى عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مسنداً؛ و رواه ابو داود فى سننه: حدثنا موسى بن اسمعيل به مرسلًا ، و لم يذكر فيه ابن عباس ، و قال فيه: فنادى فى الناس ان تقوموا و ان تصوموا ، و قال: و لم يذكر فيه القيام الا حماد بن سلمة - انتهى . قلت: و روى عن ابن عمر نحو ما رواه ابن عباس ، اخرج ابو داود فى سننه عن مروان بن محمد عن ابن وهب ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم عن ابى بكر بن نافع عن ابيه عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت فصام و امر الناس بصيامه؛ و رواه الحاكم فى مستدركه عن هارون بن سعيد الايلى ثنا ابن وهب به ، و قال: حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه . و رواه ابن حبان فى صحيحه بسند ابى داود ، و كذلك الدارقطنى فى سننه و قال: تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة - انتهى . و سند الحاكم : ارد عليه؛ و اخرج الدارقطنى بسنده عن طاوس قال: شهدت المدينة و بها ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم فجاء رجل الى واليها فشهد عنده على رؤية الهلال هلال رمضان فسأل ابن عمر و ابن عباس عن شهادته فأصراه ان يجيزه و قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال هلال رمضان ، قال: و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإنظار الا بشهادة رجلين - ٥١ . قلت: و روى عن عمر و على من قولها انها اجاز شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، قال عمر: الله اكبر انما يكفى المسلمين الرجل الواحد - رواه احمد =



قال محمد: فهذا مما يدل على أن شهادة الواحد في أمر الدين جائزة ولا يقبل على هلال الفطر أقل من شاهدين رجلين حرين أو رجل وامرأتين لأن هلال الفطر وإن كان من أمر الدين ففيه بعض المنفعة لفطر الناس وتركهم الصوم، فذلك 'يجرى مجرى' الحكم فلا تقبل فيه من الشهادة إلا ما يقبل في الأحكام ولا يقبل في هلال شهر رمضان ه قول مسلم ولا مسلمين إذا كانوا ممن لا تجوز شهادتهم وهما ممن يتهم فأما عبد ثقة أو امرأة مسلمة ثقة حرة أو أمة أو رجل مسلم ثقة إلا أنه محدود في قذف فشهادته في ذلك جائزة، وإن كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لأن الذي يقع في القلب

= وقال على رضى الله عنه: اصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن افطر يوما من رمضان - رواه الشافعي، راجع ج ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ من نصب الراية فان فيه تفصيلا .

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «لا تقبل» .

(٢-٢) وفي هـ «يجرى مجرى» تصحيف .

(٣) وفي م «و» مكان «او» .

(٤) وفي ج ٣ ص ١٤٠ من شرح المختصر للسرخسي: (فاذا لم يكن بالسماء علة فلا تقبل شهادة الواحد والثني حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة قال: تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد، والأصح ما ذكر هنا فان في حقوق العباد إنما تقبل شهادة رجلين إذا لم يكن هناك ظاهر يكذبهما، وهنا الظاهر يكذبهما في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها أسوة سائر الناس في الموقف والمنظر وحدة البصر وموضع =

من ذلك أنه باطل ، فإن كان في السماء علة من سحب فأخبر أنه رآه من خلال السحاب أو جاء من مكان آخر فأخبر بذلك وهو ثقة فينبغي للمسلمين أن يصوموا بشهادته .

### مسألة في القيء من كتاب المجرّد

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في صائم ذرعه القيء فخرج منه قليل أو كثير أو استقاء فقاء أقل من ملء الفم وهو في ذلك ذاكر أو ناس لصيامه<sup>١</sup> لم يفسد صومه وكان على صيامه وإن تقيأ ملء فيه أو أكثر وهو ذاكر<sup>٢</sup> لصومه فعليه القضاء . قال أبو عبد الله: يعني إذا تكلف للقيء وإن كان ناسيا فلا شيء عليه<sup>٣</sup> ، وإن خرج من جوفه إلى حلقه ثم رده

= القمر فلا تقبل فيه الشهادة إلا أن يكون امرا مشهورا ظاهرا وقد بينا اختلاف الأقاليم في ذلك في كتاب الصوم - ٥١ . ومن الأسف ان ياتيه هذا ساقط من نسخة الشرح من كتاب الصوم ومقامه قبيل باب صدقة الفطر .

(١) المجرّد كتاب في الفروع للامام الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب امامنا رواه عنه من غير واسطة أحد من أصحابه وهو كالأصل للامام محمد بن الحسن إلا أنه معدود في النوادر أدرج فروعه ههنا بعض الفقهاء من رواة الأصل تكميلا لفروع كتاب الصوم صوم الأصل .

(٢) وفي م « لصومه » .

(٣) من قوله « أو ناس ... » ساقط من ٥ .

(٤) المراد منه الإمام محمد بن شعاع الثلجي راوي كتاب المجرّد عن مؤلفه - وافته أعلم .

(٥) لفظ « عليه » ساقط من ع .

- وهو يقدر على رميه وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء .
- وقال الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال :  
إذا ذرعه التّيه أو استقاء فخرج ملء الفم أو أكثر ثم رجع إلى حلقه  
وهو ذاكر لصيامه مثل الحصاة وهو القدر الذي يفطر من الأكل فطره  
ذلك ، وسواء ارتجع ذلك أو غلبه ، وإن كان الذي خرج من جوفه ه  
إلى فمه أقل من ملء الفم لم يفطره ما ارتجع منه . وكذلك رواه عن  
أبي يوسف قال : وسمعت يقول غير هذا القول ، يقول : إذا كان التّيه  
أقل من ملء الفم فارتجعه متعمدا فطره وإن غلبه لم يفطره .
- الحسن بن زياد عن أبي حنيفة : وإذا كان بين أسنانه لحم فتلظفه<sup>٢</sup>  
فدخل حلقه أو اجتمع من ريقه على لسانه فدخل حلقه فهو على صيامه . ١٠

### من المجرّد

قال أبو حنيفة : إذا أفطر الرجل في شهر رمضان نهارا وهو حاضر<sup>١</sup>  
متعمدا فأكل طعاما أو شرب شرابا أو جامع امرأة في الفرج أو بعث  
له وجور<sup>٥</sup> فاتجر به أو دواه فأخذه وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء

(١) سقط كلمة « ذلك » من ه .

(٢) وفي ه « وغيره » .

(٣) وفي ه « فتلظفه » ؛ قلت : وفي ج ٢ ص ١٧٢ من المغرب تلظف الرجل تبع  
بلسانه بقية الطعام بين أسنانه بعد الأكل وقيل التلظف ان يخرج لسانه يمسح  
به شفّتيه - اه .

(٤) أي حاضر مقيم في وطنه ، أو مقيم في بلد ليس بمسافر ، والحاضر ضد البادي .

(٥) وفي ه « وجود » بالدال وليس بشيء ؛ والوجور الدواه الذي يصب =

و الكفارة ، و إن جامع امرأته فيما دون الفرج فأنزل ثم جامع في الفرج بعد ذلك أو أصبح ينوي الإفطار ثم نوى الصوم بعد ارتفاع النهار فظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه أو لم يظن ذلك فأكل أو شرب أو جامع فعليه القضاء بلا كفارة ، و إن أكل ناسيا أو شرب ناسيا أو جامع ناسيا أو ذرعه التيمم أو قام ناسيا فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك فعليه القضاء بلا كفارة ، و إن اكتحل بذرور<sup>١</sup> أو احتجم أو قبّل امرأته بشهوة<sup>٢</sup> أو لامسها بشهوة<sup>٣</sup> أو جامعها فيما دون الفرج فلم ينزل فظن أن ذلك يفطره فأفطر متعمدا فعليه القضاء و الكفارة ؛ فإن استفتى فقيها أو تأول فيه حديثا أنه قد فطره فعليه القضاء بلا كفارة ، و إن هو اغتاب إسانا أو قذف محصنة فظن أن ذلك قد فطره أو استفتى فيه فقيها أو تأول فيه حديثا ثم أفطر بعد ذلك فعليه القضاء و الكفارة<sup>٤</sup> ، لأن الحديث فيه محتمل للتأويل ، إذ قيل قد أفطر على ما حرم الله ، و إذ قيل

= في وسط الفم ، يقال : أوجرته و وجرته - ٥١ .

(١) لفظ « عليه » ساقط من هـ .

(٢) و في هـ « بدرور » بالذال المهملة تصحيف ، و مر شرح الذرور قبل ذلك في الصوم .

(٣) و في م « لشهوة » .

(٤) و في هـ « و ان » .

(٥) و في هـ « افطره » .

(٦-٦) من قوله « و ان هو اغتاب ... » ساقط من هـ .

إن الغيبة قد تفطر فجعل بتأويل ذلك على إفطار البر لا إفطاراً من الصيام يراد أنه<sup>١</sup> قد حرف بره<sup>٢</sup> لأنه قد خرج من البر إلى الأثم . و الدليل اجتماع الناس أنه لا يكاد يسلم أحد من صيامه من أن يقتاب أو يكذب ولا سيما من العامة .

بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب نوادر الصيام

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يستحب للرجل أن يخرج يوم النحر قبل أن يطعم شيئاً وأن يطعم يوم الفطر قبل أن يخرج<sup>٥</sup>، قال: وكتب شيخ من أهل البصرة<sup>٦</sup> يذكر عن عبد الله بن

(١) من قوله « واذ قيل . . . » ص ٣١٢ س ١٢ ساقط من ٥ .

(٢) وفي م « يراد به » .

(٣) وفي ٥ « مرة » تحريف، والصواب « بره » من البر ضد الأثم .

(٤) كذا في ع، م؛ ولم تذكر التسمية في ٥، ز؛ فلعل هذا شروع منه في كتاب نوادر الصوم وهو أيضاً تأليف الإمام كما ذكره ابن النديم في فهرسته؛ وسقط العنوان من الأصول ولا بد منه فردناه لأنه مذكور في ختم الكتاب .

(٥) وأخرجه في كتاب الآثار أيضاً: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يعجبه أن يطعم شيئاً قبل أن يأتي المصلى يعني يوم الفطر؛ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يطعم يوم الفطر قبل أن يخرج ولا يطعم يوم الأضحية حتى يرجع؛ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - اهـ ج ١ ص ٥٥٦ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٩٥ من آثاره: حدثنا يوسف بن أبي يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يأتي المصلى يوم الفطر وقد طعم والأضحية قبل أن يطعم؛ وروى ابن أبي شيبة عن هشيم قال أنا مغيرة عن إبراهيم قال: إن طعم لحسن، وإن لم يطعم =

بريدة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، وما يستحب يوم الفطر

= فلا بأس - ج ٢ ص ١٦٢ (٦) وفي ٥ « البصرى » .

(١) قلت قوله « كتب شيخ من أهل البصرة » هو ثواب بن عتبة . والحديث وصله الترمذى وابن ماجه و الحاكم فى المستدرک و الدارقطنى فى سننه و ابن حبان فى صحيحه و روه عنه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل و كان لا يأكل يوم النحر حتى يصلى ؛ و لفظ ابن ماجه : حتى يرجع . قال الترمذى فى جامعه ص ١٠٣ طبع لكنو : حدثنا الحسن البزارنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن ثواب بن عتبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم و لا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى ، ( قال ) و فى الباب عن على و انس ؛ قال أبو عيسى : حديث بريدة بن حصيب الأسلمى حديث غريب ، و قال عهد : لا اعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث ؛ ثم راوى عن انس و قال : هذا حديث حسن صحيح غريب - ٥١ ص ١٠٤ . و قال ابن ماجه فى ص ١٢٧ من سننه حدثنا عهد بن يحيى ثنا أبو عاصم ثنا ثواب بن عتبة المهرى عن ابن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل و كان لا يأكل يوم النحر حتى يرجع - ٥١ ؛ و قال الحاكم : صحيح الإسناد و لم يخرجاه ؛ و ثواب بن عتبة قليل الحديث و لم يخرج بشيء يسقط به حديثه ؛ و قال ابن القطان فى كتابه : و هذا الحديث عندي صحيح فان ثواب بن عتبة المهرى بصرى ثقة و ثقة ابن معين روى عنه عباس و اسحاق بن منصور ؛ و رواه أحمد أيضا عن أبي سعيد فى ص ٢٨ ج ٢ من مسنده ، و رواه البخارى عن أنس فى صحيحه ، راجع نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٨ . قلت : اما ثواب المهرى البصرى بالتخفيف فروى عن عبد الله بن بريدة و أبى حمزة الضبى ، و عنه عبد الصمد بن عبد الوارث و ابو داود و أبو الوليد الطيالسيان و أبو عاصم و مسلم بن ابراهيم و غيرهم ، قال الدورى =

قبل الخروج أن يستاك ويطعم ويمس طيبا إن وجدته<sup>١</sup> ويخرج الصدقة ثم يخرج<sup>٢</sup>، وصدقته نصف صاع من حنطة أو سويق أو دقيق<sup>٣</sup> أو صاع من تمر<sup>٤</sup> أو صاع من شعير، فإن أعطى قيمة ذلك دراهم أو فلوسا أجزاء، وإن جمع لمسكين واحد عن نفر أجزاء، وإن فرق طعاما عن واحد في<sup>٥</sup> ٢ مساكين أجزاء، ويطعم الرجل عن ولده الصغير<sup>٦</sup> وعن نفسه وعن أهله عيده<sup>٧</sup> وإمائه الذين لغير التجارة الذين تلزمه نفقتهم. وإن أطعم عن امرأته وعن ولده الكبار بأمرهم أجرى عنهم وليس عليه أن يفعل، وإنما عليهم أن يطعموا ولا يجب الطعام على محتاج له مسكن وخادم وثياب كفاف ومتاع بيت كفاف هذا محتاج إن أعطى من ذلك قبل وليس عليه أن يتصدق عن نفسه فإن كان له سوى ما وضفت لك مائتا درهم أو عشرون مثقالا<sup>٨</sup>.

عن ابن معين: شيخ صدوق ثقة قال ابن عدي ثواب يعرف بهذا الحديث وبحديث آخر وهذا الحديث قد رواه غيره منهم عقبه بن عبد الله الأصم قال الحافظ قال الأجرى عن أبي داود: هو خير من أيوب بن عتبة وثواب ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات راجع ٢ ص ٣٠ من تهذيب التهذيب: (٢) وفي ٥ «يستجيب» تصحيف «يستحب».

(١) وفي ٥ «وجد».

(٢-٢) سقط قوله «أو صاع من تمر» من ٥.

(٣) وفي ٥ «من» مكان «في».

(٤) كذا في الأصل، وفي بقية الأصول «الصغار».

(٥) وفي ٥ «عيده».

(٦) سقط لفظ «عليه» من ٥.

من ذهب أو قيمة ذلك من عرض فضل عن الكفاف الذي وصفت لك  
فعلى هذا زكاة الفطر، ولا يسعه أن يقبلها من غيره .

ولو كان مملوك بين اثنين لم يكن على واحد منهما فيه زكاة الفطر  
لأنه لا يملك مملوكا تاما .

٥ وليس على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه، وعليه أن يؤدي عن  
أم ولده ومدبره . وليس على رقيق التجارة زكاة الفطر .

وليس على الحبل زكاة الفطر وإن ولدته يوم الفطر، فإن ولدته قبل  
طلوع الفجر من يوم الفطر فعليه . .

وإن مات مملوك من رقيقه يوم الفطر فعليه أن يطعم . وإن

١٠ انشق الفجر من يوم الفطر وهو يملكه وجب عليه أن يطعم عنه،  
وليس يبطل ذلك موته .

وعلى المسلم زكاة الفطر في رقيقه وإن كانوا على غير دين الإسلام .

وعلى مملوك الغلة<sup>١</sup> زكاة الفطر على مولاه . وكذلك عبد تاجر لا يريد  
مولاه التجارة فيه .

١٥ وعلى المولى زكاة رقيق رقيقه إذا كانوا لغير التجارة، فإن كانوا

(١) وفي « الجنتين » مكان « الحبل » .

(٢) لفظ « مملوك » ساقط من ع .

(٣) كذا في الأصل، وفي بقية الأصول « إذا » .

(٤) وفي « كان » .

(٥-٥) كذا في ه، وفي بقية الأصول « المملوك الغلة » وكلاهما صواب .

(٦-٦) وفي ه « زكاة على مولاه » .



للتجارة فليس عليه فيهم زكاة الفطر لأن فيهم زكاة المال إذا لم يكن على العبد دين محيط<sup>١</sup> بقيمتهم .

ولو أن رجلا مضت عليه سنون لا يتصدق بصدقة الفطر عليه أو جهله نسيانا فعليه أن يقضى ذلك ويتصدق به . 'ومن كان عليه دين' حل له الصدقة وليس عليه زكاة الفطر .

و ليس على المكاتب أن يؤدي عن نفسه زكاة الفطر، ولا على مولاه فيه شيء . و ليس على رقيق المكاتب زكاة الفطر<sup>٢</sup> ولا على مولاه فيهم . و ليس على الرجل زكاة الفطر<sup>٣</sup> فيمن يعول من قرابته أخوة كانوا أو عمومة أو محرما من نسب أو محرما<sup>٤</sup> من رضاع .

و على اليتيم زكاة الفطر في نفسه إن كان غنيا يؤديها عنه وصيه ؛ وكذلك يلزمه<sup>٥</sup> الزكاة في رقيقه ؛ وفي هذا حجة على من قال : لا زكاة على الصغير في ماله ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>٦</sup> ، وقال محمد : ليس على

(١) وفي ٥، م « محيط » .

(٢-٣) وفي ٥ « ومن عليه دين » .

(٣-٣) من قوله « ولا على مولاه ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي م « محرم » .

(٥) وفي ٥ « تلزمه » .

(٦) قلت : وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٠٤ : ( و إذا كان للولد الصغير مال أدى عنه أبوه من مال الصغير في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ) وكذلك يضحى عنه من ماله استحسانا في قول أبي حنيفة ، ذكره في كتاب الحليل ، ( و قال محمد وزفر : يؤدي من مال نفسه ، و لو أدى من مال الصغير =

الصغير زكاة .

وليس على أهل الذمة زكاة الفطر في رقيقهم ، وإن كان أحد من رقيقهم على الإسلام أُجبروا على بيعه .

وليس على نصارى بنى تغلب زكاة الفطر في رقيقهم ؛ وليس يبعث

= ضمن ، وكذلك الخليلاف في الوصي ) إلا أن عند محمد وزفر الوصي لا يؤدي عنه أصلا ، والقياس ما قالا لأنها زكاة في الشريعة كزكاة المال فلا تجب على الصغير ، ولأنها عبادة والصبي ليس بأهل لوجوب العبادة عليه فإن الوجوب ينبنى على الخطاب ، استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف قالا : فيها معنى المؤنة بدليل الوجوب على الغير يسبب الغير فهو كالنفقة ، ونفقة الصغير في ماله إذا كان له مال ، ثم هذه طهرة شرعية فتقاس بنفقة الختان ، وهذا لأننا لو لم نوجب عليه احتجنا إلى الإيجاب على الأب فكان في الإيجاب في ماله حفظ حق الأب وهو اسقاط عنه ، ومال الصبي يحتمل حقوق العباد ، وبه فارق الزكاة ، ( ثم على قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما يؤدي عن الصغير من ماله فكذلك عن ممالك الصغير يؤدي من مال الصغير ، وعند محمد لا يؤدي عن ماله ماله أصلا ، والمعتوه والمجنون في ذلك بمنزلة الصغير ) وروى عن محمد أن الأب إنما يؤدي عن ابنه المعتوه والمجنون إذا بلغ كذلك ، فأما إذا بلغ مفيقا ثم جن فليس عليه أن يؤدي عنه من مال نفسه ولا من مال ولده لأنه إذا ولد مجنونا بقي ما كان واجبا ببقاء ولايته ، فأما إذا بلغ مفيقا فقد سقط عنه لزوال ولايته فلا يعود بعد ذلك ، وإن عادت الولاية لأجل الضرورة ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف السبب رأس يمونه بولايته عليه وذلك لا يختلف بالمجنون الأصلي والطارئ - اه .

(١) أي زكاة الفطر .

على زكاة الفطر ساعيا يجيها ، من أداها فن نفسه ومن تركها فلازم أنه عليه .

ولو كان رقيق بين رجلين لم يكن على واحد منهما زكاة الفطر في رقيقه لأنه لا يملك مملوكا تاما ؛ ألا ترى أنه لو أعتق كل مملوك له لم يُعتق منهم أحد ؛ ولو كانا متفاوضين بينهما رقيق فهو كذلك .  
 ولو مر يوم الفطر على رجل وعنده عبد قد اشتراه قبل الفطر بالخيار فاستوجب بعد الفطر كان عليه زكاة الفطر فيه ، ولو فسخ البيع فيه كانت ٣ زكاته على البائع إذا كان الشرى ، والأصل لغير التجارة .  
 وكذلك إن كان الخيار للبائع فتم البيع فعلى المشتري ، وإن انتقض البيع فعلى البائع ، وإن كان عقداً البيع وقع يوم الفطر فعلى البائع في ١٠

(١) كذا في ز ؛ واللفظ في ع ، م غير منقوط ؛ وفي « يجيها » بتقديم الباء المثناة على الباء الموحدة شر تصحيف ؛ و جي يجي كرمي يرمي من الجي والجبابة وهو الجمع . قال في ج ١ ص ٧٤ من المغرب : جبي الخراج جبابة جمعه ، ومنه قوله : وما جباه الإمام من مال بنى تغلب . وفي جمع بحار الأنوار : وهو استخراج الأموال من مظانها - ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) وفي ز « كان » وليس بشيء .

(٣) وفي « وكانت » ولعله « فكانت » فصحفه الناسخ وجعله « وكانت » .

(٤) وفي ز « الشراء » وكل صواب .

(٥) وفي « إذا » .

(٦) كذا في ه ، وفي بقية الأصول « عقدة » فإن كان « عقدة » فلا بد أن

يكون بعده « وقعت » وليس فيها « وقعت » .

الوجهين جميعا إن تم البيع أو اتقضى والخيار للبائع أو للشترى .  
 وليس على الرجل في مملوك آبق زكاة الفطر، ولا في عبد غضب  
 والغاصب يحمده، وإن رجع إليه لم يزك لما مضى؛ وإن كان العبد  
 غائبا عنه في حاجة له أو في عمل بأجر أو في صنعة فعليه زكاة الفطر عنه .  
 ٥ فإن كان رجل في مصر وله رقيق في مصر آخر أو في ضيعة فانه  
 يؤدي زكاة الفطر عن رقيقه في المصر الذي هو فيه؛ ولا يشبه الممال  
 إذا وجب عليه الزكاة في مصر حيث لا تحمل ٣ إلى غيره؛ ومن حملها  
 وأداها في غيره أجزت عنه .

وليس في شيء من الحيوان زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة ،  
 ١٠ وما كان من الرقيق للتجارة فليس فيهم زكاة الفطر لأن فيهم  
 زكاة الأموال ، ولا تجتمع الزكاة من وجهين متفرقين في مال واحد .  
 وليس في العقارات ولا في الضياع ولا في شيء من الأموال  
 والعروض زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة و رقيق التجميل و رقيق  
 القنية ٦ .

(١) وفي هـ «لم يزل» تصحيف .

(٢) حرف «في» سقط من هـ .

(٣) وفي هـ ، م «لا يحمل» .

(٤) وفي هـ «غير» .

(٥-هـ) قوله «التجميل و رقيق» ساقط من هـ .

(٦) القنية والقنية ما اكتسب ، جمع قنى ، يقال له غنم قنية وقنية أى خالصة  
 له ثابتة عليه . أى رقيق الخدمة اقتناها لنفسه لا للتجارة .

وإن كان 'الرهن مملوكا' لغير التجارة و كان أصله للخدمة فعلى  
 الرامن زكاة الفطر فيه إذا كان له فضل عن دينه و عن قوته الذى وصفت  
 لك مائتى درهم أو أكثر أو عروض بمثلها . و ليس على المرتهن زكاة  
 العبد الرهن . و ليس على الرجل زكاة الفطر فى رقيق ابنه الصغير .  
 و لو أن رجلا اشترى عبدا قبل الفطر ' فلم يقبض و لم يتقد' ٥  
 حتى مضى يوم الفطر و اشترى<sup>٢</sup> للخدمة فان زكاة هذا العبد على المشتري ،  
 و إن مات قبل أن يقبضه انتقض البيع فيه . و لا زكاة على واحد منهما .  
 و لو أن مملوكا وجد به المشتري عيبا فرده يوم الفطر بعد القبض و كان  
 الشرى<sup>٢</sup> قبل الفطر فزكاة الفطر على المشتري إن رده<sup>٤</sup> بقضاء قاض  
 أو بغير قضاء قاض<sup>٥</sup> و كذلك لو رده بخيار الرؤية ؛ و لو لم يقبضه ١٠  
 حتى رده بيب أو بخيار رؤية فزكاة الفطر فى هذا على البائع الذى رجع  
 إليه العبد .

و لو أن رجلا فى يده عبد للتجارة قيمته خمسمائة درهم فباعه بأمة<sup>٦</sup>  
 قبل الفطر يوم للتجارة فلم يقبض و لم يدفع حتى وجبت الزكاة فى ماله  
 يوم الفطر و كان ذلك وقت زكاته فلم يفسخ البيع و لم يقبض حتى مضى ١٥

(١-١) و فى م « مملوك رهن » .

(٢-٢) و فى ٥ ، م « فليقبض و لم ينفذ » تصحيف .

(٣) و فى ز « الشراء » .

(٤) و فى م « رد » .

(٥-٥) قوله « أو بغير قضاء قاض » ساقط من ٥ .

(٦) لفظ « بأمة » ساقط من ٥ .

يوم الفطر ثم فسخ البيع بخيار الرؤية أو بعبء فان زكاة العبد بالقيمة على البائع؛ و أما بائع الجارية فان كانت لغير تجارة فعليه زكاة الفطر فيها إذا انفسخ البيع قبل القبض بخيار الرؤية أو بعبء؛ و الزكاة على الذى يرجع إليه ذلك المملوك، فان كان للتجارة زكاه للتجارة، و إن كان للخدمة زكاه للخدمة. و كذلك إذا انفسخ البيع بخيار الشرط و القبض و غير القبض فيه سواء، و أما خيار الرؤية و العيب فيختلف قبل القبض و بعده، إذا كان قبل القبض فعلى ما وصفت لك، و إن كان بعده فعلى الذى فى ملكه قبل الفسخ؛ ألا ترى أنه فى ضمانه ما خلا خصلة واحدة إذا كان رده عليه بعبء و هو كاره فان هذا يكون عليه زكاة ١٠ الأوكس<sup>٢</sup> كوضيعة<sup>٣</sup> لحقته، ولو كان هو الذى فسخ البيع و رده بعبء و هو يعرف الفضل فيما رد فخاب<sup>٤</sup> كان عليه ذلك، فان لم يعرف ذلك

(١) و فى ع « فيخلف » .

(٢-٢) و فى ه « رد عليه » .

(٣) كذا فى ع، ز؛ و فى ه « الأولتين » و فى م « الأوليين »؛ قلت: و فى المغرب: و كسه نقصه، و منه: لا وكس و لا شطط - أى لا نقص و لا مجاوزة حده، و قوله فى قسمة البناء: ينظر إلى صاحب الأوكس - يعنى الذى نصيبه موضع اقل قيمة و انقص من الآخر - ٥١ ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) و فى ج ٢ ص ٢٥٤ من المغرب: و الوضيعة فى معنى الحطيطة النقصان، تسمية بالمصدر - ٥١. و فى ز « لوضيعة » .

(٥) و فى ه « بقاءها » تحريف .

ولم يحاب<sup>١</sup> فعليه زكاة الأوكس<sup>٢</sup> كوضيعة<sup>٣</sup> لحقت التاجر في هذا الوجه  
و صاحب الخدمة عليه زكاة الذي رد إذا كان<sup>٤</sup> بعد القبض<sup>٥</sup> وإذا كان  
قبله فعليه زكاة الذي يرجع إليه . . .

• ولو أن عبدا<sup>٥</sup> وقعت عقدة البيع فيه قبل الفطر ثم مات يوم الفطر

قبل القبض والنقد انفسخ<sup>٦</sup> البيع ، وكلاهما ضاحب خدمة البائع والمشتري<sup>٥</sup>  
ليس الواحد منهما تاجرا فليس على واحد منهما زكاة ؛ ألا ترى أن المشتري  
يزكى الثمن مع ماله والبائع لا يزكى<sup>٧</sup> الثمن ويزكى العبد<sup>٨</sup> .

قال أبو حنيفة : الصاع الأول ثمانية أرتال ، فيجزى نصف صاع

من الحنطة<sup>٩</sup> والدقيق والسويق أر صاع من تمر أو شعير . وكذلك قال

محمد . فان كان المختوم خمسين رطلا فهو<sup>١٠</sup> عن اثني عشر إنسانا<sup>١٠</sup> .

(١) وفي هـ « لم يحاب » وفي م « لم يحف » تصحيف .

(٢) وفي هـ « الأولتين » وفي م « الأولين » تصحيف ، والصواب « الأوكس »

كما في ع ، ز .

(٣) وفي ز « لوضيعة » .

(٤) سقط لفظ « كان » من هـ .

(٥-٥) وفي م « ولو عبدا » .

(٦) وفي هـ ، م « ايفسخ » تصحيف .

(٧) وفي م « فلا يزكى » .

(٨) وفي هـ « ويزكى الثمن ويزكى العبد » سهو الناسخ .

(٩) وفي هـ « حنطة » .

(١٠-١٠) وفي هـ ، م « على اثني عشر إنسان » تحريف .

ونصف ، وإذا كان أربعين رطلا فهو على عشر أناسي إذا كان حنطة ،  
فإن كان شعيرا فهو عن خمسة وكذلك إن كان تمرا ؛ والزبيب  
صاع في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قول أبي حنيفة نصف صاع .

قلت : رأيت الرجل يبيع العبد يبيعا فاسدا فلا يقبضه المشتري  
٥ حتى يمضي يوم الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان  
لغير التجارة ؟ قال : زكاة الفطر على البائع . قلت : فلو كان المشتري قد قبضه  
قبل الفطر ثم رده بعد الفطر وهو لغير التجارة ؟ قال : تكون ٣ على البائع لأنه  
قد رد عليه . قلت : فلو أعتقه المشتري أو باعه ؟ قال : زكاة الفطر على المشتري .

والحمد لله رب العالمين

### في كتاب المجرّد

قال أبو حنيفة : وإن عجل زكاة الفطر عنه وعن تجب عليه من  
ولده ورفيقه لسنة أو سنتين أجزاء ذلك ، وإن لم يؤد ذلك عنهم حين  
وجبت عليهم حتى مضت سنتان أو ثلاث وجب عليه أن يعطى عنهم  
من حين مضى زكاة الفطر .

١٥ وقال أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي في كتابه : من أصبح

(١) لفظ « أناسي » ساقط من ٥ .

(٢) وفي ٥ « على » .

(٣) وفي ع ، ز « يكون » وهو في م غير منقوطة .

(٤) كذا في ٥ ؛ وفي م « الحمد لله وحده » وهو ساقط من ع ، ز .

(٥) أي مختصره . قلت : زاد بعض رواة الكتاب من الفقهاء مسألة المجرّد لتوضيح  
مسألة كتاب الأصل وتفسيرها .



في يوم<sup>١</sup> من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صوما ثم أكل أو شرب أو جامع متعمدا فإن أبا حنيفة كان يقول: عليه القضاء بلا كفارة؛ وكان أبو يوسف ومحمد يقولان: إذا كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة، وإذا كان بعد الزوال فعليه القضاء بلا كفارة؛ وهو كما قال أبو حنيفة .

وقال أبو يوسف: الصاع خمسة أرطال وثلث بالبغدادى، وفي قول أبي حنيفة ومحمد<sup>٢</sup>: ثمانية أرطال .

تتمة نوادر الصوم<sup>٢</sup>

باب ما يجب منه إفتار الصوم وما يجب فيه القضاء  
والكفارة وما يجب القضاء ولا تجب الكفارة وما  
يجوز من الشهادة على هلال رمضان وما لا يجوز

قال: وسئل محمد بن الحسن عن ابتلع جوزة<sup>٣</sup> رطبة وهو صائم،

(١) وفي «يوما» مكان «في يوم» .

(٢) وفي الأصول قول محمد مع أبي يوسف، والصواب أنه مع أبي حنيفة فذكرناه معه، ومن الاختلاف في مقدار الصاع في كتاب الصوم ص ٢٣١ .

(٣) قوله «تتمة نوادر الصوم» ساقط من م، والمراد من التتمة الباب الآتي فإن فيه مسائل النوادر التي رواها عن الإمام بطرق الأحاد تلاميذه مثل هشام بن عبيد الله ومحمد بن سماعة وأبي سليمان وسليمان بن شعيب الكيساني وداود بن رشيد وعلي بن الجعد وابن رستم ومحمد بن مقاتل وهشام وغيرهم - رحمهم الله - الذين جمعوا النوادر، فالباب الآتي مشتمل على تلك المسائل .

(٤) الجوز تعريب «كوز» بالكاف الفارسي، ثم معروف، الواحدة: جوزة .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قيل: فان ابتلع لوزة رطبة أو حنطة صغيرة؟ قال: عليه القضاء والكفارة. فقيل له: فان ابتلع هليلجة؟

(١) سقط لفظ « فان » من م .

(٢) اللوز ثمر معروف، وهو بلسان الفرس « بادام » .

(٣) (و لو اكل الحنطة يجب عليه القضاء والكفارة) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فانها ما دامت رطبة تؤكل، وبعد اليبس تغلى فتؤكل وتغلى فتؤكل - اه ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٣٨ من شرح المختصر .

(٤) من قوله « لوزة ... » ساقط من ه . قال السرخسي في شرح المختصر: والأصل في هذا انه متى حصل الفطر بما لا يتغذى به أو يتداوى به عادة فعليه القضاء دون الكفارة لأن وجوب الكفارة يستدعى كمال العناية والحناية تتكامل بتناول ما يتغذى به أو يتداوى به لانعدام الإمساك بصورة ومعنى، ولا تتكامل العناية بتناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به لأن الإمساك ينعدم به صورة لا معنى ولأن الكفارة مشروعة للزجر، والطباع السليمة تدعو إلى تناول ما يتغذى به وما يتداوى به لما فيه من اصلاح البدن فتقع الحاجة إلى شرع الزاجر فيه، ولا تدعو الطباع السليمة إلى تناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به فلا حاجة لشرع الزاجر فيه؛ إذا عرفنا هذا فنقول: البلوزة الرطبة لا تؤكل كما هي عادة واللوزة الرطبة تؤكل كما هي عادة، وهذا اذا ابتلع البلوزة، فأما اذا مضغها وهي رطبة أو يابسة فعليه الكفارة - ذكره الحسن عن أبي حنيفة - لأنه تناول لبها ولب البلوز ما يتغذى به، وأكثر ما فيه انه جمع بين ما يتغذى به وبين ما لا يتغذى به في تناول ذلك موجب للكفارة عليه - اه ج ٣ ص ١٤٨ .

(٥) وفي ج ٢ ص ٢٧٣ من المغرب: الهليلج معروف، عن الليث وهكذا في القانون، وعن أبي عبيد عن الأحرر: الهليلجة بكسر اللام. الأخير، وكذا عن شمر، ولا تغلى: هليلجة، وكذا قال الفراء؛ قلت: =

قال: عليه القضاء والكفارة أراد به الدواء أو لم يرد به<sup>١</sup>.  
وكذلك إن أكل مسكا أو غالية<sup>٢</sup> أو زعفرانا فعليه القضاء والكفارة<sup>٣</sup>.

= هو معرب هليله ، اسم عجمي ذواه معروف .

(١) لفظ « به » ساقط من ه . وفي المختصر و شرحه للسرخسي : ( و اذا ابتلع اهليلة فعليه القضاء و الكفارة أراد به الدواء أو لم يرد ) هكذا ذكره ابن سماعه و هشام عن محمد ، و ذكر ابن رستم عن محمد : ان عليه القضاء دون الكفارة ، قال : لأنها لا تؤكل كما هي للتداوي عادة ؛ و الأصح ما ذكره هنا فان اهليلة كما يتداوى به فسواء اكلها على وجه المعتاد أو على غير الوجه المعتاد ؛ قلنا : انه يجب عليه الكفارة - اه ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) الغالية اخلاط من الطيب ، جمعه غوال .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : ( و كذلك ان أكل مسكا أو غالية أو زعفرانا فعليه القضاء و الكفارة ) لأن هذه الأشياء تؤكل عادة للتغذي أو للتداوي ، و ذكر الحسن عن أبي حنيفة : انه لو أكل بعجيننا لا تلزمه الكفارة لأن العجين لا يؤكل عادة قبل الطبخ ولا يدعو الطبع الى تناوله ، وهكذا ذكره ابن رستم عن محمد ، و قال : لو أكل الدقيق أيضا لا تلزمه الكفارة لأنه يصير بعجيننا في فمه قبل أن يصل الى جوفه ؛ قال : ( و لو أكل حنطة يجب عليه القضاء و الكفارة ) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فانها ما دامت رطبة تؤكل و بعد اليبس تغلى فتؤكل و تغلى فتؤكل ؛ ( و لو أكل طينا أرمنيا فعليه الكفارة ) ذكره ابن رستم عن محمد ، قال : لأنه بمنزلة الغاريقون يتداوى به ؛ قال ابن رستم : قلت له : فان أكل من هذا الطين الذي يأكله الناس ؟ قال : اني لا أعرف احدا يأكله ؛ و في رواية اخرى عن محمد انه لا تلزمه الكفارة في الطين الأرمني أيضا اذا اكله . كما هو الا ان يسويه على الوجه المعتاد الذي يتداوى به ، و الأول اصح - اه ج ٣ ص ١٣٨-١٣٩ . قلت و قد مررت مسألة اكل الطين للصائم في كتاب الصوم . قلت : و الغاريقون =

محمد في رجل أفطر في شهر رمضان من عذر و الشهر ثلاثون يوما  
 فقضى 'شهر رمضان آخر' وهو تسعة وعشرون يوما قال: عليه أن  
 يقضى بعدد ما كان شهر رمضان، إن كان ثلاثين يوما فثلاثين، وإن  
 كان تسعة وعشرين يوما فتسعة وعشرين<sup>٢</sup> يوما، لقوله تعالى:  
 "فعدة من أيام آخر".

محمد قال: إذا شهد رجل واحداً وبالسما علة قبلت<sup>٣</sup> شهادته  
 وحده إذا كان عدلاً، وأما على الفطر فلا تقبل<sup>٤</sup> إلا شهادة رجلين  
 إذا كان بالسما علة، وإن لم يكن<sup>٥</sup> بالسما علة لم أقبل شهادة رجل حتى  
 يكون أمراً ظاهراً؛ وكذلك لو شهدت امرأة وهي عدلة فشهادتها

= بالغين والقاف رطوبات تتعفن في باطن ما تأكل من الأشجار حتى عن  
 التين والجز، وقيل: هو عروق مستقلة أو فطر يسقط في الشجرة، والأثني منه  
 الخفيف الأبيض المش، والذكر عكسه - هكذا ذكره العلامة داود الأنطاكي  
 في ج ١ ص ٢١٤ من تذكرته. قلت: في ماهيته اختلاف كثير ذكره في محيط  
 الأعظم، وهو دواء معروف عند الأطباء يولد في بعض الأشجار.

(١-١) قوله «شهر رمضان آخر» كذا في الأصول، وفي شرح المختصر  
 «قضى شهراً بالأهله» ولعل الصواب «شهراً آخر» ولفظ «رمضان» من  
 تصرفات بعض النساخ - والله اعلم.

(٢) كذا في النسخ بالنصب، ويصح أيضاً أن يكون «ثلاثون» و«عشرون»  
 بالرفع.

(٣) كذا في ه، وفي بقية الأصول «قبلت».

(٤) كذا في ه «فلا تقبل» وفي البقية «فلا يقبل».

(٥-٥) كذا في الأصول الثلاثة، وفي ه «وإذا كان» تحريف.

جائزة . و كذلك لو شهد رجل على شهادة رجل فهو جائز ، و يجوز في ذلك شهادة المحدود في القذف إذا كان عدلا ، و لا تجوز شهادة الفاسق ، و يجوز شهادة العبد إذا كان عدلا .

(١) قال السرخسي في شرح هذه المسألة في ج ٣ ص ١٣٩ : (ولو شهد رجل واحد برؤية هلال رمضان و بالساء علة قبلت شهادته إذا كان عدلا) و قد بينا هذه المسألة في كتاب الصوم و الاستحسان ، و شرط في الكتاب ان يكون الشاهد عدلا ، و الطحاوي يقول : عدلا كان او غير عدل ؛ قيل : مراده ان يكتفى بالعدالة الظاهرة و لا يشترط ان يكون الشاهد عدلا في الباطن ، و قيل : انما لا يشترط العدالة في هذا الموضع لانتهاء التهمة ، لأنه يلزمه من الصوم ما يلزم غيره ، و انما لا يقبل خبر الفاسق لتمكن التهمة ، و الأصح اشتراط العدالة فيه لأن هذا من امور الدين و لهذا يكتفى فيه بخبر الواحد ، و خبر الفاسق في باب الدين غير مقبول بمنزلة رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ قال : ( و اما على الفطر فلا تقبل الا شهادة رجلين إذا كان بالساء علة) و اشار في بعض النوادر الى الفرق فقال : المتعلق بهلال شوال الخروج من العبادة و ذلك لا يثبت إلا بشهادة رجلين كما في الشهادة على ردة المسلم ، و اشار هنا الى فرق آخر فقال : ( المتعلق بهلال شوال ما فيه منفعة للناس و هو الترخيص بالفطر فيكون هذا نظير الشهادة على حقوق العباد ، و المتعلق بهلال رمضان محض حق الشرع و هو الصوم الذي هو عبادة يؤخذ فيها بالاحتياط فهذا يكتفى فيه بخبر الواحد إذا كان بالساء علة) و هذا صحيح على ما روى الحسن عن ابي حنيفة انهم يصومون بخبر الواحد و لا يفطرون اذا لم يروا الهلال ، و ان اكلوا العدة ثلاثين يوما بدون التيقن بانسلاخ رمضان للأخذ بالاحتياط في الحائنين ، فأما ابن سماعة يروى عن محمد انهم =

= يفطرون اذا اكلوا العدة ثلاثين يوما لأن صوم الفرض في رمضان لا يكون اكثر من ثلاثين يوما؛ وقال ابن سمانة: قلت لمحمد: كيف يفطرون بشهادة الواحد؟ قال: لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم لأنه لما حكم بدخول رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلاثين يوما؛ والحاصل ان الفطر هنا مما تفضى اليه الشهادة لا انه يكون ثابتا بشهادة الواحد، وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة، ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء، ويستوى ان شهد رجل او امرأة على شهادة نفسه او على شهادة غيره حرا كان او عبدا محدودا في القذف او غير محدود بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية بمنزلة رواية الأخبار، فان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقبلون رواية ابي بكره رضى الله عنه بعد ما اقيم عليه حد القذف، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة: لا تقبل شهادة المحدود في القذف على رؤية الهلال وان حسنت توبته لأنه محكوم بكذبه شرعا، قال الله تعالى "فان لم ياتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكذبون"، فأما إذا كان اللتهم بالكذب وهو الفاسق غير مقبول الشهادة هنا فالمحكوم بكذبه اولى؛ (فأما إذا كان بالسب علة فلا تقبل شهادة الواحد والمثنى حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان، وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة قال: تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد؛ والأصح ما ذكر هنا فان في حقوق العباد انما تقبل شهادة رجلين اذا لم يكن هناك ظاهر يكذبهما، وهنا الظاهر يكذبهما في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها اسوة سائر الناس في النوقف والمنظر وحدة البصر وموضع القمر فلا تقبل فيه الشهادة الا ان يكون امرا مشهورا ظاهرا، وقد بينا اختلاف الأقاويل في ذلك في كتاب الصوم - انتهى

محمد في رجل جامع امرأته نهارا ناسيا في شهر رمضان ثم ذكر  
وهو مخالطها - فقام عنها أو جامعها ليلا فانفجر الصبح وهو مخالطها فقام  
عنها من ساعته قال: هما سواء ولا قضاء عليه؛ وذكر عن أبي يوسف  
أنه قال: يقضى الذي كان وطؤه بالليل، ولا يقضى الذي كان  
وطؤه بالنهار.

قلت: أ رأيت لو أن ٣ صائما ابتلع شيئا كان بين أسنانه؟ قال:  
ليس عليه القضاء. قلت: وإن كان سمسا بين أسنانه فابتلعها؟ قال:

(١) وفيه، م، وطيه.

(٢) قال السرخسي في ج ٣ ص ١٤١ من شرح المختصر في شرح هذه المسألة:  
ولم يذكر في الكتاب انه بعد ما نزع نفسه لو امنى هل يلزمه القضاء ام لا؟  
قال رضى الله عنه: والصحيح انه لا يفسد صومه لأن مجرد خروج المنى لا يفسد  
الصوم وإن كان على وجه الشهوة، كما لو احتله ولم يوجد بعد التذكر  
وطلوع الفجر الا ذلك، وإذا تم الفعل بعد التذكر وطلوع الفجر فعليه القضاء  
دون الكفارة - الخ؛ قال (ولو انه نزع نفسه ثم اولج ثانيا فعليه الكفارة  
بالاتفاق) لأنه وجد منه ابتداء المجامعة بعد صحة الشروع في الصوم مع التذكر،  
يكون عليه القضاء والكفارة، وهذا على الرواية الظاهرة فيما اذا جامع ثانيا وهو  
يعلم صومه لم يفسد به ثم افطر بعد ذلك متممدا فانه تلزمه الكفارة، فأما على  
الرواية التي رويت عن أبي حنيفة انه لا يلزمه الكفارة وإن كان عالما، لشبهة  
القياس، فهنا أيضا يقول: لا تجب الكفارة - اه.

(٣) وفيه «لو كان».

(٤) سقط لفظ «ليس» من ه.

لا قضاء عليه ، لأن ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب ، وإن تناول مسمما ابتداءً أفطر .

(١) قال المرخسي في شرح كتاب نوادر الصوم ج ٣ ص ١٤٢ : قال (ولو ان صائما ابتلع شيئاً كان بين اسنانه فلا قضاء عليه مسممة كانت أو أقل منها ، لأن ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب) يطير في حلقه (وان تناول مسممة وابتلعها ابتداءً فهو مفطر) لأن هذا يقصد ابطال صومه ، ومعنى هذا انه اذا ادخل مسممة في فيه فابتلعها فقد وجد منه التقصد الى ائصال المفطر الى جوفه ، والذي بقي بين اسنانه تبع لريقه ولو ابتلع ريقه لم يفسد صومه ! فهذا مثله ؛ يوضح الفرق انه لا يمكنه التحرز عن اتصال ما بقي بين اسنانه الى جوفه خصوصاً اذا تسحر بالسويق ، وما لا يمكنه التحرز عنه فهو عفو ؛ ألا ترى ان الصائم اذا تغمض فانه يبقى في فيه بلة ثم تدخل بعد ذلك حلقه مع ريقه وأحد لا يقول بأن ذلك يفطره ! وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف : لو بقي لحم بين اسنان الصائم فابتلعه فعليه القضاء ؛ قال : وهذا اذا كان قدر الحمصة او اكثر ، فان كان دون ذلك فلا قضاء عليه ، فهذه الرواية يظهر الفرق بين القليل الذي لا يستطيع الامتناع عنه وبين الكثير الذي يستطيع الامتناع عنه ، ثم في قدر الحمصة او اكثر اذا ابتلعه فعليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وعند زفر عليه القضاء والكفارة لأن ذلك مما يتغذى به ؛ ولو ادخله في فيه وابتلعه كان عليه القضاء والكفارة ، فكذلك اذا كان باقياً بين اسنانه ، وليس فيه اكثر من انه متغير وذلك لا يمنع وجوب الكفارة عليه ، كما لو افطر بلحم متين ، ولكننا نقول : ما بقي بين الأسنان مما لا يتغذى به ولا يتداوى به في العادة مقصوداً لفطره به لا يوجب الكفارة ، كالفطر بتناول الحمصة ؛ يوضحه انه لم يوجد منه ابتداء الأكل في حالة الصوم لأن ابتداء الأكل بادخال الشيء في فيه وتمامه بالاتصال إلى جوفه<sup>١٥</sup> وحين ادخل هذا في فيه لم يكن فعله جنابة على



وقال<sup>١</sup> أبو حنيفة: الصوم في رمضان لرمضان ولا يكون لغيره إذا كان مقيماً، وإن كان مسافراً<sup>٢</sup> فإن صامه<sup>٣</sup> من صوم واجب عليه أجزاء من الواجب<sup>٤</sup>، وكان عليه قضاء رمضان؛ وقال أبو يوسف ومحمد: هما سواء، وهو من<sup>٥</sup> رمضان، ولا يجزيه من غيره مريضاً كان أو مسافراً.

وقال أبو يوسف في رجل قال «لله عليّ أن أصوم هذا اليوم شهراً<sup>٦</sup>، فعليه أن يصوم<sup>٧</sup> ذلك اليوم كلما<sup>٨</sup> دار حتى يتم شهراً أربعة أيام أو خمسة حتى يستكمل ثلاثين يوماً منذ قال هذا القول<sup>٩</sup>.

= الصوم فتمتكن الشبهة في حقه في فعله، والكفارة تسقط بالشبهة - اهـ . قلت: أما الذباب يدخل حلق الصائم روى فيه ابن أبي شيبة: ثنا وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل حلقه الذباب قال: لا يفطر؛ حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر قال: لا يفطر؛ وكيع عن ربيع عن الحسن قال: لا يفطر - اهـ، بحث (في الصائم يدخل حلقه الذباب) ص ١٢٥٤ .

(١) كذا في م، وفي بقية الأصول «قال» بلا واو.

(٢-٢) وفي هـ «فصامه» .

(٣-٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي هـ «أجزاء ذلك من الواجب» .

(٤) وفي م «في» مكان «من» .

(٥) كذا في شرح السرخسي، وفي الأصول «شهر» بالرفع .

(٦-٦) وفي هـ «ذلك كلما» .

(٧) لأن معنى كلامه: لله عليّ أن أصوم هذا اليوم كلما دار في شهر، ويعين له الشهر الذي يعقب نذره بمنزلة ما لو آجر داره شهراً - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٤٣ من شرحه .

ولو قال «لله على أن أصوم هذا الشهر يوما» كان عليه أن يصوم ذلك الشهر بعينه متى شاء، فهو في سعة ما بينه وبين أن يموت<sup>١</sup>.  
ولو قال «لله على أن أصوم هذا اليوم غدا» فإن كان قبل الزوال<sup>٢</sup> ولم يأكل ولم يشرب فعليه صوم ذلك اليوم، وإن قال هذا القول بعد الزوال أو أكل أو شرب<sup>٣</sup> فلا شيء عليه.  
ولو قال «لله على أن أصوم أمس» فلا شيء عليه.

(١) لأن معنى كلامه: لله على أن أصوم هذا الشهر وقتا من الأوقات، فيكون موسعا عليه في مدة عمره، وحقيقة الفرق أن اليوم قد يكون بمعنى الوقت، قال الله تعالى «ومن يولهم يومئذ دبره» والمراد منه الوقت، والرجل يقول: انتظر يوم فلان - أي وقت اقباله أو ادباره، وقد يكون عبارة عن بياض النهار على ضد الليل، وهذا ظاهر، فاذا قرنه بذكر الصوم عرفنا أن المراد بياض النهار لأنه وقت للصوم ومعياره، ففي المسألة الأولى قرن اليوم بالصوم فقال «أصوم هذا اليوم» فحملناه على بياض النهار، ثم ذكر الشهر لبيان مقدار الأيام التي تناوها نذره؛ وفي المسألة الثانية قرن الشهر بذكر اليوم فصار مقدار الصوم بذكر الشهر معلوما ثم ذكر اليوم بعد ذلك من غير أن يجعله معيارا للصوم، فعرفنا أن المراد به الوقت فحملنا كأنه قال: أصوم هذا الشهر وقتا - انتهى ما قاله في شرح المسألة ج ٣ ص ١٤٤.

(٢-٢) كذا في ٥، وفي بقية الأصول «فإن كان نوى قبل الزوال» وفي متن الشرح «فإن قال هذا قبل الزوال» فيعلم منه أن لفظ «نوى» تصحيف «قال».

(٣) وفي م «وشرب».

ولو قال «لله على أن أصوم غدا اليوم»، كان عليه أن يصوم غدا، وإنما عليه الأول من اللفظ ليس الآخر<sup>١</sup>.

ولو قال «لله على صوم الأيام»، ولا نية له كان عليه سبعة أيام لأنه كلما مضت الجمعة عادت؛ وهذا قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: عليه عشرة أيام لأن<sup>٢</sup> أكثر ما يستحق اسم الأيام في اللغة إنما هو عشرة أيام؛ ألا ترى أنك تقول «ثلاثة أيام وعشرة أيام»، ولا تقول «أحد عشر أيام»؛ وإذا قال «لله على أن أصوم أياما»، ولا نية له فعليه صيام ثلاثة أيام<sup>٣</sup>.

(١) لفظ «اليوم» ساقط من هـ.

(٢) لأنه ذكر الوقتين من غير أن يذكر بينهما حرف العطف فيكون المعتبر من كلامه أول الوقتين ذكرا وياقو آخر الوقتين ذكرا، وقد بينا هذا الأصل في الطلاق إذا قال لامرأته «أنت طالق اليوم غدا» فهي طالق اليوم، ولو قال «غدا اليوم» تطلق غدا، ففي المسألة الأولى المعتبر من كلامه ذكر اليوم فكأنه اقتصر على قوله «لله على صوم هذا اليوم» فان كان قبل الزوال ولم يكن أكل صح نذره وإفلا، وفي المسألة الثانية المعتبر من كلامه قوله «غدا» فيكون ملتزما بصوم الغد بنذره وذلك صحيح، فإن انظر في الغد فعليه القضاء - هـ من الشرح ج ٣ ص ١٤٤.

(٣) وفي م «لكن» مكان «لأن».

(٤) قال السرخسي في المسألة وشرحها: قال (ولو قال «لله على صوم الأيام» ولا نية له ففي قول أبي حنيفة عليه صوم عشرة أيام، وفي قولها عليه صوم =

ولو قال «لله على صيام الشهور» كان عليه اثنا عشر شهرا؛ وهذا قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يقع ذلك على صيام عشرة أشهر.

ولو قال «لله على صيام الجمع على مدى الشهور» ولا نية له فعليه أن يصوم كل جمعة تأتي عليه في ذلك الشهر.

ولو قال «لله على أن أصوم أيام الجمعة» فان عليه سبعة أيام.

(= سبعة أيام) لأن حرف اللام حرف العهد، والمعهود هي الأيام السبعة التي تدور عليها الشهور والسنون كلما مضت عادت فاليها ينصرف مطلق لفظه، وأبو حنيفة يقول: ذكر الألف واللام دليل الكثرة فانما ينصرف كلامه إلى أكثر ما يتناوله اسم الأيام في اللغة مقرونا بالعدد وذلك عشرة أيام لأنه يقال لما بعد العشرة: أحد عشر يوما؛ وإنما قلنا ان الألف واللام دليل الكثرة لأنها لاستغراق الجنس، وقد بينا هذا في كتاب الأيمان، وعلى هذا الأصل (إذا قال «لله على صيام الشهور» فعليه في قول أبي حنيفة عشرة اشهر) لأنه أكثر ما يتناوله لفظ الجمع مقرونا بالعدد فإنه يقال: عشرة اشهر او شهور، ثم يقال لما بعده: احد عشر شهرا؛ (وعندهما يلزمه صوم اثني عشر شهرا باعتبار المعهود) قال الله تعالى "ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا" وهي التي تدور عليها السنون؛ (وان قال «لله على صيام شهور» فعليه صيام ثلاثة اشهر) لأنه ادنى ما يتناوله اسم الجمع لأنه ليس في كلامه حرف العهد ولا ما يدل على الكثرة؛ ولو قال «لله على صوم الجمع» فعند أبي حنيفة هذا على عشر جمع، وعندهما على جمع العمر - اه ص ١٤٤.

(١) وفي «اثنى عشر» وفي «صيام اثني عشر».

(٢) وفي «يوم الجمعة».

ولو قال « لله على صوم الجمعة ، فهذا يقع على وجهين ! على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى لزمه ؛ فان لم يكن له نية فهذا على ' أيام الجمعة السبعة ' .

(١) كذا عند المرخسى ، وسقط لفظ « على » من الأصول .  
 (٢) قال المرخسى في شرح هذه المسألة بعد ذكره متن الكتاب مختصراً :  
 ( ولو قال « لله على صوم جمع هذا الشهر » فعليه أن يصوم كل جمعة تمر عليه في ذلك الشهر ) لأن الجمع جمع جمعة وهو اسم لليوم الذي تقام فيه صلاة الجمعة ؛ وقد روى عن أبي حنيفة انه يلزمه صوم جميع ذلك الشهر لأن الجمعة تذكر بمعنى الأسبوع في العادة ، بقول الرجل لغيره : لم القك منذ جمعة . وانما يريد به الأسبوع ، قال رضى الله عنه : و الأصح ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه لا يلزمه بالذم إلا القدر المتيقن به ، وكل واحد من هذين المعنيين من احتمالات كلامه فيلزمه المتيقن ؛ ( ولو قال « لله على صوم أيام الجمعة » كان عليه صوم سبعة أيام ) لأن الأيام اسم جمع ، فيه يتبين ان مراده الأسبوع دون اليوم الذي تقام فيه الجمعة خاصة ؛ ( ولو قال « لله على صوم جمعة » فهذا على وجهين : قد يقع على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى عملت نيته ، وان لم تكن له نية فهذا على أيام الجمعة سبعة أيام ) وهذا يؤيد رواية أبي يوسف في الفصل الأول فانه لم يعتبر المتيقن هنا واعتبر ما تعارفه الناس ، ولكن الفرق بينهما في ظاهر الرواية ان هنا ذكر الجمعة مطلقاً ، ولو كان المراد بهذا اللفظ اليوم الذي تقام فيه الجمعة لقيد بذكر اليوم فترك القيد هنا دليل على ان مراده الأيام السبعة ، وفي الفصل الأول وان لم يذكر اليوم ففي لفظه ما يدل على انه هو المراد لأنه اضاف الجمع إلى الشهر فذلك دليل على ان مراده أيام الجمعة التي تدور في الشهر - اه ج ٣ ص ١٤٥ .

ولو قال « الله على أن أصوم كذا كذا يوما ، فهو على أحد عشر يوما ، وإن كان له نية صرف الأمر إلى نيته » .<sup>٣</sup>

ولو قال « الله على أن أصوم كذا و كذا ، فهو على أحد وعشرين يوما إلا أن ينوى غير ذلك فيكون كما نوى .

ولو قال « الله على أن أصوم بضعة عشر يوما ، لزمه صيام ثلاثة عشر يوما لأن البضع ، من ثلاثة إلى سبعة فوضعناه على الأقل من اسم البضع » .<sup>٤</sup>

(١) سقط لفظ « على » من ٥ .

(٢-٢) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي ٥ « وإن لم يكن » شر تحريف .

(٣) وفي نوادر الصوم وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٤٥ : قال ( ولو قال « على صوم كذا كذا يوما » فإن نوى ) عددا هو من احتمالات لفظه ( كان على ما نوى ، وإن لم يكن له نية فهو على أحد عشر يوما ) لأن « كذا » اسم لعدد مبهم فقد ذكر عددين مبهمين ليس بينهما حرف العطف ، وأقل عددين مفسرين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فعلى ذلك يحمل ما ذكر من العددين المبهمين ؛ ( ولو قال « كذا وكذا يوما » لزمه صوم أحد وعشرين يوما ) لأنه ذكر حرف العطف بين العددين المبهمين ، وأقل عددين مفسرين بينهما حرف العطف أحد وعشرون فعلى ذلك يحمل مبهم كلامه إذا لم ينو شيئا آخر - ٥ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي متن شرح السرخسي « كذا وكذا يوما » .

(٥) - سقط من قوله « كذا وكذا ... » س ٣ من ٥ .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي ٥ « فوضعنا ذلك » .

(٧) قال السرخسي : لأن البضع ادناه الثلاثة على ما روى أنه لما نزل قوله تعالى =

ولو قال «الله على صوم السنين» كان هذا صوم الدهر،  
والسنون مخالف للشهور لأنه لا غاية للسنين تنتهيها، وأما الشهور  
فلها غاية في كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى «إن عدة الشهور عند الله  
اثنا عشر شهرا في كتاب الله»، على هذا يصرف<sup>١</sup> يمينه إن  
لم يكن له نية<sup>٢</sup>، فإن كانت له نية يصرف إلى نيته؛ وهو على قياس قول هـ  
أبي يوسف ومحمد. <sup>٣</sup> وأما في قياس<sup>٤</sup> قول أبي حنيفة يرى على ما وصفنا  
قبل هذا<sup>٥</sup>.

ولو قال «الله على صوم الزمان» فهو ستة أشهر إن لم يكن له نية،

= «وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين» خاطر أبو بكر مع قریش  
على أن الروم تغلب فارس في ثلاث سنين إلى أن قال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: كم تعدون البضع فيكم؟ فقال: من الثلاث إلى سبع، فقال عليه الصلاة  
والسلام: زدني الخطر وابدع في الأجل؛ فقد بين أن ادنى ما يتناوله اسم  
البضع ثلاثة فأما يلزمه انقدر المتيقن فهذا كان عليه ثلاثة عشر يوما - اهـ ص ١٤٥.

(١-١) من قوله «وهو قوله تعالى...» ساقط من هـ.

(٢) وفي هـ «تصرف» وفي م «انصرف نيته».

(٣) سقط لفظ «نية» من ع.

(٤-٤) وفي م «و اما قياس»؛ وفي هـ «و اما على قياس».

(٥) قال السرخسي: (ولو قال «فه على صوم السنين» فهو على عشر سنين  
في قول أبي حنيفة) للأصل الذي بينا له (وفي قولها ان نوى شيئا فهو على ما نوى،  
وان لم يكن له نية فهو على جميع العمر) لأنه ليس في السنين شيء معهود فيحمل  
لفظه على استغراق الجنس وذلك جميع عمره في حقه - اهـ ص ١٤٦.

(٦) وفي هـ «وان».

و كذلك « الحين » .

تمت النوادر ، و الحمد لله وحده رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد  
و على آله و صحبه أجمعين . ( و يتلوها كتاب المناسك )

(١) قال السرخسى فى شرح نوادر الصوم : قال ( ولو قال « لله على صوم  
زمان - أو : صوم الزمان » فهذا على ستة اشهر ) لأن الزمان و الحين يستعملان  
استعمالا واحدا فان الرجل يقول لغيره : لم القك منذ زمان ، لم القك منذ حين ،  
و لفظ « الحين » يتناول ستة أشهر سواء قرن به الألف و اللام أو لم يقرن ،  
فكذلك لفظ « الزمان » و انما حملنا لفظ « الحين » على ستة أشهر لقوله تعالى :  
” تؤتى اكلها كل حين باذن ربها “ ؛ قال ابن عباس رضى الله عنهما : المراد ستة  
أشهر ، ثم لفظ « الحين » فى كتاب الله تعالى ورد بمعنى اشياء ، بمعنى الوقت :  
قال الله تعالى ” حين تمسون و حين تصبحون “ و المراد وقت الصلاة ، و بمعنى  
أربعين سنة : قال الله تعالى ” هل اتى على الانسان حين من الدهر “ و المراد  
أربعون سنة ، و بمعنى قيام الساعة : قال الله تعالى ” فذرهم فى نعمرتهم حتى حين “  
يعنى قيام الساعة ، و قد علمنا انه لم يرد بنذره ساعة واحدة و لا أربعين سنة  
لأن بقاء الأدمى إلى هذه المدة الطويلة للصوم فيها نادر فعرفنا ان المراد ستة  
أشهر و هو المتوسط فى هذه الأعداد ، و خير الأمور اوسطها ؛ ( و لو قال  
« على صوم ابد - أو : الأبد » فهو على جميع العمر ) لأن الأبد ما لا غاية له  
و لكن علمنا انه لم يرد به زيادة على مدة عمره ؛ ( و ان قال « صوم الدهر »  
فأبو حنيفة رحمه الله لم يوقت فيه شيئا و قال : لا أدرى ما الدهر ؟ و أبو يوسف  
و عهد رحمهما الله جعلنا لفظ الدهر كلفظ الحين و الزمان ) و قد بينا ذلك فى  
كتاب الأيمان و النذور ؛ و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب و إليه المرجع  
و المآب - ٥١ ، ج ٣ ص ١٤٦ .



بسم الله الرحمن الرحيم  
 كتاب المناسك

قال أبو حنيفة ٣: وإذا أردت أن تحرم بالحج إن شاء الله فاعتسل

(١) التسمية في الأصل بعد العنوان ، ولم تذكر في ف ، ض ، و الصواب تقديمها كما لا يخفى ، وهي مقدمة في الشرح .

(٢) لا يخفى على القراء الكرام أن الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه ألف كتابا منفردة كتابا كتابا أولا : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصوم مثلا ، ثم جمعت فسمى المجموع « مبسوطا » و « كتاب الأصل » كما ذكرت ذلك في مقدمة الكتاب عن فهرست ابن النديم ، و من جملتها كتاب المناسك أيضا ، و اختصر تلك الكتب كلها أبو الفضل محمد بن محمد الحاكم المروزي و سماها « المختصر الكافي » ، و لما اردنا أن ننشر كتاب الأصل قتشنا نسخة في مكاتب الأستانة و مصر و مكتبة حرم مكة للكرمة فلم نجد في نسخة منها كتاب المناسك مع انه موجود في المختصر الكافي ، فالأسف كل الأسف اين ضاع و من اضاعه و لم ضيع ! فالى الله المشتكى من ضياع العلم بغفلة علمائنا حيث لم يحفظوه و لم يبالوا به حتى اصبحنا محرومين منه ، و بضياعه ضاع العلم الكثير ، فبأى شيء نسد الآن هذه الكوة الفاضحة ! فرجعنا إلى كتاب الحاكم لناخذ منه كتاب المناسك و نضعه في مكان الأصل لتلايخو الكتاب من فروع المناسك و يتعبر به لأنه مختصر الأصل ، و ما لا يدرك كله لا يترك لله ، ففتشنا من نسخ المختصر فوجدنا المجلد الأول منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتوب قاپي بالأستانة - حرسها الله من المفسدين - رقم ٩٤٠ و وجدنا المجلد الأول منه أيضا في مكتبة شيخ الإسلام فيض الله افندي رحمه الله بالأستانة رقم ٩٢٢ ، و بها نسخة كاملة أيضا تصويرها الشمسي موجود في « لجنة إحياء المعارف النعمانية » فطلبنا تصوير المناسك من نسختي توب قاپي و شيخ الإسلام فيض الله =

= بواسطة بعض اصحابنا من اهل العلم ، فمسخناه من نسخة السلطان احمد الثاني وجعلناه اصلا للطبع و قابلناه بنسختي شيخ الإسلام فيض الله . و رمز الناقصة منها «ف» و رمز الكاملة «ض» . و للاختصار ايضا نسخة كاملة عتيقة في المكتبة الأصفية بحيدرآباد نسخت في القرن الخامس و لكن لم تقدر على المقابلة بها لامتناع إخراجها من المكتبة ، وكفت النسخ الثلاثة ونسخة الشارح ابى بكر السرخسى للتصحيح فهو هذا قدمه للناظرين الكرام فيه محلى بتوضيحات شارحه شمس الأئمة السرخسى - رحمه الله .

اقول : و المناسك جمع « المنسك » و المنسك اسم لكل ما يتقرب به الى الله عزوجل ، و منه سمي العابد « الناسك » و لكنه في اسان الشرع عبارة عن اركان الحج ، قال الله تعالى ” فاذا قضيتم مناسككم “ الآية ؛ و « الحج » في اللغة القصد ، و في الشريعة عبارة عن زيارة البيت على وجه التعظيم لأداء ركن من اركان الدين العظيم ، و لا يتوصل الى ذلك الا بقصد و عزيمة و قطع مسافة بعيدة ، فالاسم شرعى فيه معنى اللغة ؛ و فرضية الحج ثابتة بالكتاب و السنة ، اما الكتاب فقوله تعالى ” و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا “ و أكد ما يكون من الفاظ الإلزام كلمة «على» ؛ و اما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وجد زادا و راحلة يبلغانه بيت الله و لم يحج حتى مات فليمت ان شاء يهوديا و ان شاء نصرانيا - و في رواية : فليمت على اى ملة شاء سوى ملة الإسلام ، و تلا قوله تعالى ” و من كفر فان الله غنى عن العالمين “ و سبب وجوب الحج ما اشار الله اليه في قوله ” حج البيت “ فالواجبات تضاف الى اسبابها ، و لهذا لا يجب في العمر الامرة واحدة لأن سببه و هو « البيت » غير متكرر ، و الأصل فيه حديث الأقرع بن حابس رضى الله عنه حيث قال : يا رسول الله ! أ لله الحج في كل عام ام مرة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : بل مرة فما زاد فطوع ؛ و الوقت فيه شرط الأداء و ليس بسبب ، و لهذا لا يتكرر بتكرار الوقت ، الا ان اركان هذه العبادة متفرقة على الأمكنة و الأزمنة فلا يجوز الا بمراعاة الترتيب =

أو توضأ، والغسل أفضل، ثم البس ثوبين إزاراً ورداءً، جديدين أو غسيلين،  
 وادهن بأى دهن شئت، و صل ركعتين، و قل: اللهم! إني أريد  
 = فيها، ولهذا لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف كما لا يتأدى السجود في  
 فعل الصلاة قبل الركوع؛ و المال شرط يتوصل به إلى الأداء، ولهذا لا يتحقق  
 الأداء من فقير لا مال له فرضاً، و أركان هذه العبادة الأفعال و المال ليس  
 بسبب فيه و لكنه معتبر ليتيسر به الوصول إلى مواضع أداء أركانه - كذا قاله  
 السرخسى فى شرح المختصر ج ٤ ص ١ . (٣) اسم الإمام بعد «قال» لم يذكر  
 فى الأصل، إنما زدناه من ف، ض؛ و فيها «و قال» زيادة الواو . (٤) قال  
 السرخسى: اقتدى بكتاب الله تعالى فى ذكر الاستثناء فى قوله «لتدخلن المسجد  
 الحرام ان شاء الله» و قيل: ان أبا حنيفة خاطب أبا يوسف، و الواحد يشك فى  
 حاله انه يحج أو لا يحج، فقيد بالاستثناء، و تفرس فيه انه يحج فما أخطأت  
 فراسته - اه ج ٤ ص ٢ .

(١) هكذا روى أن النبى صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله فاغتسل، و رواه  
 خارجه بن زيد بن ثابت رضى الله عنه، و هذا الاغتسال ليس بواجب لما روى  
 ان أبا بكر رضى الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ان اسماء نقست،  
 قال: مرها فلتغتسل و لتحرم بالحج؛ و معلوم ان الاغتسال الواجب مع النفاس  
 و الحيض لا يتأدى، فعرفنا ان هذا الاغتسال بمعنى النظافة، و ما كان لهذا المقصود  
 فالوضوء يقوم مقامه كما فى العيدين و الجمعة، و لكن الغسل افضل لأن معنى  
 النظافة فيه اكل - اه .

(٢) كذا فى ف الا أن فيها «أو»، مكان «و»، و فى الأصل «إزار و رداء» .  
 (٣) قال: هكذا ذكر جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم ائترز  
 و ارتدى عند احرامه، و لأن المحرم ممنوع من لبس الخيط و لا بد له من ستر  
 العورة فتعين للستر الارتداء و الائترز، و الحديد و الغسيل فى هذا المقصود =

الحج فيسره لي و تقبله مني ؛ ثم لبّ في دبر صلاتك ' تلك و إن ٣ شئت بعد ما يستوى بك بعيرك . قال ؛ و التلية أن تقول : ليك اللهم ليك ' .

= سواء غير ان الجديد افضل لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه :  
 تزين لعبادة ربك - اه . (٤) قال : وهو الظاهر من المذهب عندنا انه لا بأس به  
 بأن يتطيب و يدهن قبل احرامه بما شاء ؛ و روى عن محمد قال : كنت لا ارى  
 بذلك بأسا حتى رأيت اقواما يحضرون طيبا كثيرا و يصنعون شيئا شنيعا فكرهت  
 ذلك ، و هو قول مالك ، و قد نقل عن عمر و عثمان رضى الله عنهما كراهة  
 ذلك - الخ ص ٢ .

(١) حديث عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اتانى آت  
 من ربي و انا بالعقيق فقال « صل في هذا الوادى المبارك ركعتين و قل : ليك  
 بحجة و عمرة معا » ؛ و فيما ذكر جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
 بذى الحليفة ركعتين عند احرامه ؛ ( و قل : اللهم ! انى اريد الحج فيسره لي و تقبله  
 مني ) لأنه محتاج في اداء اركانه الى تحمل المشقة و يبقى في ذلك اياما فيطلب التيسير  
 من الله تعالى اذ لا يجسر للعبد الا ما يسره الله تعالى و يسأل القبول كما فعله الخليل  
 و اسمعيل صلوات الله عليهما في قولهما " ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم " .  
 ولم يأمر بمثل هذا الدعاء لمن يريد افتتاح الصلاة لأن اداءها يسير عادة ، و لا تطول  
 في ادائها المدة ؛ فأما اركان الحج متفرقة على الأمكنة و الأزمنة ، و لا يؤمن  
 فيها اعراض الموانع عادة فلهذا امر بتقديم سؤال التيسير - اه ما في الشرح ج ٤  
 ص ٤ . قلت : و علم منه ان التلفظ بالنية في العبادة ليست ببدعة .

(٢) و في ض « كل صلاتك » و في نسخة الشرح « في دبر صلواتك » .

(٣) و في ض « قال و ان » .

(٤) كذا في الأصل ، ولم يذكر لفظ « قال » في ف ، ض .

(٥) كذا في ف ، ض ؛ و في الأصل « ليك ليك » مكرر .

لا شريك لك ليك، إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك؛ فإذا لبيت

(١) وفي ج ٢ ص ١٦٥ من المغرب: التلبية مصدر، لبي إذا قال: لبيك، والتلبية للتكرير، وانتصابه بفعل مضمر، ومعناه: البابا لك بعد الباب، أي لزوما لطاعتك بعد لزوم، من الب بالمكان إذا أقام. وقال السرخسي في شرحها فقيلاً: هو مشتق من قولهم: الب الرجل - إذا أقام في مكان؛ فمعنى قول القائل « لبيك » أنا مقيم على طاعتك، وقيل: هو مشتق من قولهم: دارى تلب دارك - أي تواجهها؛ فمعنى قوله « لبيك » أتجاهى لك يا رب! وقيل: هو مشتق من قولهم: امرأة لبة - أي محبة لزوجها؛ فمعناه: محبتي لك يا رب! والمختار عندنا أن يلي من دبر صلواته، والتلبية جواب الدعاء؛ والكلام في أن الداعي من هو؟ فقيلاً الداعي هو الله تعالى كما قال تعالى "فاطر السموات و الأرض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم" وقيل: الداعي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال صلوات الله عليه « أن سيدا بنى دارا و اتخذ فيها مأدبة و بعث داعياً و أراد بالداعي نفسه، و الأظهر أن الداعي هو الخليل صلوات الله عليه على ما روى أنه لما فرغ من بناء البيت امر بأن يدعو الناس الى الحج فصعد بأبي قبيس و قال « ألا! إن الله تعالى امر ببناء بيت له و قد بنى، ألا! فحجوه » فبلغ الله صوته الناس في اصلاب آبائهم و ارحام امهاتهم فمنهم اجاب مرة و منهم اجاب مرتين و اكثر من ذلك و على حسب جوابهم يحجون؛ و بيان هذا في قوله تعالى "و اذن في الناس بالحج" الآية؛ فالتلبية اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه و سلامه؛ ثم صفة التلبية ان يقول « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك ليك ان الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك » هكذا رواه ابن عمر و ابن مسعود رضى الله عنهم في صفة تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، و من اهل اللغة من اختار نصب الألف في قوله « ان الحمد » ومعناه لأن الحمد او بان الحمد، فأما المختار عندنا الكسر و هو المروى عن محمد و وافقه الفراء لأن بكسر الألف يكون ابتداء الثناء، و ينصب الألف =

فقد أحرمت فاتق ما نهى الله عنه<sup>١</sup> من قتل الصيد والرفث والفسوق والجدال<sup>٢</sup>

= يكون وصفا لما تقدم ، و ابتداء الثناء اولى ؛ ولا بأس عندنا في الزيادة على هذه التلبية ، و بين العلماء اختلاف يأتي في موضعه ان شاء الله ؛ فظاهر المذهب عندنا ان غير هذا اللفظ من الثناء و التسبيح يقوم مقامه في حق من يحسن التلبية او لا يحسن ، و كذلك لو آتى به بالفارسية فهو و العربية سواء ، اما على قول ابي حنيفة فظاهر لأننا قد بينا مذهبه في التكبير عند افتتاح الصلوات ان المعتبر ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم و ان لفظ الفارسية و العربية فيه سواء فكذلك هنا ، و مجد هناك يقول : يتأدى بالفارسية من يحسن العربية ، و هنا يتأدى لأن غير الذكر هنا يقوم مقام الذكر و هو تقليد الهدي فكذلك غير العربية يقوم مقام العربية بخلاف الصلوات ، و بهذا يفرق ابو حنيفة و ابو يوسف بين التلبية و التكبير عند افتتاح الصلوات ؛ و قد روى الحسن عن ابي يوسف ان غير التلبية من الأذكار لا يقوم مقام التلبية هنا كما في الصلوات على قوله ، و لا يصير محرما بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها خلافا للشافعي و بيانه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى - اه من شرح السرخسي ملخصا ص<sup>٥</sup>.

(١) يعنى اذا نويت وليت ، الا انه لم يذكر النية لتقدم الإشارة اليها في قوله :

اللهم انى اريد الحج - اه من الشرح .

(٢-٢) و في ف « نهى عنه » .

(٣) قال السرخسي : اما قتل الصيد فالمحرم منهى عنه في قوله تعالى " لا تقتلوا

الصيد و اتم حرم " و الصيد محرم عليه ما دام محرما لقوله تعالى " و حرم عليكم

صيد البر ما دمتم حرما " و اما الرفث و الفسوق و الجدال فالنهى عنها في قوله

تعالى " فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحج " فهو نهى بصيغة النفي ، و هذا

أكد ما يكون من النهى ؛ و في تفسير الرفث قولان : احدهما الجماع ، و بيانه

في قوله تعالى " احل لكم ليلة الصيام الرفث " و الثاني الكلام الفاحش ، الا ان =

ولا تشراً إلى صيد ولا تدل عليه ، ولا تغط رأسك ولا وجهك ،  
ولا تلبس قباء ولا قميصاً ولا سراويل<sup>٢</sup> ولا قلنسوة ولا ثوبا  
مصبوغاً بالعصفر<sup>٣</sup> ولا بالزعفران ولا بالورس<sup>٤</sup> ، فان كان قد غسل  
حتى لا ينفض فلا بأس بأن تلبسه<sup>٥</sup> ؛ ولا تمس طيباً بعد إحرامك

= ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول : إنما يكون الكلام الفاحش رفقا بمحضرة  
النساء ؛ ( إلى أن قال ) ذكر في كفاية المتحفظ : أما الفسوق فهو اسم للعاصي  
وذلك منهى عنه في الإحرام وغير الإحرام ، إلا أن الخطر في الإحرام أشد  
لحرمة العبادة ؛ وفي تفسير الجدل قولان : أحدهما ان يجادل رفيقه في الطريق ،  
والثاني ان المراد مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها ، وذلك  
هو النسئ الذي قال الله تعالى " إنما النسئ زيادة في الكفر " الآية ؛ وذلك  
منفى بعد الإسلام - ٥١ .

(١) وفي ض « ولا تشير » .

(٢) قال السرخسى : ( ولا يشير إلى صيد ولا يدل عليه ) لحديث ابى قتادة  
رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه وكانوا محرمين :  
هل اشركتم ؟ هل اعنتم ؟ هل دلتهم ؟ فقالوا : لا ؛ فقال : اذن فكلوا ؛ ولأن  
المحرّم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الأمن عنه وذلك يحصل بالدلالة  
والإشارة وربما يتطرق به الى القتل ، وما يكون محرّم العين فهو محرّم  
بدواعيه كالزنا - ٥١ .

(٣) كذا في الأصل وكذا هو عند السرخسى ، وفي ف ، ض « سراويل »  
وهو غير منصرف .

(٤) وفي ف ، ض « بعصفر » و « بورس » .

(٥) قال السرخسى : قال ( ولا تغط رأسك ولا وجهك ) وعلى قول الشافعى =

= لا بأس للرجل بأن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه، والمرأة تغطي رأسها لا وجهها، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها؛ ولنا حديث الأعرابي حين وقصت به ناقتة في أخافيق جردان وهو محرم فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ووجهه؛ وفي هذا تنبيه على أن المحرم لا يغطي رأسه ووجهه، ورخص رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه حين اشتكت عينه في حال الإحرام أن يغطي وجهه، فتخصيصه حالة الضرورة بالرخصة دليل على أن المحرم منهي عن تغطية الوجه؛ ولأن المرأة لا تغطي وجهها بالإجماع مع أنها عورة مستورة فإن كشف الوجه منها خوف الفتنة، فلأن لا يغطي الرجل وجهه لأجل الإحرام أولى؛ وتأويل الحديث بيان الفرق بين الرجل والمرأة في تغطية الرأس؛ قال (ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل ولا قلنسوة) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين؛ إلا أن لا يجد نعلين فليقطعها أسفل من الكعبين. ولا تنقب المرأة الحرام؛ قال (ولا تلبس ثوبا مصبوغا بالعصفر ولا بالزعفران ولا بالورس) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يمس المحرم ثوبا مسه زعفران أو ورس، وإن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما رأى على طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ثوبا مصبوغا بعد إحرامه علاه بالدرة، فقال: لا تعجل يا أمير المؤمنين فأنما هو بمشق، فقال: نعم ولكن من ينظر إليك من بعد لا يعرف ذلك فيرجع إلى قبيلته ويقول: رأيت على طلحة في إحرامه ثوبا مصبوغا، فيعيرك الناس بذلك؛ (فإن كان قد غسل حتى لا ينفض فلا بأس بلبسه) لأن المنهي نفس الطيب لا لونه وبعد الغسل بهذه الصفة لا يبقى من عين الطيب فيه شيء - اه ص ٧ من شرح المختصر، وشرح العصفر والورس مر قبل.



ولا تدهن ، وارفق بمحك رأسك ' ولا تغسل رأسك ' ولا لحيتك بالخطمي ،<sup>٢</sup>  
ولا تقص أظفارك ' . وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما لقيت ركبا  
وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأسفار ومتى \* تستيقظ من منامك ' .

(١) قال السرخسي : ( ولا تمس طيبا بعد احرامك ولا تدهن ) لقوله صلى الله  
عليه وسلم : الحاج الشعث التفل ؛ واستعمال الدهن والطيب يزيل هذه الصفة  
فيكون محرما بعد الإحرام ؛ قال ( واذا حككت رأسك فارفق بحكمة ) حتى  
لا يتناثر الشعر فان ازالة ما ينمو من البدن حرام على المحرم فان اوان قضاء  
التفت عند التحال من الإحرام كما قال الله تعالى بعد ذبح الهدى " ثم ليقضوا  
تفنههم " - اه شرح المختصر ص ٨ .

(٢) وفي ض « رأسك بالخطمي » .

(٣) وزاد في الأصل بعد قوله « بالخطمي » « ولا تلبس خفين ولا تطلين بنورة  
ولا تأخذ من شاربك ولا لحيتك ولا من شعر رأسك » ولم يذكر هذا في  
ف ، ض ، ولا في نسخة الشرح . قال السرخسي : قال ( ولا تغسل رأسك  
ولحيتك بالخطمي ) لأن الخطمي تقتل هوام الرأس وتزيل الشعث الذي جعله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة الحاج ، وهو نوع قضاء التفت أيضا .  
(٤) قال السرخسي : قال ( ولا تقص اظفارك ) لأنه ازالة ما ينمو من البدن  
فكان من نوع قضاء التفت - اه ص ٨ .

(٥) وفي ف ، ض « وحين » .

(٦) وفي شرح المختصر : قال ( وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما  
لقيت ركبا وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأسفار ) هكذا نقل ان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال ؛  
ثم تلبية المحرم في ادبار الصلوات كتكبير غير المحرم في أيام الحج في ادبار =

فاذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا، فادخل المسجد

= الصلوات ، فكما يؤتى بالتكبير بعد السلام فكذلك بانتظية ، وكما ان المصل يكبر عند الانتقال من ركن إلى ركن فكذلك المحرم يلبى عند الانتقال من حال إلى حال ؛ وروى الأعمش عن خثعمة قال : كانوا يستحبون التلبية عند ست : في ادبار الصلوات ، وإذا استعطف الرجل براحته ، وإذا صعد شرفا ، وإذا هبط واديا ، وإذا أتى بعضهم بعضا ، وبالأصحاح - ٨٥ ص ٨ .

(١) وفي ف « وإذا » .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « المسجد الحرام » . قال السرخسي في شرحه : قال ( وإذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا ) لأن هذا دخول بلدة فيستوى فيه الليل والنهار كسائر البلدان ؛ والرواة اختلفوا في وقت دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فروى جابر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العشاء بذي طوى ثم جمع هجعة ثم دخل مكة فطاف ليلا ، وروى ابن عمر رضى الله عنهما انه بات بذي طوى فلما أصبح دخل مكة نهارا ، والذي روى عن عمر رضى الله عنه انه كان نهى الناس عن دخول مكة ليلا كان ذلك للاشفاق مخافة السرقة ليرى الإنسان اين ينزل ويضع رحله ، وروى عن عمر رضى الله عنه انه حين قدم مكة معتمرا في رمضان وجد الناس يصلون التراويح فصلى معهم ، وعن عائشة والحسن والحسين رضوان الله عليهم انهم كانوا يدخلون مكة ليلا ؛ قال ( فادخل المسجد ) لأنه قصد زيارة البيت والبيت في المسجد ، وروى جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة دخل المسجد فلما وقع بصره على البيت قال : اللهم زد بيتك تشريفا وتعظيما وتكريما وبرامها ، ولم يذكر في الكتاب تعيين شيء من الأدعية في مشاهد الحج لما قال محمد : التوقيت في الدعاء يذهب رقة القلب فاستحبوا ان يدعو كل واحد بما يحضره ليكون اقرب الى الخشوع ، وان تبرك بما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حسن ؛ وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول اذا لقي =

ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه إن استطعت من غير أن تؤذى مسلماً ،  
فإن لم تستطع ذلك فاستقبله وكبر وهلل واحمد الله وصل على النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ثم خذ على يمينك على باب الكعبة فطف سبعة

= البيت : بسم الله والله اكبر ؛ وعن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
إذا لقي في البيت يقول : اعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق  
الصدر وعذاب القبر - ٨١ ص ٨ - ٩ .

(١) وفي ف ، ض « فاستلم » .

(٢) كذا في ف ، ولفظ « ذلك » لم يذكر في الأصل ولا في ض .

(٣) وفي ف ، ض « ثم صل » .

(٤) قال السرخسي : ( ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه ) هكذا روى جابر رضى الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر الأسود فاستلمه ، وعن عمر رضى الله  
عنه انه استلم الحجر الأسود وقال : رأيت أبا القاسم بك حفياً ؛ وعن ابن عمر  
رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليه وبكى  
طويلاً ثم نظر فاذا هو بعمر رضى الله عنه فقال : يا عمر ! هنا تسكب العبرات ؛  
وان عمر رضى الله عنه في خلافته لما أتى الحجر الأسود وقف فقال : أما انى أعلم انك  
حجر لا تضر ولا تنفع ولولا انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك  
ما استلمتك ؛ فبلغت مقالته علياً رضى الله عنه فقال : أما ان الحجر ينفع ، فقال له  
عمر رضى الله عنه : وما منفعته يا ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال :  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الله تعالى لما أخذ الذرية من  
ظهر آدم عليه السلام وقرره بقوله " الست بربكم قالوا بلى " اودع اقرارهم  
الحجر فمن يستلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الإقرار والحجر يشهد له يوم  
القيامة ؛ واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلاة فيبدأ به طوافه ؛ قال  
( ان استطعت من غير ان تؤذى مسلماً ) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم =

أشواط ترمل في الثلاثة ' الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، فان زحمت ' الناس في رمك ذلك قسم ٢ ، فاذا وجدت مسلكا فارمل ، وطف ' الأربعة الأشواط الآخر مشيا على هبتك ° ، وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا ٦ فاستلمه إن استطعت ٧

= قال لعمر رضى الله عنه : انك رجل أيد تؤذى الضعيف فلا تراحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه و الا فاستقبله وكبر و هلل ؛ ولأن استلام الحجر سنة و التحرز عن اذى المسلم واجب فلا ينبغي له ان يؤذى مسلما لإقامة السنة ؛ ولكن ان استطاع تقبيله فعل و إلا مس الحجر بيده و قبل يده وان لم يستطع ذلك امس الحجر شيئا من عرجون او غيره ثم قبل ذلك الشيء ؛ جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه و سلم طاف على راحته و استلم الأركان بمحجنه ، ( و ان لم تستطع ) شيئا من ( ذلك استقبله وكبر و هلل و احمد الله و صل على النبي صلى الله عليه و سلم ) و هذا استقبال مستحب غير واجب لأن استقبال البيت عند الطواف لو كان واجبا كان في جميعه كاستقبال القبلة في الصلوات ولكنه مستحب لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : ان الحجر يبعث يوم القيامة له عينان يبصر بهما و لسان ينطق به فيشهد بالحق لمن استلمه او استقبله - ١٥ ص ٩ - ١٠ . (٥) كذا في ض ، و في الأصل و ف « عن » .

(١) و في ض « الثلاث » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ و في الأصل « زاحمك » .

(٣) و في نسخة بالهامش « فقف » .

(٤) و في ف ، ض « تطوف » .

(٥) اى « عادتك » .

(٦) لفظ « هذا » لم يذكر في ف ، ض .

(٧) كذا في ض ، و قوله « إن استطعت » ساقط من الأصل و كذا من ف .

من غير أن تؤذى مسلماً ، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل ، وإن افتتحت به الطواف وختمت به أجزاك ، وليكن طوافك في كل شوط من وراء الحطيم . ثم اتت المقام فصلّ عنده ركعتين أو حيث تيسر

(١) وفي ف « وإذا » وفي ض « فاذا » .

(٢) قال السرخسي : قال (ثم خذ عن يمينك على باب البيت فطف سبعة اشواط) هكذا رواه جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ على يمينه من باب الكعبة فطاف سبعة اشواط ؛ ومقادير العبادة تعرف بالتوقيف لا بالرأى (ترمل في الثلاثة الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود الى الحجر الأسود) فالاصل ان كل طواف بعده سعى فالرمل في الثلاثة الأول منها سنة ، وكل طواف ليس بعده سعى فلا رمل فيه ؛ والرمل هو الاضطباع وهز الكتفين وهو ان يدخل أحد جانبي رداءه تحت ابطه و يلقيه على المنكب الآخر ويهز الكتفين في مشيه كالبارز الذي يتبعثر بين الصفيين ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول : لا رمل في الطواف وانما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم اظهارا للجلادة للمشركين ، على ما روى ان في عمرة القضاء لما اخلوا له البيت ثلاثة ايام وصعدوا الجبل طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه فسمع بعض المشركين يقول لبعض : اضناهم حمى يثرب ، فاضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه فرمل فقال لأصحابه رضوان الله عليهم اجمعين : رحم الله امرأ ارى من نفسه قوة و جلدا ؛ فاذا كان ذلك لإظهار الجلادة يومئذ وقد انعدم ذلك المعنى الآن فلا معنى للرمل ؛ والمذهب عندنا ان الرمل سنة لحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف يوم النحر في حجة الوداع فرمل في الثلاثة الأول ولم يبق المشركون بمكة عام حجة الوداع ؛ وروى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما اراد الرمل في طوافه فقال : علام اهزكتني وليس هنا احد أراثيه ! ولكنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلها فأفعله اتباعا له ؛ واكثر ما فيه ان سببه =

= ما ذكره ابن عباس رضى الله عنهما ولكنه صار سنة بذلك السبب فيبقى بعد زواله، كرمى الجمار سببه روى الخليل صلوات الله عليه الشيطان ثم بقي بعد زوال ذلك السبب؛ والرمل من الحجر الأسود الى الحجر الأسود عندنا، وقال سعيد بن جبير: لا الرمل بين الركن اليماني والحجر وإنما الرمل من الحجر الى الركن اليماني، وروى في بعض الآثار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمل من الحجر الأسود الى الركن اليماني لأن المشركين كانوا يطلعون عليه فاذا تحول الى الجانب الآخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمل؛ وبهذا اخذ سعيد بن جبير وعطاء ولكننا نأخذ بحديث جابر وابن عمر رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في الثلاثة الأولى من الحجر الى الحجر؛ قال (وإن زحمتك الناس في رملك فقم فاذا وجدت مسلكا فارمل) لأنه تعذر عليه اقامة السنة في الطواف للزحام فليصبر حتى يتمكن من اقامة السنة، كالمزحوم يوم الجمعة يصبر حتى يتمكن من السجود (و تطوف الأربعة الأشواط الأخر مشيا على هينتك) على هذا اتفق رواية نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا فاستلمه إن استطعت من غير أن تؤذى مسلما، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر و هلى) لأن اشواط الطواف كركعات الصلوات فكما تفتتح كل ركعة تقوم اليها بالتكبير فكذلك تفتتح كل شوط باستلام الحجر، (وإن افتتحت به الطواف و ختمت به اجزاك) كما في الصلوات، فترك تكبيرات الانتقال لا يمنع الجواز، فكذلك لا بأس بترك استلام الحجر عند افتتاح كل شوط، فاذا كان افتتاحه للطواف باستلام الحجر و ختمه بذلك فبما بين ذلك يجعل كالمستلم حكما؛ قال (و ليكن طوافك في كل شوط وراءه الحطيم) والحطيم اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة يسمى ذلك الموضع حطيفا وحجرا، فتسميته حجرا على معنى انه حجر من البيت اى منع منه، و تسميته بالحطيم على معنى انه محطوم من البيت اى مكسور منه، فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول، وقيل: بل فعيل بمعنى فاعل اى حاطم، كالعليم بمعنى عالم؛ وبإياه =

عليك' من المسجد ، فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر الأسود فاستلمه<sup>٢</sup> ،

= فيما جاء في الحديث : من دعا على من ظلمه فيه حطمه الله تعالى ؛ فينبغي لمن يطوف ان لا يدخل في تلك الفرجة في طوافه ولكنه يطوف وراء الحطيم كما يطوف وراء البيت لأن الحطيم من البيت ، وهكذا روى ان عائشة رضى الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلى في البيت ركعتين فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها وادخلها الحطيم وقال « صلى هنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك نصرت بهم العفة فأخرجوه من البيت ، ولو لا حد ثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واطهرت قواعد الخليل صلوات الله عليه وادخلت الحطيم في البيت وأصقت العتبة بالأرض وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا ، ولئن عشت الى قابل لأفعلن ذلك » فلم يعش صلى الله عليه وسلم ولم يتفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم حتى كان زمن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما وكان سمع الحديث فيها ( كذا ، ولعل الصواب : منها ) ففعل ذلك واطهر قواعد الخليل صلوات الله عليه وبنى البيت على قواعد الخليل صلوات الله عليه بمحض من الناس وادخل الحطيم في البيت ، فلما قتل كره الحجاج ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية ؛ فاذا ثبت ان الحطيم من البيت فالطواف بالبيت كما قال الله تعالى ” وليطوفوا بالبيت العتيق “ يبنى له ان يطوف من وراء الحطيم ، ولا يقال : لو استقبل الحطيم في الصلاة لا تجوز صلاته ، ولو كان الحطيم من البيت لجازت ، لأن كون الحطيم من البيت انما يثبت بخبر الواحد وفرضية استقبال القبلة بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد ؛ والحاصل انه محتاط في الطواف والصلاة جميعا لأن خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين -

اه ج ٤ ص ١٠ - ١٢ . (٣) وفي ف « فيه » .

(١) وفي ف « لك » مكان « عليك » .

(٢) وفي ف « واستلمه » .

فان لم تستطع فاستقبله و كبر و هلل ؛ ثم اخرج إلى الصفا فابدأ بها ،  
وقم عليها مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تهلل و تكبر و تلي ٣

(١) قال السرخسى في ج ٤ ص ١٢ من شرح المختصر : قال ( ثم ائت المقام  
فصل عنده ركعتين أو حيثما تيسر عليك من المسجد ) هكذا روى جابر  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه الى المقام صلى  
ركعتين ، و روى عن عمر رضي الله عنه انه قال : يا رسول الله ! لو صليت  
في مقام ابراهيم ؟ فأنزل الله تعالى ” واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى “ فصلي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المقام ركعتين ، و هاتان الركعتان عند الفراغ  
من الطواف واجب ( كذا ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : و ليصل الطائف  
لكل اسبوع ركعتين ؛ و الأمر للوجوب ، و لأن عمر رضي الله عنه نسي  
ركعتي الطواف حين خرج من مكة فلما كان بذي طوى صلاهما و قال :  
ركعتان مكان ركعتين ؛ و قال ( أو حيث تيسر عليك من المسجد ) و مراده  
ان الزحام يكثر عند المقام فلا ينبغي ان يتحمل المشقة لذلك ، و لكن المسجد  
كله موضع الصلاة فيصلى حيث تيسر عليه ؛ قال ( فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر  
فاستلمه ، فان لم تستطع فاستقبل و هلل و كبر ) و الأصل ان كل طواف بعده  
سمى يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الفراغ من الصلاة ، و كل طواف ليس  
بعده سمي لا يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الصلاة لأن الطواف الذي ليس  
بعده سمي عبادة قد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود إلى  
ما به بدء الطواف الذي بعده سمي ، فكما يفتتح طوافه باستلام الحجر فكذلك  
السمي يفتتح باستلام الحجر ، فلهذا يعود إلى الحجر فيستلمه - ٥ .

(٢) و في ف ، ض : « القبلة » مكان « الكعبة » .

(٣) و لم يذكر قوله « و تلي » في ف ، ض .



و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك ؛ ثم اهبط منها نحو المروة فامش على هيتك<sup>١</sup> مشياً حتى تأتى بطن الوادى فاسع فى بطن الوادى سعياً ؛ فاذا خرجت منه فامش على هيتك حتى تأتى المروة فتصعد عليها و تقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تهلل و تكبر و تلبى<sup>٢</sup> و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله بحاجتك ، و طف<sup>٣</sup> بينهما هكذا<sup>٤</sup> سبعة أشواط تبدأ بالصفاء و تختم بالمروة و تسعى فى بطن الوادى فى كل شوط<sup>٥</sup> . ثم تقيم بمكة<sup>٦</sup> حراماً

(١) و فى مجمع بحار الأنوار « و فيه انه سار على هيته، أى على عادته فى السكون

و الرفق ، من امش على هيتك ، أى على رسلك - اه ج ٣ ص ٤٩٧ .

(٢) و لم يذكر قوله « و تلبى » فى ف ، ض .

(٣) و فى ف ، ض « طفف » .

(٤) سقط قوله « هكذا » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٥) قال السرخسى فى شرحه : قال ( ثم اخرج إلى الصفا ) فن أى باب شاء خرج إلا أن جابراً رضى الله عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من باب بنى مخزوم و ليس ذلك بسنة بل إنما فعله لأنه كان اقرب الأبواب إلى الصفا ، فهو الذى يسمى الآن باب الصفا ، ( فاذا خرج بدأ بالصفاء ) لما روى أن الصحابة قالوا : يا رسول الله ! بأبيها نبدأ ؟ قال : ابدؤا بما بدأ الله تعالى به ، يريد قوله تعالى " ان الصفا و المروة من شعائر الله " ؛ قال ( رقم عليها مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تكبر و تهلل و تلبى و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك ) لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى اذا نظر إلى البيت قام مستقبل البيت يدعو ، و روى جابر =

= رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد الصفا استقبل البيت و قال « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا اله الا الله وحده ، انجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم قرأ مقدار خمسة وعشرين آية من سورة البقرة ، ثم نزل وجعل يمشى نحو المروة فلما انتصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول « رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم » حتى اذا خرج من بطن الوادى مشى حتى صعد المروة وطاف بينها سبعة اشواط ؛ ثم الصعود على الصفا ليصير البيت بمرأى العين منه ، فانما يصعد بقدر ما يحصل به المقصود وهذا المقصود كان ليستقبل البيت فينبغي ان يستقبله ، فيأتى بالتحميد والثناء والتكبير والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن قصده ان يسأل حاجته من الله تعالى فيجعل الثناء مقدمة دعائه وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعله الداعى عند ختم القرآن وغير ذلك ، ثم ذكر الدعاء هنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن تلك الحالة حال ابتداء العبادة وهذا حال ختم العبادة ، فان ختم الطواف بالسمى يكون والدعاء عند الفراغ من العبادة لا عند ابتدائها كما في فصل الصلاة ؛ قل ( ثم اهبط منها نحو المروة و امش على هينتك مشيا حتى تأتى بطن الوادى فاسع في بطن الوادى سعيا ، فاذا خرجت منه تمشى على هينتك مشيا حتى تأتى المروة فتصعد عليها و تقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله تعالى و تثنى عليه و تهال و تكبر و تلبى و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله تعالى بحاجتك ) وللناس في اصل السعى في بطن الوادى كلام ، فقد قيل بأن اصله من فعل أم اسماعيل هاجر حين كانت في طلب الماء ، كلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها كانت تسعى حتى تنظر الى ولدها شفقة منها على الولد ، فصار ذلك سنة ؛ والأصح ان يقال : فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسكه و أمر أصحابه ان يفعلوا ذلك فنفعه اتباعا له ، ولا نشغل بطلب المعنى فيه كما لا نشغل =

لا يحل لك شيء حتى تطوف بالبيت كما بدا لك ، وتصلي لكل  
اسبوع ركعتين حتى تروح مع الناس إلى منى يوم التروية فليت بها

= بطلب المعنى في تقدير الطواف والسمى بسبعة اشواط ؛ قال (نظف بينها هكذا  
سبعة اشواط تبدأ بالصفاء وتتم بالروة وتسمى في بطن الوادي في كل شوط )  
و ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من  
المروة الى الصفا شوط آخر وإليه أشار في قوله : تبدأ بالصفاء وتتم بالروة ؛  
و ذكر الطحاوي انه يطوف بينها سبعة اشواط من الصفا الى الصفا وهو  
لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا آخر ؛ والأصح ما ذكر في الكتاب  
لأن رواية نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على انه طاف بينها سبعة  
اشواط ، وعلى ما قاله الطحاوي يصير أربعة عشر شوطا - اه ص ١٣-١٤ .  
قلت : وما اختاره الطحاوي رواه الحسن بن زياد عن الإمام فرجه هو ، وهو  
من النوادر . (٦) كذا في ض ، ولفظ « بمكة » ساقط من الأصل وكذا من ف .  
(١) وفي ف « لا تحل منك شيء وتطوف ، وفي ض « لا يحل شيء تطوف »  
وفي م « لا تحل منه بشيء » .

(٢) لفظ « ركعتين » ساقط من ض . قال السرخسي : قال ( ثم تقيم بمكة  
حراما لا تحل منه بشيء ) وهذا لأنه أحرم بالحج فلا يتحلل ما لم يأت بأفعال  
الحج ؛ قال ( وتطوف بالبيت كما بدا لك وتصلي لكل اسبوع ركعتين )  
فان الطواف بالبيت مشبه بالصلوات ، قال صلى الله عليه وسلم : الطواف بالبيت  
صلاة الا ان الله تعالى احل فيه المنطق ، فمن نطق فلا ينطق الا بخير ، والصلاة  
خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ؛ وكذلك الطواف ولكنه  
لا يسمى عقيب سائر الأطوبة في هذه المدة لأن السعي الواحدة من الواجبات  
للحج وقد أتى به ، فلو سمي بعد ذلك كان متفلا به ، والتفيل بالسعي غير  
مشروع - اه .

ليلة عرفة و تصلى بها الغداة يوم عرفة . ثم تغدو إلى عرفات فتزول بها مع الناس ، فان صليت الظهر و العصر مع الإمام فحسن ، وإن صليتها في منزلك فصل كل واحدة منها لوقتها - في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : لا بأس بأن يصليها ٣ الحاج في منزله كما يصليها ٢ مع الإمام في وقت واحد لأن العصر إنما قدمت من أجل الوقت ؛

(١) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « غداة » .

(٢) قال السرخسي : قال ( حتى تروح مع الناس الى عرفة ) هكذا روى جابر و ابن عمر : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة ، فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الفجر يوم عرفة ، ثم راح الى عرفات ؛ قال ( ثم تغدو الى عرفات ) لحديث ابن عمر رضى الله عنهما ان جبريل صلوات عليه اتى ابراهيم يوم التروية فأمره فراح الى منى و بات بها ثم غدا به الى عرفات ؛ قال ( و تنزل بها مع الناس ) لأنه من الناس فينزل حيث ينزلون ، و مراده انه لا ينزل على الطريق كيلا يضيع على المارة و لا يتأذى هو بهم - اءص ١٤ . قلت : يوم التروية ثامن ذى الحجة ، سمي به لأنهم كانوا يردون أنهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة ، اذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا - شرح اللباب . (فائدة) في مناسك النووي : يوم التروية هو الثامن ، و اليوم التاسع عرفة ، و العاشر النحر ، و الحادى عشر القر - بفتح القاف و تشديد الراء - لأنهم كانوا يقرون فيه بمنى ، و الثاني عشر النفر الثاني - اء رد المختار ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٣) و في ف ، ض « يصليها » .

(٤) و في ف ، ض « الوقوف » مكان « الوقت » . قال السرخسي : قال ( فان صليت الظهر و العصر مع الإمام فحسن ) و الحاصل انه كما زالت الشمس يوم عرفة يصلى الإمام بالناس الظهر و العصر بعرفات ، هكذا روى جابر رضى الله عنه =

= في حديثه قال : لما زالت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الظهر والعصر بأذان واقامتين ؛ وكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج ان لا يخالف ابن عمر رضی الله عنهما في شيء من أمر المناسك ؛ فلما زالت الشمس أتى ابن عمر سرادقه فقال : اين هذا ؟ فخرج الحجاج فقال : ان أردت السنة فالساعة ، فقال : انتظرنى حتى اغتسل ، فانتظره فاعتسل وراح الى المصلى ؛ والاعتسال في هذا الوقت بعرفات سنة ، فان اكتفى بالوضوء اجزاه ، وان اغتسل فهو افضل ، كما عند الإحرام وكما في العيدين والجمعة ؛ ثم يخطب قبل الصلاة خطبتين بينهما جلسة كما في الجمعة والعيدين ، هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن المقصود تعليم الناس المناسك والجمع بين الصلاتين من المناسك فيقدم الخطبة عليه ، ولأنهم بعد الفراغ من الصلاة يفرقون في الموقف ولا يجتمعون لاستماع الخطبة ؛ وفي ظاهر المذهب : اذا صعد الإمام المنبر جلس أذن المؤذن كما في الجمعة ؛ وعن أبي يوسف انه يؤذن قبل خروج الإمام لأن هذا الأذان لأداء الظهر كما في سائر الأيام ، وهذا قوله الأول ؛ فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذن وصلى الإمام بالناس الظهر ركعتين اذا كان مسافرا ثم يقوم المؤذن فيقيم ثانية فيصلى بهم العصر من غير ان يتنفل بين الصلاتين ؛ هكذا رواه جابر رضی الله عنه في صفة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن تقديم العصر على وقته ليتوصل الى الوقوف المقصود ، ولثلاثين قطع وقوفه فلأن لا يشتغل بالنافلة بين الصلاتين ليحصل هذا المقصود اولى ، وانما يعود الإقامة للعصر لأنه معجل على وقته المعهود فيعيد الإقامة له إعلاما للناس ، وان اشتغل بالتطوع بين الصلاتين اعاد الأذان للعصر ، الا في رواية ابن سماعة عن محمد انه قال : ما دام في وقت الظهر لا يعيد الأذان للعصر ؛ فأما في ظاهر الرواية فاشتغاله بالنفل أو بعمل آخر يقطع فور الأذان الأول فيعيد الأذان للعصر ؛ قال ( وان لم يدرك الجمع مع الإمام و اراد ان يصلى وحده صلى كل صلاة لوقتها في قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف و محمد ) والشافعي =

= ( يجمع بينهما كما يفعل مع الإمام ) قال في الكتاب ( بلغنا ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ) وعلل فقال ( لأن العصر إنما قدمت لأجل الوقت ) ومعنى هذا الكلام ان الجمع بين الصلاة إنما جاز لحاجته الى امتداد الوقوف فان الموقف هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منها والاجتماع للصلاة العصر فينقطع وقوفهم ، وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب للحاجة الى ذلك جوز له الجمع بين الصلاتين ، وفي هذا المنفرد والذي يصلى مع الإمام سواء ، وقاس هذا ( كذا ) الجمع بالجمع الثاني بالمزدلفة فان الإمام فيه ليس بشرط بالاتفاق ، وهذا النسك معتبر بسائر المناسك في انه لا يشترط فيه الإمام ، وأبو حنيفة استدل بقوله تعالى " ان الصلوة كانت على المؤمنين كتبنا موتونا " بالمحافظة على الوقت في الصلاة فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين ، وهو الموضوع الذي ورد النص به ، وانما ورد النص بجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين والخلفاء من بعده فلا يجوز الجمع الا بتلك الصفة ، وكان المعنى فيه ان هذا الجمع مختص بمكان وزمان ومثله لا يجوز الا بإمام ، كاقامة الخطبة مقام ركعتين في الجمعة لما كان مختصا بمكان وزمان كان الإمام شرطاً فيه ، بخلاف الجمع الثاني فانه اداء المغرب في وقت العشاء وذلك غير مختص بمكان وزمان ، فأما هذا تعجيل العصر على وقته وذلك لا يجوز الا في هذا المكان وهذا الزمان ؛ ثم يسلم ان هذا الجمع لأجل الوقوف ولكن الحاجة الى الجمع للجماعة لا للمنفرد لأن المنفرد يمكنه ان يصلى العصر في وقته في موضع وقوفه فان المصلي واقف فلا يتقطع وقوفه بالاستئغال بالصلاة ، وانما يحتاجون الى الخروج لتسوية الصفوف اذا ادوها بالجماعة ، ولأنه يشق عليهم الاجتماع فانهم بعد الفراغ من الصلاة يتفرقون في الموقف فيختار كل واحد منهم موضعاً خالياً يتأجى فيه ربه عز وجل ، وهذا المعنى ينعدم في حق المنفرد لأنه يمكنه اداء العصر في وقته في موضع خلوته ؛ وحديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهم محمول على الإمام الأجل وهو =

بلغنا ذلك عن عائشة و ابن عمر رضی الله عنهم . فاذا صلى العصر راح

= الخليفة ، انه ليس بشرط ، ثم يعارضه قول ابن مسعود رضی الله عنه : يصلى المنفرد كل صلاة لوقتها ؛ قال ( و لو فاته الظهر مع الإمام و ادرك العصر معه عند أبي حنيفة لم يجمع بينهما أيضا ) و عند زفر يجمع بينهما لأن التغيير انما وقع في العصر فانها معجلة على وقتها ، و اشتراط الإمام لوقوع التغيير فيقتصر على ما وقع فيه التغيير ؛ وجه قول أبي حنيفة ان العصر في هذا اليوم كالتيب للظهر لأنها صلاتان اديتاني وقت واحد ، و الثانية منها مرتبة على الأولى فكان بمنزلة العشاء مع الوتر ، فكا ان الوتر تبع للعشاء فكذلك العصر تبع للظهر هنا ، و لما جعل الإمام شرطاً في التبع كان شرطاً في الأصل بطريق الأولى ، و دليل التبعية انه لا يجوز العصر في هذا اليوم الا بعد صحة اداء الظهر حتى لو تبين في يوم الغيم انهم صلوا الظهر قبل الزوال و العصر بعده لزمهم اعادة الصلاتين ، و كذلك لو جدد الوضوء بين الصلاتين ثم تبين انه صلى الظهر بغير وضوء لزمه اعادة الصلاتين بخلاف سائر الأيام ، و على هذا الإحرام بالحج شرط لأداء هاتين الصلاتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الإمام ثم احرم بالحج فصلى العصر و المحرم بالعمرة صلى الظهر مع الإمام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها ، و عند زفر يجزه ، و في احدى الروايتين يشترط لهذا الجمع ان يكون محرماً بالحج قبل زوال الشمس لأن بزوال الشمس يدخل وقت الجمع و يختص بهذا الجمع المحرم بالحج فيشترط تقديم الإحرام بالحج على الزوال ، و في الرواية الأخرى : و ان احرم بالحج بعد الزوال فله ان يجمع بين الصلاتين لأن اشتراط الإحرام بالحج لأجل الصلاة لا لأجل الوقت - اه ص ١٥ - ١٦ .

(١) قال العلامة المقتى حفظه الله في تخريج بلاغات كتاب الآثار في حق بلاغ الصديقة رضی الله عنها : لم اتف عليه ؛ و قال في حق بلاغ ابن عمر رضی الله عنهما : قال البخارى في صحيحه : و كان ابن عمر اذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع =

إلى الموقف فوقف به فحمد الله تعالى وهلل وكبر ولبي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله تعالى بحاجته ، فاذا غربت

= بينها - اه . قال الحافظ في ج ٣ ص ٤١٠ من الفتح : وصله ابراهيم الحربى فى المناسك له قال : حدثنا الحوضى عن همام ان نافعا حدثه ان ابن عمر اذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر فى منزله ، واخرج الثورى فى جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدنى عنه عن عبد العزيز بن ابى رواد عن نافع مثله ، واخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وهو فى ج ٥ ص ١١٤ من السنن الكبرى للبيهقى فقال : وروينا عن نافع ان ابن عمر كان يجمع بينها اذا فاتته مع الإمام يوم عرفة - اه . (١) وفى ف « وحمد الله » وفى م « وحمد الله » .

(٢) وفى ف ، ض « لحاجته » . قال السرخسى : ( فاذا صلى العصر راح الى الموقف فوقف به وحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ) والحاصل فيه انه يقف فى اى موضع شاء من الموقف ، ( والأفضل ان يقف بالقرب من الإمام ) لأن الإمام يعلم الناس ما يحتاجون ويدعو فمن كان اقرب اليه كان اقرب الى الاستماع والتأمين على دعائه فيكون افضل ؛ قال ( وبنى ان يقف مستقبل القبلة ان شاء راكبا ، وان شاء على قدميه ) وقد ذكر جابر رضى الله عنه فى حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على راحته وجعل نحرها الى بطن المحراب فوقف عليها مستقبل القبلة يدعو ، وفى الحديث « خير المواقف ما استقبلت به القبلة » ( وان اختار لوقوفه موضعا آخر بالبعد من الإمام جاز ) لحديث عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وبفاج مكة كلها منحر » وفى حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن وادى محسر وفى وقوفه يدعو » هكذا رواه =



= على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « افضل دعائى ودعاه الأنبياء قبلى بعرفات : لا الاله الا الله وحده لا شريك له - الى آخره ، اللهم اجعل لى فى قلبى نورا و فى سمى نورا و فى بصرى نورا ، اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى » حديث فيه طول ، و قد بينا انه يختار من الدعاء ما يشاء ، و اجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدعاء فى هذا الموقف لأتمته فاستجيب له الا فى الدماء و المظالم ؛ قال ( و يلبى فى هذا الموقف ) عندنا ، و قال مالك : الحاج يقطع التلبية كما يعرف بعرفة لأن اجابته باللسان الى أن يحضر و قد تم حضوره ، قال : معظم اركان الحج الوقوف بعرفة ، قال صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » و لكننا نستدل بحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه لى عشية عرفة فقال له رجل : يا شيخ ! ليس هذا موضع التلبية ، فقال ابن مسعود : أجهل الناس ام طال بهم الهدى ؟ لبيك عدد التراب ابيك ! حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يلبى حتى رى بهمة العقبة ؛ و لأن التلبية فى هذه العبادة كالتكبير فى الصلوات و كما يأتى بالتكبير الى آخر الصلاة فكذلك يأتى بالتلبية الى وقت الخروج من الإحرام و ذلك عند الرمى يكون ؛ قال ( و اذا غربت الشمس دفع على هيئته ) على هذا اتفق زواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وقف بعرفة حتى اذا غربت الشمس دفع منها ، و روى انه خطب عشية عرفة فقال « ايها الناس ! ان اهل ابلهية و الأوثان يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعملت بها رؤس الجبال كعبائم الرجال فى وجوههم و ان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس » فقد باشر ذلك و أمر به اظهارا لمخالفة المشركين فليس لأحد ان يخالف ذلك الا انه ان خاف الزحام فتعجل قبل الإمام فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس ، و كذلك ان مكث قليلا بعد غروب الشمس و ذهب الإمام مع الناس لخوف الزحام فلا بأس به بعد ان لا يطوله ، لحديث عائشة رضى الله عنها انها بعد اقامة الإمام دعت بشراب فأنطرت ثم افاضت ؛ قال ( و يمشى على هيئته ) فى الطريق ، =

= هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ايها الناس ! ليس البر في ايجاف الخليل ولا في ابيضاع الإبل ، عليكم بالسكينة والوقار » وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشى على راحلته في الطريق على هينته حتى اذا كان في بطن الوادي اوضع راحلته وجعل يقول :

إليك تعدو قلقا وضيئها مفارقا دين النصارى دينها

معترضا في بطنها جنينها

فزعم بعض الناس ان الإيضاع في هذا الموضع سنة ، ولسنا نقول به ، وتأويله ان راحلته كلت في هذا الموضع فبعثها فانبعثت كما هو عادة الدواب ، لا ان يكون قصده الإيضاع ؛ قال ( ولا يصلح المغرب في الطريق حتى يأتي المزدلفة ) لما روى ان أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق من المزدلفة فقال : الصلاة يا رسول الله ! فقال عليه الصلاة والسلام : الصلاة أمامك ؛ ومراده من هذا اللفظ اما الوقت او المكان ولم يصل حتى انتهى الى المزدلفة ، فكان ذلك دليلا ظاهرا على انه لا يشتغل بالصلاة قبل الإتيان الى المزدلفة ؛ ( فاذا أتى المزدلفة نزل بها مع الناس ) و إنما ينزل عن يمين الطريق او عن يساره ، ويتحوز عن النزول على الطريق كيلا يضيق على المارة ولا يتأذى هو بهم ( فيصلح المغرب والعشاء بأذان واقامة واحدة ) وقل زفر : بأذان واقامتين ؛ هكذا رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما جابر رضي الله عنه يروي انه جمع بينهما بأذان واقامة واحدة ، والمراد بحديث ابن عمر هذا ايضا الا انه سمي الأذان اقامة ، وكل واحد منهما يسمى باسم صاحبه ، قال صلى الله عليه وسلم « بين كل اذنين صلاة لمن شاء » يريد بين الأذان والإقامة ؛ ثم العشاء هنا مؤداة في وقتها للمهود فلا تقع الحاجة الى افراد الإقامة لها ، بخلاف العصر بعرفات فانها معجلة على وقتها ، وان صح ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الإقامة فتأويله انه اشتغل بين الصلاتين بنفل او شغل آخر ، وعندنا في مثل هذا الموضع تفرد الإقامة للعشاء ، =

الشمس دفع على هيبته حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء  
الآخرة بأذان واحد وأقامة واحدة ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى  
الفجر ووقف مع الناس فحمد الله وأثنى عليه وهلل وكبر ولبي  
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله بحاجته . فإذا أسفر دفع  
قبل أن تطلع الشمس حتى يأتي منى، فيأتي جرة العقبة فيرميها من  
بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف، ويكبر مع كل حصاة،  
ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمى بها جرة العقبة؛ ولا يرمى يومئذ

= وقد ذكر في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما أنه تعشى بعد المغرب  
ثم أفرد الإقامة للعشاء؛ قال (ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى الفجر بغلس)  
هكذا رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى العشاء بالمزدلفة  
بسط له شيء فبات عليه فلما طلع الفجر صلى الفجر، وقال ابن مسعود رضي الله  
عنه: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قبل ميقاتها إلا صلاة  
الفجر صبيحة الجمع فإنه صلاها يومئذ بغلس؛ ولأن الإسفار بالفجر وإن كان  
أفضل في سائر المواضع ففي هذا الموضع التغليس أفضل لحاجته إلى الوقوف  
بعده، وفي الإسفار بعض التأخير في الوقوف فإذا كان يجوز تعجيل العصر  
على وقتها للحاجة إلى الوقوف بعدها فلأن يجوز التغليس بالفجر أولى - اهـ  
ص ١٧ - ١٨ .

(١) وفي ف، ض « انشق له الفجر » .

(٢) وفي ف « وحمد الله » .

(٣) وفي ف، ض « حاجته » .

(٤) لفظ « يومئذ » ساقط من الأصل؛ وزيد من ف، ض، م .

من الجمار شيئا غيرها ، ولا يقوم عندها حتى يأتي منزله فيحلق أو يقصر ، والحلق أفضل . ثم قد حل له كل شيء إلا النساء .

(١) وفي ف ، ض « غير هذا » .

(٢) لفظ « عندها » سقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٣) وفي ف ، ض « أو يقصر شعره » .

(٤) قال السرخسي في شرح الكتاب ج ٤ ص ١٩ : قال ( يقف بالمشعر الحرام مع الناس يحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بمحاجته ) وهذا الوقوف منصوص عليه في القرآن ، والوقوف بعرفات مشار إليه في قوله تعالى " فاذا انفضت من عرفات ( فاذكروا الله عند المشعر الحرام ) " الآية ، وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع يدعو ، حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما : رأيت يديه عند نحره بالمشعر الحرام وهو يدعو كالمستطعم المسكين ، وإنما مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموقف فانه دعا لأمته فاستجيب له في الدماء والمظالم ايضا ، والناس في الجاهلية كانوا متفقين على هذا الموقف مختلفين في الوقوف بعرفة فان الحنيس كانوا لا يقفون بعرفة ويقولون : لا يعظم غير الحرم ، حتى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفة جعل الناس يتمجبون ويقولون فيما بينهم : هذا من الحنيس فما باله خرج من الحرم ! فعرفنا انه ينبغي ان لا يترك الوقوف بالمشعر الحرام ؛ ( حتى اذا اسفر جدا دفع قبل ان تطلع الشمس ) هكذا رواه جابر بن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بالمشعر الحرام حتى اذا كادت الشمس ان تطلع دفع الى منى ، وان اهل الجاهلية كانوا لا يدفعون من هذا الموقف حتى تطلع الشمس فاذا طلعت وصارت كالعمائم على رؤس الجبال دفعوا ، وكانوا يقولون « اشرق تبيير كما تغير » فالفهم =

== رسول الله صلى الله وسلم ودفع قبل طلوع الشمس ، فيجب الأخذ بفعنه لما فيه من اظهار مخالفة المشركين كما في الدفع من عرفات ؛ ( فاذا أتى منى أتى بجمرة العقبة ورمىها من بطن الوادى بسبع حصيات مثل حصى الخذف ) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى منى يوم النحر لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة وقال « اول نسكنا هنا بمنى ان نرمى ثم نذبح ثم نحلح » ، ورمىها من بطن الوادى لما روى ان ابن مسعود رضی الله عنه وقف في بطن الوادى فرمى بسبع حصيات فقيل له : ان ناسا يرمونه من فوقها ! فقال : أجهل الناس ام نسوا ؟ هذا والله الذى لا اله غيره مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة ؛ وهكذا نقل عن ابن عمر رضی الله عنهما انه رمى جمرة العقبة من بطن الوادى وقال : هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وانما يرمى مثل حصى الخذف لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابن عباس رضی الله عنهما ان يتاوله سبع حصيات فأخذهن بيده وجعل يقول للناس : « بمثل هذا فارموا » وفي رواية : « عليكم بحصى الخذف لا يؤذى بعضكم بعضا » ؛ والمقصود اتباع سنة الخليل عليه السلام وبهذا القدر يحصل المقصود ، فلو رمى بأكبر من حصى الخذف ربما يصيب انسانا فيؤذيه ؛ ( ويكبر مع كل حصاة ، ويقطع التلبية عند اول حصاة يرمى بها جمرة العقبة ) اما قطع التلبية فقد رواه ابن مسعود رضی الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا رواه جابر رضی الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية بأول حصاة رمى بها جمرة العقبة ؛ واما التكبير عند كل حصاة فقد رواه ابن عمر رضی الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعن سالم بن عبد الله انه لما اراد الرمي وقف في بطن الوادى وجعل يقول عند رمي كل حصاة « بسم الله والله اكبر ، اللهم اجعله حجا مبرورا ، وذنبا مغفورا ، وسعييا مشكورا » ثم قال : هكذا حدثني ابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند كل حصاة مثل ما قلت ؛ قال : وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجر من يوم النحر ، وعلى قول سفیان الثوري من وقت طلوع الشمس ، واستدل =

== بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة  
و جعل يطلع الخاذهم ويقول « اغلبله عبد المطلب ! لا ترموا الجمره حتى تطلع  
الشمس » ؛ و حجتنا في ذلك ما روى انه لما قدم ضعفة أهله من المزدلفة قال  
« أى بنى ! لا ترموا جمره العقبة إلا مصرين » فنعمل بالحدِيثين جميعا فنقول :  
بعد الصبح يجوز ، و تأخيره إلى ما بعد طلوع الشمس أولى ؛ قال ( ولا يرى  
يومئذ من الجمار غيرها ) حديث جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يرم في اليوم الأول إلا جمره العقبة ؛ قال ( ولا يقوم عندها ) لأنه  
قد بقي عليه اعمال يحتاج إلى ادائها في هذا اليوم ، و لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يرم عند جمره العقبة ؛ ( ولكنه يأتي منزله فيحلق أو يقصر و الحلق افضل )  
لأنه جاء أو ان التحلل عن الإحرام ، و التحلل بالحلق أو التقصير - إلى ان قال :  
و لم يذكر الذبح هنا لأنه من الحكم المفرد بالحج ، و ليس عليه هدى و هو  
مسافر أيضا لا تلزمه التضحية ولكنه لو تطوع بذبح الهدى فهو حسن يذبحه  
بعد الرمي قبل الحلق ، لما روينا « ان اول نسكنا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق » ؛  
و الحلق افضل من التقصير لأن الله تعالى بدأ به في كتابه في قوله « محلقين  
رؤسكم و مقصرين » قال « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى عمله » فهذا  
بيان انه ينبغي ان يتحلل بالحلق ؛ و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله  
المحلقين : فقيل : و المقصرين ؟ نقال : رحم الله المحلقين ! حتى قال في الرابعة :  
و المقصرين ؛ فقد ظاهر في هذا الدعاء ثلاث مرات للمحلقين فدل انه افضل ؛  
قال ( ثم قد حل له كل شيء إلا النساء ) فالاصل ان في الحج إحلالين ،  
أحدهما بالحلق و الثاني بالطواف ، فالحلق يحل له كل شيء كان حراما على المحرم  
إلا النساء ؛ و قال مالك : إلا النساء و الطيب ؛ و قال الليث : إلا النساء و قتل  
الصيد لأنها محرمان بنص القرآن فلا ترتفع حرمتها إلا بتام الإحلال ؛  
و لكننا نقول : قتل الصيد ليس نظير الجماع الا يرى ان الإحرام يفسد بالجماع ،  
و قتل الصيد لا يفسده ، فكان هو نظير سائر المحظورات يرتفع بالحلق ؛ =

ثم يزور البيت من يومه ذلك إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد، ولا يؤخره إلى بعد ذلك، فيطوف به أسبوعاً<sup>٢</sup> ويصلي ركعتين، ثم قد حل له النساء<sup>٣</sup>. ثم يرجع إلى منى؛ فإذا كان الغد من يوم النحر رمى

= ومالك رحمه الله يقول: استعمال الطيب من دواعي الجماع فلا يحل إلا بالطواف كنفس الجماع؛ وحجتنا حديث عائشة رضي الله عنها: كنت أطيّب رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم، ولعله مبني أن يطوف بالبيت؛ واستعمال الطيب لا يفسد الإحرام بحال، بخلاف النساء، فكان قياس سائر المحظورات - الخ ص ٢٢ .

(١) لفظ « من » ساقط من الأصل وكذا من ف، وزيد من ض .

(٢-٢) كذا في الأصول، وفي م « إلى ما بعد » .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل « سبوعاً » وكذا في هامش نسخة ف .

(٤) قال السرخسي: قال (ثم يزور من يومه ذلك البيت إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد، ولا يؤخره إلى ما بعد ذلك، فيطوف به أسبوعاً ويصلي ركعتين) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق أفاض إلى مكة فطاف بالبيت ثم عاد إلى منى وصلى الظهر بمنى، وطواف الزيارة ركن الحج، وهو الحج الأكبر في تأويل قوله تعالى "وإذ أن من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر"، ووقته أيام النحر فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر، والأفضل إذاؤه في أول (يوم من) أيام النحر كالتضحية، نقوله صلى الله عليه وسلم « أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها، ثم لم يذكر السمي عقيب هذا الطواف لأنه قد سمي عقيب طواف التحية وليس عليه في الحج إلا سمي واحد؛ فإن قيل: السمي واجب أو ركن وطواف التحية سنة فكيف يترتب ما هو واجب على ما هو سنة؟ قلنا: نعم، =

الجمر الثلاث حين تزول الشمس ، يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع<sup>١</sup> حصيات يكبر مع كل حصاة ؛ ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمد الله<sup>٢</sup> ، ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته<sup>٣</sup> ؛ ثم يأتى الجمره الوسطى فيرميها بسبع<sup>٤</sup> حصيات

= لكن الشرع جوز له اداء هذا الواجب عقيب طواف هو سنة للتيسير ، فان الطواف الذى هو ركن لا يجوز قبل يوم النحر ، وفي يوم النحر على الحاج اعمال كثيرة ، ولو وجب عليه اداء السعى في هذا اليوم لحقته المشقة ، فلتيسير جوز له اداء السعى عقيب طواف التحية فلا يعيده يوم النحر ؛ وكذلك لا يرمل في طوافه يوم النحر لأن الرمل سنة اول طواف يأتى به في الحج فقد أتى به في طواف التحية فلا يعيده في طواف الزيارة ، لكنه يصلى ركعتين عقيب الطواف لأن ختم كل طواف يكون بركعتين واجبا كان الطواف أو نقلا ؛ ( ثم قد حل له النساء ) لأنه تم احلاله ، ( ثم يرجع إلى منى فاذا كان الغد من يوم النحر رمى الجمر الثلاث بعد زوال الشمس يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمد الله جلت قدرته ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته ، ثم يأتى الجمره الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ، ثم يأتى جمره العقبة فيرميها من بطن الوادى بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقيم عندها ) اهـ ص ٢٢ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٢) وفي ف ، ض « ويحمد الله » .

(٣) وفي ف ، ض « لحاجته » .



كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ؛ ثم يأتي جرة العقبة فيرميها في بطن الوادي بسبع ٣ حصيات ويكبر مع كل حصاة ، ولا يقيم عندها ؛ فإذا كان من الغد رمى

(١) وفي ف ، ض « يصنع » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « الأولى » .

(٣) كذا في الأصل و كذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٤-٤) قوله « ويكبر مع كل حصاة » ساقط من ف ، ض .

(٥) هكذا رواه جابر رضي الله عنه مفسرا فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : عند افتتاح الصلاة ، وعند القنوت في الوتر ، وفي العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا والمروة ، وبعرفات وبجمع ، وعند المقامين عند الجمرتين « وهذا دليل على أنه إنما يقيم عند الجمرتين الأولى والوسطى ولا يقيم عند جرة العقبة ، والمراد من رفع اليدين الرفع للدعاء دل على أن الدعاء عند المقامين ؛ ويذبح للحاج أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات في دعائه في هذا الموقف ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم اغفر للحاج ولئن استغفر له الحاج » ؛ والحاصل أن كل رمى بعده رمى فقال الفراغ منه حال وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه ، وكل رمى ليس بعده رمى بالفراغ منه قد فرغ من العبادة فلا يقيم بعده للدعاء ؛ ولم يذكر في الكتاب أن الرمي ماشيا أفضل أم راكبا ، وحكى عن إبراهيم بن الجراح قال : دخلت على أبي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال : الرمي راكبا أفضل أم ماشيا ؟ فقلت : ماشيا ؛ فقال : أخطأت ، فقلت : راكبا ، فقال : أخطأت ؛ ثم قال : =

الجمار الثلاث حين تزول الشمس كذلك . ثم ينفر إن أحب من يومه ،  
و إن أقام إلى الغد فعل كما فعل بالأمس ثم ينفر ، وقد كان يكره له  
إذا نقر أن يقدم ثقله . ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة . و يطوف

= كل رمى كان بعده ووقف فالرمي فيه ماشيا افضل ، وما ليس بعده ووقف  
فالرمي راكبا افضل ؛ فقامت من عنده فما انتهيت إلى باب الدار حتى سمعت  
الصراخ لموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة ؛ و الذي رواه  
جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار كلها راكبا ، انما فعله  
ليكون أشهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدون منه ؛ ألا ترى انه قال « خذوا  
عني مناسككم فلا أدري لعلى لا أحج بعد هذا العام » ؛ ( فاذا كان من الغد رمى  
الجمار الثلاث حين تزول الشمس كذلك ، ثم ينفر ان أحب من يومه ، فان  
أقام إلى الغد وهو آخر أيام التشريق فعل كما فعل بالأمس ) لقوله تعالى  
" فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه " قال ( وقد كان  
يكره له ان يقدم ثقله قبل ان ينفر ) لما روى عن عمر رضى الله عنه انه كان  
يمنع الناس منه و يؤذبه عليه ، و لأنه شغل قلبه بهم إذا قدمهم قبله وربما يمنعه  
شغل القلب من اتمام سنة الرمي و لا يأمن ان يضيع شيء من امتعتهم فلماذا  
كره له ان يقدم ثقله - اهـ من الشرح ص ٢٣ .

(١) و في ض « حتى » مكان « حين » .

(٢) و في ض « به » مكان « له » و هو ساقط من ف .

(٣) و في ف « تقدم » و ليس بشيء ، اللهم إلا أن يكون بعده « ثقلك » .

(٤) و في الشرح : قال ( ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة ) و هذا اسم موضع

نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من منى إلى مكة يسمى

« المحصب » و « الأبطح » و كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : ليس =

طواف الصدر، و يصلي ركعتين ؛ ثم يرجع إلى أهله . فان كان  
الذي أتى مكة لطواف الزيارة بات بها أو أقام بها فنام متعمدا أو في  
الطريق فقد أسأ . وليس عليه شيء . ٣٥ .

= النزول فيه بسنة ولكنه موضع نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا ،  
و الأصح عندنا انه سنة و إنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا على  
ما روى انه قال لأصحابه بمنى « انا نازلون غدا بالحيف خيف و كنانة حيث  
تقسام المشركون فيه على شركهم » يريد به الإشارة إلى عهد المشركين في ذلك  
الموضع على هجران بنى هاشم ، فعرفنا انه نزول لإراءة للمشركين لطيف صنع الله  
تعالى به ، فيكون النزول فيه سنة - اه ص ٢٤ .

( ١ ) قال السرخسي : قال ( ثم يطوف طواف الصدر و يصلي ركعتين ) لقوله صلى الله  
عليه وسلم « من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف » و رخص  
للنساء الحيض ، و يسمى هذا الطواف « طواف الوداع » و « طواف الصدر »  
لأنه يودع به البيت و يصدر به عن البيت - اه ص ٢٤ .

( ٢ ) قال السرخسي : قال ( ثم يرجع إلى أهله ) و قد قال شيخنا الإمام رحمه الله  
[ أي شمس الأئمة . عبد العزيز الحلواني ] : يستحب له ان يأتي الباب و يقبل  
العتبة ، و يأتي المنتزم فليدتمه ساعة يبكي ، و يتشبه بأستار الكعبة و يلصق  
حده بالحدار ان تمكن ، ثم يأتي زمزم فيشرب من مائه ثم يصب منه على  
بدنه ثم ينصرف و هو يمشى و راءه و وجهه إلى البيت متباكيا متحسرا على فوات  
البيت حتى يخرج من المسجد ؛ فهذا بيان تمام الحج الذي أراد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بقوله « من حج هذا البيت فله يرفث و لم يقسق خرج من  
ذنوبه كيوم ولدته أمه » و قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، و الحج  
الم و ر ليس له جزاء إلا الجنة » - اه ص ٢٤ .

( ٣ ) قال السرخسي في شرح هذا القول : و ليس عليه شيء إلا الإساءة ، =

## باب القرآن

من<sup>٢</sup> أراد القرآن فعل مثل ذلك<sup>٣</sup> ، غير أنه يقول اللهم إني

== لما روى أن عمر رضى الله عنه كان يؤدب الناس على ترك المقام بمنى في ليالى الرمي ، ولكن ليس عليه شيء عندنا ، وقال الشافعي : إن ترك البيوتة ليلة فعلية مد ، وإن ترك لياليتين فعلية مدان ، وإن ترك ثلاث ليال فعلية دم ؛ وقاس ترك البيوتة في وجوب الجزاء به بتوك الرمي ، ولكننا نستدل بحديث العباس رضى الله عنه انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيوتة بمكة في ليالى الرمي لأجل السقاية فأذن له في ذلك ، ولو كان ذلك واجبا ما رخص له في تركه لأجل السقاية ؛ ولأن هذه البيوتة غير مقصودة بل هي تبع للرمي في هذه الأيام فتركها لا يوجب إلا الإساءة ، كالبيوتة بمزدلفة ليلة يوم النحر - اه ص ٢٥ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وعنوان الباب ساقط من ف ، ض و هو بسهو الناسخ . قال السرخسي : القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة بأن يحرم بهما أو يحرم بالحج بعد إحرام العمرة قبل أداء الأعمال ، من قوطم : قرن الشيء إلى الشيء - إذا جمع بينهما ؛ والتمتع هو الترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بينهما بأهل المأما صحيحا ، والإفراد بالحج إن يحج أولا ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج ، أو يؤدي كل نسك في سفر على حدة ، أو يكون أداء العمرة في غير أشهر الحج ؛ والأفضل عندنا القرآن ثم التمتع ، وعلى رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة الأفراد أفضل من التمتع ؛ وعن محمد قال : حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندى من القرآن ؛ وعلى قول الشافعي الأفراد أفضل من القرآن ؛ وعلى قول مالك : التمتع أفضل من القرآن - اه ملخصا من شرح السرخسي ج ٤ ص ٢٥ . فان شئت ان تمتع بدلائل كل هؤلاء الأئمة و احتجاج بعضهم على بعض مفصلة فعليك بشرحه . (٢) كذا في الأصل =

أريد العمرة والحج ، ويلبى بهما يقول « لبيك بعمره وحجة معا » ،  
 وإن شاء اكتفى بالنية<sup>١</sup> . و يبدأ إذا دخل مكة<sup>٢</sup> بطواف العمرة<sup>٣</sup> بالبيت  
 وسعيها بين الصفا والمروة نحو ما وصفناه في الحج ، ثم يطوف للحج  
 بالبيت ويسعى<sup>٤</sup> له بين الصفا والمروة<sup>٥</sup> . وإذا رمى جمرة العقبة  
 يوم النحر ذبح هدى القرآن ، وتجزيه الشاة ، والبقرة أفضل من الشاة ،  
 والجزور أفضل من البقرة ؛ ولو كان ساق هديه معه كان أفضل من ذلك كله ،

= وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « ومن » ( ٣ - ٣ ) وفي ض « فعل ذلك » .  
 (١) قال السرخسي في شرحه ( من أراد القرآن فتأهبه للإحرام كتابه المفرد )  
 على ما بينا ( إلا أنه ) في دعائه بعد الفراغ من الركعتين ( يقول : اللهم إني أريد  
 العمرة والحج ، و ) كذلك ( يلبي بهما ويقول : لبيك بعمره وحجة معا ) وإنما  
 يقدم ذكر العمرة لأن الله تعالى قدمها في قوله " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج " ، ولأنه  
 في أداء الأفعال يبدأ بالعمرة فكذلك في الإحرام يبدأ في التلبية بذكر العمرة ،  
 ( وإن اكتفى بالنية ) ولم يذكرهما في التلبية ( اجزاء ) على قياس الصلاة إذا  
 نوى بقلبه الصلاة وكبير - ٨١ ص ٢٧ .

(٢) لفظ « مكة » ساقط من ض :

(٣) وفي ف « بالطواف » مكان « بطواف العمرة » .

(٤) وفي ف ، ض « ثم يطوف الحج بالبيت وسعى » والصواب ما في الأصل وم .  
 (٥) قال السرخسي في ج ٤ ص ٢٦ من شرحه : وعلماؤنا استدلوا بحديث على  
 وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قرن بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى سبعين - الخ .

(٦) قال السرخسي في شرح قوله " وتجزيه الشاة " لقوله تعالى " فما استيسر =

ثم يخلق أو يقصر .

وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوي به التطوع أو طواف الصدر و ذلك بعد ما حل النفر فهو طواف الصدر ؛

= من الهدى " قال ابن عباس رضى الله عنهما : ما استيسر من الهدى شاة ، وفى حديث جابر رضى الله عنه قال : اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البقرة سبعة وفى الشاة واحد ، ( والبقرة أفضل من الشاة والجزور أفضل من البقرة ) اقوله تعالى " ومن يعظم شعائر الله " ، فما كان أقرب فى التعظيم فذلك أفضل ، وقد نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فى حجة الوداع ، ( ولو كان ساق هداياه مع نفسه كان أفضل من ذلك كله ) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه وقلدها هكذا ، قالت عائشة رضى الله عنها : كنت أقتل ثلاث هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلدها بيده ، و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما انى فلدت هدى وليدت رأسى فلا أحل حتى أحل منها - وفى رواية : فلا أحل حتى انحر ، وهذه الرواية قال الشافعى : تحلل القارن بالذبح لا بالخلق ؛ ولكننا نقول : التحلل يحصل بالخلق كما فى حق المفرد ، وتأويل الحديث « حتى انحر ثم احلق بعد » على ما روينا انه حلق رأسه بعد ذبح الهدايا ، ولأن التحلل من العبادة بما لا يحل فى اثنائها كالسلام فى الصلاة ، و ذلك بالخلق أو التقصير دون الذبح - اه ص ٢٩ .

(١) كذا فى ف ، ض وهو الصواب ، وكان فى الأصل « يقصروا » بالجمع تصحيف من الناسخ . قلت : وقوله « ثم يخلق أو يقصر » للمتن و شرحه سقط من شرح المختصر .

(٢) قال : ( وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوي به التطوع أو طواف الصدر و ذلك بعد ما حل النفر فهو طواف الصدر ) لأنه أتى به فى وقته فيكون عنه ، وإن نوى غيره كمن نوى بطواف الزيارة يوم النحر =

ولا بأس بأن يقيم بعد ذلك ما شاء ثم يخرج ، و لكن أفضل ذلك أن يكون طوافه حين يخرج .

وأما العمرة المفردة فانه يتأهب لها مثل ما وصفناه في الحج ٣ .

= التطوع يكون للزيارة بل أولى لأن ذلك ركن وهذا واجب - اه ما في شرح السرخسي ص ٢٩ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في ف ، وفي ض « الأفضل من ذلك » وفي م « لكن الأفضل » .

(٢) وعن أبي يوسف والحسن قالا : إذا اشتغل بعمل بمكة بعد طواف الصدر بعيد طواف الصدر لأنه كاسمه يكون للصدر فانما يختص به إذا اداه حين يصدر ، و ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « وليكن آخر عهد الطواف بالبيت » يشهد لهذا ، و لكننا نقول : ما قدم مكة إلا لأداء النسك فعند ما تم فراغه منها جاء اوان الصدر فطوافه بعد ذلك يكون للصدر ؛ و تأويل الحديث ان آخر نسكه طواف الصدر لا آخر عمله بمكة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

(٣) إذا اراد الإحرام بها من الميقات و كذلك ان كان بمكة و اراد ان يعتمر خرج من الحرم إلى الحل من اى جانب شاء ، و اقرب الجوانب التنعيم و عنده مسجد عائشة رضى الله عنها ، و سبب ذلك انها قالت : يا رسول الله ! أو كل نسائك ينصرفن بنسكين و انا بنسك واحد ؟ فأمر اخاها عبد الرحمن ان يعمرها من التنعيم مكان عمرتها ، يعنى مكان العمرة التى رفضتها - على ما نبينه ان شاء الله تعالى - فن ذلك الوقت عرف الناس موضع احرام العمرة فيخرجون إليه إذا ارادوا الإحرام بالعمرة ، و هو من جملة ما قيل : ما نزل بعائشة امر تركه إلا كان للساكنين فيه فرج - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

و يتقى فيها ما يتقيه فيه حين يقدم مكة . و يدخل المسجد فيبدأ<sup>١</sup>  
 بالحجر الأسود فيستله و يطوف بالبيت ، و يسمى بين الصفا و المروة  
 كذلك ، ثم يخلق أو يقصر<sup>٢</sup> ، ثم قد فرغ من عمرته و حل<sup>٣</sup> له كل  
 شيء . و يقطع التلبية في العمرة حين يستلم الحجر الأسود عند أول  
 شوط<sup>٤</sup> من الطواف بالبيت .

و كذلك إن أراد التمتع و لم يسق هدياً و يقيم بمكة بعد الفراغ  
 من العمرة حلالاً<sup>٥</sup> ، فإذا كان يوم التروية و أراد الرواح إلى منى لابس  
 الإزار و الرداء و لبى بالحج إن شاء من المسجد أو من الأبطح أو من  
 أى الحرم شاء ، و إن شاء أحرم بالحج<sup>٦</sup> قبل يوم التروية<sup>٧</sup> ، و ما تقدم  
 ١٠ باحرامه بالحج فهو أفضل ، و يروح مع الناس إلى منى فيبيت بها ليلة

(١) وفي ف ، ض « منه » مكان « فيه » .

(٢) وفي ض « و يبدأ » .

(٣) كذا في الأصل و كذا في م ، و قوله « أو يقصر » ناقط من ف . ض .

(٤) قول « و حل » كذا في الأصول ، وفي ض « حل » سقط الواو منها و لا بد  
 منه ، إنما سقط بسهو الناسخ .

(٥) كذا في الأصل و كذا في ض ، م ؛ وفي ف « الشوط » .

(٦) من غير أن يلب بأهله بين النسكين المأما صحیحاً - اه ما قانه في الشرح

(٧-٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « قبل التروية » .



عرفة ثم يغدو إلى عرفات و 'يعمل على ما وصفناه' في الحج المفرد غير أنه إذا طاف ٣ للعمرة في أشهر الحج فعليه هدى المتعة يذبحه يوم النحر بعد رمي الجمرة<sup>٥</sup> و يخلق أو يقصر ، ثم يزور البيت فيطوف به أسبوعاً<sup>٦</sup> يرمل في الثلاثة<sup>٧</sup> الأولى ويمشي في الأربعة<sup>٨</sup> الأواخر على هيئته ، و يصلي ركعتين ، و يسعى<sup>٩</sup> بين الصفا و المروة على ما سبق الوصف به . ثم ينصرف إلى منى . فان ساق هديا لمتعته فعل في العمرة مثل ما وصفناه ، و قد هديه إذا أحرم فان من السنة أن يقلد الرجل هديه<sup>١٠</sup> . بعد ما يحرم . وإذا طاف للعمرة و سعى أقام حراماً ،

(١-١) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « بعمل ما وصفناه » .

(٢) أى في الحج في حق المفرد - كما في الشرح .

(٣-٣) في ف « إذا كان طاف » .

(٤) وفي ف ، ض « العمرة » .

(٥) وفي ف ، ض « الجمار » و زاد في ض « بمكة » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « سبوعاً » .

(٧) وفي ف ، ض « الثلاث » .

(٨) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي ض « الأربع » .

(٩) وفي ف ، ض « ثم يسعى » .

(١٠) وفي ض « فإذا » .

(١١) تقليد الهدى ان يعلق بعنق البعير قطعة نعل او مزادة ليعلم انه هدى - اهـ

ج ٢ ص ١٣١ من المغرب . وفي شرح المختصر للسرخسي : ( وان ) كان =

ولم يقصر<sup>١</sup> ، فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب أن يقدم الإحرام ويطوف بالبيت وبالصفا والمروة لحجته فعل ، وإن أحب أن يؤخر ذلك إلى يوم النحر فعل<sup>٢</sup> ؛ وكذلك التمتع الذي لم يسق الهدى معه ، فإن طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يرمل في طواف الزيارة يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة<sup>٣</sup> ،

= حين اعتمر في أشهر الحج ( ساق هديا للتمتع فينبغي له ان يقلد هديه )  
اقوله تعالى " لا تحلوا شعائر الله " إلى قوله " ولا القلائد " ولكن السنة ان يقلد الهدى بعد ما يحرم بالعمرة لأنه لو قد الهدى قبل الإحرام وساقه بنية الإحرام صار محرما ، هكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وفي سياق الآية ما يدل عليه لأنه بعد ذكر القلائد قال " واذا حللتم فاصطادوا " فدل انه بالتقيد يصير محرما والأولى ان يحرم بالتلبية فلهذا كان الأفضل ان يلبي أولا ثم يقلد هديه - اهـ ج ٤ ص ٣٢ .

(١) لأن سوق الهدى هدى التمتع يمنع من التحلل بين النسكين ، على ما قال صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمرى ما استدرت لما سقت الهدى وبلغتها عمرة وتحملت منها » وقال في حديث آخر : « أما اني قلدت هدي ولبدت رأسى فلا احل حتى انحر » - اهـ من الشرح ص ٣٢ .

(٢) وفي ف ، ض « فله ذلك » مكان « فعل » .

(٣) قال ( وإن شاء أحرم بالحج قبل يوم التروية ، وما قدم احرامه بالحج فهو أفضل ) لأن فيه اظهار المسارعة والرغبة في العباداة ولأنه اشق على البدن ؛ وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « إنما اجررك على قدر نصيبك » ولما سئل من افضل الأعمال قال : احرمها - اهـ من الشرح . قال ( فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب ان يقدم الإحرام ويطوف بالبيت =

' وإن لم يكن فعله قبل أن يروح إلى منى رمل يوم النحر في طوافه وطاف بين الصفا والمروة . ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً كان أو مضفراً أو عاقصاً .

و المرأة بمنزلة الرجل في جميع ما وصفناه<sup>٢</sup> غير أنها تلبس ما بدا لها من الدرع والقميص والخمار والحلف والقفازين<sup>٤</sup> ، وتغطي رأسها<sup>٥</sup>

= والصفاء والمروة لحجته فعل ( كما بينا في المتمتع الذي لم يسق الهدى إلا أنه إن لم يطف بعد الإحرام بالحج رمل في طواف يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة .. اه ص ٣٣ .

(١-١) من قوله « وإن لم يكن فعله ... » - اقط من ض .

(٢) قال ( ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً أو مضفراً أو عاقصاً ، والتلبيد أن يجمع شعر رأسه على هامته ويشده بصمغ وغيره حتى يصير كاللبد ، والتصفير أن يجعل شعره ضفائر ، والعقص هو الإحكام وهو أن يشد شعره حول رأسه ؛ وقد بينا أن الحلق أفضل ، ولا يدع ما هو الأفضل بشيء من هذه الأسباب ، وقد لبى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه كما روينا من قبل من قوله « ولبى رأسي » ومع ذلك حلق .. اه من الشرح ص ٣٣ . قلت : وفي ض « إن كان ملبداً أو » وفي ف « أو مقصراً » وهو تصحيف « مضفراً » وكان في الأصل « أو مظفراً » وهو أيضاً تصحيف .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « وصفنا » بلا ضمير .

(٤) وفي الشرح : ( غير أنها تلبس ما بدا لها من الدروع والقمصان والخمار والحلف والقفازين ) لأنها عورة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « للمرأة عورة مستورة » وفي لبس الإزار والرداء ينكشف بعض البدن =

ولا تغطي وجهها ، ولا تلبس المصبوغ بورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون قد غسل . ولا حلق عليها ، إنما عليها التقصير ، ولا رمل عليها في الطواف بالبيت ولا سعى عليها بين الصفا والمروة ولكنها تمشي مشياً ، وتستر كل شيء منها إن أحببت إلا الوجه ،

= عادة وهي مأمورة بأداء العبادة على استر الوجوه كما بينا في الصلاة فلهذا تلبس المخيط والخفين - اه ص ٣٣ .

(١) قال السرخسي : ( وتغطي رأسها ولا تغطي وجهها ) لأن الرأس منها عورة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « احرام الرجل في رأسه و احرام المرأة في وجهها » فعرفنا انها لا تغطي وجهها ( إلا ان لها ان تسدل على وجهها إذا أرادت ذلك على وجه تجافى عن وجهها ) هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا في الإحرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكشف وجوهنا فإذا استقبلنا قوم أسدانا من غير أن نصيب وجوهنا - اه ص ٣٣ .

(٢) قال السرخسي : ( ولا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر إلا أن يكون قد غسل ) لأن ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ ، وهي في ذلك بمنزلة الرجل ، ولأن هذا تزين وهي من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الإحرام كالرجل - اه ص ٣٣ .

قلت : أما شرح الورس والعصفر فقد مر في الزكاة والصوم .

(٣) لأن الحلق في حقها مثلة والمثلة حرام ، وشعر الرأس زينة لها كاللحية للرجل ، فكما لا يحلق الرجل لحيته عند الخروج من الإحرام لا تحلق هي رأسها - اه من الشرح .

(٤) لأن الرمل لإطهار التجلد والقوة ، والمرأة ليست من أهل القتال =

و تسدل على وجهها إن أرادت ذلك و تحافى عن وجهها' .

## باب الطواف

ذكر حديث صبي بن معبد<sup>١</sup> أنه قرن فطاف طوافين و سعى سبعين

فذكر<sup>٢</sup> ذلك لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: هديت لسنة نبيك .

= لتظهر الجلادة من نفسها ، و لا يؤمن ان يبدو شيء من عورتها في رملها و سعيها أو تسقط لضعف بنيتها فلهذا تمتع من ذلك و تؤمر بأن تمشى مشياً -  
اه ص ٣٣ - ٣٤ .

(١) قال السرخسى في شرحه : فهذا القدر ذكره في الكتاب في الفرق ، و قد قال مشايخنا : انها لا ترفع صوتها بالتلبية ايضالما في رفع صوتها من الفتنة ، و كذلك لا تستلم الحجر إذا كان هناك جمع لأنها ممنوعة عن تماس الرجل و الزحمة معهم ، فلا تستلم الحجر الا إذا وجدت ذلك الموضع خاليا عن الرجال - اه ص ٣٤ .

(٢) صبي بن معبد بضم الصاد مصغرا ، قال مسلمة بن قاسم : تابعى ثقة ، رأى عمر بن الخطاب و عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عنه ابو وائل و مسروق و أبو إسحاق السبيعي و زر بن حبيش و الشعبي و إبراهيم النخعي ، و روى عنه مجاهد ، و قال البخارى : و مجاهد عن شقيق عن صبي اصح ؛ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في تهذيب التهذيب . قلت : روى له ابو داود و النسائي و ابن ماجه .

(٣) و في ف ، ض « و ذكر » . حديث صبي اخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٨ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : خرج زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة و الصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل زيد و سلمان بالحج وحده و أهل =

= الصبي بالعمرة والحج ، فقالا له : ويحك تمتع وقد نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة ؟ والله لأنت اضل من بعيرك ! فقال الصبي : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت لعمرته وبين الصفا والمروة ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرفات ففرغ من حجته فلما كان يوم النحر أهرق دما لثمته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال زيد بن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك قد نهيت عن المتعة وإن الصبي قد تمتع ! فقال : أصنعت يا صبي ما ذا ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين بالعمرة والحج فلما قدمت مكة طفت بالبيت والصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت وبالصفا والمروة لحجتي ثم أقمت حراما حتى كان يوم النحر فأهرقت دما لثمتي ثم أحللت ؛ قال : فضرب عمر ظهره قال : هديت لسنة نبيك - اه . وأخرجه الحارثي في مسنده ق ٨١ من طرق الأئمة زفر وأبي يوسف وابن زياد : حدثنا حمدان بن ذى النون البجلي ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات ثنا زفر عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت فقدمت الكوفة أريد الحج فوجدت سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدان الحج في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل سلمان وزيد ابن صوحان بالحج وحده وأهل الصبي بالحج والعمرة فقالا : ويحك تمتع وقد نهى عمر عن المتعة ! والله لأنت اضل من بعيرك ! قال : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة لعمرته ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرفات و فرغ من حجه فلما كان يوم النحر حل فأهرق دما لثمته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له زيد بن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك نهيت عن المتعة وإن الصبي ابن معبد قد تمتع ! قال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين =

= بالحج والعمرة فلما قدمت مكة طفت بالبيت وسعيت بين الصفا والمروة  
لعمرتي ثم رجعت حراما لم احلل من شيء ثم طفت بالبيت وبين الصفا والمروة  
لحجتي ثم اتمت حراما حتى كان يوم النحر هزقت دما لمتعتي ثم احللت ؛ قال :  
فضرب عمر على ظهره وقال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ؛ حدثنا  
محمد بن الحسن البزار ثنا بشر بن الوليد انبا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن حماد  
عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت -  
وذكر الحديث بطوله ؛ حدثنا ابو نصر محمد بن محمد بن سلام الباهلي ثنا موسى  
ابن نصر ثنا الحسن بن زياد ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الصبي قال :  
خرج هو وسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدون الحج ، قال : فأما الصبي  
فقرن الحج والعمرة جميعا ، وأما سلمان وزيد فأفردا الحج ثم اقبلا على الصبي  
ياوماه فيما صنع ثم قالاه : لأنك اضل من بعيرك تقرن الحج والعمرة وقد نهى  
أمير المؤمنين عن المتعة ! فقال : تقدمون على عمر واقدم ، قال : فمضوا حتى  
دخل مكة فطاف بالبيت لعمرة ثم سعى بين الصفا والمروة لعمرة ثم عاد  
فطاف بالبيت لحجته ثم سعى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما كما هو  
لم يحل له شيء حرم عليه حتى إذا كان يوم النحر ذبح ما استيسر من الهدى  
شاة فلما قضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر فقال له سلمان وزيد :  
يا أمير المؤمنين ان الصبي قرن العمرة والحج جميعا فنهيناه فلم ينته ! فأقبل عمر  
على الصبي فقال : يا صبي ! فعلت ماذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين ! قرنت الحج  
والعمرة جميعا ، قال : ثم صنعت ما ذا ؟ قال : لا قدمت مكة طفت طوافا  
بالبيت لعمرتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت  
لحجتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لحجتي ، قال ثم صنعت ما ذا ؟ قال : ثم اتمت  
حراما كما أنا لم يحل لي شيء حرم على حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر  
من الهدى شاة ؛ فضرب عمر على كتفه ثم قال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه  
وسلم - ٨٢ ق ٨٢ . وأخرج ابن خسر من طريق عبد الرحمن بن حمة نا محمد =

= ابن ابراهيم بن حبيش بن محمد بن شعاع نا الحسن بن زياد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : خرج صبي بن معبد وزيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة فلما احرموا احرم زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة بالحج منفردا فأما الصبي ابن معبد فقرن العمرة و الحج جميعا فأبلا يلومانه و قال له : انت اضل من بعيرك أقرن العمرة مع الحج و قد نهى أمير المؤمنين عن العمرة ! يعنون عمر رضى الله عنه ، فقال لهم : أقدم على أمير المؤمنين و تقدمون ، فلما قدموا مكة و قضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر رضى الله عنه فقال له زيد ابن صوحان و سلمان بن ربيعة : يا أمير المؤمنين ان الصبي بن معبد قرن العمرة و الحج جميعا فنهيناه عن ذلك فلم ينته ! فأقبل همر على الصبي فقال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ! اهلت بالعمرة و الحج جميعا فلما قدمت مكة طفت طوافا بالبيت لعمرتي و سعيت بين الصفا و الروة لعمرتي ثم طفت طوافا آخر بالبيت لحجتي ثم سعيت بين الصفا و الروة لحجتي ثم اتمت حراما كما انا حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر من الهدى ثم اهلت ؛ قال : فضرب عمر رضى الله عنه على ظهره و قال : هديت لسنة نبيك - اهق ٥٥٥ . و هكذا أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٥٥ . و أخرجه الطارقي من طريق القاسم بن الحكم أيضا : حدثنا محمد ابن اسحاق بن عثمان السمسار البخاري ثنا الحسين بن منصور . ثنا القاسم بن الحكم ثنا أبو حنيفة و منصور بن دينار ح و حدثنا نصر بن احمد الكندي ثنا اسحاق ابن ابراهيم العفصي ثنا القاسم بن الحكم ثنا منصور بن دينار - ولم يذكر ابا حنيفة - عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : اقبلت من الجزيرة حاجا قارنا فررت بسلمان بن ربيعة و زيد بن صوحان و هما منيخان بالعذيب قال فسمعتني اقول « لبيك بعمرة و حجة معا » فقال احدهما : هذا اضل من بعيره ، و قال الآخر : هذا اضل من كذا و كذا ، قال : فضيت حتى إذا قضيت نسكي مررت بأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه فأخبرته فقلت : يا أمير المؤمنين ! =



= كنت رجلا بعيد الشقة فاصى الدار أذن الله لي في هذا الوجه فأحبت ان  
اجمع عمرة إلى حجة فأهلت بهما جميعا ولم اسق فمررت بسلمان بن ربيعة وزيد  
ابن صوحان فسمعتني أقول « ليك بعمرة وحجة معا » فقال أحدهما : هذا اضل  
من بعيره ، وقال الآخر : هذا اضل من كذا وكذا ، قال : فصنعت ما ذا ؟ قال  
قلت : مضت نطفت طوافا للعمرة وسعيت سعيا للعمرة ثم عدت ففعلت مثل  
ذلك لحجتي ثم بقيت حراما ما أفنا اصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكي ،  
قال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - اه ق ٥٧ . قالت : السعديب تصغير  
العدس ، وهو ماء الطيب ، وهو ماء بين القادسية والمغيثة بينه وبين القادسية  
أربعة ميال وإلى المغيثة اثنتان وثلاثون ميلا ؛ وقيل : هو واد لبني تميم ، وهو  
من منازل حاج الكوفة - راجع ج ٦ ص ١٣١ من معجم البلدان . قلت :  
ولم يرد المؤلف هذا الحديث في كتاب الآثار ، وإنما ذكره الحاكم في المختصر  
من غير سنده عنه ، فعلمه رواه في المناسك عن أبي يوسف ، وإنما رواه في كتاب  
الحجة بالسندين مختصرا : أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد بن الصبيبي بن معبد  
أهل بعمرة وحجة بالعذيب فر به زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة فلما سمعا  
الذي أهل به قالا : هذا اضل من حمل اهله - أو اقل عقلا من حمل اهله ، فاحتفظ من  
قولها حتى قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع و بقولها  
فقال له عمر رضى الله عنه : هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، مرتين -  
اه ج ٢ ص ١٩ . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن  
الصبيبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت و قرنت  
الحج والعمرة فأهلت بهما فمررت على زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة  
بالعذيب وأنا أهل بهما فقال أحدهما : لهذا اضل من بعير اهله ، وقال الآخر :  
أيهل بهما جميعا ! فخرجت كأنى أحملها على عنقى حتى دخلت على عمر رضى الله عنه  
فذكرت له ما قالا ، قال : انها لا يقولان شيئا ، هديت لسنة نبيك صلى الله عليه  
وسلم - اه ج ٢ ص ٢٢ ليس فيه ذكر الطوافين والسبعين و أخرجه الطحاوى =

وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف  
لها طوافين وسعى لهما سبعين . وعن علي أنه كان يطوف طوافين  
= في ج ١ ص ٣٧٤ من شرح آثاره من طريق حفص بن غياث ووكيع عن  
الأعمش عن شقيق بن مهران . وخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي  
والطيالسي في مسنده وابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مصنفه كذلك  
مختصرا من غير ذكر الطوافين والسبعين .

(١) كذا ذكره الحاكم في مختصره وقطع مسنده . قلت : رواه الإمام محمد عن  
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي قال : رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم قرن وطاف طوافين وسعى سبعين ؛ ورواه الدارقطني أيضا بسنده عن  
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي ، قال الدارقطني : الحسن بن  
عمار متروك ؛ وخرجه الدارقطني عن حفص بن داود (سليمان)  
عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن مهران ، وقال :  
وحفص هذا ضعيف ، وابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم ؛ وخرجه عن  
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي : ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا فطاف طوافين وسعى سبعين . وخرج  
الدارقطني عن أبي بردة عمرو بن يزيد عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن  
عبد الله قال : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرته وحججه طوافين وسعى  
سبعين ، وأبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود ؛ قال الدارقطني : وأبو بردة  
متروك ومن دونه في الإسناد ضعفاء ؛ وخرجه أيضا عن محمد بن يحيى الأزدي  
ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمر بن  
حصين : ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين - ٨١ ؛  
وقال الدارقطني : وهم محمد بن يحيى في متنه - راجع ج ٣ ص ١١٠ - ١١١  
من نصب الراية . قال في التعليق المجدد : وقال أبو حنيفة في آخرين : عليه =

و يسعى سبعين .

= طوافان وسبعان ، واستدل لذلك في فتح القدير بما رواه النسائي في سننه الكبرى عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال : طفت مع ابي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين ، وحدثني ان عليا فعل ذلك وحدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، قال العلامة ابن الهمام : وحماد هذا وان ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، مع انه روى عن علي بطرق كثيرة مضعفة ترتقى الى الحسن غير اننا تركناها واقتصرنا على ما هو الحججة بنفسه بلا ضم - انتهى ص ١٩٤ من الموطأ . قلت : راجع ج ٢ ص ٢٠٥ من فتح القدير تجد فيه دلائل بأزيد من هذا .

(١) من قوله « وعن علي انه كان ... » ساقط من ف ، ض . قلت : هذا الأثر اخرجه الإمام محمد في ص ٨٠ من آثاره : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن ابي نصر السلمي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : اذا اهلت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين واسع لهما سبعين بالصفاء والمروة ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد لمن قرن لحديثه بهذا الحديث فقال : لو كنت سمعته لم افت الا بطوافين واما بعد اليوم فلا افتى الا بهما ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة . واخرجه في كتاب الحج ايضا ، راجع ج ٢ ص ٢ منه ؛ واخرجه في كتاب الحج بغير هذا السند ايضا . واخرجه الإمام ابو يوسف في ص ١٠٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن ابي نصر عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال : اذا اهلت بهما جميعا بالعمرة والحج فطف لهما بالبيت طوافين واسع لهما بين الصفا والمروة سبعين ؛ قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي الناس بطواف واحد اذا قرن فلما حدثته الحديث عن علي قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم افت الا بطوافين فأما بعد اليوم فاقى لا افتى الا بهما - ٨١ . واخرج ابن ابي شيبة عن هشيم عن =

و الطواف الذى يطوفه القارن لحجته بيد طواف العمرة ليس  
بواجب ، وإنما الطواف الواجب فى الحج طواف الزيارة يوم النحر ؛  
و طواف الصدر أيضا . احب إلا على الحيض .

إذا قدم القارن مكة فلم يطف حتى وقف بعرفة أو طاف للعمرة  
ثلاثة أشواط فقط كان رافضا لعمرته ، و عليه دم لرفضها و قضاؤها ،  
و قد سقط عنه دم القران . قال محمد : لا يكون رافضا لعمرته حتى  
يقف بعرفة بعد الزوال ، و إن كان طاف أربعة أشواط لعمرته لم يصر

= منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك ان عليا و ابن مسعود رضى الله  
عنهما قالا فى القران : يطوف طوافين و يسمى سعيين - راجع ج ٣ ص ٢٠٦ من  
فتح القدير

(١) و فى ف ، ض « لعمرته » .

(٢) سقط لفظ « عنه » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٣) قال السرخسى : ( فإن توجه الى عرفات بعد ما دخل وقت الوقوف فعن  
ابى حنيفة ) روايتان فى ذلك فى الكتاب ، يقول ( لا يصير رافضا ) حتى اذا عاد  
من الطريق الى مكة و طاف للعمرة فهو قارن ، و الحسن روى عن ابى حنيفة  
انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات ، و هذا هو القياس على مذهبه ، كما  
جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الإمام بمنزلة الشروع فى الجمعة فى ارتفاع  
الظهر ، و الذى ذكره فى الكتاب استحسان ، و الفرق بينه و بين تلك المسألة  
انه هناك مأمور بالسعى الى الجمعة فيتقوى السعى بمشيئه ، و هنا هو منهى عن  
التوجه الى عرفات قبل طواف العمرة ، و لأن الموجب هنا للارتفاع صيرورة  
ركن الحج مؤدى حتى يكون ما بعده بناء العمرة على الحج و هذا بنفس التوجه  
لا يحصل ، و هناك الموجب لرفض الظهر المنافاة بينه و بين الجمعة ، و السعى من  
خصائص الجمعة فأقيم مقام الشروع فى ارتفاع الظهر به - ٨١ ص ٣٦ .

رافضا لها بالوقوف بعرفة وأتمها يوم النحر وهو قارن ، فان لم يطف لعمرته حين قدم مكة<sup>١</sup> ولكنه طاف وسعى لحجته ثم وقف بعرفة لم يكن برافضا لعمرته و كان طوافه وسعيه للعمرة دون الحج<sup>٢</sup> ، وهذا رجل لم يطف لحجته فعليه أن يرمل في طواف يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة ، وإن طاف وسعى للحج ثم طاف وسعى للعمرة<sup>٥</sup> لم يكن يلزمه<sup>٣</sup> شيء ولم تكن نيته في ذلك شيئا<sup>٤</sup> ، وكان<sup>٥</sup> الأول عن العمرة والثاني عن الحج ، فان طاف طوافين لهما ثم سعى سعيتين فقد أساء ولا شيء عليه . فان كان طافهما على غير وضوء ثم سعى يوم النحر فعليه دم من أجل طوافه للعمرة على غير وضوء .

ويرمل في طواف الحج يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة<sup>١٠</sup> استحسانا ، وإن<sup>٦</sup> لم يفعل فلا شيء عليه . وقال محمد : ليس عليه أن يعيد الطواف ، وإن أعاد فهو أفضل ، والدم عليه<sup>٧</sup> على كل حال ، وإن طافهما<sup>٨</sup> جنبا فعليه دم لطواف العمرة ويعيد السعي للحج ، فان لم يعد<sup>٩</sup>

(١) لفظ « مكة » ساقط من ف ، ض .

(٢-٢) وفي ف ، ض « لم يلزمه » .

(٣) وفي ف ، ض « شيء » ، وليس بشيء .

(٤-٤) وفي ف « وان كان » .

(٥) وفي ف « فان » .

(٦) لفظ « عليه » ساقط من ف ، ض .

(٧-٧) وفي ف ، ض « وان كان طافهما » .

(٨) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « يعيده » .

فعلية دم . والقياس<sup>١</sup> في الجنب و الذي على غير وضوء سواء إلا أن الجنب أشدهما حالا ، و الحائض كالجنب في هذا .

مفرد أو قارن طاف طواف الزيارة على غير وضوء و لم يطف طواف الصدر حتى رجع إلى أهله كان عليه<sup>٢</sup> دمان : أحدهما لطوافه على غير وضوء ، و الآخر لترك طواف الصدر ؛<sup>٣</sup> فإن كان قد طاف للصدر<sup>٤</sup> سقط عنه<sup>٥</sup> الدم من أجله<sup>٦</sup> ، و إن كان طاف للزيارة<sup>٧</sup> جنباً و لم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة باحرام جديد فيطوف طواف الزيارة و يريق<sup>٨</sup> لتأخيره دما و يطوف طواف الصدر ، و إن<sup>٩</sup>

(١) و في ف « فالقياس » .

(٢) كذا في ف ، و في الأصل وض « قال عليه » و في م « فعلية » .

(٣-٣) من قوله « فإن كان » ساقط من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من ف ، ض .

(٥) قال السرخسي : (مفرد أو قارن طاف للزيارة محدثاً و لم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فعلية دمان : أحدهما للحدث في طواف الزيارة ، و الآخر لترك طواف الصدر ؛ و إن كان طاف للصدر فعلية دم واحد لترك الطهارة في طواف الزيارة) و لا يجعل طوافه للصدر إعادة منه لطواف الزيارة لأن إقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة غير مفيد في حقه فإنه إذا جعل هذا إعادة لطواف الزيارة صار تاركاً لطواف الصدر فيلزمه الدم لأجله ، و إذا لم يكن مفيداً لا يشتغل به - ١٥ ص ٤١ .

(٦) و في ف « الزيارة » ، و في ض « طواف الزيارة » .

(٧) و في ض « يهريق » .

(٨) و في ف ، ض « و إذا » مكان « و إن » .

لم يرجع فعليه بدته لطواف الزيارة و شاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لطواف الصدر شيء<sup>١</sup>. وإن كان طاف<sup>٢</sup> للزيارة جنبا و طاف للصدر طاهرا<sup>٣</sup> في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر مكان طواف الزيارة، وقد أخره فعليه دم لتأخيره و صار كأنه لم يطف للصدر فعليه لتركه دم. وإن كانت امرأة حائض<sup>٤</sup>

(١) قال الهرخسي: (وإن كان طاف للزيارة جنبا ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة ليطوف طواف الزيارة، وإذا عاد فعليه إحرام جديد) لأن طوافه الأول معتد به في حق التحلل و ليس له أن يدخل مكة بغير إحرام فيلزمه إحرام جديد لدخول مكة ثم يلزمه دم لتأخيره طواف الزيارة عن وقته، وهذا قول أبي حنيفة، بمنزلة ما لو أخر الطواف حتى مضت أيام التشريق؛ وسنبين هذا الفصل إن شاء الله تعالى؛ وهذه المسألة تدل على أن المعتبر هو الطواف الثاني؛ (وإن لم يرجع إلى مكة فعليه بدته لطواف الزيارة و شاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة و ليس عليها لترك طواف الصدر شيء) لأن الحائض رخصة في ترك طواف الصدر، والأصل فيه حديث صفية رضي الله عنها فإنه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام النحر أنها حاضت فقال صلى الله عليه وسلم: عقرى حلقى أحابستنا هي؟ فقيل: إنها قد طافت! قال: فلتنفر إذن؟ فهذا دليل على أن الحائض ممنوعة عن طواف الزيارة وإنه ليس عليها طواف الصدر لأنه لما أخبر أنها طافت للزيارة أمرها بأن تنفر معهم - ٥١ ص ٤١ .

(٢-٢) كذا في الأصل و كذا في ف؛ وفي ض، م «وإن طاف» .

(٣) كذا في م، و سقط لفظ «طاهرا» من بقية الأصول .

(٤) وفي ض «حائضا» .

فطافت يوم النحر حائضا ثم طهرت من الغد و طافت<sup>١</sup> للصدر في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر للزيارة، و عليها لتأخيره دم و عليها دم لتبرك طواف الصدر، و هذا قول أبي حنيفة؛ و قال أبو يوسف و محمد: ليس عليها لتأخير طواف الزيارة شيء<sup>٢</sup>.

و إن طاف الأقل<sup>٣</sup> من طواف الزيارة طاهرا و لم يطف للصدر و رجع إلى أهله فعليه أن يعود بالإحرام الأول و يقضى بقية الزيارة<sup>٤</sup> و يريق<sup>٥</sup> لتأخيره دما و يطوف للصدر؛ و إن كان طاف الأكثر منه أجزاءه أن لا يعود، و يبعث بشاتين: إحداهما لما بقي منه و الأخرى للصدر<sup>٦</sup>؛

(١) كذا في الأصل؛ و في ف، ض « ثم طافت » و في م « فطافت » .

(٢) و الحاصل ان طواف الزيارة موقت بأيام النحر فتأخيره عن أيام النحر يوجب الدم في قول أبي حنيفة، و لا يوجب الدم في قولها؛ و على هذا من قدم نسكا على نساك كأن حلق قبل الرمي، او نحر القارن قبل الرمي، او حلق قبل الذبح فعليه دم عند أبي حنيفة، و عندهما لا يلزمه الدم بالتقديم و التأخير - الخ شرح المختصر ج ٤ ص ٤٢ .

(٣) و في ف، ض « أقل » .

(٤) لأن الأكثر باق عليه فكان إحرامه في حق النساء باقيا، و لا يحتاج هذا إلى إحرام جديد عند العود، و لا يقوم الدم مقام ما بقي عليه، و لكن يلزمه العود إلى مكة بقية الطواف عليه - ١٥ ص ٤٣ من الشرح .

(٥) و في ض « و يهريق » .

(٦) قال السرخسي: (ثم يريق دما لتأخيره) عند أبي حنيفة لأن تأخير أكثر الأشواط عن أيام النحر كتأخير الكل (و يطوف للصدر، و ان كان طاف =



وإن كان طاف الأقل منه وطاف للصدر في آخر أيام التشريق فانه يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر، وعليه في قول أبي حنيفة لتأخير ذلك دم 'لأنه أكثره' وعليه تركه من طواف الصدر أيضا دم ٣٠ .  
وإن كان المتروك من طواف الزيارة أقله أكل ذلك من طواف الصدر ولم يكن عليه لواحد منهما دم، ولكن عليه الصدقة .  
قال أبو الفضل: ° وجملته أن عليه في ترك الأقل من طواف

= أربعة اشواط اجزاه ان لا يعود ولكن ( يبعث بشاتين احدهما لما بقي عليه من اشواط الطواف ) لأن ما بقي أقل و شرط الطواف الكمال فيقوم الدم مقامه ( و) الدم ( الآخر لطواف الصدر) و ان اختار العود الى مكة يلزمه إحرام جديد لأن التحلل قد حصل له من الإحرام الأول فاذا عاد بإحرام جديد و اعاد ما بقي من طواف الزيارة وطاف للصدر اجزاه وكان عليه لتأخير كل شوط من اشواط الزيارة صدقة لأن تأخير الكل لما كان يوجب الدم عنه فتأخير الأقل لا يوجب الدم ولكن يوجب الصدقة، وفي كل موضع يقول: تلزمه صدقة، فالمراد طعام مسكينين مدين من حنطة الا ان يبلغ قيمة ذلك قيمة شاة فينقذ ينقص منه ما احب - اه ص ٤٣ من شرح السرخسي .

(١) لأن استحقاق الزيارة عليه اقوى، فما أتى به مصروف الى اكاله و ان نواه عن غيره - اه ما قاله السرخسي في شرحه .

(٢-٢) وفي ف، ض « لأنه اكل منه » .

(٣) قال السرخسي: ثم قد بقي من طوافه للصدر ثلاثة اشواط فصار تاركا للأكثر من طواف الصدر، وذلك ينزل منزلة ترك الكل فعليه الدم لذلك - اه .

(٤) سقط لفظ « عليه » من ف .

(٥) لم يذكر في ف لفظ « ابو الفضل » وهو الإمام محمد بن محمد، ابو الفضل الحاكم =



كذلك بغير عذر الإعادة إن كان هناك ، وشاء إن كان قد رجع ؛  
وكذلك طوافه بين الصفا والمروة محمولا أو راكبا .

و<sup>٢</sup> إذا طاف المعتمر أربعة أشواط من طواف العمرة في أشهر الحج  
ثم حج من عامه فهو متمتع ، وإن كان طاف الأكثر منه في شهر  
رمضان لم يكن متمتعا .

ولو جامع المعتمر بعد ما طاف الأكثر من طوافه لم تفسد عمرته ومضى  
فيها وعليه دم ،<sup>٣</sup> وإن جامع بعد ما طاف ثلاثة أشواط منه فسدت عمرته  
ومضى فيها وعليه دم للجماع ؛ وعمرة مكانها ، وإن كان طاف للعمرة<sup>٥</sup> في شهر  
رمضان جنبا أو على غير وضوء لم يكن متمتعا إن أعاده في شوال أو لم يعده .

كو في اعتمر في أشهر الحج فطاف لعمرته ثلاثة أشواط وفرغ بما بقي<sup>١٠</sup>  
عليه منها رحل ورجع إلى أهله ثم ذكر ذلك فرجع إلى مكة ففضى  
ما بقي عليه من عمرته من طواف البيت والصفا والمروة وحل وحج  
من عامه فهو متمتع<sup>٦</sup> ، وإن كان طاف أربعة أشواط لم يكن متمتعا<sup>٧</sup> .

(١-١) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل وكذا في م « إن رجع » .

(٢) كذا في ف ، ض ؛ والواو ساقط من الأصل .

(٣-٣) من قوله « وإن جامع . . . » ساقط من ف .

(٤) وفي ف ، ض « الجماع » .

(٥) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « طواف العمرة » .

(٦) لأنه لما أتى بأكثر الأشواط بعد ما رجع ثانيا فكأنه أتى بالكل بعد رجوعه -  
كذا قاله الشارح - راجع ص ٤٥ منه .

(٧) وهذا لوجود الإلمام بأهله بين النسكين وانشائه السفر لأداء كل نسك من

بيته - اه ما قاله السرخسي في ج ٤ ص ٤٦ .

وترك الرمل في طواف الحج والعمرة والسعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة لا يوجب شيئا غير أنه فيه مسيء إذا كان لغير عذر. وكذلك ترك استلام الحجر.

وإذا طاف الطواف الواجب في الحج أو العمرة في جوف الحطيم قضى ما ترك منه إن كان بمكة، وإن كان قد رجع إلى أهله فعليه دم.

(١) كذا في م، وفي بقية الأصول « بغير ».

(٢) فالرمل واستلام الحجر، وهذه الخلال من آداب الطواف أو من السنن، وترك ما هو سنة أو أدب لا يوجب شيئا إلا الإساءة إذا تعمد - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٦ .

(٣) قوله « الطواف » ساقط من ف، ض .

(٤) كذا في الأصول الثلاثة « أو العمرة » وفي م « و العمرة » .

(٥) لأن التروك هو الأقل فإنه إنما ترك الطواف على الحطيم فقط، وقد بينا أنه

لو ترك الأقل من أشواط الطواف فعليه إعادة التروك، وإن لم يعد فعليه الدم

عندنا فهذا مثله؛ ثم الأفضل عندنا أن يعيد الطواف من الأصل ليكون مراعى

لترتيب المسنون، وإن أعاده على الحطيم فقط أجزاءه لأنه أتى بما هو التروك،

وعلى قول الشافعي يلزمه إعادة الطواف من الأصل، بناء على أصله في أن مراعاة

الترتيب في الطواف واجب كما هو في الصلاة فإذا ترك لم يكن طوافه معتدا به،

وعندنا الواجب هو الدوران حول البيت وذلك يتم بإعادة التروك فقط،

ولكن الترتيب سنة والإعادة من الأصل أفضل؛ ويلزمون (أي الشوافع)

علينا بما لو ابتداء الطواف من غير موضع الحجر لا يعتد بذلك القدر حتى

ينتهي إلى الحجر، ولو لم يكن الترتيب واجبا لكان ذلك القدر معتدا به؛ ومن

اصحابنا من يقول بأنه معتد به عندنا ولكنه مكروه، ولكن ذكر محمد في الرقيات

أنه لا يعتبر طوافه إلى الحجر، لا لترك الترتيب ولكن لأن مفتاح الطواف من

الحجر الأسود على ما روى أن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه قال لإسماعيل =

قارن طاف لعمرته ثلاثة أشواط وسعى بين الصفا والمروة ثم طاف لحجته كذلك ، ثم وقف بعرفة فان الأشواط التي قضاهما للحج محسوبة من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا من طواف العمرة ويبعد طواف الصفا والمروة لعمرته ولحجته وهو قارن ، وإن رجع إلى الكوفة قبل أن يفعل ذلك فعليه دم لترك ذلك الشوط ودم لترك السعى في الحج . قال : وقوله في هذا الجواب : لعمرته ، غير سديد إلا أن يريد به الاستحباب ، ويكره له أن يجمع بين أسبوعين<sup>٢</sup> من الطواف قبل أن يصلى في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا بأس = عليه السلام « اتنسى بحجر اجعله علامة افتتاح الطواف فاتاه بحجر فالتفاه ثم بالتاني ثم بالثالث فناده . قد اتاني بالحجر من اغتاني عن حرك ووجد الحجر الأسود في موضعه ، فعرفنا ان افتتاح الطواف منه ، فما اداه قبل الافتتاح لا يكون معتادا به - ١٥ ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ٤٦ .

(١) قوله « قال » اي قال الحاكم منتقدا على الإمام ، قال السرخسي : قال الحاكم : قوله « يعيد الطواف لعمرته » غير سديد الا ان يريد به الاستحباب يريد بيان ان موضوع المسألة فيما اذا كان سعى بعد طواف التحية ثلاثة اشواط فكان ذلك سعيا معتادا به للعمرة فلا يلزمه اعادته وان كان يستحب له اعادة ذلك بعد ما اكمل طواف العمرة بالشوط المتروك - ١٥ ص ٢٧ .

(٢) من قوله « قارن طاف لعمرته ... » س ، ساقط من ف ، ض . والمسألة هذه موجودة في متن الشرح .

(٣) قوله « بين اسبوعين » ولفظ « بين » ساقط من ف ، ض ؛ وهو في الأصل « سبوعين » والصواب « اسبوعين » كما هو في ض ، م .

بذلك إذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو نحو ذلك . وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع الشمس وترتفع ، وكذلك إن طاف بعد العصر لم يصل حتى يصل المغرب ولا يجزيه المكتوبة من ركعتي الطواف .

ويكره له أن ينشد الشعر في طوافه أو يتحدث أو يبيع أو يشتري ،

وإن فعله لم يفسد عليه طوافه ، ويكره له أن يرفع صوته بقراءة القرآن فيه ، ولا بأس بقراءته في نفسه . وإن طافت المرأة مع الرجل

(١) كذا في الأصول . وهو في الشرح «خمسة أسابيع» ولم يذكر فيه قوله «أو نحو ذلك» . ويكره له ذلك لأن إتمام كل أسبوع من الطواف بركعتين فيكره له الاشتغال بالأسبوع الثاني قبل إكمال الأول ، كما إن إكمال كل شفع من التطوع لما كان بالتشهد يكره له الاشتغال بالشفع الثاني قبل إكمال الأول - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٧ .

(٢) وفي ف ، ض «طلعت»

(٣) سقط لفظ «الشمس» من ض .

(٤) لم يذكر قوله «وترتفع» من ف ، ض ، م .

(٥) قال السرخسي : قال (وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع

الشمس) وقد بينا في كتاب الصلاة أن ركعتي الطواف سنة أو واجب بسبب من جهته كالمندور وذلك لا يؤدي عندنا بعد طلوع الفجر قبل طلوع

الشمس ، ولا بعد العصر قبل غروب الشمس ، وقد روى أن عمر رضي الله

عنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج من مكة حتم إذا كان بسدى طوى

وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال «ركعتان مكان ركعتين» ؛ (وكذلك =

لم تفسد عليه طوافه .

وإذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد بنى على طوافه . وإن ٣ أخر الطائف ركعته حتى خرج من مكة لم يضره ؛ بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج حتى إذا كان بذي طوى وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال «ركعتان مكان ركعتين» ، قال : و الصلاة لاهل

= بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب ) لأن أداء ما ليس بمكتوبة قبل صلاة المغرب مكروه ( ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتى الطواف ) لأنه واجب كالمندور أو سنة كسنة الصلاة بالمكتوبة لا تنوب عنه - طه ص ٤٧ .

(١) لأن الطواف في الأحكام ليس كالصلاة ، ومحاذاة المرأة الرجل إنما يوجب فساد الصلاة إذا كانا يشتركان في الصلاة ، فأما إذا لم يشتركا في الصلاة فلا ؛ وهنا لا شركة بينهما في الطواف - ه ما قاله المرخسى في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وفي ف ، ض « لتجدد » .

(٣) وفي ف ، ض « فان » .

(٤) وفي ف ، ض « يخرج » .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ض .

(٦) استنده في باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر ص ٣٠٩ من موطئه : اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان حميد بن عبد الرحمن اخبره ان عبد الرحمن اخبره انه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس فركب ولم يسبح حتى اناخ بذي طوى فسبح ركعتين ؛ قال محمد : وبهذا ناخذ ، ينبغي ان لا يصل ركعتى الطواف حتى تطالع الشمس وتبيض ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله والامة من فقهائنا . واخرجه الطحاوى في ج : =

مكة أحب إلى وللغرباء الطواف .

= ص ٣٩٦ من شرح آثاره عن يونس ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما صار بذي طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ، حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عبد القاري مثله - اهـ  
باب الصلاة للطواف بعد الصبح و بعد العصر . و رواه ابو يوسف في ص ١١٣ من آثاره عن ابن عمر : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ابي بكر بن ابي الجهم قال : رأيت ابن عمر رضى الله عنها طاف بالبيت بعد الغداة اسبوعا ثم انصرف فلم يركع حتى ارتفعت الشمس و ابيضت فصلى ركعتين . و اخرجه ابن خسرو في مسنده : انا ابو القاسم بن احمد بن عمر الدلال انا عبد الله بن الحسن الخلال انا عبد الرحمن بن عمر بن احمد بن حمزة انا محمد بن ابراهيم بن حيش نا محمد بن شجاع نا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن ابي بكر بن ابي فلان قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبعا بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس . و اخرجه الحسن بن زياد في كتاب الآثار ، راجع ج ١ ص ٥١٤ من جامع المسانيد . قلت : و ابو بكر بن ابي فلان هو ابن ابي الجهم ، ابو فلان كناية عن ابي الجهم كما علم من آثار ابي يوسف . و قال ابو بكر الرازي في شرح المواقيت من مختصر الطحاوي : روى محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة قالت : اذا اردتم الطواف بعد العصر و الفجر فأخروا الصلاة حتى تغيب الشمس او تطلع - اهـ  
ق ٧٨ ج ١ . قلت : اخرجه ابن ابي شيبة بهذا السند عنها ؛ و روى اثر عمر رضى الله عنه هذا البيهقي ايضا في سننه الكبرى من طريق مالك كما ذكرناه في ج ٥ ص ٩١ . قلت : و علقه البخاري في باب الطواف بعد الصبح و العصر من صحيحه بلفظ : و طاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ و في الأصل « و الصلاة التطوع » .



رجل طاف أسبوعاً وشوطاً أو شوطين من أسبوع آخر ثم ذكر أنه لا ينبغي له أن يجمع بين أسبوعين ، قال : يتم الأسبوع الذي دخل فيه وعليه لكل أسبوع ركعتان .

ولا بأس بأن يطوف وعليه خفاه أو نغلاه إذا كانا طاهرين .  
وإن كان عليه ثوب فيه دم أو بول أكثر من قدر الدرهم كرهت له ذلك<sup>٢</sup> ولم يكن عليه شيء .

واستلام الركن اليماني حسن ، وتركه لا يضره<sup>٣</sup> . وإذا رمل في

(١) وفي الأصل « سبوع » في الحروف كلها ، والصواب « اسبوع » « اسبوعاً » « الأسبوع » كما هو في بقية الأصول . قوله « وعليه لكل أسبوع ركعتان » لأنه صار شارعاً في الأسبوع الثاني مؤكداً له بشوط أو شوطين فعليه أن يتمه ؛ كمن قام إلى الركعة الثالثة قبل التشهد وقيد الركعة بالسجدة كان عليه اتمام الشفع الثاني ؛ ثم كل أسبوع سبب التزام ركعتين بمزلة النذر فعليه لكل أسبوع ركعتان - اه ما قاله شارح المختصر في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وإنما أورد هذه المسألة رداً على المنشقة فانهم يقولون : لا يطوف الا حافياً ، وإذا كان يجوز الصلاة مع الخفين أو النعلين إذا كانا طاهرين فالطواف أولى - كذا قاله السرخسي في شرح المسألة ص ٤٩ .

(٣) لفظ « ذلك » ساقط من ض .

(٤) وروى عن محمد أنه يستلمه ولا يتركه ؛ وقال الشافعي : يستلمه ويقبل يده ولا يقبل الركن ، هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ولم يقبله ، وابن عباس رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ووضع خده عليه ، وابن عمر رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركنين - يعني الحجر الأسود واليماني ، فهو دليل لمحمد ؛ ووجه ظاهر =

طوافه كله لم يكن عليه شيء . وإن مشى في الشوط الأول ثم ذكر ذلك لم يرمل إلا في شوطين ؛ وكذلك إن مشى في الثلاثة الأول ثم ذكر لم يرمل فيما بقي .

وإن جعل الله عليه أن يطوف زحفا فطاف كذلك أعاده إن كان بمكة وأراق<sup>٢</sup> لذلك دما إن كان قد رجع إلى أهله . وإن

= الرواية أن كل ركن يكون استلامه مسنونا فثقبه كذلك مسنون ، كالحجر الأسود ؛ وبالاتفاق هنا الثقبيل ليس بمسنون فكذلك الاستلام ، قال ( ولا يستلم الركنين الآخرين ) الا - الى قول معاوية رضي الله عنه فإنه استلم الأركان الأربعة فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : لا تستلم الركنين ؟ فقال : ليس شيء منه بمهجور ؛ لكننا نقول : القياس ينفي استلام الركن لأن ذلك ليس من تعظيم البقعة كسائر المواضع من البيت ، ولكننا تركنا القياس في الحجر بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبقي ما سواه على أصل القياس ؛ ثم الركنان الآخران ليسا من أركان البيت لأن أهل الجاهلية قصروا البيت عن قواعد الخليل صلوات الله عليه وعلى نبينا فلا يستلمها - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٩ . قلت : وسقطت المسألة الثانية من نسخ المختصر التي عندنا .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « الثلاث » .

(٢-٢) كذا في الأصل وكذا في م ، وفي « وان قال » وفي ض « واذا قال » .

(٣) وفي ف « ويريق » وفي ض « وبهريق » وفي م « وعليه دم » .

(٤) قال ( وان جعل الله ان يطوف زحفا فعليه ان يطوف ماشيا ) لأنه يلتزم

بالنذر ما يتفضل به او ما يكون قربة في نفسه ، واصل الطواف قربة ، فأما الزحف

من أفعال أهل الجاهلية وليس بقربة في شريعتنا فلا تلزمه هذه الصفة بالنذر ؛

( وان طاف كذلك ) زحفا ( فعليه الإعادة ما دام بمكة ، وان رجع الى أهله =

طاف بالبيت من وراء زمزم أو قريبا من ظلّة المسجد أجزاء، وإن طاف من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يحزه، وعليه أن يعيده<sup>٢</sup> - فانه أعلم .

### باب السعي بين الصفا والمروة

وإذا سعى بين الصفا والمروة فرحل في سعيه كله من الصفا إلى المروة ومن المروة إلى الصفا فقد أساء ولا شيء عليه، وكذلك إن مشى في جميع ذلك أجزاء . وإن بدأ بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ أعاد شوطا واحدا لأن الذي بدأ فيه بالمروة ثم أقبل منها إلى الصفا لا يعتد به، وإن ترك السعي فيما بين الصفا والمروة رأسا في حج أو عمرة فعليه دم؛ وكذلك إن ترك منه أربعة أشواط، وإن ترك ثلاثة أشواط أطعم لكل شوط مسكينا نصف صاع من حنطة؛ إلا أن يبلغ ذلك دما فيطعم حيثئذ منه

= فعليه دم) بمنزلة ما لو طاف محولا أو راكبا على ما بيننا - انتهى ما ذكره السرخسي شارحا لمآتين المختصر ص ٤٦ . قلت : وزاد في الأصل بعد ذلك « قال : وتروى هذه المسألة في بعض الروايات انه جعل لله عليه ان يطوف زحفا » ولم يذكره في ف، ض وكذلك الشارح فهذه تعلية من بعض فأدخلها الناسخ في الأصل ظانا انه من تروك الأصل .

- (١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وسقط لفظ « المسجد » من ف، ض .
- (٢) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض « وكانت » .
- (٣-٣) قوله « وعليه أن يعيده » زيد من ف، ض .
- (٤-٤) وفي ف « صاع حنطة »؛ ولم يذكره شارح المختصر .

ما شاء ؛ وكذلك إن فعله راكباً .

و يجوز سعى الجنب و الحائض إذا كانا قد طافا على الطهارة .

ولا يجوز السعى قبل الطواف ، و يجوز بعد أن يطوف الأكثر

من الطواف . و يكره له ترك الصعود على الصفا و المروة في السعى بينهما

٥ ولا يلزمه بتركه شيء . و إن سعى بعد ما حل من حجته و واقع النساء

أجزاه ، أو إن أخره حتى مضت أيام النحر فعليه دم إن كان رجع

إلى أهله ، و الدم أحب إلى من الرجوع ، و إن رجع رجع باحرام

جديد ، فان كان بمكة سعى و ليس عليه شيء ٣ .

ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا و المروة ،

١٠ لأن الأثر جاء فيها أنه إذا طاف و سعى و حلق أو قصر حل ؛ و جاء في الحج

(١) سقط من قوله « و كذلك ان ترك ... » ص ٤٠٧ س ١٠ الى هنا من ف ،

ض ؛ و في م « لو ترك » .

(٢-٢) و في ف « و إذا أخره حتى مضى » .

(٣) قال السرخسي : ( و ان رجع و سعى او كان بمكة و سعى بعد ايام النحر

فليس عليه شيء ) لأن السعى غير موقت بأيام النحر ، انما التوقيت في الطواف

بالنص فلا يلزمه بتأخير السعى شيء . - اه ص ٥٢ .

(٤) و في ف « يحلق » مكان « يحل » .

(٥) من قوله « على الطهارة ... » س ٢ ساقط من ض .

(٦) و انما اراد به الفرق بين سعى العمرة و سعى الحج ، فان اداء سعى الحج بعد

تمام التحلل بالطواف صحيح ، و لا يؤدي سعى العمرة الا في حال بقاء الإحرام

لأن الأثر في كل واحد منها ورد بهذه الصفة ، و في مثله علينا الاتباع اذ =

أنه إذا رمى جمره العقبة وحلق أو قصر حل له كل شيء إلا النساء، فإذا طاف بالبيت حل له النساء. والسعي بين الصفا والمروة واجب في الحج والعمرة.

## باب الخروج إلى منى

ويستحب للحاج أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقوم بها إلى هـ صبيحة يوم عرفة، وإن صلى الظهر بمكة لم يضره؛ وإن بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا منها إلى عرفات ومر بمنى أجزاءه وقد أساء. وينزل حيث أحب من عرفات. ويصعد الإمام المنبر ويؤذن = لا يعقل فيه معنى، ثم من واجبات الحج ما هو مؤدى بعد تمام التحلل كالرمي فيجوز السعي أيضا بعد تمام التحلل، وليس من أعمال العمرة ما يكون مؤدى بعد تمام التحلل، والسعي من أعمال العمرة فعليه أن يأتي به قبل التحلل بالحلق؛ والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى - ما قاله السرخسي في شرح هذا المتن ص ٥٢. قلت: الأثر هذا أخرجه البخاري في ص ٢٤١: حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن عمرو ابن دينار قال سألنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أتى امرأته؟ فقال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة؛ قال: وسألنا جابر بن عبد الله فقال: لا يقر بنها حتى يطفون بين الصفا والمروة - اهـ.

(١-١) قوله «لم يضره وإن بات بمكة» ساقط من ض.

(٢) وفي ض «العرفات».

المؤذن ، وهو عليه ، فاذا فرغ قام الإمام خطباً فحمد الله وأثنى عليه  
 ولبي وهلل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ووعظ الناس  
 وأمرهم ونهاهم ثم دعا الله تعالى بحاجته ، ثم ينزل ويقيم المؤذن فيصلي  
 الإمام الظهر ، فاذا سلم منها قام المؤذن فأقام للعصر ، ثم صلى الإمام  
 العصر بالناس ، ويكره للإمام أن يتطوع بينهما ؛ فان أدركه رجل في  
 العصر وقد صلى الظهر في منزله لم يجزه العصر في قول أبي حنيفة ،  
 (١) وفي ف « المؤذنون » بالجمع .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « لخطب » وفي م « يخطب » .

(٣) وفي ض « لحاجته » .

(٤) قال السرخسي في شرح هذا القول : والحاصل ان في الحج عندنا ثلاث  
 خطب : احداها قبل التروية بيوم ، والثانية يوم عرفة بعرفات ، والثالثة في  
 الغد من يوم النحر بمنى ؛ فيخطب بمكة قبل التروية بيوم يعلمهم كيف يحرمون  
 بالحج وكيف يخرجون منها إلى منى وكيف يتوجهون إلى عرفات وكيف  
 ينزلون بها ، ثم يمهلم يوم التروية حتى يعملوا بما عليهم ، ثم يخطب يوم عرفة  
 خطبة يعلمهم فيها ما يحتاجون إليه في هذا اليوم وفي يوم النحر ثم يمهلم يوم  
 النحر يعملوا بما عليهم ، ثم يخطب في اليوم الثاني من أيام النحر خطبة يعلمهم  
 فيها بقية ما يحتاجون إليه من أمور المناسك ؛ وعن زفر قال : يخطب يوم  
 التروية بمنى ويوم عرفة بعرفات ويوم النحر بمنى ، لأنه يوم التروية يحرم  
 بالحج ويوم عرفة يقف ويوم النحر يطوف بالكعبة ، وركان الحج هذه  
 الأشياء الثلاثة فيخطب في كل يوم يأتي فيه بذلك الركن - ٥٥ ص ٥٣ .

(٥) سقط لفظ « العصر » من ف ، ض .

وكذلك

و كذلك إن صلى مع الإمام الظهر ثم صلى العصر وحده فإن<sup>١</sup> أدرك مع الإمام شيئاً من العصر أجزاء<sup>٢</sup>؛ قال أبو يوسف و محمد: يجزئه إن صلاهما<sup>٣</sup> مع الإمام أو وحده؛ وإن<sup>٤</sup> كان الإمام سبقه الحدث في الظهر فاستخلف رجلاً منهم<sup>٥</sup> فإنه يصلي بهم الظهر و العصر جميعاً<sup>٦</sup>؛ فإن فرغ من العصر قبل أن يرجع الإمام فإن الإمام لا يصلي العصر ما لم يدخل وقتها في<sup>٥</sup> قول أبي حنيفة، وليس في هاتين الصلاتين جهراً. فإن<sup>٧</sup> خطب قبل الزوال أو ترك الخطبة و صلى الصلاتين<sup>٨</sup> بعد الزوال جاز<sup>٩</sup> و قد أساء، فإن<sup>١٠</sup> كان يوم غيم فاستبان أنه صلى الظهر قبل الزوال و صلى العصر بعده فالقياس أن يعيد الظهر وحدها و لكن<sup>١١</sup> أستحسن أن يعيد الخطبة و الصلاتين جميعاً<sup>١٢</sup>.

(١) وفي ض « وإن » .

(٢) وفي ف ، ض « جاز » .

(٣) وفي ض « صلى بها » .

(٤) وفي ض « فإن » .

(٥) سقط لفظ « منهم » من الأصل و من م ؛ و زيد من ف ، ض .

(٦) سقط لفظ « جميعاً » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٧) وفي م « وإن » .

(٨) كذا في الأصل و كذا في ض ، م ؛ وفي ف « صلاتين » .

(٩) وفي م « أجزاء » .

(١٠) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « ولكن » .

(١١) قال السرخسي شارحاً لمتن المختصر: قال (وإن خطب قبل الزوال أو ترك

الخطبة و صلى الصلاتين) معاً (أجزاء و قد أساء) في تركه الاقتداء به - و قال الله صلى الله عليه و سلم فإن الخطبة ليس من شرائط هذا الجمع بخلاف الجمعة ، و قد =

و إن أحدث الإمام بعد الخطبة قبل أن يدخل في الصلاة فأمر رجلا قد شهد الخطبة أو لم يشهدا أن يصلي بهم أجزاء . و إن تقدم رجل من الناس بغير ٣ أمر الإمام فصلي بهم الصلاتين لم يجزم في قول أبي حنيفة .

ولا جمعة بعرفة . و إن نفر الناس عن الإمام فصلي وحده

== بينا ذلك ، فهذه خطبة وعظ و تذكير و تعليم لبعض ما يحتاج اليه في الوقت فتركها لا يوجب الا الإساءة ، كترك الخطبة في العيدين ؛ قال ( و ان كان يوم غير فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال و العصر بعده فالقياس انه يعيد الظهر وحدها ) لأن العصر مؤادة في وقتها ( ولكن استحسن ان يعيد الخطبة و الصلاتين جميعا ) لأن شرط صحة العصر في هذا اليوم تقديم الظهر عليه على وجه الصحة فان العصر معجل على وقته و هذا التعجيل للجمع فأما يحصل الجمع بأداء العصر اذا تقدم أداء الظهر بصفة الصحة ، فإذا تبين ان الظهر لم يكن صحيحا كان عليه إعادة الصلاتين جميعا - اه ص ٤٤ .

(١) وفي م « اجزاهم » .

(٢) وفي ف « فان » .

(٣) وفي ف ، ض « من غير اذن » .

(٤) لأن هذا الإمام شرط هذا الجمع عنده ، قال ( و ان مات الإمام فصلي بهم خليفته او ذو سلطان اجزاهم ) لأن خليفته قائم مقامه فهو بمنزلة ما لو صلى الإمام بنفسه ( و ان لم يكن فيهم ذو سلطان صلى كل صلاة لوقتها ) بمنزلة الجمعة - كذا في شرح المختصر للسرخسي ص ٤٤ .

(٥) بخلاف منى عند أبي حنيفة و أبي يوسف لأنها من فناء مكة ، و لأنها بمنزلة المصر في هذه الأيام لما فيها من الأبنية والأسواق المركبة ، وقد بينا هذا في الصلاة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٥٥ .



الصلاتين أجزاء . و إن مات الإمام فان صلى بهم خليفته أو ذو سلطان أجزاء ، و إن لم يكن فيهم ذو سلطان صلوا كل واحدة لوقتها في قول أبي حنيفة .

و من وقف بعرفة قبل زوال الشمس لم يجزه ، و من وقف بعد زوال الشمس أو ليلة النحر قبل انشقاق الفجر أو مر بها ماراً و هو يعرفها أو لا يعرفها أجزاء ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ، و من فاته عرفة فقد فاته الحج » . و من وقف بها بعد الزوال ثم أفاض من ساعته أو أفاض قبل

(١) لم يذكر السرخسي هذا المتن ولم يشرحه .

(٢) وفي م « مجتازاً » مكان « ماراً » .

(٣) وفي ج ٣ ص ٩٢ من نصب الراية : قال عليه السلام « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج و من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج » . قلت : أخرج أصحاب السنن الأربعة عن سفيان الثوري عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فسألوه فأمر منادياً فنادى : الحج عرفة فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج - الحديث ، و رواه أحمد في مسنده و ابن حبان في صحيحه في النوع الحادي عشر من القسم الثالث و الحاكم في المستدرک و قال : صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، و رواه أحمد و البزار و أبو داود الطيالسي في مسانيدهم و أخرجه الدارقطني عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج و من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ و حديث آخر أخرجه البيهقي =

غروب الشمس أو صلى بها الصلاتين ولم يقف وأفاض 'أجزاه'، وعليه دم، فإن رجع ووقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط عنه الدم.

= في سننه والطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أفاض من عرفات قبل الصبح تم حجه، ومن فاته فقد فاتته الحج؛ قال: ووجدته في الحلية لأبي نعيم عن عمر بن ذر عن عطاء به وقال: غريب من حديث عمر بن ذر تفرد به عنه عبيد بن عقيل؛ ذكره في ترجمة عمر بن ذر - اه ماخصا، راجعه ففيه روايات أخر. قلت: لعل المؤلف رواه عن ابن أبي ليلى أو عمر بن ذر لأنه يروى عن كليهما، وأخرجه في موطئه عن ابن عمر موقوفا عليه: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: من وقف بعرفة ليلة الزدلفة قبل أن يطلع لفجر فقد أدرك الحج؛ قال مجد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعلامة، وفي التعليق المنجد: وزاد يحيى في موطئه في أثر ابن عمر: «ومن لم يقف بعرفة ليلة الزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج» - اه. ورواية الطبراني ذكره في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥٥ عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، رواه الطبراني في الكبير والأوسط، قال: وفيه عمر بن قيس المكي وهو ضعيف متروك.

(١) وفي ف، ض « فأفاض ».

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل « فقد أجزاه ».

(٣) قال السرخسي: (فإن رجع ووقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط الدم) إلا في رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة فإنه يقول: يسقط عنه الدم، قال: =

وإذا وقف هناك المغني عليه 'أجزاه' . ووقوف الحائض و الجنب  
و من قد صلى الصلاتين و من لم يصل جائزاً .

= لأنه استدرك ما فاته و أتى بما عليه ، لأن الواجب عليه الإفاضة بعد غروب  
الشمس و قد أتى به فيسقط عنه الدم ، كمن جاوز الميقات حلالاً ثم عاد إلى  
الميقات و أحرم ؛ و في ظاهر الرواية : لا يسقط عنه الدم لأن الواجب على من  
وصل إلى عرفات بعد الزوال استدامة الوقوف إلى غروب الشمس و لم يتدارك  
ذلك بالانصراف بعد الشمس فلا يسقط عنه الدم ، و إن عاد قبل غروب الشمس  
حتى أقاض مع الإمام فقد ذكر الكرخي في مختصره أن الدم يسقط عنه لأن  
الواجب عليه الإفاضة مع الإمام بعد غروب الشمس و قد تدارك ذلك في وقته ؛  
و من أصحابنا من يقول : لا يسقط الدم هنا أيضاً لأن استدامة الوقوف  
قد انقطعت بزهابه فرجوعه لا يبصر وقوفه مستداماً ، بر ما فات منه لا يمكنه  
تداركه فلا يسقط عنه الدم - انتهى ما في شرحه ص ٥٦ .

(١) و في ف ، ض « مغني عليه » .

(٢) قال السرخسي : ( و إذا اغنى على المحرم فوقف به أصحابه بعرفات أجزاء )  
ذلك ، لأنه يتأدى الوقوف بمحصله في الموقف في وقت الوقوف ؛ ألا ترى أنه  
لو لم يعرفات ماراً و هو لا يلبس بها في وقت الوقوف أجزاء ! و لا يبعد أن يتأدى  
ركن العبادة من المغني عليه كما يتأدى ركن الصوم و هو الإمساك بعد النية من  
المغني عليه - اه .

(٣) قال السرخسي : قال ( و وقوف الجنب و الحائض و من صلى صلاتين  
و من لم يصل جائزاً ) لأن الوقوف غير مختص بالبيت فلا تكون الطهارة  
شرطاً فيه ، و فرضية الصلاة عليه غير متصل بالوقوف فتركها لا يؤثر في الوقوف ،  
كما لا يؤثر في الصوم - اه ص ٥٦ .

وإذا توجه القارن إلى عرفات ليقف بها قبل أن يطوف لعمرة خوفا من فوت الحج ثم طمع أن لا يفوته فرجع وطاف وسعى لعمرة ثم ذهب فوقف أجزته عمرته استحسانا .

وفي نوادر ابن سماعه قال : في قول أبي حنيفة هو رافض للعمرة حين توجه إلى عرفة ، وفي الجامع الصغير : ان أبا حنيفة قال : لا يكون رافضا حتى يقف .<sup>١</sup>

وإذا وقف القارن ٣ بعرفة قبل أن يطوف للعمرة فهو رافض لها<sup>٢</sup> إن نوى الرفض أو لم ينو<sup>٣</sup> .

(١) سقط لفظ « قال » من ف ، ض .

(٢) من قوله « وفي نوادر ابن سماعه ... » اظنه تعليقا كان على هامش الأصل فأدخله بعض الناسخين في المتن ظانا انه من ترك الأصل .

(٣) سقط لفظ « القارن » من الأصول ، وزيد من متن شرح السرخسي .

(٤) من قوله « حين توجه ... » س ه إلى هنا ساقط من ف ، ص .

(٥) قال السرخسي شارحا لمتن المختصر : قال ( وان وقف القارن بعرفة قبل ان يطوف للعمرة فهو رافض لها ان نوى الرفض او ان لم ينو ) لأن المعنى المعتبر تعذر أداء العمرة بعد الوقوف وهذا متحقق نوى الرفض او لم ينو ؛ ولم يذكر في الكتاب ما اذا اشتبه يوم عرفة على الناس بأن لم يروا هلال ذى الحجة وهو مروى عن محمد قال : اذا تحروا ووقفوا بعرفة في يوم فان تبين انهم وقفوا في يوم التروية لا يجزيهم ، وان تبين انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم . استحسانا ، وفي القياس لا يجزيهم لأن الوقوف موقت بوقت مخصوص فلا يجوز بعد ذلك الوقت ، كصلاة الجمعة ، ولكنه استحسن بقوله صلى الله عليه وسلم « عرفتمكم يوم تعرفون » وفي رواية « حجكم يوم تحجون » ؛ والحاصل انهم بعد ما =

وإذا جامع القارن بعرفة قبل زوال الشمس و قد طاف لعمرته قال :  
 عليه دمان و يفرغ من عمرته و حجته و عليه قضاء الحج ، وإن كان واقع  
 بعد الزوال أو واقع يوم النحر قبل أن يرمى البجرة أو بعدها فهو سواء  
 و عليه جزور للحج و شاة للعمرة ، و عليه دم القران ، و لم تفسد حجته  
 و عمرته ؛ و روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إذا جامع بعد ٥  
 ما يقف بعرفة فعليه جزور و حجته تامة ٣ . و كذلك لو جامع بعد  
 ما حل قبل أن يطوف بالبيت . و من جامع ليلة عرفة قبل أن يأتي عرفات  
 = وقفوا بيوم إذا جاء الشهود يشهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك لا ينبغي  
 للقاضي ان يستمع الى هذه الشهادة و لكنه يقول : قد تم للناس حجهم ؛ و لا مقصود  
 في شهادتهم سوى ابتغاء الفتنة ، فان جاؤا فشهدوا عشية عرفة فان كان بحيث  
 يتمكن فيه الناس من الخروج الى عرفات قبل طلوع الفجر قبل شهادتهم و امر  
 الناس بالخروج ليقفوا في وقت الوقوف ، و ان كان بحيث لا يتمكن من ذلك  
 لا يستمع الى شهادتهم و يقف الناس في اليوم الثاني و يجزيهم - ٥٦ ج ٤ ص ٥٦ .  
 (١) سقط لفظ « عن » من ف ، ض .

(٢) و في ض « وقف » .

(٣) رواه في كتاب الآثار ص ٦١ : اخبرنا ابو حنيفة عن عطاء بن ابي رباح  
 عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : اذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة  
 و يقضى ما بقي من حجة و تم حجه ، قال محمد : و به تأخذ ، و هو قول ابي حنيفة -  
 ٥١ . و اخرجه في ج ٢ ص ٣٠٨ من كتاب الحج : قال محمد : و كذلك اخبرنا  
 ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما في الرجل يواقع أهله بعد الوقوف  
 بعرفة قال : تم حجه و عليه جزور - ٥١ . و اخرجه في باب الرجل يجامع قبل ان  
 يفيض ص ٢٣٣ من موطنه : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي عن عطاء عن =

فد حججه وعليه شاة، ويأتي عرفات فيقف بها ويرغ من حججه  
وعليه الحج من قابل. وإذا وقف القارن بعرفة ولم يطف للعمرة ثم  
جامع فعليه جزور للجماع، ويرغ من حججه، وعليه دم لرفض العمرة  
وقضاؤها بعد أيام التشريق.

= ابن عباس انه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان  
ينحر بدنة؛ قال عه: وبهذا نأخذ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من  
وقف بعرفة فقد أدرك حججه » فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حججه،  
ولكن عليه بدنة وحججه تام، وإذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد  
حججه، وهو قول أبي حنيفة والامة من فقهاءنا - اهـ. وأخرجه الإمام أبو يوسف  
في آثاره ص ١١٨: ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس  
رضي الله عنهما انه قال في الرجل يجامع بعد ما يقف بعرفات قبل ان يطوف  
باليات: ان عليه بدنة ويتم ما بقي من حججه وحججه تام. وأخرجه ابن خسرو  
البلخي في مسنده من طريق الحسن بن زياد عنه: انا محمد بن إبراهيم بن حيش  
انا محمد بن شجاع الثلجي انا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن  
ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقف بعرفة قال:  
عليه بدنة وتم حججه - اهـ ق ٩٩. وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في كتاب  
الآثار له، راجع ج ١ ص ٤٠٤ من جامع المسانيد، وانما سها في ذكره في غير  
مقامه، ومقامه بعد اخراج ابن خسرو حديث عطاء بن السائب - فتنه .  
وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه: حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز  
ابن زريع عن عطاء قال: سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير أنه  
لم يزر البيت حتى وقع على امرأته، قال: عليه بدنة - اهـ، راجع ج ٣ ص ١٢٧  
من نصب الراية .

(١) وفي ف « فعليه » .

(٢) وفي ض « قضاها » .

ومن دخل مكة بغير إحرام يخاف الفوت إن رجع إلى الميقات فأحرم ووقف بعرفة أجزاءه، وعليه دم لترك الوقت .  
 وإذا وقف الحاج بعرفة ثم أهل وهو واقف بحجة أخرى فإنه يرفضها، وعليه دم لرفضها وحجة وعمرة مكانها، ويمضي في التي هو فيها .  
 وإن أهل بعمرة رفضها أيضا ، وعليه دم لرفضها وعمرة مكانها، ويمضي في الحجة التي هو فيها . وكذلك لو كان أهل بالحج ليلة المزدلفة بالمزدلفة فهو أيضا رافض ٣ ساعة أهل . وكذلك لو كان أهل بعمرة ليلة المزدلفة فهو أيضا رافض ٣ في قول أبي يوسف ومحمد .

(١) كذا في ض، م؛ وفي الأصل «الوقف» تصحيح . قال السرخسي: هكذا نقل عن عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا: إذا جاوز الميقات بغير إحرام فعليه دم لترك الوقت، وكان المعنى فيه أن الشرع عين الميقات للإحرام فيتأخيره الإحرام عن الميقات يتمكن فيه النقصان، وقائص الحج تجبر بالدم، ولما ابتلى بيئتين يختار أهونها، والتزام الدم أهون من الرجوع إلى الميقات لتفويته الحج - اه ص ٥٥ .

(٢) وفي م «أيضا يرفضها» .

(٣-٣) من قوله «ساعة أهل...» ساقط من ف .

(٤) قال السرخسي: وفي الكتاب أضاف هذا القول إلى أبي يوسف ومحمد، وأبو حنيفة لا يخالفهما في هذا لما قلنا أنه لو لم يصر رافضا كان بائنا أعمال العمرة على أعمال الحج، فإذا أهل بحجة أخرى بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يرفضها لأن وقت الوقوف قد فات، فلو بقي إحرامه هذا لا يكون مؤديا حجتين في سنة واحدة، ولكنه يتم أعمال الحجة الأولى ويمكث حراما إلى أن يحج في السنة =

و يجمع الإمام بين صلاة المغرب<sup>١</sup> و العشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة .

= الثانية الا انه ان حلق للحجة الأولى يلزمه دم لجنابته على الإحرام الثاني بذلك الحلق ، وان لم يحلق فعليه الدم عند أبي حنيفة أيضا لتأخير الحلق في الحجة الأولى عن وقته ، وعندهما بهذا التأخير لا يلزمه ؛ واصل المسألة ان من احرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرما بالحج عندنا ، وعند الشافعي يكون محرما بالعمرة ، وهكذا روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف . زاد السرخسي هنا مسألة لم تذكر في المختصر فقال : ( وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ) عندنا ، و قال مالك : جميع ذى الحجة ، استدلالا بقوله تعالى " الحج أشهر معلومت " وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة ، و لكننا نستدل بقول ابن عباس و ابن مسعود و ابن عمر و ابن الزبير رضى الله عنهم : ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ فأقاموا أكثر الثلاثة مقام الكمال في معنى الآية لمعنى وهو ان بالاتفاق يفوت الحج بطولوع الفجر من يوم النحر ، وفوات العبادة يكون بمضى وقتها ، فأما مع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات ، ولهذا قال أبو يوسف : ان من ذى الحجة عشر ليال و تسعة أيام ، فأما اليوم العاشر ليس بوقت الحج لأن الفوات يتحقق بطولوع الفجر من اليوم العاشر و هو يوم النحر ؛ و في ظاهر المذهب : اليوم العاشر من وقت الحج ، لأن الصحابة رضى الله عنهم قالوا : « وعشر من ذى الحجة » ، و ذكر أحد العددين من الأيام و الليالي بعبارة الجمع يقتضى دخول ما بازائه من العدد الآخر ، ولأن الله تعالى سمي هذا اليوم يوم الحج الأكبر ، قال الله تعالى " وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر " و المراد : يوم النحر ، لا وقت الحج لأداء الطواف فيه دون الوقوف ، فلهذا يتحقق الفوات بطولوع الفجر منه لفوات ركن الوقوف - الخ ص ٦٠ - ٦١ .

(١) و في ف ، ص « بين المغرب » .



فان تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى . فان صلى رجل المغرب بعرفات حين غربت الشمس أو صلاها قبل أن يبلغ المزدلفة قبل أن يغيب الشفق أو بعد ما غاب ، قال : عليه أن يعيدها في قول أبي حنيفة و محمد ، وقال أبو يوسف : لا يعيدها .

(١) قال السرخسي : والأصل فيه حديث ابن عمر رضى الله عنهما فانه صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم افرد الإقامة للعشاء - اه ص ٦٢ .

(٢) قال السرخسي : (فان صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس او صلاها في طريق المزدلفة قبل غيوبة الشفق او بعده فعليه ان يعيدها بمزدلفة في قول ابي حنيفة و محمد ، و قال ابو يوسف : يكره ما صنع و لا يلزمه الإعادة) لأنه ادى الفرض في وقته فان ما بعد غروب الشمس وقت المغرب بالنصوص الظاهرة ، و اداء الصلاة في وقتها صحيح ، ألا ترى انه لو لم يعد حتى طاع الفجر لم يلزمه الإعادة ! و لو لم يقع ما ادى موقع الجواز لما سقطت عنه الإعادة بطولع الفجر ، و لكننا نستدل بحديث اسامة بن زيد رضى الله عنهما فانه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق المزدلفة فلما غربت الشمس قال : الصلاة يا رسول الله ! فقال صلى الله عليه وسلم « الصلاة امامك » و لم يرد بهذا فعل الصلاة لأن فعل الصلاة حركات المصلي و هو معه ، فأما ان ازاد به الوقت او المكان فان كان المراد به المكان فقد بين بهذا النص اختصاص اداء الصلاة بمكان هو المزدلفة فلا يجوز في غيرها ، وان كان المراد به الوقت فقد تبين ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس و اداء الصلاة قبل الوقت لا يجوز ؛ و الدليل عليه انه مأمور بالتأخير لا لأن في الاشتغال بالصلاة اقطاع سيره ، فان اداء الصلاة في وقتها فريضة فلا يسقط بهذا العذر و لكن الأمر بالتأخير للجمع بينها بالمزدلفة ، و هذا المعنى يفوت بأداء المغرب في طريق المزدلفة فعليه الإعادة بعد الوصول

ويجلس بصلاة الفجر بالمزدلفة حين ينشق له الفجر، ثم يقف حتى إذا أسفر دفع قبل طلوع الشمس .

والمزدلفة كلها موقف إلا محسر . وعرفة كلها موقف إلا بطن عرنة . وأحب إلى أن يكون وقوفه بالمزدلفة عند الجبل الذي يقال له

= إلى المزدلفة ليصير جمعا بين الصلاتين ، كما هو المشروع نسكا ولهذا سقطت عنه الإعادة بطلوع الفجر لأن وجوب الإعادة لمكان إدراك فضيلة الجمع بينهما وهذا يفوت بفوات وقت العشاء ، ولهذا قلنا : إذا بقي في الطريق حتى صار بحيث يعلم أنه لا يصل إلى المزدلفة قبل طلوع الفجر يصل إلى المغرب ولا يؤخرها بعد ذلك - اهـ س ٦١ .

(١) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل وكذا في ف « لها » .

(٢) وهذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن ، حتى إذا تركه لغير علة يلزمه دم وحيبه تام ، وعلي قول الليث بن سعد هذا الوقوف ركن لا يتم الحج إلا به ؛ قلنا : روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة بليل ، ولو كان ركننا لم يجوز تركه لعذر ، وبهذا تبين أن هذا الوقوف مع الوقوف بعرفة بمنزلة طواف الزيارة مع طواف الصدر ، ثم طواف الصدر واجب وليس بركن ويجوز تركه بعذر الحيض ، فكذا هذا - انتهى من شرح السرخسي ملتقطا منه ص ٦٣ .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « إلى » مكان « الا » تصحيف .

(٤) وفي ج ١ ص ١٢٢ من المغرب : وواذى محسر وهو ما بين مكة وعرفات .

وفي ج ١ ص ٢٦٥ من مجمع بحار الأنوار : و بطن محسر بكسر سين مشددة وضم

ميم ، لأن أصحاب القبيل حسر فيه أي أعينى . وفيه ؛ و بطن عرنة بضم عين وفتح

راء موضع عند الموقف بعرفات - اهـ ج ٢ ص ٣٧٨ .

« قرح » من وراء الإمام . و أحب له أن يكون موقفه بعرة أيضا من وراء الإمام ؛ فإذا أفاض من جمع دفع على هينته كما يفيض من عرفات . و من تعجل من المزدلفة بليل لغير عذر فعليه دم ، وإن كان لعذر مرض<sup>٢</sup> أو غيره أو كانت امرأة فلا شيء عليه ، وإن أفاض منها بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء و لا شيء عليه . و كذلك لو مر بها مارا<sup>٣</sup> بعد الفجر من غير أن يبيت بالليل بها لم يكن عليه شيء . و كذلك إن كان بها نائما<sup>٤</sup> أو مغمى عليه ولم يقف مع الناس حتى أفاضوا .

(١) وقد بينا في الوقوف بعرة أن الأفضل أن يقف من وراء الإمام قريبا منه ليؤمن على دعائه ، فكذلك في الوقوف بمزدلفة - اهـ ما قاله الشارح ج ٤ ص ٢٦ :

(٢) وفي ف ، ض « بغير » .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي م « من مرض » .

(٤) وفي م « مرا » .

(٥) كذا في ف ، ض . م ، وفي الأصل « قائما » تصحبت .

(٦) قال السرخسي ناقلا من المختصر وشارحا له : « تعجل من المزدلفة بليل

فإن كان لعذر من مرض أو امرأة ) خافت الرحم ( فلا شيء عليه ) لما روينا ،

( وإن كان لغير عذر فعليه دم ) لتركه وجبا من واجبات الحج ، ( فإن أفاض منها

بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي مع الإمام فلا شيء عليه ) لأنه أتى بأصل الوقوف

في وقته ( ولكنه مسمى ) فيما صنع لتركه امتداد الوقوف ، قال : ( فإن مر بالمشعر

الحرام مرا بعد طلوع الفجر فلا شيء عليه ) لأن وقوفه تأدى بهذا المقدار

( وكذا إن مر بها قائما أو مغمى عليه فلم يقف مع الناس حتى أفاضوا ) لأن =

## باب رمى الجمار

- ويبدأ إذا وافي منى برمى جمرة العقبة، ثم بالذبح إن كان قارنا أو متمتعا، ثم بالحلق . وإذا لم يرم جمرة العقبة يوم النحر حتى جاء الليل رماها، ولا شيء عليه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للرعاة في الرمي ليلا، وإن لم يرمها حتى يصبح من الغد رماها، وعليه دم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يرميها ولا دم عليه .
- وإن ترك منها حصاة أو حصاتين إلى الغد رمى ما ترك وتصدق لكل حصاة بنصف صاع حنطة على مسكين، إلا أن يبلغ دما فيتصدق بما شاء؛ وإن كان ترك الأكثر منها فعليه دم في قول أبي حنيفة؛ وإن ترك رمى إحدى الجمار في اليوم الثاني فعليه صدقة لأنه أقلها حتى يترك الأكثر من النصف؛ وإن ترك الرمي كلها في سائر الأيام إلى آخر
- = حصوله في موضع الوقوف في وقته يكون بمنزلة وقوفه، وقد بينا هذا في الوقوف بعرفة، وكذلك في الوقوف بالمشعر الحرام، (وإن لم يبت بالمزدلفة ليلة النحر بأن نام في الطريق فلا شيء عليه) لأن البيتوة بالمزدلفة ليست بنفسك مقصود ولكن المقصود الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر وقد أتى بما هو المقصود فلا يلزمه بترك ما ليس بمقصود شيء، كما بينا في ترك البيتوة بها في ليالي الرمي - ص ٦٣ - ٦٤ .
- (١) وفي ف «على» مكان «في» .
- (٢) وفي ض «فان» .
- (٣) وفي ف «يصدق» .
- (٤) وفي ف، ض «كل مسكين» مكان «على مسكين» .
- (٥) وفي الأصل «أكثر» .
- (٦) زاد في ف «رماها»، وليس بشيء .

أيام الرمي رماها 'على التأليف' ، وعليه 'دم في قول أبي حنيفة' ،  
ولا دم عليه في قوا ، أبي يوسف ومحمد ؛ وإن تركها حتى غابت الشمس  
من آخر أيام الرمي سقط عنه الرمي ، وعليه دم واحد في قولهم جميعا .  
فإن بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي  
تلى المسجد ثم ذكر ذلك من يومه قال : يعبد على الجمرة الوسطى . جمرة ه  
العقبة . وإن رمى كل جمرة بثلاث حصيات ثم ذكر ذلك قال : يبدأ  
فيرمي الأولى<sup>١</sup> بأربع حصيات ثم يعبد على الوسطى بسبع حصيات ،  
وكذلك 'على الثالثة' . وإن رمى كل واحدة بأربع قال : يرمى كل  
واحدة بثلاث ثلاث<sup>٢</sup> . وإن استقبل رميها فهو أفضل<sup>٣</sup> . وإن رمى

(١-١) كذا في الأصل وكذا في م ، ف ؛ وفي ض « قضى على التأليف » .

(٢-٢) وفي ف ، ض « في قول أبي حنيفة دم » .

(٣) وفي م « وان » .

(٤) وفي ف « الثالث » .

(٥) كذا في م ؛ وفي ف ، ض « على جمرة » وكان في الأصل « يعبد جمرة » .

(٦) وفي م « ثلاث » .

(٧) وفي م « بعد ذلك » .

(٨) وفي ف ، ض « الأول » وليس بشيء .

(٩-٩) وفي ف ، ض « على الثالث » وفي م « على جمرة العقبة » .

(١٠) وفي م « بثلاث حصيات » .

(١١) قال السرخسي : ( فإن استقبل رميها فهو أفضل ) لأنه أقرب إلى موافقة

فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ما استقبل بالثانية إلا بعد اكمال الأولى -

١٥ ص ٦٦ .

حجرة العقبة من فوق العقبة أو لم يكبر مع كل حصة أو جعل مكان التكبير تسليحا أجزاء، وكذلك إن رماها بجمارة أو بطين يابس<sup>٢</sup> أو كل شيء<sup>٣</sup> رماها به من الأرض<sup>٤</sup>. فان<sup>٥</sup> رمى إحدى الجمار بسبع<sup>٦</sup> حصيات جميعا قال: هذه واحدة<sup>٧</sup> يرميها الآن بستة<sup>٨</sup>. وإن رماها بأكثر من سبع حصيات

(١) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «مع».

(٢) ثم هو من آداب الرمي فتركه لا يوجب شيئا - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ٦٦.

(٣-٢) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «وكذلك كل شيء».

(٤) قال السرخسي في شرحه: والأصل فيه فعل التحليل صلوات الله عليه، ولم يكن له في الحجر بعينه مقصود، إنما مقصوده فعل الرمي أما لاعادة الكبش أو لطرد الشيطان على حسب ما اختلف فيه الرواة، فقلنا: بأي شيء حصل فعل الرمي أجزاء بمنزلة اجبار الاستنجاء، فكما يحصل الاستنجاء بالحجر يحصل بالطين وغيره؛ وبعض المتشقة يقولون: إن رمى بالبعرة أجزاء، وإن رمى بالفضة أو الذهب أو اللؤلؤ والجواهر لا يجوز لأن المقصود اهانة الشيطان وذلك يحصل بالبعرة دون الذهب والفضة والجواهر؛ ولنا نقول بهذا ولكننا نقول: الرمي بالفضة والذهب يسمى في الناس نثارا لا رميا والواجب عليه الرمي فعليه إن رمى بكل ما يسمى به رميا - اه ص ٦٦.

(٥) وفي ف، ض «وان».

(٦) وفي ف، ض «سبع».

(٧) وفي م «جملة واحدة».

(٨) كما لو أطعم (في) كفارة اليمين مسكينا واحدا مكان اطعام عشرة مساكين جملة لم تجزه إلا عن اطعام مسكين واحد - كذا في الشرح ص ٦٧.

لم تضره<sup>١</sup> تلك الزيادة، وإن نقص حصة لا يدري من أيتهن نقصها  
 أعاد على كل واحدة<sup>٢</sup> منهن حصة حصة<sup>٣</sup>. وإن<sup>٤</sup> قام عند الجمره  
 ووضع الحصة عندها وضعا لم يجزه<sup>٥</sup>، وإن طرحها طرحا أجزاءه وقد  
 أساء<sup>٦</sup>. وإن رماها من بعيد فلم تقع الحصة عند الجمره ولا قريبا منها  
 لم تجزه<sup>٧</sup>، وإن وقعت قريبا منها أجزاءه وقد أساء<sup>٨</sup>. فإن رماها بحصى  
 أخذها من عند الجمره أجزاءه وقد أساء<sup>٩</sup>. وإن<sup>١٠</sup> لم يرم عند الجمرتين

(١) كذا في ض، م، وفي الأصل وف « لا يضره » .

(٢-٣) وفي ف، ض « اعاد كل واحدة واحدة » .

(٣) قوله « منهن حصة حصة » ساقط من ف، ض؛ وهو في م « حصة  
 واحدة » . قال السرخسي في شرحه: إذا بالاحتياط في « بعبادة، كما لو ترك  
 سجدة صلاة من صلوات الخمس ولا يدري من أيها ترك فعليه قضاء الصلوات  
 الخمس - اه ص ٦٧ .

(٤) وفي ف، ض « فإن » .

(٥) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ص « لم يجزها » .

(٦) وفي ف، ض « لم تجزه » .

(٧) قوله « وقد أساء » ساقط من الأصل؛ وزيد من ف، ض، م .

(٨-٩) من قوله « فإن رماها ... » ساقط من ض، وذكر في غير مقامه .

قال السرخسي: قال ( وإن رماها بحصاة أخذها من عند الجمره أجزاءه وقد أساء )  
 لأن ما عند الجمره من الحصى مردود فيتشاءم به ولا يترك به، وبيانه في حديث  
 سعيد بن جبیر قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: ما بال الجمار ترمى من  
 وقت التحلل صلاة الله عليه ولم تصر حضابا تسد الأفق؟ فقال: أما علمت ان من  
 يقبل حججه رفع حصاه ومن لم يقبل حججه ترك حصاه؛ حتى قال مجاهد: لما سمعت =

اللتين يقوم الناس عندهما لم يلزمه شيء<sup>٢</sup> . وإن كان أيام منى بمكة غير أنه كان يأتي منى فيرمي الجمار قال: قد أساء وليس عليه شيء<sup>٣</sup> . وإذا رمى جمره العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس أجزاه ، بلغنا ذلك عن عطاء<sup>٤</sup> . وإن رماها يوم الثاني قبل الزوال

= هذا من ابن عباس جعلت على حصياتي علامة ثم توسطت الجمره فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئاً من الحصا ؛ فهذا معنى قولنا: ان ما بقى في موضع الرمي مردود ، ولكن مع هذا يجزيه لوجود فعل الرمي ومالك يقول: لا يجزيه ؛ وهذا عجيب من مذهبه ! فانه يجوز التوضؤ بالله المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمى به من الأحجار ! ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجارة - اه ص ٦٧ . (٩) وفي م « فان » .

(١) وفي ف، ض «عندهما» وزاد في ف « اجزاه و » وفي م مثل ما في الأصل .

(٢) لأن القيام عند الجمرتين سنة ، فتركه لا يوجب الا الإساءة - قاله السرخسي

ج ٤ ص ٦٧ .

(٣) قال السرخسي ناقلاً من المختصر وشارحاً له : قال ( وان كان اقام ايام

منى بمكة غير انه يأتي منى ) في كل يوم (يرمي الجمار فقد اساء ولا شيء عليه)

لأنه ما ترك الا السنة وهي البيوتة بمنى في ليالي الرمي ، وقد بينا ان العباس

رضي الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لأجل السقاية

فأذن له ، فدل انه ليس بواجب - اه ص ٦٨ .

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من الأصول الثلاثة ، وزيد من نسخة السرخسي .

(٥) لم اقف على من خرج قول عطاء هذا .



لم يجزئه ، وكذلك اليوم الثالث ، وأما اليوم الرابع فإنه يجزئ رميها فيه قبل الزوال استحسانا في قول أبي حنيفة ٣ ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزئه وهو وما قبله سواء . وأحب إلى أن يرمى الجمار بمثل حصي الخذف ، وإن رمى بأكبر من ذلك أجزاء .

و ليس في القيام عند الجمرتين دعاء موقت ، ويرفع يديه عندهما ه  
 حذاء منكيه . والرجل والمرأة في رمى الجمار سواء . وإن رماها  
 راكبا أجزاء . والمريض الذي لا يستطيع رمى الجمار يوضع الحصى  
 في كفه حتى يرمى به ، وإن رمى عنه أجزاء ؛ وكذلك المعفى عليه  
 والصبي الذي يحج به ؛ أبوه يقضى المناسك ويرمى الجمار ، وإن تركه  
 لم يكن عليه شيء ؛ وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه .

١٠

(١) وفي ف ، ض « يوم الثالث » .

(٢) وفي ض « يجزئه » .

(٣) وروى الحسن عن أبي حنيفة : أن كان من قصده أن يتعجل النفر الأول فلا بأس بأن يرمى في اليوم الثالث قبل الزوال ، وإن رمى بعد الزوال فهو أفضل ، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجزئه الرمي إلا بعد الزوال لأنه إذا كان من قصده التعجيل فربما يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي إلى ما بعد الزوال بأن لا يصل إلى مكة إلا بالليل فهو محتاج إلى أن يرمى قبل الزوال ليصل إلى مكة بالنهار فيرى موضع نزوله ، فيرخص له في ذلك ؛ والأفضل ما هو التعزيمه وهو الرمي بعد الزوال ؛ وفي ظاهر الرواية يقول : هذا اليوم نظير اليوم الثاني ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رمى فيه بعد الزوال فلا يجزئه الرمي فيه قبل الزوال - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٦٨ .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ ولفظ « به » ساقط من الأصل .

## باب الحلق

و الحلق أفضل من التقصير ، و التقصير يجزى . و إن قصر أقل من النصف أجزاء و هو مسيء . و روى عن ابن عمر رضی الله عنهما أنه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه - یعنی مثل الأئمة <sup>٢</sup> . فان <sup>٣</sup> قصرت ذلك المقدار من أحد جانبي رأسها و ذلك يبلغ النصف أو دونه أجزاءها .

و إذا جاء يوم النحر و ليس على رأسه شعر أمره موسى على رأسه . و إن حلق رأسه بالنورة أجزاء ، و موسى أحب إلى .

(١) كذا في الأصول الثلاثة ، و في ف « و اذا » .

(٢) كذا في الأصل و كذا في م ، ف ، ض ؛ و في نسخة « و اشار الى الأئمة » .

قال السرخسي : و رواه في الكتاب ( اى كتاب الأصل ) عن ابن عمر رضی الله عنهما انه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه یعنی مثل الأئمة - الخ . فقطع الحاكم سنده و لم يذكره السرخسي ايضاً ، و قال الزيلعي في ج ٣ ص ٩٦ من نصب الراية : و اخرجه اندار قطنى في سننه عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال في المحرمة : تأخذ من شعرها قدر السبابة - انتهى . قلت : رواه الدارقطنى في ص ٢٧٧ من سننه : حدثنا محمد بن مخلد ثنا محمد بن اسحاق الصغانى نا ابو يونس عبد الرحمن ابن يونس الحفرى نا هريم عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال في المحرمة : تأخذ من رأسها مثل السبابة - اه .

(٣) و في ف ، ض « و ان » و في م « فاذا » .

(٤) و في ف ، ض « و ان » .

(٥) و في ف ، ض « اجرى » .

وأكره له أن يؤخر الحلق حتى تذهب أيام النحر، فإن أخره فعليه دم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه. وأكره له أن يؤخره في حج أو عمرة حتى يخرج من الحرم، فإن فعله وحلق في غير الحرم فعليه دم، ويجزيه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا شيء عليه. وإن أخر الحلق في العمرة شهرا غير أنه هـ مقيم بمكة لم يحل حتى يحلق فلا شيء عليه.

وليس على المحصر حلق إذا حل، وإن حلق أو قصر فحسن؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى عليه أن يحلق، فإن لم يفعل فلا شيء عليه ٣.

وليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحيته أو أظفاره ١٠ أو شاربه أو يتنور، وإن فعل لم يضره.

(١) كذا في ف، ض، م، وفي الأصل « يذهب ».

(٢) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض « فإن أخره اجزاه و عليه دم » وفي م « حتى إذا أخره من أيام النحر ياتمه الدم ».

(٣) قال المرخسي: فأما حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية فقد ذكر أبو بكر الرازي أن عند أبي حنيفة ومحمد إنما لا يحلق المحصر إذا احصر في الحل، أما إذا احصر في الحرم يحلق لأن الحلق عندهما موقت بالحرم و رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان محصرا بالحديبية وبعض الحديبية من الحرم على ما روى أن مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه في الحرم فانما حلق في الحرم، وبه تقول على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرهم بالحلق ليحقق به عزمهم على الانصراف ويأمن المشركون من جانبهم ولا يشتغلون بمكيدة أخرى بعد الصلح - اهـ ما ذكره المرخسي في شرح المختصر ج ٤ ص ٧٢.

وإن حلق المحرم رأس حلال تصدق بشيء، وإن حلق رأس محرم بأمره أو بغير أمره فعلى المحلوق دم وعلى الخالق صدقة، وكذلك إن أكرهه على ذلك، وكذلك الجواب في قص الأظفار .

وإذا أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه شيئاً أو لمس لحيته؛

فانتثر منها شعر، قال: عليه في كل ذلك صدقة، فإن أخذت رأسه أو تلك لحيته فعليه دم . وإن تنف إبطيه أو أحدهما أو أظلي بنورة

(١) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وكذا في ض «فان» .

(٢) وفي ف، م «وإذا» .

(٣) وفي ف، ض «وإن» .

(٤-٤) وفي م «أو مس من لحيته» .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في ذلك كله» .

(٦) ولم يذكر الربيع في الكتاب، والجواب في الربيع كذلك لما بينا أن ما يتعلق بالرأس فالربيع فيه بمنزلة الكمال كما في الخلق عند التحلل، وهذا لأن حلق بعض الرأس لمعنى الراحة والزينة معتاد فان الأتراك يحلقون أوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لابتغاء الراحة والزينة فتتكمّل الحناية بهذا المقدار، والحناية التكملة توجب الجبر بالدم - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٧٣ .

(٧) وفي ف، ض، م «فان» .

(٨) وفيما ذكر إشارة إلى أن السنة في الإبطين التنف دون الخلق فانه قال «تنف إبطيه أو أحدهما» ولم يذكر الخلق - اه ما قال السرخسي ص ٧٤ .

(٩) وفي م «ظلي» .

فعلية دم . وإن حلق موضع الحجامة فعلية دم في قول أبي حنيفة ،  
وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ، وإن حلق الرقبة كلها فعلية دم  
في قولهم جميعاً . وعلى القارن في كل ذلك كفارتان .

وإذا أصاب المحرم أذى في رأسه فحلق قبل يوم النحر فعلية ما قال

الله جل ذكره "فقدية من صيام أو صدقة أو نسك" و الصيام ثلاثة أيام ، ه  
والصدقة ثلاثة أصوع من خنطة يتصدق بها على ستة مساكين ، والنسك  
شاة . وكذلك كل ما اضطر إليه بما لو فعله غير مضطر كان عليه دم ،  
فإذا فعله مضطراً فعلية أي هذه الكفارات شاء ، يكفر في أي بلد شاء ،  
إلا النسك فإنه لا يجوز إلا بمكة ، وإذا فعله غير مضطر فعليه دم  
لا يجزيه غيره .

١٠

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « مواضع الحجامة » .

(٢) وفي ض « فعلية في قول أبي حنيفة دم » .

(٣) ولم يذكر لفظ « جميعاً » في ف . قال السرخسي : ولم يذكر في الكتاب ما إذا  
حلق شاربه ، إنما ذكر إذا أخذ من شاربه فعلية الصدقة ، فمن أصحابنا من يقول : إذا  
حلق شاربه يلزمه الدم لأنه مقصود بالحلق يفعله الصوفية وغيرهم ؛ والأصح أنه  
لا يلزمه الدم لأنه طرف من أطراف اللحية وهو مع اللحية كعضو واحد ، وإن  
كانت السنة قص الشارب واعفاء اللحية ، وإذا كان الكل عضواً واحداً لا يجب  
بما دون الربع منه الدم ، والشارب دون الربع من اللحية فتكفيه الصدقة في حلقه .  
أه ما قاله في ص ٧٤ .

(٤) وفي ف ، ض « ليتصدق » .

(٥) وفي ف ، ض « بلدة » .

(٦) وفي ف ، ض « لا يجزيه » .

وكل دم وجب عليه في شيء من أمر الحج، والعمرة فإنه لا يجزئه ذبحه إلا بمكة أو حيث شاء من الحرم، وإذا ذبحه بها ثم سرق لم يكن عليه شيء، وإن سرق قبل الذبح فعليه بدله ٣.

و يجزئه ذبح ما وجب عليه من الدماء قبل يوم النحر وبعده بمكة ما خلا دم القران ودم المتعة فإنه لا يجزئه ذبح هذين الدمين قبل يوم النحر؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يجزئه. وكذلك هدى المحصر بالحج لا يجزئ ذبحه قبل يوم النحر، فأما ما سوى ذلك من التطوع وغيره فيجزئه أن يذبحه قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل. ولا يأكل من شيء من الهدى إلا من هدى المتعة والقران ١٠. والتطوع والأضحية فإنه يأكل الثلثين منها<sup>١</sup> ويتصدق بالثلث، وإن أكلها كلها لم يكن عليه شيء؛ ويتنفع بجلود هذه الأربعة، ولا يتنفع

(١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في أمر الحج».

(٢) فيسقط بهلاك العين، كما إذا هلك مال الزكاة سقطت عنه الزكاة - كذا قال السرخسي في شرحه ص ٧٥.

(٣) لأنه ما بلغ محله بعد، وهو نظير الأضحية الواجبة إذا سرقت قبل الذبح فعلى صاحبها مثلها - اه من الشرح.

(٤) وفي ف، ض «لا يجزئه».

(٥-٥) وفي ف، ض «وأما سوى».

(٦) وفي ف «ولا يأكل شيئاً» وفي ض «شيء» وليس بشيء.

(٧) لفظ «منها» ساقط من ف، ض.

(٨) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «ولأن» وليس بصواب.

(٩) كذا في ف، و لفظ «كلها» ساقط من الأصل وكذا من ض.

بجلود غيرها .

ولا يعطى الجزار منها ولا من غيرها شيئا . [ ولا ينبغي له أن يبيع شيئا من لحوم الهدايا ]<sup>١</sup> فان فعل فعليه قيمته يتصدق بها . وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص<sup>٢</sup> أظفاره أو أخذ من لحيته أو شاربته شيئا فعليه كفارة ذلك لأنه محرم ما لم يقصر أو يخلق .

### باب كفارة قص الأظفار

وإذا أخذ المحرم أظفار يديه ورجليه فعليه دم ، وإن قص من أظفاره واحدا أو اثنين<sup>٣</sup> فعليه لكل ظفر صدقة نصف صاع حنطة<sup>٤</sup> إلا أن يبلغ ذلك دما<sup>٥</sup> فيطعم منه ما شاء<sup>٥</sup> ، وإن<sup>٦</sup> كان قارنا ضعف عليه الكفارة . وإن قص ثلاثة أظافر فعليه دم استحسانا في قول أبي حنيفة .<sup>١٠</sup> الأول ثم رجع عنه<sup>٧</sup> وقال : لا أرى عليه دما حتى يقص أظافر يد كاملة أو رجل كاملة ؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد<sup>٨</sup> إلا أن محمدا قال : إذا قص

- (١) سقط ما بين المربعين من الأصول ، وزيد من الشرح .
- (٢) كذا في م ، وفي ف « بقصر » وفي ف « يقصر » وهو تصحيف « بقص » وفي الأصل « قص » .
- (٣) كذا في الأصل وكذا في م ، إلا أن فيه « وان قص » مكان « وإذا أخذ » وفي ف ، ض « واحدة أو اثنتين » .
- (٤-٤) وفي ف ، ض ، م « إلا أن يبلغ دما » .
- (٥) وفي ض « فيطعم ما شاء » وفي م « فينقص عنه ما شاء » .
- (٦) وفي ف ، ض « فان » .
- (٧) لفظ « عنه » ساقط من ف .
- (٨) قال السرخسي شارحا هذه المسألة : قال (وان قص ثلاثة اظافر فعليه دم =

خمسة أظافر متفرقة من يدين أو رجلين أو يد ورجل فعليه دم . وإذا انكسر ظفر المحرم فانقطع منه شظية فقلعه لم يكن عليه شيء ، وإذا قص أظافر إحدى يديه ولم يكفر حتى قص أظافر اليد الأخرى أو الرجل الأخرى فإن كان ذلك في مجلس واحد فعليه دم واحد ، وإن كان في مجلسين فعليه دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : عليه دم واحد ما لم يكفر . وكذلك الحكم في الجماع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو مع نسوة . وإذا أصابه الأذى في أظفاره حتى قصها فعليه أي الكفارات الثلاث شاء .

= في قول أبي حنيفة الأول استحساناً ) وهو قول زفر ( وفي قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد : عليه لكل ظفر صدقة ) وجه قوله الأول ان قص اظافر يد واحدة يوجب الدم بالاتفاق والأكثر من ذلك ينزل منزلة الكمال فالثلاث أكثر الأظافر من اليد الواحدة ، ولكنه رجع عن هذا فقال : الدم في الأصل إنما يجب بقص اظافر اليدين والرجلين ، واليد الواحدة ربع ذلك فتجعل بمنزلة الكمال كربع الرأس في الحلق فكان هذا أدنى ما يتعلق به الدم فلا يمكنه ان يقام الأكثر فيه مقام الكمال ، إذ لو فعل أدى الى ما لا يتناهى فيقال : اذا قص الظفرين فقد قص أكثر الملائمة ، ثم اذا قص ظفرا ونصفا فقد قص أكثر الظفرين ولكن يقال : ما كان أدنى المقدار شرعا لا يتعلق بما دونه الحكم به - اهـ ج ٤ ص ٧٨ .

(١) وفي ف ، ض « فانقطع » ؛ قلت : الشظية فلقة العود والعظم ، والمراد منه فلقة الظفر المنكسر .

(٢) وفي ف ، ض « وان » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من » تصحيف .

(٤) وفي الشرح : ( وإن أصابه أذى في اظفاره حتى قصها فعليه أي الكفارات =



## باب جزاء الصيد

محرم دل محرما أو حلالا على صيد فقتله<sup>١</sup>، قال: على الدال جزاؤه<sup>٢</sup>.  
بلغنا ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما<sup>٣</sup>؛ فان<sup>٤</sup> كان الدال حلالا في  
الحرم<sup>٥</sup> لم يكن عليه شيء<sup>٥</sup>.

= (الثلاث شاء) للأصل الذى تقدم بيانه أن ما يكون موجبا للدم إذا فعله لعذر  
تخير فيه المذنب بين الكفارات الثلاث - والله سبحانه أعلم .

(١) كذا فى الأصل وكذا فى م؛ ولم يذكر قوله « فقتله » فى ف، ض، سقط  
بسهم قلم الناسخ ولا بد منه .

(٢) قلت: أخرجه فى كتاب الحجّة عن شريك بن عبد الله عن البركين عن عكرمة  
ابن محرم أشار الى اهل ما يبيض فجعل عليه على بن ابى طالب و ابن عباس  
رضى الله عنهم الجزاء - اه ج ٢ ص ١٧٦ .

(٣) وفى ف، ض « وان » .

(٤) وفى ف، ض « المحرم » خطأ .

(٥) قال السرخسى فى شرحه: والدلالة المعتبرة لإيجاب الجزاء ان لا يكون  
المدلول عالما بمكان الصيد، فأما اذا كان المدلول عالما به فلا جزاء على الدال لأن  
المدلول ما تمكن من قتله بدلالته، وعلى هذا لو اعار المحرم سكيناً من غيره ليقتل  
صيدها فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعير الجزاء، وان كان  
معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعير لأن تمكنه من قتله لم يكن بإعارة السكين،  
وانما يجب على الدال الجزاء اذا صدقه المدلول فى دلالته، فأما اذا كذبه ولم يتبع  
الصيد بدلالته حتى دله عليه آخر فصدقه و قتل الصيد فالجزاء على الدال الثانى =

وإذا اشترك رهط محرمون في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ، وإن كان فيهم قارن فعليه جزاؤه مرتين .

وإن كان قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف الجزاء .

وإذا قتل المحرم صيدا حكم عليه عدلان بقيمته في الموضع الذي

= إذا كان محرما دون الأول ، وكذلك لو امر المحرم انسانا بأخذ الصيد فأمر للمأمور به انسانا آخر فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول لأن المأمور الأول لم يمثل امر الأمر فانه امره بالأخذ دون الأمر ، وإنما يجب الجزاء على الدال الأول إذا أخذ المدلول الصيد والدال محرم ، فأما إذا حل الدال عن احرامه قبل ان يأخذ المدلول الصيد فلا جزاء على الدال لأن فعله إنما يتم جنابة عند زوال معنى النفرة باثبات يد الأخذ عليه ، فإذا كان الدال عند ذلك حلالا لم يكن اخذ الغير في حقه أكثر تأثيرا من اخذه بنفسه ، ولو اخذه بنفسه لم يلزمه شيء ، فكذا إذا اخذه غيره بدلالته - اه ص ٨٠ .

(١) قوله « في الحرم » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٢) قال السرخسي شارحا متن المختصر : قال ( فان قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف جزاء كامل ) بخلاف ما إذا ضربه كل واحد منهما ضربة فانه يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه ضربته ، لم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين لأن عند اتحاد فعلهما جميع الصيد صار متلفا لفعلها فيضمن كل واحد منهما نصف الجزاء ، وعند اختلاف محل الفعل الجزء الذي تلف بضربة كل واحد منهما كان هو المختص باتلافه ، فعليه جزاؤه ، والباقي متلفا بفعلها فضمانه عليها ؛ وقد قررنا هذا الفرق فيما املينا من شرح الجامع - اه ص ٨٢ .

أصابه فيه<sup>١</sup> ، ثم يكون القاتل بالخيار إن شاء كفر بالهدى ، وإن شاء بالطعام<sup>٢</sup> ، وإن شاء بالصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>٣</sup> ، بلغنا ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما<sup>٤</sup> ؛ وقال محمد : الخيار إلى الحكيمين

(١) ان كان الصيد يباع ويشترى في ذلك الموضع ، وإلا ففي اترب المواضع من ذلك الموضع مما يباع ذلك الصيد ويشترى في ذلك الموضع بما له نظير من النعم او لا نظير له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد والشافعي : فيما له نظير ينظر الى نظيره من النعم الذى يشبهه في المنظر لا الى القيمة ، حتى يجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة ، وقال الشافعي : في الحمامة شاة ؛ وهو قول ابن أبي ليلى ، وزعم ان بينهما مشابهة من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر ، وفيما لا نظير له تعتبر القيمة - الخ ، كذا في ص ٨٢ من الشرح .

(٢) وفي ف « كفر بالطعام » .

(٣) كذا في شرح السرخسي ، وسقط قوله « وأبي يوسف » من الأصول الثلاثة ، والصواب اثباته ، كما ذكرناه من الشرح قبيل ذلك .

(٤) هذا البلاغ لم اجده بهذا اللفظ الذى يؤيد مذهب الشيخين ، وانما رواه البيهقي في ج ٥ ص ٨٦ من سننه من طريق علي بن الجعد : انبا شعبة عن الحكم قال سمعت مقسما في الذى يصيب الصيد لا يكون عنده جزاؤه ، قال : يقوم الصيد دراهم و تقوم الدراهم طعاما فيصوم لكل نصف صاع يوما ، قال شعبة : وقال لى أبان و ابو مريم : انه عن ابن عباس ، وذكر ابن حزم في ج ٤ ص ٢٥٣ من المحلى : روينا هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : إذا اصاب المحرم الصيد فان كان عنده جزاؤه ذبجه ، فان لم يكن عنده جزله قوم جزاؤه دراهم ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوما . قال السرخسي في ص ٨٣ =

= من شرحه : و ابو حنيفة و ابو يوسف اخذا بقول ابن عباس فانه فسر المثل بالقيمة ، و المعنى التقهى يشهد له فان الحيوان لا مثل له من جنسه ، ألا ترى أن في حق من حقوق العباد يكون الحيوان مضمونا بالقيمة دون المثل ! فكذلك في حقوق الله ، و كما أن المثل منصوص عليه هنا فكذلك في حقوق العباد في قوله تعالى " فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " يوضحه ان المائلة بين الشيتين عند اتحاد الجنس ابلغ منه عند اختلاف الجنس ، فادالم تكن النعامة مثلا للنعامة كيف تكون البدنة مثلا للنعامة ؟ و المثل من الأسماء المشتركة فمن ضرورة كون الشيء مثلا لغيره أن يكون ذلك الغير مثلا له ، ثم لا تكون النعامة مثلا للبدنة عند الإلتلاف فكذلك لا تكون البدنة مثلا للنعامة ، و إذا تعذر اعتبار المائلة صورة و جب اعتبارها بالمعنى و هو القيمة ، فأما قوله " من النعم " فقد قيل : فيه تقديم و تأخير ، و معناه : بخزاء مثل ما قتل يحكم به ذوا عدل منكم من النعم هديا بالغ الكعبة ، ثم ذكر الأصمعي و ابو عبيدة أن اسم « النعم » يتداول الأهلئ و الوحشئ جميعا ، و معناه : بخزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشئ ، و حمله على هذا اولئ لأن قوله " بخزاء " مصدر و ما ذكر بعده و صف ، فأما يكون وصفا للذكور و ذلك إذا حمل على ما بينا - ٥١ . قال فان اختار التكفير بالهدئ فعليه الذبح في الحرم و التصدق بلحمه على الفقراء لقوله تعالى " هديا بالغ الكعبة " فالهدئ اسم لما يهدئ الى و وضع معين ، و إن اختار الإطعام اشترئ بالقيمة طعاما فيطعم المساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة ، و إن اختار الصيام يصوم مكان طعام كل مسكين يوما ، و إن كان الواجب دون طعام مسكين فأما أن يطعم قدر الواجب و إما أن يصوم يوما كاملا ، فالصوم لا يكون أقل من يوم ، و عندنا يجوز له أن يختار الصوم مع القدرة على الهدئ و الإطعام لقوله تعالى " او عدل ذلك صياما ليذوق وبال امره " و حرف « او » للتخيير ؛ ( الى ان قال ) و إذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشترئ به الطعام عندنا ، فإذا اختار اداء الواجب بالطعام تعتبر قيمة الصيد لأنه هو الواجب الأصلئ ، =

فما يوجبه، فإن حكما به هديا نظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه<sup>١</sup> في المنظر، ولا ينظر إلى قيمته فيكون في الظبي شاة وفي الأرنب عناق أو جدى، وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها فعليه<sup>٢</sup> القيمة؛ وإن حكم الحكمان بالطعام أو الصيام فعل كما قال أبو حنيفة، وقال ابن أبي ليلى: عليه في الحمامة قيمة شاة، وفي البيضة درهم. <sup>٥</sup>

وإذا رمى الحلال صيدا من الحل في الحرم<sup>٣</sup> أو من الحرم في الحل<sup>٤</sup> فقتله فعليه جزاؤه<sup>٥</sup>، وكذلك إرسال الكلب.

ولا يحل أكل ما ذبحه المحرم من الصيد؛ فإن<sup>٦</sup> أدى المحرم جزاءه

= وإن اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا - ٥٥ ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) كذا في ض، وفي بقية الأصول « تشبهه » .

(٢) وفي ض، ف « فقيه » .

(٣) كذا في ض، م؛ وفي الأصل « إلى الحل » .

(٤) كذا في الأصل و كذا في م، ف؛ وفي ض « أو في الحرم من الحل » .

(٥) إلا أن يكون الصيد والرامي في الحل فرماه ثم دخل الصيد الحرم فيصيده فيه فحينئذ لا يلزمه الجزاء، لأنه في الرمي غير مرتكب للنهي، ولكن لا يحل تناول ذلك الصيد؛ وهذه هي المسألة المستثناة من أصل أبي حنيفة فإن عنده المعتبر حالة الرمي إلا في هذه المسألة خاصة فإنه اعتبر في حل تناول حالة الإضافة احتياطا، لأن الحل بالدكاة يحصل، وإنما يكون ذلك عند الإصابة فإن كان عند الإصابة الصيد صيد الحرم لم يحل تناوله (وعلى هذا إرسال الكلب) -

انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٨٥ .

(٦) وفي ف، ض « فاذا » .

ثم أكل منه<sup>١</sup> فعليه قيمة ما أكل منه في قول أبي حنيفة، وإن كان قتله غيره لم يكن عليه شيء فيما أكل، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه في أكله أيضا، ويستغفر الله تعالى .

وإذا أصاب<sup>٢</sup> الحلال صيدا في الحل فذبحه فلا بأس بأن

٥ يأكله المحرم .

محرم كسر بيضة صيد، قال: عليه قيمتها، فإن<sup>٣</sup> كان فيها فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا، أخذ له<sup>٤</sup> بالثقة . وكذلك إن ضرب بطن ظبي فطرحت جنينا ميتا ثم ماتت فعليه جزاؤهما جميعا، أخذ فيه<sup>٥</sup> بالثقة .

(١) سقط لفظ « منه » من ض، م .

(٢) كذا في ف، م؛ و كان في الأصل و كذا في ض « صاد » مكان « أصاب » .

(٣) كذا في الأصل و كذا في م؛ وفي ف، ض « وإن » .

(٤) قوله « أخذ له » لم يذكره في م .

(٥) وفي م « أخذ فيه » .

(٦) إنما أراد بقوله « أخذ بالثقة » الإشارة إلى الفرق بين هذا وبين الضمان

الواجب لحق العباد، فإن من ضرب بطن جارية فألقت جنينا ميتا وماتت

لما وجب هناك ضمان الأصل لم يجب ضمان الجنين لأن الجنين في حكم الجزء من وجه

وفي حكم النفس من وجه، والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط

فلا يجب في موضع الشك، فأما جزاء الصيد مبني على الاحتياط فلهذا رجع

شبه النفس في الجنين فأوجب عليه جزاءهما - اه ما قاله الشارح ص ٨٨ .

و إذا عطب الصيد بفسطاط المحرم أو بحفيرة حفرها لئلا أو فزع منه الصيد فاشتد فتكسر فلا شيء عليه . وإن كان هو أفزعه أو حركه فهو ضامن له .

محرم اصطاد صيدا فأرسله محرم آخر من يده ، قال : لا شيء<sup>١</sup> عليه<sup>٢</sup> ، وإن قتله في يده فعلى كل واحد منهما جزاؤه ، وعلى القاتل<sup>٥</sup> قيمته للذي كان في يده .

رجل أحرم وفي يده صيد ، قال : عليه أن يرسله ، فإن أرسله من يده إنسان<sup>٤</sup> قال : عليه قيمته للذي كان في يده في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد<sup>٥</sup> : لا شيء عليه استحسانا<sup>٦</sup> ؛ وإن<sup>٧</sup> أرسله الذي كان في يده ثم حل فوجده في يد رجل<sup>٨</sup> آخر<sup>٩</sup> أخذه منه<sup>١٠</sup> و كات أحق به ، وإن كان صاده في إحرامه ثم أرسله فالذي في يده

(١) وفي ف ، ض « وان عطب صيد » .

(٢-٣) لم يذكر لفظ « قال » في ض ، م ، وفيها « فلا شيء » .

(٣) وفي ف ، ض « عليها » .

(٤) سقط لفظ « انسان » من ف .

(٥) لم يذكر اسم « محمد » في ف .

(٦) من قوله « رجل احرم ... » س ٧ الى هنا ساقط من ض .

(٧) وفي ف « فان » .

(٨) وفي ف ، ض « في يدي رجل » .

(٩) سقط لفظ « آخر » من ف ، ض .

أحق به .

محرم قتل سباعا ، قال : إن كان السبع <sup>٢</sup> ابتداءً فلا شيء عليه ،

(١) قال السرخسي شارحا لمختصر الحاكم : قال (و لو احرم وفي يده ظبي فعليه ان يرسله ) لأن استدامة اليد عليه بعد الإحرام بمنزلة الإنشاء فان اليد مستدامة ، وكما ان انشاء اليد متلف معنى الصيدية فيه فالاستدامة كذلك ، قال ( فان ارسله انسان من يده فعلى المرسل قيمته في قول ابي حنيفة ) لذى اليد وهو القياس ، ( وعلى قول ابي يوسف ومحمد لا شيء عليه استحسانا ) وهو نظير اختلافهم فيمن اتلف على غيره شيئا من المعازف فأبو يوسف ومحمد قالوا : فعليه امر بالمعروف ونهى عن المنكر لأنه مأمور شرعا بإرساله فاذا كان ذلك مما يلزمه شرعا ففعل ذلك غيره لا يكون مستوجبا للضمان ، كمن اراق خمر مسلم ؛ و ابو حنيفة يقول : الصيد قبل الإحرام كان ملكا له متقوما على حاله ولم يبطل ذلك بالإحرام ، الا ترى ان الصيد لو كان في بيته بقي مملوكا متقوما على حاله ! فالذي ارسله من يده اتلف عليه ملكا متقوما فيضمن له ، بخلاف اراقة الخمر على المسلم ، ثم الواجب عليه رفع يده ، ولو رفع بنفسه يرفعه على وجه لا يفوت ملكه بعد ما يحل من احرامه ، فاذا فوت هذا المرسل ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعليه فيكون ضامنا له ، وهذا طريقه أيضا في اتلاف المعازف ؛ و فرق بين هذا وبين ما اذا أخذ الصيد وهو محرم فقال : هناك لم يملكه بالأخذ ، فالمرسل لا يكون مفوتا عليه ملكا متقوما ، وهنا بالإحرام لم يبطل ملكه ، على ما قررنا ؛ والدليل على الفرق ان ( المحرم اذا أخذ صيدا ثم أرسله فأخذ غيره ثم وجد المحرم في يده بعد ما حل فليس له ان يسترده منه ، و لو احرم وفي يده صيد فأرسله ثم وجد بعد ما حل في يد غيره كان له ان يسترده منه ) فدل على الفرق بين فصلين -

٨٩ ص .

(٢) سقط لفظ « السبع » من ف ، ض .



و إن كان هو ابتداء السبع فعليه قيمته لا يجاوز به دماً؛ والسباع كلها في ذلك سواء ما خلا الكلب و الذئب فإنه ليس عليه شيء فيها ٣. و إن ابتدأهما، لأنه بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يقتل المحرم الفارة و الغراب و الحدأة و العقرب و الحية و الكلب العقور » .

(١) وفي ف، ض « ولا يجاوز » .

(٢) وفي ض « في ذلك كلها » .

(٣-٣) وفي ف، ض « شيء فيها » .

(٤) وفي ف، ض « بلغنا » .

(٥) وفي ف، ض « أنه قال » .

(٦) أسنده الإمام محمد في ص ٢٠٥ من موطئه: أخبرنا مالك ثنا نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب و الفارة و العقرب و الحدأة و الكلب العقور »؛ أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه: العقرب و الفارة و الكلب العقور و الغراب و الحدأة » - اهـ . وأخرجه الطائفي عن محمد بن المنذر ابن سعيد الهروي: حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد الكندي ثنا علي بن معبد أنبا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: يقتل المحرم الفارة و الحية و الكلب العقور و الحدأة و العقرب - اهـ في ١١ . وأخرجه ابن المظفر و ابن خسرو من طريقه عن الحسين بن الحسين الأنطاكي عن أحمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة . وأخرجه ابن خسرو أيضاً عن أبي الفضل بن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نصر ابن أشكاب عن عبد الله بن طاهر القزويني عن اسمعيل بن توبة القزويني عن =

و إن قتل القارن السبع ابتداء<sup>٢</sup> فعليه قيمتان لا يجاوز بهما دميين .  
و كل ذى ناب من السباع و ذى مخلب من الطير مما لم يأت فيه أثر  
إن<sup>٣</sup> ابتداءه محرم فقتله فعليه قيمته<sup>٤</sup> لا يجاوز به دما، و إن ابتداءه السبع  
أو ذو مخلب من الطير<sup>٥</sup> فلا شيء عليه . و في اليربوع و الأرنب قيمتهما<sup>٦</sup> .

= محمد عن أبي حنيفة - راجع ج ١ ص ٣٩٥ من جامع المسانيد . و أخرجه الإمامان  
ابو يوسف و محمد في آثارهما موقوفا على ابن عمر؛ قال محمد : و به نأخذ، و هو  
قول أبي حنيفة، و ما عدا عليك من السباع فقتلته فلا شيء عليك - راجع ص ٦٤  
من الآثار .

(١) و في ف، « فان » .

(٢) و في ف، ض « من غير ما ابتداء » .

(٣) كذا في ف، ض؛ و سقط حرف « ان » من الأصل .

(٤) و في ف « قيمة » .

(٥) سقط قوله « من الطير » من ف، ض .

(٦) قال السرخسي شارحاً من المختصر: قال ( و كل ذى ناب من السباع و كل ذى  
مخلب من الطير في هذا الحكم سواء ) على ما بيننا، و ذكر في بعض الروايات في  
الحديث المستثنى مكان « الحدأة » « الغراب » و المراد به الأبقع الذي يأكل  
الجيف و يخاط فانه يبتدىء بالأذى، فأما العقعق فيجب الجزاء بقتله على المحرم لأنه  
لا يبتدىء بالأذى، و الخنزير و القرد فيجب الجزاء بقتلهما على المحرم في قول  
أبي يوسف، و قال زفر: لا يجب لأن الخنزير بمنزلة الكلب العقور مؤذ بطبعه  
و قد نذب الشرع إلى قتله، قال النبي صلى الله عليه و سلم « بعثت لكسر الصليب  
و قتل الخنزير »؛ و لكن أبو يوسف يقول بأنه متوحش لا يبتدىء بالأذى  
غالباً فيكون نص التحريم متاولاً له، و كذلك السمور و الدلق فيجب  
الجزاء بقتلهما على المحرم، و الفيل كذلك إذا كان وحشياً، فأما الفارة =

وإذا بلغت قيمة المقتول حملا أو عناقا لم يجزه الحمل و العناق في الهدى ما لم تبلغ قيمة المقتول ثمن جذع عظيم من الضأن أو ثمن من غيرها ، فعليه الصدقة أو الصيام ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد و ابن أبي ليل : يجزى ذلك في جزاء الصيد ، للآثار التي جاءت ، و لأن الرجل قد يسمى الثوب و الدراهم هديا ، ألا ترى أنه لو قال : لله على أن أهدى هذه الدراهم ، كان عليه أن يفعل ، و لأن الهدى قد يكون عناقا و جديا و فصيلا ؛ ألا ترى أنه لو أهدى ناقة فتجت كان ولدها هديا معها ينحر ! و لو كان غير هدى لتصدق به ٣ و لم ينحر .

= مستثناة في الحديث ، وحشيتها و أهلها سواء ، و السنور كذلك في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يجب الجزاء بقتله اهليا كان او وحشيا ، و في رواية هشام عن محمد ما كان منه بريئا فهو متوحش كالصيد يجب الجزاء بقتله على المحرم ، فأما الضبّ فليس في معنى الخمسة المستثناة لأنه لا يتبدى بالأذى فيجب الجزاء على المحرم بقتله ، ( و كذلك الأرنب و اليربوع يجب بقتلها القيمة على المحرم ) فأما بهوام الأرض فلا شيء على المحرم في قتله غير ان في القنفذ روايتين عن أبي يوسف ؛ في إحدى الروايتين قال : هو نوع من الفارة ، و في رواية جعله كاليربوع - اه .

(١) وفي ف ، ض « وما » .

(٢) وفي ف ، ض « غيرها » .

(٣) وفي ض « يتصدق به » و في م « لكان يتصدق به » .

(٤) و لكن أبو حنيفة يقول : اجوزه هديا تبعا لا مقصودا ، كما يجوز به التضحية تبعا لا مقصودا اذا نتجت الأضحية - اه ما قاله السرخسي في شرحه ج ٤ ص ١٠٣ .

محرم رمى صيدا فجرحه ثم كفر عنه ثم رآه بعد ذلك فقتله ،  
قال: عليه كفارة أخرى ، ولو لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ،  
ولم يكن عليه فيها شيء . إذا كفر في هذه الأخيرة إلا ما نقصته  
الجراحة الأولى ٠٣ .

٥ محرم جرح صيدا ثم كفر عنه قبل أن يموت ثم مات أجزته

(١) زاد السرخسي قبل هذه المسألة مسألة بيض النعامة ولم يذكرها هنا في  
المختصر، فقال: قل ( وفي بيض النعامة على المحرم القيمة ) وفي الكتاب رواه  
عن عمرو بن مسعود رضى الله عنهما أنها أوجباً في بيض النعامة القيمة - اه  
ص ٩٣ . قلت: أما رواية أمير المؤمنين عمر فذكره بلاغا في ج ٢ ص ٣٥٧ من  
كتاب الحجّة، وأما رواية ابن مسعود فذكره مسندا في حجه ص ٣٥٨ فقال الراوى:  
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن خصيف الجزرى عن ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود  
عن ابيه انه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمته، وبهذا السند رواه  
أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره . وأخرجه الحافظ طلحة في مسنده من  
طريقه عنه . وأخرجه ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد و محمد بن الفضل  
عنه بسنده المذكور - راجع ج ١ ص ٥٥٦ من جامع المسانيد . وسقط الحديث  
من كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن .

(٢) وفي ف ، ض « الأول » .

(٣) قال السرخسي: ( إلا ما نقصه الجرح الأول ) يريد به إذا كفر بقيمة صيد  
مجروح ، فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء . آخر لأن الفصلين منه  
جناية في احرام واحد فيكون بمنزلة فعل واحد فلهذا لا يجب عليه إلا كفارة  
واحدة ، وهذا لأن حكم الفعل الأول قبل التكفير باق فيجعل الثانى تماما له ،  
فأما بعد التكفير قد انتهى حكم الفعل الأول فيكون الفعل الثانى جناية مبتدأة -  
اه ص ٩٣ .

الكفارة التي أداها .

و إذا أحرم الرجل و له في منزله صيد لم يكن عليه إرساله ، إنما يرسل ما يكون في يديه<sup>١</sup> .

و للحرم أن يذبح الشاة و الدجاجة و البط الذي يكون عند الناس<sup>٢</sup> و كل ما ليس بصيد ، و الحمام أصله صيد فلا ينبغي للحرم أن يذبح شيئا منه .

و الذي يرخص فيه للحرم<sup>٣</sup> من صيد البحر هو السمك خاصة ، و لا يرخص له في طير البحر لأنه ليس من صيد البحر لأنه مما يعيش في البر<sup>٤</sup> .

محرم صاد ظيية فولدت عنده قبل أن يحل أو بعد ما حل<sup>٥</sup> ثم ١٠ ذبحها و ولدها في الحل أو في الحرم فعليه جزاؤهما جميعا<sup>٦</sup> .

(١) ألا ترى انه كما يحرم عليه التعرض للصيد يحرم عليه التطيب و لبس المخيط و لا يلزمه اخراج شيء من ذلك من ملكه - كذا قال الشارح ص ٩٤ .  
(٢) و المراد منه الكسكرى الذي يكون في الحياض هو كالدجاج مستأنس بجنسه ، فأما البط الذي يطير فهو صيد يجب الجزاء فيه على المحرم - قاله الشارح ص ٩٤ .  
(٣) سقط لفظ « للحرم » من ف ، ض .

(٤) و في ف ، ض « لأن هذا مما يعيش من البر » . ألا ترى أن ما يكون مائى الأصل و إن كان قد يعيش في البر كالضفدع جعل مائيا باعتبار أصله حتى لا يجب على المحرم بقتله شيء ! فكذلك ما يكون برى الأصل لا يرخص للحرم فيه - اهـ ما قاله الشارح ص ٩٤ .

(٥) و في ف ، ض « يحل » .  
(٦) سقط لفظ « جميعا » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض ، م .

وأكره للحرم أن يشتري الصيد و أنهاء عنه . فان اشترى محرم من محرم أو حلال صيدا أمرته أن يخلى سبيله ، فان عطب في يده فعليه جزاؤه ، و على البائع أيضا جزاؤه إن كان محرما .  
 و إذا صاد المحرم صيدا فخبسه عنده حتى مات فعليه جزاؤه  
 ٥ و إن كان لم يقتله .

محرم أو حلال أخرج صيدا من الحرم ، قال : يؤمر برده إلى الحرم و إرساله فيه ٠٣ فان أرسله في الحل فعليه جزاؤه .  
 و كل شيء صنعته المحرم بالصيد مما يتلفه أو يعرضه للتلف فعليه جزاؤه ، إلا أن يحيط عليه بأنه قد سلم منه .

(١) لأنه جان على الصيد بتسليمه الى المشتري مفوت لما كان مستحقا عليه من تخلية سبيله فكان ضامنا للجزاء - اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٢) وفي ض « ثم » .

(٣) وهذا لأن كل فعل هو متعد في فعله فعليه نسخ ذلك الفعل ، قال صلى الله عليه وسلم : على اليد ما اخذت حتى ترد ، و نسخ فعله بأن يعيده كما كان - اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٤) إلا أن يحيط العلم بأنه وصل الى الحرم سالما فحينئذ يبرأ عن جزائه ، كما إذا وصل المنصوب الى يد المنصوب منه - كذا في الشرح ص ٩٥ .

(٥) وذلك بأن يجرحه فتندمل الجراحة بحيث لا يبقى لها اثر ، أو ينتف ريشه فينبت مكانه آخر ، أو يقلع سنه فينبت مكانه آخر فحينئذ لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة و محمد ، و قاسا هذا بالضمان الواجب في حق العباد فان ذلك يسقط إذا لم يبق للفعل اثر في الحل ، فكذا هنا ؛ و قال أبو يوسف : يلزمه صدقة باعتبار ما أوصل من الألم الى الصيد لأن يندمأل الجراحة لم يتبين أن الألم =

و لا يبنى للحلال أن يعين المحرم على ذبح الصيد لأنه معصية<sup>١</sup>،  
ولا يشتره منه<sup>٢</sup>، وإن<sup>٣</sup> أعانه على شيء من ذلك لم يكن على الحلال  
فيه إلا الاستغفار، وسواء أصاب المحرم الصيد بعمد أو خطأ<sup>٤</sup> . و كان  
ذلك أول ما أصابه أو قد أصاب قبله، و عليه الجزاء في جميع ذلك<sup>٥</sup>.

= لم يصل إليه؛ و قد روى عن ابى يوسف إعتبار الألم أيضا في الجنابة على حقوق  
العباد حتى أوجب على البخاري ثمن الدواء و اجرة الطيب الى ان تندمل الجراحة -  
اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(١) و الإعانة على المعصية معصية، و قد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المعين شريكا، و لأن الواجب عليه أن يأمره بالمعروف و ينهيه عن التعرض  
للصيد، فاذا اشتغل بالإعانة فقد أتى بضد ما هو واجب عليه فكان عاصيا فيه - اه  
ما قاله الشارح ص ٩٦ .

(٢) و في ف، ض « و إذا » .

(٣) و في ض « تعمدا أو خطأ » و في م « عمدا أو خطأ » .

(٤) كذا في ف، ض، م؛ و في الأصل « أو » .

(٥) و هذا لأن الله تعالى حرم على المحرم قتل الصيد مطلقا، و ارتكاب ما هو  
محرم بسبب الإحرام موجب للجزاء عمدا كان أو خطأ، فأما تقييده بالعمد في  
الآية فليس لأجل الجزاء بل لأجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله عز و جل  
”ليذوق وبال امره“ الى قوله ”و من عاد فينتقم الله منه“ و هذا الوعيد على  
العمد دون الخطي، ثم ذكر العمد هنا للتنبيه لأن الدلالة قد قامت على أن صفة  
العمدية في القتل مانعة من وجوب الكفارة لتمحض الخطية فذكره الله هنا  
حتى يعلم أنه لما وجبت الكفارة هنا إذا كان الفعل عمدا و جب إذا كان خطأ  
بطريق الأولى - اه ما قاله الشارح ص ٩٦ .

وإذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته، وله<sup>١</sup> أن يهدي بها وأن يطعم، ولا يجزيه الصوم.

ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله، فإن باعه ردّ البيع فيه إن كان قائماً، وإن كان فاتتاً فعليه جزاؤه. وكذلك بيع الحرم للصيد<sup>٥</sup> من محرم أو حلال فاسد.

رجل أدخل الحرم بازياً أو صقراً فعليه إرساله، فإن أرسله فجعل يقتل حمام الحرم لم يكن عليه من ذلك شيء. ولا خير فيما يترخص فيه أهل مكة من الحجل والباقيب؛ ولا يدخل شيء منه الحرم حياً. وإذ أرمي صيدا بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه جزاؤه، وأكره أكله، فإن كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فرفيها السهم<sup>٦</sup> قال: لا شيء<sup>٧</sup> عليه ولا بأس بأكله<sup>٨</sup>.

(١) وفي ض «وعليه».

(٢) وفي ف، ض «الصيد».

(٣) وفي ض «وان».

(٤) وفي م «في».

(٥) وفي ف، ض، م «يرخص».

(٦) فإن ذبحها قبل أن يدخلها الحرم فلا بأس بأن يتناولها في الحرم، لأنه إنما

أدخل اللحم في الحرم واللحم ليس بصيد - كذا قاله الشارح ص ٩٩.

(٧-٧) وفي م «فلا شيء» مكان «قال لا شيء».

(٨) لأننا إن اعتبرنا الرامي فهو حلال في الحل، وإن اعتبرنا جانب الصيد فهو



وإذا رمى الصيد في الحل فيصيه السهم فيدخل الحرم فيموت فيه، قال: أستحسن ترك أكله، ولا جزاء فيه .

وإذا ذبح الهدى في جزاء الصيد بالكوفة و تصدق به أجزاء من الطعام إذا أصاب كل مسكين قيمة نصف صاع<sup>٢</sup> ولم يحز به من الهدى .  
وإن أكل من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل، فإن أكله كله<sup>٣</sup> ه  
بعد ما ذبحه بمكة فعليه قيمته مذبوحة، يتصدق به<sup>٤</sup> إن شاء على مسكين واحد<sup>٥</sup> . وإن شاء على مساكين؛ وأما إذا حكم عليه بجزاء الصيد

= صيد الحل، وبمرور السهم في هواء الحرم لا تثبت حرمة الحرم في حق الصيد ولا في حق الرامي، و السهم ليس بمحل حرمة الحرم فهذا لا يجب على الرامي شيء ولا بأس بأكله - اه ما قاله الشارح ص ٩٩ .

(١) قال السرخسي: قال ( وان جرح صيدا في الحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه جزاؤه ) لأن فعله في وقت الجرح كان مباحا والسراية اثر الفعل فاذا لم يكن اصل فعله موجبا للجزاء لا يكون اثره موجبا، كن جرح مرتدا فأسلم ثم مات؛ وفي القياس لا بأس بأكل هذا الصيد لأن فعله كان مذكيا له موجبا للحل حتى لو مات في الحل حل تناوله ( ولكنه كره أكله استحسانا ) لما بينا ان حل التناول حكم يثبت عند زهوق الروح عنه وعند ذلك هو صيد الحرم، فاعتبار هذا الجانب يحرم التناول واعتبار جانب الجرح يبيح تناوله فيترجح الموجب للحرمة على الموجب للحل - اه ص ٩٩ .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة، وزاد في ض « من حنطة » .

(٣) قوله « فإن أكله كله » ساقط من ف، ولا بد منه .

(٤-٤) وفي ف « تصدق » وفي ض « تصدق به » .

(٥) سقط لفظ « واحد » من ف، ض .

طعاما فلا يعطى كل مسكين أكثر من نصف صاع ، فان أعطى كل مسكين نصف صاع ففضل منه مد تصدق به على مسكين ، فان حكم عليه بالصيام صام مكان 'نصف صاع' يوما ، فان فضل مد تصدق به إن شاء ، وإن شاء صام له يوما ، وله أن يفرق الصوم في جزاء الصيد ٣ .

محرم قتل جرادة ، قال : بلغنا عن عمر رضى الله عنه أنه قال :  
 ثمرة خير من جرادة . وليس عليه في قتل البعوض و الذباب و النملة

(١-١) وفي ف ، ض « كل نصف صاع » .

(٢) وفي ف ، ض « صام يوما » .

(٣) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « من جزاء الصيد » . قال السرخسي :  
 ( وله ان يفرق الصوم في جزاء الصيد ) لأنه مطلق في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى " او عدل ذلك صياما ليدوق وبال امره " فان شاء تابع وان شاء فرق - اه ص ١٠١ .

(٤) سقط لفظ « انه » من الأصل ، و زيد من ض .

(٥) أسنده الإمام أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره عن الإمام عن حماد عن ابراهيم في حديث كعب الأحبار عن عمر : ثمرة خير من جرادة - اه .  
 وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن فضل عن يزيد عن ابراهيم عن كعب أنه مررت به جرادة فضربها بسوط فأخذها فشواها فقالوا له فقال : هذا خطأ وأنا احكم على نفسي في هذا درهما ، فأتى عمر فقال : انكم اهل حمص اكثر شىء دراهم ، ثمرة خير من جرادة ؛ حدثنا ابو بكر نا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بمثله أو نحوه ؛ ورواه عن ابن عباس نا حفص ابن جعفر عن القاسم قال : سئل ابن عباس عن المحرم يصيب الجرادة فقال :  
 ثمرة خير من جرادة . وحديث عمر رواه الطحاوى والبيهقى أيضا ، وزواه مالك في الموطأ .

والحلبة<sup>١</sup> والقراد شيء<sup>٢</sup>. وأكروه<sup>٣</sup> له قتل القملة، وما تصدق به فهو خير منها<sup>٤</sup>.  
 بيض صيد شواه محرم<sup>٥</sup>؛ وأدى جزاءه فلا بأس على الحلال  
 أو المحرم<sup>٦</sup> أن يأكله<sup>٧</sup>، وجزاء البيض القيمة<sup>٨</sup>، بلغنا عن عمر و عبد الله بن  
 مسعود أنها قالوا: فيه القيمة<sup>٩</sup>.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «الحلم».

(٢) وفي ف، ض، م «يكره».

(٣) زاد الشارح هنا مسألة ليس هذا مقامها فقال ناقلا متن المختصر و شارحه:  
 قال (ولا بأس للمحرم أن يغتسل فإن عمر رضى الله عنه اغتسل وهو محرم)  
 وإنما اورد هذا لأن من الناس من كره ذلك ويقول: ان الماء يقتل هوام  
 الرأس؛ وليس كذلك بل الماء لا يزيد إلا شعثا - اه ص ١٠١.

(٤) وفي ف، ض «المحرم».

(٥) سقط قوله «أو المحرم» من الأصل؛ وزيد من ف، ض.

(٦) وفي ض «أكله». قال السرخسي: قال (ولو ان حلالا اصاب بيضا من  
 بيض الصيد فأعطاه محرما فشواه فعلى المحرم جزاؤه) لأن البيض اصل الصيد  
 وقد أفسده المحرم بفعله فعليه جزاؤه (ولا بأس بأكله) بخلاف الصيد اذا  
 قتله المحرم لأنه إنما يحرم بفعل المحرم ما يحتاج في حله الى الذكاة ولا حاجة الى الذكاة  
 في حل تناول البيض، ألا ترى ان المسلم والمجوسى فيه سواء! فكذا المحرم والحلال،  
 ووجوب الجزاء على المحرم لا يوجب الحرمة، كما لو دل حلالا على صيد يلزمه  
 الجزاء ولا يحرم به تناول الصيد - اه ص ١٠١.

(٧-٧) من قوله «وجزاء البيض» ساقط من الأصل، وزدناه من ض. وقد مر  
 تفريغ الحديثين قبل ذلك في التعليق ص ٤٤٨.

محرم أصاب صيدا كثيرا على وجه الإحلال والرفض لإحرامه ،  
 قال: عليه لذلك كله دم واحد ٣ . ولو أصاب صيدا وهو حرام  
 ثم أصاب آخر وهو على نيته في الإحرام فعليه جزاء لكل واحد منها  
 علاحة .

ولا يتصدق من جزاء الصيد على ولده ونوافله ولا على أبويه  
 وأجداده ؛ وإن أعطى منه ذميا أجزاء ، و فقراء المسلمين أحب إلى ٦ .  
 وإذا بلغ جزاء الصيد جزورا فهو أحب إلى من أن يشتري بقيمته  
 أغناما ، وإن اشترى أغناما فذبحها وتصدق بها أجزاء ٧ . وليس عليه أن

(١) كذا في ض ، م ؛ وكان في الأصل « كبيرا » .

(٢-٣) وفي م « فعليه » .

(٣) بخلاف ما إذا لم يكن على قصد رفض الإحرام لأنه قصد الجناية على الإحرام  
 يقتل كل صيد فيلزمه جزاء كل صيد ، وقد بينا أن حكم جزاء الصيد في حق  
 المحرم ينبنى على قصده ، حتى إن ضارب الفسطاط لا يكون ضامنا للجزاء ،  
 بخلاف ناصب الشبكة - ٥١ ما قاله الشارح ص ١٠٢ .

(٤) وفي ف ، ض « كل » .

(٥) وفي ض « فان » .

(٦) قال الشارح: قال ( ولا يتصدق من جزاء الصيد على والده وولده ) بمنزلة  
 الزكاة وصدقة الفطر فانه مال وجب التصديق به لحق الله تعالى ، ( وان اعطى  
 منه ذميا اجزاء ) الا انه في رواية عن ابي يوسف حيث [قال] كل صدقة واجبة  
 لا يجوز صرفها إلى فقراء اهل الذمة ، وقد بينا هذه الفصول في كتاب الصوم  
 فهو على ما ذكرنا ثمه - ٥١ ص ١٠٢ .

(٧) زاد في ض بعد قوله « اجزاء » « وذبحه في يوم عرفة ويوم النحر  
 احب إلينا » .

يعرف بالجزور في جزاء الصيد ولا أن يقلده ، وإن فعل لم يضره ؛  
وكذلك هدى الإحصار والكفارات ٣ .

وإذا رمى الصيد وهو حلال ثم أحرم فليس عليه شيء . وإن  
رمى طائراً على غصن شجرة أصلها في الحل أو في الحرم لم ينظر<sup>١</sup> إلى أصلها  
ونظر<sup>٢</sup> إلى موضع الطائر ، فإن كان ذلك الغصن في الحل فلا جزاء عليه .  
فيه<sup>٣</sup> ، وإن كان في الحرم ففيه الجزاء<sup>٤</sup> . وأما في قطع الغصن فينظر  
إلى أصل الشجرة ، فإن كان في الحل فله أن يقطعه ، وإن كان في الحرم<sup>٥</sup>

(١) زاد في ض ، بعد قوله « أن يقلده » « أو بعضه في الحرم » وليس بشيء .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يضره إن فعل » .

(٣) وكان المعنى فيه أن ما يكون نسكاً فالتشهير فيه أولى ليكون باعثاً لغيره على أن  
يفعل مثل ما فعله ، فأما ما يكون كفارة فسيبه ارتكاب المحذور فالستر على نفسه  
في مثله أولى من التشهير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصاب من  
هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله عليه » - اه ما في الشرح ص ١٠٢ .

(٤-٤) وفي ض « فلا شيء عليه » .

(٥) وفي ف ، ض ، م « وإذا » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « ولم ينظر » .

(٧) وفي م « ينظر » .

(٨) سقط لفظ « فيه » من م .

(٩) وفي م « فعليه فيه الجزاء » . لأن قوام الصيد ليس بالغصن ، قال الله تعالى  
« أو لم يروا إلى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن إلا الله » فكان الاعتبار  
فيه موضع الصيد ، فإن كان ذلك الموضع من هواء الحرم فالصيد صيد الحرم ،  
وإن كان من هواء الحل فالصيد صيد الحل - اه ، كذا في الشرح ص ١٠٣ .

(١٠) كذا في ف ، ض ، م ؛ وزاد في الأصل « أو بعضه في الحرم » .

فليس له أن يقطع الغصن .

ولا يقطع من شجر الحرم ما نبت بنفسه مما لا ينبت الناس ، فإن قطعه رجل حلال أو محرم أو قارن فعليه قيمته ، وأما ما أنبت إنسان ، مما نبت بنفسه أو مما ينبت الناس أو نبت بنفسه مما ينبت الناس فلا بأس بقطعه .

(١) وفي الأصل « عليه » مكان « له » .

(٢) لأن قوام الأغصان بالشجرة فينظر إلى أصل الشجرة فيجعل حكم الأغصان حكم أصلها ، وإن كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم أيضا لأنه اجتمع فيه المعنى الموجب للحظر والموجب للحل فهو بمنزلة صيد قائم بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم يكون من صيد الحرم ، بخلاف ما إذا كانت قوائم الصيد في الحل ورأسه في الحرم فإن قوامه بقوائمه دون رأسه ، إلا إن يكون قائما ورأسه في الحرم فحينئذ قوامه بجميع بدنه ، فإن كان جزء منه في الحرم فهو بمنزلة صيد الحرم - ٥١ ما قاله الشارح ص ١٠٣ .

(٣) وفي ف ، م « ينبت » .

(٤) وفي ف ، ض ، م « الناس » .

(٥) قال الشارح : ثم الأصل في حرمة اشجار الحرم قوله صلى الله عليه وسلم « لا يختل خلاها ولا يعضد شوكها » قال هشام : سألت مجدا عن معنى هذا اللفظ فقال : كل ما لا يقوم على ساق ؛ وروى أن عمر رضي الله عنه قطع دوحة كانت في موضع الطواف تؤذي الطائفين فتصدق بقيمتها ؛ وحرمة اشجار الحرم كحرمة صيد الحرم فإن صيد الحرم يأوى إلى اشجار الحرم ويستظل بظلها ويتخذ الأوكار على أغصانها فكما تجب القيمة في صيد الحرم على من اتلفه فكذلك تجب القيمة على من قطعه ، (و شجر الحرم ما ينبت بنفسه لا ما ينبت الناس ، وأما =

وإن

وإن قطع رجلان شجرة من الحرم مما لا يقطع فعليها قيمة واحدة، ولا يجوز 'فيها' الصيام، إنما يهدى أو يطعم لكل مسكين ٣ نصف صاع حنطة بقيمتها' بالغة ما بلغت. ولا أحب له أن ينتفع بتلك الشجرة التي غرم قيمتها، وإن انتفع بها فلا شيء عليه. وإن غرسها فبنت فله أن يقطعها ويصنع بها ما شاء. وما تكسر من شجر الحرم و يبس حتى سقط فلا بأس بالانتفاع به.

ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإذخر فإنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه؛ وهذا قول أبي حنيفة

= ما ينبت الناس عادة ليس له حرمة الحرم سواء انبته انسان او نبت بنفسه) لأن الناس يزرعون ويحصدون في الحرم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبير منكر ولا زجر زاجر، (فأما ما لا ينبت الناس عادة إذا انبته انسان فلا شيء عليه في قطعه أيضا) لأنه ملكه و التحق فعله بما ينبت الناس عادة (فأما إذا نبت بنفسه فله حرمة الحرم وان كان مملوكا لإنسان بأن نبت في ملكه) حتى قالوا: لو نبت في ملك رجل أم غيلان فقطعه انسان ( فعليه قيمته لمالكة و عليه قيمته لحق الشرع) بمنزلة لو قتل صيدا مملوكا في الحرم - اه ص ١٠٣ .

(١) وفي م «ولا يجزى» .

(٢) وفي ض «فيه» .

(٣) سقط قوله «لكل مسكين» من ف، ض، م .

(٤) وفي ف، ض «ثمها» .

(٥) استنده في كتاب الحججة: اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد بن ابي زياد عن ابن عباس رضی الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم =

و محمد، و قال أبو يوسف: لا بأس بأن يرعى الحشيش و لا يمتش؛  
و قال ابن أبي ليلى: ' يمتش و يرعى ' .

= فتح مكة: ان هذه حرم الله حرمة يوم خلق السموات و الأرض و الشمس  
و القمر و وضعها بين هذين الأخشين، لم تحل لأحد قبلي و لا تحل لأحد بعدي  
و لم تحل لي إلا ساعة من النهار، لا يمتلي خلاها و لا يعضد شجرها و لا يرفع  
لقطتها الا لمنشد؛ فقال العباس رضى الله عنه: الا الإذخر لا غنى بأهل مكة  
عنه لقبورهم و لبيوتهم؟ فقال صلى الله عليه و سلم: الا الإذخر؛ و قال محمد:  
قرن صلى الله عليه و سلم الصيد مع الشجر و ليس بينهما افتراق - اه راجع ج ٢  
ص ٤٠٩ من كتاب الحج . قات: الحديث هذا رواه البخارى و غيره من  
اصحاب الصحاح و السنن و غيرهم، معروف عندهم .

(١) (و على قول ابن ليلى لا بأس بأن يمتش و يرعى) لأجل البلوى و الضرورة  
فيه فانه يشق على الناس حمل علف الدواب من خارج الحرم، و لكن أبو حنيفة  
و محمد استدلا بقوله صلى الله عليه و سلم « لا يمتلي خلاها و لا يعضد شوكتها »  
و فى الاحتشاش ارتكاب النهى، و كذلك فى رعى الدواب لأن مشافى الدواب  
كالنابل، و انما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه، فأما مع وجود النص  
لا معتبر به - اه ما قاله الشارح ص ١٠٤ .

(٢) زاد الشارح هنا مسألتين ناقلا عن المتن، و سقطتا من نسخنا؛ فقال: قال  
( و لا بأس بأخذ الكمأة فى الحرم ) لأنه ليس من نبات الحرم بل هو مودع  
فيه، ( و كذلك لا بأس بأخذ حجارة الحرم ) و قد نقل عن ابن عباس و ابن  
عمر رضى الله عنهم انها كرها ذلك و لكننا نأخذ بالعادة الجارية الظاهرة بين  
الناس باخراج القدور و نحوها من الحرم، و لأن الانتفاع بالحجر فى الحرم  
مباح و ما يجوز الانتفاع به فى الحرم يجوز اخراجه من الحرم ايضا؛ ثم حرمة  
الحرم خاصة بمكة عندنا و ليس للدينة حرمة الحرم فى حق الصيود و الأشجار =



و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه في الكفارة قيمته غير معلم .

= ونحوها ، وقال الشافعي : للدينة حرمة الحرم حتى ان من قتل صيدا فيها فعليه الجزاء لقوله صلى الله عليه وسلم « ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وانا احرم ما بين لابتيها » يعنى المدينة ، وقال « من رأيتموه يصطاد في المدينة فخذوا ثيابه » ؛ وحجتنا في ذلك ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى بعض الصبيان بالمدينة طائرا فطار من يده فجعل يتأسف على ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا ابا عمير ما فعل النغير ؟ اسم ذلك الطير وهو طير صغير مثل العصفور ، ولو كان للصيد في المدينة حرمة الحرم لما ناوله رسول الله صلى الله عليه وسلم صييا ، ولأن هذه بقعة يجوز دخولها بغير احرام فتكون قياس سائر البلدان ، بخلاف الحرم فانه ليس لأحد ان يدخلها الا محرما - انتهى ما ذكره الشارح في شرح المختصر ص ١٠٥ .

(١) قال السرخسى : قال (و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة غير قيمته معلما) لأن وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية فكونه معلما صفة عارضة ليست من الصيدية في شيء لأن معنى الصيدية في تنفره و بكونه معلما ينتقص ذلك ولا يزداد لأن توحشه من الناس يقل اذا كان معلما فلا يجوز أن يكون ذلك زائدا في الجزاء ، بخلاف ما إذا كان مملوكا لإنسان فان متلفه يفرم قيمته معلما لأن وجوب القيمة هناك باعتبار المالية و ماليته بكونه منتفعا به و ذلك يزداد بكونه معلما ؛ و كذلك الحمامة إذا كانت تجيء من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى و في ضمان قيمتها للعباد يعتبر ، فأما إذا كانت تصوت فتزداد قيمتها لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان ، في احدهما الروايتين لا يعتبر لأنه ليس من معنى الصيدية في شيء ، و في رواية أخرى يعتبر لأنه وصف ثابت بأصل الحلقة ، بمنزلة الحمام إذا كان مطوقا - اه ص ١٠٥ .

(٢) زاد السرخسى مسألة في آخر الباب سقطت من أصولنا فقال : قال (و إذا

## باب المحصر

و يبعث المحصر بالحج بمن هدى يشتري له بمكة فيذبح عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة و حجة ، فإذا بعث به فإن شاء أقام مكانه وإن شاء رجع ، وليس عليه أن يقصر ، وقال أبو يوسف : إن قصر فحسن .  
٥ و المحصر بالعمرة يواعدهم يوماً يذبح فيه الهدى عنه ، فإذا ذبح

= اضطر المحرم إلى قتل الصيد فلا بأس بأن يقتله لياكل من لحمه ويؤدى الجزاء) وقد بينا هذا فيما سبق ، اورد في كتاب اختلاف زفر ويعقوب انه إذا اضطر إلى الميتة أو صيد فعلى قول أبي حنيفة و ابى يوسف يتناول من هذا الصيد ويؤدى الجزاء ، و على قول زفر يتناول من الميتة لأنه لو قتل الصيد صار ميتة فيكون جامعا بين اكل الميتة و قتل الصيد و له عن احدهما غنية بأن يتناول الميتة ، و لكننا نقول : حرمة الميتة اغلظ ، ألا ترى ان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الإحرام و حرمة الميتة لا ، فعليه ان يتحرز عن اغلظ الحرمتين بالإقدام على اهنوها! و قتل الصيد وإن كان محظور الإحرام و لكنه عند الضرورة لا بأس به ، كالحلق عند الأذى ، فهذا يقتل الصيد و يتناول من لحمه و يؤدى الجزاء - اهـ ما فى الشرح ج ٤ ص ١٠٥ .

(١) كذا فى ف ، ض ، م ؛ و فى الأصل « ثمن » .

(٢-٢) كذا فى ف ، ض اللفظ « ليس » فانه سقط منها ؛ و من قوله « و ليس عليه ... » لم يذكر فى الأصل . قال السرخسى فى شرحه : قال (ثم إذا بعث بالهدى إلى الحرم فذبح عنه فليس عليه حلق و لا تقصير فى قول أبى حنيفة و محمد ، خلافا لأبى يوسف ) و قد بينا هذا ، و قال الشافعى : الحلق نسك فعلى المحصر ان يأتي به - اهـ ص ١٠٧ .

(٣) سقط لفظ « عنه » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

حل<sup>١</sup> و عليه عمرة مكانها<sup>٢</sup> . والقارن<sup>٣</sup> يبعث بهدين<sup>٤</sup> فاذا ذبحا و حل فعليه<sup>٥</sup> عمرتان و حجة يقضيها<sup>٦</sup> بقران أو أفراد كما يشاء<sup>٧</sup> .

و إذا بعث المحصر بالهدى ثم قدر على الذهب و إدراك الهدى قبل أن يذبح لم يسهه أن يقيم ، و لم يحل بالهدى إن أقام ، و إن لم يقدر على إدراكه أجزاه استحسانا .

و الإحصار بالمرض و العدو سواء . و كذلك المرأة تحرم بالحج و ليس لها محرم يخرج<sup>٨</sup> معها فهي بمنزلة المحصر . و كذلك إن أهدت بحجة سوى حجة الإسلام فمنعها زوجها<sup>٩</sup> و حللها فعليها هدى و عمرة و حجة ، و تحليله لها أن ينهاها<sup>١٠</sup> و يصنع بها أدنى ما يحرم عليها<sup>١١</sup> في الإحرام من قصر ظفر أو غيره<sup>١٢</sup> ؛ و لا يكون التحليل بالنهي و لا بقوله<sup>١٣</sup> « قد حللتك » . و كذلك المملوك يهل بغير إذن مولاه .

(١-١) و في ف ، ض « و كان عليه عمرة فقط » .

(٢) و في ف ، ض « و إن كان قارنا » .

(٣-٣) و في ف ، ض « فينحران منه يوم النحر و يحل و عليه » .

(٤) و في ض « يقضيها » .

(٥) و في ف ، ض « كما يشاء » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ و في الأصل « يحرم » .

(٧) سقط الواو من الأصل ، و زيد من ف ، ض .

(٨) و في ض « بمنعها » .

(٩) و في ف ، ض « عليه » .

(١٠) و في ض « و غيره » .

وإذا بعث المحصر بالحج ' بهدين ' حل بأولها . وإن حل المحصر قبل أن ينحر عنه هديه فعليه دم لإحلاله ، ويعود ' حراما كما كان حتى ينحر عنه هديه . فإن كان المحصر معسرا لم يحل أبدا إلا بدم .  
وكل شيء صنعه ' المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر .<sup>٥</sup>

وإذا قدر المحصر على الذهاب إلى مكة فضى وأدرك هديه صنع به ما شاء .<sup>٦</sup>

(١) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « بالحج » من الأصل .

(٢) وفي ف ، ض « هدين » .

(٣) وفي ض « وهو يعود » .

(٤) وفي ف « فعله » مكان « صنعه » .

(٥) قال الشارح : قال ( وكل شيء صنعه المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر ) وكذلك إن ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم فإنه يبقى حراما على حاله حتى يبعث بهدى فيذبح عنه في الحرم ، وإن كان قد حل قبل ذلك فعليه دم لإحلاله سواء كان عالما به أو لم يكن عالما - اه ص ١١٣ .

(٦) زاد في ف ، ض بعد قوله « ما شاء » « إن شاء باع وإن شاء ذبح » . قال

السرخسي : ( إذا بعث بالهدى ثم زال الإحصار ) فالمسألة على ثلاثة أوجه ( إن كان يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا فعليه أن يتوجه لأداء الحج وليتسن له أن يتحلل بالهدى ) لأن ذلك كان للعجز عن أداء الحج فكان في حكم البذل وقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل فسقط اعتبار البذل ويلزمه أن يتوجه ( فإذا أدرك هديه صنع به ما شاء ) لأنه ملكه وقد كان عينه لمقصود وقد استغنى عنه ، ( وإن كان لا يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا لا يلزمه =

(التوجه) لأن العجز عن اداء اعمال لم يتعدم بزوال الإحصار فكان له ان يتحلل بالهدى، وان توجه ليتحلل بأعمال العمرة فله ذلك لأنه فائت الحج، وفائت الحج يتحلل بأعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة، (وأما إذا قدر على ادراك الحج ولم يقدر على ادراك الهدى) وإنما يتصور هذا عند أبي حنيفة لا عندهما لأن عندهما هذا الهدى يختص بيوم النحر فلا يتصور ادراك الحج دون الهدى ثم (في قياس قول أبي حنيفة يلزمه ان يتوجه، وليس له ان يتحلل بالهدى) وهو قول زفر لأن العجز عن اداء الأعمال قد ارتفع بزوال الإحصار، وقد بينا ان حكم البدل يسقط اعتباره إذا قدر على الأصل فيلزمه ان يتوجه (ولكنه استحسن فقال: له ان يتحلل بالهدى) لأنه لو توجه ضاع ماله فان الهدى ملكه جعله المقصود وهو التحلل، فان كان لا يدركه ولا يتحلل به يضيع ماله وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا له في التحلل فكذلك الخوف على ماله (والأفضل له ان يتوجه) لأنه اقرب إلى الوفاء بما وعد وهو اداء ما شرع فيه؛ قال: (وكذلك المرأة تحرم بالحج وليس لها محرم ولا زوج يخرج معها فهي بمنزلة المحصر) وهذا بناء على ان المرأة لا يجوز لها ان تخرج لسفر الحج الا مع محرم او زوج عندنا لحديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعها زوجها او ذو رحم محرم منها، فقام رجل فقال: انى اريد الخروج في غزوة كذا وان امرأتى تريد الحج فماذا اصنع؟ فقال صلى الله عليه وسلم: اخرج معها ولا تفارقها؛ ففي هذا دليل على انهم فهموا من السفر الذى ذكره سفر الحج حتى قال السائل ما قال، وفي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزوج بان يترك النزول ويخرج معها دليل على انه ليس لها ان تخرج الا مع زوج او محرم، والمعنى في ذلك انها تنشى سفرا عن اختيار فلا يحل لها ذلك الا مع زوج او محرم كسائر الأسفار، بخلاف المهاجرة فانها لا تنشى سفرا ولكنها تقصد التجارة، ألا ترى =

= انه لو وصلت الى جيش من المسلمين في دار الحرب حتى صارت آمنة لم يكن لها ان تسافر بعد ذلك من غير محرم ولأنها مضطرة هناك لخوفها على نفسها! ألا ترى ان العدة هناك لا تمنعها من الخروج! وهنا لو كانت معتدة لم يكن لها ان تخرج للحج، وتأثير فقد المحرم في المنع من السفر كتأثير العدة، فاذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب العدة فكذلك بسبب فقد المحرم، وهذا لأن المرأة عرضة للفتنة وواجتماع النساء ترداد الفتنة ولا ترتفع وانما ترتفع بحفظها ولا يطعم فيها وذلك المحرم، وتفسير من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة او رضاع او مصاهرة؛ ألا ترى انه يجوز له ان يخلو بها لأنه لا يطعم فيها اذا علم انها محرمة عليه ابدا فكذلك يسافر بها؛ قال (ويستوى فيه ان يكون المحرم حرا او مملوكا مسلما او كافرا) لأن كل ذى دين يقوم بحفظ محارمه إلا ان يكون مجوسيا حينئذ لا تخرج معه لأنه يعتقد اباحتها له فلا ينقطع طمعه عنها فهذا لا تسافر معه ولا يخلو بها؛ اذا عرفنا هذا فنقول: (اذا لم تجد المحرم وقد احرمت بحجة الإسلام فهي ممنوعة من الخروج شرعا فصارت كالمحصر تبعث بالهدى فتتحلل به، وان كانت ذات زوج وارادت ان تخرج لحجة الإسلام مع المحرم فليس للزوج ان يمنعها من الخروج) عندنا لأن فرض الحج يتوجه عليها باستجماع الشرائط فكان ذلك مستثنى من حق الزوج، وبسبب عقد النكاح لا يثبت عليها للزوج ولاية المنع من اداء الفرائض، ألا ترى انه لا يمنعها من صيام شهر رمضان! والمولى لا يمنع مملوكه من اداء الصلاة لأن ذلك مستثنى من حقه! فهذا مثله، بخلاف ما اذا لم تجد محرما فان هناك الفرض لم يتوجه عليها لانعدام شرائطه (حتى لو كانت لا تحتاج الى سفر) بأن كان بينها وبين مكة دون مسيرة ثلاثة أيام (فليس للزوج ان يمنعها وان لم تجد محرما) لأن اشتراط المحرم للسفر لما دونه، وأما حج التطوع فالخروج لأجله لم يصر مستثنى من حق الزوج (فاذا احرمت بحجة التطوع كان للزوج ان يمنعها ويحلها) إلا ان هنا لا يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى ولكن يحللها من =  
وإذا

وإذا ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم لم يجزه، فإن حل في موضعه ثم علم بذلك قال: يعود حراما وعليه دم لإحلاله، ويبعث بدم لإحصاره<sup>١</sup> إن كان الإحصار باقيا.

ويجزيه هدى الإحصار الجذع العظيم من الضأن والثني من غيرها<sup>٢</sup>.  
فإن أكل منه الذي هو معه بعد ما ذبحه فهو ضامن لقيمة ما أكل، ويتصدق<sup>٣</sup> به ٥

= ساعته (وعليها هدى) لتعجيل الإحلال (وعمرة وحجة) لصحة شروعاتها في الحج بخلاف حجة الإسلام لأن هناك لا تحلل إلا بالهدى لأن هناك لا حق للزوج في منعها لو وجدت محرما، وإنما تعذر عليها الخروج لفقد الحرم فلا تحلل إلا بالهدى وهنا تعذر الخروج لحق الزوج، وكما لا يكون لها أن تبطل حق الزوج لا يكون لها أن تؤخر حق الزوج فكان له أن يحللها من ساعته (وتحليله لها أن ينهها ويصنع بها أدنى ما يحرم عليها) في الإحرام (من قص ظفر ونحوه ولا يكون التحليل بالنهي ولا بقوله « قد حللتك ») لأن عقد الإحرام قد صح فلا يصح الخروج إلا بارتكاب محظوره وذلك لا يحصل بقوله « حللتك » وهو نظير الصوم إذا صح الشرع فيه لا يصير خارجا إلا بارتكاب محظوره، حتى إن الزوج لو نهاها عن صوم التطوع لا تصير خارجة عن الصوم بمجرد نهيها (وكذلك المملوك يهل بغير إذن مولاه) فلمولى أن يحلله أقيام حقه في خدمته ومنافهه، والمملوك في هذا كالأزوجة في حجة التطوع على ما بينا - ص ١١٠-١١٢ .  
بلاختصار والتبشير ملتبقا . قلت : هذه المسائل المتعلقة بإحرام الحج والعمرة للنساء شرحها السرخسي هنا، ذكرها الحاكم في ابتداء باب المحصر ص ٤٦٣ .

(١) وفي ف « وان » .

(٢) وفي ف ، ض « الاحصار » .

(٣) وفي ف ، ض « غيرها » .

(٤) وفي ف ، ض « فيصدق » .

عن المحصر . فان اقدم مكة فطاف وسمى لعمرته و حجته ثم خرج إلى  
 بعض الآفاق قبل أن يقف بعرفة فأحصر، قال: يبعث بهدى يحمل به ، و عليه  
 حجة و عمرة مكان حجته ، و ليس عمرة مكان عمرته لانه قد فرغ منها ،  
 و يقصر و عليه دم لانه قصر في غير مكة . و إذا وقف بعرفة ثم أحصر  
 ٥ لم يكن محصرا لانه قد فرغ من حجته و لكن يكون حراما حتى  
 يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة و طواف الصدر ، و يحلق أو يقصر ،  
 و عليه ترك الوقوف بالمدلفة دم ، و لرمى الجمار دم ، و لتأخير الحلق دم ،  
 و لتأخير الطواف دم في قول أبي حنيفة ؛ و قال أبو يوسف و محمد : ليس  
 عليه لتأخير الحلق و الطواف شيء .

١٠ و إذا قدم الحاج مكة فأحصر بها لم يكن محصرا بها .٣ و إذا بعث القارن

(١-١) و في ض « قدم رجل مكة » .

(٢-٢) كذا في ف ، ض ؛ و في الأصل « لأنه فرغ » .

(٣) و ذكر على بن الجعد عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن المحرم محصر  
 في الحرم ، فقال : لا يكون محصرا ، فقلت : أليس ان النبي صلى الله عليه و سلم  
 أحصر بالحديبية و هي من الحرم ؟ فقال : ان مكة يومئذ كانت دار الحرب ،  
 فأما اليوم فهي دار الإسلام فلا يتحقق الإحصار فيها ؛ قال أبو يوسف : و إنما  
 أنا أقول : إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه و بين البيت فهو محصر ؛  
 و الأصح ان يقول : إذا كان محررا بالحج فان منع من الوقوف و طواف الزيارة  
 جميعا فهو محصر ، و ان لم يمنع من احدهما لا يكون محصرا لأنه ان لم يكن ممنوعا  
 من الطواف يمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحل بالطواف و السعي ، و إن =



بهديين ولم يبين أيهما للحج و' أيهما للعمرة لم يضره ° .  
 رجل أهل بعمرتين معا فسار إلى مكة ليقضيها ثم أحصر ، قال :  
 يعث بهدي واحد يحمل به من عمرة واحدة لأنه حيث سار صار رافضا  
 لإحداهما و عليه هدي ٣ لرفضها و عليه عمرتان ، وإن لم يكن سار °  
 ولا أخذ في شيء من عملها حتى أحصر ، قال : يعث بهديين لها فاذا ه  
 محرا عنه حل وكانت عليه عمرتان ° .

= لم يكن ممنوعا من الوقوف يمكنه ان يقف بعرفة ليم حججه ، وان كان ممنوعا  
 منها فقد تعذر عليه الإمام و التحلل بالطواف فيكون محصرا ، كما لو احصر في  
 الحل - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١١٤ .

(١) و في ف ، ض « او » .

(٢) ثم المذهب عند أبي حنيفة ان دم الإحصار لا يختص بيوم النحر ، حتى  
 لو واعد البعوث على يده بأن يذبح عنه في اول ايام العشر جاز ، وعند أبي يوسف  
 و محمد يختص بيوم النحر ، فالإهداء دم يتحلل به من احرام الحج فيختص بيوم  
 النحر ، كهدي المتعة و القران ، و أبو حنيفة يقول : ان الله تعالى نص في هدي  
 الإحصار على مكان بقوله " حتى يبلغ الهدى محله " فالتقييد بالزمان زيادة عليه  
 فلا يجب بالرأى ، ثم هذا بمنزلة دم الكفارات فانه يجب للاحلال قبل اوانه  
 ولهذا لا يباح تناول منه ، ودماء الكفارات تختص بالحرم ولا تختص بيوم  
 النحر ، بخلاف دم المتعة و القران فانه نسك يباح تناول منه بمنزلة الأضحية -  
 اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ، راجع ص ١٠٩ منه .

(٣) و في ف ، ض ، م « دم » مكان « هدي » .

(٤-٤) و في ف ، ض « لم يسر » .

(٥) زاد في ض « و في قول محمد لا يلزمه الا واحدة » .

رجل أهل بشيء واحد لا ينوي به حجة ولا عمرة ثم أحصر، قال: يبعث بهدى فيحل به وعليه عمرة استحساناً، ولو لم يحصر كان له أن يختار إن شاء عمرة وإن شاء حجة ما لم يطف بالبيت، فإذا طاف قبل أن ينوي شيئاً جعلته عمرة. (وكذلك لو جامع قبل أن ينوي شيئاً جعلته عمرة) وعليه دم الجماع وعمرة وقضاؤها؛ ولو أهل بشيء واحد وسماه ثم نسيه وأحصر بعث بهدى واحد فحل به، وعليه عمرة وحجة. وكذلك إن لم يحصر وصل إلى البيت رأيت له أن يجعله عمرة وحجة، أخذ له في ذلك بالثقة، ويكون عليه ما يكون على القارن. ولو جامع قبل أن يصل إلى البيت وقبل أن ينوي أن تكون عمرة وحجة فعليه هدى واحد للجماع، ويجعل إحرامه لعمرة وحجة ٣. ولو أهل بشيئين ثم نسيهما ثم أحصر بعث بهديين، فإذا ذبحا عنه وحل كانت عليه عمرتان وحجة، أجعله بمنزلة (١-١) سقط قوله « وعليه دم الجماع - الخ » من الأصابع، وزيد من ض.

(٢) سقط لفظ « يكون » من الأصل، وزيد من ف، ض.

(٣) وليس عليه دم القران لأن دم القران إنما يلزمه عند صحة النسكين، قال (ولو جامع بعد ما نوى أن يجعلها عمرة وحجة ولي بها فعليه دمان) لأنه يتيقن بعد ما لبى بها أنه محرم بأحرامين بطريقة إضافة أحد الإحرامين إلى الآخر فعليه دمان للجماع، وحكمه في القضاء مثل الأول كما بينا - اه ما قاله السرخسي

ج ٤ ص ١١٧ .

(٤) وفي ف، ض « وإذا » .

(٥) وفي ف « وكان » .

القارن و أضع أمره على ما يهل ' به الناس ' أستحسن ذلك ، و كان القياس أن يكون عليه ' حجتان و عمرتان ' .

و إن لم يحصر و وصل إلى البيت جعل إحرامه عمرة و حجة و عمل ما يعمله ٣ القارن ، و كان القياس أن يقضى عمرة و حجة مع الناس ، و عليه دم القران ، و عليه دم آخر و عمرة و حجة ، فان كان الذى ٥ أهل به حجتين فقد قضى إحداهما ، و عليه لرفض الأخرى هذا الدم ، و عليه عمرة و حجة مكانها ؛ و إن كان إهلاله بعمرتين فقد قضى إحداهما ، و عليه لرفض الأخرى ذلك الدم و عمرة .

### باب الجماع

و إذا جامع الرجل امرأته و هما مهلان بالحج قبل أن يقفا بعرفة ١٠ فعلى كل واحد منهما شاة ، و يمضيان فى حجتها ، و عليهما الحج من قابل ٤

(١-١) و فى ف ، ض « الناس به » .

(٢-٢) و فى ف ، ض « عمرتان و حجتان » .

(٣) و فى ف ، ض « يفعله » .

(٤) و هكذا روى عن الصحابة : عمر و على و ابن مسعود رضى الله عنهم ، و لكن قالوا : إذا رجعا للقضاء يفترقان ؛ و معناه ان يأخذ كل واحد منهما فى طريق غير طريق صاحبه ، و مالك اخذ بظاهر هذا اللفظ فقال : كما خرجا من بيتها فعليهما ان يفترقا ؛ و لكن هذا بعيد من الفقه فان له ان يواقعها ما لم يحرمها ، و الاقتراق للتحرز عن الواقعة فامعنى للأمر بالاقتراق فى وقت تحل الواقعة بينهما فيه ! و زفر يقول : يفترقان من وقت الإحرام لأن الاقتراق نسك بقول الصحابة رضى الله عنهم ، و أو ان اداء ما هو نسك بعد الإحرام ؛ و هذا ليس =

ولا يفترقان ، وليست الفرقة بشيء ، فان كان قارنا فعليه شاتان وقضاء عمرة وحجة إن لم يكن طاف بالبيت ، وقد سقط عنه دم القرآن .<sup>١</sup> وإن كان طاف<sup>٢</sup> بالبيت<sup>٣</sup> قبل الجماع فكذلك الجواب إلا أنه ليس عليه قضاء العمرة . وإن جامع بعد ما وقف بعرفة فعليه جزور وشاة<sup>٤</sup> .

وإذا جامع الحاج بعد ما وقف بعرفة فأهدى جزورا ثم جامع بعد ذلك فعليه شاة<sup>٥</sup> . وإذا طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة

== بقوى فإن الاقتراق ليس بنسك في الأداء فلا يكون نسكا في القضاء لأن القضاء بصفة الأداء ، ومراد الصحابة رضي الله عنهم أنها يفترقان على سبيل الندب ان خاف على أنفسهما الفتنة ، لا ان يكون ذلك واجبا عليهما ، كما يتدب الشاب الى الامتناع عن التقبيل في حالة الصوم اذا كان لا يأمن على نفسه ما سوى ذلك - انتهى ما قاله السرخسي بالاختصار ص ١١٨ - ١١٩ .

(١) كذا في ف ، ض . م ؛ وفي الأصل « ولا يفترقان » .

(٢-٣) وفي ض « وان طاف » .

(٣) وفي ف ، ض « بالبيت لهما » .

(٤) قال الشارح ذاكرامتن المختصر وشارح له : ( وان جامع بعد ما وقف

بعرفة ) لم يفسد واحد النسكين عندنا ، وقد بينا هذا ( و ) لكن ( عليه جزور )

لجماعه بعد الوقوف في احرام الحج ( وشاة ) لجنايته على احرام العمرة ( و عليه

دم القرآن ) لأنه ادى النسكين بصفة الصحة - اه ص ١١٩ .

(٥) لأنه دخل احرامه قصصا بالجماع الأول فالجماع الثاني صادف احراما

ناقضا فيكفيه شاة ، بخلاف الجماع في المرة الأولى فان هناك صادف احراما تاما

فكان عليه جزور - انتهى ما قاله الشارح ص ١١٩ .

و قد قصر ثم جامع فليس عليه شيء ، وإن لم يكن قصر فعليه دم .  
و اللبس و التقييل من شهوة و الجماع فيما دون الفرج أنزل  
أو لم ينزل لا يفسد الإحرام ولكنه يوجب الدم ؛ و النظر لا يوجب  
شيئا وإن أنزل .

- و حكم الجماع في الحج و العمرة واحد إن كان عن : نسيان ، ه  
أو عمد ٣ ، أو في حال نوم ، أو باكره ، أو بطوع ، إلا في الإثم .
- (١) لأن أكثر اشواط الطواف في حكم التحلل بجميع الطواف ، فكما أنه لو أتم  
الطواف تحلل في حق النساء فكذلك إذا أتى بأكثر اشواط الطواف ، و ذكر  
ابن سماعة عن محمد : أنه إذا طاف جنباً ثم جامع بعد قبل الإعادة في القياس لاشيء  
عليه ، كما لو طاف محدثاً ، لأن التحلل يحصل بطواف الجنب ؛ و في الاستحسان  
عليه دم ، فيحتاج الى الفرق بين هذا و بين ذلك ، و الفرق ما بينا ان طواف  
الجنب غير معتد به الا في حكم التحلل ، و لهذا لو اعاده انقسخ الأول بالثاني في  
اصح الطريقين فصار في المعنى كالجماع قبل الطواف . و هنا ما أتى به من أكثر  
اشواط الطواف معتد به على الإطلاق ، توضيحه ان ما بقى هنا يقوم الدم مقامه  
فيكون هذا نظير النقصان في طواف المحدث ، و لو طاف محدثاً ثم جامع لم يلزمه  
شيء ، بخلاف ما اذا طاف جنباً فان الواجب هناك لا يجب بمقابلة اصل الطواف  
عند فوات ادائه و هي البدنة بجماعه في تلك الحالة بجماعه قبل الطواف ، (و ان  
لم يكن حلق) قبل الطواف حتى جامع بعد ما طاف اربعة اشواط ( فعليه دم )  
لارتكاب محظور الإحرام فان التحلل بالطواف لا يحصل اذا لم يحلق - ه ما  
قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٢٠ .
- (٢) كذا في م ، و في بقية الأصول « ان أنزل » .
- (٣) و في ض « عمد » و في م « عمد » .

و كذلك الحلال والحرام والبالغ وغير البالغ والعاقل والمعتوه<sup>١</sup> كل ذلك يفسده<sup>٢</sup> .

رجل أهل بعمره و جامع<sup>٣</sup> فيها ثم أهل<sup>٤</sup> بأخرى ينوى قضاءها ، قال: هي هي<sup>٥</sup> ، وعليه دم<sup>٦</sup> للجماع ، ويفرغ منها ، وعليه عمرة ؛  
 ٥ وكذلك لو كانت حجة<sup>٧</sup> . فان جامع في العمرة ثم أضاف إليها حجة لم يكن قارناً ، والحجة له لازمة يقضيها جميعاً ، ولا يلزمه دم القران إذا كانت إحداهما فاسدة ، وكذلك يسقط عنه دم ترك الوقت إذا أفسد ما أحرم به<sup>٨</sup> .

- (١) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل « المعتق » مكان « المعتوه » تصحيف .  
 (٢) وفي ف، ض « يفسد » ؛ وزاد في ض بعده « وعلى العاقل البالغ في هذه دم ويلزمه حكم الفساد » .  
 (٣) وفي ف « ثم جامع » .  
 (٤) وفي م « ثم أحرم » .  
 (٥) لأنه بالجماع وان أفسد نسكه فقد لزمه المضى في الفاسد، ولا يخرج من الإحرام الا بأداء الأعمال فنيته في الإحرام بالإهلال الثاني لغو لأنه ينوى إيجاد الموجود، ونية القضاء كذلك فان الإحرام الواحد لا يتسع للقضاء والأداء -  
 اه ما قاله الشارح ص ١٢١ .  
 (٦) وفي م « فكان عليه دم » .

- (٧) قال السرخسي : ( وكذلك ) هذا الحكم ( لو كان مهلاً بالحجة ) - اه .  
 (٨) قال السرخسي : ( وان جامع في العمرة ) قبل الطواف ( ثم أضاف إليها حجة يقضيها جميعاً ) لأن إضافة الحج الى العمرة الصحيحة جائز ، فالى العمرة الفاسدة اولى ( وليس عليه دم القران ) لفساد احد النسكين ( وكذلك يسقط =

محرم بعمره جامع النساء ورفض إحرامه فأقام حلالاً يصنع ما يصنع الحلال في الجماع وصيد الطيب وصيد غيره، قال: عليه أن يعود حراماً كما كان، ويمضي في عمرته، وعليه دم واحد لإحلاله وجميع ما صنع فيه من جماع وقتل صيد وغير ذلك ٣، وعليه عمرة مكان عمرته ٤.

## باب الدهن و الطيب

ويكره للحرم الأدهان و التطيب ٥. فان ادهن ينفسج

عنه دم ترك الوقت اذا افسد بعد ما احرم به) يعني اذا جاوز الميقات حلالاً ثم احرم بعمره او حجة فعليه دم لترك الإحرام من الميقات فان افسدها بالجماع سقط عنه هذا الدم لأنه وجب عليه قضاء النسك فيعود فيحرم من الميقات، ولأن الدم انما يلزمه بترك الإحرام من الميقات لأنه يؤدي النسك بهذا الإحرام ولم يتأد نسكه بهذا الإحرام حين افسده ولهذا لزمه قضاؤه - اه ص ١٢١ .

(١) وفي ف، ض « و قتل الصيد » .

(٢) كذا في ف، ض، م؛ و كان في الأصل « كما هو » .

(٣) زاد في ض بعد قوله « ذلك » « سواء لا يوجب زيادة على دم » .

(٤) قال السرخسي شارحاً لمن المختصر: قال ( المحرم بالعمرة اذا جامع النساء

و رفض احرامه واقام حلالاً يصنع ما يصنع الحلال من الطيب و الصيد وغيره .

فعليه ان يعود حراماً كما كان ) لأن بافساد الإحرام لم يصر خارجاً منه قبل اداء

الأعمال، و كذلك بنية الرفض و ارتكاب المحظورات فهو محرم على حاله

( الا ان عليه ) بجميع ما صنع ( دم واحد ) لما بينا ان ارتكاب المحظورات استند

الى قصد واحد و هو تعجيل الإحلال فيكفيه لذلك دم واحد ( و عليه عمرة

مكان عمرته ) لأنها لزمته بالشرع و الأداء بصفة الفساد لا ينوب عما لزمه

بصفة الصحة فعليه قضاؤها - و الله سبحانه و تعالى اعلم - اه ص ١٢٢ .

(٥) وفي ف، ض « الطيب » .

أو زنبق<sup>١</sup> أو غيره من الدهن فأكثر فعليه دم . وإن ادهن بزيت غير مطبوخ فعليه دم في قول أبي حنيفة ؛ و قال أبو يوسف و محمد : عليه صدقة<sup>٢</sup> .  
وإن كان زيت قد طبخ و جعل فيه طيب<sup>٣</sup> فعليه دم . وإن<sup>٤</sup> ادهن شقاق رجله بزيت أو بشحم أو بسمن<sup>٥</sup> لم يكن عليه شيء .  
و يكره للحرم أن يشم الريحان<sup>٦</sup> و الطيب<sup>٧</sup> ، وإن شمه فلا شيء عليه<sup>٨</sup> .

(١) الزنبق دهن الياسين ، و ايضا زهر له رائحة طيبة .

(٢) و في ف ، ض « الصدقة » .

(٣) في ف ، ض « الطيب » .

(٤) و في ف ، ض « فان » و في م « و اذا » .

(٥) و في ض ، م « شحم و سمن » .

(٦) و عند الفقهاء الريحان ما لساقه رائحة طيبة كما لورته كالآس ، و الورد ما لورته رائحة طيبة فحسب كالياسين - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من المغرب .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ و في الأصل « او الطيب » ؛ زاد في ف ، ض بعد لفظ « الطيب » « و ان لم يمسه » .

(٨) قال السرخسي : قال ( و يكره للحرم ان يشم الطيب و الزعفران ) هكذا روى عن عمرو و جابر رضی الله عنهما ، و كان ابن عباس رضی الله عنهما لا يرى به بأسا لأنه انما يحرم عليه من الطيب و هو لم يمسه و ان شم رائحته ، كن اجتاز في سوق العطارين لم يكره له ذلك و ان كان محرما ، مع ان الريحان من جملة نبات الأرض لا من الطيب فهو كالنفثاج و البطيخ و نحوهما ، و لكننا نأخذ بقول عمرو رضی الله عنه لأن في الطيب معنى الرائحة ، و استعمال عين الطيب غير مقصود بل المقصود من الطيب رائحته فما يوجد منه رائحة الطيب =



'فان كان دهنٌ ادهن' به قبل أن يحرم ثم وجد ريحه بعد ما أحرم لم يضره . و كذلك إن أجر ثيابه قبل أن يحرم ثم لبسها بعد ما أحرم' .

و لا بأس بأن يأكل الطعام ٣ الذي قد صنع ٣ فيه الزعفران أو الطيب . و إن أكل الزعفران من غير أن يكون في الطعام فعليه هـ الدم إذا كان كثيرا ، و إن كان في طعام لم تمسه النار مثل الملح

= يكره للحرم ان يشمه لأن ذلك من قضاء التفتت ؛ و قد روى عن ابي يوسف في التناح هكذا ، و من فرق فقال : القصود هناك الأكل فأما الريحان فليس فيه مقصود سوى رائحته فيمنع منه في حالة الإحرام (و لكن لا يجب عليه شيء لأن الاستمتاع لا يتم بمجرد اشتام الرائحة ، بمنزلة الجلوس عند العطار ونحوه ؛ و ذكر حمران عن ابان عن عثمان رضي الله عنه انه سئل عن المحرم : أي تدخل البستان ؟ قال : نعم و يشم الريحان ؛ فهو دليل لمن اخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما - ٥١ ص ١٢٣ .

(١-١) و في ف ، ض « و إن كان ادهن » و في م « فان كان تطيب او ادهن » .

(٢) و ذكر هشام عن محمد ان المحرم اذا دخل بيتا قد اجمر فيه فطال مكثه حتى علق ثوبه لا يلزمه شيء ، و لو اجمر ثيابه بعد الإحرام فعليه الجزاء لأن الإجمار اذا كان في البيت فعين الطيب لم يتصل بثوبه و لا بيده ، انما قال رائحته فقط ، بخلاف ما اذا اجمر ثيابه فان عين الطيب قد علق بثيابه ، فاذا كان الإجمار قبل الإحرام لم يكن ممنوعا عن استعمال عين الطيب يومئذ و انما بقي مع المحرم رائحته فلا يلزمه شيء - ٥١ ما قاله الشارح ص ١٢٣ .

(٣-٣) و في ف « الذي صنع » .

(٤) و في ض ، م « ان » .

فلا بأس به أيضا؛ ألا ترى أنه يأكل الزيت ولا يدهن به! وإن مس طيبا فان لزق به منه شيء<sup>١</sup> تصدق بصدقة، وإن كان لم يلزق به منه شيء فلا شيء عليه، إلا أن يكون ما لزق به كثيرا<sup>٢</sup> فعليه دم.

وإذا سلم الركن فأصاب فيه<sup>٣</sup> أو يده خلوف كثير فعليه

دم، وإن كان قليلا فعليه طعام.

ولا بأس بأن يكتحل المحرم بكحل ليس فيه طيب، فإن كان

فيه طيب فعليه صدقة، إلا أن يكون ذلك مرارا كثيرة فعليه دم<sup>٤</sup>،

وإن كان من أذى<sup>٥</sup> فعليه أي الكفارات الثلاث<sup>٦</sup> شاء<sup>٧</sup>. وكذلك

لو تداوى بدواء فيه طيب فالزقه<sup>٨</sup> على جرحه أو شربه شرابا. وإن داوى

(١) سقط قوله «منه شيء» من ف، ض؛ وفي م «فإن لزم بيديه تصدق».

(٢) وفي ف، ض «كثيرا فاحشا».

(٣) وفي ض، م «وان».

(٤) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «فيه فاه».

(٥) لأن الكحل ليس بطيب فلا يمنع من استعماله، وإن كان فيه طيب

فتفاوت الجناية باستعماله من حيث القلة والكثرة، كما في سائر الأعضاء - اه

ما قال الشارح ص ١٢٤.

(٦) سقط لفظ «الثلاث» من الأصول الثلاثة، وزيد من م.

(٧) لما بينا أن فيما يجب فيه الدم على المحرم إذا لم يكن معذورا، فإن كان من

عذر وضرورة يتخير بين الكفارات الثلاث - اه ما قاله السرخسي في شرح

هذا القول ص ١٢٤.

(٨) وفي ف، ض «والزقه».

قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت به قرحة أخرى و الأولى على حالها  
فداوى الثانية مع الأولى فليس عليه إلا كفارة واحدة ما لم تبرأ الأولى .  
وللحرم أن يبط القرحة ، و يجبر الكسر ، و يعصب عليه الخرق ،  
و ينزع ضره إذا اشتكى<sup>١</sup> ، و يحتجم ، و يغتسل ، و يدخل الحمام<sup>٢</sup> .  
فان غسل رأسه و لحيته بالخطمي ، قال : عليه دم في قول أبي حنيفة ،<sup>٥</sup>  
و قال أبو يوسف و محمد<sup>٥</sup> : عليه صدقة<sup>١</sup> لأن الخطمي ليس بطيب ، و إنما  
جعلنا فيه صدقة لأنه يقتل الدواب<sup>٧</sup> ، و إن خضب رأسه و لحيته بالحناء فعليه  
دم ؛ و إن خضبهما بالوسمة فليس عليه شيء<sup>٨</sup> إذا لم يكن يغطي رأسه<sup>٨</sup> .

(١) وفي ف ، ض « ان » مكان « اذا » .

(٢) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل و كذا في ف « اشتكاه » .

(٣) لأن هذا كله من باب المعالجة بالمحرم و الحلال فيه سواء ، ألا ترى ان النبي  
صلى الله عليه و سلم احتجم و هو صائم بالقاحه ! و دخل عمر رضى الله عنه الحمام  
بالحفة و هو محرم - اه ما ذكره السرخسي في شرحه ص ١٢٤ .

(٤) وفي م « و ان » .

(٥) وفي م « وفي قول أبي يوسف و محمد » .

(٦) وفي ف ، ض « الصدقة » .

(٧) وفي م « الهوام » مكان « الدواب » . قال الشارح : و روى عن أبي يوسف  
قال : لا يلزمه شيء ؛ قالوا : و تأويل تلك الرواية انه اذا اغتسل رأسه بالخطمي  
بعد الرمي يوم النحر ، فأما قيل ذلك يلزمه الصدقة عنده ، و ابو حنيفة يقول :  
الخطمي من الطيب فان له رائحة و ان لم تكن زكية ، و هو يقتل الهوام ايضا  
فتكامل الحناية باعتبار المعنيين فلماذا يلزمه الدم - اه ص ١٢٥ .

(٨-٨) وفي ف ، ض « اذا لم يغط رأسه » .

وإن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئاً<sup>١</sup> . وإن خضبت المحرمة يدها بالحناء فعليها دم<sup>٢</sup> .

٣ وقد قال ٣ في باب قبل هذا في الطيب: إذا كان كثيراً فاحشاً

فعليه دم، وإن كان قليلاً فعليها صدقة؛ وقال محمد: يقوم ما يجب

٥ فيه الدم<sup>٣</sup> فينظر إلى هذا القدر<sup>٤</sup> منه فيجعل عليه من الصدقة بحسب ذلك .

### باب اللبس

ولا بأس بأن<sup>٥</sup> يلبس المحرم القباء<sup>٦</sup> ويدخل فيه منكبيه، ولا يدخل

(١) وفي ض « اطعم ايضاً شيئاً » .

(٢) قال الشارح: قال (وإن خضبت المحرمة بالحناء يدها فعليها دم) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المعتدة أن تختضب بالحناء وقال « الحناء طيب » ولأن له رائحة مستلذة وإن لم تكن زكية (وإن خضب رأسه بالوسمة) رجل أو امرأة (فلا دم عليه) لأن الوسمة ليست بطيب، إنما تغير لون الشعر، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إذا خضب رأسه بالوسمة فعليها دم لا للاخضاب ولكن لتغطية الرأس به، وهذا هو الصحيح، قال (وإن خضب لحيته فليس عليه دم) لكن (إن خاف أن يقتل الهوام اطعم شيئاً) لأن فيه معنى الحناية من هذا الوجه، ولكنه غير متكامل فتلزمه الصدقة؛ والله سبحانه وتعالى اعلم -  
٥٨ ص ١٢٥ .

(٣-٢) وفي ف، ض « وقال » .

(٤-٤) وفي ف، ض « فينظر هذا القدر » .

(٥) وفي ف، ض « أن » .

(٦) كذا في ف، ض، م؛ والواو من قوله « ويدخل » ساقط من الأصل .

فيه يديه ولا يزره عليه ، فإن زره عليه يوما أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة .

ولا بأس بأن يلبس الخبز والبرود وما قد صبغ بلون الهروى إذا لم ينفذ . وإن لبس مصبوغا بالعصفر أو بالورس أو الزعفران مشبعا يوما إلى الليل أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة . وكذلك إن لبس قميصا أو سراويل ٣ أو قلنسوة يوما فعليه دم . وإن جمع ذلك كله في يوم فعليه دم واحد . وكذلك إن غطى وجهه يوما فعليه دم .

(١) سقط لفظ « عليه » من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٢) وفي ف ، ض « او الورس » .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « سراويلا » .

(٤) سقط لفظ « يوما » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٥) أما أراد يهدا إذا لبسه على الوجه المعتاد ، أما إذا انثر بالسراويل أو ارتدى بالقميص أو اتشح به فلا شيء عليه لأنه يحتاج إلى تكلف حفظه على نفسه عند اشتغاله بالعمل فلا يكون لابسا للخيط ، وأما في القلنسوة فلتغطية الرأس بها يلزمه الجزاء ، وقد بينا أن المحرم ممنوع عن تغطية الرأس ، وقد ذكر هشام عن محمد أنه إذا لم يجد الإزار ففتق السراويل إلا موضع التكة فلا بأس حينئذ بلبسه بمنزلة المنثر ، وهو نظير ما ورد به الأثر فيما إذا لم يجد المحرم نعلين قطع خفيه أسفل من الكعبين ليصير في معنى النعلين ، وفسر هشام عن محمد : الكعب في هذا الموضع بالمفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وعلى هذا قال المتأخرون من مشايخنا : لا بأس للمحرم بأن يلبس المشبك لأنه لا يستر الكعب =

ولا بأس بأن يلبس الهميان أو المنطقة يشد بها حقوته فيها نفقته؛  
و يتوشح بالثوب ، ولا يعقد على عنقه ، ولا يخله بخلال ، وإن فعله  
لم يكن عليه شيء .

و يكره له أن يعصب رأسه ، وإن فعله يوماً فعليه صدقة . وإن  
عصب شيئاً من جسده لعله أو غير علة لم يكن عليه شيء ، وأكرهه لغير علة .  
وإن غطى المحرم ربيع رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم ،  
وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة . وأما المحرمة فأنها تغطي  
كل شيء منها إلا وجهها ؛ فإن غصته يوماً فعليها دم<sup>٨</sup> . و يكره للمحرمة

= فهو بمنزلة النعلين ( وإن لبس القميص و القانسوة و القباء و السرراويل يوماً )  
إلى الليل ( فعليه دم واحد ) لأن جنس الحناية واحد و هو الاستمتاع بلبس المحيط  
فعليه دم واحد ، كما لو حلق رأسه كله - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .  
(١) و عن أبي يوسف انه كره لبس المنطقة المتخذة من الأبرسيم ، فقيل : لأنه  
في معنى المحيط ، و قيل : هو بناء على أصل أبي يوسف في كراهة ما قل من الحرير  
و كثير للرجال - اه ما ذكره الشارح ص ١٢٧ .

(٢) وفي ض « يعقده » .

(٣) وفي ف . ض « يخله » .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ و سقط لفظ « له » من الأصل .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصل و كذا في ض « يوماً أو أكثر » .

(٦) وفي ف ، ض « أكره » .

(٧) كذا في الأصل ؛ و سقط لفظ « فأنها » من ف ، ض ، م .

(٨) زاد السرخسي المسألة الآتية ناقلاً من المختصر فقال : قال ( ولا بأس لها  
أن تلبس القفازين ) هكذا روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه انه كان =

لبس البرقع<sup>١</sup>.

فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوماً أو أكثر  
 لضرورة فعليه أي الكفارات الثلاث شاء<sup>٢</sup>. وإن غدى المساكين  
 وعشام في هذه الكفارات أجزاءه في قول أبي يوسف، ولم يجزه  
 في قول محمد.

= يلبس بناته التقازين في الإحرام؛ ولها ان تلبس الحرير والحلى، وعن عطاء  
 انه يكره للنساء لبس الحلى في الإحرام، والصحيح انه لا بأس به، وقد روى  
 عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يلبس نساءه الحلى في حالة الإحرام، ورأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من  
 ذهب - الحديث، فدل انه لا بأس بذلك - اه ص ١٢٨. والمسألة هذه لم نجد  
 في اصولنا، انما استفدناها من قبل الشارح.

(١) قال السرخسي: (ويكره لها ان تلبس البرقع) لأن ذلك يماس وجهها -  
 اه ص ١٢٨.

(٢) (فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوماً أو أكثر من ذلك  
 لضرورة فعليه أي الكفارات شاء) وقد بينا فيما سبق ان ما يجب الدم بلبسه في  
 غير موضع الضرورة، اذا لبسه لأجل الضرورة يتخير فيه بين الكفارات ما شاء،  
 وذكر في الرقيات عن محمد قال: اذا اضطر الى لبس قميص فلبس قميصين فعليه  
 أي الكفارات شاء، و اذا اضطر الى لبس قميص معه عمامة أو قلنسوة فعليه دم في  
 لبس القلنسوة، ويتخير في الكفارات ايها شاء في لبس القميص لأن في الفصل  
 الأول زيادة في موضع الضرورة فلا تكون جنابة مبتدأة، كما لو اضطر الى لبس  
 قميص فلبس جبة، وفي الفصل الثاني الزيادة في غير موضع الضرورة فكانت  
 جنابة مبتدأة فتعلق بها ما هو موجبها - اه ما ذكره الشارح ص ١٢٨.

ولا بأس بأن يلبس المحرم الطيلسان، ولا يزره عليه، فإن زره يوما فعليه دم. وإن دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه فإن كان الستر يصيب وجهه ورأسه<sup>١</sup> كرهته له<sup>٢</sup>، وإن كان متجافيا عنه فليس عليه شيء. فإن كان المحرم نائما فغطى رجل<sup>٣</sup> رأسه ووجهه<sup>٤</sup> بثوب يوما كاملا فعليه دم، ألا ترى أنه لو انقلب في نومه على صيد فقتله كان عليه جزاؤه.

صبي أحرم عنه أبوه وجنبه ما يجنب<sup>٥</sup> المحرم فلبس ثوبا أو أصاب طيبا أو صيدا، قال: ليس<sup>٦</sup> عليه شيء.

### باب النذر

وإذا حلف بالمشي إلى بيت الله فحنت فعليه حجة أو عمرة، فإن جعلها حجة ومشى لم يركب حتى يطوف طواف الزيارة، وإن جعلها عمرة وقرنها بحجة الإسلام<sup>٧</sup> أو اعتمر بها قبلها أجزاء. فإن قرن راكبا فعليه دم لركوبه سوى دم القرآن<sup>٨</sup>.

(١) كذا في الأصل و كذا في م؛ وفي ف، ض «فان».

(٢) وفي ف، م «رأسه ووجهه».

(٣) وفي م «كرهت له ذلك».

(٤-٤) وفي م «وجهه ورأسه».

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وض «يجنب».

(٦) وفي م «فليس» مكان «قال ليس».

(٧) وفي ف «الحجة».

(٨) قال الشارح (وان اختار العمرة مشى الى ان يحلق، فان قرن بهذه العمرة =



و كل من وجب عليه دم في المناسك جاز له أن يشارك ستة نفر قد وجب عليهم الدماء أيضا فيها وإن اختلفت أجناسها من دم متعة وإحصار وجزاء الصيد وغير ذلك ٣ . ولو كان ذلك كله جنس واحد كان أحب إلى .

و إذا نذر المشي إلى بيت الله ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس ٥

لم يكن عليه شيء ، وإن لم يكن له فيه نية فهو على المسجد الحرام .  
و إن نذر إتيان مكة لم يلزمه شيء .

و إن قال « إن كلمت فلانا فعلى حجة يوم أكلمه » ينوى ٦

= حجة الإسلام اجزاه ) لأن القارن يأتي بكل واحد من النسكين بكاله فنسك العمرة التزمه بالنذر والحج حجة الإسلام وقد اداها بصفة الكال فعليه دم القران لذلك ، (و ان كان ركب فعليه دم لركوبه مع دم القران) - ١٥ ص ١٣١ .  
(١) وفي ض « اختلف » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « صيد » منكرا .

(٣) بخلاف ما اذا قصد بعضهم اللحم لأن الواجب اراقة دم هو قرية و اراقة الدم في كونه قرية لا يتجزأ ، فاذا قصد بعضهم اللحم لم يكن فيه معنى القرية خالصا ، فأما عند اختلاف جهات القرية فقصد كل واحد منهم القرية فقط فلهذا يتأدى الواجب به - ١٥ ما ذكره الشارح ص ١٣٢ .

(٤) وفي م « فاذا » .

(٥-٥) وفي ف ، ض « و ان لم يكن له نية » .

(٦) وفي ف ، ض « و ينوى » .

أن تجب عليه يوم يكلمه فكلمه وجبت عليه حجة يقضيها متى شاء<sup>١</sup>، ولم يكن محرماً بها<sup>٢</sup> يومئذ ما لم يحرم<sup>٣</sup>؛ ألا ترى أنه لو قال «الله على حجة اليوم» كانت واجبة عليه يحرم بها متى شاء<sup>٤</sup>.

رجل قال لآخر «على حجة إن شئت»، فقال «قد شئت»، قال:

ه هي عليه<sup>٥</sup>، وقوله «على حجة»<sup>٦</sup> وقوله «الله على حجة»<sup>٧</sup> سواء، وهي واجبة<sup>٨</sup>. وإن قال «إن فعلت كذا فأنا أحج بفلان»، فحنت فإن كان

(١) وفي ف، ض «ويقضيها».

(٢) وفي ف «ما شاء» وفي ض «متى ما شاء».

(٣) وفي الأصل «لها» وفي ف، ض، م «بها» وهو الصواب.

(٤) وفي ف، ض «حتى يحرم».

(٥) زاد السرخسي: فقال (وإن وصل الاستثناء بنذره لم يلزمه شيء) لأن الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون عزيمة، قال صلى الله عليه وسلم: من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حنت عليه - اه ص ١٣٣.

(٦) لأن تعليق النذر بالشرط صحيح، فإذا علقه بمشيئة وشاء جعل كأنه أرسل النذر عند ذلك فيلزمه، كالطلاق والعتاق - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

(٧-٧) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «و الله على» وفي م «مثل قوله الله على».

(٨) ولو قال «إن فعلت كذا فأنا أحرم» فإن نوى به العدة فلا شيء عليه، وإن نوى به الإيجاب لزمه إذا فعل ذلك أما حجة أو عمرة، وإن لم يكن له نية فالقياس أن لا يلزمه شيء لأن ظاهر لفظه عدة. وفي الاستحسان يلزمه لأن في عرف اللسان يراد بمثله التحقيق للحال؛ ألا ترى أن المؤذن يقول «أشهد أن لا إله إلا الله» والشاهد يقول بين يدي القاضي «أشهد» ويريد به التحقيق لا العدة! وقوله «أنا أهدي» بمنزلة قوله «أنا أحرم» - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

نوى «فأنا أحج وهو معي، فعليه أن يحج وليس عليه أن يحج به؛  
وإن كان نوى أن يحجه فعليه أن يحجه كما نوى. وإن أرسله فأحجه  
جاز، وإن أحج معه جاز، وإن لم يكن له نية فعليه أن يحج هو وليس  
عليه أن يحجج<sup>١</sup> فلانا. وإن كان قال «فعلى أن أحجج<sup>٢</sup> فلانا، فعليه أن  
يحججه<sup>٣</sup> كما قال.

٥٥

وإن قال «إن فعلت كذا» فعلى أن أهدى كذا، شئ<sup>٤</sup> من ماله فعليه  
أن يهديه<sup>٥</sup>، فإن كان ذلك داراً أو شيئاً لا يستطيع أن يهديه فعليه أن يهدي  
قيمه؛ وما أوجب هديه من ذلك تصدق به على مساكين مكة، وإن أعطاه  
حجبة البيت أجزاء<sup>٦</sup>. وكذلك إن قال «فتوبى هذا ستر<sup>٧</sup> البيت»،  
أو قال «فأنا<sup>٨</sup> أضرب به حطيم الكعبة»، فعليه أن يهديه، أستحسن هذا ١٠  
لأن إيمان الناس عليه.

- (١) كذا في م، وفي بقية الأصول «يحجج» و«أحجج» و«يحججه».
- (٢) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله «ان فعلت كذا» من الأصل.
- (٣) وفي ف، ض «شئ» وفي م «وسمى شيئاً».
- (٤) كذا في الأصين؛ وسقط قوله «فعليه ان يهديه» من ف، ض.
- (٥) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «جاز»؛ أي بعد ان يكونوا اقراء،  
لأنهم بمنزلة غيرهم من المساكين - قاله الشارح ص ١٣٤.
- (٦) وفي ف، ض «ستر».
- (٧) كذا في ض، م؛ وكان في الأصل «للبيت».
- (٨) وفي ف، ض، م «أنا».
- (٩) وفي القياس لا شئ عليه لأن ما صرح به في كلامه لا يلزمه، لأنه ليس =

وإن قال « فكل مالى هدى ، فعليه أن يهدى ماله كله ؛ بلغنا عن إبراهيم أنه قال فى مثل هذا : يتصدق بماله كله ويمسك منه قدر ما يقوته ٣ ، فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك ٤ .

= بقربة فلأن يلزمه غيره اولى ، وفى الاستحسان إنما يراد بهذا اللفظ الإهداء به فصار اللفظ عبارة عما يراد به غيره فكأنه التزم أن يهديه ، لأن اللفظ متى صار عبارة عن غيره سقط اعتباره فى نفسه حقيقة - أه ما قاله الشارح فى شرح هذا القول ص ١٣٤ .

(١) وفى ض « مال لى » وفى م « وان قال : مالى » .

(٢) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « تصدق » .

(٣) وصل المؤلف هذا البلاغ فى كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جعل الرجل ماله فى المساكين صدقة فلينظر الى ما يسمعه ويسع عياله فليمسكه وليتصدق بالفضل ، فاذا ايسر تصدق بمثل ما أمسك ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول ابى حنيفة ، وانما عليه ان يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب والفضة والمتاع للتجارة والإبل والبقر والغنم السائمة ، فأما المتاع والرقيق والدور وغير ذلك مما ليس للتجارة فليس عليه ان يتصدق به الا ان يكون عناه فى يمينه - اه ج ١ ص ٥٨ . واخرجه فى ج ١ ص ٥٦٣ من كتاب الحجية : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن جعل ماله صدقة فى المساكين انه يتصدق به ويمسك ما يقوته ، فاذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك . واخرجه ابو يوسف فى ص ٩٢ من آثاره .

(٤) قال السرخسى : اورد هذه المسألة فى كتاب الهبة فيما اذا قال « مالى صدقة » فقال : فى القياس ينصرف هذا الى كل مال له ، وهو قول زفر ، وفى الاستحسان ينصرف الى مال الزكاة خاصة ، بخلاف ما اذا قال « جميع ما املك » فمن اصحابنا =

وإن قال « إن فعلت كذا فغلامي هذا هدى » ثم باعه ثم فعل ذلك لم يكن عليه شيء ، وإن كان الغلام في غير ملكه يوم حلف ثم اشتراه ثم فعل ذلك لم يلزمه أيضا شيء . وإن قال « إن كلمت فلانا فهذا المملوك هدى يوم أشتريه » فكلمه ثم اشتراه فعليه أن يهديه ، وإن اشتراه أولا ثم كلمه لم يكن عليه شيء .

وإن قال « فهذه الشاة هدى إلى البيت » أو « إلى مكة » أو « إلى الكعبة » وهو يملكها فعليه أن يهديها ، وإن قال « إلى الحرم » أو « إلى المسجد الحرام » لم يلزمه أن يهديها في قول أبي حنيفة ، ويلزمه في قول أبي يوسف و محمد .

= من قال ما ذكر هنا جواب القياس لأن التزام الهدى في كل مال كالتزام الصدقة في كل مال ، والأصح أن يفرق بينهما فيقال في لفظة « الصدقة » إنما حمل هذا على مال الزكاة خاصة اعتبارا لما يوجبه على نفسه بما أوجبه الله عليه وما أوجبه الله تعالى عليه من الصدقة في المال مختص بمال الزكاة ، فكذلك ما يوجبه العبد على نفسه ، وهنا إنما أوجب الهدى وما أوجب الله تعالى من الهدى لا يختص بمال الزكاة ، فكذلك ما يوجبه على نفسه فهذا اعتبرنا فيه حقيقة اللفظ ولكنه يمسك بمقدار قوته لأن حاجته مقدمة على حاجة غيره فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك لتعلق حال المساكين به ؛ ثم قال : وكذلك إن قال « كل مالي صدقة في المساكين » فهذا مثل الأول في قول إبراهيم ؛ وهذا العطف يؤيد ما قلنا أولا إن المذكور جواب القياس فإن القياس والاستحسان منصوص عليهما في لفظ الصدقة في كتاب الهبة - ١٣٤ ص .

(١) وفي م « بيت الله » .

قال: وكل شيء يجعله على نفسه من المتاع و الرقيق<sup>١</sup> فأما عليه أن يبيعه و يتصدق به على مساكين أهل مكة، و إن تصدق بالكوفة أجزاءه.

وكل هدى جعله على نفسه من الإبل و البقر و الغنم فعليه أن يذبحه بمكة، و يتصدق بلحمه على مساكين أهل مكة و غيرهم. فان كان ذلك في أيام النحر ففعله بمنى<sup>٢</sup>، و إن كان في غير أيام النحر ففعله بمكة<sup>٣</sup>. و إن قال<sup>٤</sup> « إن فعلت كذا فعلى هدى » ففعله فعليه ما استيسر من الهدى شاة<sup>٥</sup>، فان نوى من الإبل أو البقر كان عليه ما نوى؛ و لا يذبحها إلا بمكة. و إن قال « على بدنة » فان كان نوى شيئاً من البدن بعينه فعليه ما نوى<sup>٦</sup>، و إن لم تكن له نية فعليه بقرة أو جزور<sup>٧</sup> ينحرها

(١) كذا في الأصلين، و في ف، ض « فكل ».

(٢) كذا في ف، ض، م؛ و كان في الأصل « الدقيق » تصحيف.

(٣-٣) و في ض « فعليه بمنى » و في م « فعليه ان ينحر بمنى ».

(٤) و في ض « فعليه » و في م « فعليه ان يذبح ».

(٥) و هذا على سبيل بيان الأولى، فأما في حكم الجواز اذا ذبحه في الحرم جاز، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « منى منحر و بجاه مكة كلها منحر » كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٣٦.

(٦) و في ف، ض « و ان كان قال » و في م « و لو قال ».

(٧) لأن اسم الهدى عند الإطلاق يتناول الإبل و البقر و الغنم، فان هذه الحيوانات يقرب باراقة دمها، الا ان عند الإطلاق يلزمه المتيقن و هو الشاة - اه ما قاله الشارح.

(٨) لأن اسم « البدنة » مشتق من البدانة و هي الضخامة و العظم، و ذلك =

حيث شاء، إلا أن يكون نواها بمكة فلا ينحرها إلا بمكة؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى أن تنحر البدن بمكة .

ولا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع من الإبل والبقر؛ ولا يقلد الغنم، والتجليل حسن . وإن تركه لم يضره؛ والتقليد

لا يتناول الشاة وإنما يتناول البقر، والخزور هكذا؛ نقل عن علي وابن عباس رضي الله عنهم وعن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أن لفظة « البدنة » لا تتناول إلا الخزور، فإن سائلا سأل ابن مسعود رضي الله عنه أن صاحبنا لنا أوجب بدنة أفجزى البقرة؟ قال: مم صاحبكم؟ قال: من بني رباح، فقال ومتى اقتنت بنو رباح البقر؟ وإنما وهم صاحبكم الإبل - هكذا قال الشارح ص ١٣٦ .

(١) كذا في ض، وسقط لفظ « أن » من بقية الأصول .

(٢) التقليد في الهدايا سنة، ثبتت بقوله تعالى "ولا الهدى ولا القلائد" وضح أن النبي صلى الله عليه وسلم قد هداه في حجة الوداع؛ وصفة التقليد هو أن يعلق على عنق البدنة نعل أو قطعة ادم أو عروة مزادة، قيل: والمعنى فيه إعلام الناس أن هذا أعد للتطوع باراقة دمه فيصير جلده عن قريب مثل هذه القطعة من الجلد، والمقصود به التشهير، وقد بينا أن التشهير فيما هو نسك دون ما هو جبر ولهذا لا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع، والمقصود أن لا يمنع من الماء والعلف إذا علم أنه هدى، وهذا فيما يبعد عن صاحبه في الرعي كالإبل والبقر دون الغنم فإن الغنم يعدم إذا لم يكن صاحبه معه فهذا لا يقلد الغنم، وهذا عندنا، وعلي قول مالك يقلد الغنم أيضا لأن التقليد سنة في الهدايا والغنم من الهدايا، وقد ورد فيه الأثر ولكنه شاذ فلم نأخذه، وهذا لأن تقليد الغنم غير معتاد في الناس ظاهرا، بخلاف تقليد الإبل والبقر - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٣٧ .

أوجب منه ' وإن جلله مع التقليد فهو حسن .

وأكره الإشعار ؛ ' وقال أبو يوسف ومحمد : نرى أن يشعر البدنة ، وإن لم يشعر لم يضره ؛ وقال ابن أبي ليلى : الإشعار في الجانب الأيسر من السنام<sup>٢</sup> . وإن أشعر أو جلال لم يكن محرما ؛ إنما يكون محرما بالتقليد . ومن ساق معه هديا وهو يؤم البيت ؛ ثم قلده فقد وجب عليه الإحرام ، فإن كان نوى حجاً أو عمرة فهو على ما نوى ، وإن لم تكن له نية فالحيار إليه بوجوب على نفسه أيها شاء . وإن قلده شاة معه لم يصر محرما . وإن بعث بهديه مقلداً<sup>٥</sup> ثم خرج لم يصر

(١) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي م « أحب الى » وهو الصواب .

(٢-٣) من قوله « وقال أبو يوسف ومحمد ... » ساقط من ف .

(٣) قال السرخسي : وصفة الإشعار هو أن يضرب بالمبضع في أحد جانبي سنام البدنة حتى يخرج الدم منه ثم يقطع بذلك الدم سنامه ، سمي ذلك اشعاراً بمعنى أنه جعل ذلك علامة له ، والإشعار هو الإعلام ( وكان ابن أبي ليلى يقول : الإشعار في الجانب الأيسر من السنام ) وقد صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر البدن بيده ، وهو مروى عن الصحابة رضي الله عنهم ظاهر حتى قال الطحاوي : ما كره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار ، وإنما كره اشعار أهل زمانه لأنه زأهم يستقصون ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصاً في حر الحجاز ، فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يراعون الحد ، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد فقط دون اللحم فلا بأس بذلك ثم - اه ص ١٣٨ . قلت : وكرهية الإشعار مروى عن إبراهيم النخعي أيضاً ، فلم ينفرد به أبو حنيفة .

(٤) وفي ف ، ض « يوافي البيت » .

(٥) وفي ف « قلده » .



محرمًا حتى يدرك هديه، فإذا أدركه وأخذه و سار معه صار محرماً،  
إلا في بدنة المتعة فإنه يصير محرماً حين يخرج .  
فإن اشتراك قوم في هدى المتعة وهم يؤمون البيت فقلده بعضهم  
بأمر أصحابه فقد أحرموا، وإن قلده بغير أمرهم صار هو محرماً دونهم .  
ويقلد الرجل هديه بما شاء من نعل و عروة آدم وما أشبه ذلك،  
و يتصدق بجلاله إذا نحره .  
رجل ساق بدنة لا ينوي بها الهدى، قال: إذا ساقها إلى  
مكة فهي هدى .

ولا يجزى في الهدايا والضحايا إلا الجذع من الضأن إذا كان  
عظيماً فما فوق ذلك أو الثني من المعز و الإبل و البقر . ولا يجزى  
فيها العوراء و المقطوعة الأذن أو الذنب إن اشتراها كذلك أو حدث

- (١) وفي ف « فان » .
- (٢) من قوله « وان بعث بهديه . . . » ص ٤٩٢ س ٨ الى هنا ساقط من ض .
- (٣) وفي م « وان » .
- (٤) كذا في ض، وفي م « فقلدها » وسقط ضمير المفعول من الأصليين .
- (٥) وفي ف « قلده هو » .
- (٦) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : تصدق بجلالها وخطامها - اه  
ما قاله السرخسي ص ١٤٠ .
- (٧) وفي ف، ض « البدنة » .
- (٨) وفي ف، ض « ان » .
- (٩) وفي ف، ض « ولا يجزيه » .
- (١٠) والجذع من الضأن عند الفقهاء ما أتى عليه سبعة أشهر، وعند أهل اللغة =

بعد الشراء . فان كان الذاهب من العين أو الأذن أو الذنب الثلث أجزته ، وإن كان أكثر من ذلك لم تجزه في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا كان الباقي أكثر من الذاهب<sup>٢</sup> أجزاء ٣ ؛ وقال أبو يوسف : أخبرت أبا حنيفة بقولي هذا فقال : قولي كذلك . ويجزى

= ما تم له ستة اشهر ؛ و الثنى من النعم عند الفقهاء ما أتى عليه سنة و طعن في الثانية ، و عند أهل اللغة ما تم له سنتان ؛ و الثنى من المعز و البقر ما تم له سنتان و طعن في الثالثة ؛ و من الإبل الجذع ما تم له أربع سنين ، و الثنى ما تم له خمس سنين - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤١ .

(١) لحديث جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قال استشفروا العين و الأذن » و نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضحى بالعوراء البين عورها و العجفاء التى لا تنقى و العرجاء التى لا تمشى الى منسكها ، و الحادث من هذه العيوب بعد الشراء بمنزلة الموجود وقت الشراء فى المنع من الجواز ، و هكذا ان اضجعها ليذبحها فأصابها شيء من ذلك فى القياس ، و لكن فى الاستحسان هذا لا يمنع الجواز لأنها تضطرب عند الذبح فيصيبها شيء من ذلك و لا يمكن التحرز فى هذه الحالة فجعل عفووا لهذا ، و لأنه اضجعها ليتلفها فتلف جزء منها فى هذه الحالة لا يؤثر فى المنع من الجواز ، بخلاف ما قبله - اهـ ما قاله السرخسي ص ١٤١ . قلت : قوله « لا تنقى » من النقى و هو المخ . اى ليس لها نقى لشدة عجزها - كذا فى المغرب ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢) و فى « الثلث الذاهب » .

(٣) و ذكر ابن شجاع عن ابي حنيفة ان الذاهب اذا كان بقدر الربع يمنع ، على قياس ما تقدم من المسائل ان الربع ينزل منزلة الكمال ، كما فى المسح و الحلق - اهـ ما ذكره السرخسي .

(٤) و فى ف ، ض « فقال : هو قولي كذلك » . قال السرخسي ( و على قولها =

الخصي والمكسورة ' القرن' .

فإن اشترى هدياً ثم ضل منه فاشترى مكانه آخر وقلده وأوجه ثم وجد الأول، قال: إن نحرهما فهو أفضل، وإن نحر الأول وباع الآخر جاز لأن الآخر لم يكن واجبا عليه، وإن باع الأول ونحر الآخر أجزاءه، إلا أن تكون ٣ قيمة الأول أكثر فيتصدق بالفضل . ٥

= إذا كان الذاهب أكثر من الباقي لم يجز، وإن كان الباقي أكثر من الذاهب (أجزاء) لأن القلة والكثرة من الأسماء المشتركة فأنما يظهر عند المقابلة (وإن كان الذاهب والباقي سواء لم يجز في قول أبي يوسف) لأن المانع من الجواز إذا استوى بالمجوز يترجح المانع (وقال أبو يوسف: أخبرت بقولي أبا حنيفة فقال: قولي قولك - أو: مثل قولك) قيل: هذا رجوع من أبي حنيفة إلى قوله، وقيل: هو إشارة إلى التفاوت بين القولين - ١٤٢ ص ١٤٢ . قلت: ولعل مسألة المساواة من التبن سقطت من الأصول - والله اعلم .

(١) وفي م «مكسورة» .

(٢) قال السرخسي: قال (ويجزى في الهدى الخصي ومكسورة القرن) لأن ما لا قرن له يجزى فكسورة القرن أولى، وهذا لأنه لا منفعة للساكين في قرن الهدى، وأما جواز الخصي فلأنه أطيب لحمًا، وقال الشعبي: ما زاده الخصاص طيبة لحمه خير للساكين مما فات من الخصيين؛ والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موهوئين ينظران في سواد ويمشيان في سواد ويأكلان في سواد، أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته - ١٤٢ ص ١٤٢ .

(٣) سقط لفظ «تكون» من الأصل؛ وزيد من ف، ض .

(٤) وفي ض «فتصدق» وفي م «فعليه أن يتصدق» .

قال: وهدي المتعة والتطوع في هذا سواء، وإن عرف بهدي المتعة فهو حسن، وإن تركه لم يضره.

رجل اشترى بدنة لمتعة<sup>٢</sup> ثم اشترك فيها ستة نفر بعد ما أوجبها لنفسه خاصة، قال: لا يسعه ذلك؛ وإن كان نوى ذلك حين اشتراها هـ وسعه أن يفعلها.

وإذا ولدت البدنة بعد ما اشتراها لهديه ذبح ولدها معها، فإن باع الولد فعليه قيمته، فإن اشترى بها هدياً فذبحه<sup>٣</sup> فحسن، وإن تصدق بها فحسن.

وإذا مات أحد الشركاء في البدنة أو الأضحية فرضى وارثه فنحراها

(١) وفي ض « هدي » .

(٢) زاد المرخسي فقال: وإن كان معه للتعنة هديان فنحر أحدهما حل<sup>٤</sup> لأن ما زاد على الواحد تطوع فلا يتوقف حكم التحلل عليه، قال (وهدي التطوع إذا بلغ الحرم فعطب فنحر وتصديق أجزاء) بخلاف هدي المتعة فإن ذلك مختص بيوم النحر فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحر، فأما هدي التطوع غير مختص بيوم النحر، وإنما عليه تبليغه محله بأن يذبحه في الحرم وقد فعل ذلك - اهـ ص ١٤٣ .

(٣) وفي ف، ض « لمتعة » .

(٤) فإن لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى اشرك فيها ستة نفر أجزاء، ولكن الأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة منهم في الابتداء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٤٣ .

(هـ) وفي ف، ض، م « وان » .

(٦) قوله « فذبحه » لم يذكر في ف، ض، م .

عن الميت معهم أجزاءهم . وإن كان أحد الشركاء في البدنة كافرا أو مسلما يريد اللحم دون الهدى لم يجزهم .

ولا يركب البدنة ولا يحلب، ولكن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقلص ويذهب لبنها<sup>١</sup>، وما حلب قبل ذلك تصدق به أو بقيمته

إن كان قد استهلكه . وإن ركبها أو حمل متاعه عليها للضرورة<sup>٢</sup> ضمن<sup>٣</sup> ما نقصها ذلك . وأى الشركاء فيها نحرها يوم النحر أجزاءهم .

وإذا عطب الهدى في الطريق نحر، فإن كان عن واجب فهو لصاحبه يصنع به ما شاء وعليه هدى مكانه، وإن كان تطوعا نحره وصنع نعله<sup>٤</sup>

في دمه ثم ضرب به<sup>٥</sup> صفحته؛ ولم يأكل منه شيئا، ويتصدق به؛ فإن<sup>٦</sup> أكل أو أطعم منه<sup>٧</sup> غنيا تصدق بقيمته ذلك، ويتصدق بجله وخطامه . ١٠

وإذا أخطأ الرجلان فنحر كل واحد منهما هدى صاحبه أو أضحيته

(١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «على البدنة» .

(٢) ولكن هذا إذا كان قريبا من وقت الذبح، فأما إذا كان بعيدا ينزل اللبن

ثانيا وثالثا فيصير ذلك بالبدنة ضارا فيحلبها ويتصدق بلبنها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثل ذلك أو بقيمته - اه ما قاله السرخسي ص ١٤٥ .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «للضرورة إليها» .

(٤) قال الشارح: والمراد بالنعل قلاذنها - اه ص ١٤٥ .

(٥) وفي ف، ض «له» مكان «به» تصحيف .

(٦) وفي ف «فأذا» .

(٧) كذا في ف، ض؛ وسقط لفظ «منه» من الأصل؛ وفي م «من ذلك» .

عن نفسه أجزاها استحسانا، و يأخذ كل واحد منهما هديه من صاحبه .  
 وإن نحر هديه قائما أو أضجعه فأى ذلك فعل فهو حسن ؛  
 وقد بلغنا أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينحرونها  
 قياما معقولة الأيدي اليسرى . ولا أحب أن يذكر مع اسم الله

(١) قال السرخسى : وقد حكى عن ابن حنيفة قال : نحرت بيدي بدنة قائمة  
 معقولة فكذت اهلك قوما من الناس لأنها فحرت فاعتقدت ان لا انحر بعد  
 ذلك الا بركة معقولة او استعين بمن يكون اقوى عليه منى - اء ص ١٤٦ من  
 شرح المختصر .

(٢) وفي نصب الراية ج ٣ ص ١٦٤ : أخرجه ابو داود عن ابن جريج عن  
 ابى الزبير عن جابر قال واخبرنى عبد الرحمن بن سابط : ان النبى صلى الله عليه  
 وسلم واصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقى من  
 قوائمها - انتهى . قلت : واخرج ابن ابى شيبنة عن اسماعيل بن ابى خالد عن  
 ابراهيم قال : كان ابن عمر إذا اراد ان ينحرها عقلها فقامت على ثلاث ثم ينحرها ؛  
 و روى عن وكيع عن نافع بن عمر عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر بعد  
 ما كبر ينحرها بركة ؛ و روى عن ابن جريج عن ابن ابى مليكة عن ابن عباس  
 " فاذكروا اسم الله عليها صواف " قال : قيام ؛ و روى عن اشعث عن يذكر عن  
 ابن عباس قال رأى رجلا ينحردنته بركة فقال : قياما سنة مجد عليه السلام ؛  
 و روى عن ابى خالد عن حجاج عن عطاء : ان ابن عمر كان ينحرها شابا قياما فلما  
 كبر نحرها وهى بركة ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير :  
 ان ابن عمر اتى على رجل قد اناخ بدنته قال : انحرها قياما سنة مجد صلى الله عليه  
 وسلم ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير عن ابن عمر انه نحر  
 ثلاث بدن له قياما ؛ و روى عن ورقاه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن  
 الزبير ينحرها وهى قيام معقولة احدى يديها - اء ق ٦٩ من كان ينحردنته =

غيره . ولا يذبح البقرة والغنم قياما . ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته يده . ولا أحب أن يذبحه له يهودى أو نصرانى ، وإن ذبحه جاز . وإذا ذبحه يوم النحر بعد طلوع الفجر أجزاءه ، ولا يحزبه ذبحه قبل طلوع الفجر إن كان لمتمة .

وإن جعل ثوبه هديا أجزاءه أن يهدى قيمته . . .

= قائمة ومن قال بركة . قلت : ورواه الشيخان وغيرهما مرفوعا وهو معروف ، وذكرت عن الصحابة لأن المؤلف أحال عليهم . قال السيرخسى : وفي قوله تعالى " فاذا وجبت جنوبها " ما يدل على انه لا بأس بأن ينحرها قائمة لأن وجوب الجنب السقوط من القيام ؛ وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس هدايا أو ستا فطفقن يزدفنن إليه بأيتهن يبدأ ؛ فدل انه ينحر قياما - ١٤٦ ص .

(١) قال الشارح : قال ( ولا أحب ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره ) نحو قوله « اللهم تقبل من فلان » لقوله صلى الله عليه وسلم : جردوا التسمية - يعنى ذكر اسم الله تعالى - عند الذبح ؛ ويكتفى في هذا ان ينويه بقلبه او يذكره قبل ذكر التسمية ثم يقول « بسم الله والله اكبر » وينحر - ١٤٦ ص .

(٢) وفي ف ، ض « قائما » . قال السيرخسى : قال ( ولا يذبح البقر والغنم قياما ) لأنه مندوب في كل نوع ان يذبحه على وجه يكون اسر على المذبح ، قال صلى الله عليه وسلم : اذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة - الحديث ؛ ١٤٦ ص .

(٣) وفي ف ، ض « فان » .

(٤) وفي ض « فان » .

(٥) لأنه جعله لله تعالى ، وفيما صار لله تعالى صرف العين والقيمة فيه سواء ، كما في الزكاة .

أقال: وكذلك لو جعل شاة من غنمه هديا أجزاء أن يهدي قيمتها؛  
وفي رواية أبي حفص أجزاء أن يهدي مثلها؛ ألا ترى أنه يعطى في  
الزكاة قيمة الشاة فيجوز ١ و كذلك إن أهدى مكان الشاة جزورا  
٢ أجزاء وقد أحسن ١ .

وقد قالوا في الجامع: إذا قال «لله عليّ أن أهدى شاتين»،  
فأهدى شاة تساوي شاتين لم تجزه ٣ . [ وقال في نوادر ابن سماعه:  
لا يجوز أن يتصدق بقيمتها لأن فيه ذبحا مع الصدقة ، وإن بعث قيمة  
شاة إلى مكة فاشترى له بها مثلها فذبحت جاز ] ٢ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في م؛ وسقط من قوله «قال و كذلك ...»  
من ف، ض .

(٢ - ٢) وفي م «يجزیه و هو محسن» . وإنما اورد هذا لإيضاح انه اذا اهدى  
مثل ما عينه في نذره او افضل منه او اهدى قيمته اجزاء - كذا قاله  
الشارح ص ١٤٧ .

(٣) و ذكر في الجامع الكبير: اذا قال «لله» على ان اهدى شاتين وسطين «  
فأهدى شاة قيمتها قيمة شاتين لا يجوز ، بخلاف الزكاة لأنه التزم اراقة ذمين ،  
واراقة دم واحد لا يقوم مقام اراقة ذمين؛ وما ذكر في هذا الموضوع انه  
لا يجوز التصدق بالقيمة لأنه إنما التزم التقرب باراقة الدم فلا يقوم التصدق  
بالقيمة مقامه، حتى قيل: في المسألة روايتان ، فعلى ما ذكر هنا يجب ان يجوز  
هناك ايضا - اهـ ما قانه السرخسي في شرحه ص ١٤٧ .

(٤) ما بين الربيعين زيادة من ف، ض؛ ولم يذكر الشارح ايضا هذا القول .



## باب الحج عن الميت وغيره<sup>١</sup>

رجل دفع إلى رجل مالا ليحج به عن ميت فلم يبلغ مال الميت النفقة فأنفق المدفوع إليه من ماله ومال الميت، قال: إن كان<sup>٢</sup> الأكثر<sup>٣</sup> من مال الميت وكان يبلغ الكراه وعامة<sup>٤</sup> النفقة فهو جائز، وإلا فهو<sup>٥</sup> ضامن ويرده<sup>٦</sup> ويحج من حيث يبلغ<sup>٧</sup>.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وقوله « وغيره » ساقط من الأصل .

(٢-٢) وفي م « فان كان » مكان « قال ان كان » .

(٣) وفي م « اكثر النفقة » .

(٤) وفي م « وكان ماله بحيث يبلغ ذلك او عامة » .

(٥) كذا في ض، م؛ ولفظ « فهو » ساقط من الأصلين .

(٦) كذا في م، وفي بقية الأصول « يرد » .

(٧) قال السرخسي في شرح هذا القول: وهذه المسألة تدل على ان الصحيح

من اللذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يكون عن المحجوج عنه،

وان اتفاق الحاج من مال المحجوج عنه كاتفاق المحجوج عنه من مال نفسه

ان لو قدر على الخروج بنفسه، وبتحوه جاءت السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم

قال لسائلة: حجى عن ابيك و اعتمرى؛ وقال رجل: يا رسول الله! مات ابي

ولم يحج أفيجزيني ان احج عنه؟ فقال صلى الله عليه وسلم: نعم؛ وحديث

الخنعمية مشهور حيث قالت: يا رسول الله! ان فريضة الله في الحج ادركت ابي

شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستمسك على الرحلة أفيجزيني ان احج عنه؟ فقال

صلوات الله عليه: أ رأيت لو كان على ابيك دين فقضيته أكان يقبل منك؟

قالت: نعم، فقال صلى الله عليه وسلم: الله أحق ان يقبل؛ فدل ان اصل الحج يقع

عن المحجوج عنه؛ وروى عن محمد انه قال: لا يحجوج عنه ثواب النفقة، فأما الحج =

وإن أتفق المدفوع إليه من مال نفسه وفي مال الميت وفاء بحجه  
رجع به في مال الميت إذا كان قد دفع إليه<sup>٢</sup>. وإذا نوى المجهز<sup>٣</sup> أن  
يقيم بمكة بعد الفرح خمسة عشر يوماً بطلت نفقته من مال الميت، فإن بداله  
بعد ما نوى المقام بمكة<sup>٤</sup> أن يرجع فنفقته من مال الميت<sup>٥</sup>، وإن أوصى

= يكون عن الحاج؛ وهذا لأن الحج عبادة بدنية والعبادات البدنية لا تجزى  
النيابة في أدائها، لأن الواجب عليه انفاق المال في الطريق واداء الحج، فإذا عجز  
عن اداء الحج بقي عليه مقدار ما يقدر عليه وهو انفاق المال في الطريق فلزمه  
دفع المال لينفقه الحاج في طريق الحج، ولكن الأول اصح فان فرض الحج لا يسقط  
بهذا عن الحاج، وكذلك في هذه المسألة اذا كان اكثر نفقته من مال نفسه  
حتى صار حجه عن نفسه كان ضامنا لما انفق من مال الميت، ولو كان للميت ثواب  
النفقة فقط لا يصير ضامنا لأن ذلك قد حصل للميت؛ فلما قال (يضمن ويحج  
به عن الميت من حيث يبلغ) عرفنا ان الحج للميت - اه ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(١) وفي ف، ض «ان» .

(٢) قال السرخسي: وجاز الحج عن الميت لأنه قد يبطل بالإنفاق من نفسه في  
طريق الحج بأن لا يكون مال الميت حاضرا او يتعذر عليه اظهاره، ولا فرق في  
حق الميت بين ان ينفق من ماله وبين ان ينفق من مال نفسه فيرجع به في مال  
الميت، كأوصى والوكيل يشترى لليتيم ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به  
في مال اليتيم - اه ص ١٤٨ .

(٣) وفي م «فان نوى الحاج عن الغير» .

(٤) لفظ «بمكة» ساقط من ف، ض، م .

(٥) ولم يذكر في الكتاب انه اذا وصل الى مكة قبل وقت الحج بزمان كيف  
يكون حاله في الإنفاق، وقد ذكر في النوادر عن ابي يوسف ومجاهد انه اذا قدم  
في الأيام العشر فنفقته في مال الميت، وان قدم قبل ذلك انفق من مال نفسه الى  
ان تدخل ايام العشر ثم نفقته في مال الميت بعد ذلك، لأن المادة ان قدم -

أن يحج عنه بألف درهم فبلغت الألف حججا<sup>١</sup> فإن شاء الوصي أحج  
عنه رجلا في سنة واحدة وهو أفضل، وإن شاء دفع كل سنة حجة .  
وإذا حج العبد بأذن مولاه فأصاب صيدا فعليه الصيام؛ وإن  
جامع مضى فيه حتى يفرغ منه<sup>٢</sup> وعليه هدي إذا عتق و حجة مكان هذه  
ينوي<sup>٣</sup> حجة الإسلام، وإن لم يجامع ولكنه<sup>٤</sup> فاته الحج فانه يحل بالطواف<sup>٥</sup>  
والسعي والحلق وعليه إذا عتق حجة -وي حجة الإسلام<sup>٦</sup>؛ وكل شيء يجب  
فيه الدم فعليه ذلك الدم إذا عتق؛ وكل شيء يجب<sup>٧</sup> فيه الصيام فعليه أن

= قوافل مكة يتقدم ويتأخر ولكنه في الأيام العشر موافق لما هو العادة، فأما  
قدومه قبل أيام العشر مخالف لما هو العادة وهو في هذه الإقامة ليس يعمل للميت  
شيئا فلماذا كانت نفقته في مال نفسه - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤٩ .

(١) وفي ف، ض «حججات» .

(٢) وفي ف «يقوم» .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «سوى» .

(٤) بخلاف الجمعة إذا أداها بأذن المولى، لأن الجمعة تؤدي في وقت الظهر  
و منافع أداء الظهر صارت مستثناة عن حق المولى، فانما اداها بمنافع مملوكة له  
فهذا جائز عنه، بخلاف ما نحن فيه فان هذا غير مستثنى من المولى فلا تتأدى به  
حجة الإسلام - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٥) وفي ف، ض «ولكن» .

(٦) كذا في الأصل؛ ولفظ «فانه» ساقط من ف، ض، م .

(٧) لفوت ما شرع فيه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٨) وفي ف، ض «يجوز» .

يصومه ، فان ' اطعم عنه مولاة أو ذبح عنه لم يجزه إلا في هدى الإحصار ،  
فان على مولاة أن يبعث عنه بهدى يحمل به ، لأنه دخل فيه بإذنه فعليه أن  
يحمله ، وعلى الغلام إذا عتق حجة وجمرة ' .

وإذا أراد الرجل أن يحج رجلا عن نفسه فأحب إلى أن يحج رجلا

قد حج عن نفسه ؛ وإن كانت ٢ الحجة عن الذي يحج ' فالضرورة ' أحب إلى ' .

(١) وفي ف ، ض « فاذا » .

(٢) قال الشارح في ج ٤ ص ١٥٠ من شرحه : ( وان اطعم عنه مولاة أو ذبح  
عنه ) من الدماء ما يلزمه ( لا يجزيه ) لأنه لم يصر مالكا للطعام الذي يؤدي في  
الكفارة ، ولا لما يراق دمه ؛ فان الرق ينافي الملك وبدون الملك فيما كفر به  
لا تسقط عنه الكفارة ( الا في الإحصار ) خاصة ( فان على مولاة ان يبعث بهدى  
عنه حتى يحمل لأنه ) هو الذي ( ادخله ) في هذه العهدة ( بإذنه ) بالإحرام فانه  
لو احرم بغير اذنه كان له ان يحمله بغير هدى ، فاذا احرم بإذنه كان المولى هو  
المكتسب لسبب وجوب هذا الدم ( فعليه ان يحمله ) ولا يبعد ان يجب على المولى  
حق بسبب عبده كما يجب عليه صدقة الفطر عن عبده ( ثم على العبد اذا عتق حجة  
وعمره ) كما هو الحكم في المحصر اذا كان حرا ، ويتحلل بالهدى العبد اذا تحلل به -  
١٥١ ص .

(٣) وفي ف ، ض « كان » .

(٤) وفي ض « يحج عنه » .

(٥) وفي ج ١ ص ٢٠٠ من المغرب : الصر : الشد ، والضرورة في الحديث الذي  
ترك النكاح تبلا ، وفي غيره الذي لم يحج ، كلاهما من الصر ، لأنه ممتنع  
كالضرورة - اه .

(٦) قال الشارح : ( وان اراد ان يعين رجلا بماله للحج عن نفسه فالضرورة  
اولى بذلك عن قد حج ) لأن الضرورة بماله يتوسل الى اداء الفرض ، ومن =

والحج التطوع عن الصحيح جائز .  
ويجوز حجة إسلام عن المريض الذي لا يستطيع الحج إذا لم يزل مريضا حتى مات ، وإن صح فعليه حجة الإسلام .  
وإذا جهز وصى الميت رجلا يحج عن الميت الجامع في إحرامه فعليه أن يرد النفقة كلها ، وعليه ما على الجامع<sup>١</sup> . ولو قرن<sup>٢</sup> مع<sup>٣</sup> حجه عمره عن الميت<sup>٤</sup> كان مخالفا في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا قرن عن الميت أجزاء استحسانا ، ودم القرآن على المحرم . وكذلك لو أمر<sup>٥</sup> بالعمرة عن الميت فقرن معها حجة ، إلا أن نفقة ما بقي = قد حج مرة يتوسل إلى أداء النفل ، وكما إن درجة أداء الفرض أعلى كانت الإغانة عليه بالمال أولى - ١٥٢ ص .

(١) قال السرخسي : يريد أن الصحيح البدن إذا حج رجلا بماله على سبيل التطوع عنه فهو جائز ، لأن هذا اتفاق المال في طريق الحج ، ولو فعله بنفسه كان طاعة عظيمة ، فكذلك إذا صرفه إلى غيره ليفعله عنه يكون جائزا ، وكونه صحيحا لا يمنع عن أداء التطوع بهذا الطريق وإن كان يمنه عن أداء الفرض لأن في التطوع الأمر موسع عليه ؛ ألا ترى أن في الصلاة يجوز التطوع قاعدا مع القدرة على القيام وإن كان لا يجوز ذلك في الفرض ! فكذا هنا في حجة الإسلام ١٥٢ ص .

(٢-٢) من قوله « الجامع في إحرامه ... » ساقط من ف ، ض .

(-) وفي ف ، ض « قرن » مكان « و لو قرن » .

(٤-٤) قوله « مع حجه عمره عن الميت » ساقط من ف ، ض .

(٥) وفي ف « امره » .

كتاب الأصل (مكتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

من الحج في قول أبي يوسف و محمد على المحرم، وإن كان أمر بالحج فبدأ فاعتمر<sup>١</sup> ثم حج من مكة كان مخالفا في قولهم جميعا<sup>٢</sup>.

و كل دم يلزم المجهز<sup>٣</sup> فهو عليه في ماله إلا دم الإحصار، فإن

على وصي الميت أن يبعث يهدى من الدراهم التي دفعها إليه للحج،

فيحل به<sup>٤</sup>، ويرد ما بقي من الدراهم على وصي الميت<sup>٥</sup> ليحج بها

إنسانا من حيث يبلغ<sup>٦</sup>، وعلى المجهز ما يكون على المحصر.

وإن أمره رجلان بالحج فأهل بحجة عنهما كان ضامنا

(١) وفي م «وإذا».

(٢) وفي م «واعتمر في أشهر الحج».

(٣) لأنه مأمور بأن يحج عن الميت من الميقات والتمتع يحج من جوف مكة

فكان هذا غير ما أمر به، ولأنه مأمور بالإفراق في سفر يعمل فيه لليت، وإنما

انفق في سفر كان عاملا فيه لنفسه لأن سفره إنما كان للعمرة وهو في العمرة

عامل لنفسه - كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٥٦.

(٤) يعني الحاج عن الغير - هكذا فسره الشارح.

(٥-هـ) وفي ف، ض «وترد ما بقي من مال الميت معه أو في يدي وصي الميت».

(٦) وفي ف، ض «بلغ» قال السرخسي: وقوله (من حيث يبلغ) يعني

إذا كان ما بقي من المال لا يمكن أن يحج به من منزل الميت فيحج من حيث

يمكن، وصار هذا كما لو لم يبلغ في الابتداء ثلث ماله إلا هذا القدر فيحج به

بحسب الإمكان، وأصل المسألة أن من أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله فأنما يحج

به من منزله لأنه لو خرج للحج بنفسه كان يخرج من منزله، فكذلك يحج عنه

بعد موته من منزله، فإن كان ثلث ماله لا يكفي للحج من منزله يحج عنه من

حيث يبلغ استحسانا، وفي القياس تبطل هذه الوصية، وجه الاستحسان أن =

لما لهما جميعا، ولا يستطيع أن يجعل الحجة لواحد منهما لأنها قد لزمته.  
فإن أمره أحدهما بالحج و الآخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع فجمع بينهما  
كان مخالفا أيضا؛ وإن أمره بالجمع جاز، وهدى المتعة عليه في ماله  
فإن كان معسرا فعليه الصوم؛ . وكذلك إن كان الأمر بهما واحداً .

= المقصود من الحج ابتغاء مرضاة الله ونيل الثواب فيكون بمنزلة الوصية بالصدقة  
وذلك ينفذ بحسب الإمكان فلو وجدوا من يحج عن الميت من منزله بذلك المال  
ماشيا لا يجوز لهم أن يحجوا من منزله، وإنما يجوز من حيث يبلغ راكبا حتى  
قال محمد في النوادر: ركب البعير في ذلك افضل من ركب الحمار؛ وهذا لأنه  
لا يلزمه ان يحج بنفسه ماشيا ووجد النفقة، فكذلك لا يحج عنه ماشيا لأن الحاصل  
للميت ثواب النفقة على ما بينا؛ وروى الحسن عن ابي حنيفة قال: الخيار الى  
الوصي ان شاء احج عنه من حيث يبلغ راكبا وإن شاء من منزله ماشيا؛ لأن في  
احد الجانبين زيادة في المسافة ونقصان (كدا) في النفقة، وفي الجانب الآخر زيادة  
في النفقة ونقصان (كدا) في المسافة، وفي كل واحد منهما نيل الثواب فيختار  
الوصي اى الجانبين شاء - اه باختصار منقطع ص ١٥٦ .

(١) وفي ف، ض، م «لها» مكان «لما لها» .

(٢-٢) وفي م «لأنها قد لزمها» . قال السرخسي: وهذا بخلاف من احرم  
عن ابويه، كان له ان يجعله عن ايها شاء لأنه متبرع وكان ذلك امرا بينه  
وبين الله فلا يتحقق الخلاف في تركه تعيين احدهما في الابتداء بل يجعل التعيين في  
الانتهاء كالتعيين في الابتداء، وهنا هو غير متبرع فيما صنع، وهذا امر بينه  
وبين العباد فترك التعيين في الابتداء يصير مخالفا - اه ص ١٥٧ .

(٣) وفي ف، ض، م «وان» .

(٤) قوله «فإن كان معسرا فعليه الصوم» لم يذكره الشارح .

(٥) وكذلك ان امره بالقران رجل واحد لأن الهدى نسك وسائر المناسك على =

رجل استأجر رجلا ليحج عنه ففعل ، قال : لا تجوز الإجارة ،

وله نفقة مثله .

الحاج ، فكذا هذا النسك - اه ما قاله الشارح ص ١٥٨ .

(١) قال المرخسى في شرح المختصر : قال ( رجل استأجر رجلا ليحج عنه لم تجز الإجارة ) عندنا ، وقال الشافعي : تجوز ؛ واصل المسألة ان الاستئجار على الطاعات التي لا يجوز ادائها من الكافر لا يجوز عندنا ، وعند الشافعي كل ما لا يتعين على الأجير ادائه يجوز الاستئجار عليه اذا كان تجزى فيه النيابة . واستدل بحديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه حيث رقى الملوغ بفتحته الكتاب فأعطى قطيعا من النعم فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لمن اكل برقية باطل ، فقد اكلت برقية حق ؛ والرقية بهذه الصفة طاعة ، ثم جوز اخذ البدل عليه ، والمعنى فيه ان الحج تجزى فيه النيابة في الأداء ، ولا يتعين على الأجير اقامته فيجوز استئجاره عليه كبناء الرباط والمسجد ، وبهذا الوصف تبين ان عمل الأجير وقع للاستأجر ، والدليل عليه انه استوجب النفقة في ماله عندكم ، وانما يستوجب النفقة في ماله اذا عمل له ، والدليل عليه انه اذا خالف لا يستوجب النفقة عليه . و اذا وقع عمله له استحق الأجر عليه ، بخلاف من استؤجر على الإمامة فان عمله في الصلاة يقع له لا لغيره ، وكذلك من استؤجر على الجهاد فان المجاهد يؤدي الفرض لنفسه فلا يكون عمله لغيره ؛ وحينئذ في ذلك حديث مرداس الأسلمى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اياك والخبز الرقاق والشرط على كتاب الله ؛ وحديث ابى بن كعب رضى الله عنه حين علم سورة من القرآن فأعطى قوسا فقال صلى الله عليه وسلم : اتحب ان يقوسك الله بقوس من النار؟ فقال : لا ، فقال صلوات الله عليه : رد عليه قوسه ؛ وفي حديث عثمان بن ابى العاص رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان اجرا ؛ ولأن المباشر =



ويجوز حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج .  
والحاج عن غيره إن شاء قال « ليك عين فلان ، وإن شاء اكتفى  
بالبنية » . فإن كان الميت أوصى بالقران ٣ فخرج هذا المجهز ٢ يوم البيت  
« وقد ساق » هديا فقلده ، قال : « يكون محرما بهما جميعا ؛ وكذلك إن

= لعمل الطاعة عمله لله تعالى فلا يصير مسلما الى المستأجر فلا يجب الأجر عليه ،  
بخلاف بناء الرباط والمسجد فالعمل هناك ليس بعبادة محضة ، بدليل أنه يصح  
من الكافر ، والدليل عليه ان المؤذن والمصلى خليفة النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو ما كان يأخذ اجرا كما قال الله تعالى " قل لا استأجرم عليه اجرا " الآية ،  
فكذلك الخليفة ؛ واما حديث الرقية قلنا : كان ذلك مالا اخذه من الحربي  
بطريق الغنيمة ؛ ألا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اضر بوالى فيها بسهم ؛  
مع ان ذلك لم يكن مشروطا بعينه ، وعندنا ما ليس بمشروط يجوز اخذه ، و اذا  
ثبت ان الاستئجار على الحج لا يجوز قلنا : العقد الذي لا جواز له بحال يكون  
وجوده كعدمه ، و اذا سقط اعتبار العقد بقي امره بالحج ( فيكون له نفقة مثله )  
في ماله ، وهذه النفقة لا يستحقها بطريق العوض ولكن يستحق كفايته لأنه فرغ  
نفسه لعمل ينتفع به المستأجر فيستحق الكفاية في ماله ، كالقاضي يستحق كفايته  
في بيت المال ، والعامل يستحق الكفاية في مال الصدقة . والمرأة تستحق في  
مال الزوج لا بطريق العوض - اه ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(١) بمنزلة الحاج عن نفسه ان شاء صرح بالحج عند الإحرام وإن شاء نوى  
واكتفى بالبنية - كذا قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٥٩ .

(٢) وفي م « وان كان » .

(٣-٣) وفي م « تخرج المجهز » .

(٤-٤) وفي م « وساق » .

(٥) لم يذكر لفظ « قال » في م .

كتاب الأصل ( كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره ) ج - ٢

لم يكن الهدى لقرانه وإنما<sup>١</sup> هو من نذر كان عليه أو من جزاء صيد أو من جماع في إحرام قبل هذا أو إحصار كان قبل هذا فساق معه لذلك بدنة وقلدها<sup>٢</sup> فقد أحرم<sup>٣</sup> .

رجل أمره رجلان أن يحج عن كل واحد منهما فأهل بحجة عن أحدهما لا ينوي واحدا<sup>٤</sup> منهما ، قال : له أن يصرفها<sup>٥</sup> إلى أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا<sup>٦</sup> ، وقال أبو يوسف : أرى ذلك عن نفسه وهو ضامن لنفقتها . قال : وكذلك الرجل يهل بحجة عن أحد أبويه فله أن يجعلها<sup>٧</sup> عن أيهما شاء<sup>٨</sup> .  
وإذا أهل الرجل عن نفسه<sup>٩</sup> وعن ابنه وهو صغير<sup>١٠</sup> معه ثم

(١) كذا في الأصلين ؛ ولم يذكر الواو من « وإنما » في ض ، م .

(٢) وفي ض « وقادها » .

(٣) وفي م « فهو محرم » .

(٤) وفي م « عن واحد » .

(٥) وفي م « يصرفه » .

(٦) لفظ « استحسانا » لم يذكر م .

(٧) وفي ف ، ض « أن يجعله » .

(٨) وإذا عين قبل الاشتغال بعمل الأداء كان ذلك كالتعيين في الابتداء حتى

انه لو اشتغل بالطواف قبل التعيين لم يكن له ان يعين بعد ذلك عن واحد منهما

لأنه لما اشتغل بالعمل تعين احرامه عن نفسه ، فان اداه العمل مع ابهام النسك

لا يكون و لبس احدهما اولى من الآخر ، فتعين احرامه عن نفسه فلا يملك ان

يجعله لغيره بعد ذلك - اه كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٦٠ .

(٩ - ١٠) وفي م « وعن ولده الصغير » .

كتاب الأصل . ( كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره ) ج - ٢

أصاب صيدا كان عليه دم واحد، ولم يلزمه<sup>١</sup> من جهة إهلاله عن ابنه شيء .

وإذا أمّ الرجل البيت فاعمى عليه فأهل عنه أصحابه بالحج وقفوا به في المواقف وقضوا به النسك كله ، قال : يجزئه ذلك عن<sup>٢</sup> حجة الإسلام في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزئه<sup>٣</sup> ، فإن أصاب الذي أهل عنه صيدا فعليه الجزاء<sup>٤</sup> من أجل إحرامه عن نفسه إن كان محرما ، وليس عليه لإهلاله<sup>٥</sup> من جهة إهلاله عن المعنى عليه شيء<sup>٦</sup> .

وإذا حج الرجل عن أبيه أو أمه حجة الإسلام من غير وصية أوصى بها الميت ، قال : يجزئه - إن شاء الله تعالى ؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في ذلك : « رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته<sup>٧</sup> أما قبل منك ؟ فالله أحق أن يقبل<sup>٨</sup> . »

(١-١) وفي م « لا يجب عليه » مكان « لم يلزمه » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « من » .

(٣-٣) كذا في ف ، ض ؛ وفي م « من قبل اهلاله عن نفسه » وكان في الأصل « من أجل حرمة نفسه » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « لإحرامه » .

(٥-٥) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من جهة المعنى عليه شيء » .

(٦) وفي ض « قضيت » وفي م « قضيتيه » وكذلك في كتاب الحج وكذلك هو عند البخاري .

(٧) قلت : الحديث هذا أخرجه الإمام في موطنه و حجته من طريق مالك =

رجل أوصى بحجة فأحج الوصى عنه رجلا فهلك النفقة من ذلك الرجل ، قال : يحج عنه حجة أخرى من ثلث ما بقى من المال . وإن أوصى بحجة وبعث نسمة و الثلث لا يبلغها بدئى بالذى بدأ به إلا أن يكون حجة الإسلام فيبدأ بها على كل حال .

= وليس فيه ذكر قضاء الدين ، وحديث الخثعمية أخرجه البخارى وغيره بطوله وفيه ذكر قضاء الدين . قلت : كذا لفظ الحديث فى الأيهول الثلاثة ، وفى م هو مفصل وسأقله لك فعل السرخسى زاد فيه شارحاه او هو كذلك فى المختصر فى نسخته و ما هنا فيه سقط و تصحيف - والله أعلم . قال السرخسى : قال ( و اذا حج الرجل عن ابيه او عن امه حجة الإسلام من غير وصية اوصى بها الميت اجزاء ان شاء الله تعالى ، قال : بلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال للخثعمية : أ رأيت لو كان على ابيك دين فقضيتيه أ ما كان يقبل منك ؟ فقالت : نعم ، فقال صلوات الله عليه وسلامه : الله احق ان يقبل ) وفى الحديث الآخر قال صلى الله عليه وسلم للتى سألته ان تحج عن ابيها : حجى و اعتمرى ؛ وان سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه قال : يا رسول الله ! ان امى توفيت وانها كانت تحب الصدقة أفأتصدق عنها ؟ فقال : نعم ؛ فهذه الآثار تدل على ان الوارث يتبرع على مورثه بمثل هذه القرب ؛ فان قيل : فلما ذاقيد الجواب بالاستثناء بعد ما صح الحديث فيه ؟ قلنا : لأن خبر الواحد لا يوجب علم اليقين ؛ فان قيل : فقد اطلق الجواب فى كثير من الأحكام الثابتة بخبر الواحد ! قلنا : خبر الواحد موجب للعمل ففيا طريقه العمل اطلق الجواب فيه ، فأما سقوط حجة الإسلام عن الميت بأداء الورثة طريقه العلم فانه امرينه وبين ربه تعالى فهذا قيد الجواب بالاستثناء - اهـ ص ١٦١ .

(١) وفى م « وعق » .

(٢) وفى ف ، ض « ان يكون الآخر » وفى م « ان يكون الحج » .

« وإذا أوصى أن يحج عنه من ثلثه » ولم يقل « حجة » ، « حج عنه بجميع الثلث . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل حجة فأحجوه فلما قدم فضل معه ٣ كسوة و نفقة ، قال : ذلك لورثة الميت . وإن أوصى فقال « أحجوا فلانا حجة » ، ولم يقل « عني » ، ولم يسم « كم يعطى » ، قال : يعطى قدر ما يحجه ، وله أن لا يحج به إذا أخذه . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل بعينه أو بغير عينه وأوصى بوصايا لأناس بأكثر من الثلث : قسم الثلث بينهم بالحصص ، ويضرب فيه للحج بأدنى ما يكون من نفقة الحج<sup>٧</sup> ؛ ويحج بحصة الحج من ذلك حيث يبلغ .

(١-١) وفي ف ، ض « وإذا أوصى الرجل أن يحج عنه من ثلثه » وفي م « وإن أوصى بأن يحج عنه بثلثه » .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يقل له حجة » .

(٣) وفي ف ، ض « بقي معه » مكان « فضل معه » .

(٤) وفي ف « ولم يقل » .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصلين « اخذ » من غير ضمير المفعول . قال السرخسي :

لأنه ما أمره بالحج عنه ، إنما جعل ذلك الحج عيارا لما أوصى له به من المال ثم أشار عليه بأن يحج بذلك المال عن نفسه فكانت وصية صحيحة يجب تنفيذها بالدفع إليه ، ومشورته غير ملزمة فإن شاء حج به وإن شاء لم يحج - ٥١ ص ١٦٢ .

(٦) وفي ف « وإن » .

(٧) لأن الوصية بالحج وجب تنفيذها له بنفقة الموصى ، ووجب تنفيذ سائر

الوصايا حقا للموصى لهم ، فعند اختلاف الحقوق تجرى المزاحمة بينهم في الثلث لرعاية حق كل مستحق ؛ بخلاف ما ذكرنا من الحج والعق لأن تنفيذ =

وإذا أهلت المرأة بحجة الإسلام لم يكن لزوجها أن يمنعها إذا كان لها ذورحم محرم يخرج معها، وإن لم يكن لها محرم فله أن يمنعها، وهي بمنزلة المحصر<sup>٣</sup>؛ وإن أهلت بغير حجة الإسلام فله منعها من الخروج

= الوصيتين هناك لحق الموصى فهذا كانت البداية بما بدأ به الميت - اه ما ذكر السرخسى في شرحه ص ١٦٢ .

(١) وفي م «معها» مكان «ها» في الحرفين كليهما .

(٢) كذا في ف، ض؛ ولم يذكر لفظ «يخرج» في الأصلين .

(٣) قال السرخسى: وهي بمنزلة الحرة المحصرة، وقد بينا فما تقدم ان من شرائط وجوب الحج عليها في حقها المحرم عهدنا، ثم يشترط ان تملك قدر نفقة المحرم لأن المحرم اذا كان يخرج معها نفقته في ماله، الا في رواية عن محمد يقول: نفقة المحرم في ماله لأنه غير مجبر على الخروج، فاذا تبرع به لم يستوجب بتبرعه النفقة عليها؛ ولكن في ظاهر الرواية هي لا تتوسل الى الحج الا بنفقة المحرم، كما لا تتوسل الا بنفقتها، فكما يشترط لوجوب الحج عليها ملك الزاد والراحلة ويجعل ذلك شرطاً لنفسها فكذلك للمحرم الذي يخرج يجعل ذلك شرطاً، وقد بينا شرائط الوجوب فيما سبق؛ ولم يتعرض في شيء من المواضع لأمن الطريق، واختاف مشايخنا ان امن الطريق شرط للوجوب ام شرط للأداء، وكان ابن شجاع يقول: هو شرط للوجوب لأن بدونه يتعذر الوصول الى البيت الا بمشقة عظيمة فيكون شرط الوجوب كالزاد والراحلة؛ وكان ابو حازم يقول: هو شرط الأداء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الاستطاعة فسرها بالزاد والراحلة، ولا تجوز الزيادة في شرط وجوب العبادة بالرأى، ولم يكن الطريق في وقت اخوف مما كان يومئذ تغلبة اهل الشرك في ذلك الموضع ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم امن الطريق، فدل ان ذلك ليس من شرائط الوجوب، انما شرط الوجوب ملك الزاد والراحلة للذهاب والرجوع =

إن كان لها محرم أو لم يكن ، وهي بمنزلة المحصر إلا أنها تحلل ، بتحليل زوجها إياها . وكذلك المملوك إذا أهل بغير إذن المالك . وإن أذن لعبد أو أمته في الإحرام فأحرم كرهت له أن يمتعه وإياها ؛ فإن باع الأمة كان للشترى أن يحللها .

وإن أهلت المرأة بحجة تطوع بغير إذن الزوج فحلها ثم جامعها ه ثم بدا له أن يأذن لها من عامه ذلك ، قال : عليها أن تحج باحرام مستقبل ، وعليها دم ، وليس عليها شيء غير ذلك ؛ وإن كانت تلك السنة قد مضت فعليها مع ذلك عمرة - والله اعلم .

= وملك نفقة من تلزمه نفقته من العيال كالزوجة والولد الصغير ؛ وعن أبي يوسف مع ذلك زيادة نفقه شهر لأن الظاهر أنه إذا رجع لا يشتغل بالكسب إلا بعد مدة فاستحسن اشتراط ملك نفقة شهر بعد رجوعه - اه ص ١٦٣ .

- (١) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « أو لم يكن لها محرم » .
- (٢) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل « تحل » وفي م « إلا إن للزوج أن يحللها » .
- (٣) وفي ف ، ض ، م « وإذا » مكان « وإن » .
- (٤) كذا في ف ، ض ؛ وقوله « وإياها » ساقط من الأصل .

(٥) وفي ف ، ض « حجة » مكان « دم » ؛ قلت : الصواب الجمع بينهما أي وعليها دم وحجة وليس عليها عمرة . قال السرخسي : لأنها قد تحللت من الإحرام الأول باحلال الزوج قبل أداء الأعمال فعليها الدم أو قضاء الحج ، وليس عليها قضاء العمرة عندنا ، وقال زفر : عليها ذلك ، بمنزلة ما لو أخذها بعد تحول السنة - الخ ص ١٦٦ .

## باب المواقيت

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وقت لأهل المدينة  
ذو الحليفة، ولأهل الشام الحجة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن  
يللم، ولأهل العراق ذات عرق . وبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم

(١) هذا البلاغ بذكر المواقيت الخمسة بلفظه استنده الجارثي في ق ٦٧ - ٢ من  
مسنده المخطوط : أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد حدثني أحمد بن الحسن بن سعيد  
ابن عثمان ثنا أبي ثنا الحسن بن زياد حدثني ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن  
الأسود بن يزيد ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب الناس فقال : من  
اراد منكم الحج فلا يحرمن الا من ميقات ، والمواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله  
عليه وسلم لأهل المدينة ومن مر بها من غير اهلها ذو الحليفة ، ولأهل الشام  
ومن مر بها من غير اهلها الحجة ، ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها قرن ،  
ولأهل اليمن ومن مر بها من غير اهلها يللم ، ولأهل العراق ولسائر الناس  
ذات عرق ؛ حدثنا محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي ثنا عمرو بن حميد القاضي ثنا  
الهباج بن بسطام ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ومن مر بها من  
غير اهلها ذو الحليفة ، ولأهل الشام ومن مر بها من غير اهلها الحجة ، ولأهل  
اليمن ومن مر بها من غير اهلها يللم ؛ ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها  
قرن ، ولأهل العراق ومن مر بها من غير اهلها ذات عرق - ه . قلت : هذا  
متن جامع موافق لما في الأصل فعمل الإمام محمد بن الحسن رواه عنه ايضا كما  
رواه عنه ابن زياد والهباج . قلت : و حديث عمر هذا اخرجه ابن الضياء ايضا  
بلفظ بن زياد ، راجع كثر العال ج ٣ ص ٣٠ . وروى امامنا الأعظم عن يحيى بن  
سعيد الأنصاري ان ناقما اخبره قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنها يقول :  
قام رجل فقال : يا رسول الله ! من اين المهل ؟ فقال : « يهل اهل المدينة من =



= العتيق، ويهل اهل الشام من الحففة، ويهل اهل نجد من قرن» أخرجه البخاري من طريق زفر عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٢٤، وليس فيه ذكر ميقات اهل اليمن ولا ميقات اهل العراق لأن ابن عمر لم يسمعها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه مؤلف كتاب الأصل في ص ١٨٩ من موطئه: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « يهل اهل المدينة من ذى الحليفة، ويهل اهل الشام من الحففة، ويهل اهل نجد من قرن» قال ابن عمر: ويؤمنون انه قال « ويهل اهل اليمن من يلم»؛ أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن دينار انه قال قال عبد الله بن عمر: امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهلوا من ذى الحليفة واهل الشام من الحففة واهل نجد من قرن؛ قال عبد الله بن عمر: اما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: واما اهل اليمن فيهلون من يلم؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد ان يجاوزها اذا اراد حجا او عمرة الا محرما هـ. وأخرج ابن ماجه في سننه عن ابراهيم بن يزيد الخوزي عن ابي الزبير عن جابر قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: « مهل اهل المدينة من ذى الحليفة، ومهل اهل الشام من الحففة، ومهل اهل اليمن من يلم، ومهل اهل نجد من قرن، ومهل اهل المشرق من ذات عرق - الحديث » ابراهيم الخوزي ضعيف. وأخرجه الدارقطني في سننه وابن ابي شيبة والبخاري بن راهويه و ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن حجاج عن عطاء بن جابر، وحجاج لا يحتج به - راجع ج ٣ ص ١٢ من نصب الراية؛ وأخرجه ابن راهويه في مسنده، و الدارقطني في سننه: أخبرنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذى الحليفة، ولأهل الشام الحففة، ولأهل نجد قرنا، ولأهل اليمن يلم، ولأهل العراق ذات عرق؛ والحجاج غير محتج به - راجع ج ٣ ص ١٤ من نصب الراية. قلت: =

أنه قال: من وقتنا له وقتا فهو له وقت ولمن مر به من غير أهله من أراد الحج؛ فكل من أراد مكة لحاجة أو إحرام والوقت بينه وبينها فلا يجاوز الوقت إلا محرماً، ومن كان من وراء الوقت إلى مكة فله أن يدخلها لحاجته بغير إحرام. بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه خرج من مكة إلى قديد ثم رجع إلى مكة فدخلها بغير إحرام.

= الحجاج ثقة مدلس، ققيه الكوفة وإمامها ومفتيها، لحديث جابر وابن عمر شاهدان لما رواه إمامنا الأعظم وابن الضياء عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يثلم، من لمن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة؛ وروى أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل العراق ذات عرق - راجع بلوغ المرام ص ١٤٧ - ١٤٨، وراجع ج ٣ ص ١٣ من نصب الراية.

(١) قلت: هذا البلاغ متداخل في الحديث الذي مر تخريجه فوق - فتنبه له.

(٢) وفي ف، ض « وكل ».

(٣) وفي ض « يجاوز إلى ».

(٤) وفي ف، ض « حاجة ».

(٥) وفي ف « عمر بن الخطاب » مكان « ابن عمر » وليس بصواب، بل هو تصحيف.

(٦) وصله الإمام في موطنه باب دخول مكة بغير إحرام ص ٢١٤: أخبرنا مالك ثنا نافع أن ابن عمر اعتمر ثم أقبل حتى إذا كان بقديد جاءه خبر من =

وإذا أراد الإحرام وأهله في الوقت أو دون الوقت إلى مكة فوقته من أهله<sup>١</sup>، فإن تعداه حتى يدنو من الحرم ثم أحرم أجزائه وليس عليه شيء، فإن دخل مكة فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم<sup>٢</sup>.

كوفي أراد بستان بنى عامر لحاجة ثم بدله بعد ما قدم البستان<sup>٥</sup>

= المدينة فرجع فدخل مكة بغير إحرام، قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وفتت فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، أما من كان خلف المواقيت إلى وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من قهائنا - اه .

(١) حتى لو أحرموا من الحرم أجزاهم، وليس عليهم شيء لأن خارج الحرم كله بمنزلة مكان واحد في حقه، والحرم حد في حقه بمنزلة الميقات في حق أهله الآفاق، وكما أن ميقات الآفاق للإحرام من دويرة أهله ويسعه التأخير إلى الميقات فكذا هنا يسعه التأخير إلى الحرم، ولكن الشرط هناك أن لا يجاوز الميقات إلا محرماً، والشرط هنا أن لا يدخل الحرم إلا محرماً لأن تعظيم الحرم بهذا يحصل - اه ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٦٨ .

(٢) قال السرخسي: (فإن دخل مكة) قبل أن يحرم (فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم) لأنه ترك الميقات المعهود في حقه للإحرام فهو بمنزلة الآفاق يجاوز الميقات بغير إحرام ثم يحرم وراء الميقات، وهناك يلزمه الدم إذا لم يعد لتأخير الإحرام عن مكانه فكذلك هنا يلزمه الدم إذا لم يعد إلى الحل، وإن عاد فالتحلاف فيه مثل التحلاف في الآفاق إذا عاد إلى الميقات بعد ما أحرم وراء الميقات على من تبناه بعد هذا إن شاء الله تعالى - اه ص ١٦٨ .

أن يمحج فأحرم من البستان فلا شيء عليه ، وإن أراد أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجة فله ذلك .<sup>١</sup>

و ليس للرجل من أهل المواقيت ومن دونها إلى مكة أن يقرن 'ولا أن يتمتع' وهم بمنزلة أهل مكة ؛ ألا ترى أن له أن يدخل مكة بغير إحرام ! وكذلك المكي إذا خرج<sup>٢</sup> من مكة لحاجة له<sup>٣</sup> فبلغ الوقت<sup>٤</sup> ولم يجاوزه [ فله أن يدخل مكة بغير إحرام ]<sup>٥</sup> فان<sup>٦</sup> جاوز الوقت لم يكن له أن يدخل مكة إلا باحرام .

(١) قال السرخسي : وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول مكة من أهل الآفاق بغير إحرام ، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إن نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوماً كان له أن يدخل ، وإن نوى الإقامة بالبستان دون خمسة عشر يوماً ليس له أن يدخل مكة إلا باحرام ، لأنه بنية الإقامة خمسة عشر يوماً بصير متوطناً بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان ، وإن نوى المقام بها دون خمسة عشر يوماً فهو ماض على سفره فلا يدخل مكة إلا باحرام ؛ وجه ظاهر الرواية وهو أنه حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فانما قصد دخول مكة بعد ما حصل بالبستان فكان حاله كحال أهل البستان - ٥١ ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢-٣) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل « ولا يتمتع » وفي م « أو إن يتمتع » فردناه « ان » من م . .

(٣) وفي ف ، ض « أنه إذا خرج » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ، وسقط لفظ « له » من ف .

(٥) كذا في ف ، ض « فبلغ الوقت » وكان في الأصل « قبل الوقت » وفي م « أظلم مجاوز الوقت » .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، وإنما زدناه من م .

(٧) وفي م « وان » .

ووقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم وللأحرام بالعمرة التنعيم،  
فإن أهل بالعمرة، خارجا من الحرم غير التنعيم أجزاءه وكان ذلك  
وقتله<sup>١</sup>.

كوفي جاوز الوقت نحو مكة ثم أحرم بالحج ووقف برفة وقد  
خاف الفوت إن رجع أو لم يخف، قال: عليه دم لترك الوقت، وإن  
رجع إلى الميقات قبل أن يأتي عرفة فلم يلب منه فهذا بمنزلة من  
لم يرجع إليه في قول<sup>٢</sup> أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا رجع  
إلى الوقت سقط عنه الدم لبي أو لم يلب<sup>٣</sup>، وإن لبي حين رجع إلى  
الوقت سقط عنه الدم في قولهم جميعا؛ فإن كان هذا الكوفي قرن  
ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم واحد لترك الوقت. وكذلك إن  
أهل برفة ثم أهل بمكة بحجة<sup>٤</sup>؛ وإن بدأ فأهل بالحجة ثم دخل مكة

(١) قال (ووقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم) وكذلك كل من حصل  
بمكة حلالا، لا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أصحابه بفسخ إحرام  
الحج والإحرام بالعمرة فحلوا منها فلما كان يوم التروية أمرهم بأن يحرموا  
بالحج من جوف مكة؛ قال (و) ميقات إحرام أهل مكة (للعمرة التنعيم أو غيره  
من الحل) لأن موضع الإحرام غير موضع أداء النسك، وأداء النسك وأداء  
الحج يكون بالوقوف وهو في الحل فالإحرام به يكون في الحرم، وأداء نسك  
العمرة بالطواف وهو في الحرم، فالإحرام بها يكون في الحل - اهـ، كذا قال  
السرخسي في شرحه ص ١٧٠.

(٢-٢) وفي ف، ض «لم يرجع في قول».

(٣) وفي ف، ض «لبي أو لم يلب فسقط عنه الدم».

(٤) لتأخيرها إحرام العمرة عن الميقات لأنه لما دخل مكة بأحرام العمرة فميقات =

فأهل بعمره أيضا كان عليه دمان لأنه قد ترك الوقت في العمرة أيضا .  
 كوفي دخل مكة بغير إحرام لحاجة له ، قال : عليه عمرة أو حجة  
 أي ذلك شاء ، فان رجع إلى وقته فأهل بحجة الإسلام أجزاء من حجة  
 الإسلام ومن دخوله الأول بغير إحرام استحسانا . وإن أقام بمكة  
 حتى ذهب عامه ذلك ثم أحرم بحجة الإسلام من الوقت لم يجزه من  
 دخوله الأول ، وعليه لدخوله حجة أو عمرة . وإذا جاوز الوقت ثم أحرم  
 بالحج ففاته سقط عنه دم ترك الوقت .

ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أجزاء ،  
 ولو كان أهرم من وقته كان أحب إلى .

١٠ عبد دخل مع مولاه مكة بغير إحرام ثم أذن له مولاه فأحرم  
 بالحج ، قال : عليه إذا عتق دم لترك الوقت ، وليس هو كالنصراني  
 يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة . ٣ .

= احرامه للحج الحرم وقد احرم به في الحرم - اه ما قاله الشارح في شرح  
 هذا القول ص ١٧١ .

(١) وفي م « دم الوقت » . وعلى هذا الوجه جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه سقط  
 عنه دم الوقت عندنا ، لأن القضاء واجب عليه ، فإذا عاد للقضاء يحرم من الميقات  
 فانعدم به المعنى الذي لأجله كان يلزمه الدم - انتهى ما قاله الشارح ص ١٧٣ .  
 (٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « ترك » .

(٣) قال السرخسي : ( بخلاف النصراني يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة  
 أو الصبي يدخل مكة بغير إحرام ثم يحتمل بمكة فيحرم بالحج فان هناك لا يلزمه  
 بترك الوقت شيء ) لأن النصراني لم يكن مخاطبا بالإحرام بالحج حين انتهى =

غلام دخل مكة بغير إحرام ثم احتلم بمكة و أحرم بالحج ، قال :  
 ' ليس عليه ترك الوقت شهره ' . و إن كان أهل به قبل أن يحتلم ثم  
 احتلم قبل أن يطوف بالبيت و قبل أن يقف بعرفة لم يجزه ' من حجة  
 الإسلام ، إلا أن يحدد إحرامه قبل أن يقف بعرفة فيجزيه حيثئذ من  
 حجة الإسلام ؛ و أما العبد فلا يجزيه من حجة الإسلام ، و إن جدد  
 إهلاله بعد العتق إلا أن يكون آخر الإهلال حتى عتق ٣ ثم أهل  
 فيجزيه .

و إذا دخل الرجل مكة بغير إحرام فجعلت عليه حجة أو عمرة

= الى الميقات ، فان الخطاب بالإحرام انما يتوجه على من يصح منه الإحرام ،  
 و كذلك الصبي ، فلا يتحقق منها تأخير الإحرام الواجب لأنه انما لزمها  
 الإحرام عند الإسلام و البلوغ و عند ذلك هما بمكة ، و ميقات احرام الحج في  
 حق من هو بمكة الحرم و قد احرمنا منه ، بخلاف العبد على ما بينا ؛ و ذكر في  
 اختلاف زفر و يعقوب ان النصراني لو اسلم او بلغ الصبي فمات قبل ادراك  
 الوقت و اوصى كل واحد منهما بأن تحج عنه حجة الإسلام فوصيتها باطلة  
 عند زفر ، لأنه لم يلزمها الحج قبل ادراك الوقت اذ لا يتصور الأداء قبل ادراك  
 الوقت فلا تصح وصيتها به ؛ و على قول ابى يوسف يصح لأن سبب الوجوب  
 قد تقرر في حقها ، و الوقت شرط الأداء و انعدام شرط الأداء لا يمنع تقرر  
 سبب الوجوب فتصح وصيتها بالأداء في وقته - اه ما قاله الشارح في شرح  
 هذا القول ص ١٧٣ .

(١-١) و في ف ، ض « ليس عليه دم ترك الوقت » .

(٢) كذا في الأصلين ؛ و في ف ، ض « لم يجزه ذلك » .

(٣) و في ض « يعتق » .

(٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « و جعل » .

فأهل بها بعد سنة من وقت غير وقته الأول هو أقرب منه، قال: يحزبه  
و ليس عليه شيء .

## باب الذي يفوته الحج

رجل أهل بحجة ففاته، قال: 'يحل بعمره وعليه الحج من قابل؛  
بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ وعن عمر بن الخطاب وزيد  
ابن ثابت رضي الله عنهما' .

(١) وفي ض «فقاته» .

(٢) وفي م «فاته» مكان «قال» .

(٣) قلت: اسنده الدارقطني وابن عدى في الكامل، قال الزبيلي في ج ٣  
ص ١٤٥ من نصب الراية: أخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عمر وابن عباس،  
لحديث ابن عمر أخرجه عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من وقف بعرفة بليل فقد أدرك  
الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل؛  
قال: ورحمة ضعيف؛ ورواه ابن عدى وأعله بمحمد بن أبي ليلى وضعفه عن  
جماعة؛ وحديث ابن عباس أخرجه عن يحيى بن عيسى التميمي النهشلي عن محمد  
ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
من أدرك عرفات فوقف بها والمزدلفة فقد تم حجه، ومن فاته عرفات فقد فاته  
الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل؛ ويحيى بن عيسى النهشلي قال النسائي:  
ليس بالقوي - انتهى بالاختصار. قالت: يحيى بن عيسى هذا من رجال مسلم وأبي  
داود والترمذي وابن ماجه، وروى له البخاري في الأدب المفرد، وضعف  
الحديث ينجر بما روى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، ويأتي عن تريب .  
(٤) اسنده في ج ٢ ص ٣٢٢ من كتاب الحج: أخبرنا أبو معاوية محمد بن خازم =



فان كان أهل بعمرة و حجة فقدم مكة و قد فاته الحج ، قال : يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لعمرته ، و يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لحجته ، و يحل و عليه الحج من قابل . قال : و لا أعد طوافه بالبيت لحجته الفاتئة كعمرة ' مستقبلة ، و لا يكون به متمعا إن فعله في أشهر الحج من قابل ، ولكنه إحلال من حجة قد فاتته .

رجل أهل بحجة فجامع فيها ثم قدم و قد فاته الحج ، قال : عليه دم لجماعه ، و يحل بالطواف و السعى و عليه الحج من قابل . و إن كان أصاب في حجه صيدا فعليه كفارته .

= المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمرة و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم خرجت من العام المقبل فاقبضت زيد بن ثابت رضى الله عنه فسألته عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمرة و عليه الحج من قابل ؛ اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المغيرة الضبي عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال : اذا حج الرجل ففاته الحج حل بعمرة و عليه الحج من قبل و لا هدى عليه ؛ و هكذا قال ابو حنيفة ، و قولنا هو يجتمع عليه الفقهاء ، و اما الهدى مع الحج فلا نعلم احدا قال به غير بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس ؛ اخبر سلام بن سليم الحنفى عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمرة من غير هدى و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم لقبتم زيد بن ثابت رضى الله عنه فسألته فقال مثل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه - اه ص ٣٣٠ .

(١) لم يذكر السرخسى الطواف بالبيت و بالصفاء و المروة للعمرة .

(٢) و في ض « عمرة » .

رجل أهل بحجة فقدم مكة<sup>١</sup> وقد فاته الحج فأقام حراما حتى يحج<sup>٢</sup> مع الناس من قابل بذلك الإحرام، قال: لا يجزيه من حجته<sup>٣</sup> لأن حجته قد فاتته<sup>٢</sup> وصارت عمرة، ولا<sup>٤</sup> يستطيع أن يحول هذه العمرة حجة. فان قدم وقد فاته الحج فأهل بحجة أخرى، قال: يطوف للذي<sup>٥</sup> قد فاتته ويسعى، ويحل بعمرة، ويرفض التي أهل بها، وعليه فيها ما على الرافض، وعليه قضاء الفاتية؛ وإن نوى بهذه<sup>٦</sup> التي أهل بها قضاء تلك الفاتية<sup>٦</sup> فهي هي، وإن أهل بعمرة رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية<sup>٧</sup>.

رجل أهل بمحيتين ثم قدم مكة وقد فاته الحج، قال: يحل بعمرة<sup>١٠</sup> وعليه عمرة وحيطان ودم. وإذا ساق الهدى<sup>٨</sup> للقران فقدم وقد فاته الحج، قال: يصنع بهديه ما شاء. وكذلك إن لم يفته ولكنه جامع.

(١) كذا في م، وسقط لفظ «مكة» من بقية الأصول.

(٢) كذا في الأصليين؛ وفي ف، ض «يخرج» مكان «يحج».

(٣-٢) وفي ض «لأن حجته قد فات».

(٤) وفي ف، ض «فلا».

(٥) كذا في الأصليين؛ وفي ف، ض «لتي».

(٦-٦) من قوله «التي أهل...» ساقط من ض، وهو بسهوه الناسخ.

(٧) قال الشارح: قال (وان أهل بعمرة) بعد ما فاته الحج (رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية) لأنه لما لزمه التحلل عن الأول بعمل العمرة يصير جامعا بين

العمرتين من حيث العمل وذلك لا يجوز فلماذا يرفض التي أهل بها، وقد تعين

عليه التحلل عن الأولى بالطواف والسعي فلا يتغير ذلك بفعله - اه ص ١٧٧.

(٨) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض، م «هديا».

وإذا ساق الرجل هديا لقرانه فتتج في الطريق ثم نحر أمه<sup>١</sup> وقد وهب الولد أو باعه، قال: عليه<sup>٢</sup> قيمة الولد وقيمة ما ولد أيضا، فإن كان قد كفر عن الولد يوم وهبه أو باعه ثم حدث له ولد لم يكن عليه من قبل ولده شيء<sup>٣</sup>. ألا ترى أن رجلا لو أخرج عشراء<sup>٤</sup> من الظلماء من الحرم فكفر عنها ثم ولدت ثم ماتت هي وولدها<sup>٥</sup> لم يكن عليه فيها ه ولا في ولدها شيء، وإن<sup>٦</sup> لم يكن كفر عنها كان عليه فيها وفي<sup>٧</sup> ولدها الكفارة.

محرم بالحج قدم مكة وطاف<sup>٨</sup> بالبيت ثم خرج إلى الريدة لحاجة

- (١) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «نحر أمه لقرانه».
- (٢) وفي م «فعليه» مكان «قال عليه» وفي ض «فان عليه».
- (٣) لأن بأداء الكفارة قد سقط عنه الحق في الولد لله تعالى فلا يلزمه فيما يلد هذا الولد بعد ذلك شيء، بخلاف ما قبل التكفير فإن حق الله تعالى في الولد لازم إياه قبل التكفير فيسرى إلى ما يتولد منه - كذا في الشرح ص ١٧٧.
- (٤) قوله «عشراء» كذا في الأصل، أي قربة الولادة، وأصلها الناقة التي مضت لحمها عشرة أشهر، يمكن أن يستعار للظبية التي قرب زمان وضع حملها؛ وفي م «ظبية» وفي ف، ض «عز» الظن أنه تصحيف «عشراء» إلا أن يعدد أن إطلاق العز على الظبية صحيح - والله أعلم.
- (٥) وفي ف، ض «و أولادها».
- (٦) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «ولو».
- (٧) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «في» من الأصل.
- (٨) وفي ف، ض «فطاف».

فأحصر بها ثم قدم مكة بعد فوت الحج، قال: عليه أن يحل بعمره، ولا يكفيه طوافه الأول لأن عليه أن يحل بعمل عمرة بعد يوم النحر. رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم قدم مكة بعد يوم النحر، قال: يقضى عمرته وليس عليه شيء.

٥ وإذا أهل الحاج صبيحة يوم النحر بحجة أخرى لزمته ويقضى ما بقى عليه من الأولى، وعليه لجمعه بينهما دم، ويقدم حراما إلى الحول. وإذا قدم الحاج مكة فأدرك الوقوف بالمزدلفة لم يكن مدركا للحج. رجل أهل بحجتين أو بعمرتين متى يكون رافضا لإحداهما؟ قال: حين يسير متوجها إلى مكة. نوى الرفض أو لم ينو في قول أبي حنيفة، ١٠ وقال أبو يوسف: أراه رافضا حين أهل قبل أن يستبرئ؛ وقال محمد: لا يلزمه إلا إحداهما؛ وكذلك لو أهل بإحداهما ثم أهل بالأخرى.

(١) وفي م «فعلية» مكان «قال عليه».

(٢) كذا في م وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الأول».

(٣) لأنه أحرم بعد مضي وقت الحج من السنة الماضية فينقضي إحرامه لأداء الحج به في السنة القابلة (وعليه يجمع بين الحجتين دم) لأن إحرامه للحج باق ما لم يتحلل بالخلق والطواف، والجمع بين إحرام الحجتين ممنوع عنه فإذا فعل ذلك لزمه الدم بالجمع المنهى عنه، وهذا بخلاف ما إذا أهل بحجتين لأن الدم هناك يارمه لرفض إحداهما لأن الجمع هناك لا يتحقق حين صار قاضيا لإحداهما، وهنا يتحقق لأنه يؤدي ما بقى من أعمال الأولى من غير أن يصير رافضا للأخرى فلهذا لزمه للجمع بينهما دم - كذا قال السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٧٨.

(٤) وفي ض «عمرتين».

(٥) قال السرخسي: ثم ذكر بعد هذا حكم الإهلال بحجتين أو بعمرتين، =

وإذا قدمت المرأة مكة محرمة بالحج حائضا مضت في حجتها، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر، وعليها طواف الصدر ولا كفارة عليها لتأخير طواف الزيارة بعذر الحيض. وإن قدمت طاهرة وطافت للزيارة يوم النحر ثم حاضت فليس عليها طواف الصدر.

و ليس على أهل مكة ومن دون المواقيت إليها طواف الصدر . ٥

= وقد بينا ذلك ( و يستوى فيه ان اهل بهما معا او باحداهما ثم بالأخرى معا ) لأنه جامع بين الإحرامين في الحالين ( فان رفض احدى العمرتين ثم قضاها في في العام القابل ومعها حجة فهو قارن ) لأن القران بالجمع بين الحججة والعمرة فكما ان كون الحج في ذمته لا يمنع تحقق القران فكذلك كون العمرة واجبة في ذمته ( وكذلك ان اتى بهذه العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع ان لم يكن ألم بأهله بين النسكين حلالا ، فان ألم بأهله بين النسكين حلالا لم يكن متمتعاً ) بلغنا ذلك عن ابن عمر و سعيد بن المسيب رضى الله عنهم ( وهذا بخلاف القارن ان رجع الى اهله بعد طواف العمرة ) لأنه اذا رجع محرماً فلم يصح اللامه بأهله فهذا كان قارناً ، وقد بينا الفرق بين المتمتع الذى ساق الهدى وبين الذى لم يسق الهدى فى حكم الإلام بأهله ، وقد بينا الفرق ايضا فى حكم المبكى الذى قدم الكوفة ، وبيننا القران و المتمتع ؛ و روى ابن سماعة عن محمد ان المبكى اذا قدم الكوفة انما يجوز له ان يقرن اذا كان خروجه من الميقات قبل دخول اشهر الحج ، اما اذا دخلت اشهر الحج قبل خروجه من الميقات فقد حرم عليه القران و المتمتع فلا يرتفع ذلك بالخروج عن الميقات بعد ذلك - اهـ ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١) كذا فى ف ، ض ؛ و كان فى الأصل « بعد الحيض » و فى م « ولا شىء عليها بهذا التأخير لأنه كان بعذر الحيض » .

ومن نوى المقام بمكة من أهل الآفاق و اتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر، فان بداله الخروج بعد ذلك لم يلزمه طواف الصدر، وإن نوى مقام أيام ثم يصدر<sup>٢</sup> لم يسقط عنه طواف الصدر وإن نوى مقام ٣ سنة<sup>١</sup>.

(١) كذا في ف، وفي الأصل « ثم » مكان « من » تصحيف.

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله « ثم يصدر » من الأصل.

(٣) وفي ف « إقامة ».

(٤) قال السرخسي ناقلا من المختصر وشارحا له: قال (و ليس على اهل مكة ومن وراء الميقات طواف الصدر) انما ذلك على اهل الآفاق الذين يصدرون عن البيت بالرجوع الى منازلهم (فان نوى الإقامة بمكة فاتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر) ان كانت نيته قبل ان يحل النفر الأول لأن وقت الصدر بعد حل النفر الأول فانما جاء وقت الصدر و هو من اهل مكة فلا يلزمه طواف الصدر، وان كانت نيته الإقامة بعد ما حل النفر الأول فعليه طواف الصدر في قول ابى حنيفة و مجد لأن ذلك قد لزمه بمجرد مجيء وقت الصدر قبل نية الإقامة فلا يسقط عنه بنيته الإقامة بعد ذلك، كالمرأة اذا حاضت بعد خروج وقت الصلاة لا تسقط عنها تلك الصلاة؛ و قال ابو يوسف: اذا نوى الإقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لأنه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر ديناً عليه بدخول وقته فنيتها الإقامة بعد دخول وقته و قبله سواء، كالمرأة اذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة لا تنزها تلك الصلاة، فأما اذا نوى الإقامة بعد ما اخذ في طواف الصدر فعليه ان يأتي بذلك الطواف لأن بالشروع فيه لزم اتمامه فلا يسقط بنية الإقامة بعد ذلك (فان بداله الخروج من مكة بعد ما اتخذها دارا الا يلزمه طواف الصدر) لأنه بمؤلة المكي يقصد الخروج من مكة (و ان نوى ان يقيم بمكة اياما ثم يصدر لم يسقط عنه طواف الصدر وان نوى إقامة سنة) او اكثر لأن بهذه النية لم يصر كاهل مكة لأن المكي =

رجل قصد مكة للبحج فدخلها بغير إحرام و وافاها يوم النحر و قد فاته الحج فأحرم بعمره و قضاها أجزاء ، و عليه دم لترك الوقت ، وإن لم يحرم بعمره و لكنه أحرم بحجة فهو محرم حتى يحج مع الناس من قابل ، و ينبغي له أن يرجع إلى الوقت و يلبي منه .  
 و من فاته الحج لم يسعه أن يقيم في منزله حراما من غير عذر . ه  
 و لا يحل بالهدى إن بعث ٣ به لأن هذا ليس بمحصر ٣ .

### باب الجمع بين إحرامين

و العمرة لا تضاف إلى الحجة ، و الحجة تضاف إلى العمرة قبل أن يعمل فيها شيئا و بعد ما يعمل فيها ؛ فمن أهل بالحج أولا ثم أضف = غير عازم على الصدر منها بعد مدة ، و هذا على الصدر منها بعد مدة فيبقى عليه ضواف الصدر على حاله - اه ج ٤ ص ١٧٩ . قال ( و ليس على فائت الحج طواف الصدر ) لأن العود للقضاء مستحق عليه ، و لأنه صار بمنزلة المعتمر المقيم في حق الأعمال و ليس على المعتمر طواف الصدر - اه ص ١٨٠ .  
 (١) و في ف . ض « في القابل » .

(٢) و في ف ، ض ، م « فيلبي » .  
 (٣-٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ و قوله « به لأن هذا ليس بمحصر » ساقط من الأصل . قال الشارح في شرح قوله : ليس بمحصر بل هو فائت الحج ، و قد تعين عليه التحلل بالطواف و السعي شرعا فلا يحل بعد ذلك ؛ والله اعلم بالصواب - اه ص ١٨٠ .

(٤) هكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، و هذا لأن الله تعالى جعل العمرة بداية و الحج نهاية بقوله تعالى " فمن تمتع بالعمرة الى الحج " ثم اضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، و من اضاف العمرة الى الحج كان =

= فعليه مخالفا لما في القرآن، فكان مسيئا من هذا الوجه، ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج وهو جامع بينهما على كل حال، الا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة اولا ثم بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا، ومن اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا، ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المترقب بأداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى " فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى " وهو شاة في قول علي و ابن عباس و ابن مسعود رضى الله عنهم، وفي قول ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم بدنة، و اخذنا بالأول لحديث جابر رضى الله عنه قال: تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتركتنا في البدنة عن سبعة، ( فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج و الأفضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم و يوم التروية و يوم عرفة ) لأن صوم اليوم بدل عن الهدى فالأولى ان يؤخر الى آخر الوقت الذي يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى؛ الى ان قال ( و ان لم يصم حتى جاء يوم النحر تعين عليه الهدى ) عندنا وهو قول عمر رضى الله عنه فان رحل اياه يوم النحر فقال: انى تمتعت بالعمرة الى الحج؟ فقال: اذبح شاة، فقال: ليس معى شىء! فقال: سل اقاربك، فقال: ليس هنا احد منهم! فقال لغلامه: يا مغيث اعطه قيمة شاة؛ وذلك لأن البدل كان موقفا بالنص فبعد فوات ذلك الوقت لا يكون بدلا فتعين عليه الهدى، و الشافعى كان يقول في الابتداء: يصوم ايام التشريق؛ وهو مروى عن ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم و لكن هذا فاسد، فقد صح النهى عن الصوم في هذه الأيام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز اداء الواجب بها ( ولو وجد الهدى بعد صوم يومين من الثلاثة كان عليه الهدى ) لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، بخلاف ما اذا قدر على اصل الهدى بعد ما يحل يوم النحر لأن المقصود هو التحليل، فانما قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل وهو كالتيميم إذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة، و أما صوم السبعة ليس يبدل =



إليها عمرة فقد أساء، و لزمته وهو قارن . و من أهل بالعمرة أولاً ثم أهل 'بالحجة فهذا قارن و قد أحسن و أصاب السنة . فان أهل ' بالحج فطاف له شوطاً ثم أهل بالعمرة رفضها و عليه قضاؤها و دم للرفض . و أما المكي فانه لا يقرن بين الحج و العمرة، و لا يضيف العمرة إلى الحج و لا الحج إلى العمرة، فان قرن بينهما رفض العمرة و مضى في ٥ الحج . و كذلك أهل المواقيت و من دونهم إلى مكة لا متعة لهم و لا قران لقوله تعالى " ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام " و كذلك إن أحرم المكي أولاً بالعمرة من وقتها ثم أحرم بالحج رفض عمرته . و إن مضى عليها حتى يقضيها أجزاء و عليه دم لجمعه بينهما، و إن طاف للعمرة شوطاً أو ثلاثة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج ١٠ في قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف و محمد: يرفض العمرة [ و هو استحسان ذكره في كتاب ابن سماعه ]<sup>١</sup> . و إن كان طاف لها أربعة أشواط ثم أهل بالحج، قال: هذا يفرغ مما بقي من عمرته و يفرغ من

---

= فيما هو المقصود وهو التحلل؛ ألا ترى ان اوان اداها بعد التحلل، و وجوب الهدى لا يمنع اداها! و المراد من الرجوع المذكور في قوله تعالى " و سبعة اذا رجعت " مضى ايام التشریق، حتى اذا صام بعد مضيتها قبل ان يرجع الى اهله جاز عندنا، و لا يجوز عند الشافعي، الا ان ينوى المقام لحيثئذ يجوز الصوم - اه ما ذكره السرخسي في شرح هذا الكتاب ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(١-١) من قوله « بالحجة ... » سابق من ف .

(٢) قوله « وهو استحسان ... » لم يذكر في ف، ض، م؛ و المراد من كتاب ابن سماعه نوادره التي مروية عن ابي يوسف و محمد .

حجته، وعليه دم لأنه أهل بالحج قبل أن يحل من العمرة<sup>١</sup> وهو مكى، ولا ينبغي لأهل مكة أن يجمعوا بينهما؛ ولو كان كوفيا لم يكن عليه هذا الدم. [وذكر في كتاب نوادر ابن سماعه في إحرام المكي بالحج بعد ما طاف أربعة أشواط بالعمرة أنه ليس بقارن ولكنه محرم بشيئين ٥ إن أصاب صيدا كان عليه جزاءان؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: إن رفض الحج فهو أفضل]<sup>٢</sup>.

كوفي أهل بحجة وطاف لها ثم أحرم بعمرة، قال: يرفض عمرته. <sup>٣</sup> وكذلك إن أهل بها<sup>٣</sup> بعرفة. فان أهل بها<sup>٤</sup> يوم النحر قبل أن يحل من حجته أو بعد ما حل<sup>٥</sup> قبل أن يطوف أمرته<sup>٦</sup> برفضها، فان لم يرفضها ١٠ و مضى فيها أجزاء، وعليه دم إن كان أهل بها قبل أن يقضى حجته<sup>٧</sup>. وإن

(١) وفي ف «بالعمرة».

(٢) ما بين المرعيين لم يذكر في ف، ض، م؛ ولعله تعليق كان على الهامش فأدخله الناسخ في الأصل ظانا انه من الأصل؛ وعادة الحاكم أيضا انه يزيد مثل هذه العبارات ويضيفها الى مسائل الأصل تأييدا للأصل او رادا عليه.

(٣-٣) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «وان أهل بها» وفي م «وهذا ان أهل بها».

(٤-٤) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله «بعرفة فان أهل بها» من الأصل.

(٥) وفي ف، ض «يحل».

(٦) وفي م «امر».

(٧) وفي ض «أهل بها في أيام النحر قبل ان يقضى الأول» وفي م «قبل ان يحل بحجته» وزاد في الأصل بعد قوله «حجته» «وكذلك ان أهل بها في أيام النحر قبل ان يقصر من الأول» وهو مكرر فأخرجناه.

أهل بها بعد ما حل<sup>١</sup> من الأول مضى عليها ، وليس عليه شيء إن لم يكن ترك الوقت فيها<sup>٢</sup> .

مكى أهل بالحججة<sup>٣</sup> و طاف لها شوطا ثم أهل بالعمرة ، قال : يرفض العمرة ، فإن لم يرفضها و طاف لها و سعى و فرغ منها أجزاء<sup>٤</sup> و عليه دم لأنه أهل بها قبل أن يفرغ من حجته .

محرم بعمرة جامع ثم أضاف إليها عمرة أخرى ، قال : يرفض هذه

(١) و في ف «احل» .

(٢) قال السرخسي ناقلًا مسألة الأئمة و شارحا لها : قال (كوفي أهل بالحججة و طاف لها ثم أهل بعمرة قال : يرفض عمرته) لأنه لو لم يرفضها كان بانيا للعمرة على الحججة (هذا إذا أهل بعمرة بعرفة ، فإن أهل بها يوم النحر قبل أن يحل بحجته أو بعد ما حل قبل أن يطوف امرأان يرفضها أيضا ، و إن لم يرفضها و مضى فيها أجزاء ، و عليه دم إن كان أهل بها قبل أن يحل بحجته ، و إن كان بعد ما حل من حجته فليس عليه شيء إن لم يترك الوقت فيها ، و لا يؤمر بأن يرفضها إذا أحرم بها بعد تمام الإحلال) لأنه و إن كان منهيًا عن الإحرام فبعد ما أحرم يجب عليه الإتمام لأنه غير جامع بينه و بين أحرام آخر ، فإذا أداها كان صحيحا ، بخلاف ما إذا أهل بها بعرفات فإن هناك قد صار رافضا للعمرة لتحقق المنافي على ما سبق ، ثم إن كان أهلا له بالعمرة قبل أن يحل من الحج فقد صار جامعًا بين الإحرامين على وجه هو منهي عن ذلك فلزمه لذلك دم ، و إن كان بعد ما حل لم يصر جامعًا بين الإحرامين فلا يلزمه شيء - ١٨٣ ص .

(٣) كذا في م ، و في الأصول الثلاثة « بالحجج » .

و يَمْضَى فِي الْأُولَى ، فَاِنْ نَوَى رَفْضَ الْأُولَى وَالْعَمَلَ فِي الثَّانِيَةِ  
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا الْأُولَى . وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ٣ جَامِعٌ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ  
طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ ؛ وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الْحَجَّتَيْنِ . وَإِذَا  
أَهْلُ بَحْجَتَيْنِ جَمِيعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ ٥ ، قَالَ : عَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ دِمَانٌ ،  
وَيَمْضَى فِي إِحْدَاهُمَا وَيَرْفُضُ الْآخَرَى ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الَّذِي مَضَى فِيهَا وَعُمْرَةٌ  
وَحِجَّةٌ وَدَمٌ مَكَانَ الْحِجَّةِ الَّتِي رَفَضَهَا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا سَارَ  
فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ٨ .

(١ - ١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ؛ وَفِي ف ، ض « وَيَقْضَى الْأُولَى » .

(٢) كَذَا فِي ف ، ض ؛ وَكَانَ فِي الْأَصْلِ « فِي الْعَمَلِ » .

(٣) وَفِي ف « فَانْ لَمْ يَكُنْ » .

(٤) قَالَ السَّرْحَسِيُّ : قَالَ (مَحْرَمٌ بِعُمْرَةٍ جَامِعٌ ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهَا عُمْرَةً أُخْرَى ، قَالَ :

يَرْفُضُ هَذِهِ وَيَمْضَى فِي الْأُولَى) لِأَنَّ الْفَاسِدَ مَعْتَبَرًا بِالصَّحِيحِ فِي وَجُوبِ الْإِتْمَامِ ،

وَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى صَحِيحَةً كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضَى فِيهَا وَيَرْفُضَ الثَّانِيَةَ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ

فَسَادِهَا (وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجَامِعْ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ

رَفَضَ الثَّانِيَةَ) لِأَنَّ الْأُولَى قَدْ تَأَكَّدَتْ لِمَا طَافَ لَهَا فَتَعَيَّنَتِ الثَّانِيَةَ لِلرَّفْضِ

(وَكَذَا هَذَا فِي حَجَّتَيْنِ) .

(٥) وَفِي ف ، ض « فَانْ » .

(٦) سَقَطَ قَوْلُهُ « ثُمَّ جَامِعٌ » مِنْ ف ، ض .

(٧) زَادَ فِي ض بَعْدَ قَوْلِهِ « أَنْ يَسِيرَ » « وَ لَكِنَّهُ طَافَ » .

(٨) وَفِي الشَّرْحِ : قَالَ (وَإِذَا أَهْلُ بَحْجَتَيْنِ مَعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ فَعَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ

دِمَانٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ رَافِضًا لِإِحْدَاهُمَا مَا لَمْ يَأْخُذْ =

وإذا كان للكوفي أهل بالكوفة وأهل بمكة يقيم عند هؤلاء سنة وعند هؤلاء سنة فاعتمر في أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً، فإن لم يكن له بمكة أهل واعتمر من الكوفة في أشهر الحج وقضى عمرته ثم خرج إلى مصر من الأمصار ليس فيه أهله ثم حج من عامه كان متمتعاً ما لم يرجع إلى المصر الذي فيه أهله، فإذا رجع إلى المصر<sup>٥</sup> الذي فيه أهله<sup>٣</sup> ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً؛ بلغنا ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما<sup>٦</sup> وسعيد بن المسيب وإبراهيم<sup>٧</sup>. فإن كان له بالكوفة = في عمل الأخرى، وعند أبي يوسف عليه دم واحد للجماع لأنه كما فرغ من الإحرامين صار رافضاً لأحدهما بجماعه جنابة على إحرام واحد (وإن كان ذلك الجماع منه بعد ما سار فعليه دم واحد) لأنه صار رافضاً لأحدهما حين سار إلى مكة بجماعه جنابة على إحرام واحد، ثم ما يلزمه بالرفض وبالإفساد من القضاء والدم قد بيناه فيما سبق (فإن أحرم لا ينوي شيئاً فطاف ثلاثة أشواط ثم أهل بعمرة فإنه يرفض هذه الثانية) لأن الأولى قد تعينت عمرة حين أخذ في الطواف، لا بينا أن الإيهام لا يبقى بعد الشروع في الأداء بل يبقى ما هو المتيقن وهو العمرة فحين أهل بعمرة أخرى فقد صار جامعاً بين عمرتين فهذا يرفض الثانية - اهـ ص ١٨٤ .

(١) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «وإن» .

(٢) وفي ف، ض «مصر» .

(٣-٢) وسقط قوله «الذي فيه أهله» من ف، ض .

(٤) وفي ج ٣ ص ٢٢ من كثر العيال عن ابن عمر قال: قال عمر: إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع، فإن رجع فليس بتمتع (ش)؛ يعني أخرجه ابن أبي شيبة . قلت: وفي ف «عن عمر» وهو الصواب، يؤيد ما في كثر العيال من رواية ابن أبي شيبة - والله أعلم .

(٥) وفي ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية قوله: روى عن عدة من التابعين =

أهل و بالبصرة أهل فرجع إلى أهله بالبصرة ثم حج من عامه لم يكن متمتاً .

وإذا خرج المسكى إلى الكوفة لحاجة فاعتمر منها<sup>١</sup> و حج من عامه لم يكن متمتاً ، وإن قرن من الكوفة كان قارناً ، ألا ترى أن = إذا رجع إلى أهله بعد فراقه من العمرة و لم يكن ساق الهدى يبطل تمتعه ؛ قلت : رواه الطحاوى في كتاب احكام القرآن عن سعيد بن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و النخعي ان المتمتع اذا رجع إلى أهله بعد العمرة بطل تمتعه ؛ كذا ذكره الرازى في احكامه - ٥٥ . قلت : و كذا ذكره ابن الهمام في فتح القدير ، و كذا العيني في البناية ؛ و اما قول ابراهيم فأخرجه الإمام في آثاره ص ٦٠ : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل اذا اهل بالعمرة في غير اشهر الحج ثم اقام حتى يحج او رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و اذا اهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و اذا اعتمر في اشهر الحج ثم اقام حتى يحج فهو متمتع ، قال مجد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة . و اخرجه الإمام ابو يوسف ايضا في ص ١٠٢ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : اذا احرمت بالعمرة في اشهر الحج و انت لست من اهل مكة ثم اتمت حتى تحج فأنت متمتع و عليك ما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة ، و ان هو اهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم اهل من عامه ذلك الحج لم يكن متمتاً و لم يكن عليه هدى ؛ قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن ابراهيم انه قال : اذا اهل الرجل بالعمرة في غير اشهر الحج و طاف لها في اشهر الحج ثم اقام حتى يحج من عامه فهو متمتع - ٥٥ .

(١) لأنه ألم بأهله بين النسكين حلالاً - كذا في الشرح ص ١٨٤ .

(٢) و في ف ، ض « فيها » مكان « منها » .

كوفيا لو قرن بين حجة وعمره وطاف لعمرتيه في أشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم وافى الحج فحج كان قارنا ولم يبطل دم القران عنه برجوعه إلى أهله كما يبطل دم المتعة .

وإن<sup>٢</sup> اعتمر الكوفي في أشهر الحج وساق هديا لمتعته<sup>٣</sup> وهو يريد الحج فطاف لعمرتيه ولم يخلق ثم رجع إلى أهله ثم حج كان<sup>٥</sup> متمتا لأنه لم يرجع إلى أهله حلالا، وليس المكي كذلك، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: إذا رجع الكوفي إلى أهله بعد ما طاف الأكثر من طوافه فهو بمنزلة المكي لأنه رجع وقد قضى عمرته؛ ألا ترى أنه لو لم يكن معه هدى ثم حج<sup>٤</sup> من عامه لم يكن متمتا<sup>٥</sup>.

١٠

(١) لم تذكر هذه المسألة في الشرح .

(٢) وفي ف، ض « و إذا » .

(٣) وفي م « للتعته » .

(٤) وفي ض « يحجج » .

(٥) وأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان: المامه غير صحيح بأهله هنا لأنه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى فكان العود مستحقا عليه وذلك يمنع صحة المامه بأهله، كالفارن إذا أتى بعمل العمرة ثم رجع إلى أهله ثم عاد فحج كان قارنا ولم يصح المامه بأهله محرما، فكذا هذا؛ وهذا بخلاف من لا هدى معه وقد حل هناك من إحرام العمرة فانما الم بأهله حلالا فكان المامه صحيحا - اه ما قاله

السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٨٥ .

رجل أهل بعمره في أشهر الحج وساق هدياً لمتمته ثم بداه  
 أن يحل وينحر هديه ويرجع إلى أهله ولا يحج، قال: له ذلك . ٣ . فان  
 فعل ذلك ثم حج من عامه<sup>٤</sup>، قال: لا شيء عليه<sup>٥</sup> . وإذا أراد أن  
 ينحر هديه ويحل ولا يرجع إلى أهله ويحج من عامه لم يكن له ذلك<sup>٦</sup>؛  
 فان فعله ثم رجع إلى أهله ثم حج، قال: لا شيء عليه<sup>٧</sup>؛ وإن فرغ  
 من عمرته وحل ونحر هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه دم  
 لمتمته<sup>٨</sup>، وعليه دم آخر لأنه حل قبل يوم النحر ولم يكن ينبغي له

(١) وفي م « هدياً معه » .

(٢) وفي ض « لمتمته » .

(٣) وفي م « كان له ذلك » .

(٤) وفي ف، ض « من عامه ذلك » .

(٥) وفي م « فلا شيء عليه » .

(٦) وفي ف، ض، م « وإن أراد » .

(٧) لأنه إذا لم يقصد الرجوع إلى أهله فهو قاصد إلى التمتع فكان هديه هدى  
 المتعة فليس له أن ينحرها قبل يوم النحر، لاختصاص هدى المتعة بيوم النحر،  
 ولأنه لما ساق الهدى وهو عازم على التمتع لزمه البقاء في الإحرام إلى أن يفرغ  
 من عمل الحج وليس له أن يتعجل في الإحلال قبل وقته - إه ما قاله الشارح  
 في شرح هذا القول ص ١٨٥ .

(٨) وفي م « ثم حج فلا شيء عليه » . قال الشارح: لأنه لما رجع إلى أهله  
 فقد خرج من أن يكون متمتعا، وإنما كان يترجمه تأخير الخروج عن إحرام  
 العمرة لأجل التمتع، فإذا خرج من أن يكون متمتعا تبين أن إحلاله كان في  
 وقته فلا يلزمه شيء - إه ما ذكر الشارح في شرح هذا القول .

(٩) وفي ض « لمتمته » وفي م « للمتمته » .



ذلك .

رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم أفسدها بالجماع فلما فرغ منها  
 أهل بأخرى ينوي قضاءها ثم حج من عامه ، قال : لا يكون متمتعا .  
 وكذلك إن كان دخل مكة في العمرة الأولى قبل أشهر الحج .  
 ولو خرج ٣ من مكة حتى جاوز وقتا من المواقيت ثم أهل بعمره في ٥  
 أشهر الحج ثم حج من عامه ؛ فإن كان جاوز الوقت قبل أشهر الحج  
 كان متمتعا ، وإن كان لم يجاوز الوقت إلا في أشهر الحج فليس بمتمتع  
 لأن أشهر الحج أدركته وهو فيها فهو بمنزلة أهلها . فإن كان دخوله  
 الأول في أشهر الحج بعمره فأفسدها ثم كانت حاله كما ذكرت لك  
 لم يكن متمتعا إلا أن يرجع إلى أهله ؛<sup>٧</sup> فإن رجع إلى أهله<sup>٧</sup> ثم اعتمر ١٠

(١) وفي الشرح : ( وان فرغ من عمرته وحل ونحر هديه ثم اقام بمكة  
 حتى حج من عامه فعليه ) دمان لمتمتعته فانه أتى بالنسكين في سفر واحد وكان  
 متمتعا ، وما نحر من الهدى قبل يوم النحر فلا يجزيه عن هدى المتعة فهذا لزومه  
 ( دم المتعة ودم آخر لإحلاله قبل وقته ) لأنه لما كان متمتعا ( و ) قد ساق الهدى  
 ( لم يكن له ان يحل قبل يوم النحر ) وهو قد حل من عمرته قبل يوم النحر  
 فعليه دم لتبجيل الإحلال - ١٨٠ ص .

(٢) وفي م « من عامه لم يكن متمتعا » .

(٣) وفي ف « واذا خرج » وفي ض « وان خرج » .

(٤) كذا في ف ، وفي ض « ثم كان » وكان في الأصل « قال ان كان » .

(٥) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « وهو فيها » من الأصل .

(٦) وفي ف « بما » .

(٧-٧) سقط قوله « فان رجع الى أهله » من ض .

و حج من عامه كان متمتعا في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد :  
إذا دخلت عليه أشهر الحج و هو بمكة أو دخل بعمره فاسدة ثم خرج  
بجواز وقتا من المواقيت ثم اعتمر و حج من عامه فهو متمتع . و إن دخل  
بعمره فاسدة في أشهر الحج فقضاها ثم خرج حتى جاوز الوقت ثم  
قرن عمرة و حجة كان قارنا ، لأنه لو كان من أهل مكة كان قارنا .

(١) و في ف ، ض « لقضائها » .

(٢) قال الشارح : ( رجل اهل بعمره في اشهر الحج ثم افسدها بالجماع فلما فرغ  
منها اهل بأخرى ينوي قضاءها ثم حج من عامه لم يكن متمتعا) اما بالعمرة الأولى  
فلأنه افسدها بالجماع ، و التمتع بالعمرة الفاسدة لا يكون ، و اما بالثانية فلأنه  
احرم لها من غير الميقات . و المتمتع من تكون عمرته ميقاتية و حجته مكية ،  
و لأنه لما دخل مكة بالعمرة الفاسدة صار بمنزلة اهل مكة ( و ان كان فرغ  
من العمرة الفاسدة خرج من مكة حتى جاوز المواقيت ثم اهل في اشهر الحج  
ثم حج من عامه ) ذلك ( فان جاوز الوقت قبل الحج كان متمتعا ) لأنه بمجاوزة  
الميقات صار في حكم من لم يدخل مكة فاذا اعتمر في اشهر الحج و حج من عامه  
فقد أتى بعمره ميقاتية و حجة مكية فكان متمتعا ( و ان لم يجاوز الوقت الا في  
اشهر الحج فليس بمتمتع لأن اشهر الحج لما دخلت و هو داخل الميقات حرم  
عليه التمتع كما هو حرام على اهل مكة و من هو داخل الميقات ) فلا تنقطع  
هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك في حق المكي و من هو داخل الميقات  
( فان كان دخوله الأول في اشهر الحج بعمره فافسدها و اتهمها مع الفساد ثم رجع  
الى اهله ثم عاد فقضاها و حج من عامه كان متمتعا ) لأن سفره الأول قد انقطع  
برجوعه الى اهله فصار كأن لم يوجد فالعتمر سفره الثاني و قد ادى النسكين في  
هذا السفر بصفة الصحة فكان متمتعا ( و ان رجع الى بلدة اخرى ثم عاد فقضى  
عمرته و حج من عامه لم يكن متمتعا في قول أبي حنيفة ) بناء على الأصل الذي =

ولو قضى عمرته الفاسدة ثم أهل من مكة بعمره و 'حجة' قال: يرفض 'العمره' لأنه بمنزلة أهل مكة . ولو كان أهل بعمره في أشهر الحج فطاف لها شوطا ثم أهل بحجة رفض حجته في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: يرفض العمره ما لم يكن طاف لها أربعة أشواط .

وإذا ترك المكي أو الكوفي الوقت في العمره و طاف ٣ لها ه شوطا ثم أراد أن يلبى من الوقت لم ينفعه ، ولم يسقط عنه الدم .

### باب التلبية

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: «ليكن، اللهم ليكن؛ ليكن لا شريك لك، ليكن إن الحمد والنعمة لك والملك

= قررنا أنه ما لم يصل إلى بلده فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعا (و عندهما يكون متمتعا) لأن من أصلها أن يخرج من الميقات انقطع حكم ذلك السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع إلى بلده فاذا عاد معتمرا وحج من عامه كان متمتعا لأداء النسكين في سفر واحد صحيحا - اه ص ١٨٦ .

(١) وفي م «بحجة فإنه يرفض» .

(٢) وفي الشرح: لأنه لما لم يطف لها أربعة أشواط فهو بمنزلة من لم يطف لها شيئا - اه ص ١٨٦ .

(٣) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «ثم طاف» .

(٤) لأن إحرامه وراه الميقات قد تأكد بالطواف فهو وإن عاد إلى الميقات ولبي فلم يصر متداركا لما فاته في وقته فلا يسقط عنه الدم، ألا ترى أنه إذا عاد لا يمكن أن يجعل كالمُنشئ للاحرام الآن لأن ما تقدم من الطواف محسوب له! وكيف يجعل كالمُنشئ الآن وطوافه قبل ذلك محسوب؟ فهذا لا يسقط عنه الدم؛ واه اعلم بالصواب - اه ما في شرح السرخسي ص ١٨٦ - ١٨٧ .

لا شريك لك ، ؛ وإن زاد فحسن ، وإن اقتصر فحسن .

و بلغنا ٣ عن عبد الله بن مسعود : رضى الله عنه أنه خرج من مسجد الخيف يلى فقال قائل : لا يلى هاهنا ! فقال أجهل الناس أم طال عليهم العهد ؟ لبيك عدد التراب لبيك ٦ . و بلغنا عن ابن عمر رضى الله عنها

(١) وصله في موطنه ص ١٩١ : أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية النبي صلى الله عليه وسلم « لبيك ، اللهم لبيك . لبيك لا شريك لك ، لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها « لبيك لبيك لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغبا إليك والعمل » ؛ قال مجد : وبهذا تأخذ ، التلبية هي التلبية الأولى التي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما زدت فهو حسن ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - ه . قلت : حديث التلبية معروف أخرجه أصحاب الصحاح والسنن ، وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٤٤ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حدثه ابن ابن عمر رضى الله عنها لبي مثل حديث إبراهيم وزاد فيه « لبيك ، لبيك وسعديك ، لبيك والرغبا إليك والعمل » - ه .

(٢) وفي ض « فهو حسن » وفي الحرف الثاني « وهو حسن » .

(٣) كذا في ف ، ض ؛ وكان في الأصل « بلغنا » بلا وار .

(٤) وفي ض « عن ابن مسعود » .

(٥-٥) وفي ض « قال أجهل الناس أو طال » .

(٦) قوله « لبيك » ساقط من ض . قلت : وصله الإمام في ج ٢ ص ٨٧ من

كتاب الحج : أخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم قال :

أفاض ابن مسعود رضى الله عنه من عرفات يلى بفعل الناس ينظرون إليه

فقال : ما شأنهم أضلوا سنة نبيهم أم نسوا ؟ ثم رفع صوته فقال « لبيك اللهم لبيك =

أنه كان يزيد في التلبية « لبيك والخير في يديك والرغبة إليك والعمل  
ليك إله الحق لبيك » .

= عدد التراب لبيك « فلبى حتى رمى جمره العقبة - ٥١٥ . واخرج الطحاوي في  
شرح معاني الآثار : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبيد الله بن موسى قال انا شريك  
عن ثوير عن ابيه قال : حججت مع عبد الله فلم يزل يلبى حتى رمى جمره العقبة ،  
قال : ولم يسمع الناس يلبون عشية عرفة فقال : ايها الناس أنسيتم ؟ والذي نفسي  
بيده لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جمره العقبة ؛ حدثنا  
ابن مردوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبة قال اخبرني الحكيم عن  
ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما اباض الى جمع  
جعل يلبى فقال رجل : اعراني ! فقال عبد الله : أنسى الناس ام ضلوا ؟ ثم لبي حتى  
رمى جمره العقبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا احمد بن حميد الكوفي قال ثنا عبد الله بن  
المبارك عن الحارث ابن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن صبرة قال : لبي  
عبد الله وهو متوجه الى عرفات فقال الناس : من هذا الأعرابي ؟ فالتفت الى  
عبد الله فقال : أضل الناس أم نسوا ؟ والله ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يلبي حتى رمى الجمره ، الا ان يخط ذلك بتهليل او تكبير ؛ حدثنا روح بن  
الفرج قال ثنا ابو مصعب قال ثنا الدراوردي عن الحارث بن ابي ذباب عن  
مجاهد المكي عن ابن صبرة قال : غدوت مع ابن مسعود غداة جمع وهو يلبى  
فقال ابن مسعود أضل الناس ام نسوا ؟ اشهد لكننا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلبى حتى رمى جمره العقبة ؛ حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عاصم بن علي قال  
ثنا ابو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال  
قال عبد الله بن مسعود ونحن بجمع : سمعت الذي انزل عليه سورة البقرة يلبى في  
هذا المكان « لبيك اللهم لبيك » - ٥١٥ ج ١ ص ٤١٧ .

(١) تخريج بلاغ ابن عمر في تخريج البلاغ الأول .

و الحاج والقارن سواء في قطع التلبية ، لا يقطعان حتى يرميان<sup>١</sup>  
 جمره العقبة يوم النحر بأول حصة . بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة<sup>٢</sup> .

و يقطع المعتمر التلبية حين يستلم الحجر في أول الطواف . بلغنا  
 ٥ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>٣</sup> و ابن عباس رضى الله عنهما<sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل ؛ وقوله « لا يقطعان » لم يذكر في ف ، ض ، م .

(٢) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « حتى يرميا » .

(٣) وصله في كتاب الحج : أخبرنا محمد بن عبد الله بن سلام بن سليم الحنفي عن  
 خصيف بن مجاهد قال قال عبد الله بن عباس : قال الفضل بن عباس : كنت  
 رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زلت اسمعه يلبي حتى رمى جمره العقبة ،  
 فلما رماها قطع التلبية - اه ج ٢ ص ٩٧ . و أخرجه البخاري بطرقه ، منها :  
 حدثنا زهير بن حرب حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن  
 الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : ان اسامة كان ردف النبي  
 صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ، ثم اردف الفضل من المزدلفة الى  
 منى ، قال : فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمره  
 العقبة - اه ص ٢٢٨ . و أخرجه مسلم وغيره ، و الحديث هذا معروف .

(٤) وصله الترمذي في ص ١٥٤ من باب متى يقطع التلبية في عمرة من جامعه :  
 حدثنا هناد نا هشيم عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث انه  
 كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر ، قال : وفي الباب عن عبد الله  
 ابن عمرو ، قال ابو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح ، و العمل عليه عند  
 اكثر اهل العلم قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، و قال بعضهم :  
 اذا انتهى الى بيوت مكة قطع التلبية ، و العمل على حديث النبي صلى الله عليه  
 وسلم ، و به يقول سفيان والشافعي واحمد و اسحاق - اه . و رواه ابو داود في =

و يستحب للحرم أن يلي في دبر كل صلاة أو لقي رقيقة أو علا شرفاً أو هبط وادياً وبالأشجار وحين يستيقظ من منامه؛ وما أكثر من التلبية فهو أفضل<sup>١</sup>. بلغنا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

= باب متى يقطع المعتمر التلبية من المناسك: حدثنا مسددنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يلي المعتمر حتى يستلم الحجر؛ قال أبو داود: رواه عبد الملك بن أبي سليمان وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً - انتهى ج ١ ص ٢٥٩. ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من طريق شاذان: ثنا زهير والحسن بن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يلي في العمرة حتى يستلم الحجر، وفي الحج حتى يرمى الجمر - اه. قال الزيلعي: وروى الواقدي في كتاب المغازي: حدثنا أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام لبى يعني في عمرة القضية حتى استلم الركن - انتهى راجع ج ٣ ص ١١٥ من نصب الراية.

(ه) وصله في كتاب الحج له ج ٢ ص ٨٢: أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهداً: متى يقطع المعتمر التلبية؟ قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما يلي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معتمراً قطع التلبية إذا رأى بيوت مكة؛ قال محمد: وقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يلي المعتمر حتى يستلم الركن؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن خصيف عن مجاهد قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: يقطع التلبية المعتمر إذا استلم الحجر - اه ص ٨٦.

(١) قلت: وقد مر هذا في ابتداء كتاب المناسك، كرره هنا للمناسبة باب التلبية.

أفضل الحج العج و التيج ؛ و قال : ارفعوا أصواتكم بالتلبية فانها شعار الحج .

و لو لم يلبّ القارن أو المفرد بالحج أ. العمرة ٣ إلا مرة واحدة

(١) اسنده الإمام ابو يوسف في آثاره ص ٩٥ : ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال : افضل الحج العج و التيج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التيج فنحج البدن - ٥١ . و اخرجه ابو محمد الحارثي في مسنده من طريق ابي اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : افضل الحج العج و التيج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التيج فتجج البدن - او قال : فتجج الدم ؛ و رواه من طريق حاتم بن اسمعيل و خلف بن ياسين و ابي مقاتل و نوح بن دراج قال : هؤلاء رووه مسندا ، و بعضهم اوقفوه منهم سعيد بن ابي الجهم و ايوب بن هاني و الحسن ابن الغرات و زفر و ابو يوسف و اسد بن عمرو و الحسن بن زياد و محمد بن مسروق عن ابيه مسروق . و اخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق ابي اسامة ، و اخرجه الحافظ محمد بن المظفر و ابن خسرو من طريقه عن الحسن بن زياد عنه ، و اخرجه الحسن بن زياد في آثاره عنه - راجع ج ١ ص ٥٠٩ من جامع المسانيد . و اخرجه ابن ابي شيبة ، قال ابن ابي شيبة : حدثنا ابو اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : افضل الحج العج و التيج ؛ و العج العجيج بالتلبية ، و التيج نحور الدماء . و اخرجه ابو يعلى بسنده عن ابي اسامة سواء - راجع ج ٣ ص ٣٥٥ من نصب الراية ، و ليس فيها زيادة آخر الحديث « و قال : ارفعوا أصواتكم - الى آخره » .

(٢-٢) قوله « فانها شعار الحج » ساقط من ف ، ض ، و لعل الصواب « من شعار الحج » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ و سقط لفظ « العمرة » من الأصل .



قد أساء ولا شيء عليه<sup>١</sup> . ومن فاته الحج لي كما يلي المعتمر . ومن أفسد حجه بالجماع لي كما يلي من لم يفسد حجه<sup>٢</sup> . والمحصر يلي حتى يذبح عنه<sup>٣</sup> . ومن لبى وهو لا يريد الإحرام لم يكن عليه شيء<sup>٤</sup> . وإن أراد الإحرام صار محرماً بما نوى . وكذلك إن كبر أو هلل أو سبح ينوى به الإحرام<sup>٥</sup> والإيجاب على نفسه من ساعته<sup>٥</sup> كان محرماً<sup>٦</sup> .

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : ( واذالم يلب القارن والمفرد بالحج والعمرة الامرة واحدة فقد اساء ولا شيء عليه ) لأن الشروع في الإحرام بالتلبية كما ان صفة الشروع في الصلاة بالتكبير ، ولو لم يأت المصلي الا بتكبير الافتتاح جارت صلاته وكان مسيئاً ، فكذلك اذا لم يأت المحرم بالتلبية الامرة واحدة جاز لأنه أتى بما هو الواجب وترك السنون فيكون مسيئاً - اهـ ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) وفي ف ، ض « لم يفسده » مكان « لم يفسد حجه » .

(٣) قال الأشارح : وقد بينا وقت قطع التلبية في حق فائت الحج والمحصر ومن أفسد حجه - اهـ ص ١٨٧ .

(٤) وفي ف ، ض « وان اراده » .

(٥) وفي ف ، ض « الإحرام به » .

(٦) قال الشارح ذاكرامتن المختصر وشارحاه : ( وانما يصير محرماً بالتلبية اذا نوى الإحرام ، فأما بدون النية لا يصير محرماً وان لبى ، كما لا يصير بالتكبير شارعاً في الصلاة إذا لم ينو ) ( و التهليل و التسييح بنية الإحرام به بمنزلة التلبية كما عند افتتاح الصلاة ، وقد بينا الفرق بينه وبين الصلاة لأبي يوسف - اهـ ص ١٨٧ .

وإذا توضع الأخرس ولبس ثوبين وصلى ركعتين وهو يريد الإحرام فلما انصرف نوى الإحرام بقلبه وحرك لسانه كان محرماً .  
و المرأة بمنزلة الرجل في التلبية غير أنها لا ترفع صوتها بها . قال ٣ :  
ولا يكون محرماً إلا بالتلبية ، و التلبية الأولى بمنزلة [تكبير] الصلاة في افتتاحها ، و التلبية بعد ذلك بمنزلة التكبير في الصلاة بعد تكبير الافتتاح .

### باب الصيد<sup>١</sup>

رجل رمى صيدا في الحل وهو في الحل فأصابه في الحرم ، قال ٧ :  
عليه الجزاء<sup>٨</sup> لأنه من جنائته<sup>٨</sup> ؛ وهو قول أبي حنيفة فيما أعلم .

(١) قال السرخسي : ( و إذا توضع الأخرس و لبس ثوبين و صلى ركعتين ثم نوى الإحرام بقلبه و حرك لسانه كان محرماً ) لأنه أتى بما في وسعه ، و ليس عليه فوق ذلك ، كما إذا شرع في الصلاة بتحريك اللسان مع النية يصح شروعه -  
اه ص ١٨٨ .

(٢) كذا في الأصل ؛ و سقط لفظ « بها » من ف ، ض ، م . قال السرخسي :  
لما بينا ان صوتها فتنة - اه ص ١٨٨ .

(٣) و في ف ، ض « و قال » .

(٤) كذا في ف ، ض ؛ و قوله « و التلبية » ساقط من الأصل .

(٥) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و لا بد منه .

(٦) و في ض « باب الصيد في الحج » .

(٧) و في م « كان » .

(٨-٨) و في ف « لأنه قد تمت جنائته » و في ض « لأنه جنائته » .

(٩) و معنى هذا التعليل ان ذهاب السهم حتى وصل الى الصيد كان بقوة =

ولو أرسل كلبه في الحل على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم لم يكن عليه جزاء [ لأن هذا ليس من جنايته ] ، ولا يشبه الرمية<sup>٢</sup> فان<sup>٣</sup> زجر الكلب بعد ما 'حل في الحرم' فانزجر وأخذ الصيد فقتله فعليه جزاؤه استحساناً<sup>٥</sup> . ولو أرسل كلباً

= الرامي وهو مباشر لذلك الفعل حتى يستوجب القصاص به إذا رمى إلى مسلم عمداً فقتله ، وإنما أصابه بعد ما صار صيد الحرم فكان هو قاتلاً لصيد الحرم بفعله فيلزمه الجزاء - ٥١ ، كذا قاله السرخسي ص ١٨٨ .

(١) ما بين المربعين سابق من الأصول الثلاثة ، وزيد من م .

(٢) قال الشارح : ( وهذا بخلاف ما لو أرسل كلبه على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم حيث لا يضمن ) قال ( لأن هذا ليس من جنايته ) ومعنى هذا أن طرد الكلب الصيد فعل أحدثه الكلب فلا يصير المرسل به جانياً على صيد الحرم ، و حقيقة المعنى في الفرق أن الرامي مباشر لما يصيبه سهمه ، وفي مباشرة الفعل لا فرق بين أن يكون متعدياً وبين أن يكون غير متعد فيما يلزمه من الجزاء ( ألا ترى أن من رمى سهماً في ملك نفسه فأصاب مالا أو نفساً كان ضامناً له ) فأكثر ما في الباب هنا أنه في أصل الرمي لم يكن متعدياً وهذا لا يمنع وجوب الجزاء عليه عند مباشرته ، فأما مرسل الكلب متسبب لإتلاف ما يأخذه الكلب لا مباشر ، حتى لا يلزمه القصاص بحال ، و المتسبب إذا كان متعدياً في تسببه كان ضامناً ، وإذا لم يكن متعدياً لا يكون ضامناً ؛ كمن حفر بئراً في ملك نفسه ، وهذا هو غير متعد في إرسال الكلب على صيد في الحل ، فهذا لا يلزمه الجزاء - ٥١ ما قاله الشارح ص ١٨٨ .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « وان » .

(٤-٤) وفي ض ، م « دخل في الحرم » وفي ف « دخل الحرم » .

(٥) وفي القياس لا يلزمه شيء ، لأن الأخذ من الكلب يكون محالاً على أصل =

في الحرم على ذئب فأصاب صيدا [ في الحرم ] لم يكن عليه جزاء .  
ولو أرسل المجوسى كلبا على صيد [ في الحرم ] فزجره محرم فانزجر  
فقتل الصيد كان على المحرم جزاءه ، ولم يؤكل الصيد . ٣ .

= الإرسال دون الزجر ، ألا ترى لو ان مسلما ارسل كلبه على صيد فزجره مجوسى  
فانزجر حتى اخذ الصيد حل تناوله ! و اصل الإرسال هنا جنابة ، فوجود الزجر  
بعد ذلك كعدمه ؟ وجه الاستحسان انه في هذا الزجر متسبب لأخذ الصيد  
و هو متعد في هذا التسبب ، ثم اصل الإرسال هنا ما انعقد تعديا ، و كان ذلك في  
حكم الزجر كالمعدوم اصلا ، و هو نظير القياس ، و الاستحسان الذى ذكر في  
كتاب الصيد ان الكلب المعلم اذا انبعث على اثر الصيد من غير ارساله فزجره  
صاحبه فانزجر حتى اخذ الصيد انما يحل تناوله استحسانا ، بخلاف ما اذا ارسله  
مجوسى ثم زجره مشتم لأن اصل الإرسال هناك كان معتبرا فيحال الحكم عليه  
دون الزجر - اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٨٩ .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، و زيد من م .

(٢) بخلاف ما اذا رمى الى ذئب فأصاب صيدا لأنه مباشر فلا يعتبر فيه معنى  
التعدى ، و لكن قتل الصيد في الحرم خطأ موجب للضمان كقتله عمدا ، و كذلك  
لو ارسل حلال كلبا على صيد في الحل فذهب الكلب الى صيد في الحرم فقتله  
لم يكن عليه جزاء ، كما لو دخل الصيد الذى ارسله عليه في الحرم فقتله فيه - اه  
ما قاله الشارح ص ١٨٩ . قلت : و في م « شىء » مكان « جزاء » .

(٣) لأن زجر المحرم لا يكون دون دلالة على الصيد ، و المحرم يضمن الصيد  
بالدلالة ، فبالزجر اولى ( و لا يؤكل ) ذلك ( الصيد ) لان زجر المحرم ، فان حرمة  
الصيد تثبت به كما تثبت بالدلالة ، و لكن لأن اخذه محال به على اصل الإرسال  
و المرسل كان مجوسيا - اه ما قاله الشارح ص ١٨٩ .

ولو نصب المحرم شبكاً للصيد فأصاب صيدا فعليه جزاؤه .  
وإن كان نصبه لذئب أو سبع قد آذاه أو ابتدأه<sup>٣</sup> فوقع فيه صيد  
لم يكن عليه شيء .

محرم دل محرماً على صيد وأمره بقتله فأمر المأمور ثانياً بقتله  
فقتله كان على كل<sup>٥</sup> واحد منهم<sup>٦</sup> جزاء كامل<sup>٧</sup> .

ولو أخبر محرم محرماً بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر به  
فلم يصدق الأول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد

(١) كذا في ف، ض؛ وفي م «شبكة» وكان في الأصل «شركا» .

(٢) وفي ف «فوقع فأصاب» .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي م «وابتدأه» .

(٤) كذا في ض، م؛ وفي الأصل وكذا في ف «ثالثا» لكن في ض «هذا  
ثانيا» وفي ف «هذا ثالثا» .

(٥) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «كل» من الأصل .

(٦) وفي ض «منهما» وهو تصحيف .

(٧) لأن كل واحد منهم جان على الصيد بما صنع، القاتل بالمباشرة، والأمير  
الثاني بدلالة القاتل عليه، والأمير الأول بإعلامه الأمر الثاني بمكان الصيد حتى  
أمر به غيره، فكانوا جميعاً ضامنين، وهذا لأن فعل المأمور الثاني كفعل أمره،  
ولو قتل الأمر الثاني وجب الجزاء به على الأمر الأول، فكذلك إذا أمر به  
غيره حتى قتله، وجزاء الصيد في حق المحرم لا يتجزأ فلهذا كان على كل واحد

من الثلاثة جزاء كامل - اهـ ما ذكره السرخسي في شرحه ص: ١٩٠ .

منهم 'الجزاء'؛ وإن كذب الأول به<sup>٣</sup> لم يكن على الأول جزاء<sup>٤</sup>.  
محرم أرسل محرما إلى محرم فقال: إن فلانا يقول لك: إن في  
هذا الموضع صيدا<sup>٥</sup>، فذهب فقتله كان على المرسل و الرسول<sup>٦</sup> والقاتل  
جميعا جزاء<sup>٧</sup>.

وإن دل محرم محرما على صيد هو يراه ويعلم به فقتله لم يكن على  
الدال إذا قتله شيء<sup>٨</sup>.

محرم استعار من محرم سكيناً ليدبح بها صيدا فأعارها إياه فدبح  
بها الصيد فلا جزاء على صاحب السكين، ويكره له ذلك<sup>٩</sup>.

(١) وفي ض «منها» وليس بشيء.

(٢) وفي م «جزاؤه».

(٣) وفي ف، ض «فيه».

(٤) لأنه بتكذيبه إياه انتسخ حكم دلالاته فلم يكن قتل الصيد بعد ذلك محالا به على  
دلالة الأول، وإنما كان محالا به على دلالة الثاني، فأما إذا لم يصدقه ولم يكذبه  
لم ينتسخ حكم دلالاته - اهـ ما قاله الشارح ص ١٩٠.

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصلين «صيد» بالرفع - خطأ.

(٦-٧) وفي م «والقاتل الجزاء».

(٧) قال الشارح: (وإن دل محرم على صيد رجلا وهو يعلم به ويراه فقتله  
لم يكن على الدال شيء) لأن تمكن القاتل من قتل الصيد لم يكن بدلالاته فقد كان  
متمكنا منه قبل دلالاته - اهـ ص ١٩٠.

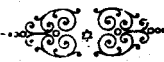
(٨) قال السرخسي: ولم يذكر في الكتاب مسألة نكاح المحرم، وهي مسألة  
خلافية معروفة، عندنا يجوز للمحرم أن يتزوج وأن يزوج وليته - الخ. ثم بين  
المسألة بالتفصيل مع دلائل الجاهلانيين - راجع ج ٤ ص ١٩١ من مبسوط السرخسي  
إن شئت التفصيل المتمتع المفيد، وتركتها روما للاختصار.

## خاتمة الطبع

تم بفضل الله ومنه وكرمه تعليق الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام الرباني ،  
وبتمامه تم الجزء الثاني ، ليلة الأحد ١٥ من شوال المكرم من شهور سنة ١٣٨٨ هـ .  
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام  
على نبيه سيد الأبرار وآله الأطهار وأصحابه الأخيار .

\*\*\*

وتم بفضلته تعالى طبع الجزء الثاني من كتاب الأصل المسمى بالمبسوط  
يوم الأربعاء الثالث من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٨  
من هجرة خير الأنام عليه الصلاة والسلام وعلى آله  
الأعلام وأصحابه الكرام . ويتلوه في الجزء الثالث  
« كتاب التخرى »



## اعتذار

سقط بعض الألفاظ سهواً من قلم الناسخ في ص ٦١ سطر ١٢ فطبع كذلك  
وهو « فإذا بلغت ستين » بعد قوله « تبلغ البقر ستين » .  
ولا يخفى أن رمز « م » الذي زيد في أثناء طبع كتاب المناسك وهو رمز متن  
نسخة الشارح الذي يذكره في شرحه ثم يشرحه .

# كِتَابُ الْأَصْلِ

المعروف

## بِالْمَبْسُوطِ

للإمام الحافظ المجدد الرباني أبي عبد الله محمد بن يحيى الشيباني

المتوفى سنة ١٨٩

(الجزء الثاني)

اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الفقيه المحدث الأستاذ

أبو الوفاء الأفعاني

رئيس لجنة أمراء المعارف إنعمانية بمسجد اباد الكهن (بالهند)

ناشر

دار المعارف النعمانية

يطلب من

المكتبة المدنية ١٤ - اردو بازار لاهور

فون:



الطبعة الاولى في باكستان : ٥٠٠

مينة الطبع : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الناشر : دارالمعارف النعمانية

الجامعة المدنية - كرم بارك - لاهور

طبع في : مكة بريس - شارع فاطمه جناح - لاهور

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس أبواب الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام محمد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٤٦	باب صدقة الفطر	١	كتاب الزكاة
٢٦٨	باب الاعتكاف	٣٦	باب صدقة الغنم
	باب في الصيام و الاعتكاف من	٦١	باب صدقة البقر
٢٩٦	الجامع الكبير	٨١	باب زكاة المال
	مسألة من كتاب التحرى - مسألة	١٠١	باب العاشر
	شهادة الواحد على رؤية		باب الذهب و الفضة و الركاك
٣٠٥	رمضان		و المعد و الرصاص و النحاس
٣١٠	مسألة فى التىء من كتاب المجرء	١٢٨	و الحديد و الجوهر و غير ذلك
٣١٣	كتاب نواذر الصوم	١٥٣	باب فى الخلايا
٣٢٤	فى كتاب المجرء	١٥٧	باب عشر الارض
٣٢٥	تمة نواذر الصوم		كتاب ما يوضع فى الخمس
	باب ما يجب منه إفتار الصوم	١٧٥	و العشر و لمن يجب
	و ما يجب فى القضاء و الكفارة =	١٨٦	كتاب الصوم

فهرس الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام محمد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٤٣٧	باب جزاء الصيد		= وما يجب القضاء ولا تجب
٤٦٢	باب المحصر		الكفارة وما يجوز من الشهادة
٤٧١	باب الجماع	٣٢٥	على هلال رمضان وما لا يجوز
٤٧٥	باب الدهن و الطيب	٣٤١	كتاب المناسك
٤٨٠	باب اللبس	٠	الإحرام و صفة الحج
٤٨٤	باب النذر	٣٧٦	باب القران
٥٠١	باب الحج عن الميت و غيره	٣٨٥	باب الطواف
٥١٦	باب المواقيت	٤٠٧	باب السعى بين الصفا و المروة
٥٢٤	باب الذى يفوته الحج	٤٠٩	باب الخروج الى منى
٥٣١	باب الجمع بين إحرامين	٤٢٤	باب رمى الجمار
٥٤٣	باب التلبية	٤٣٠	باب الحلق
٥٥٠	باب الصيد	٤٣٥	باب قصر الأظفار

\*\*\*\*\*